





میں لکھ شمس فی

۱۶۰

بیلہ یوزک د نبرکته ی محمد الحامدی
اون التخی کون یوم جمعہ رتہ سی بیل لره
قار وضع اولم شد در غفلت اولمیه



۱۶۰

لقد شرفت الاراضى ومن عليها

بامام المسلمين ابا حنيفة ولا بالمشرقين

له نظير ولا يجمر ولا يكوفه

فلعن الله رضى على من يبغض

ابا حنيفة

تأليف الشيخ
الامام العالم العلامة
مولى المريدين وقدره السالكين
القبط اترتاني والعارف الشيخ
عبد الوهاب الشعري

الميزان الشعرائية
المدخله لجمع اقوال

المجتهدين
ومفادهم في الحجة
في الشريعة





سورة التوبة

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرًا لا ينضب منه جميع جوارح العلوم النافعة والمخارج والبركات والبركات والبركات
خبر روى منها قلب الفاضل من حيث التقليد لعلماء الهدى والهدى ومن على من شاء من عباده المختصين بالاسراف
على نبوة الشريعة المطهرة وجمع احاديثها واشارها المنتشرة في البلدان والبلدان والبلدان والبلدان
على عيون الشريعة الاولى التي ينفر عنها كل قول في سائر الادوار والازمان فافرجع افواه المجتهدين
ومقلديهم بحق حين راي اتصالها بعين الشريعة من طريق الكشف والعيان وشارك جميع المجتهدين
في اغراضهم من عيون الشريعة الكبرى وان تقاصو عنهم في النظر وتأخر عنهم في الزمان فان الشريعة
كالشجرة العظيمة المنتشرة اذ قال علماءها كالقروع والاغصان فلا يوجد لنا فرع من غير اصل ولا فرع
من غير اصل كالا يوجد لنا ابناء من غير جد وان قد اجمع اهل الكشف على ان كل من اخرج قولاً من اقوال
علماء الشريعة عنها فانه ذلك لقصوره عن درجة العرفان فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اسما علمه
على شريعته بقوله العلماء اسما الرسل لم يجز لغير السلطان ومحال من المعصوم ان يؤمن على شريعته
خون واجمعوا ايضا على انه لا يسمى احداً عالماً الا ان بحث عن منازع اقوال العلماء وعرف من اين اخذوها
من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان وان كل من رده قولاً من اقوال علماء الشريعة
واخرج القول عنها فانه ينادى على نفسه بالجهل ويقول الا شهدوا انه جاهل به ليل هذا القول
من السنة والقرآن عكس من قبل افواه جميع الاثمة ومقلديهم واقاموا الدليل والبرهان وصاحب
هذا المشهد الثاني لا يورد من اقوال علماء الشريعة الامام السلف نصاً او اجماعاً لعله لا يجنبه في كلام احد
منهم في سائر الازمان وغايته انه لم يطلع له على دليل لا انه يجد مخالفاً لاصح السنة والقرآن و
من نازعنا في ذلك فليأتنا بقول من اقوالهم خارج عنها ونرضى بوجهه كما نرضى على من خالف
قواعد الشريعة بوضع دليل وبرهان ثم ان وقع ذلك من مقلد للائمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك وانما
هو مقلد هواه او الشيطان فان اعتقادنا في جميع الاثمة ان احدهم لا يقول قولاً لا بعد نظري في الدليل والبرهان
وحيث الحلفا المقلد في كلامنا فانما مرادنا به من كان كلامه مندرجاً تحت اصول امامه والافواه
التقليد له زود وديهان وما تم في اقوال علماء الشريعة شي خارج عن قواعد الشريعة فيما علمناه وانما اقوالهم

كلما بين قريب وبعيد وبعد بالنظر لمقام كل انسان وشعاع نور الشريعة يسلمهم كلهم ويعلمون ان تفاوت
بالنظر لمقام الاسلام والايمان والاحسان **احمد** حمد من كرم من عيون الشريعة المطهرة حتى شيع وروى
منه الجسم والجنان وعلم ان شريعة محمد صلى الله عليه وسلم كانت شريعة واسعة جامعة لمقام الاسلام و
الايمان والاحسان وانه لا يخرج فيها ولا ضيق على احد من المسالك ومن شهد ذلك فيها فهو
تنظم وديهان فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين
فقد خالف صريح القرآن **وانكر** شكر من عام كال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف عند ما حدث له
من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئاً الا ان شهد له شعاع الدليل والبرهان فان
فان الشارح ما سكنت عن شيئا من الامم لا لم يقول ولا نسيان واسلم اليه تسليم من رقة الله تعالى
حس الظن بالائمة ومقلديهم واقام لجميع اقوالهم الدليل والبرهان اما من طريق النظر والاستدلال
واما من طريق التسليم والايمان وامام طريق الكشف والعيان ولا بد لكل مسلم من احد هذه الطرق ليطابق
اعتقاده بالجنان قوله باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وادان وكل من لم يصل
الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم
والايمان وكما لا يجوز لنا الطعن فيها استنبطه الاثمة المجتهدين بطريق الاجتهاد والاستحسان
ونوضح لك ذلك ان تعلم يا اخي ان الشريعة جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبتين تخفيف و
تشديد لا على مرتبة واحدة كما ساق ايضا في الميزان فان جميع المكلفين لا يخرجون من قسمين
قوي وضعيف من حيث ايمانهم وجسمهم في كل عصر وزمان فمن قوى منهم كما ذكره خطيب
بالتخفيف والاخذ بالترخص وكل منهما حينئذ على طريق من ربه وتبين فلا يؤمر القوي بالترخص
الى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود الى العزبة وقد منع الخلاف في جميع ادلة الشريعة واقوال
علمائها عند كل من عمل بهذه الميزان وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين مثلاً لا يرتفع
بالجمل حول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لا الخلا والذي لا يرتفع من بين اقوال ائمة الشريعة
مستحيل عند صاحب هذه الميزان فاصح يا اخي ما قلت لك في كل حديث ومقابلة او كل قول
ومقابلة تجد كل واحد منهما لا بد ان يكون خفياً او لاخومشداً وكل منهما رجال في حال مباينة
الايمان ومن المحال ان يوجد لنا قولان معاً في حكم واحد مخفان او مشددان وقد يكون في المسئلة
الواحد ثلثة اقوال واكثر او قول مفضل فالما ذق يد كل قول الى ما يناسبه ويقاربه من التحقيق
والتشديد بحسب الامكان **وقد** قال الامام الشافعي رضي الله عنه وفيه ان افعال الحديثين والاقوالين
اولى من الفا احدهما وان ذلك من كمال مقام الايمان وقد امرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا
ولا نتفرق فيه حفظاً له من هذه الامور فان الحمد لله الذي من علينا باقامة الدين وعدم
وعدم اضمحاجه حيث الحسنات العلياً تضمنته هذه الميزان **واشهد** ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له شهادة تيقن قائمها غرق الجنان **واشهد** ان سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله
الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشريعة السمحاء وجعل اجماع ائمة ملحقاً في وجوب
العمل بالسنة والقرآن **الحمد** فضل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى اهلهم
وصحبتهم وجميع التابعين لهم باحسان صلاة وسلاماً دائماً سكان الجنان و
والجنان آمين اللهم آمين **وبعد** فهذه ميزان نفسي عالمة المقدار حاولت

فما بانحو يمكن الجمع بين الاولية المتعارفة في الظاهر وبين احوال جميع المجتهدين ومقلديهم
من الاولين والاخرين الى يوم القيمة كذلك ولم اعرف احدا سبقني الى ذلك في سائر الادوار
وضعتها باشارة الاكابر اعرفها على شاخ الاسلام قبل اثباتها وذكرت لهم اني لا احب اثباتها
الا بعد ان ينظر فيها فان قبلوها ابقيتها وان لم يرتضوها فاني بحمد الله اعيا لوفاق
واكرم الخلاف لاسيما في قواعد الدين وان كان الاختلاف رحمة يقوم اخرج فوجهم من راي
فيها خلافا لصلحه نصرة للدين وسياق قبل باب الطهارة الكتب التي طالعتها من كتب المجتهدين
ومقلديهم قبل ان اؤلف هذه الميزان فراجعتها **وكان** من اعظم البواعث على ثابتيها للاخوان
فتح باب العمل بما تضمنته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصي به نوحا والذي اوحينا اليك
وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في
عقيدتهم بين قولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك
بالجنان ليقوموا بواجب حقوق ائمتهم في الادب معهم وليجوزوا الثواب المرتب على ذلك
في الدار الاخرة وليخرجوا عن مقام الغر في صفات اهل النفاق والخذلان كما اشار الى ذلك
قوله تعالى يا ايها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا امنا بابا فواجههم
ولم تؤمن قلوبهم ومعلمهم ان كلما ذم الله تعالى عليه الكفار والمسلمون اولى بالذم اذا فعلوا وهذا
من جملة مقاصدي بتأليف هذا الكتاب والاعمال بالثبوتات وانما لكل امرئ ما نوى فاعلوا
ايها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان وايانكم والمبادنة الى الكارها قبل ان تظالموا
جميع الفصول التي سنقدمها بين يدي الكلام عليها اي قبل كتاب الطهارة بل ولو انكرها احدكم
بعد مطالعة فصولها فربما كان معذورا لفرانها وقلة وجودها من اقرانكم كما سيأتي
بيان ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك وادت ان تعلم ما اودنا اليه من دخول جميع اقوال الائمة
المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة بحيث لا ترى قولا واحدا منها
خارجا عن الشريعة المطهرة فتدبروا الامر فيما اودت اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا
جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث الامر والنهاي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين
تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يظنه بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف
بشهود التناقض والاختلاف ولا تناقض في نفس الامر كما سيأتي ايضا في الفصول الالائية ان شاء
تعالى فان مجموع الشريعة يرجع الى امرين وكل منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد
واما الحكم الخامس الذي هو المباح فهو مستوى الطرفين وقد رجع بالنسبة الصالحة الى قسم
الماوراء النية القاسية الى قسم المكروه هذا مجموع احكام الشريعة وايضا ذلك ان من الائمة
من حمل مطلق الامر على الوجوب الجازم ومنهم من حمل على الندب ومنهم من حمل مطلق النهي على
على التحريم ومنهم من حمل على الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجلا في حال مباحة ثم التكاليف
فما قوي منهم من حيث ايمانه وجسمه خوطب بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة او
المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف او مذهب غيره كما اشار اليه قوله تعالى فانقوا الله
ما استطعتم اي كذلك فلا يفر من القوى المذكور بالزوال الى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو
يقدر على العمل بالعزيمة والتشديد لان ذلك كالتلاعب بالدين كما سيأتي ايضا في الفصول

في بيان ما اودت اليه من دخول جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة

الائنة ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلفا لضعيفا المذكور بالفرعود الى مرتبة العزيمة والتشديد
والعمل بذلك مع عجز من كلفه لو تكلف وفعل ذلك لا نفعه الا بوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان
على الترتيب الوجوه لا على التخيير كما قد يتوهم بعضهم فاني اياك والخلط فليس من
قدر على استعمال المباح او شرعا ان يتيمم بالتراب وليس من قدر على القيام في الفريضة
ان يصلي جالسا وليس من قدر على الصلوة جالسا ان يصلي على جنب وهكذا في سائر
الواجبات وكذلك القول في الافضل من المسخر مع المفضل فليس من الادب ان يفعل
المفضل مع قدرته على فعل الافضل فعلم ان المستويات ترجع الى مرتبتين كذلك فيقدم
الافضل على المفضل ندبا مع القدرة ويقدم الاولى على خلاف الاولى وان جاز ترك الافضل
والمفضل اصالة فما زاد عدم اللوم فلا ينزل الى المفضل الا ان عجز عن الافضل **فانخرج**
باب اخرج بهذه الميزان جميع الاوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما ابنتي ونفزع
على ذلك من جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين بخدائها كلها لا يخرج عن مرتبتين
تخفيف وتشديد ولكل منهما رجالا كابقي ومن تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفا كما ذقناه وكشف لنا وجد
جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم دخلت في قواعد الشريعة المطهرة ومقتبسة من شعاع نورها
لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم
اعتقاده ذلك بالجنان وعلم جزما ويقينا ان كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد
لا بعينه كما سيأتي ايضا في الفصول ان شاء الله تعالى وارتفع التناقض والخلاف عند الحكم
الشريعة واقوال علمائها لان كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يحمل عن التناقض ولا ذلك كلام الائمة
عند من عرف مقدارهم واطلم على منازع اقوالهم وموضع استنباطها فاما من حكم استنبط المجتهد الوضوح
منفرد من الكتاب والسنة ومنها ما لا يقدر في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد من بعض
المقلدين بموضع استنباطه وكل من شهد في احاديث الشريعة واقوال علمائها تناقضا لا يمكن رده فهو
ضعيف النظر ولو انه كان عالما بالادلة التي استدلت بها المجتهد في منازع اقواله بحمل كحديث اقول ومقابلته
على حال من احدي مرتبتي الشريعة فان من المعلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب
الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام او الايمان او الاحسان وناقل **باب اخرج** في قوله
تعالى قالت الاعراب امنا فلم يؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا الآية تخطب علما باخلائه والافاين خطا
لا كابر الصمات من خطابه لا خلافا في العرب وامن مقام من يابى الله عليه وسلم على السمع والطاعة
في المشط والمكروه والعسر واليسر من طلبة ان يبايع رسولهم على صلاة الصبح والعصر فقط
دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد نبع الائمة المجتهدون
ومقلديهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فما وجدوا رسولهم يشدد فيه عادة بشدوا فيها وكانوا يهينون
ووجدوا حقا فيخففون فاعتمد **باب اخرج** على اعتقاد ما قدرته وبينة لك في هذه الميزان ولا يفرق
فرايتها فانها من علوم اهل الله تعالى وها هو في طريق الادب مع الائمة مما تعتقد انت من ترجيح مذهب
بغير طريق شرعي وامن قول من يقول ان سائر ائمة المسلمين او الائمة الاربعة الان على هدى من ربهم
ظاهرا وبالطاهر يقول ثلاثة ارباعهم او اكثر على غير الحق في نفس الامر وادرت **باب اخرج** ان تعلم
نفاسة هذه الميزان وكالعلم لا يقف بالشريعة من ايات واخبار واناروا اقوالها بجمع لك

باب

اربعة من علماء المذاهب الاربعة وافرا عليهم دلة مذهبهم واقوال علمائهم ونما يلعب التزطروها في كتبهم
وانظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم اذ لم يعضدوا اقوال بعض وتعلوا اصواتهم على بعضهم بعضا
حتى كان الخلف لقول كل واحد قد خرج عن الشريعة ولا يكا داحم يعتقد ذلك الوقت ان سائر ائمة
المسلمين على هدى من دينهم ابدأ بخلاف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سرور وطمأنينة
كالسلطان حاكم يبرئ من كل قول من اقوالهم لا يرى قول واحد من اقوالهم خارجا عن مرتبة
من تخفيف وتشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوه لو سمعوا فاعلم يا اخي بهذه الميزان وعلم
لأنك من طلبة المذاهب الاربعة ليحيطوا بها علما ان لم يصلوا الى مقام الذوق لم يطربوا الكفر
كما اشار اليه قوله تعالى فان لم يبصروا فليظنوا ايضا بصحة اعتقادهم في كلامهم انهم مقلدون
ويظنوا بغيرهم قولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من دينهم ان لم يكن ذلك كسفا وبقينا
فليكن ايماننا وتسليمنا فعليكم ايها الاخوان باحتمال الاذي من مجادلهم في صحة هذه الميزان قبل
ذوقها وقبل ان تحضروا معكم حال قرأتها على حال علماء المذاهب الاربعة فانه معذور لا يكا ديسلم
لهم صفتها لغرابتها وربما وافق مذهب الحاضرين هيبه لهم ورد المذهب الذي لم يكن احدهم
مقلدا ب حاضر لعدم من ينصر ذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة وجوه الخلقين فقال الله
العافية وبما قرناه لك يا اخي انتهت الميزان الشرعية المدفلة بجميع اقوال المجتهدين ومقتلهم
ومقتلهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين وقد حبت ان اذكر لك يا اخي قاعن
هي كالمقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من اقرب لطرف الى التسليم لها وذلك ان ثبتي اساس
نظرك اذ لا على الايمان بان الله تعالى وهو العالم بكل شئ في كل شئ اذ لا وابد لما ابدع
هذا العالم وحكم احواله وميز شؤنه وانقضى كمال اظهر على ما هو مشاهد من الاختلاف في
الذي لا يمكن حصره ولا ينضبط من متغايير في الامزجة والتركيب مختلفا في الاموال والاساليب
على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى فوق ما تقدمت به اداة العلم الحكيم فجاء على هذه الادضاع والثاني
واستقر امر علم الله القديم على ما انتهى غايته من الشؤن والتصاريف وكان من جملة بديع حكمته وعظيم
الآية وعظيم رحمته ان قسم عباده الى قسمين شقي وسعيد واستعمل كل منهما في خلق له من متعلق
الوعد والوعيد ووجد لكل منهما في هذه الاربع حكمه عدله وسعة فضله ما يصلح لسانه في حاله
وماله من محسوساته صورها ومعنويات قودها ومصنوعات ابدعها واحكام شرعها وحدودها
وتكون ابدعها فتمت بذلك شأن الزمان والمكان حتى قيل انه ليس في الامكان ابداع مما كان قال الله
تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع
نافعا مطلقا ولا كل ضار ضارا مطلقا بل ربما نفع هذا ما ضر هذا او ضر هذا ما نفع وربما ضر هذا
في وقت ما نفعه في وقت اخر ونفع هذا في وقت ما ضره في وقت اخر كما هو مشاهد في الموجودات
الحسية والمدركات المعنوية لما نجت عن الادراك بالافكا واسرار خفيت الاعلى من ابداع عالم
الاسرار ومن هنا يتحقق المؤمن ان كلا ميسر لما خلق له وان ذلك انما هو لا تمام شق الاولي
والاخرى وان الله تعالى هو الغني عن العالمين وحيث نفرت لك يا اخي هذه القاعرة العظيمة
علمنا ان الله تعالى لم يكن يسعيد من حيث ما كلفه ابدان اختلاف ائمة هذه الامة وفروع الدين
احد عاقبة واقوم رشدا وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا ولم ينج لنا التكليف سدابلهم

الميزان

يلصم احدا من المتكلمين العلم بامر من امور الدين لقبحه به على لسان احدهم المسلمين او على
لسان امام من ائمة الهدى المجتهدين الا وفي العمل به على وجهه في ذلك الوقت على مراتب
سعادة ذلك الكلف المقسومة له حينئذ واللايقة بحاله ولا يصرفه عن العمل بقول
امام من ائمة الهدى الى العمل بقول امام اخر من ائمة الهدى وفيما هو في ذلك الوقت
عن الاكل في درجة اللايقة به رحمة منه سبحانه وتعالى باهل قبضة السعادة ورعاية الخط
الادفرهم في دينهم وديارهم كايلا طف الطبيب الحبيب والله المثل الاعلى وهو القرب
المجيب لاسيما وهو القاع المختار في الاموات والاحياء والمدبر المريد لكل شئ من سائر
الاشياء فانظر يا اخي الى حسن هذه القاعة ووضوحها وكما زالت من اشكالات مفردة اذا
افادت من احكام بحكمة فانك اذا نظرت فيها بعين الانصاف تحققت بصحة الا
الاعتقاد ان سائر ائمة الاربعة ومقلديهم على هدى من دينهم في ظاهر الامر باطله
ولم تعترض قط على من تمسك بمذهب من مذاهبهم ولا على من انتقل من مذهب منها
الى مذهب ولا على من فسد غير امامه منهم في اوقات الضرورات لا اعتقادك بقيتنا ان
مذاهبهم كلها داخلية في سباح السوية المطهرات شريعة سماوية واسعة شاملة
قابلة لسائر اقوال ائمة الهدى من هذه الامة المحمدية وان كلامهم فيما هو عليه وفنسه
على بصيرة من امره وعلى صراط مستقيم وان اختلا فهم اغا هو رحمة بالامة تستأمن
عن تدبير العلم الحكيم فعلم سبحانه وتعالى ان مصلحة الدين والدنيا عند
تعالى هذا العبد المؤمن وكذا فادرج له لطفا منه لعباده المؤمنين اذ هو
العالم بالاحوال قبل تكونها فالتوس الكمال يؤمن ظاهرا وباطنا ان الله تعالى لو لم يعلم
اذ لا ان الاصل عند تعالى لعباده المؤمنين انقسامهم على ثمانية المذاهب لما اوجد لها
لهم واقربهم عليها بل كان يحملهم على امر واحد لا يجوز لهم العدول عنه الى غير كما حرم الاختلاف
في اصل الدين بنحو قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك
وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك
فانه نفيس واحذر ان يشبه عليك الحال فيجعل الاختلاف في الفروع كالاختلاف
في الاصول فتزل بك القدم في مهواه من التلف فان السنة التي هي قاضية عندنا على
ما نفهمه من الكتاب مصرفة بان اختلاف هذه الامة رحمة بقول صل الله عم وهو
بعد خصايصه في امة ما من معناه وجعل اختلاف ائمة رحمة وكان فيمن قبلنا عذابا انتهى ودينا
يقال ان الله تعالى لما علم ان الاختلاف والاصح عند تعالى لهذا العبد المؤمن في دينه
النظير بالماء الجاري مثلا لا استحقاق حال مثله النظم بما هو لشد في احيا الاقضاء لا مقيض
ذلك اوجد له اماما افهمه عند اطلاق القول بعدم صحة الطهارة يستوي ذلك الماء في حق كل
احد فكان بعث لحنه والحمد لتقليد ليلتزم ما هو الادلة في حقه رحمة به ولما علم سبحانه وتعالى
ان الاختلاف والاصح عند تعالى ايضا لهذا العبد المؤمن بتعدد وضوء اذ كان متوضئا وصحتم العزم
على فعل ينقض به الوضوء لا تنقض وضوءه لا ينقض ذلك العزم لا مقيض ذلك اوجد له امام
هدى افهمه عند اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل واحد والحمد لتقليد ليلتزم ما هو الادلة

في حقها ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخطار والاصح عندنا ايضا لهذا العبد المؤمن التواضع لكل
عن مباشرة ما خاف من الكلب مثلا ولو تغير فيه من المايعات الشاملة لاء القليل والغالب ذلك
بسبب احديها بنزاع الامر يقتضيه ذلك وجدله امام هدى اخيه عنه اطلاق القول بوجود ذلك
في حق كل واحد ولطمة التقليد له ليدتزمه ما هو الاول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخطار
والاصح عندنا ايضا لهذا العبد المؤمن ان يتخصص ويستثنى مثلا في كل واحد ولا يقتضيه
ذلك وجدله امام هدى اخيه عنه اطلاق القول بوجود ذلك في حق كل واحد ولطمة التقليد له ليدتزم
ما هو الاول في حقه وهكذا القول في سائر الاحكام فما من سبيل من سبل الهدى الا ولها اهل في عمله
سبحانه وتعالى يستظهر بهذه الميزان لما علم ان الاخطار والاصح عنده تعالى في قولها ومن
دفعه في مقامه واختلافه واحواله ان يكشف له عن عيب الشريعة الكبرى التي تفرغ
منها سائر مذاهب المجتهدين ومواد اقوالهم ليري ويطلع على جميع محال ما اخذهم لها
من الكتاب والسنة اطلعهم سبحانه وتعالى عليها كذلك فيلتزم ما هو الاول في حقه من كونه
يفرر سائر مذاهب الاثمة بحق وصدق ويكون فائحا لاتباعه باب صحة الاعتقاد في ان سائر ائمة الليزر
على هدى من ربهم كاسبا ايضا فيه فضلا من الله تعالى ونعمة وانتهى بهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال
لم لا سوى الحق تعالى بينهم بقدرته وجعلهم على حالة واحدة ولم لا اخذهم كل مقلد من امامه عدم
اطلاق ذلك الحكم في حق كل واحد مثلا لان ذلك كالاقرار على ما سبق به العلم الا الهى **ثم اعلم**
اختصاص كل طائفة من هذه الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى بما يكون طريقا لثبوتهم
الى علاقتهم عليه وربما يكون حفظا لمقامهم عن النقص ويصح ان يقال ان التكليف كلها
انما هي للتواضع دائما في حق من ان يراعى وجهها اذا اعتقدنا ان القائلين بالكفو اخذون في
في التواضع مع الانفس لان الله تعالى لا ينتهي مواجبه ابدا لا بد من وهو الداهري والله واسع
عليهم فقد بان لك يا اخي هذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان
الكريمة التي ربما تسبح فرجة بمثلها ان هذه الميزان الشرعية مدخلة بجميع مذاهب
المجتهدين من ائمة الهدى ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين **واعلم**
يا اخي انني لما شئت في تعليم هذه الميزان للاخوان ان يتفكروا في جملة لهم على قرأتها
ائمة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا بفضلها كما اعترفوا به علماء المذاهب المذكورون
حين رادوا فوجده جميع اقوال مذاهبهم وقد وصلوا في قرأتها وتحررها الى باب
ما يحرم من النكاح وتزوجوا من فضل الله انما قرأتها عليهم الى اقوال ارباب الفقه وذلك بعد
ان سألوه في ايضا ما يعين اوسع من هذه العيان المتقدمة وايضا ما يعرفها الى قلوبهم ذوقا
من غير سلوك طريق الرياضات على قواعد اهل الطريق وكانهم حملوا في ذلك جميع جبال الدنيا على ظهورهم
مع ضعف جسدي قصير كلما اوضح لهم الجمع بين حديثين او قولين في باب ثابته في حديث او قول
في باب اخر يتناقض عندهم مقابلته فحصل منهم تعجب شديد وكانهم جمعا الى سائر العلماء الذين
يقولون بقولهم في سائر الادوار من المتقدمين والمتأخرين الى يوم الدين وقالوا لجاد
هؤلاء كلهم واجعلهم يرون جميع المذاهب منذرسة والمستحقة كلها صحيحة لا ترجح فيها
المذهب على مذهب لا غير فربما كلفنا من عيب الشريعة المظهر وذلك من اصعب ما

بجمله العادون باسرار احكام الله تعالى ثم في استخوت تعالى واجتهدوا في سؤلهم في ابضاح
الميزان بهذا المؤلف الذي لا اعتقاد ان اخذنا سبقنا اليه من ائمة الاسلام وسلكنا فيه
نهاية ما اعلم ميسر الحاجة اليه من البسط والابضاح لمعانيها ونزلت احاديث الشريعة
التي قيل بينها فضا وما انبى على ذلك من جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر ابواب
الفقه من باب الطهارة الى اخر الابواب على مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد حتى
لم يبق عندهم في الشريعة تناقض ثانيساطم فانها ميزان لا يكد الانسان يري لها ذائبا
من اهل عصر **وقد مت على ذلك** عدة فصول نافعة في كالتشرع لما اشكل من الفاظهم
او كالتعليق الذي يتوصل منه الى صدور الدار وبعضها مشتمل على كرامات محسوسة تقرب
على العقل كيفية تفريع جميع المذاهب من عيب الشريعة الكبرى وكيفية اتصال اقوال
اخوان وار المقلدين باول ادوارهم الذي هو ما خوذ من حضرة الوحي الالهى من عرش الى عرش
الى قلم الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة محمد صلى الله عليه وآله الى الضميمة الى التابيع
الى تابع التابيع الى الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان تشيخ وشيخة
ودائرة وبهي يعلم الناظر فيها اذا تأمل ان جميع اقوال الائمة لا يخرج شيئا منها عن الشريعة
وعلى بيان ان جميع الائمة المجتهدين في اتباعهم وبلا حظونهم في جميع شدايدهم في الدنيا
والبرق وبوم القيمة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان ان كل مذهب سلكه
المفكر وعلم به على وجه الاخلاص وصل الى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الائمة
علمهم للحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وآله كما اعطاء الكشف وعلى بيان ذم الراي و
بيان توري جميع الائمة من القول به في دين الله عز وجل لا سيما الامام الاعظم ابو حنيفة
خلاف ما يظن بعضهم به **وختمت** ابواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب
مسروعة جميع التكليف وهي ان احكام الدين الحشر نزلت من الاملاك السماوية
فاكرمهم من ميزان لا اعلم احدا سبقني الى وضع مثله وكل من تحقق بذوقه دخل
في نعم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين واقوال مقلديهم ويقوم في تقرير
ذلك مقامهم حتى كان صاحب ذلك المذهب والقول العارف بدليله وموضع استنباطه
وصاد لا يجد شيئا من اقوال الائمة ومقلديهم الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او اجاز
او قياس صحيح كاسبا في ابضاح في الفصول الاثنية ان شاء الله تعالى ذلك فضل
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم واسأل الله تعالى من فضله ان يحيى هذا
الكتاب من كل عدد واحاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لتفريق
عن مطالعته كما وقع في ذلك مع بعض الاعدا فانهم دسوا في كتابي المستفي بالبحر
المورد في المواثيق والعهود امور تخالف ظاهر الشريعة وادوا بها في الجامع
الازهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خذت الفتنة حتى ارسلت لهم
نسختي التي بخطوط العلماء ففتشها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما دسوه الاعداء
قاله تعالى بغفر لهم وبما همهم والحمد لله رب العالمين **والشروع** في ذكر
الفصول الموضحة للميزان **فاقول** وبالله التوفيق **فصل** ان قال قائل ان حملت

جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالتين نوع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين
عالمين مثلا لا يرتفع بالجل فالجواب والامر كذلك لكن عند كل من لم يتحقق
بذوق هذه الميزان اما من تحققها وحمل الحديثين او القولين على حالين
فان الخلاف يرتفع عنه كما سبق في ايضاحه في الفصول الالائية فاحل **ياخي**
قول من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين
على حال من لم يتقبل هذه الميزان واحل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالحمل
المذكور على من تعقلها لانه لا يرى بين اقوال اهل الله تعالى خلافا محققا ابدا
والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ما اذا كان تبارك اول سماءك لم يبق الميزان الى فهم كون
المرتبة على التخيير مطلقا حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل العزيمة والرخصة في اي حكم شاء
فقد قدما لنا ان المرتبة على الترتيب لا يوجب على التخيير بشرط الالاء اذ ابل الفصل السابع
عند الاستثناء وانه ليس الاول بل قد روي فعل العزيمة ان ينزل الى فعل الرخصة الجائز له
وقد دخل على بعض طلبة العلم وانا اقول في ادلة المذاهب واقوال علماءها فتوجه انتهى
اقر ذلك للطلبة على وجه التخيير بين فعل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الائمة على هدى
من ربهم نصارى يحط على ويقول ان فلانا لا ينبغي بذهابك على طريق الزم والنقص لا على طريق
وسع احلا على ادلة الائمة فانه لما بغفر له بعد عدم تعقل هذه الميزان العزيمة ويكون
على علم جميع الاخوان اني ما قررت مذاهبا من مذاهب الائمة الا بعد اطلاعي على ادلة صاحبها
لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن شك في قوة هذا فليستظر
في كتابنا لمستقى المذهب في بيان ادلة المجتهدين فانه يعرف صدق بقينا وانما المكلف
بنسبة القول الى الائمة من غير اطلاعي على دليله لان احدهم قد رجوع عنه بخلاف ما اذا عرفت
الادلة في ذلك من كتابه وسنة مثلا فانه لا يصح منه رجوع عن تقرير ذلك لمذهب
كما يعرف ذلك من اطلاع على توجيبي الكلام الائمة الالاء من باب الطهارة الى اخرا بوالفقه
فانه وجهت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الاقوال المستعملة والمندرسه وعلمت ان
ان الذين علموا بتلك المذاهب وانزل الله بها وافتوا بها الناس الى ان ما نزل كان على هدى
من ربهم فيها عكس من يقول انهم كانوا في ذلك على خطأ فقد علمت ياخي اني لا اقول بتخيير المكلف
بين العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة على فعل العزيمة المتعينة عليه معاذ الله ان اقول
بذلك فانه كالتلاعب بالدين كما ترى في الميزان انما تكون الرخصة للعاجزين فعل العزيمة المذكور
قطعا لانه حينئذ نصير الرخصة المذكورة ذممة عزيمة بل اقول ان من الوجوب على كل مقلد من طرق
الانصاف ان لا يعمل برخصة قال بها امام مذهب الا ان كان معاهدا انه يجب عليه العمل بالعزيمة التي
قال بها غير امامه حيث قد روي عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره
لا سيما ان كان دليل الغير اقوى خلافا عليه بعض المقلدين حتى انه قال في لوجود حديث حديثا
في البخاري ومسلم لم يأخذ به امامي لا اعزبه وذلك جهل منه بالشرعية واول من ينزل امامه
وكان من الوجوب عليه حمل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث اولا يصح عنه كما سبق في
ايضاحه في الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم انظر بحديث مما انفق عليه الشيخان قال

بضعفه

بضعفه اجدهم بعد بضعفه ابدا وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بالقول المرجوح الا ان كان
احوط في الدين من القول الارجح كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلمس الضفيرة والشعر
والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفا فهو ملحوظ في الدين فكان الوضع منه اولى انتهى
وصاحب الذوق طهارة الميزان يرى جميع مذاهب الائمة المجتهدين واقوال مقلديهم كأنها شريعة
واحدة لشخص واحد لكنها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منهما بشرط ما اصاب كاستيف
ايضاحه في الفصول ان شاء الله تعالى **فصل** في اطلاع الله تعالى من طريق الالهام على دليل القول
الامام داود الظاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة بلمس الضفيرة التي لا تشبه وهو ان الله تعالى
اطلق اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى فقتل فرعون يذبح ابناهم ويستحيي نساءهم ومعلوم
ان فرعون انما كان يستحي الانثى عقب ولادتها في قصة الذبح فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى
او لامستم النساء بالقياس على مدسرا وهو استنباط حسن لم اجده لغيره فانه يجعل علة النقص
الانوثى من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشبهى او لا تشبهى فتس عليه ياخي كلامك نطاع
له من كلام الائمة على دليل صريح في الكتاب او السنة واما ان ترد كلام احدهم الائمة
او تنسقه بفهمك فان فهمه مثلك اذا قرأ بفهم احدهم الائمة المجتهدين كان كالمها
والله اعلم **فصل** فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين والوجهين
في مذهبه مادام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف **فالجواب** نعم يجب
عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق طهارة الميزان كما عليه علم الناس في كل عصر بخلاف
ما اذا وصل الى مقام الذوق للميزان المذكورة وراى جميع اقوال العلماء ويموز علومهم
نتج من عين الشريعة الاولى تبين منها ونتمى اليها كما سبق في بيان في فصل الامثلة المحسوسة
لاتصال اقوال العلماء بعيين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطعم
على ذلك من طريق كشفه راي جميع المذاهب واقوال علماءها متحله بعيين الشريعة وشاع
اليها كاتصال الكف بالاصابع او الظل بالناخض ومثل هذا لا يؤمر بالتفديد بمذهب
معين لشهوده تساوى المذاهب في الاخذ من عيون الشريعة وانه ليس بمذهب
اول بالمشرعية من مذهب لان كل مذهب عند منفرع من عيون الشريعة كما
تفرع عيون شبكة الصياد في سائر الارواح من العيون الاولى منها ولوان احدا
الركن على التقيد لا يتقيد كما سبق في ايضاحه في القول الالائية ان شاء الله وصاحب هذا
الكشف قد ساء المجتهدين في الدين في مقام اليقين وربما زاد على بعضهم لاغترافه
علمه من عيون الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل الالاء الاجتهاد التي شرطوها في حكم المجتهد
فحكمه حكم الجاهل بطريق البحر اذا ردم مع عالم به الالهام سقاء منه فلا فرق بين الما الذي
يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكمه اهل جميع هذه الميزان فيما صرح به
الشرعية من الاحكام بخلاف ما لم تصرح به اذا اراد الانسان استخراجا من اية او
فانه يحتاج الى سرية الالات من نحو اصول ومعاني ونحو ذلك كما بيناه في كتابنا المسقى
بمفهم الاكباد في بيان مواد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع ان شئت ولحمد لله
رب العالمين **فصل** فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق

صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم بل كيفية اعتقاده تسليمها واما
كلية علم غالب طلبة العلم في سائر الاعصار **فان** قد قدمنا لك في الميزان
ان التسليم للائمة هو ادنى درجات العبد في اعتقاده صحة اقوال الائمة وانما مرادنا
بهذه الميزان ما هو ادنى من ذلك فيقطع المقلد على ما اطلع عليه الائمة وياخذ عليه
من حيث اخذوا اما من طريق النظر والاستدلال واما من طريق الكشف والعيان
وقد كان الامام احمد رضي الله عنه يقول خذوا علمكم من حيث اخذ الائمة ولا تقنعوا به
بالنقل فان ذلك عمى البصيرة انتهى وبيان بسط ذلك في فصل زم الائمة القول
بالله تعالى العمل بما اخذ العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوة في الصحة
عند بعضهم **فان** ليس عدم اجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها
ونقصها عن ما اخذه العالم من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن
في الموجبات بصراح ادلة الكتاب والسنة عند القطع بصحة اي ذلك الكشف
فانه لا يكون الاموافق لها اما عند عدم القطع بصحة فمن حيث عصمة الاخذ
لذلك العلم فقد يكون وقد كشف الشك من ان ليس فان الله تعالى قد افرد ليس
كأقواله الغزالي وغيره على ان يفهم المكاشف صورة العمل الذي ياخذ عليه منه من عشاء
او عرش او كرسي او قلم او لوح فربما ظن المكاشف ان ذلك العلم من الله فافقه فضل وافر
فمن هنا وجبوا على المكاشف ان يعرضوا اخذه من العلم من طريق كشف على الكتاب
والسنة قبل العمل به فان وافق ذلك والاحرم عليه العمل به فعلم ان من اخذ عليه
من غير الشريعة من غير تلبس في طريق كشف فلا يصح منه الرجوع عنه ابدما عاش
لوافقته الشريعة التي بين ايديهم من طريق النقل ضرورة ان الكشف الصحيح لا ينافي
دائما الاموافق للشريعة كما هو مقرر بين العلماء بالله تعالى والله اعلم **فان** طعن
طعن في هذه الميزان وقال انها لا تنفي اعداء ارشاده الى طريق صحة اعتقاده ان سائر
ائمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا هذا اكثر ما قدرنا عليه في طريق الجمع
بين قول العبد بلسانه ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بتلك
فان قدرت يا اخي على طريق اخرى تجمع بين القلب واللسان فاذا ذكرها لنا فزعمها في هذه
الميزان ويجعلها طريقة اخرى ولعل الطاعن في صحة هذه الميزان التي ذكرناها انما
كان الحامل له على ذلك الحسد والتعصب فانه لا يعد يجعل الشريعة على اكثر من
مرتين تخفيف وتشدد ابداد من شك في قوله هذا فليأت بما ينافي قضاة وانا
ارجع الى قوله فانه والله ناصح للائمة ما انا متعصب ولا مظهر علما لحظ نفس فيما اعلم
بقطع النظر عن ارشاد الاخوان الى صحة الاعتقاد في كلامائهم ولو لا
محبتي لارشاد الاخوان الى ما ذكر لا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريعة كما خفيت
عنهم من العلوم الدينية ما لم يوفقوا فاشاء كما اشرنا اليه في كتابنا المستحق بالجمهور
المكروه المصون والتسليم المرفوع فيما نتجه الخلق من الاسرار العلوم فاننا نكون

فيه من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا مرفى لاحد من طلبة العلم لان فيما
نظم التسليم الى معرفة علم واحد منها يفكر ولا يامعان نظره كتب وانما طريقها الكشف الصحيح
فتخرج هذه العلوم على العاد في حال تلاوته للقران ولا يتخلف عن النطق به حتى كان
عين ذلك العلم عين النطق بذلك الكلمة ومنه تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم
اهل الله وانما يتجه فكر وعلوم الافكار مدخوله عند اهل الله لا يعتمدون عليها
لا مكان رجوع اهلها عنها بخلاف علوم الكشف كما مر انفا فاعلم ذلك **فان** وبالك
ان تتبع هذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يجمع لقول الجمع بين
جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير ان تنظر فيها وتجمع بعضها فان ذلك
جهل منك وتروى في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظر فان قطعك بالحقية وجب
عليك الرجوع الى قوله ولو لم يسبقه احد الى مثله وبالك ان نقول ان واضع هذه الميزان
جامل بالشريعة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله ليسى جاهلا مع قدرته على
توجيه احكام جميع اقوال المذاهب ما يقع على وجه الارض الآن عالم وقد قال الامام
محمد بن مالك وادان كانت العلوم منحا الهيبة واختصاصات لدينه فلا بد ان يدخر الله
تعالى لبعض المتأخرين ما لم يطلع عليه احد من المتقدمين انتهى فبالله عليك يا اخي
ارجع الى الحق وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب لا يصدك عن ذلك كون
احد من العلماء السابقين لم يدور مثل هذه الميزان فان جود الحق تعالى لم يزل فيها
على قلوب العلماء في كل عصر فاخرج عن علوم الطبيعية الفهمية الى العلوم الحقيقية
الكشفية ولو لم يالفها طبعك فان من علامة العلوم اللدنية ان تحجب العقول
من حيث افكارها ولا يقبلها الا بالتسليم فقط لغاية طريقها فان طريق الكشف
مباينة لطريق الفكر وسببا في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ان من علامته
عدم صحة اعتقاد الطالب ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل
له في باطنه ضيق ورجح اذا قلد غير امامه في واقعة ويقال له ايس قولك ان غير
امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق ورجح من الهدى وهناك
فقد خص دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته ان كان ما قلنا والحمد لله رب العالمين
فان اعلم يا اخي ان ما صنعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم لا بعد تكرر سؤالهم في ذلك
مرارا كما مر اول الفصول وقولهم لي مرادنا الوصول الى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاد ان سائر
ائمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر ادواتهم فلذلك اعمت النظر لهم في سائر ادلة الشريعة واقوال
علمائها قرائنها لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشدد فالشد يد لا قوايا التخفيف للضعفاء كما مر لكن
ينبغي استثناء ما ورد من الاحكام بحكم التخيير فان للقوى ان ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف
مع القدرة على فعل الشد ولا تكون المرتبة ان المذكور ان في الميزان فيه على الترتيب لوجوب ذلك
كتخيير الخوف اذا كان لا لبس الخوف بين نزع وغسل الرجلين وبين مسح بلاث مع ان احد المرتبتين
افضل من الاخرى كما ترى فان غسل الرجلين افضل الا ان نفرت نفسه من المسح مع علمه بصحة الاحاديث
فيه فان المسح له افضل على الله لنا ان يقول ان المرتبتين في حق هذا الشخص ايضا على الترتيب لوجوب

بعضه لو اراد ان يعبد الله كما بالافضل كان الواجب عليه في الاتيان بالافضل اذ كان له غيره وهو
اما الفصل بالنظر في حال قاله الناس واما المسح بالنظر في ذلك الفرد النادر الذي لم يفت نفسه
من فعل السنة لاستبها وقلنا افضل غير مناف للوجوب كما نقول لمن تنفحه عليك يا اخي بوجوب
لغا فانه اولي لك من مسخه وكذلك ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان
ما اذا ثبت عن الشارع فعل امرين معا في وقتين من غير ثبوت نسخ لاحد من المسح جميع الواسع
في وقت وصح بعضه في وقت اخر والوضوء تارة وعدم الموات فيه تارة اخرى ونحو ذلك
فمثل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الراس والموالات على مسح بعضه وعدم الموالات الا
اذا اراد المكلف التقرب الى الله تعالى الاولى فقط وقس على ذلك نظائره **واقول**
ومولانا عبد الله بن عجلان رضي الله عنهما ان اخرا الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
التكليف الحكم فهو اكثرى لائق اذ لو كان ذلك كليا لحكمنا بنسخ المتقدم من الامر بنسب
في نفس الامر من مسح كل الراس وبعضه مثلا لانه لا بد ان يكون انتهى الامر منه صلى الله عليه وسلم
الى مسح الكل او البعض فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القبح ومذهب
من يقول بوجوب تعميم مسح الراس وعدم تعميمه وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول
اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل امرين في وقتين فربما على التخيير ما لم يثبت النسخ ففعل المكلف
بهذا الامر تارة وهذا الامر تارة انتهى وعلى ما قرناه من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول بمسح الراس
كله وجوبا على من التقيف مثلا ومسح بعضه على مسح في زمن البرد مثلا لا سيما في وجوب
كان اقرع او كان قريب العهد بخلق راسه او يخاف من نزول الحواد من راسه فاعلم
ذلك يا اخي وفسر عليه نظائره والحمد لله رب العالمين **فصل** اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة
والرخصة المذكورتين في هذا الميزان ما مطلق التشديد والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة
التي هي حدتها الاصوليون في كتبهم فاستبيننا مرنية التخفيف رخصة الابال نظر لما قبلها من التشديد
او الافضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقتة شرعا واذ لم يكلف بما فوق
طاقتة لما بقي الا ان يكون فعل الرخصة في حقه واجبا كالعزيمة في حق التقوى فلا يجوز
للعاجز النزول عن الرخصة الى مرنية ترك الفعل بالكلية كما اذا قدر فاقد الماء المطلق على الترتيب
لا يجوز له ترك التيميم كما اذا قدر العاجز من القيام في الفريضة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع
او قدس على الاضطجاع على اليمين او اليسار لا يجوز له الاستلقاء او قدس على الاستلقاء لا يجوز
له الاكتفاء بنحو الايام بالقبضين او قدس على الايام بالقبضين لا يجوز له الاكتفاء باجر
افعال الصلوة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرنية من هذه المراتب بالنظر لما قبلها
كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد عجز عما قبلها والله اعلم **ثم** لا يخفى عليك
يا اخي ان كل من فعل الرخصة بشرط او المقصور بشرط فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يشر
به امامه على ما ناله في الفصول الالنية من التفصيل كما ان من فعل العزيمة او الافضل بكلفة
ومثقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكلفه الشارع به لكانت من حيث عظم المشقة
فيه اللهم الا ان ياتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقولنا صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام
في السفر فان الافضل للمسافر في مثله ذلك القطر للضرورة الحاصل به ومن المعلوم ان من شأن

الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى ان تكون النفس مشرحة بها محبة لها غير كراهة
وكل من اتى بالعبادة كراهها اي من حيث مشقتها فقد خرج عن موضوع القرب الشرعية
المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم نفى البر
والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يضرب المسلما في وقتنا بكون الشارع ما نحن مشرعون فلهذا
فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما اذن له الشارع فيه وان شئت نفسه من
سائر المذوبات وما لم ياذن فيه فهو الى الابتداء اقرب وما كل بدعة يشهد بها ظاهر الكتاب
والسنة حتى يتقرب بها وتامل يا اخي نهى الشارع عن الصلاة حال النفاس تعرف ذلك لان
النفاس اذا غلب على العبد وتكلف الصلاة صارت نفسه كالمكر عليها ولا يخفى ما في ذلك من
من بعض الثواب المرتب على محبة الطاعة **فصل** واعلم يا اخي بالرخص بشرط فان الله تعالى
يحب ان توتر رخصة كما يجب ان توتر عزائم كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره و
للمعتمد لله رب العالمين **فصل** ان قال قائل فبشرط ما في كلامك من العلم بما يؤيد هذه الميزان
من حل كلام الاقاة على ما ليس ورد الى الشريعة فلما نعلم ذكر الشيخ محي الدين في الفتوحات
المكية وغيره من اهل الكشف ان العبد اذا سلك مقامات القوم متفقد بذهب ولعل لا يرى
غيره فلا بد ان ينتهي به ذلك المذهب الى العبد التي اخذ امامه منها اقواله وهذا لا يرى اقوال
جميع الائمة تغتفر من بحر واحد فينقل عنه التقيد بذهبه ضرور ويحكم نسا وعلى الالهي
كلام الصحة خلاف ما كان يعتمد ذلك الشيخ محي الدين ونظيره ما قلنا القول بتفضيل
الرسول بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى الشهود حضرة الوحي التي اخذوا منها احكام
شرايعهم انك عنه التفضيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين احد من رسل الامم حيث ما كشف الله
تعالى له عنه بحكم البقيس لا الظن فهذا نظير المقلد اذا اطلع على العبد التي اخذ الائمة المجتهدين
مذاهيرهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في اخر
كتاب التواعد له في الفقه **فصل** لطاعة ان الاخذ بالرخصة والعزائم في محل كل منهما
مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله تعالى عليه كان افضل كما اشار اليه
حديث ان الله يجيبان ثواب رخصه كما يجيبان ثواب عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل عندك يا اخي فاعلم ان
مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليد ما امكن كما عليه عمل الائمة من اهل الورع والتقوى كما في
مجد الجويني والظاهر فانه منصف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب معين قال و
ذلك في حق اهل الورع والتقوى من باب العزائم كما ان العمل بالمختلف فيه عندهم من
الرخصة فاذا وقع العبد في امر ضروري وامكنه الاخذ فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه
دكان ذلك الفعل المشدد عليه من باب الفقه والاخذ بالعزيمة ان كان راجحا وان لم يمكنه
الاخذ فيه بالعزيمة اخذ بالرخصة كما ان له الاخذ بالمقول الضعيف في بعض المواضع
فلا يكون ذلك منه من باب المحالة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا فحق تعرف
ان احدا من الائمة الاربعة او غيرهم لم ينقلوا من المسلمين في الفود برخصة او عزيمة
الا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد للائمة ان يعرف مقامه من انتهى
كلام الزركشي رحمه الله في اخر قواعده وهو من اعظم شاهد لصحة هذه الميزان فلم ينقل

لنا من احد من الائمة الاربعة وغيرهم فيما كان بلغنا انه كان يطرد الامر في كل غزوة
فالباور خصه قال بها في جميع الامم ابدانا ذلك في حق قوم دون قوم ومن
بلغنا انه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر
الاسوي الشيخ عبد العزيز الدبريني وشيخ الاسلام الشيخ عز الدين بن جماعة
المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الاقطيع
والشيخ علي النيسابوري الضريري ونقل الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من
العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون
بمذاهب ولا يعرفون قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعله ولا نعوم قول
عالم فلا يباس به انتهى فان قال قائل فكيف صح ما هؤلاء العلماء ان يفتوا الناس
بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلد ان لا يخرج عن قول امامه قال
يحتمل ان يكون احدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق المنسوب الذي لم يخرج صاحبه عن
قواعد امامه كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم واشهب والمزني وابن المنذر
وابن سريج فيها لا كلهم وان اختلفوا الناس على ما يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعده
ونقل الجلال السيوطي رحمه الله او الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منسوب
كاعليه الائمة الاربعة ومطلق منسوب كما عليه كما برأهناهم الذين ذكروا هم قال ولم يدع
الاجتهاد المطلق غير المنسوب بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جري الطبري ولم يسلم
ذلك له انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون الناس على المذاهب الاربعة
اطلهم الله تعالى على عيس الشريعة الاولى وشهدوا اتصال جميع اقوال الائمة المجتهدين بها
وكانوا يفتون الناس بحكم مرتبة الميزان لا بحكم العوم فلا يأمرون قويا وفصحا ولا ضعيفا
بغزوة وكانهم نابوا عن المذاهب الاربعة في تقدير مذاهبهم واطلهم على جميع
ادلتهم وقد بلغنا هذا المقام ايضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ ابي محمد الجويني
والامام ابن عبد البر المالكي ومن اكد دليل على ذلك ان ابا محمد صنف كتابه المستفي بالخط
ولم يتقيد فيه بمذهب كما قرع الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد
مصيب فاما ان يكون فعلا او فالامام كولا طالعها على عيس الشريعة الكبرى وتفرع قول
جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد الله تعالى وآما ان يكونا قال ذلك من حيث ان الشارع
قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله عز وجل او سنة رسوله صلى الله عليه وسلم
وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة انه كان اذا افتى حاكما بحكم على مذهب امام
باسم بفعل جميع شروط ذلك الامر على مذهب ذلك الامام الذي افتاه بقوله ويقول
له ان تركت شرط من شروطه لم تصح عبادتلك على مذهبه ولا فقيه اذا العبادة الملققة
مع هذه مذاهب لا تشع الا اذا اجفت شروط تلك المذاهب كلها انتهى وذلك منه احتياط
للدين وضوفا ان ينسب في نقص عبادة احد من المسلمين **فان قلت** فهل ينبغي لمن
يفتي على الائمة مذهب ان لا يفتي المقلدين الا بالاربع من حيث النقل او يفتيهم
بما تشاروا في القول **جواب** الذي ينبغي له ان لا يفتي الناس الا بالاربع لان المقلد

ما تارة

ما سأل الا ليقبضه بالاربع من مذهب امامه لا بما عنده من الله الا ان يكون المرجح لخط في دين
الناس فله ان يفتيه بالمرجوح ولا يخرج ولما كان الجلال السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق
المنتب كان يفتي الناس بالاربع من مذهب الامام المشافعي فقالوا له لم لا تفتيهم بالاربع عندك
فقال لم يسألوني ذلك وانما سألوني بما عليه الامام واصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الائمة مذهب
ان يعرف الراي عند كل مذهب ليقضي به المقلدين الا ان يعرف من السائل انه يعتمد عليه ودبته
وينشرح صدره لما يفتيه به ولو كان موجودا عنده فلهذا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الاربع عند اهل
كل مذهب انتهى فاعلم ذلك وما يوضح لك فتحة مرتبة الميزان ان تنظر الى كل حديث ورد او قول استنبط
واله مقابله فاذا نظرت فلا بد ان تجد احدها مخففا والاخر مشددا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث والقول
المخفف قد يكون هو الصحيح الرابع في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو حاله
بالاخي عند العلماء ان يكون من اهل مرتبة من مرتبة الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط التي تقدمت
في الفصل الخامس الضعيف فتفتي كل احد بما يناسب حاله وله تفعل انت به كذلك لانه هو الذي خولطت به
فاعلم ذلك واعمل عليه وافت غيرك بما هو من اهل فليس لمن قد رعى سهولة الطران ان يمس فرجه
اذ كان شافعي او يصلي بلا تجديد طران تفليد الا الى خيفة كانه ليس له ان يصلي فرضا او ففلا يغير
الناحية مع قدرته عليها او ان يصلي بالذكر مع قدرته على القرآن كاستيا في ابناحه في توجيه اقوال
العلماء ان شاء الله تعالى ان لك ايضا ان تصعد الى فعل الغزوة مع المشقة ان اخترت ذلك
على مذهب وجه المجاهد لنفسك كما ان لك ايضا ان تنزل الى رخصة بشرط من هذه الميزان وهو العجز
عن غير حاجتها او غيرها فقط وتكون على قدر من ذلك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في الحكم الواحد اكثر
من قولين فالما ذن يرد ما قارب لتشديد الى التشديد وما قارب للتخفيف الى التخفيف كالقول المفضل
على حد سواء كقد سنه في خطبة الميزان ومحال ان يوجد دليل او قول مشددا او مخففا لا يلحق احدهما
بالاخر ولا يخل فيه فان ثبت فافهم ذلك في اقوال مذهبك مع بعضها بعضها وان ثبت فافهم
ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب الخالفة له تجدوها لا يخرجان عن تخفيف وتشديد
وكل منها رجال في حال مباشر التكليف كما في الميزان وكذلك ما اوجبه المجتهد او حرمة باجتهاده
فكله يرجع الى المرتبتين فان مقابل التحريم عدم التحريم الشامل للكرو ومقابل الوجوب عدم
الوجوب الشامل للمندوب وقال بعضهم ما اوجبه المجتهد او حرمة يكون في مرتبة الاولى
ومقابله في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع ان يحرم او يوجب شيئا انتهى والحق ان المجتهد
المطلق ان يحرم ويوجب وانعقد اجماع العلماء على ذلك بل ولولا قولنا بقوله هذا البعض
فمؤرجع الى المرتبتين ايضا اذا الاولى في مرتبة التشديد غالبا لتخفيف المطلوبة في الجملة سواء
كان ذلك الاولى فعلا او كما وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالبا فان قال قائل فمن اين جعلتم
كلام المجتهدين من جملة الشريعة مع ان الشارع لم يصرح بما استنبطوا **فالجواب**
انه يجب حلهم على انهم علموا ذلك الوجوب او التحريم من قرائن الادلة ان علوا ان مراد الشارع من طريق
كشفرهم لا بد لهم من احدهذين الطريقين وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين فان قال قائل
فما تقولون فيما ورد من الاحاديث والاقوال **فالجواب** مثل ذلك لا مقابل
بل هو مشروع مجمع عليه فلا ياتي فيه مرتبة الميزان وذلك كالحديث الذي سنه مقابلته كالقول

الذي رجع عنه المجتهد واجمع العلماء على خلافه فليس فيما ذكرنا من رتبة واحد لجميع المكلفين لعدم وجود
مشقة على احد في فعله ترجح على مشقة تركه بخلاف ما فيه المستقاة المذكورة فانه يحج في التخييف والتشديد
كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلا فانه ورد في كلامها التخييف والتشديد كونه عند بعضهم
لا يسقط عن المكلف بخوفه على نفسه او ماله والتخييف سقوطه عنه بخوفه المذكور عند آخرين
فالاول في حق الاصول في الذين كالعلماء والعلماء في حق الضعفاء من العوام في الايمان واليقين
فان قال قائل فله ثلثي المرتبة في حق من يغير المنكر بتوجهه بقلبه الى الله تعالى من الاوليا
فيكره اناء الحر ويمنع الزاني من الزنا بحيلولة بمائل بينه وبين فرج الزانية مثلا فالجواب
نعم ثلثي في المرتبة في حق الاوليا من يرى وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون
بذلك كالتقارر على ازالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره بكشفه على المنكرات
الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بمعاصيهم لما فيه من الاطلاع على موارث الناس
وليس في ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم والله يجب على صاحبه سؤال الله تعالى
ان يحول بينه فان قال قائل فما تقول فيمن له حال يحجبه من اهل المنكر اذا انكر عليهم
او كسر اناء اخرهم هل يجب عليه تغييره باليد واللسان اعتمادا على ان الله تعالى لا يخذله
او لا يجب من حيث ان الحق تعالى لا تقيد عليه فالجواب مثل هذا ياتي في المرتبة في حق
الاوليا من الزمة بذلك نظير ما قالوا فيمن قد رعى ان يصل الى مكة في خطوه والحمد لله رب العالمين
فصل فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل ثلثي في ذلك مرتبة الميزان
فالجواب نعم بانيان فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم اجازة من غير كراهة
منهم من منعه فانه طردعة وما يدور في العبدان الشارع قد لا يكون اراد طرد تلك العلة وانما تلك
الامر خارجا من ذلك الحكم توسعة على امته وذلك كقياس الارز على البر في باب الربا جامع الاقيان
فان الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الاول بالادب عند بعض اهل الله تعالى ابقاه على عدم
دخول الربا فيه كاشا واليه حديث وسكت عن الشياحة بكم فمن يقول بقياس الارز على البر مشدد
ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الضاح من الضعفاء والتابعين بقدر
على القياس ولكنهم تركوا ذلك اذ باع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قلنا هنا قال سفيان الثوري
من الادب اجرا الاحاديث التي خرجت من الزجر والتفسير على ظاهرها من غير ثاويل فانها اذا
اوتت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا وحديث ليس منا من نظير له
وحديث ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية فان العالم اذا اولها
بان المراد ليس منا في تلك المصلحة فقط اي وهو مناهي غيرها على الناس الوقوع فيها وقال
مثل الخالفة في حصة واحد امر سهل فكان ادب السلف بعدم الثاويل اولى بالاتباع للشارع
وان كانت قواعد الشريعة قد شهد ايضا لذلك الثاويل وقد دخل جعفر الصادق
ومقاتل ابن حيان وغيرهما على الامام ابي حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكثر من القياس
في دين الله تعالى واول من قال باليس فلا نقس فقال الامام ما اقله ليس هو بقياس وانما
ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعظه الله الفهم في القرآن انتهى ومن هنا تعلم

ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان اورد عليهم شخص نحو تميم
ضرب والدية فانه ليس في القرآن النص بغيره ضربه ما وانما اخذ العلماء ذلك من قوله
تعالى ولا تقبل لهما ان فكاه انتهى عن ضربهما من باب ادلى فالجواب ان هذا لا يورد
على اهل الكشف لان الله تعالى قال وبالوالدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس باحسان
فلا حاجة الى القياس **وسمع** سيدي عليا الخواص رحمة الله يقول ليصح دخول القياس
عند من احتج اليه وعند من لم يحتج اليه في مرتبة الميزان فمن كلف الانسان بالفحص عن
الادلة واستخراج النظائر من القرآن مشدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل
في الناس من يقدرون على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن حزم يقول جميع
ما استنبطه المجتهدون محدود من الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن انكر
ذلك فقد نسب الائمة الى الخطا وانهم يشعرون ما لم ياذ به الله وذلك ضلال من قائله
من الطريع والحق انه يجب اعتقاد انهم لا ياذوا في ذلك دليلا ما شرعوا فرجع الامر كذلك
في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة كالقياس في امور الناس بانواع كلها شرعه
المجتهدون فقد شدد ومنه لم يامرهم الا بما حرجت به الشريعة اذ اجمع عليه العلماء فقد
خفف في الجملة لانه من باب فمن تطوع غيرا فليس عليه والحمد لله رب العالمين **فصل**
من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وتترك العمل بجميع الانواع المرجوعة نقصا
الثواب فالباب وسوا الادب مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجوه من العلماء عكسها
يحصل من عمل بالميزان فانه ذلك الرجوع الذي ترك العبد العمل به لا يخلو ما لا يكون احوط
في الدين فهذا لا ينبغي تركه العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون رخصة والله
يجب ان تفرق رخصة كاحد به الحديث اي بشرطه يكون على علم الاخوان ان لكل سنة سنة او
بدعة حرمت المجتهدون درجة في الجنة او دركا في النار وان المكشفي تفاوت مقامهم وتزل
عامة الشارع او حرمة كما مروج به اهل الكشف فاعلم ذلك واعلم بكل سنة لك المجتهدون
داوالت كلما كرهوه ولا تطالبه بدليل في ذلك فالتحجج في ردتهم ما دست لم تصل
الى مقامهم لا يمكنك ان تنهضهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث اخذوا **وسمع**
سيدي عليا الخواص رحمة الله يقول اعلموا باقوال الائمة التي ظاهرها مخالفة
لبعضهم بعضا عند ايقاع شروط العمل بها فيكم لتخوزوا الثواب الكامل في مقام من يعمل بالشريعة
كلها من يرد غالبها ولا يعمل به اذ المذهب الواحد لا يحتوي اذ على جميع الادلة ولو قال صاحبه
في الجملة اذ اجمع الحديث فهو مذهب بل ربما ترك اتباع العمل بما دبت كثير من صحت بعد
امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم انتهى فان توقف انسان في حصول الثواب
بما سانه المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا اما ان تؤمن بان سائر ائمة المسلمين
على هدى من ربهم فلا يسعهم ان كان صحيح الاعتقاد الا ان يقول نعم فنقول له فحيث
ما امت بهم على هدى من ربهم وانما اهلهم صحيحة لزمك الايمان بالثواب لكل
من عمل بما على وجه الاعتقاد وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوتت المقام فانما سانه
الشارع اعلى سانه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها

وأجر من علمها إلى آخرها قال عليه الصلاة والسلام فافهم **فصل** ينبغي لكل مؤمن الإقبال
على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط أي بشرط لأنه لا يخرج عن موقفي بل هو إيمان **وسوف**
سيدى علينا الخوام من جهة الله يقول كلما ترون في كلام الشارع أو كلام أحد من الأئمة مخالفا
للاثر في الظاهر فهو محمول على حال من لان كلام الشارع يحمل عن التسامح وكذلك كلام الأئمة
لم ينظر فيه بعين العلم والانصاف لا بعين الجمل والغضب كما مر قال وتأملوا قوله صلى الله
عليه وسلم لم يسأله من أحاد الصحابة كيف رأت ربك فقال نوراني أراه وقال لا كبر الصحابة
رأت ربه في قول واحد فإنا قال لغير الأكابر ما قال الأكابر عليهم أن يتخيا وأن جناب الحق تعالى
ما لا يليق به ونظير ذلك لقبره صلى الله عليه وسلم الأكبر على خروجه عن ماله كله وقوله لكعب بن مالك
عن ماله كله وقوله لكعب بن مالك حين أراد أن يتخلع من ماله لا ثياب الله عليه أسك عليك
بعض مالك فهو خير لك ونظير ذلك أيضا حديث أبا بنسك ثم بين قول مع مدح الله تعالى
المؤمنين على أنفسهم بقوله أبا بنسك خطاب للكل عملا بحديث الأقبون أولى بالمعروف ولا أقرب
إليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم فهو خطاب لغير الأكابر وأما مدحهم
على ذلك فيخرجوا من درطة الشيخ الذي فتوا عنهم عليه في الدنيا فإذا خرجوا عن ذلك أمور بالبداهة
بأنفسهم لأنها ودعة لله تعالى عندهم بخلاف غيرها ليس هو ودعة عندهم وإنما هو جاريهم **وسمعت**
سيدى علينا الخوام من جهة الله يقول إذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيرها عليها اخذ الله بذلك خروجه
عن العدل المأمور به بخلاف المريد فإنه مسامح بظلم نفسه في مرضات الله تعالى وتحميها فوق طاقتها
من العبادات بل ثياب على ذلك فإذا وصل إلى نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ مرام من وصل
دار الملك وعرفه من له عنده حاجة أمر حينئذ بالامساك إلى نفسه لأنها كانت مطبوعة في الوصول
إلى حضرة ربه وأما ما ورد من شد النبي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحو
من المجاهدات فإنا ذلك تنزلا ونسريما لأحاد الأمة فلو أنه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه
الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتنزل لعسر على ألبامته القدي والاخلاد من اتباعه انتهى
فصل أن قال فأن كيف الوصول إلى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد بها الإنسان أعتراف جميع
المجاهدين من مذاهبهم منها ويشهد بها كلهم في الصحة كشفا وبقينا لا إيماننا ونسليها فقط
ولا على يد شيخ عارف بمران كل حركة وسكون بشرط أن يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي أمواله
وعيا لها كيف شامع أنشرح قلبه لمريد ذلك كل الاستشراح فاما من يقول له شيخه طلق
أمرانك أو اسقط حقت من مالك أو طيفقت مثلا فيتوقف فلا يشم من طريق الوصول
إلى عين الشريعة المذكورة راجحة ولو عبد الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالبنا فإن قلت
فهل تهم شروط أخرى في حال السلوك **فالجواب** نعم من الشروط أن لا يكتل لحظة على حدث في بل
أو نهار ولا يفطر مدة سلوكه الاضواء ولا يأكلا شيئا فيه روح من أصله ولا ياكل الا عند حصوله
مقدمات الاضطرار ولا ياكل من طعامه أحد لا يتووع في مكسبه كمن يطعمه الناس لأجل سلامه
وهذه وكمن يبيع على من لا يتووع من الفلاحين وأخوان الولاة وأن لا يسامح نفسه بالغفلة
عن الله تعالى لحظة بل يديم مراقبته ليله ونهاره فتارة يشهد نفسه في مقام الايقان
بمداد الله تعالى فيرى ربه ينظر إليه على الدوام إيمانا بذلك لا شهورا وذلك لا يهمل



في مقام التنويه الله عز وجل من شهود العبد كانه يرى ربه لانه لا يشهد الا ما قام في مخيلته
وتعالى الله تعالى عن كل شيء خطر بالبال فافهم **فان قال** فاما كيف في سلوكه صاحب
هذه الميزان **فالجواب** اني اخذتها ادلاء من الحضرة عليه السلام علما وإيمانا وتسلما ثم
اني اخذتها السلوك على يد سيدى على الخوام حتى اطلعت على عين الشريعة ذوقا وكشفا وبقينا
لا أشك فيه فجاهدت في نفسي كذا كذا أسسه وجعلت لي خلا في سقف حلوى أضعه في عنق
حتى لا اضع جنبي في الارض وبالغت في التورع حتى كنت أسفا للتراب إذا لم أجد طعاما
يلتقي بمقامي الذي أنا عليه في الورع وكنت أجعل للتراب دسما كدسم اللحم أو السم أو اللب
وسبقني إلى نحو ذلك إبراهيم بن ادهم رضي الله عنه فمكث عشرين يوما بسفا للتراب
حين فقد الحلال المشاك للمقامة انتهى وكذلك كنت لا امر في ظل عانة أحد من الولاة ولما عمل
السلطان الغوري الساباط الذي بين مدرسته وقته التورقا كنت أدخل من سوف
الوارقين وأخرج من سوق الشرب ولا امر تحت ظله وكذلك الحكم فجميع عمارات الظلمة
والمباشرين والأمراد أعوانهم وكنت لا اكل من شيء الا بعد تغيبتي في غايه التفتيش
ولا أكتفي فيه برخصة الشرع وأنا علم ذلك بحمد الله تعالى الا ان ولكن مع اختلاف المشهد
فاني كنت فيما مضى أنظر إلى اليد المالكه له والا ان أنظر إلى لونه أو رايته أو طعمه فادرك
للحال رايحة طيبة واللحوم رايحة خبيثة والشبهات رايحة دون الحرام في الخبث فأتيت ذلك
عند هذه العلامات فاعتنا في ذلك من النظر إلى صاحب اليد ولم اعول عليه وانه الحمد على
ذلك فلما انتهى سبى الى هذا الحد وقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع
منها قول كل عالم ورايت لكل عالم جدولا منها ورايتها كلها شرعا وحلت وتحققت أن كل
مجتهد مصيب كشفا وبقينا لا ظنا وتحيينا وان ليس مذهبنا ولا الشريعة بغير دليل واضح
لا يرجع إليه في قلبي وإنما يرجع إليه ان رجعت مداد له لحياته وأقول له نعم مذهبك أرجح عندي
هو لا عندي أنا ومن جملة ما رايت في العين جدول جميع المجتهدين الذين أوردت مذاهبهم لكنهم
يعت صارت حجارة ولم أر منها جاد ولا يجري سوى جدول الأئمة الأربعة فأولت ذلك ببقاء
مذاهبهم إلى مقدمات المسألة ورايت أقوال الأئمة الأربعة خارجة من داخل الجدول كما ينبغي
مورته في فصل الامثلة لانصال مذاهب لعالمات بالشريعة وايضا لها العالم بها الباب المختة
أن شاء الله تعالى لجميع المذاهب الا ان عندي متصلة بجميع الشريعة اتصال الاصابع بالكف والظفر
بالناخن ورجعت عن اعتقادي الذي كنت اعتقد قبل ذلك من ترجيح مذهبى على غيره وان المص
من الأئمة واحد لا يعينه وسورت بذلك غاية السور فلما حججت سنة سبع وأربعين سألت
الله تعالى في الحجر تحت ميزاب الكعبة الزيادة من العلم فسمعت قائلا يقول لي من الجواميك
اننا اعطينا له ميزانا نقرر به ما نراى قول المجتهدين واتباعهم إلى يوم القيامة لا نرى لها ذائفا من
من أهل عصره فقلت حسبي واستؤيد ربي انتهى **فان قلت** فانه سبب حجاب بعض ضففا للقدرة
عن شهود عين الشريعة الا انه هو غلط حجاب به بكل اللزوم والشبهات وأرتكاب المخالفات **فالجواب**
نعم وهو كذلك **فان قلت** فاحكم من اكل الحلال وترك المعاصي وسلك بنفسه من غير شيخ فمهل
يصل إلى هذا المقام من الوقوف على العين الا ان للشريعة **فالجواب** لا يصح لعبد الوصول إلى المقام

المالية الاباحد امرين اما الجذب الالهى واما السلوك على يد الاشياء الصادقين لما في اعمال العباد
من العمل بل لو قد رزقوا العلم من عباد الله فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عيسى الشريعة
الحسية فداية التقليد لمامه فلا يزال امامه حاجبا له عن شهود عيسى الشريعة الاولى التي يشهد بها
امامه لا يمكن ان يتعداه ويشهد بها الا بالسلوك على يد شيوخ خرفوقه في المقام من اكابر ائمة العارفين
كأمر ومحال عليه ان يقتدر ان كل مجتهد مصيب الا بالسلوك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود فان
قلت فاذن من اشرف على عيسى الشريعة الاولى بشارة المجتهدين في الاعتناء من عيسى الشريعة وينفذ
عنه التقليد **فالجواب** نعم وهو كذلك فانه ما لم يجد من له قدم الولاية المحمدية الاو بصير لا يخذ احكام شرعية
من حيث اخذها المجتهدون وينفذ عنه التقليد بجميع العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان
نقل عن احد من الاولياء انه كان متافعا او خفيا مثله فذلك قبل ان يصل الى مقام الكمال **فالجواب**
سيدي علينا الخواص يقول لا يبلغ الا الى مقام الكمال الا ان صاد يعرف منافع جميع الاحاديث الواردة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من ابرز اخذها من القرآن العظيم فان الله تعالى قال ما
افرننا في كتاب من نئين فجميع ما بينته الشريعة من الاحكام هو ظاهر لما اخذ الى الكمال من
من القرآن كما كان عليه الائمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا على استنباط الاحكام
التي لم تنسخ بها السنة قال وهي منقبة عظيمة للكمال حيث صار يشادك الشارع في معرفة منافع اقوال
مؤنة من القرآن العظيم بحكم الارث صلى الله عليه وسلم انتهى **فان قلت** فهل يجب على المجتهد في العلم
على العيين الاول للشريعة التقليد بمذهب معين **فالجواب** نعم يجب عليه ذلك لئلا يفضل في نفسه
وبفضل غيره فاعذريا اخذ التقليد من المجتهدين اذا انكشف جبابك في قولهم المصيب واحد وعلله ما في
والباقي مخطي يحمل الصواب في نفس الامر في كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب
على من انتهى سيره ونزع عن التقليد وشهد اغتراف العلماء كلام من عيسى الشريعة ونزل قول كل من قال
المصيب واحد لا يعينه والباقي مخطي يحمل الصواب على من لم ينته سيره ولا ترجع قولهمها
على الاخر واشكر ربك على ذلك والحمد لله رب العالمين فسلم من جميع ما قررناه وجوب اتخاذ
الشيخ لكل عالم طلب الوصول الى شهود عيسى الشريعة الكبرى في الطريق القويم شروطا لا يعرفها
الا المحققون منهم دون الرجل فيهم بالدعاوى والادهاهم وربما كان من لقبوا بالقضية لا يصح
ان يكون مربدا للقبط بل قال بعض المحققين ان القبط لا يحيط بمقامات نفسه فضلا عن
غيره وذلك لان صفات القطبية في العبودية تقابل صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات
الربوبية كذلك لا تنحصر صفات العبودية انتهى **فصل** **فان قلت** فاذا انك قلبت
عن التقليد وادى المذهب كلاما متساوية في القوة لا غترافا كما من بحر الشريعة كسفا وبقينا فكيف يا امر
المريد بالتزام مذهب معين لا يرى خلافا **فالجواب** انما يفعل مع الطالب ذلك رغبة به وتقريب الطريق
عليه ليجمع ثمرات قلبه ويدوم عليه السير في مذهب واحد فيضل الى عيسى الشريعة التي وقف عليها امامه
واخذ منها مذهب في اقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يبني قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له
المجتهد صحة مذهب حقه القلوب اتباعه عن الثبوت وقد قالوا حكمه من يتقيد بمذهب
مذموم ثم يذهب عن مذهبه وهكذا حكمه من ضايقه موضع معين بعيد ثم صار كل المذاهب ثلثا الطريق اذا
اجتهاد انه لو سلك الى مقصد من طريق كذا لكان اقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره و

يعود قاصدا ابتداء السير من اول تلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلا اذا اجتهاده الى ان يسلوك غير
ايضا اقرب لمقصده ففعل كما تقدم له وهكذا فثلاثة دها في عمر في السير ولم يصل الى مقصده العيني
الذي هو مثالي عيسى الشريعة التي وصل اليها امامه وغيره من اصحاب تلك المذاهب على انتقال الطالب
من مذهب الى مذهب فيه قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهب على تفصيل بيان في
ان شاء الله تعالى في فصل حكم المستقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة الاد
فان سائر ائمة المسلمين على مدى من رتبهم لا يطلب الانتقال من مذهب الى مذهب اخر بل كان يشهد ان كل
مذهب على له وتقيد عليه او صلا الى باب الجنة كما ياتي بيانه اخر هذا الباب في فصل الاشياء المحسوسة
المبنيان ان شاء الله تعالى **وسمعت** سيدي عليا الخراساني يقول انما امر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب
معين وعلمه الحقيقة المريد بالتزام شيخ واحد تقريبا للطريق فان مثالي عيسى الشريعة او حقه
معروفة الله عز وجل مثال الكف ومثال مذاهب المجتهدين وطرق الاشياخ مثال الاصابع
ومثال ازمثال اشتغال بمذهب ما او طريق شيخة ما مثال عقد الاصابع لم اذاد الوصول
الى صلي لكف لكن من طريق لا ابتداء بمس عقدا لاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاث
بنائية ومثال الطالب في تلك الطريق الى سلوك عيسى الشريعة او عيسى المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا
كان من سلوك المريد او الطالب في العبادة ثلاث سنين ويصل الى عيسى الشريعة او حضرة المعرفة
فتقيد بمذهب او شيخ ستة ثم ذهب لآخر ستة ثم لآخر ستة فقد فوت على نفسه الوصول ولو انه
جعل الثلاث سنين على شيخ واحد لا وصل الى عيسى الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى
فساوى صاحب مذهب في العلم وشيخة في المعرفة لكنه فوت على نفسه بذهابه من مذهب او شيخ
الى اخر لما تقدم من انه لا يصح ان يبتنى مجتهدا او شيخا له في مذهب غير او طريق غير فكانه
مقيم من سنين الثلاث سنين في اول عقدة من عقد الاصابع التي هي كناية عن تلك الطريق
ولو انه دام على شيخ واحد لوصل الى مقصود ووقف على العيين الكبرى للشريعة واخر سائر
المذاهب المتصلة بها بحق **فصل** فانه قلت هذا من العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فان
تقولون في اقوال ائمة الاصول والفوائد المعاز والبيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة
هل هي كذلك على نبيي الميراث من تخفيف وتشديد كاحكام الشريعة ام لا **فالجواب**
نعم هي كذلك لان الائن الشريعة كلها من لغة ونحو احوال وغير ذلك يرجع الى تشديد وتخفيف
فان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح واوضح ومنها ما هو ضعيف واضعف فمن كلف القوام
مثلا اللغة الفصحى في غير القرآن او الحديث فقد شدد عليهم ومن ساهحهم فقد خفف واما
القرآن والحديث فلا يجوز فرائد بالحق اجاما الا اذا لم يكن الا امر التعلم لعجز لسانه
كا هو مقرر في كتب الفقه ومن امر الطالب ايضا بالتحري في تعلمه نحو فقد شدد ومن الكنى
من يعرفه الاعراب الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم الى فرض
كفاية والى فرض عين فثالث فرض الكفاية ظاهر ومثال فرض العين في ذلك ان يخرج للشريعة
مبتدع يجادل علماء في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق الاول
الذي انحصر الاحتياج اليهم في مجلس المناظرة فرض عين فان لم يخرج للشريعة مبتدع اخرج
ولم يتعين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من يتعين عليه من العلماء فرض كفاية

فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمجتمعات التي على مودها تنبع العود من الدخول
اليها ليفسد فيها فافهم **فان قلت** قال لكم فيما اذا وجد الطالب حديثي او قولي او قول الاولي
المتاخر من الحديثين ولا المتاخر من القولين او قولي فماذا يفعل **فالجواب** سبيله ان يعمل بهذا
الحديث او قول تارة وبالفعل الاخر تارة ويقدم الاوسط منهما على غيره في الامر والنهي بشرطه
بمعنى انه يترك العمل بغيره جلة وان كان احدها منسوخا او رجع عنه المجتهد في نفسه الامر فذلك
لا يتدرج في العمل به **فان قلت** قد تقدم ان الاولى الكاملة لا يكون مقلدا وانما يأخذ علمه من الذين اخذ
منها المجتهدون مذهبهم ونرى بعض الاولياء مقلدا لبعض الائمة **فالجواب** فليختلص فذلك يكون
ذلك الذي لم يبلغ مقام الكمال او بلغه ولكن اظهر تقصير في تلك المسئلة بذهب بعض الائمة او ابا
معهم حيث سبقه الى القول بما جعله الله تعالى اماما تقدي به واشهره في الارض ورواه وقد يكون
عمل ذلك الذي لما قال به ذلك المجتهد لا اطلاع على دليله لا على القول ذلك المجتهد على وجه
التقليد له بل لما افقته لما ادعى اليه كشفه فراجع تقليد هذا الذي للشارع لا لغيره وما هم
ولي ياخذ علمه الا عن الشارع ويحرم عليه ان يخطو خطوة في شئ لا يرى قدم نبيه امامه فيه
وقد قلت من سيدى على الخواص كيف خرج تقليد سيدى الشيخ عبد القادر الجيلاني للامام
احمد بن حنبل وسيدى محمد الحنفى الشاذلي للامام ابو حنيفة مع اشتها رعاها بالفطرية الكبرى
ومصاحب هذا المقام لا يكون مقلدا الا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منها
قبل بلوغها الى مقام الكمال ثم لما بلغها استصحب الناس ذلك اللقب في حقها مع خروجها
عن التقليد انتهى فاعلم ذلك **فصل فان قلت** ان الائمة المجتهدين قد كانوا من الكمل بيقين
لاطلاعهم على ذلك عين الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يعقدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضا
مع ان ذلك ينافي مقام من اشرف على عين الشريعة الاولى وراى اتصال مذاهب المجتهدين
كلها بعين الشريعة **فالجواب** قد يكون مجلس المناظرة بين الائمة انما وقع منهم قبل بلوغ
المقام الكفافي واطلاعتهم على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان
من لازم المناظرة اذا خاض رجة الخصم والاكانت المناظرة عبثا ويحتمل ان يجلس المناظرة
كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب المجتهد بالمناظرة ترفية ذلك التناقص الى مقام الكمال
لا ادخا في حجة من كل وجه ويحتمل ايضا ان يكون مجلس المناظرة انما كان لبيان الاكل والافضل لعمل
احدهم به وروى صحاب الى العمل به من حيث انه ارقى في مقام الاسلام او الايمان او الاحكام
او الايقان وبالجملة فلا تقع المناظرة بين كاملين على الحد المتبادر الى الاذهان ابدال لاذ
لها من موجب واقرب ما يكون قصدها تشجيع ذهاب اتباعها وافادتهم كما كان صلى الله عليه
عليه وسلم يفعل ببعض اشياء لبيان الجواز وافادة الامة بتوحيدها ما الاسلام وما الايمان
وما الاحسان وايضا ذلك ان كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد
لا ينكر على مجتهد لانه يرى قول خصمه لا يخرج عن احدى مرتبتي الشريعة وان حصص على هدى من ربه
في قوله وهم مقام رفيع ومقام ارفع **فان قلت** فهل يقع من الطبع على عيني الشريعة الاولى
الحمل بشئ من اسول احكام الدين الشريعة المطهرة **فالجواب** انه لا يصح في حقه الحمل
بمنع قول من اقول العلماء بل يصبر بغير جميع مذاهب المجتهدين واتباعهم من قلبه ولا يحتاج

الى نظر

الى نظري كتاب لان صاحب هذا المقام يعرف كشافا ويقينا دجه استناد كل قول في العالم الى الشريعة
ويعرف من اين اخذ صاحب الكتاب والسنة بل يعرف استناد كل قول الى حضرة الاسم
الذي برز من حضرة من سائر الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وباحكامه
على التحقيق **فان قلت** فعلمنا قررتم من ان سائر الائمة على هدى من ربهم نفرت نفسه فكل شخص
يزعم انه يعتقد ان سائر الائمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت نفسه من القول بقول غير امامه وحصل
له به الموجب والفيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور **فالجواب** نعم والاكذلك ولا يكمل
اعتقاده الا ان تساوى عند العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان **فان**
قلت فهل يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل الى شهرة وعين الشريعة الاولى في مقام
الايمان والاحسان والايقان من حيث ان لكل مقام من هذه المقامات عينها تخصه كالان لكل طبخة
شروطها في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصبر احدهم يعتقد ان كل مجتهد مصيب
فالجواب كما تقدمت الاشارة اليه نعم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك لان كلما لا يتوصل
الى الاجاب الالهية فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل علم اعتقاد اعتقاده ان سائر الائمة المسلمين
على هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد ان يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي الا بشهود العيني
التي يتفرع منها كقولنا علم **فصل فان قلت** فيما اوجب من نازع في صحة هذه الميزان من
المجاد ليس وقال هذا امر ما سمعنا به عن احد من علمائنا وقد كانوا باعمال الائمة من العلم فالدليل
عليها من الكتاب والسنة وقواعد الائمة **فالجواب** من ادلة هذه الميزان طلب الشارع منا
الوفاء وعدم الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما
وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه اي بالاراء التي لا يشهد
لموافقتها كتاب ولا فاما ما شهد له الكتاب والسنة فهي من جملة الدين كما هو تفرقة ومن الدليل
على ذلك ايضا قوله تعالى يد الله بكسر الهمزة لا يوجبكم وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
وقوله تعالى فانتم والله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا دسما وقوله تعالى
ان الله بالناس لوف رحيم ولما الاحاديث في ذلك فكثير منها قوله صلى الله عليه وسلم من بايعه
على السمع والطاعة في المنشط والمكسب فيما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا تنقضوا
وبسروا ولا تنقضوا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا تنقضوا في حقنا توسعه عليهم وعلى اتباعهم في وقايح
الاعمال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في اصول كالنوحيد وتوابعه وقال بعضهم
المراد باختلافهم في امر ما بينهم وسبب ان السلف كانوا يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون انما ذلك
توسعة خوفا ان يقع احد من العلوم من الاختلاف في المراء وقد كان سفيان الثوري رحمه الله يقول لا تنقضوا
اختلاف العلماء في كذا وتروا قد روي عن العلماء على الامة بكذا ومن الدليل على صحة مرتبتي الميزان ايضا من قول
الائمة قول امامنا الشافعي وغيره رضي الله عنهم ائمة الحديث والقول من عملها على حالين اولي من الغامض
احدهما فاعلم ان من لم يصر في صحة هذه الميزان لا يخلو اما ان يطعن فيما شدت فيما خففت فيه كقولنا
قال بعضه يقول ان كلامنا هذين الامر من جات به الشريعة وامامك لا يجهل مثل ذلك فاذا اخذ امامك
بتخفيف او تشديد فهو مسلم بل لا بد بالمرتبة الاخرى فترون فيجب على كل مقلد اعتقاد ان امامه لو عرف من علي
نقل من عجز عن فعل العزيمة التي قال بها لافقاه بالرخة التي قال بها غير اجتهاد من هذا العار لا لتقليد

لذلك الامام الذي قال بها او كان يقر ذلك المجتهد على التنوي بها او كان معنى في النظر في كلام الائمة
المجتهدين وجد كل مجتهد يخفف تارة ويثقل اخرى بحسب ما ظفر به من ادلة الشريعة فان كل مجتهد
تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباط عن ادلة كلام المجتهد اذ ادخل كلام الشارع
للعامة بلسانه يفهمونه لما عندهم من الحجاب الذي هو كناية عن عدم التوفيق لما يحتاج
اليه من طرق التعمق الذي يقتضيه الى التوقيف كلام احد من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه
الثابت عنه ولوان حجابهم رفع لهم كلام الشارع كالفهم المجتهدون ولم يحتاجوا الى شرحه
لهم وقد قدمنا انما ان احدا من المجتهدين لم يشدد في امر او يخفف فيه الا تبعا للشارع فادرك
الشارع شدوده شدو ما راه خفف فيه خفف قيا بما يوجب شعرا والدين سواء اوقع الشديدي في
الامر او اجتناب النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سير مذهبهم وايضا ذلك
ان كلام الائمة يخل بشعار الدين فعلا او تركا ايقوع على الشديدي وكلا راوان به كالشعار الذين
لا غير ولا يظهر به نقص فيه نقص في التوقف على التخفيف اذ امسنا الشارع على شريعته من بعد
وعم الحكماء العظام فانهم **قالوا** ان بعض المقلدين يزعم ان امامه اذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة
ابدا واذا قال برخصة لا يقول بالعزيمة ابدا بل كان امامه ملاذما فلو اذنا يطرده في حق كل
قوى وضعيف حتى مات دانه لو عرض عليه حالا من عجز عن فعل العزيمة لم يقف بالرخصة ابدا
فانما ان هذا اعتقاد فاسد في الائمة ومن اعتقد مثله ذلك في امامه فكانه يشهد على امامه
بانه كان مخالفا لجميع قواعد الشريعة المطهر من مايات والخبار واثار كارتبيانه انما وكفى بذلك
قدحا وجرحا في امامه لانه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت عليه الشريعة من التخفيف والتشديد
فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الائمة انهم انما كانوا يفتنون كل احدا بما يناسب حاله من تخفيف
او تشديد في سائر ابواب العبادات والمعاملات ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا
بنقل صحيح السند عنهم بانهم كانوا يعمرون في الحكم الذي كانوا يفتنون به الناس في حق كل قوى وضعيف
وغير نفاقة على ما راعه ولعله لا يجد في ذلك نقلا عنهم متصل السند منهم اليه يلتزمه جنته له
ابدا على هذا الوجه اى لا بد لنا من القدرة بمشيئة الله على الفدح في نفسه ذلك المقلد لعبار الامام فان
من المعلوم ان اقول جميع المجتهدين تابعة لادلة الشريعة من تخفيفا وتشديدا كما وانما حكم المظا
فامر حاشا الشريعة بحكمه لا يمكن لاحد منهم الخروج عنها ابد او بالجملة اى ذكوة ولم يثبت مرتبة فان
المجتهدين يرجعون فيه الى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظهر له من الدلائل او لفه
العرب كما يعرف ذلك من سير مذهب الائمة وذلك نحو حديث انما الاعمال بالنية او حديث لا وضوء
لمن لم يذكر اسم الله عليه الصلاة لمبار المسجد الا في المسجد فان من المجتهدين من قال لا صلوة ولا وضوء
لمن ذكر اسم الله عليه الصلاة ولمبار المسجد الا في المسجد فان من المجتهدين من قال لا صلوة ولا وضوء
لكل واحد لا سبيل لاحد ان يهدم قول الاخر جملة من غير نظر في احتمال اى معنى يعارض في ذلك
ابدا واقرب معنى في ذلك ان حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يبالغ
بسوى ما يظهر له ابدا **فان** كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اختص
بها انها جات على ما ذكر من التحقيق والتشديد الذي لا يشق على الائمة كل تلك المشقة وبذلك ونحو
كان على السكينة وهم راحة للعامة في تكليل اديانهم ورفع ما فيه مشقة عنهم **فالجواب** نعم وهو كذلك

فرحمهم صلى الله عليه وسلم اقويا امتهم بامرهم باكتساب الفضائل والارباب العلية وذلك بفعل الامام
التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع كونهم اجورهم
كادرو في حق مريض او مسافر من ان الحق تعالى امره بالاعتدال ان يكتبوا له ما كان يعمل صحيحا مقبلا
فنعلم ان الشريعة لو كانت جاءت على احدى مرتبتي الميزان فقط لكان فيها حرج شديد على الائمة في قسم
التشديد ولم يظهر للدين شعرا في قسم التخفيف وكان كل من قلز في مسئلة قال فيها بالتشديد لا يجوز
له العمل بقول غير في مضايق الاحوال والضرورات فكانت المشقة تعظم على الائمة بذلك فالخدمة
الذي جات شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم على اكل حال بحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء فيه مشقة
على شخص الا يوجد فيها شيء اخري في التخفيف عليه اما حديث اثارا وقول امام اخر او قول في مذهب
ذلك المشدد مرجوح عليه يخفف عنه **فان** فاجواب وان نازعنا احد فيما قلنا من
المقلدين الذين يعتقدون ان الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي على ما عليه امامه فقط
ويرى قول غير امامه خطأ يحمل الصواب **فان** انما نقيم عليه الحق من فعل نفسه
وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقايح فنقول له هل صار مذهب اماما فاسدا حال علمك
بقول غيره ومذهب الغير صحيحا ام مذهبك باق على صحته حال علمك بقول غيره ولعله لا يجد
جوابا سديدا يجيب به ابدا على وجه الحق **سبوي** علينا الخواص راحة الله يقول لا يكمل
لا يكمل امره من العمل بالشريعة كلها وهو متقيد بمذهب واحد ابد او لو قال صاحبه اذا صح الحديث
فهو مذهبى لعله ذلك المقلد لاخذ بما حديث كثير من عند غير امامه وهذا من ذلك المقلد
عجز في البصيرة عن طريق حن الميزان وعدم فهمه لكلام امامه اذ لو كان امامه يقول عن نفسه
الشريعة انما ادرى بشان نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لما كان يقول رضي الله
عنه اذا صح الحديث اى بعدى فهو مذهبى والله اعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما
تلك احكامها بنظم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى تصير كأنها مذهب واحد
ذو مرتبتين وكل من اتسع نظره ويخبر في الشريعة والمطلع على اقوال علمائها في سائر الادوار وحل
الشريعة منسوجة من الايات والاخبار والامار وسداها والمحمها منها وكل من اخرج حديثا
او اثارا او قولا من اقوال علمائها فهو فاسد جاحل ونقص عليه بذلك وكان عليه كالنوب الركب
نقص من قيامه والحنك سلك او اكثر بحسب ما يقتضيه الحال فالشريعة الكاملة حقيقة
هي جميع المذاهب الصحيحة باقواها من عقل واستبصر فهمها اى جميع احاديث الشريعة
واثارها واقوال علمائها الى بعضها بعضا وحينئذ يظهر لك كمال عظمة الشريعة وعظمة
هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم تجدها كلها لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد ابدا
وقد تحققنا بهذا المشهد والله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة **فان** ما صنع
بالاحاديث التي تحت بعد موت ائمتي ولم يانها **فان** والذى ينبغي لك انك تعمل بها فان امامك
لو ظفر بها وصحت عند الرب كان امره بها فان الائمة اتفقوا على ان الشريعة كما بينا في فصل
يتبرهم من الراى ومن فعل مثل ذلك فقد جاز الخبير بكثا بديه ومن قال لا عمل بحديث الا ان اخذ به
امامى فانه خير كثير كما عليه من مقلدى ائمة المذاهب وكان الاول بهم العمل بكل حديث صحيح بعد امامهم
تنفيذا لوصية الائمة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي تحت

بعدم لاخذوا بها وعلوها وذكروا قياسا كذا قالوا وقد بلغنا من طرق
صحيحة ان الامام الثاني ارسل يقول للامام احمد بن حنبل اذا خرج عندكم حديث فاعلموا به لنا
لناخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك او قال غيرنا فانكم احفظ الحديث ونحن اعلم به انتهى
الاول فان قلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج بغيرها من الشريعة فابن الخطا الوارد في
حديث اذا اجتهد الحاكم واخطأ فله اجر واحد وان اصاب فله اجران مع ان استمداد العلماء
كلهم من الشريعة **الثاني** ان المراه الخطا هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادقة الدليل في تلك
المسئلة لا الخطا الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة فلا اجر له لقوله
صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى ثبت الشارع له الاجر فابقى الا ان معنى الحديث
ان الحاكم اذا اجتهد وصادق لنفس الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله اجران اجرا للاتباع واجر
مصادقة الدليل وان لم يصادق عين الدليل وانما مصادق حكمه فله اجر واحد وهو اجر التبع فالمراد
بالخطا هنا الخطا الاضافي لا الخطا المطلق فافهم فان اعتقادنا ان ساقطة المسلسل على عدى
من ربه جميع اقوالهم وماتهم الا فريسيين من الشريعة واغرب وبعيد عنها وابعدها عن طول السند
وخطره وكما يجب علينا الايمان ببعضه جميع شرائع الانبياء قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة آياتها
لظاهر شريعتنا فكذلك يجب على المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين العميمة وان خالف كلامهم
ظاهر كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة خفي دركه ونوره وظن غير ان كلامه
خارج عن الشريعة فليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضا في سائر الادوار
الى عصرنا هذا فتجد اهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار الى عصرنا هذا فتجد اهل كل دور يطعن
في صحة قول بعض الادوار التي قبله واي من يخرج ليصنع في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت
قبله حتى يصل الى مشهور واتصالها ببعض الشريعة الاولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من هو
محبوب ذلك فان بين المقلدين الآن وبين الدور الاوّل من القماعة خرجت عشرة دور من
العلماء فاعلم ذلك **فان قلت** فهل هذه الميزان دليل في جعلها من مرتبتي من حضرات الوحى الالهى فيقبل
ان ينزل بها جبرائيل **فالجواب** نعم اجمع اهل الكشف الصحيح على ان احكام الدين الخمسة نزلت من امكن
مختلفة لاس من واحد كما يظنه بعضهم فتزل الواجب من القلم الاعلى والمندوب من اللوح والحرام من العرش
والمكروه من الكرسي والمباح من السدة فالواجب يشهد لمدينة التشديد والمندوب يشهد لمدينة
التخفيف وكذلك القول في الحرام والمكروه واما المباح فهو امر رزقي جعله الله تعالى من جملة الرحمة
على عباده ليستريحوا بفعله من مشقة التكليف والتجبر ولا يكونوا فيه خسا من كلامه اذا تعبد
البشر ان يكون تحت التجبر على الدوام مما لا طاقه له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح ايضا
الى تخفيف وتشديد بالنظر الاول وخلاف الاول فيكون ذلك عندنا على قسمين كالغزبية والرخصة
كانقديم **فان قلت** فالحكمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة **الجواب**
الحكمة في ذلك ان يكون كل محل بمذاهب ما فيه فيكون من القلم الاعلى نظرا الى التكليف الواجبة
فيما احكامها بحسب ما يرى فيها ويكون من العرش نظرا الى المحظورات فيما احكامها بالرحمة لان العرش
مستوى الاسم الجبر فلا ينظر الى اهل حضرة الابعين الرحمة كل واحد بما يناسبه من مسلم وغيره ورحمة
اخذ او رحمة امداد او رحمة امهال بالعقوبة ويكون من الكرسي نظرا الى الاعمال والاقوال المكروهة

فيسرع الى اهلها

فيسرع الى اهلها بالعفو والتجارة ولهذا كان يوجزنا ذكره المكروه ولا يؤخذ فاعلم واما السدة فهي المرتبة التي
وانما سميت منتهى لانها لا يجاوزها شئ من اعمال بني آدم يقتضي ان الامر والنهي ينزل من قلم الى لوح
الى عرش الى كرسي الى سدة ثم تتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس للاحكام محل يجاوز
السدة للاستقرار فيها وبين مظاهر المكلفين ابدافهم منتهى مستقرات الاحكام في العالم العلوي
فليست اقل سيدى عليا الخواصر من الله تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاضع بالسدة
والها ينتهي نفوس علم السعادة والى اصولها وهو الزقوم ينتهي نفوس عالم الشقاء الابدى فاعلم
ذلك فانه ليس **الثاني** فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان والدين باهل تصدقه وتوقفه في نقد
المرتبين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كاصحابه صدقناه وان توقف في توجيهه في
من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لا اهلها لا غير واعلم ان مرادنا من منع كل قول منشأه
مثال ذلك قول بعض العلماء بتجريم رؤيته وجه الامم الجبل فهو القول منشأه الاحتياط ودليل
هذا الاحتياط نحو قول صلى الله عليه وسلم دع ما يربيك الى الا يربيك قال بعضهم ومن تأمل قوله تعالى
ولا تقربوا مال البنيامين الا بالتميم **الجواب** ان النهي عن القرب بغير الوجه المطلق انما هو تنغيص
عما لعله يؤدي اليه من الاضرار بالبنيامين وماله لاحت له اسرار منافع احوال العلماء العالمين والائمة
المجتهدين فليست اقل والله اعلم وقد تقدم ان الله تعالى لما من على بالاطلاع على عيسى الشريعة رآيت
المذاهب كما متصلة بها ورايت مذاهب الائمة الاربعة تجري جدا لها كما ورايت جميع المذاهب التي اذنت
قد استحالتم جهان ورايت احوال الائمة جدولا الامام ابا حنيفة ويلييه الامام مالك ويلييه
الامام الشافعي ويلييه الامام احمد وافصحهم جدولا لاهل المذاهب الامام داود وقد انقروا في القرن الثاني
ما دل ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم المدونة تدوينها فكذلك يكون اخرها انقراضا وبذلك
قال اهل الكشف **الثاني** لما نظرت الى مذاهب المجتهدين وما تفرع منها في سائر الادوار الى عصرنا هذا
لم اقدر اخرج قول واحد من اقوالهم عن الشريعة ليهودي ارتبها كلها بعين الشريعة الاولى
ومن اقرب مثال لذلك شبكة صياد السمك في ارض مصر فان العين الاولى منها الى البحر والادوار
التي هي مثالي عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنشئة منها الى اخر الادوار التي هي
مثلا اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة خطا علماء بصحة انبساط اقوالهم بعين
الشريعة وتجعل كل عين من نقطة ما فرخها حتى تنتهي الى العين الاولى فيساعده من طلعه
الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا وراى ان كل مجتهد مصيب ويا فوزه وكثرة سرور
اذا داه جميع العلماء يوم القيامة واخذوا بيده وتسموا في وجهه وصار كل واحد يبادر الى الشفاء
فيه ويؤامر غيره على ذلك ويندما ما يشفع فيه الا انا وباندامه من قصر في السلوكة ولم يصل الى
شهود العين الاولى من الشريعة وباندامه من قال المصيب واحد والباقي خطي فان جميع
من خطاهم يعسبون في وجهه لتخطيئه لهم وتجريمهم بالجهل وسوء الادب وفهمه السقيم
فانفع يا فخر في الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل ما علمت به حتى تطوى لك
الطريق بيسرعة تشرف على مقامات المجتهدين وتقف على العين الاولى التي اشرف عليها
امامك وتشاركه في الاعتراف منها فكما كنت متعالة حال سلوكك مع حجابك عن العين

العين التي يشهد بها كذلك تكون متعالة في الاعتراض من العين التي اغترفت منها
ثم اذا حصلت ذلك المقام فاستوجب شهود العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار
تصير توجه جميع اقوال العلماء ولا تورد منها قول واحد انما العترة دليل لكل واحد منهم عند الامور
تخفيف او تشديد واما الشهود في حجة استنباطاتهم وانما لها بعين الشريعة وانزلت
في انزال الادوار فرجع الامر في ذلك كله الى مرتبة الشريعة تخفيف و تشديد وكل منهما
رجال وقد كان الامام احمد بن حنبل يقول كثير التقليد عترة البصيرة كما نرى في علماء
على ان ياخذوا احكام دينهم من عين الشريعة ولا يقتضوا بالتقليد من خلف حجاب احد من
من المجتهدين فالمراد الذي جعلنا معه بوجه كلام جميع علماء الشريعة ولا تورد من اقوالهم
شيئا للشهود انما اتصال اقوالهم كلها بعين الشريعة ويؤيد نحديث اصحابي كالنجوم بآياتهم
اقتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند المجتهدين المحدثين فهو صحيح عند اهل
الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة الصفاة سلوكوا فلا تجد مجتهدا الا وسلسلته متصلة
بصحاى قال بقوله او جماعة منهم فان قال قائل فلا يثني قدم العلماء كلام الافة المجتهدين
من غير الصفاة على كلام احاد الصفاة مع ان المجتهدين من فروعهم **فالجواب** انما قدم العلماء
كلام المجتهدين الصفاة على كلام الصفاة في بعض المسائل لان المجتهد لتاخر في الزمان حال
علماء اقوال جميع الصفاة و غالبهم فرجع الامر في ذلك الى التخفيف والتشديد لان ما عليه جمهور الصفاة
او بعضهم لا يخرج عن ذلك **وهو** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول مرارا
عين الشريعة كالبحر فليس اى الجوانب اغترفت منه فهو واحد وسميته يقول ايضا
اياكم ان تبادروا الى الانكار على قول مجتهد او تخطيته الا بعد احاطتكم بادلة الشريعة
كلها ومعرفتكم بجميع لغات العربية التي احتوت عليها الشريعة ومعرفتكم بما فيها وطورها
فاذا اعطتم بها كما كنتم توجبوا ذلك الامر الذي انكرتم فيها فحينئذ لكم الانكار والى
واخي لكم بذلك فقد روى الطبراني في معجمه ان شريعتي جاءت على ثلثمائة وستين
طريقة ما سلك احد طريق منها الا نجح انتهى والحمد لله رب العالمين **فصل** ان ادب
يا اتي الوصول الى موقفة هذه الميزان ذو قاد نصير نقرر مذاهب المجتهدين ومقلدهم كما
يعرضها اصحابها فاملك كما ترى طريق القوم والرياسة على يد شيخ صادق له ذوق في الطريق
ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويؤيد عنك جميع الروعونات النفسية التي
تعوقك عن السير وامثل اشارته الى ان تصل الى مقامات الكمال النسبي وتصبح
تري الناس كلهم ناجين الا انت فتقرى نفسك كأنك هالك فان سلكت كذلك ضلت
ان شاء الله تعالى واصلك في اسرع زمان عادة الى شهود عترة الشريعة الاولى التي تنفرد
منها قول كل عالم واما سلوكك بغير شيخ فلا بسم غالباً من التواجد والزامعة على الدنيا
ولو بالقلب من غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك ولو شهد لك جميع اقوالك بالمقطعية فلا
تغير بهذه الشهادة وقد اشار الى ذلك الشيخ محي الدين في الباب الثالث والسبعين من
من الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير شيخ ولا ورع عما حرم الله تعالى فلا وصول
الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى عن نوح عليه الصلاة

والسلام ثم اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراءه الله تعالى فليس وراءه الله تعالى فليس وراءه الله تعالى
وهناك يطلع كشفاً ويقينا على حضرات الاسماء الالهية ويرى اتصال جميع اقوال العلماء
بحضرة الاسماء وتوقع المخالف عند جميع مذاهب المجتهدين بشهود اتصال جميع اقوالهم
بحضرة الاسماء الصفات لا يخرج عن حضرة قول واحد من اقوالهم بحضرة الاسماء انتهى
وهذا نظير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى **وسميت** بسببى عليا الخواص رحمه الله
يقول اذا انتهى سلوك المرشد اخلت عنده عقدة التفضيل بالفهم وغسلت بمعرفة معنى
قول تعالى لا تفرق بين احد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بفضله بعض الرسل على بعض
من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الامر ويرى عين
الجمع في عين الفرق كان الثالث من طلب العلم بسلوك حنفيا او حنبليا مثلاً مقصداً على
مذهب واحد بعينه يدري الله تعالى بآية يرى مخالفة فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير
يتعبد لنفسه في جميع المذاهب من غير فرق انى لشهوده اغتراف جميع المذاهب من عين واحدة
انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للميزان مقرر القولين في مسألة هل كل مجتهد مصيب
ام لا فسلم ان من كان في حال السلوك فهو لم يقف على العبد الا انه لا بد من ان يتقبل
ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقينا ان كل مجتهد مصيب
وبين ذلك الانكار عليه من عامة المقلدين متى صرح لهم بما يعتقدون لجهارهم عن سوء
المقام الذي وصل اليه فهم معذرون من وجه غير معذورين من وجه اخر حيث
لم يردوا صحة علم ذلك الى الله تعالى فانهم يأتون لناديل وافصح بكلام اهل الكشف
ابداً لا عقلاً ولا شعراً لان الكشف لا ياتي الا مؤيداً بالشريعة دائماً اذ هو اخبار بالامر على ما
هو عليه نفسه وهذا هو عين الشريعة **وسميت** بسببى عليا الخواص رحمه الله يقول العلوم
الدينية كلها من انواع العلوم الحضرة لا يخفى عليكم ما دفع من انكار السيد هوى عليه ولكن لما سكت
موسى عن انكاره عليه اقر الامر علمنا ان موسى عليه الصلوة والسلام اطلع الله على ما اطلع عليه
الحضرة والا فكان ليسوع له السكون على ما رواه عنكرا عنده فان خرق سفينة قوم بغير
اذنهم خوفاً ان يسخرها ظالم او قتل غلام خوفاً ان يرمي ابو به طفيلنا وكفر لا يجوز
مثله الشريعة انتهى وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ محي الدين او ايل الفتوحات فقال
من علامة العلوم الدينية ان يخرج العقول من حيث افكارها ولا يكاد احد من غير علم
يقبلها الا بالنسليم لاهلها من غير ذوق وذلك لانها ثانياً ملياً من طريق الكشف الفكري
وما تقود العلماء اخذ العلوم الا من طريق افكارهم فاذا اتمهم علم من غير طريق افكارهم
انكروا لانه اناهم من طريق غير ما لو فقه عندهم انتهى **فصل** في بيان تقرير قولنا ان كل مجتهد مصيب
الميزان من الجواب فهو معذور لانها من العلوم الدينية التي دبرها الحضرة عليه الصلوة والسلام
ببقيت فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان تقرير قولنا ان كل مجتهد مصيب
او المصيب واحد لا بعينه وملاكه في حاله وبيان ما يؤيد هذه الميزان اعلم ان ما يؤيد هذه الميزان
ما اجتمع عليه اهل الكشف وصرح به الشيخ محي الدين في كلامه على مسح الخف من الفتوحات فقال
لا ينبغي لاحد قط ان يخطي مجتهدا او يطعن في كلامه لان الشرع الذي هو حكم الله تعالى

فقد ركنه الجتهد فصار شرع الله تعالى بتقريره بانه قال وهذه مسئلة يقع في محظورها كثير
من اصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما فيها من عليه مع كونهم عالمين به فكل من خطا بجتهده بعينه
فكانه خطا الشارع فيما قرره حكما انتهى وفي هذا الكلام لا يشع بالحاق قول المجتهدين بنصوص
الشارع وجعل اقوال المجتهدين كانه انصوص الشارع في جواز العمل بآثاره شريطة الشاي
في الميزان ويؤيد ذلك ايضا قول علما الواسلي انسان اربع دكرات لادبع جهات بالاجراء
فلا فناء ان ثلاث جهات منها غير القبلة بقبس ولكن لما كانت كل ركنه مستند
الى الاجتهاد قلنا بالقبلة ولم تكن جهة اولى بالقبلة من جهة ومما يؤيد ذلك ايضا
ما اجمع عليه اهل الكشف من ان المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء حقيقة في علوم الوحي
فكان النبي معصوم كذلك وادته محفوظ من الخطا في نفس الامر وان حفظه احد ذلك
الخطا انما في فقط اعدم اطلاعه على دليله فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفيعة
لم يورثها فيها الا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام لنصوص الشارع في وجوب
العمل به فانه عم اباح لهم الاجتهاد في الاحكام تبعاً لقوله تعالى ولوردوا الى الرسول
والى اول الامر منهم لعله الذي يستنبطونه منهم ومعلوم ان الاستنباط من مقامات
المجتهدين فهو تشريع عن امر الشارع كما مر فكل مجتهد مصيب من حيث تشريع الاجتهاد
الذي اقره الشارع عليه كان كل بني معصوم انتهى **بعض** اهل الكشف يقول انا
تعبد الله المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدم
الراسخة فلا يتقدم عليهم في الاخر سوى نبوتهم محمد صلى الله عليه وسلم فيشرعوا هذه
الامة حفاظا لاهل الشريعة المطهرة العارفين بمحايها في موقوف الانبياء والرسل
لا في صفوف الامم فامر نبي ورسول الادب بجانبه عالم من علما هذه الامة او اثنان او ثلاثة
او اكثر وكل عالم منهم له درجة الاستاذية في علم الاحكام والاحوال والمنازلات الى ختام
الدنيا بخروج المهدي ع ومن هنا تعلم ان جميع الدنيا المجتهدين تابعون للشارع في الحقيقة
والتشديد فاي انه ان يشدد امام مذهبك في امر فتأمر به جميع الناس فان الشريعة
قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان ولذلك صرح لك القول بان الله
تعالى لم يكلف عباده بما يشق ابرار دعى دم على من شق على امته بقوله اللهم من ولي من امر
امتي نبيا فوفق بهم فارفق اللهم به ولا شق على امتي فاشق اللهم عليه ولم يبلغنا الله
دع على من سهل عليهم ابداء بل كان يقول لا تصابه انكون ما تركتكم خوفا عليهم من كثرة تنزل الامم
التي يسألون عنها فيخرجون عن العمل بالاعمال الدائمة مع رفع الحرج دائر مع الامم الذي ينتهك
اليه امر الناس في الجنة بخلاف الدائم مع الحرج فانه دائر مع امر عارض يزول بزوال التكليف
فان من الزم الناس بالتقيد بمذهب واحد فقط ضيق عليهم وشق عليهم
الجواب انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب المذهب لم يقل بالزام
الضعيف بالعزيمة بل حوزله الخروج من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره فخرج
مذهب هذا الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبنا
معنا فان لم تفرق الشريعة هكذا فما فرقت وان لم تفرق مذاهب المجتهدين هكذا

فما قررت ولا كان يحق للقلد اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان
قوله جنانة وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه الميزان في
هذه الطروس لا انتصارا للمذاهب الاثمة ومقلديهم خلافا لما ساعده على بعض الحسد
من قوله ان من تامل في هذه الميزان وجدها تحكم بخطية جميع المجتهدين قال لا كل
مجتهد لا يقول بقول الاخر بل بخطية فليزمن من ذلك خطية كل مجتهد في خطيته
الاخر انتهى كلام هذا الحاسد **الجواب** وقد اجمع الناس على قولهم ان مجتهدا لا ينكر
على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما ظن له انه الحق وقد رسل الليث بن سعد رضي
عنه سوالا كافر عن الامام مالك يسأله عن مسئلة فكتب اليه مالك اما بعد فانك
بالاخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا
لاطلاع كل مجتهد على العيس الشريعة لا على التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاع
لكان من الواجب عليه الانكار ويحتفل ان من خطا غير من الائمة انما وقع ذلك منه قبل
بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير من ينقل كلام الائمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله
العالم ايام بدايته وتوسطه ولا بين ما قاله ايام نهايته فتأمل في هذا الفضل فانه ناطق
بصفة مذاهب المجتهدين كما ان تقرير الشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والحمد لله
رب العالمين **ل** لا يلزم من تفيد كامل من الادلياء ان المجتهدين بالعمل بقول دون
اخر ان يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتل انه انما ترك العمل به لكونه
ليس من اهله سواء كان ذلك في العزيمة او الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر
المذاهب من غير الشريعة سواء المذاهب المستقلة والمندرسه فكل قول لا يعمل به لعدم علمه
له فهو في حقه كالحدث المنسوخ وفي حق غيره كالحدث الحكم واما غير الكامل من المقلدين فحكمه
حكم من كان متبعدا بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ثم نسخت بشريعة محمد صلى الله عليه وآله
فانه يلزمه العمل بشريعة محمد وتولاه ما نسخ من شريعة عيسى فتروا علما يتعبدون بقول
مئة من الزمان ثم يظهرهم قول اخر هو اصح دليل عندكم من الاول فيتركوا الاول ويعملون
بالثاني ويصير الاول عندكم كانه حديث منسوخ مع ان علما هم الذين تقدموا تعبدوا بذلك
القول القديم لا يجب الى ذلك وايضا ذلك ان الله تعالى اذا اراد ان يتعبد عباده باحكام
اخر على وجه مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر لعلنا ثم وجه ترجيح اقوال غير الاقوال
التي كانوا يرجونها فيبادروا الى العمل بما تخرج عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح
على ذلك بان شراح صدورهم هكذا الامر الى نقل المذاهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ان الله عز وجل يحدث للناس قضية بحسب زمانهم واحوالهم وتبعه
على ذلك عطاء ومجاهد والامام مالك فكانوا لا يفتنون فيما يسألون عنه من الوقائع
الا ان وقع ويقولون فيما لم يقع اذا وقع ذلك فعلا ذلك الزمان يفتنونهم فيه انتهى
وذلك يكون في باطن ذلك ايضا رحمة بالامة لان الحق تعالى ربما علم من اهل ذلك الزمان الخلل
من العمل بذلك الحكم فيفيض لهم من ابطله مما يمكنهم الاخذ عنه من جنسهم لا لقطاع الوحي
منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم في كل زمان من الشرع احكاما يتلقونها بالقبول وميل النفس

فلا يجدون في العلم ما يشق في الجملة وقد يقال والله تعالى اعلم ان ذلك يقع لعلم هذه الامم
مما وقع للانبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشروع كل بدعة من الزمان يشبه
النسخ للربعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة ... يستدعي علينا المواضع
رحمة الله بقول ما من قول من اقوال المذاهب المستعملة والمندرسه لا وقد كان شرها للنبي
نقدم قاراد للقول تعالى بفضله ورحمته ان يحصل لهذه الامه نصيبا من العلم بغير
تشرع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجواز الذي كان يحصل للعالمين بنحو ما علموا به من
شرايع الانبياء خصوصية هذه الامه من حيث ان شريعته بينهم ما دونه لمجموع احكام
الشرايع المتقدمة انتهى فسلم انه لا يلزم من ترك الكامل العمل بقول ان يكون ذلك
لكونه تعالى خارجا عن الشريعة لان ذلك القول المنزول لا يخرج عن كونه رخصة
او رتبة فخرج الامر الى مرتبة الميزان ... يستدعي علينا المواضع انه بقول ايضا
اعتقادنا في جميع الاكابر من العلماء انهم ما سلموا بعضهم بعضا الا لعلمهم بصحة اقوالهم
ومستنداتهم وانصالحا لبعض الشريعة لا احسانا للظن بهم من غير اطلاعهم على صحتها وانصالحا
بعض الشريعة وقد تقدم ان بعض انبياء المجتهدين واما في شهود عيني الشريعة الاولى
وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ ابو محمد الجويني والشيخ عبد العزيز
الديري وغيرهم يدل ان الشيخ ابا محمد صنف كتاب المسمى بالخيطة الذي
تقدم انه لم يتقد فيه بذهب وكذلك الشيخ عبد العزيز الديري صنف كتاب
الدور المنقطة في المسائل المختلفة افني فيها على المذاهب الاربعة فلولها اطلاع
على مستندات الائمة الاربعة ما كان يسوغ له ان يفتي على مذاهبهم كلهم وحرر امثاله
خا ولا على انهم كانوا يفتنون على المذاهب من باب اليقين والتسلية من غير ان يعرف
احد مستندات اصحابها فيها ومدار اقوالهم بعيد جدا على مقامهم وكذلك القول فيمن
اختار غير ما نص عليه امامه يحتمل انه انما اختار لاطلاعه على اتصال ذلك القول ببعض
الشريعة المطهرة كما انصل بها قول امامه على حد سواء كالامام ذروري يوسف واشيب
وابن القاسم والنوري والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين ويحتمل
ان كل من افتى واختار غير قول امامه لم يطلع على ادلة امامه وانما افتى لا مستقاده
صحة قوله ذلك الامام الاخر في نفس ذلك الامر ... ان من اطلع على عيني الشريعة
المطهرة لا يؤمر بالتقيد بذهب واحد لانه يرى اتصال اقوال الائمة كلها بصحة او ضعفها ببعض
الكبرى وان ظهرا التقيد بذهب واحد فانما ذلك لكثرة من اهل تلك المذاهب التي تقيد بها
واحد من تخفيف او تشديد وربما لزم ما ذهبوا حوط في الدين مما لفته منه في طاعة الله تعالى
من باب المنطوق في قوله تعالى فمن تطوع خيرا فهو خير له والى نحو ذلك اشار الامام الاعظم
ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يوراني فعلى الرأس والعين
وما جاء من اهل البيت من غيرهم لهم رجال ونحو رجال انتهى في ذلك اشار الى ان للعبد
ان يختار من المذاهب ما شاء من غير وجوب عليه ان كان من اهل ذلك المذاهب ... يستدعي على المواضع
رحمة الله واسأله انسان عن التقيد بذهب معين الا ان هو واجب لا يقول له يجب عليك التقيد

بذهب ما دمت لم تصل الى شهود عيني الشريعة الاولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس
اليوم فان وصلت الى شهود عيني الشريعة الاولى فهناك لا يجب عليك التقيد بذهب لانك
ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها وليس اولى بها من مذهب ويرجع الامر عندئذ الى مرتبة
التخفيف والتشديد بشرطها وكان يستدعي على المواضع انه بقول ايضا ما من قول من اقوال
العلماء الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لم ياتل ان ذلك القول اما ان يكون واجعا الى
او حديث او اثر او يثبت صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ من صحيح الابياء والاختيار
او الآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المفهوم من اقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو اقرب
ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو بعد ورجع كلها الى الشريعة لانها مقتضية من شعاع نورها ومائمه لنا
فرح يتفوق من غير فضل ابد اكبر بيان في الخطبة وانما العالم كلما بعد عن عيني الشريعة ضعف نور افقائه
بالنظر الى نور اول مقتبس من عيني الشريعة الاولى من قرب منها **وسمعت** سيدى علينا الزمان
رحم الله تعالى بقول ايضا كل من اتبع نظر من العلماء وراى عيني الشريعة الاولى وما تقع منها وهو اذن
الى اخر الادوار فخرج جميع مذاهب الائمة ومقلديهم من عنبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحض هو
انتهى وبيان ما له في فصل الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى من غيبيل ذلك بالشجرة وشبكة
العباد وغير ذلك والحمد لله رب العالمين ... ان طالب احدا من طلبة العلم ان
يصدق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب مادام من كتابا خطيبه وادع لا يتما حجة الدنيا
وشهواتها كما انه لا ينبغي لك ان تطالبه بمثل ذلك مادام في حجاب لتقليد امامه فانه تجوز
بامامه عن شهود عيني الاولى التي اعترف منها امامه لا يراها ابد بل من بالتسلوك على يد شيخ
عارف بطريق القوم وبالعوايي التي تعوذ الطالب من الوصول الى منتهى السيرة فاذا بلغ النهاية
وشهد مذاهب العلماء كلها شارة الى كيد العيون وجدوا لها كاسياتي بيانه في الامثلة المحسوسة
فهناك يقرر مذاهب الائمة المجتهدين كما مر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب واما
بلوغه الى هذا المقام فلا يجوز ذلك منعه من التقيد بذهب واحد بل لو انك شهيتة عن
ذلك لا يجيبك لان من لازمه ان يقول المصيب واحد في نفس الامر ولعله مذهبي انا
وحدي والباقي مخطي لا يتعقل في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشريعة
جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الصحيح من الشريعة هو ما اذهب امامه سواء كان
تحقيقا وتشديدا والحق ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقوية صحة ادلة كل من المرتبتين
غالبية احاديث لا تحصى كما سيأتي بيانه في فصل الجمع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى
وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالحافظ الزيلعي من جمع ادلة المذاهب كتابه وانتصر لذهب
ورجح ادلته بكثرة الروايات وصحة السند وهذا الدليل وان كان صحيحا فاديت مذهبنا
احص سند اكثر رواة وما قال ذلك الا عند الجرح بضعف دليل المخالف وادعاه
بالكيفية ولو ان صاحب هذا القول من البيهقي او غيره اطلع على ما اطلعنا عليه من ان الشريعة
المطهرة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد لم يجتمع الى قوله احاديثنا احيى واكثر بل كان
يرد كل حديث او قول خالف الاخر الى احدي مرتبتين الشريعة وكذلك القول في من حصى
المذاهب من مقلدي الائمة ما قالوا قلت الاصح كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم على مرتبة الميزان

ولما لم يطلعوا عليها ما جعلوا في قول مذهبهم أصح وصحبا ولا أظهر وظاهر بل كانوا يقولون بوجه
الانوال كلها وبرونها الى مرتبة التخفيف والتشديد واقتفاء كل سائل بما يناسب حاله من قوة
او ضعف برخصة او عزية وكان أحدهم يفتي على الاربعة مذاهبا قال لنا شافعي فعلى هذا
الميزان في ان اصلي اذا مسك ذكرى بلا تجديد ونحو قلنا له نعم لك ذلك ولكن بشرط ان
تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وكما اذا انتهى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لصلوة
الصبح مثلا حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء ستر فرجه بغير قصد في مثل هذه
الحوادث فقلنا لا امام ان حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها مس التزوج بشرطها تحصيله
لفعل التلويح في وقتها فان المقاصد اكد من الوسائل عند جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في
في الحديث هل هو الا بضعة منك ولم يثبت عند من قال بذلك النسخة على اصطلاحنا فرجع الامر
في هذه المسئلة الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فليس يجوز من لم يبتد بالوسواس ان يفعل
اذا مس فرجه او لمس اجنبية مثلا الا بعد تجديد الطهارة فان قال لنا احد من قدام الامام
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان امامنا لا يقول بمطلوبية الطهارة ممن مس فرجه انما
سواء كان من بعض عليه تجديد الطهارة ام لا قلنا له هات لنا عنه ذلك بسند متصل منك
ايه في هذه المسئلة انه صرح بذلك ولعله لا يجد ذلك ابد الاستعداد قد انعقد الاجماع على ان الادلة
للشخص كرامة الخروج من الخلاف في كل عبادة ادلها وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب
هذه الميزان وهناك نقول له ان ذلك شهادة منك على امامك بالجهل بمرتبتي الشريعة وعدم
اطلاعه على العيس الاولي من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له ايضا
ابن اعتقادك في ورع امامك الذي كان لا يربوون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب
والسنة حتى يعقدوا مجلسا من العلماء ويقولون اننا نقول هذا فاذا قالوا نعم قال ابي يوسف
او محمد بن الحسن اكتب ذلك وان لم يرتضوه تركه واعتقادنا في جميع الاثمة المجتهدين
انهم كانوا لا يفتون لهم قولا في الشريعة الا عند فقدهم المنفعة ذلك عن الشارع
فلو ان الامام ابا حنيفة ظفر بحديث من مس فرجه فليست له الفاية ايضا وحمله على
اهل العاقبة من الوسواس مثلا او على الاكابر من العلماء والصلحاء ونزل الحديث
على مرتبة الميزان وتقس على ذلك با اني كل ما كان واجبا لفعل او ترك في مذهبك
فلك فعله ان كنت من اهله ذلك تركه ان عجزت عن فعله حتما او شرعا فالعجز
الحسني معروف والعجز الشرعي هو كما اذا رايت الماء مثلا وقال دونه مانع من
سبح او قال طوبى مثلا وقد تقدم اول الميزان ان مرتبة على الترتيب لوجوب
لا على التخيير فاي انك ان تذهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من زعم ان المقلدين في كل
او القول على حالين وادعى امامه كان ليطرد القول بالتشديد او التخفيف في حق كل قوى
وشقيف طال البناء بالنقل الصحيح عن امامه او خطا ناه فيما ادعى وكل من نور الله تعالى
قلبه وعرف مقام الاثمة في الورد وعدم القول بالركن في دينه الله شهد لهم كلهم بان احد
منهم كان لا يفتي احدا برخصة الا ان رآه عاجزا ولا يعزيمه الا ان رآه قادرا وان لم يكن صاحب
الواقعة طافا عند امامه حين افتى الناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف جميع

المسائل التي اتت بها امامه الاقرب والضعف الى التفضيل وقد تحققنا بعرفه ذلك والحمد لله
اذ املت ذلك فيقال لكل مقلد امتنع من العمل بقول غير امامه في مضايق الاعمال امتناعك هذا
تعت لا ورع لانك تقول لنا انك تعتقد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وان
كل امام علمت بقوله منهم فانت على هدى من ربك فيه وذلك لا يخفى الا انهم كلهم مزاخيرهم من
عبد الشريعة ثم ان جميع ما اغتروا منها لا يخرج عن مرتبة الميزان ابدان لا يخرج انت عن ان تكون
من اهل واحدة منها فتعمل من رخصة او عزية كما بينا في بسطة في الجمع بين اقوال ائمة المذاهب ان شاء
الله تعالى فان قال لنا شافعي ايضا فعلى ما قررت يوم في هذه الميزان في ان اصلي بلا قراءة فاشبهه الكنا
مع القدرة عليها قلنا له هي عزية فان قدرت على قراتها لم يجز لك غيرها وان كنت عاجزا عن قراتها
فاقرأ بغيرها وعلى ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريبا على قول الامام ابي حنيفة بعدم نفيها
وان عم مقلدو الحكم وذلك القادر والعاجز فافهم والحمد لله رب العالمين **فصل وقفا**
يد لك على صحة ارتباط جميع اقوال العلماء الشريفة بعين الشريعة كارتباط الظل بالشخص ما ينقلونه
من الجملة الشريفة فافصل عالم ما اجل في كلام من قبله من الادوار والنور المتصل به من الشارع كما
عليه وسلم فالمنه في ذلك حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي
اعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان المنه بعد لكل دور على من تحته
فلو قد ران اهل دور بعد ومن توفهم الى الدور الذي قبله لا تقطعت وصلتهم بالشارع ولم
يهدوا ولا يضيع مشكلا لا تفصيل مجمل وانما لا يخفى لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الشريعة
ما اجل في القرآن لبقى القرآن على اجاله كما ان الاثمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما اجل في السنة
لبقيت السنة على اجالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو ان حقيقة الاجال سارية في العالم كله من
ما شئت الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كاشرة للشروح
فان قلت فالدليل على ما قلت من وجود الاجال في الكتاب والقصير له في السنة قلنا قولنا
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى غير عبارة الوحى الذي
نزل عليه فلما علم الامم كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجمل واستخراج الاحكام من القرآن
كما قال الحق تعالى اكفي من رسوله صلى الله عليه وسلم بالنبي للوحى من غير ان يامر ببيان **ومع**
شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجاهدين لنا ما
لنا ما اجل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا على ذلك كما ان الشارع لولا بيان لنا بسنة احكام
الطهارة ما احدثنا كيفيتها من القرآن ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان
عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وكيفية
وبيان نصتها وشروطها وبيان فرضها من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت
بمجمل في القرآن لولا ان السنة بينت لنا ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم واسرار يعرف
المادون انتهى قال سيدى على القوام رحمه الله ومن هنا تعلم يا ولدى ان السنة فاضية
على نقرهم من احكام الكتاب ولا عكس فان صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا احكام الكتاب بالفاء
شريعة وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وفي القرآن العظيم واننا نؤمن في بين
خود الى الله والرسول يعني الكتاب والسنة واعلموا باواضعها او وافق احدنا عندكم انتهى

انتهى سدى عليا الخدام رحة الله ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى
يودسوا قول المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب ولا يصير عندهم قول
واحد منها لوم عليه قال وهذا لا يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقب بالعالم وهو اقل
مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى اقدم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج
جميع احكام القرآن وادابه من سورة الفاتحة فاذا فرغ من صلاته ربما يكون ثوابه من قرأ
القرآن كله من حيث احاطته بمعانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واحكام
الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيمة من كل حرف يشاء من حروف الهجاء يترقى
الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقولون لا يكمل
الجدال في الشريعة من بقايا النفاق لانه يراد به ادا من تحت الفير عن العلماء وقد قال
تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوكوا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما
قضيت ويسلموا تسليما فنفي تعالى الايمان عن من يجد في الحكم عليه بالشريعة حرجا وضيقا
وقال صلى الله عليه وسلم عند نبي لا ينبغي التنازع ومعلوم ان ذلك نزاع الانسان لعلمه شريعة
وجلاله وطلب ادا من حرجهم التي هي الحق كالجدال معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوتا لمقام
في العلم فان العلماء على مدرجة الرسل درجوا فكلما يجب علينا الايمان والتفدي بوجاهات
به الرسل وان لم نفهم حكمته فكذلك يجب علينا الايمان والتفدي بوجاهات
نفهم علمه حتى ياتينا عن الشارع ما يخالفه وقد تقدم فكل الاجماع على وجوب الايمان
والتفدي بوجاهات الرسل كلهم وان اختلفوا في التوزيع وانما كل واحد من اختلافها وتباينها
وكذلك القول في مذاهب الائمة المجتهدين يجب الايمان بصدقها على سائر المقلدين الذين يشهدون
بنيانها ونفايتها عن الله تعالى عليهم بالاشراف على عيني الشريعة المطهرة الكبرى
واتصال جميع اقوال العلماء بها فهناك يجد احدهم جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم ترجع
الى الشريعة المطهرة لا يخرج عنها من اقوالهم قول واحد لرجوع الجميع الى مرتبة الشريعة
من تخفيف وتشديد فها هم عند صاحب هذا المشهور تخطئة لاحد من العلماء في قوله ان
فيها ابدان وقع ان احدا من المقلدين خطأ احدا في شيء من ذلك فليس هو خطا في نفس
الامر وانما هو خطأ عند فقط لحفا مدركه عليه لا غير وروينا عن الامام الشافعي
رضي الله عنه انه قال يقول التسليم نصف الايمان قال له الربيع الجعفي بل هو الايمان
كله يا ابا عبد الله فقال او هو كذلك وكان الامام الشافعي يقول من كان ايمان العبد
ان لا يبحث في الاسرار ولا يقول فيها لم ولا كيف فقبل له وما هي الاسرار فقال هي الكتاب
والسنة واجماع الائمة انتهى اي فنقول في كلاما جاء عن ربنا وانبيانا امنا بذلك على
علم ربنا فيه ويقاس بذلك ما جاء عن علماء الشريعة فنقول امنا بكلام ائمتنا من
من غير بحث فيه ولا حلال **فان قلت** فما يصح لاحوال الوصول الى مقام احدهم
الائمة المجتهدين **فالجواب** نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم ير لنا دليل
على شدة ولا في نفس الاذلة الضعيفة هذا ما نعتقد وندين الله تعالى به وقد
قال بعضهم ان الناس الان يصلون الى ذلك من طريق الكشف لا من طريق

النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه احد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرس
ولم يسلموا له ذلك كما ترو جميع من ادعى الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المنسب الذي
لا يخرج عن قواعد امامه كابن القاسم واصبح مع مالك ومحمد واني يوسف مع ابي حنيفة
وكالزنى والربيع مع الشافعي اذ ليس في فوق احد بعد الائمة الاربعة ان يستكره
الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما تعلم ابدان من ادعى ذلك قلنا
له فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الائمة استخراجه فانه يعجز فليست ام
ذلك مع ما قدمناه انما من سعة قدره الله تعالى لا سيما والقرآن لا تنقضي عجائبه
واحكامه في نفس الامر فاعلم ذلك وللمجد لله رب العالمين **فصل** وما يؤيد هذا
الميزان عدم انكار كبار العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب الى مذهب الامن
من حيث ما يتبادر الى الازهار من توهم الطعن في ذلك الاما الذي خرج من مذهب
لا غير بدليل نفيهم لذلك المتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذاهب كلها عند
طريق المصلحة كما سبنا في بيانه واخر الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل من
سلك طريقا منها او صلته الى التعادة والجنة قال الامام ابن عبد البر رحمه الله ولم يبلغنا
عن احد من الائمة انه امر احدا بالانزاع مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المنقول عنهم
تقريرهم الناس على العمل بقوى بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول ايضا
لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من الائمة بالانزاع
مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القوافل الاجماع
من الصحابة على ان من استغنى ابائكم وعمور رضي الله عنهم فله بعد ذلك ان يذهب
ان يستغنى غيرها من الصحابة ويعمل به من غير تكبر واجمع العلماء على ان من اسلم فله ان يقلد
من شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الابواب فعليه الدليل انتهى وكان
الامام الزياتي من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من اهل المذاهب في النوازل وكذلك
يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف
الاجماع كما تزوج بغير صداق ولادى ولا شهود فان هذه السورة لم يقل بها احد **الثاني**
ان يقصد في نقله الفضل ببلوغ اخبار اليه **الثالث** ان لا يقلد وهو في غاية من رتبة
كان يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب
الى بعضها بعنا في كل ما لا ينقض فيه حكم حاكم وذلك في اربعة مواضع ان يخالف الاجماع
او التنصا او الفيلس الجلي القواعد انتهى **قال الملل** الله في ربه الله ومن بلغنا ان
انتقل من مذهب الى اخر من غير تكبر عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز بن عمر الخزازي كان
من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي بغداد تبعه وفراكته ونشر عليه **ومنه**
محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم كان على مذهب الامام مالك فلما قدم الامام الشافعي الى
المصر انتقل الى مذهب ومات يبعث الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا ليس بمذهب
انما هو شريعة كله وكان الامام الشافعي يقول له ستخرج الى مذهب ابيك فلما مات
الامام الشافعي رجع كما قال الشافعي وكان يظن ان الامام يستخلفه على خلفه درسه

بعد فلما استخلف ابو علي رجع كالقاري عبدالمكرم وصحت فراسة الشافعي رضي الله عنه
ومنهم ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيا فلما قدم الشافعي بعد اذ تركه مذهب وانبع
ومنهم ابو ثور كان له مذهب فتركه واتبع الشافعي **ومنهم** ابو جعفر ابن نصر الترمذي
براس الشافعية بالعراق كان اول حنفيا فلما خرج رأى ما يقتضي انتقاله لمذهب الشافعي
فتفقد على الترمذي وغيره من اصحاب الشافعي **ومنهم** ابو جعفر الطحاوي كان شافعي
وتفقه على خاله الترمذي ثم تحول حنفيا بعد ذلك **ومنهم** الخطيب ابو جعفر الطحاوي
البغدادي لما فظ كان حنبليا ثم عمل شافعي **ومنهم** ابن فارس صاحب كتاب المجمل في اللغة
كان شافعي بعد ذلك ثم انتقل الى مذهب مالك **ومنهم** السيف الامدي الاصولي المشهور
كان حنبليا ثم انتقل الى مذهب الشافعي **ومنهم** الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي
كان حنبليا ثم تفقه على الشيخ موفى الدين درسي في مدرسة ابي عمرو ثم تحول شافعي
وارتفع شأنه **ومنهم** الشيخ محمد بن ادهان النحوي كان حنبليا ثم تحول حنفيا حين
طلب الكوفة ليعمل بها ولما انتقم من النحوي ثم تحول شافعي حين شرفت وظيفته تدرسي
النحو بالنظامية لما شرط صاحبها الا ينزل فيها الا شافعي المذهب فلم يكن هناك احدا علم
صنه بالفقه والنحو **ومنهم** الشيخ نفي الدين بن دقيق العيد كان اول مالكيا بعد والده ثم تحول
الى مذهب الشافعي **ومنهم** شيخ الاسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليا ثم انتقل
الى مذهب الشافعي **ومنهم** الامام ابو حنبلان كان اول شافعي مذهب اهل الظاهر ثم عمل شافعي
انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله وقال صاحب جامع الفوائد من الحنفية يجوز للحنفي
ان ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية اما في مسئلة واحدة فلا يمكن كما لو خرج
دم من بدن حنفي وسال فلا يجوز له ان يصلي قبل ان يغسل اقتداء بمذهب الشافعي في هذه
المسئلة فان علي بطلت صلاته وقال بعضهم ليس لعامى ان يتحول مذهب الى مذهب حنفيا
كان او شافعي والمشهد وغيره كاشياني قال بعضهم يجوز للشافعي ان يتحول حنفيا ولا
عكس قال الجلال السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد ادر كنا علماء شافعية لا يبالون
في النكاح على من كان مالكيا ثم عمل حنفيا او شافعي ثم تحول بعد ذلك حنبليا ثم رجع
الى مذهب مالك وانما يظهرون النكير على المنتقل الى هذه الثلاثة لمذهب وجزم الرافعي
يجوز ذلك وتبعه النووي ومبان الروضة اذا دوت المذاهب المتماثل فحل يجوز
للفلاني ينتقل من مذهب الى مذهب اخر ان قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب العلم وغلب على
ظنه اذا الشافعي اعلم فينبغي ان يجوز بل يجب وان خيرا به فينبغي ان يجوز ايضا كما لو قلنا في
في القبلة هذا اياها وهذا اياها انتهى كلام الروضة فلو لا ان علماء السلف راوا انه ليس
بذلك ناس ما اقرؤا من انتقل من مذهب الى غيره ولو لا علمهم بان الشريعة تشغل المذاهب
كلها ونعمها لانكواعية الشد النكير ثم لا يخلو امتس السلف من امرين اما ان يكونوا قد ظنوا
على عبي الشريعة وراوا اتصال جميع المذاهب بها او سكنوا الى ذلك ايمانا ببقية كلام الائمة
ونسبها لهم وان قال احد من المالكية اليوم يئس ما منع من ينتقل من مذهب الى غيره قلنا له بل
يايئس ما قلت انت لانه امام مذهبك الشيخ جمال الدين بن الحاجب رحمه الله والامام القرافي رحمه

الله والامام القرافي رحمه الله جواز ذلك فقوله هذا تعصب محض فان الائمة كلهم في الموح
سواء فليس مذهب اولي بالترجيح من مذهب وقد سئل الجلال السيوطي رحمه الله عن حنفي
يقول يجوز للانسان ان يتحول حنفيا ولا يجوز للحنفي ان يتحول شافعي او مالكي او حنبلي
فقال قد تقدم اتفاقنا ان هذا حكم من قاله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا
في حديث صحيح ولا ضعيف غير احد من ائمة المذاهب على غير علي القيس والاستدلال بتقديم
من الى حنفية لا يستلزم حجة ولو صح لوجب تقليده على كل حال ولم يجز تقليد غيره البتة
وهو خلاف الاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابي عباس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ما ادينتم من كتاب الله فاعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن
في كتاب الله فسنة في ما فيه فان لم يكن في سنة مني فما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم
في السماء فاما اخذتم به فقد اهديتهم واختلف اصحابي لكم رحمة انتهى قال الجلال السيوطي
ثم انه يلزم من تخصيص تحريم **الانتقال** الى المذاهب الاخرى الى حنفية طرد ذلك في بقية
المذاهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكي والمالكي يتحول شافعي دون العكس وكل
قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد
انتهى ورايت فتوى خزيك له مطلوبة قد حدث فيها على اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هذا
من ربههم وان تفاوتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدى الى نقص
الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص بني او احتقار
لا سيما ان ادى ذلك الى خصام ووقعة في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة
في الفروع وهم خير الامة وما يلحقنا ان احدا منهم خافهم من قال بخلاف قوله ولا عاده
ولا نسبة الى خطأ ولا قصور نظر وفي الحديث اختلاف ائمة رحمة وكان الاختلاف على من قبلنا
غذا با او قال حلالا انتهى ومعنى رحمة ان توسعة على الامة ولو كان احد من الائمة مخطئا في
في نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة قال وقد استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم بايهم
اقتديتم اهديتهم اننا اذا اقتدينا بابي امام كان اهدينا لان صلى الله عليه وسلم خير نافي
بقول من شئت منهم من غير تعيب وما ذلك الا لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان
المصيب من المجتهدين واحدا والباقي مخطئا لكانت الهداية لا تحصل لمن قلنا الباقيين
وكان محمد بن جزم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطأ فله اجر وان اصاب فله اجران
ان المراد بالخطا هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطا الذي يخرج صاحبه عن
عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى وقد دخلنا دون
الرواية على الامام مالك فقال له دفني يا عبد الله ارفق هذه الكتب التي افترها وانشرها
في بلادهم واخذ عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله
على هذه الامة فكل يتبع ما صح دليله عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول
كثيرا ما سار في هارون الرشيد ان يعلى كتاب الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه
فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا

في البلاد وكل مصيب فقال زاد الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظروا يا اخي ان كنت
ما لكبا الى قول امامك وكل مصيب **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول
لما حج المنصور قال للامام مالك اني عزميت على ان امر بكتبتك هذه التي وضعتها فكتبت
ثم ابعت بها الى كل مصر من امصار المسلمين وامرهم ان يعملوا بها فيها ولا يتعدوا الى غير
فقال الامام مالك رحمه الله لا تفعل ذلك يا امير المؤمنين فان الناس قد سبقت
اليهم اقاويل وسموا احاديث وروايات واخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا الله
نعمالي به فدفع الناس وما اختاروا ولا نفرهم في كل بلد انتهى **ورأيت** بخط الشيخ بلال
الذي السيوطي رحمه الله ما نصه حين سئل عن الانتقال من مذهب الى اخر الذي اقول
به ان الانتقال احوالاه احدها ان يكون الحامل له على الانتقال امرا دينيا اقتضته
الحاجة الى الرفاهية اللابقة به كحصول وظيفة او مرتب او قرب من الملوك وادار
الدنيا فهذا حكمه ما حرام قيس لانه لا عز من مفاصله **الثاني** ان يكون الحامل له
على الانتقال امرا دينيا كذلك لكنه عامي لا يعرف الفقه وليس له من المذهب
سوى الاسم كغالب المباشرين واركان الدولة وخدامهم وخدام المدارس فكل هذا امر
خفيف ان انتقل عن مذهبه الذي كان يزعم انه متقيد به ولا يبلغ الى حد الفحرم لانه
الى الآن عامي لا مذهب له فهو كمن اسلم جديا له المذهب باق مذهب شاء من مفاصل
الثالث ان يكون الحامل له امرا دينيا كذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يليق
بجاه وهو فقيه في مذهبه واراد الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من شهور نفسه
المزموه فهذا امر اشد ورتبا وصل الى حد الفحرم لئلا يعبه بالاحكام الشرعية تجرد
غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب لادول انه على كمال هدى من ربه اذ لو اعتقد
انه على كمال هدى ما انتقل عن مذهبه **الرابع** ان يكون انتقاله لغرض ديني ولكن كان فقيها
في مذهبه وانما انتقل لترجيح مذهب لاخر عنده لما رواه من وضو له دلتة وثقة مداركه
فهذا ما يجب عليه الانتقال ويجوز له كاقواله الرافعي وقد اقر العلماء من انتقل الى مذهب
الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقا كثيرا مقلدين للامام مالك **الثاني** ان يكون
انتقاله لغرض ديني لكنه كان غاربا عن الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه شيء
ووجد مذهب غيره اسهل عليه بحيث ربما سرعه اذراكه والفقه فيه فهذا ما يجب عليه
الانتقال قطعا ويجرم عليه الخلف لان نفقه مثله على مذهب امام من الائمة الاربعة
خير من الاستمرار على الجهل فانه ليس له من المذهب سوى الاسم والاقامة على الجهل نقص عظيم في المؤمن
وقال انصح معه عبادة قال الجلال السيوطي واصل ان هذا هو السبب في تحول العلماء وحنفيا
بعدا فكان شافعية فانه كان يقرأ على خاله الامام المزني فتعسر يوما عليه الفهم فحلف المزني انه
لا ينجي من ديني فانتقل الى مذهب الامام ابي حنيفة ففتح الله تعالى عليه وصنف كتابا
عظما شرح فيه المعاني والانا ذلك ان يقول لو عاش خالي وراى اليوم لكفر عن ديني انتهى **الثاني**
ان يكون الانتقال لغرض ديني ولا ديني بان كان مجردا عن قصد ديني جميعا فهذا يجوز مثله

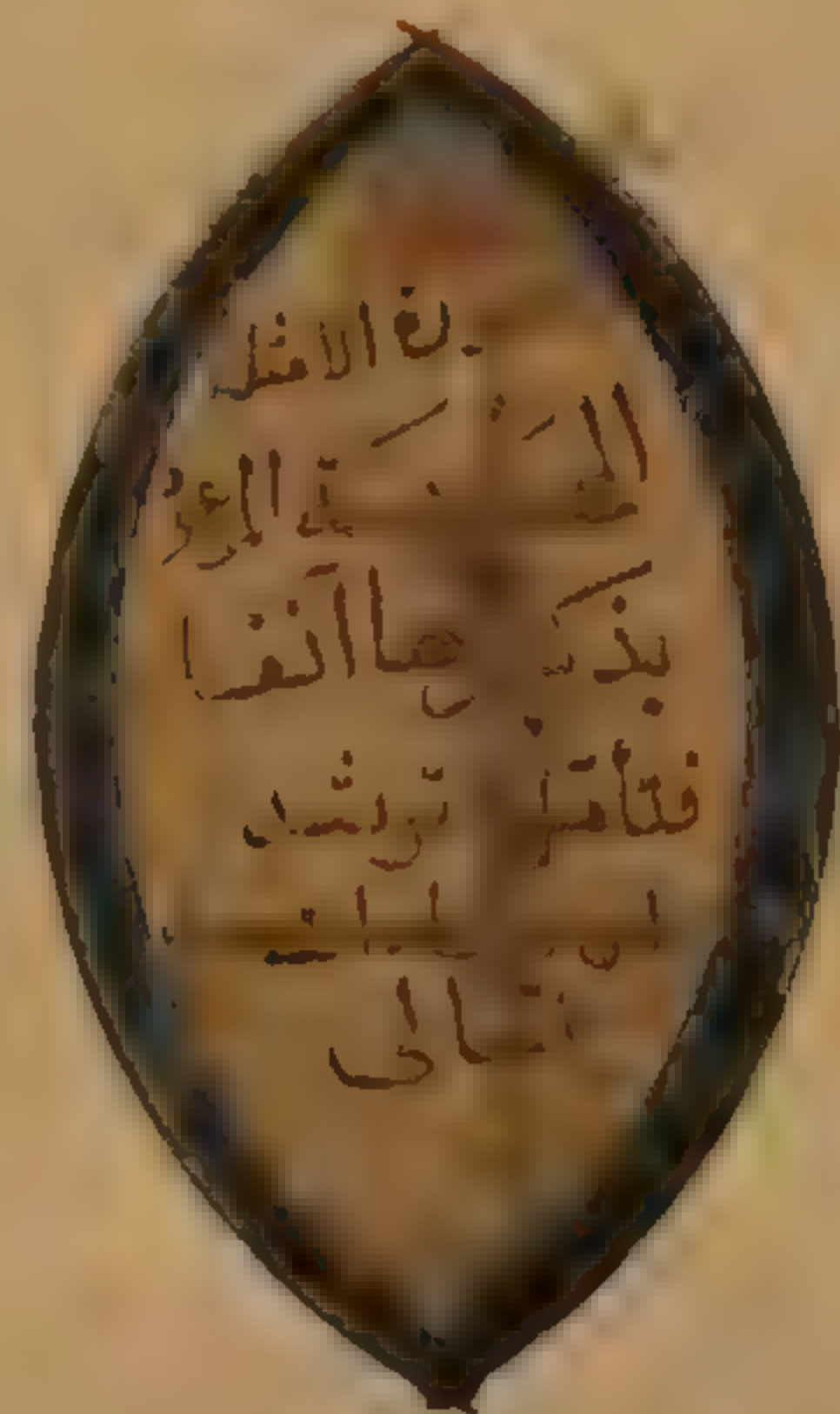
للعام واللفقيه فيكون له او يمنع منه لانه قد حقل فقه ذلك المذهب الاول وبحاج الى زمين
اخر ليحصل فيه فقه المذهب الاخر فيشغله ذلك عن الامر الاهم الذي هو العمل بما تعالىه قبل
ذلك وقد عوت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الاخر فالاولى لمثل هذا ترك ذلك انتهى
كلام الجلال السيوطي رحمه الله فقد بان لك يا اخي من جميع ما قررناه في هذا الفصل من عدم انكار
اهل الاعصار على من انتقل من مذهب الى اخر انهم كانوا يرون الشريعة واسعة وان جميع الائمة
على هدى من ربهم وقد اجمع اهل الكشف على ذلك ولا يسمع ان يجمع مثلهم على ضلالة وقالوا كل قول
من اقوال علماء الائمة موافق للشريعة في نفس الامر وان لم يظهر لبعض المقلدة ذلك
كما ان كل قول من اقوال علماء هذه الشريعة موافق لشريعة نبي من تقدم وان من علم ما اتفق
عليه العلماء كلهم فكانه على غالب شرايع الانبياء ورتبا كان له من الاجر كاجتماع اتباع الانبياء
كلهم اكراما لائمة محمد صلى الله عليه وسلم **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول
كل من نور الله تعالى قلبه علم ان سلوك العلماء على من انتقل من مذهب الى اخر انما هو اهل
بان الشريعة نعمهم كلهم وتشملهم فيعمل قول من رجع قول امامه على غيره على انه لم يبلغ الى مقام
الكمال حال قوله ذلك وقد قدمنا في ايضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيع على كل من لم يصل
الى الاشراق على المعين الاولي من الشريعة وبه صرح امام الحرمين وابن السمعاني والقرطبي و
الكجا الحاربي وغيرهم وقالوا التلامذة منهم يجب عليكم التقيد بمذهب امامكم الشافعي ولا
عذر لكم عند الله تعالى في العود عن انتهى ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك عندكم من
من التعصب بل كل مقلد من مقلدي الائمة يجب عليه اعتقاد ذلك في امامه ما دام لم يمشي
عبر الشريعة الاولي واما قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من فريش فيحتل ان يكون مراده
امامة الدين واذ انتظر الاحتمال سقط الاستدلال وقد فنش العلماء فوجدوا في الائمة
المجتهدين من الموالي كالامام ابي حنيفة والامام مالك فانه من بني اصبج والخزرج وهم قوم
من اليمن لامي قريش وحميد بن الحسن والامام احمد شيبانيين وهما من ربيعة لامي قريش
ولامي مصر والثوري من بني ثور بن عمرو بن اد وكذلك تكحول والا واذعي من الموالي
وانما بهم والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان استجمالة خروج شيء من اقوال
المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قوامهاهم على الحقيقة التي هو اعلى مرتبة له
الشريعة كما بنوها على ظاهرها لشرعية على حد سواء وانهم كانوا عالمين بالحقيقة ايضا خلافا
ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يفتح خروج شيء من اقوالهم عن الشريعة وهم
نازغوا ذلك فهو جاهل بتمام الائمة فوالله كذا كانوا علماء بالحقيقة والشريعة معا وان
في قدرة كل واحد منهم انه ينشر الادلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم مرتبة هذه الميزان
فلا يحتاج احدهم الى النظر في اقواله مذاهب اخر لكنهم رضي الله عنهم كانوا اهل انصاف
واهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عنة مذاهب مخصوصة لا على مذهب
مذهب واحد فابق كل واحد من بعد عنة مسائل عرو من طريق كشفه انها تكون من جملة
مذهب غيره فنزلوا الاخذ بها من باب الانصاف والاتباع لما اطلعهم الله تعالى على من طريق
كشفهم انه مراد له تعالى لا من باب الاشارة بالقبول الشرعية والرغبة عن السنة كما اطلع الاوليا

على قسمة الارزاق المحسوبة لكل انسان فانظر يا اخي في اقوال ائمة المذاهب تجد احدهم ان خفت في
مسئلة مشددة في اخرى وبالعكس كما يتناق بسطة في توجيه اقوالهم في ابواب الفقه ان شاء
تعالى **وسمعت** سيدى عليا الخراساني رحمه الله يقول انما ائمة المذاهب مذاهبهم بالمسئلة
على قواعد الحقيقة مع الشريعة اعلاما لا يتباين بانهم كانوا علماء بالطريقين وكان يقول لا يخرج
خروج قول من اقوال الا ائمة المجتهدين في الشريعة ابدأ عند الكشف فاطبنة وكيف يصح خروجهم
عن الشريعة مع اطلاعهم على اقوالهم من الكتاب والسنة وقول الصحابة ومع الكشف الصحيح
وسمع اجتماع روح احدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسواله من كل شيء وتوفوا فيه من الادلة
هل هذا من قولك يا رسول الله ام لا يقطعة ومشافهة بالشروط المعروفة بين اهل الكشف
ولذلك كانوا يسألون الله عليهم عن كل شيء فهم من الكتاب والسنة قبل ان يدون
في كتبهم ويدينوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله قد فهمنا كذا من اية كذا او فهمنا كذا
من قولك في الحديث القائل في كذا فهل ترتضيه ام لا ويعلمون بمقتضى قوله واشارته ومن
توقف فيما ذكرناه من كشف الاثمة ومن اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح
قلنا له هذا من جملة كرامات الاولياء البقيين وان لم يكن الا ائمة المجتهدين اولياء فاعلموا
الارض ولي ابد وقد اشتهر من كثير من الاولياء الذين هم دقة الاثمة المجتهدين في المقام البقيين
انهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ويصدقهم اهل عصرهم على ذلك **كسبى**
الشيخ عبد الرحيم القناني **وسمعت** سيدى الشيخ ابي مدين المغربي **وسمعت** سيدى ابي السعد ابراهيمي
وسمعت سيدى الشيخ ابراهيم الدسوقي **وسمعت** سيدى الشيخ ابي الحسن الشاذلي **وسمعت** سيدى الشيخ ابي العباس
المرسى **وسمعت** سيدى الشيخ ابراهيم المتبولي **وسمعت** سيدى الشيخ ابراهيم المتبولي **وسمعت** سيدى الشيخ
جلال الدين السيوطي **وسمعت** سيدى الشيخ احمد الزواوي **وسمعت** سيدى الشيخ جلال الدين السيوطي عند احد اصحابه
طبقات الاولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند احد اصحابه
الشيخ عبد القادر الشاذلي مراسلة لشخصه باله في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله
واعلم يا اخي اني قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي غذا خسا وسبعين من بقطة ومثاله
ولولا اني من اصحابه صلى الله عليه وسلم عنى بسبب دخول الولاة لطلعت القلعة وشفت فيك هذا السلطان
وان رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه في نصيب الاحاديث التي ضعفها المخدنون
من طريقهم ولا شك ان تقع ذلك ارجح من نفعك انت يا اخي انتهى **وبعد** الشيخ جلال الدين السيوطي
في ذلك ما اشتهر عن سيدى محمد بن زين المادح لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله بقطعة
ومشاهدة ولما حج كله من داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلعت منه شخص من المخاريبة ان يسمع
له عند حركته البلد فلما دخل عليه اجلسه على بساطه فانقطعت عن انواريه فلم يزل يتطلع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم الربا حتى تراءى له من بعيد فقال نطلب رؤيتك على بساط الظلم
لا سبل لك الى ذلك فلم يبلغنا انه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد بلغنا عن الشيخ ابي الحسن
الشاذلي وتلميذه الشيخ ابي العباس المرسى وغيرهما انهم كانوا يقولون احببت عنا رؤية رسول الله
ما عدنا انفسنا من جملة المسلمين فاذا كان هذا قول احاد الاولياء فالائمة المجتهدين اولياء هذا

المقام **وسمعت** سيدى علي الخراساني رحمه الله يقول لا ينبغي لمقلدا ان يتوقف في العمل بقول من اقوال ائمة المذاهب
ويطالهم بالليل على ذلك لانه سواد من يخفهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل باقوال قد ثبتت على حجة
الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة ابدأ فان علم الكشف اخبارا وامورا على ما هي عليه نفسا
وهذا اذا حققته وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع
العصمة من الباطل والحق انتهى **وسمعت** بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى **وسمعت** سيدى علي الخراساني
المصطفى رحمه الله يقول مرار كان ائمة المذاهب رضى عنهم وارئيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الادوال وعلم الاقوال معا
خلاف ما يتوهمه بعض المتعذرين حيث قال المجتهدين لم يرؤا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علمه لقال فقط حتى ان بعض
قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربيع علم رجل كامل عندنا في الطريق اذا ربط لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقامه
ولا يشك بعلم الحضرة الاربع لقوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطر وهو لا المجتهدون ولم يفقد
سواء بعلم حضرة اسماء الظاهر فقط لا علم لهم بعلم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى **قلت**
وهذا كلام جاهل باحوال الاثمة الذين هم اوتاد الارض وقواعد الدين والله اعلم **وسمعت** سيدى علي الخراساني
ايضا يقول كل من نور الله تعالى عليه وجد مذاهب المجتهدين وانباهم كلها تنصل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند
الظاهر والباطر ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم بجميع قلوب علماء ائمة فما انفد مصباح عالم الامن
شكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وسمعتهم بفعلته اخرى ما من قول من اقوال المجتهدين ومقلديهم
الا وينتدى بسند برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبريل ثم بحضرة الله عز وجل التي جعلها عن التكليف من طريق
السند الظاهر والسند الباطر الذي هو علم الحقيقة المؤتدة بالعصمة فمن نقلها على الحقيقة لم يجمع منه
خطا في قول من اقواله وانما يقع الخطا في طريق الاخذ عنها فقط فكيف يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسند
الصحيح المنصل ينتهي الى حضرة الحق تعالى فلا بد من ذلك فكذلك يقال فيما نقله اهل الكشف الصحيح من علم
الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطر قد انقذت من نور الشريعة فاما قول من لا
المجتهدين ومقلديهم الا وهو مؤيد باقوال اهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك انتهى وهذا سبب
ثابتى لكلام ائمة الشريعة بنو جبري كلامهم بكلام اهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة الى اخرها
الفقه كما سبق في بيان فيها ان شاء الله تعالى ولا علم احدا سبقت الى التزام ذلك في كتاب كذا لك
نفوية لقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب ليعلموا بكلام ائمتهم على يقين وبيان اذا روى الحقيقة
تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى **وسمعت** اخي الشيخ افضل الدين وقد جلد له
فقيه في مسألة بقول والله ما ينز احد من ائمة المذاهب مذهبه الا على قواعد الحقيقة
المؤتدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة ابدأ وانما تختلف الحقيقة
عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور والذي اعتقد الحاكم عدالتهم فقط فلو كان
شهود عدالة ما تختلف الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شريعة وعكسه وايضا
ذلك ان الشارع امرنا باجراء احوال الناس على الظاهر ونهاى عن ان نقب ونظرا في
قلوبهم وحق هذه الاثمة كما قال تعالى سبقت رحمتي غضبي ولا تسبق الرحمة الغضب الا بكثرة
وتوع الناس في المعاصي والزور وزيادة ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلى هذا
الذي قررناه يكون اخر احكام الناس على الظاهر من الشروع المقرر بتقرير الشارع وظاهر
ذلك ايضا اكتفاؤنا من المكلف بفعل التكليف ظاهرا وقد يكون في باطنه ذنبا

انصالح اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
فانما لها تولى الله ان شاء الله تعالى

فانظروا ائمتنا الى هذه الامثلة ونماذج تروشد
ان شاء الله تعالى



لحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله

وهذا مثال اخر لا اتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة



فانظروا ائمتنا الى العين الوسطى التي مثال عين الشريعة المطهرة التي تنفرد منها كل قول
من اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيمة ومثال هذا مذهب جميع المجتهدين النجاشي
والمستعمله مثال الخطوط الشارعة الى عين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك
عرف ما اردناه بقولنا انه ليس مذهب اولي الشريعة من مذهب لرجوعها كلها
الى عين واحدة انتهى ونظير ذلك ايضا شبكة العنكبوت فالا فكل عين منها
تصل بالعين

الامثلة او الامثلة او الامثلة



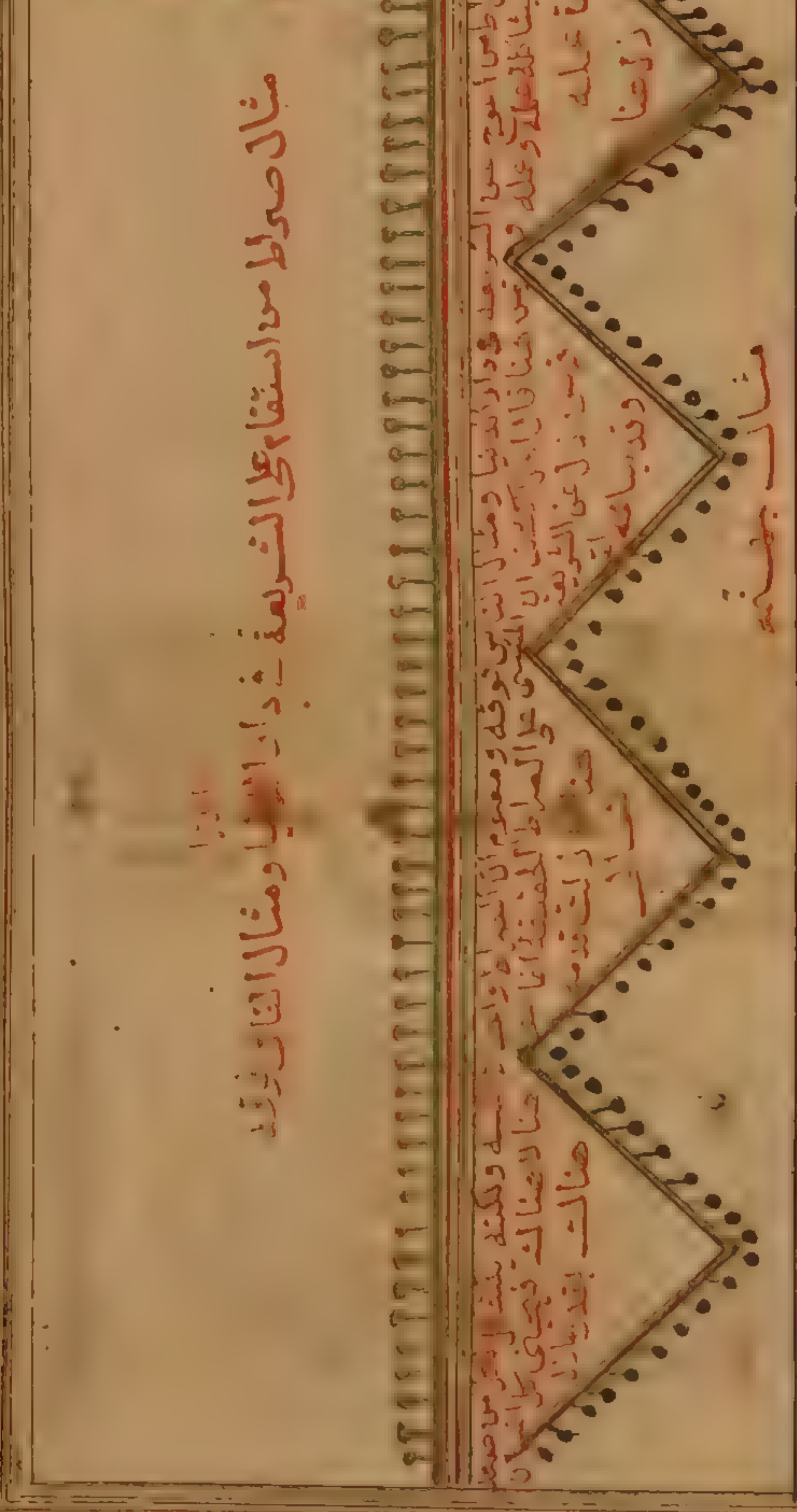
فانظروا ائمتنا الى العين الوسطى التي مثال عين الشريعة المطهرة التي تنفرد منها كل قول
من اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيمة ومثال هذا مذهب جميع المجتهدين النجاشي
والمستعمله مثال الخطوط الشارعة الى عين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك
عرف ما اردناه بقولنا انه ليس مذهب اولي الشريعة من مذهب لرجوعها كلها
الى عين واحدة انتهى ونظير ذلك ايضا شبكة العنكبوت فالا فكل عين منها
تصل بالعين

وهذا مثال صورة اتصال مذهب الجند بن واقفهم عقيدة بهم جبرائيل والتمت
 الامام ابو حنيفة بن سليمان بن حبان عن رسول الله عن جبرائيل ان الله عز
 الامام مالك بن عمر بن نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبرائيل ان الله عز
 الامام الشافعي عن مالك بن نافع عن ابن عمر بن زرار الله عن جبرائيل ان الله عز وجل
 الامام احمد بن الشافعي عن مالك بن نافع عن ابن عمر بن زرار الله عن جبرائيل ان الله عز وجل
 فانظروا اخي احاطة البحر بمذاهب الامة ابتدء وانتهى

فقال دافع الامة الاربعة ونحو ذلك الحسب والشراف وانما من نافع في الشريعة



وهذا مثال صورة اتصال مذهب الجند بن واقفهم عقيدة بهم جبرائيل والتمت
 الامام ابو حنيفة بن سليمان بن حبان عن رسول الله عن جبرائيل ان الله عز
 الامام مالك بن عمر بن نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبرائيل ان الله عز
 الامام الشافعي عن مالك بن نافع عن ابن عمر بن زرار الله عن جبرائيل ان الله عز وجل
 الامام احمد بن الشافعي عن مالك بن نافع عن ابن عمر بن زرار الله عن جبرائيل ان الله عز وجل



مثال صورة استقامة على الشريعة في دار الدنيا ومثال القاس في قوله

وكتب في كتابه عن غيرة المؤمنين وادبهم في ان الله يقول
 والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم فلان الله يريد ان يذهب
 عنكم الباطل والظلمات التي كانت من قبلهم فليكن الله
 فيكم نوراً ورحمة من الله وكرامات كثيرة من الله
 والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم فلان الله يريد ان يذهب
 عنكم الباطل والظلمات التي كانت من قبلهم فليكن الله
 فيكم نوراً ورحمة من الله وكرامات كثيرة من الله

فمثل حضرة الوحي في تفرع جميع الأحكام عنها ومنها هكذا



لا تقربوا هذه الخضر والفضاء بعضها بعضا ما عدى حضرة الوحي فانه لا يغفل حقيقة انصالحها بعد فذل ان فرواها ولم يجعلوها جدا ولا منفصلا لا يختصا كما فعلنا جميع الداروا
 واما لم يجعل القرآن حضرة والسرور الوارثة عن رسول الله صلى الله عليه و حضرة الشارح الى اننا نتعقل من معاني القرآن الا ما انتبهنا به رسول الله صلى الله عليه و بعينه فلهذا
 من يعلم الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلا الله عليه وسلم والابشع من قبل نفسه عارضا كما في حديث نعيم بن حازم فاداعة العباد
 لا قال له يا رسول الله الا الاذني فقال صلى الله عليه وسلم والابشع من قبل نفسه عارضا كما في حديث نعيم بن حازم فاداعة العباد
 لم يجز صلا الله عليه وسلم ان يستغنى عما حرمه الله تعالى لم يجعل الله الا يشع من قبل نفسه
 هذا كلام لفيف



فانظر يا ابن العنبر الى اسفل الشجرة والى الفروع والاعصان والثمار تجدها

كلها متفرعة من عين الشريعة فالفروع الكبار مثال اقوال طلبة الائمة المذاهب والفروع الصغار مثال اقوال الكابر المقلدين والاعصان المنفردة من جوانب الفروع مثال اقوال طلبة حولاء المقلدين والنقط التي في اعالي الاعصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من اقوال العلماء في كل دور من ادوار الزمان الى ان يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقليد بالعلم يقول من قبله من المذاهب كما اوضح به اهل الكشف ويقيم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وآله ولم يحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله موجودا لافراة على جميع احكامه كما اشار اليه في حديث ذكر المهدي بقوله يقولوا اني انزل في الخطي ثم اذا نزل عيسى عليه السلام انقل الحكم الى اخره وانتهى بهي الى السند عيسى بشريعة محمد صلى الله عليه وآله ولم يزل على لسان جبريل عليه السلام فلم يخرج احد من حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وآله من الامم والاشياء ولا من العلماء السابقين واللاحقين فكل الانبياء والاولياء تحت وايمن شريعة محمد صلى الله عليه وآله وعلماهم متفرعون من عين الشريعة وشجرة علمه وما من قول من اقوال ائمة شريعته الا وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها واعصانها كما يعرف ذلك من تأمل هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وامر النظر فيها لم يجد قولنا انها غير متصل بما قبله

وهذه مثال قباب الائمة المجتهدين في الحياة في الجنة الذي هو مطهر جبر الشريعة المطهر في الدنيا وانما ذكرنا قولهم رسول الله صلى الله عليه وآله مع قباب الائمة الاربعة لانهم ما تالوا



الائمة على الله عليه وسلم
فانظر يا ابن العنبر الى اسفل الشجرة والى الفروع والاعصان والثمار تجدها
كلها متفرعة من عين الشريعة فالفروع الكبار مثال اقوال طلبة الائمة المذاهب والفروع الصغار مثال اقوال الكابر المقلدين والاعصان المنفردة من جوانب الفروع مثال اقوال طلبة حولاء المقلدين والنقط التي في اعالي الاعصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من اقوال العلماء في كل دور من ادوار الزمان الى ان يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقليد بالعلم يقول من قبله من المذاهب كما اوضح به اهل الكشف ويقيم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وآله ولم يحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله موجودا لافراة على جميع احكامه كما اشار اليه في حديث ذكر المهدي بقوله يقولوا اني انزل في الخطي ثم اذا نزل عيسى عليه السلام انقل الحكم الى اخره وانتهى بهي الى السند عيسى بشريعة محمد صلى الله عليه وآله ولم يزل على لسان جبريل عليه السلام فلم يخرج احد من حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وآله من الامم والاشياء ولا من العلماء السابقين واللاحقين فكل الانبياء والاولياء تحت وايمن شريعة محمد صلى الله عليه وآله وعلماهم متفرعون من عين الشريعة وشجرة علمه وما من قول من اقوال ائمة شريعته الا وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها واعصانها كما يعرف ذلك من تأمل هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وامر النظر فيها لم يجد قولنا انها غير متصل بما قبله

اقول
في هذه الشجرة
فانظر يا ابن العنبر الى اسفل الشجرة والى الفروع والاعصان والثمار تجدها

مسألة في بيان ذم الائمة المجتهدين في القول في دين الله تعالى بالراي لا سيما الامام ابو حنيفة
رضي الله عنه **الحمد** يا اخي اني انا قد مت هذا الفصل على بعده من الجمع بين الاحاديث والاقوال لاني
طالما العلم على سنة تبرى جميع المجتهدين من القول في دين الله بالراي لتقبل على العمل بجميع اقوال
الائمة المجتهدين لطبيب نفس واضراح صدر على حكم موبني الميزان فان اقوالهم كلها لا يخرج
عن موبني الميزان تخفيف وتشديد وقد كان الائمة المجتهدين كلهم يجتنبون اصحابهم
على العمل بظاهر الكتاب والسنة فاعلموا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائظ
انتهى وانما قلنا ذلك احصيا طالامة وادبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد
احدنا في شؤبهة من الله عليه ولم ينهنا عنه ولم يرضه وخوفا ان يكتب احدهم من جملة
الائمة المصلين اذا زاد في الشريعة شيئا ما ذكر فان قلت فما جد القول الذي لا يرضاه
الله ورسوله صلى الله عليه وسلم **فالجواب** جده ان يخرج عن قولها الشريعة الثابتة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما شهدت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد
فهو معدود من الشريعة وان لم يصح به الشارع وعبارة البيهقي في باب القضا
من سننه الكبرى اعلم ان الراي المذموم هو في باب القضا كما يكون مشبه بالمل
قال وعلى ذلك يحمل كلامنا في ذم الراي انتهى فاعلم ان الشريعة تنقسم الى ثلاثة اقسام
الاول ما اتى به الوحي من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضا ما يحرم من النسب
ومثل حديث لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا يجرم في الرضاة المصدة ولا المضا
ومثل حديث الذب على العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الامور الثابتة في الشريعة فانه
كالقرآن من حيث انعقاد الاجماع على عدم مخالفة **القسم الثاني** ما اباح الحق تعالى لنبينا
صلى الله عليه وسلم ان يستنه على رايه صلى الله عليه وسلم في الارشاد لامة كتحريم الحرير على الرجال وقوله
في حديث تحريم شجر مكة الا اذا خرم الله الا اذا خرم الله العباس الا اذا خرم الله ولان الله
تعالى كان حرم جميع نبات الحرم لم يستثنى صلى الله عليه وسلم الا اذا خرم الله العباس في ذلك
توجدت لولا ان اشوع على امره لا خرم العشاء الى تلك الليل وتوجدت لو قلت نعم
لوجبت ولم تستطعوا في جواب من قال له في فريضة الحج اكل عام يارسل الله قال لا
ولو قلت نعم لوجبت الحديث فقلنا صلى الله عليه وسلم يخفف عن امته حسب طاقتهم وبينهم
عن كثرة السؤال ويقول اتركوا ما ترككم خوفا من كثرة تنزل الاحكام عن سواهم
فيجوزون عن القيام بها **القسم الثالث** ما جعله الشارع فضيلة لامة او ناديا لهم
فان فعلوا ما زادوا الفضيلة وان تركوا فلا خرج عليهم وذلك كفضيلة صلى الله عليه وسلم
عن كسب الحجام وكما من بالسمع على الخفير بدلا عن غسل الرجلين وكتيبة النساء عن زينة
القبور وعند اكثر العلماء عن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب فلا عسر
من حيث انها بيان لما اجله القرآن كما ان الائمة المجتهدين هم الذين بينوا لنا ما في السنة
هذه الاجمال كما ان اتباع المجتهدين هم المبينون لنا ما اجل في كلام المجتهدين وهكذا
الى يوم القيامة **وقد سمعت** سيدي عليا الخواص رضي الله عنه يقول لولا ان السنة بينت

لنا ما اجل في القرآن ما قد راجد العلماء على استخراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين
والظهر والعصر العشاء اربعاً ولا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف احد ما يقال في دعاء التوجه والافتتاح
والاعرف صفة التكبير ولا اذكار الركوع والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في جلد من الشهودين
ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوف وكيفية ما من الصلوات كصلاة الجنان والصفاء
ولا كان يعرف النوبة الزكاة ولا اركان الصيام والحج والبيع والنكاح والحج والافضية
وسائر ابواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا الا بالقرآن فقال له عمران
المتك لا جمع هل في القرآن بيان عدد ركعات الفريضة واجزوا وكذا وقد كان فقال الرجل لا فانه
عمران انتهى وروى البيهقي ايضا في باب صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه انه سئل
عن قصر الصلوة في السفر وقيل له انما تجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجد صلاة
السفر فقال للسائل يا ابن اخي ان الله تعالى ارسل النبي صلى الله عليه وسلم في مكة
شيئا وانما فعل ما راي رسول الله عليه وسلم يفعله في الصلاة في السفر سنة سترها رسول
الله صلى الله عليه وسلم انتهى فاعلم ذلك فانه نفيس **فيسأل** في بيان ما ورد في ذم
الراي عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان وروينا في
في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنة الخلفاء من بعدي
عضوا عليها بالنواجذ واتيكم ومحدثا في الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان
صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود ائمة الكتاب
الفرار من سخطه انه قال فاعلموا العلم قبل الظايس اي الذين يتكلمون في دين الله
بالظن والراي فانظر كيف نفى عبد الله ابن مسعود العلم عن المنكبين في دين الله
بالراي وروى الترمذي ما سنده حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهريق
ان اردت ان توفق على الصراط طرفة عين فلا تحدث في دين الله شيئا براك
انتهى وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي
في افواههم اشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع احد
في عرضهما وسألهما ان يحالاه قالاه ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين فلا تخالها
ولكن غفر الله لك يا اخي قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع ذاعجبني الترفيع
وايضاح ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد له وجهان وجه يتعلق بالله
من حيث تعدى حدوده لا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد بواخذ الله تعالى
به الخصم اذا وقعت المشاحة فالآخر من العبد انتهى وروى البيهقي عن عبد الله
بن مسعود انه كان يقول لا يفلدن رجل رجلا في دينه فان امن من وان كفر كفر يعني
في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه اذا افتى الناس يقول
هذا راى عمر فان كان صوابا رضي الله وان كان خطا من عمر وروى البيهقي عن مجاهد و
عطاء انها كان يقول لان ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الرسول الله صلى الله
عليه وسلم قلت وكذا كان ما لك بن ابي ربيعة رضي الله عنه يقول كما سألني في الفصل الذي
بعده ان شاء الله وكان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقول سألني قوم يجادلونكم

فانه بدعة وقيل له من قد تولى الناس العمل بالحديث واقبلوا على سماعه فقال صلى الله عليه وسلم
سماعهم للحديث عليه **وكان** يقول لم يزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا
طلبوا العلم بلا حديث فسدوا **وكان** صلى الله عليه وسلم يقول فاني والله عموبي عبيد فانه فتح للناس
باب الخوض في الكلام فيما لا يعينهم وكان يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولا حتى يعلم ان شرعية
رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدها صريحة في الكتاب والسنة
ويجمل ما ينفعون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكما فلا يكتسبه حتى يجمع عليه
علماء عصره فان رضى قال لا في يوسف اكتبه صلى الله عليه وسلم عن فخر كان على هذا القدم من اتباع
السنة كيف يجوز نسبه الى الراي معاذ الله ان يقع في مثل ذلك ما قل كما سينا بسطة في الاجابة
عند ان شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد انفق لابي حنيفة من الامهات
المالم يتفق لغيره وقد رضع مذهبه سوري ولم يستبد بوضع المسائل وانما كان يلقبها
على اصحابه سائلة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده وينظرهم حتى يستقر احد النواهي
فثبتته ابو يوسف حتى اثبت الاموال كلها وقد ادرك فيهم ما عجزت عنه اصحاب الفراج
انتهى ونقل الشيخ كالدير بن الصالح من اصحاب ابي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر
والحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسئلة فولا الا وهو روايتنا عن ابي حنيفة واقسموا
على ذلك ايمانا مغلظة فلم يتحقق اذن في الفقه بحجته جواب ولا مذهب الا له صلى الله عليه وسلم
كيف ما كان وما نسب الى غيره فهو من مذهب ابي حنيفة وان نسب الى غيره فهو بطريق المجاز
لوافقته فهو كقول الثاقل قولي كقوله ومذهبي مذهب فاعلم ان من اخذ بقول واحد من
من اصحاب ابي حنيفة فهو اخذ بقول ابي حنيفة صلى الله عليه وسلم والحمد لله رب العالمين
فصل فيما نقل عن الامام مالك من ذم الراي وما جاز في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهرة كان
رضي الله عنه يقول اياكم وراي الرجال الا ان اجعل عليه واتبعوا ما اتزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم
وان لم تفهموا المعنى فليكن العلم انكم ولا تجد لوم فان الجدال في الدين من بقايا النفاق قال
القاسم بن هو النفاق كله لان الجدال بالباطل في الحق مع العلماء كالمجادلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حيث ان الحق شرع صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الجادل في الذم انتهى وكان يقول سئل الله
ولا تجد لومهم فلو كنا كالمجاهدين من رجل اتبعناه لحققنا ان تقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام
وكان رضي الله عنه اذا استنبط حكما يقول لا صحابة انظروا عنه فيه فانه دين وما من احد الا ما خوذ
من كلامه ومردود عليه الا هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن جرير عنه انه لما حضرته
الوفاة قال لقد وددت الا ان اضرب على كل مسألة قلتها برأيي سوطا ولا انقي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشيء زدته في شريعته او خالفته فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث بالمعنى العارفي
خوفا ان يروى الراوي في الحديث وينقص انتهى **قلت** وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم من في جملة مبشر
لي وقال لي عليك بالاطلاع على اقوال امام داود مجرته والوقوف عندها فانه شهد ان اراي انتهى فامثله
اصح صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطا والمدونة الكبرى ثم اختصرتا وميزت فيما المسائل التي تميز بها
عن بقية الائمة علاها بشا دقة صلى الله عليه وسلم ورايته رضي الله عنه ينفذ عند الشريعة لا يكاد ينفذ
وعلمت بذلك ان الوقوف على حد ما ورد اولى من الابتداء ولما استحسن فان الشارع قد لا يرضى تلك

الزيادة في التحريم اولى الوجوه والحمد لله رب العالمين
رضي الله عنه من ذم الراي والتبري منه روى الطبري بسنده الامام الشافعي انه كان يقول حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنى بنفسه اذا صح انتهى يعني انه لا يحتاج الى قول يعضده اذا صح دليله
لان السنة قاضية على القرائن ولا عكس وهي مبينة لما اجل منه وسئل الشافعي من عن عمر
قيل زهرا فقال ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال الامام محمد الكوفي رضي الله
عنه رايت الامام الشافعي بكلمة وهو يفتي الناس ورايت الامام احمد واسحق بن براهوية ماضرين
فقال الشافعي فالا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحاق روي عن الحسن والبرقي
انهم لم يكونا يريان ذلك عطا ومجاهد فقال الشافعي لا اسحاق لو كان غيرك موضعك لفكرت
انتهى اقول فالرسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطا ومجاهد والحسن وهل لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
حجة باي مروى وكان الامام احمد يقول سألت الامام الشافعي عن القيس فقال عند الضرورة **وكان**
رضي الله عنه يقول لاخذ بالاصول من افعال ذوي العقول ولا ينبغي ان يقال في شيء
من الاصول لم لا كيف فقيل له من وما الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليها **وكان** يقول
اذا انفصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولكن الاجماع اكبر منه الا ان تواتر بعد
الحديث **وكان** يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا احتل عنده ما كان لاها ما وافق الظاهر
فكان في رايت احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **وكان** يقول اياكم ولاخذ بالحديث الذي
اتاكم من بلاد اهل الراي لا بعد التفتيش فيه رضي الله عنه يقول من خاض علم الكلام
فكانه دخل البحر في حال هيجانه فقيل له يا ابا عبد الله انه في علم التوحيد فقال قد سألت مالكا
عن التوحيد فقال هو ما دخره الرجل بدهمه وعصم به دمه وماله وهو قول الرجل اشهد ان لا
اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله الله صلى الله عليه وسلم **وكان** يقول اذا رايت الرجل يقول
الاسم غير المسمى او عينه فاشهدوا عليه بالزندقة وروى الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي
انه كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي قال ابن جرير اي صح عنده او عنده من الائمة وفي
رواية اخرى اخرائهم كلاي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
واضربوا بكل ما في الحائط وقال مرة للربيع يا ابا اسحاق لا تقلدني في كل ما اقول وانظر
في ذلك لنفسك فانه دينا رضي الله عنه اذا توقف في حديث يقول لو صح ذلك
لقلنا به وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث المستحاضة تغسل عنها ثم لا تغسل
ثم تتوضا لكل صلاة وقال لو صح هذا الحديث لقلنا به وكان احب اليها من القياس
على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الرضوخ مما خرج من قبل او دبر انتهى يقول اذا ثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم باي هو واني شئ لم يحل لنا تركه وقال في باب سم البرادير لو كنا
ثبت مثل هذا الحديث ما خالفناه وفي رواية اخرى عنه لو كنا ثبت مثل هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم لاخذنا به فانه اولى الامور بنا ولا حجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان كثروا ولا في قياس ولا في الاطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكر

له بالسليم له ذكره اليه في سنة في احدى الزوجين بموت ولم يفرض صداقا وروى
عنه ايضا في باب السير انه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت فلا حجة لاحد معه **كان**
يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلنا من ان نحب غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيد
من الام كل شيء خالف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقو معه راي ولا قياس فان الله
تعالى قطع العذر يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس احد معه ولا يغير ما امر به وقال
في باب الحكم بآكل من الصيد واذا ثبت الخبرين رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئا ابدا
وقال في باب العتق من الام وليس في قول احد وان كانا عدا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة
هذا ما اطلعت عليه من المراجع التي نقلت عن الامام الشافعي في تربيته من الراي وارب
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يروى عنه انه كان يتادب مع اقوال الفقهاء والتابعين
فضلا من كلام سيد المرسلين فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال في رسالته
الفدوية بعد ان اثنى على الصحابة باحوالهم والصلابة في فقههم وجاهد وورع وعقل
وفي كل امر استدل به علم وادبهم لنا الحمد واولى من رايه لا نقفنا انتهى وروى البيهقي ان الشافعي
استفتى فيمن نذر لنفسه من الكعبة وحث فافتن بكفارة بين فكان المسائل توقفت ذلك
فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير مني عطاء بن ابي دياح وسباق في فصول الاجابة عن
امام الامام ابو حنيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما زار قبره وادركه
صلاة الصبح عنده وقال كيف اقيمت بفضله الامام وهو لا يقول به وان الامام الشافعي انما فعل
ذلك فتحا للباب الادب مع الائمة المجتهدين وحلهم في جميع اقوالهم على المحامل المستوية وعلى انهم
ما قالوا قولوا الا اكثرهم اطلعوا على دليل من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول
الامام الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة لقول احد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على ان
بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاد فادى اجتهاده الى ان الادب مع الائمة المجتهدين
واجب فقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب عليه من توم القدر فيه والذي نقول به ان الامام
الشافعي لم يترك القنوت لمحض الادب مع الامام ابو حنيفة مع قول الامام الشافعي بسنته
حينئذ ما فيه من اسادة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتركه شيئا قال به غيره وحاشا
الامام الشافعي من ذلك وانما نقول ان ترك الامام الشافعي القنوت عند زيارة قبر الامام
ابي حنيفة انما كان لموافقة في اجتهاده ما حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من احدي الكرامات
الجليلة المعدودة للامام ابي حنيفة ولا يفرح ذلك في مقام تادب الامام الشافعي مع الامام
ابي حنيفة وانما ذلك فيه رعاية لجمال المقامين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله
عنه في تعظيم الامام ابو حنيفة والادب معه ما فيه من دفع وكفاية لكل ذي لب كما ترى بعضه ان
ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا وقال بعضهم لا يدع في حملنا ترك القنوت على الادب
المحض لان الادب ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المتادب مع اخيه انما هو متادب
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع لشرعه فليست اولى سباق في فضل الاجابة عن الامام ابي حنيفة قول الامام
مالك لما سئل عن الامام ابي حنيفة ما تقولون في رجل لو اظفر في ان نصف هذه الاسطوانة جرح نصفها
فقطه لغام بحجة وكذلك قول الامام الشافعي لنا من كلامه في الفقه عيال على الامام ابي حنيفة فتأمل يا اخي

ادب الائمة مع بعضهم بعضا واقتديهم في ذلك واياك واتعصب لامالك حبة باحلية من غير دليل
فتخطي طريق القواب واول من يبرأ منك امامك يوم القيامة وتقدم قول الامام الليث للامام
مالك في مسألة ارسلنا له من مصر ما حكم الله في هذه المسئلة عندهم وان الامام مالك كتب الى ابي
الي الليث بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فانك يا اخي امام هدى
وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك انتهى فاعلم ذلك وللمعروف وبالله التوفيق **فصل**
في بيان الامام ابي حنيفة من ذهاب الراي وتقيده بالكتاب والسنة فروي البيهقي
عنه انه كان اذا سئل عن مسألة يقول ولا احد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدون
له كلاما كبقية المجتهدين خوفا ان يقع في راي يخالف السريعة وان جميع مذهبه انما هو
ملفوق من صدور الرجال وقيل انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا اخبرني به
الشيخ الاسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوح رحمته الله تعالى وبلغنا انه كان لم يأكل البطيخ
حتى مات وكان اذا سئل عن ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله
وكذلك بلغنا عنه انه خفي ايام المحنة في مسألة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث
فقبل له انهم الآن في طلبك فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك في الغار خبي اخفي
من الكفار اكثر من ثلاثة ايام وماله في العمل بالسنة مشهور وكان يبرأ كثيرا من راي الرجال
ويقول لا ترى احدا ينظر في كتب الراي فالباء في قلبه دخل **وكان** ولد عبد الله يقول
سالت الامام احمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يعرف صحبة
من سفيحة وصاحب راي فمن يساله منها عن دينه فقال يسال صاحب الحديث ولا يسال
صاحب الراي **وكان** كثيرا ما يقول ضعيف الحديث احب الي من راي الرجال وكذلك نقل عن الامام
داود **وكان** رضي الله عنه يقول انظر الى امر دينكم فان التقليد لغير المعصوم مذموم
وفي معنى البصيرة وكان يقول قبيح على من اعطى شعبة يستغني بها ان يطفيها ويضي معتمدا
على غيره بشير والله اعلم الى انه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد ان يقلد غيره مع قدرته على النظر في الادلة
واستخراج ذلك الحكم منها والله اعلم وبلغنا ان شيخنا استشار في تقليد احد من علماء
عصره فقال له لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الاوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الاحكام من
حيث اخذوا **قلت** وهو محمود على من راي له قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب
والسنة والا فقد خرج العلماء بان التقليد واجب على العاقل لتلا فضل في دينه والله اعلم
فقد بان لك يا اخي ما نقلناه عن الائمة الاويعة وغيرهم ان جميع الائمة المجتهدين
داؤوا مع ادة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن القول بالراي
في دين الله وان مذهبهم كلها محمودة على الكتاب والسنة كتبرير الذهب والجواهر وان
اقوالهم كلها ومذهبهم كالنوب المنسوج من الكتاب والسنة سداة وحكمة منها
وما بقولك عذر في التقليد لاي مذهب ثبت من مذهبهم فانها كلها طريق الى
الجنة كما سبق بيانه واخر الفصل قبله وانهم كلهم على هدى من ربهم وانه ما طعن احد
في قول من اقوالهم الا بحجة به اما من حيث دليله واما من حيث دقة مداركه عليه
لا سيما الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي جمع السلف والخلف

على كثرة علمه وورعه وعبادته وورقة مداركه واستنباطه كما سيأتي بسطه في هذه
 الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله بالراي الذي
 لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسب الى ذلك فبيته وبين الموقف الذي يشهد
 الوليد **وسمعت** سيدي عليا الخواص مرة يقول يجب على كل مقلد الادب مع ائمة
 المذاهب كلامه وسمع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على ابي حنيفة
 فقال قطع الله لسانك مثله يقول هذا اللفظ انا الادب ان تقول ولم يطلع
 الامام على هذا الحديث انتهى وسمعت مرة اخرى رضى الله عنه يقول مدارك الامام
 ابي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا اهل الكشف من اكابر الاولياء قال وكان الامام
 ابو حنيفة اذا راي ما الميضاه يعرف سائر الذنوب التي خرت فيه من كبائر وصغائر ومكروها
 فلما اجمل ما العلم ان اذا نظرت به المكلف له ثلاثة احوال احدها انه كالنجاسة المغلطة
 احتياط لا يحتمل ان يكون المكلف ارتكب كبيرة الثانية انه كالنجاسة المتوسطة لا يحتمل
 ان يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالثة انه ظاهر في نفسه غيوط من الضيق لا يحتمل
 ان يكون المكلف ارتكب مكروها وخلاف الاول فان لك ليس ذنبا حقيقة
 لجواز ارتكابه في الجملة وفيهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة اقوال في حال واحد
 والمال انها احوال كما ذكرنا بحسب احوال المتعبد من الذنوب الشرعية في ثلاثة
 اقسام كما ذكرنا ولا يخلو غالبا لمكلفين ان يرتكب واحدا منها الا نادرا انتهى وسياتي في
 في بسطه في بلع بين اقوال العلماء في باب الطهارة ان شاء الله تعالى انما علمت ذلك **فأقول**
 وبالله التوفيق **نقول** في بعض الاجوبة عن الامام ابي حنيفة رضى الله عنه **الفصل الاول**
 في شهادة الائمة له بفراة العلم وبيان جميع اقواله وافعاله وعقائده مشيد من الكتاب
 والسنة اعلم يا اخي ان لم عن الامام في هذه الفصول بالصدر واحسان الظن فقط كما يفعل بعضهم
 وانما واجب عن بعد التبع والتحصى كتب الادلة كما وضعت ذلك في خطبة كتاب الميزان
 المبين في بيان ادلة مذاهب المجتهدين ومذهبه اول المذاهب تدوينها واخرها انقراضها
 كما قاله بعض اهل الكشف قد اختار الله تعالى اماما لدينه وعياله ولم تزل اتباعه في زيادة
 في كل عصر الى يوم القيمة لو حبس احدهم وضرب على ان يخرج عن طريقه ما اجاب فرض الله
 عنه ومن اتبعه وعن كل من لزم الادب معه ومع سائر الائمة وكان سيدي علي الخواص مرة
 يقول لو انصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضى الله عنهما لم يضعف احد منهم
 قولاً من اقوال الامام ابي رضى الله عنه بعد ان سمعوا مدح ائمتهم له او بلغهم ذلك فقد
 عن الامام مالك انه كان يقول لو نظرت في ابو حنيفة في ان نصف هذه الاسطوانة ذهب
 او فضة لقام بحجته او كما قاله وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلام
 في الفقه عيال على الامام ابي حنيفة رضى الله عنه ولو لم يكن من التوبة برفعة مقامه
 الاكون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبره مع انه الشافعي **قال**
 باستحبابه لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه كما مر انتهى واما ما قاله الوليد
 بن مسلم من قوله قال مالك ابن انس رضى الله عنه ابي حنيفة في بلادكم قلت نعم

فقال ما ينبغي لبلادكم ان تسكن فقال الحافظ المزني رضى الله عنه ان الوليد هذا ضعيف انتهى
 وبنفذ وثبوت ذلك عن الامام مالك فهو مؤل اي ان كان الامام ابو حنيفة في بلادكم
 يذكر اى على وجه الانقياد والاتباع له فلا ينبغي لعالم ان يسكنها لاكتفاء بلادكم بعلم ابي حنيفة
 ابي حنيفة واستفتاء الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن احد
 من العلماء في بلادهم صار علمه مطعنا عن التعليم فينبغي له الخروج الى بلاد اخرى يحتاج
 اليه لبيت علمه في اهلها هذا هو الاول بوجه كلام الامام مالك رضى الله عنه ثبت ذلك عنه
 لبراءة الائمة عن الشك والبعوض لبعثهم بعضا من جملة على ظاهره فعليه الخروج من ذلك
 بين يدي الله عز وجل يوم القيمة فان مثل الامام مالك لا يقع في تنقيص امام من الائمة
 بقرينة ما تقدم منه من شهادته له بقوة المناظر وقوة الحجج والله اعلم واما ما نقله ابو بكر
 الاخرى عن بعضهم انه لسئل عن مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه فقال لا راي ولا حديث
 وسئل عن الامام مالك فقال راي ضعيف وحديث صحيح وسئل عن اسحاق ابن راهوية فقال
 حديث ضعيف وراي ضعيف وسئل عن الشافعي فقال راي صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام
 ظاهر التعصب على الائمة باجماع كمنصف ان مع النقل فيه فان الحسن لا يصدق هذا القول فيما
 قاله في حق الامام ابي حنيفة وقد تبعت بحمد الله اقواله واقوال اصحابه لما الفت كتاب
 ادلة المذاهب فلم اجد قولاً من اقواله او اقوال اتباعه الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او الى
 مفهوم ذلك او حديث ضعيف كثر طرقه او الى قول صحيح على اصل صحيح من اراد الوقوف على
 ذلك فليطالع كتاب المذکور وبالجملة فقد ثبت تعظيم الائمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام
 مالك والامام الشافعي فلا تنفاه الى قول غيرهم في حقهم وعن اتباعهم **وسمعت** سيدي عليا
 الخواص رضى الله عنه يقول مراراً ينبغي على اتباع الائمة ان يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام
 المذهب اذا مدح عالماً وجب على جميع اتباعه ان يمدحوا تعظيماً امامهم وان ينزهوه عن القول
 في دين الله بالراي وان يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد اوجب على نفسه تعظيماً امامه
 في كل ما قاله سواء فهم دليله ام لم يفهمه من غير ان يبالغ به بدليل وهذا من جملة ذلك وقد
 تقدم في فصل الحكم على الانتقال من مذهب الى مذهب انه يحرم على المقلد ان يفاضل بين الائمة
 تفضيلاً يؤدح الى التنقيص لاحد منهم مع ان جميع المعترضين على بعض اقوال الامام رضى الله
 عنه وقتله في علم العلم بيقين ولا ينبغي ان هو مقلد لامام ان يعترض على امام اخر لان كل واحد
 تابع اسلوبه الى ان يصل ذلك الى عيب الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم كما مر ايضا
 وكل من ترك التعصب ونظر في اقوال المجتهدين وجدها كالنجوم في السماء ووجد
 المعترض عليهم كالذي ينظر خيال تلك النجوم على وجه الماء فلا يعرف حقيقةها
 ولا مدركها فانه تعالى يرفع جميع اخواننا من المقلدين للمذاهب الادب مع ائمة
 المذاهب **وما وقع** في ان شخصاً دخل على من ينسب الى العلم وانا اكتب في مناقب
 الامام ابي رضى الله عنه فنظر فيها واخرج لي من ماله كرايش وقال لي انظر هذه فنظر
 في هذه فنظرت فيها فرايت فيها الردي على الامام ابي حنيفة رضى الله عنه فقلت ومثلك ينهم
 كلام الامام حتى يد عليه فقال انا اخذت ذلك من مؤلف للفخر الرازي فقلت

ملا مدح امام اعظم

له ان الفخر الرازي بالنسبة الى الامام ابي حنيفة كطالب العلم وكاحاد الرعية مع السلاطين
 الاعظم او كاحاد النجوم مع الشمس وكما حرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاعظم
 لا بدليل واضح كالتمس فذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على ائمتهم الذين
 الابن واضح لا يحتمل التأويل ثم بتقدير وجود قول من اقوال الامام ابي حنيفة لم يرد
 المعترض دليله فذلك القول من الاجتهاد بيقين فيجب العمل به على مقلده حتى يجد
 خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ جامع الازهر ينكر على ابن ابي زيد القيرواني
 فقال يوما ان بعض الاطفال يقدر على تأليف مثل رسالته فخرج من جامع الازهر فلقب
 جندي فقال اقراني هذا الكتاب فلم يعرف يعرف بقرن الجندی فله وضرب الى ان
 قلبه وقال له تكبر عما نلت ونوهم الناس انك فقيه انتهى فكان الناس يرون
 ان ذلك بركة ابن ابي زيد رحمه الله وكان بعض طلبة العلم من السافعية المتوردين
 الى ينكر على اصحاب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ويقول لا اقدر اسمع لاصحاب كلاما
 فنهيت يوما فلم ينسده ففاد قتي فوقع من سلم ربع مال فانكسر عظم وركه فلم يزل
 على مقوره حتى مات على اسوا حال وارسله الى اهوده فابيت ارباع اصحاب الامام
 رضي الله عنه من حيث كونه يكورهم فاعلم ذلك واحفظ لسانك مع الاثمة واتباعهم فانهم
 يهدون من ذمهم وعلى طريق مستقيم والحمد لله رب العالمين في بيان ضعف قول
 من نسب الامام ابا حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث رسول صلى الله عليه وسلم اعلم ان هذا الكلام
 صدر من متعصب على الامام متوردة دينه غير متورع في مقالته غافلا عن قوله تعالى
 ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وعن قوله تعالى ما يلفظ من قول الاذلي
 رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصايد
 السنتهم وقد روى الامام ابو جعفر الشيرازي ما روى بسنده الى ابيه من قري بلخ بسنده المقتل
 الى الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه كان يقول كذب والله واقرى علينا من قول عثمان
 تقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى قياس وكان رضي الله تعالى عنهم يقول نحن
 لا نقيس الا عند الضرورة الشديده وذلك اننا نأخذ بالادلة لا بدليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة
 واقتضية الصحابة فان لم تجد دليلا قسنا حينئذ مسكونا عنه على منطوقه بجماع اتحاد العلما
 بينهما وفي رواية اخرى عن الامام انا نأخذ ولا بالكتاب ثم بالسنة ثم باقتضية الصحابة ونعمل بها
 ينفقون عليه فان اختلفوا قسنا حكمنا على حكم بجماع العلما بين المسائلين حتى ينضح المعنى
 وفي رواية اخرى اننا نأخذ ولا بالكتاب الله تعالى ثم بسنة رسول الله ثم باحاديث ابي بكر وعمر وعثمان وعلي
 رضي الله عنهم اجمعين وفي رواية اخرى انه كان يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملوا الرأى والعين
 ابي هو واما ليس لنا مخالفة وما جاء ناعرا اصحابه نخبرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال
 وكان ابو مطيع البلخي يقول قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ارايت لو اريت ورايا وراى ابوبكر
 رايا اكنت تدع رايت لرايه قال نعم فقلت له ارايت لو اريت ورايا وراى عمر رايا اكنت تدع رايتك
 لرايه فقال نعم وكذلك ادع راى لراى عثمان وعلى وسائر الصحابة ما عدا ابا هريرة وراى ابن مالك
 وسيرة لهم جندب انتهى قال بعضهم ولعل ذلك لتقصيرهم وعدم اطلاهم على المدرك والاعتناء

وذلك

وذلك لا يفدح في عدالتهم وكان ابو مطيع يقول كنت يوما عند الامام ابي حنيفة في جامع الكوفة فدل
 عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وعاد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء
 فكلوا الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكثر من القياس لا البر وانا نخاف عليك منه
 فان اول من قاس بالقياس فضاظرهم الامام من بكرة نهار الجمعة الى الزوال فرفض عليهم مذهبه
 وقال اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم باقتضية الصحابة مقدما ما اتفقوا فيه على ما اختلفوا
 فيه وحينئذ اقبس فقاموا كلهم وقيلوا يد وركبته وقالوا له انت سيد العلماء فافهم
 عنا فيما مضى مناس وفيه عتسا فيك بغير علم فقال غفر الله لكم اجمعين قال ابو مطيع وما كان
 وقع فيه سفيان انه قال قد علم ابو حنيفة عركا لاسلام عروة فيا لك يا اخي ان اخذت
 الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك واعتزاه
 بان الامام ابا حنيفة سيد العلماء وطلبة العقوبة واما قلت هذا الكلام فلا يحتاج الامر
 الى رجوع ويكون المراد بانه حل عرك الاسلام اى مشكلة مسألة بعد مسألة حتى لم يبق في
 في الاسلام شيئا مشكلا لقراءة فهمه وعله ومما كان كسبه الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام
 ابي حنيفة بلغى انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغك يا امير المؤمنين
 انما اعمل ولا مكاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم باقتضية ابي بكر وعمر وعثمان وعلي
 ثم باقتضية ائمة الصحابة ثم اقبس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه
 قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذا القول انه لا راعا لاحد في دين الله عز وجل وروى احد
 بل الخلق واجب فعله على جميع الخلق والله اعلم بمراده وقد طال الامام ابو جعفر الشيرازي ما روى
 الكلام في تبرية الامام ابي حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على من نسب الامام
 الى تقديم القياس على النص وقال انما الرواية الصحيحة عن الامام تقدم الحديث ثم
 الاثار ثم القياس بعد ذلك فلا يقبس الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة
 واقتضية الصحابة فهذا هو النقل الصحيح عن الامام فاعتمده واحم لمعك وبصرك
 قال ولا خصوصية للامام ابي حنيفة في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون
 في مضايق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا اقتضية
 الصحابة وكذلك لم يزل مقلدهم يقيسون الى وقتنا هذا في مسئلة لا يجدون فيها
 نصا من غير نكير فيما بينهم بل جعلوا القياس احدا الادلة الادبية فقالوا الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي يقول اذ لم تجد في المسئلة دليلا
 قسنا على الاصول انتهى فمن اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس لزومه
 الاعتراض على الائمة كلهم لانهم كلهم يشادكونه في العمل بالقياس عند تقديم النصوص
 والاجماع فعلم من جميع ما قرناه ان الامام لا يقيس ارباع وجوه النص كما يزعمه
 بعض المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان وقع اننا وجدنا المسئلة
 التي قاس فيها نصا من كتاب او سنة فلا يفدح ذلك فيه لعدم استحضار ذلك حال
 القياس ولو انه استحضره لما احتاج الى قياس ثم بتقدير وقوعه في القياس مع وجود
 حديث فرد فلا يفدح ذلك فيه ايضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح

على الأصول الصحيحة أقوى من خبر الواحد الصحيح فكيف نجبر الامام الضعيف وقد كان
الامام ابو حنيفة بشرط في الحديث المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به
ان يرويه من ذلك الصحابي جميع اتقيا عن مثلهم وهكذا اعتقادنا واعتقاد كل من
منصف في الامام ابو حنيفة رضي الله عنه بقويته ما رويناه اتفاقا من ذم الراي و
التبري عنه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش حتى دوت احاديث الشريعة
وبعد رجل الحفاظ في جميعها من البلاد والثغور وظرفها لاخذها وترك كل قياس
كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما اقل في مذهب غيره بالنسبة اليه لكن لما كانت
ادلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين في الدان والقرى والثغور
كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة ضروري لعدم وجوده النصرة تلك المسائل
التي قياس فيها بخلاف غيره من الائمة فان الحفاظ كانوا قد دخلوا في طلب الاحاديث وجمعها
في عصرهم من الدان والقرى ودونها فجاءت احاديث الشريعة بعضها بعضها فهذا كان
سبب كثرة القياس في مذهبه وخلفه في مذهب غيره ويحتمل ان الذي اضاف الى الامام ابو حنيفة
انه يقدم القياس على النقل ظفر بذلك في كلامه مقلديه الذين يلزمون العمل باوجوه عن الامام
من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الامام فالامام معذور واتباعه غير
معذورين وقولهم ان امامنا لم ياخذ بهذا الحديث لا ينهض حجة لاحتمال انه لم يظفر به
او ظفر به لكن لم يقع عنده وقد تقدم قول الائمة كلامه اذ انج الحديث فهو مذهبنا وليس
لاحد معه قياس ولا حجة الاطاعة لله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا الامر الذي
ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا من اصحاب امام مسئلة جعلوها مذهبنا لذلك
الامام وهو متروك فان مذهب الامام حنيفة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى الامم الا ما فهم
اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به
لوعرض عليه فعلم ان من عزى الى امام كلاما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب
على ان غالب اقيسة الامام ابو حنيفة رضي الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة
الفرع للاصل بحيث ينتفي افتراقهما او نقضه كقياس غير الفارة من الميت اذا وقعت
في التمس على الفارة وغير السمن من سائر المبيعات والبيانات عليه وكقياس الغائب على البور
في الماء الراكد ونحو ذلك **فعلم** مما تقدمناه ان كل من اعترض على شيء من اقوال الامام ابو حنيفة
رضي الله عنه كالخمر الرازي فانما هو كخلفاء مراكه الامام عليه **قد** تبعنا انا بحمد الله
المسائل التي قدم فيها اصحاب القياس على النص فوجدنا قلة جدا وبقية المذاهب كلها
فيه تقديم النص على القياس ونقل الشيخ محمد بن ابي بكر عن بعض المالكية انه كان يقول
القياس عندي مقدم على خبر الواحد لاننا اخذنا بذلك الحديث الابحس الظن
بروايته وقدمنا الشارع بعينه جوارحنا وان لا يترك على الله احدا وان وقع اننا ذكينا
امدا فلا نقطع تركيه وانما نقول لظنه كذا ونحسبه كذا بخلاف القياس على اصول
الصحيحة انتهى وقال الامام ابو جعفر الشيرازي ما رى رحمه الله وقد تبعنا المسائل التي
وقع الخلاف فيها بين الامام ابو حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدنا بسيرة جدا
نحو عشر مسائل انتهى ولعل ذلك بحسب اصول المسائل التي نعت عليها الامامان وكذلك

القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في الاقيسة هي بسيرة جدا والعمالي كونه مستند الى
الكتاب والسنة والاثار الصحيحة وقد اخذ بها الائمة كلهم وما انفرد احد من اصحاب
الابيض احاديث فكلامهم في ذلك الشريعة يستحسنون كما رويانه في الفصول فالحفاظ من اقبل
على العمل باقوال جميع الائمة باستخراج مدلولها كلها لا يخرج عن مرتبة الميزان تخفيف وتشد
ان في اواء البك من كل من اعترض على اقوال الائمة وانكر عليهم في الدنيا والاخرة
والحمد لله رب العالمين في تضعيف قول من قال ان ادلة مذهب الامام ابو حنيفة
ضعيفة غالبا علم يا اخي انظر طالعوت بحمد الله ادلة المذاهب الاربعة وغيرها الاسما ادلة
مذهب الامام ابو حنيفة رضي الله عنه فان خصصته بمزيد اعتناء وطالعت بحيلة كتاب يخرج
احاديث كتاب الهداية للحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشروح فربما ادلة رضي الله عنه
وادلة اصحابه ما بين صحيح او حسن او ضعيف كثرت طرفه حتى لم يبق بالحسن او الصحيح
في حجة الاحتجاج به من ثلاثة طرف اكثر الى عشرة وقد اخرج جمهور المحدثين بالحديث
الضعيف اذ اكون طرفه والحقوق بالصحيح تان وبالحسن اخرى وهذا النوع من الضعيف
يوجد كثيرا في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لا اقوال الائمة
واقوال اصحابهم فانه اذا لم يجد حديثا صحيحا او حسنا يستدل به لقول ذلك الامام او قول
احد من مقلديه يعبر بروي الحديث الضعيف من كذا الطريق ويكتفي بذلك ويقول وهذا
الطرف يقوى بعضها بعضا في تقدير وجوده ضعف في بعض ادلة اقوال الامام ابو حنيفة واقوال
اصحابه فلا خصوصية له وذلك بل الائمة كلهم بشارة كونه ذلك ولولا الامم الاعلى من يستدل
بحديث واحد جاء من طريق واحد وهذا لا يكاد احد يجده في ادلة احد من المجتهدين فما منهم
احد استدل بضعيف الا بشرط حجة من عدة طرف وقد قدسنا من عدة طرف في لم اجب
عن الامام ابو حنيفة وغيره بالصدر ومن الظن كما يفعل غيرك وانما الجيب منه بعد التبع
والفحص من ادلة اقواله واقوال اصحابه وكتابي مسعى بالنتج المبين في بيان ادلة مذاهب
المجتهدين كامل بذلك فان جمعت فيه بين ادلة جميع المذاهب المستعملة والمندسة قبل دخول
في حجة طريق القوم ودقوقي على جميع الشريعة التي تنفرع منها اقوال جميع المجتهدين و
ومقلديهم وقد من الله تعالى على بمطالعة ما تبدا الامام ابو حنيفة لثلاثة من نسخة
صحيحة عليها خعوط الحفاظ اخرهم الحافظ الدمشقي فربما لا يروى حديثا الا عن خيار
التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالا
وعلقه وعطا ومكرمه ومجاهد ومكحول والحسن البصري واخراهم رضي الله عنهم اجمعين
فكل الرواة الذين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات ائلام اخيار وليس فيهم
كذاب ولا منهم يكذب وانما عليك يا اخي بعدالة من ارتضاهم الامام رضي الله عنه لاننا قد
عزم احكام دينه مع مشقة توذعه ونحوه وسفقتة على الامة المحمدية **وقد** بلغنا
انه سئل يوما عن الاسود وعطا وعلقه ايتهم افضل فقال والله ما نحن باهل ان نذكرهم
فكيف نفاضل بينهم على انه ما من راد من رواة المحدثين والمجتهدين كلهم الا وهو
يقبل اجرح كما يقبل التعديل لواضعيف اليه ما ردى الضمان وكذا التابعون عند بعضهم

الرواية المستورين اولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يقطع موده فلا بد من
التقصير عن حاله وقد خرج الشيخان لخلق كثير من تكلم الناس فيهم ايات الاثبات
الادلة الشرعية على نفيها يجوز الناس ففعل العلل بها فكان ذلك ففعل كثير من
افضل تجريهم كان في تضعيفهم للاحاديث ايضا رخصة للائمة بتخفيف الامر بالعلل بها
وان لم يقصد الحفاظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا من الاحاديث ومحوها كلها لكان
العلل بها واجبا وعجز عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال المافظ المزي والمافظ الزيلعي
رحمهما الله تعالى ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبي
والمارث بن عبيد الله بن ابي ابي ثابيل الحنثي وخالد بن مخلد القطواني
وسويد بن سعيد المحدثاني ويونس بن ابي اسحاق السبيعي وابي اويس بن كيسان
شروط في الرواية عن من تكلم الناس فيه منها انهم لا يروون عنه الا ما توبع عليه
وظهرت شواهد وظلوا ان له أصلا فلا يروون عنه ما انفرد به او خالفه فيه الثقات
وذلك الحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل قمت
الصلاة بين يدي يمين عدي نصفين الحديث مع انه لم ينفرد به بل رواه غيره من الثقات
كذلك منهم الامام مالك وشعبة وابي عبيدة رضى الله عنهم وما رويته متابعة
قال المافظ الزيلعي والمصالح هذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من
استدلوا على الصحاح كابي عبد الله الحاكم فكثيرا ما يقول وهذا حديث على شرط
الشيخين او احدهما ان فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث اخرج برأيه في الصحيح
يكون صحيحا اذ لا يلزم من كون رايه محتجابه في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه
له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك المافظ
كما قد مضى فان احدا غير صاحب ذلك الصحيح لم يلتزم هذه الشروط في الصحيح عنده
انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ذلك حديث كل من تكلم الناس فيه بمجرد الكلام فربما
يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما لنا تولد ما انفرد به وخالف فيه
الثقات ولم يظهر له شواهد ولو اننا فطنا بابا لتروك الحديث كل راو تكلم بعض الثقات
فيه لذهب معظم احكام الشريعة كما مر واذا ادى الامر الى مثل ذلك فالواجب على جميع
اتباع المجتهدين احسان الظن برواة جميع دلة المذاهب لمخالفة مذهبيهم فان جميع ما
رووه لم يخرج عن مرتبة الشريعة التي هي ها التخفيف والتشديد وقد قال الشيخ
ناج الدين السبكي في الطبقات الكبرى ما نصه اعلم ينبغي لك انها المستورين
تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة الماضية وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا بوجه
واضح ثم ان قدرت على التاويل وتحسين الظن بحسب قدرتك فافعل والا فاضرب صفحا ما روي
منهم فانك يا اخي لم تخلق مثل هذا وانما خلقت للاشتغال بما يعينك من امر دينك قال
ولا يزال الطالب عندي نبيل حتى يخوض فيما جرى بين الائمة فتلقه الكابة وظلمة الوجه
فيا لئله ثم اياك ان تصغي لما وقع بين ابي حنيفة وسفيان الثوري وابي مالك وابي ابي
ابي ذيب وابي محمد بن صالح والسعدي بن ابي احمد بن حنبل والحارث المحاسبي واهلهم

الى زمان الشيخ عن الدين بن عبد السلام والشيخ نفي الدين بن الصلاح قائل ان فعلك
حقت عليك الحلال فان القوم ائمة اعلام ولا قولهم محال ربما لم يفهموا غيرهم فليس
الا الترضي عنهم والتسكوت عما جرى بينهم كما نفعل فيما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم
اجمعين وكان الشيخ عن الدين بن عبد السلام يقول اذا بلغك ان احدا من الائمة نشدو
التكبر على احد من اقربائه فانما ذلك خوفا على احد ان يفهم من كلامه خلا في مراده لاسيما
العقائد فان الكلام في ذلك اشد وقد اخفى احمد بن حنبل في دار اسما بلس اسحاق
السراج وكان الحارث المحاسبي يناسه عند مواعيداه فلما صلوا العشاء نذاكروا الطريق
بيكوا فيك احمد معهم فلما أصبح قال ما رايت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا
يشبه كلام هذا الرجل فلا ارى لك يا اسحاق محبتهم خوفا عليك ان تفهم عنهم غير مرادهم
انتهى كلام ابن السبكي فعلم ان كل دليل ورد مناقضا لدليل اخر فليس هو بمنافض حقيقة
وانما هو محمول على حالين من وجوب وتدريب او تحريم وكراهة او اداء الحديث منسوخ لا بد من
ذلك اذا التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال ان حديث من متى ذكره فليست
ينافض حديث هو هو الا بضعة منك فاحقق النظر لان حديث النقص عن الفرج خاص
بما رواه المؤمنين وحديث هو هو الا بضعة منك خاص بالقوام كاسياف بسطة في توجيه
كلام الائمة ان شاء الله تعالى اذ قلتم بان اذلة مذهب الامام الى خيفة رضى
عنه ليس فيها شيء فتعريف سلامة الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة
والتابعين من المرجح فما جوابكم عن قول بعض الحفاظ عن بني من اذلة الامام ابي حنيفة
بانه ضعيف **فالجواب** يجب علينا حمل ذلك جزما على اقرابة النازلين عن الامام في
في السند بعد موته رضى الله عنه اذ روى ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام
اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام الثلاثة فانه صحيح فانه لو لاح عنه ما استدله
ولا يقدح فيه وجود كذاب او منهم بكذب مثلا في سنده النازل عن الامام وكنا ناحتج بكذب
استدلال مجتهد به لم يجب علينا العمل به ولولم يرو غير فتأمل هذه الدقة القليلة
نبهتك عليها فلعلك لا تجدها في كلام احد من المجتهدين ويا لك ان تبادر الى تضعيف
شيء من اذلة مذهب الامام ابي حنيفة الابعدان تطالع مسانيد الثلاثة وتعلم
ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد القائل في شيء من اذلة مذهب الامام ابي
الابعدان تطالع مسانيد الثلاثة ولم تجد ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد
القائل في شيء من اذلة مذهب الامام انه ضعيف اذلة مذهب اصحابه الذي دللوه بعده وفهم من كذا
لجل هذا بحقيقة المذهب اذ مذهب الامام حنيفة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لاما فهم من كلامه كما مر
او بل الفصل وهذا الجمل يقع فيه كثير من طلب العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب اصحاب الامام
انه مذهب له مع ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدا مثل ذلك من فله الورع
في المطوع وسوء التصريف وقالوا من بركة العلم وفوق المعرفة به عز وجل في قوله الى قائله في التعيين
ينظر العلماء فيه ويكونوا على ثقة في عزوه اليه بخلاف خوفهم قال بعض العلماء كذا فانه عندنا فنز
وتهم من العلماء من جعل الله تعالى على كلام القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولا فيقطع فيه الناس

وهنا قد بينت لك عن هذه مذهب الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه فان جميع ما استدله
لمذهبه اخذ عن خيار التابعين فانه لا يتصور في سنده شخص منهم يكذب ابدا وان قيل
يضعف بئى من ادلة مذهبه ذلك الضعف انما هو بالنظر للرواية الناذلة عن سنده
بعد موته وذلك لا يبعد فيما اخذ به الامام عند كل من استحب النظر في الرواية وهو ما عد الى
النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك نقول في ادلة مذهب اصحابه فلم يستدل احد منهم بحديث ضعيف
زاد في بات الاس طريق واحد ابدا كما تتبعنا ذلك انما يستدل احد بمحدث صحيح واحد
او ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك امر لا يختص باصحاب الامام
ابو حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كما مر ايضا فافترقوا في النقص على الامام ابو
حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اجمعين وايضا في نقاي الجاهلين باحواله وما كان عليه
من الورع والزهد والاحتياط في الدين فنقول ان ادلته ضعيفة بالتقليد فتخرج الناس
وتتبع ادلته كما تتبعناها نعرف ان مذهبه رضي الله عنه من اصح المذاهب كبقية مذاهب المجتهدين
رضي الله عنهم اجمعين وان شئت ان يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة ليس ونها صاحب
فاسلك طريق اهل الله تعالى على الخلاصة من العوار العريضة تنفذ على عبيد الشريعة التي قد منادى بها
في ادلة الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء واتباعهم متفرع منها وليس مذهب ابي حنيفة
بما من مذهب ولا ترى من اقوال المذاهب فولا واحدا خارجا عن الشريعة فربما الله تعالى من لزوم الادب
مع الائمة كلهم واتباعهم فان الله تعالى جعلهم قدوة للعباد في سائر اقطار الارض فانها كلها هدى من
نور وطريق الى دخول الجنة ومن قريب بقدم عليهم في الاخر من لزوم الادب معهم وينظروا
يحصل له من الفرح والسرور حين ياخذ ولا يبدى وينفهمون فيه ضده ما يحصل من اسامعهم الاذان
والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام ابو حنيفة اقل المذاهب
احتياطاً في الدين اعلم يا اخي ان هذا قول متعصب على الامام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق
في العلم فان بحمد الله تتبع مذهب فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة التكلم
وقد اجمع السلف والخلف على كثرة ورع الامام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه من الله
تعالى فلا يشاعره من الاقوال الا ما كان على شاكلته حاله على انه ما من امام الا وقد شدد في شئ وترك
التشديد في شئ اخر توسعة لامة كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كلها مثل ما سرتها فاستفد
وجود قلة الاحتياط في شئ من مذهب الامام ابو حنيفة فلا خصوصية له في ذلك فاستحسن يا اخي
ما قلته لك في جميع ابواب من باب الطهارة الى اقوال ابواب تعرف صدق قول لا سيما في الاموال
والابضاع فانه ان احتياط امام لا شئ في احتياطة للبايع وان احتياط امام لوقوع الطلاق
من الزوج فلو احتياط لمن يتزوجها بعد وبالعكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك اللفظ
الذي قاله الحافظ ونس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم ان اسما هذا المعترض قلة
احتياط من الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو لتيسر وتسهيل
على الامة تبعاً لما ينفذ عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول يسروا ولا تعسروا يعني
في كل شئ لم يصح به شريعة ولا فلكا شئ صرح به الشريعة ليس فيه تضيق ولا مشقة
على احد ابداً فخرج الامر في مثل ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد تبعاً لما ورد من الشارع

سواء وقد كان طلبة من مصر ووالده وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف
بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وتقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى
ان اقبوا الدين ولا تنفروا فيه انتهى فيجب على كل مقلد ان لا يعترض على قول المجتهد
خفيا او شديداً فانه ما خرج من قواعد الدرس ولا من مرتبة الميزان السابقة الجامعة
لجميع اقوال المجتهدين واتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بان ذلك الامام
الذي خفف او شدد على هدى من ربه في ذلك حتى يرضى الله تعالى عليه بالوقوف على
عبيد الشريعة المطهرين التي ينفع منها كل قول من اقوال علماء الشريعة وقد اجمع اهل الكوفة
على ان الدائم ورفع الحرج عن الامة اولى من الدائم مع الحرج عليهم لان رفع الحرج هو
الحال الذي ينتهي امر الخلافة اليه في الجنة فينبغي منها حيث شاء الا تحجير فيها
على احد كالحال في الدنيا والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ذكر بعض من اطلب في الشاء
على الامام ابو حنيفة من بين الائمة على الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه
وكثرة ورعه عبادته وعفته وغيره كروى الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البخاري انه
كان يقول كان الامام ابو حنيفة من ادرك الناس واعلم الناس واعبد الناس واكرم الناس واكثرهم
احتياطاً في الدين وابعدهم عن القول بالبراء في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في
العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويعقد عليها مجلسا فاذا تفوق اصحابه كما هم على موافقتها للشرعية
قال لا ييوسف او غيره منها في الباب القلاني انتهى وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظر
يا اخي شدة ورع الامام وخوفه من الله ان يزيد في شريعته ما لم يقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم
وروي ايضا بسنده الى ابي بصير عن عكرمة الخزومي رحمه الله كان يقول ما رايته في عصره كلفه عالما
اورع ولا زهد ولا عبد ولا اعلم من الامام ابو حنيفة رضي الله عنه **وروي** الشيرازي
ايضا عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه قال دخلت الكوفة فسالته عما قلته من اعلم الناس
في بلادكم هذه فقالوا اكملهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اعبد الناس واكثرهم اشتغالا لله
فقلت من اراد هذا الناس فقالوا الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اعبد الناس واكثرهم اشتغالا لله
فقالوا اكملهم الامام ابو حنيفة فاسألهم عن خلق من الاخلاق الحسنة الا اذا لو كلهم لانهم اعدوا خلق
بذلك غير الامام ابو حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البخاري رضي الله عنه يمدح ابا حنيفة ويثني
عليه كثيرا ويقول على رؤسنا شهادة الملا العظمى من مثل الامام ابو حنيفة في الورع كان اذا اشترى
احدا منه ثوبا خلط ثمنه في الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول
قد خلطت دراهمك بدراهمي فخذها كلها وساحت يا اخي دنيا واخرى وهذا ورع لم يبلغنا دفعه
من غير رضي الله عنه وروى ابو جعفر الشيرازي ايضا ان الامام ابو حنيفة وكل وكبلا في بيع ثياب
من خز وكان فيها ثوب معيب فقال له وكيله لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونشئ ان يبين
عيبه دخل ثمنه على ثمن بقية الثياب فلما اخبره الوكيل بذلك تصدق بثمر الثياب كما على الفقراء
والمساكين ومما خرج اهل الامة قال وروى عن شقيق البخاري ان الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
كان لا يجلس في ظل جدار غير عده ويقول ان في عنده فضا وكلف فرض فخر فخر با ولسوة ظل جدران
استقام في ظل جدران **ومر** روي رضي الله عنه ان با جعفر المنصور الخليفة لما سمع الامام

ان يغتسل سائله ابنته في الليل عن الدم الخارج من لحم الانسان هل ينقض الوضوء فقال لها
سلي عليك جذاص ذلك بكن النهار فاما ما منعتني الفيا ولم اكره من يخون امامه بالعيب
انتهى فانظر يا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه
فيل اجفاه به ومعرفة بمقام الامام في العلم وروى ابو نعيم وغيره عن الامام ابي حنيفة انه
صلى الله الصبح بوضوء العشاء اكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الا في الليل ابد
وانما كان ينام لحظة بعد صلوة الظهر وهو بالسنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
استمعوا على قيام الليل بالقبولة يعني النوم بعد الظهر وروى الثقات عنه انه رضى الله
عنه فرب وجب لي القضاء فصر على ذلك ولم يل وكان سبب اكرامه على القضاء انه
للمات الذي كان في عصر فقتل الخليفة في بلاده عن احد يكون مكان القافى الذي
مات فلم يجدوا احد يصلي لذلك غير الامام لكثرت عليه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى
وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتن العلماء فواجبنا
احد الفقه ولا ورع من الامام ابي حنيفة ويليده سفيان الثوري وصلة ابن ابي حنيفة وشريك
فقال الامام ابي حنيفة انا اجمع لكم تخميننا اما انا فافرب واجلس وكلامي واما سفيان
فيررب واما ابن ابي حنيفة فيتمتع واما شريك فيقع فكان الامر كما قال الامام
فان سفيان ليس ثياب الفتيان واخذ بيد عصا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه احد حين
خرج واما شريك فتولى واما حنيفة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الحمر والبوارق
واشرطت اليوم فقال الخليفة اخرجوني عن هذا مجنون قال الشيرازي وبلغنا عن
الامام ابي حنيفة وسفيان انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه على الخليفة ويخلص
من هذه الورطة فلم يفعل رضي الله عنهم اجمعين **واما** توسعة الامام رضي الله عنه على الامة
فكثير من تتبع اقواله وسباني غالبها في توجيه اقوال الائمة ان شاء الله تعالى في
ذلك قوله رضي الله عنه بصفة الطهارة من ماء الحمامات المسحونة بالسرجين وعظام الميتة
فانه في غاية التوسعة على الامة عكس من قال يمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع اكل الخبز المخبوز
بالنجاسة وان كان كل من المذهبي يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد و
من ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي فط بالنجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك
فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فلو لا هذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الاواني
والاباريق والشفق والزيادي والينلا والكيران والطواجن والخوابي ورماد النجاسة
الذي يخبى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكر لا بد من خلطه بالسرجين ليتم تماسكه بل رأينا
ذلك وشاهدناه من موانع الفخار والشفق فلو لا تقليد الناس للامام ابي حنيفة رضي الله
في قوله بجل استواء الفخار المذكور لتكد وعيش الناس وضاعت مصالحهم **وقد**
استنبط لقوله رضي الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين
بالنار ثم بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شان الجنة ان لا يدخلها الا المطهرون
من الدنس الظاهر والباطن فكما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية
فكذا تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالسرجين الذي يعجن به الفخار **قال**

فانقولون فيما كان نجسا من اصل خلقته كعظام الخنزير وبقية اجزائه اذا جوفت هند
من يقول بنجاسته من اصل الخلقة ذاتا وصفة **فاما** مثل ذلك لا ينبغي اخفاسته
الى ان نام لانه نظير اجسام الكفار فلا يظهر احراقه بالنار كما سينا في بسط توجيه اقوال
العلماء ان شاء الله تعالى فعله انه يجب على كل مكلف ان يشكر الله تعالى على ايجاده مثل الامام
ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا يوسع على الناس بعبادة النبي صلى الله تعالى ورسوله صلى الله
وجميع ما سكت الشريعة عليه ولم يعرض فيه لامر ولا نهى فهو عاقل ودوسعة على الامة فليس لاحد ان
يخسر عليهم ثم ان وقع من عالم نجس في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والنور كما نهى النبي
صلى الله عليه وسلم امر بيته عن لبس الخبز مع قوله صلى الله عليه وسلم بجله للامانة دون الرجال والعلماء
امنا الشارع على شريعة من بعده فلا اعتراض عليهم فيما يتبع الخلق واستنبط من الشريعة
لا سيما الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الامة وادومهم تدبر
للذهب واقرهم سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجاهد الفاعل كابرا التابعين من الائمة رضي الله
عنهم اجمعين وكيف يليق بامثالنا الاعتراض على امام عظيم اجمع الناس على جلالته وعلمه وورعه
وزهد وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عن ما هذا والله الا ان
عني في البعس لان جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع ثم بتقدير عدم نصريح
الشريعة بذلك فهو من باب اجتهداه ونور قلبه وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع شدة
ورعه واحتياطة في دينه وشدته احتياجه الى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم ما قل ان يعرف
عليه مع شدة احتياجه الى ما وسع به الامام عليه ليلا ونهارا فاعلم ذلك وانه فانه نفس
ديالته ان تخوض مع الخائفين في امر الائمة فيغير علم فتعثر في الدنيا والاخرة فان الامام
رضي الله عنه فان الامام رضي الله عنه كان متقيدا بالكتاب والسنة متريا من الراي
كما قدمناه لك في عدة مواضع من هذا الكتاب ومن فتش مذجبه رضي الله عنه وجن من كثر
المذاهب احتياطي الدين ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المكبرين على الحق
الهدى يفهمه السقيم وحاشا ذلك الامام الاعظم من شذ ذلك حاشاه بل هو امام عظيم متبع
الى انقراض المذاهب كلها كما اخبرني به بعض اهل المكشرف المصوب واتباعه من الزواجر اذ ياد
كما تقارب الزمان وفي حيز اعتقاد في اقواله واقوال اتباعه وقد قدمنا قوله اما ما الشافعي
رضي الله عنه الناس كلهم عيال في الفقه على ابي حنيفة رضي الله عنه وقد ضرب وجب بعض اهل
يتقلد غيره من الائمة فلم يفعل وما ذلك والله سدى ولا عيبه بكلام بعض المنعصين في حق
الامام ولا يقولهم انه من جملة اهل الراي بل كلام من يطعن في هذا الكلام عند المحققين يشبه
الخدائيات ولو ان هذا الذي طعن في الامام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين ووقفة استبلا
استبلا طائفة مقدم الامام ابا حنيفة في ذلك على غالب المجتهدين لخصا مدركه رضي الله عنه
واعلم يا اخي اني ما بسطت لك الكلام على مناب الامام ابي حنيفة اكثر من غير الائمة ما
بالمتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة له فانهم ربما دفعوا في تضعيف شيء
من اقواله لخصا مدركه عليهم بخلاف غير الائمة فان وجوه استنباطاتهم من الكتاب
والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المراتك واذ بان لك

تبرى الائمة كلهم من الراى فاعل بكلام تجرد من كلام الائمة بانشرح صدورهم لم تعزو
مدركه فانه لا يخرج عن احدى مرتبتي الميزان ولا يخلو ان تكون انت من اصل مرتبة
منها واما التوقف عن العمل بكلام احدى الائمة المجتهدين رضي الله عنهم فانهم
ما وضعوا قولا من اقوالهم الا بعد المبالغة في الاحتياط لانفسهم وللامنة ولا تغرق
بين ائمة المذاهب بالجهل والتعصب فان من فوق بين الائمة فكان فوق بين الراى كما مر
بيان في الفصول قبله وان تفاوت المقام فان العلماء ورتبة الراى ومرتبتهم سلكوا
في مذاهبهم وكل من اتسع نظره واشرف على عبيد الشريعة الاولى وعرف مصادق اقوال الائمة
وراهم كلهم يعرفون اقوالهم من عبيد الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول امام
منهم كائنا من كان بشرطه السابق في الميزان وقد حققنا ذلك والله الحمد فليس
عندى توقف في العمل بخصه قال به امام اذا حصل شرطها ابدأ ومن لم يصل الى هذا المقام من طريق
الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك في الائمة من طريق الايمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه
من هذا البيان العظيم لم يبق له عذر في التخلف من اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدى
من ربهم ابدأ ويقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الائمة الذين توقفوا
عن العمل بكلامهم كانوا العلم منك رادع بيقين في جميع ما دونه في كتبهم لا يتابعهم وان ادعت
انتك اعلم منهم نسبك الناس الى الجنون او الكذب جحدا وعنادا وقد اتي علماء سلفك
بتلك الاقوال التي تراها انت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حتى ماتوا فلا يقدح في
علمهم وورعهم جهل مثلك بمنابعهم وخفاء مداركهم ومعلوم بل مشاهدان كل عالم لا يضع في
مؤلفه عادة الامانة في تحرير ووزنه بميزان الادلة وقواعد الشريعة وحسن تحرير الذم
المجهر فبالبان ان تنقبض نفسك من القول بقول من اقوالهم اذا لم تعرف مترعه فانك
عائ بالنسبة اليهم والعائ ليس من مرتبة الانكار على العلماء لانه جاهل بل اعمل يا اخي بجميع
اقوال العلماء ولو هرجولة او رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشاكل بعضك بعضا
وفتش نفسك فربما رايتهما تقع في الكجائير من غل وحسد وكبر ومكر واستمرا بالناس
وغيبة فيهم واكل حرام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكجائير فضلا عن الضغائن
والمكرهات ومن يقع في مثل ذلك فابى دعواه الورع وصدق فيه حين ينور عن العمل
بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا والله الاجمل او حجة جاهلية كيف يقع فيما عرف دليل تخريبه
من الكتاب والسنة واجماع الائمة ويتورع عما يراه من كلام الائمة الهدى فليتنا يا اخي تراك
تتكدر من وقوعك في هذه الكجائير كما ترا لست تتكدر من قليل غير امامك او من امره
بالا انتقال من مذهبك الى غيره وبالنسبة ذنوبك كلها مثل انتقالك من مذهب الى مذهب
او مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتقاده يا اخي الصحة
في كلام الائمة الهدى واجب عليك مادمت لم ينكشف لك المجاهد ولم تقف على عبيد الشريعة
الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الاكثلة المحسنة وكل من نظروا بين
الانصار وصحة الاعتقاد وجد جميع مذاهب الائمة كانها نسجت من الكتاب والسنة
سداها ولحمها منها والحمد لله رب العالمين **فصل** قال المحققون ان العلماء وضعوا الاحكام

حيث

حيث شاذ الاجتهاد بحكم لادب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشارع صلى الله عليه وسلم ان يبيح
ما شاء لعوام ويحرمه على قوم آخرين فكذا لك العلماء ان يفعلوا شيئا ذلك فيمنعوا صحة
الصلاة او البيع او غيرهما في باب ويصحبوا ذلك في باب اخر مع اتحاد التعليل في البابين
لظهور ذلك فلو لم يوجب الفصل على النفس لكون الولد منيا منعقد او عدم فوطم بوجودها
اذا التفت المرأة يدا او رجلا فقط مع انه اليد او الرجل مني منعقد بلا شك فمن اعرض عنهم
في ذلك قلنا له ان العلماء تابعون للشارع وذلك يدل ما نقلنا في الخصايل النبوية
من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما اباحه لامته وحرم عليهم ما اباحه لنفسه باذن من ربه
عز وجل اذا العلماء امنوا صلى الله عليه وسلم على شريعته من بعد فلا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم
اذا انقض كلامهم في ابواب الفقه مع اتحاد العلل والحمد لله رب العالمين
في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة لتفقدت
يا اخي في ذلك ان طلبت الاحاطة بما اذا العلم قد يتخلف عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف
الذوق ولعل قائلا يقول من اين اطلع صاحب هذه الميزان على جميع ما ذكره المحذوثون من الافا
والفقه من المذاهب فاسا اظن ان الارض حتى قد ران يوتها كلها الى مرتبتين تخفيف وتشديد
فاذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظها وشرحها على مشايخ الاسلام من الشريعة
فربما سلم لي واقتدى في مطالعة هذه الكتب الذي اذكرها ان شاء الله تعالى وكلما ترجع
الى ثلاثة اقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة لنفسه مع مراجعة العلماء في المشكلات فما
القسم الاول في ذكر الكتب التي حفظها عن ظهر قلب وعرضها على العلماء فمن ذلك كتاب
المنهاج للنووي وكتاب الروض لابن المقرئ مختصر الروضة الى باب القضاء على الغائب
وكتاب جمع الجوامع في اصول الفقه والدين وكتابا الفية ابن مالك في النحو وكتاب
لتخصيص المنهاج في المعاني والبيان وكتابا الفية العراقي في علم الحديث وكتاب التوسيع
في النحول ابن هشام وكتابا الشاطبية علم الحديث وكتاب التوسيع في النحول ابن هشام وغير
ذلك من المختصرات **القسم الثاني** ما شرحته على العلماء فقرات بحمد الله شروحي
هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا فقرأ بحث وتحقيق حسب طاقته ومرتبتهم فقرات
شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلي على الايشاح مع تصحيح ابن فاضل عجولون مع مطالعة
شروحه الموجودة في مصر عشر مرات وفقرات شرح الروض على مؤلفه سيدنا مولانا شيخ
الاسلام ذكريا كاملا وفقرات عليه شرح المنهاج له ايضا وشرح البهجة الكبير وشرح علم
وشرح التفتيح وشرح رسالة القشيري وشرح اداب البحث واداب القضاء وشرح
البخاري للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الموهبي وكتابا القوت للاذري و
والنحلة للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتابا التوسيع لولده وشرح ابن
الملق على المنهاج والتنبيه وشرح ابن فاضل شبيه الكبير والصغير وفقرات
الروضة على الشيخ شهاب الدين الرملي وكنت اكتب على كل درس منها زوائد شرح الروض
وزوائد الخادم وزوائد المهمات وزوائد شرح المذهب وغير ذلك في كتاب الشيخ يجب
من سرعة مطالعته هذه الكتب ويقول لي لولا كتابك زوائد هذه الكتب لما اكتشفت انك

طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح الروض على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطالع عليه جميع المواد التي تيسرت لي زمن القراءة وتخبر جميع عباراته من اصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي استعملها في الشرح كالمهمات والخادم وشرح المصنف والقطعة والتكلمة وشرح ابن قاضي شهابه والرافعي الكبير والبيضاوي والوسيط والوجيز وفتاوى المصنف وفتاوى القاضي حبيب وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى الغزالي وغير ذلك وكنت ابنته الشيخ على عبارة نقلها مع اسقاط شيء منها واطلعت على اثني عشرة مسألة ذكرناها من زيادة الروض على الروضة والحال انها مذكورة في الروضة في غير ابوابها والمحقها الشيخ بشرحه واطلعت على مواضع كثيرة ذكرناها من اجابات الزركشي وغيره في الخادم والحال انها من اقوال الاصحاب فاصطفاها في الشرح وقرأت شرح الفقيه بن مالك كابن المصنف والاعلى والبصير وابن ام قاسم والمكودي وابن عقيل والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحارثي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب المغني وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح الفقيه العراقي مرارا فقرأت شرحه للمؤلف على الشيخ شهاب الدين الرمي وشرحها للسخاوي على الشيخ امير الدين امام بجامع الغري ثم اختصرته وقرأت شرحه للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة ولعرف وكذلك علوم الحديث لابن الصلاح وختصره للنووي وقرأت شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلي وحاشيته لابن الشريف على الشيخ نور الدين المحلي وكنت اقرا الحاشية والشرح عليه على ظهر فلي اذا نسيت الكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكانا يتعجب من سرعة حفظي لذلك وحسن مطالعته وقرأت العهد ومواشيه على الشيخ عبد الحق السباطي وقرأت المطول وختصره على الشيخ العلامة ملا علي الجعفي بباب القراءة وحواشيه وقرأت شرح الشاطبية للشيخ ولا من الفاضل وغيره على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من كتب التفسير وموادها تفسير الامام البغوي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين المشيني المحلي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير البيضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت اطالع على ذلك تفسير ابن ذهر وتفسير ابن عادل وتفسير الكواشي وتفسير الوافي الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز الديلمي في الثلاثة وتفسير الثعلبي وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونشأ من قرائي الحاشية التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البيضاوي وقرأت شرح البحاري للشيخ شهاب الدين القسطلاني على مؤلفه المذكور وكنت اطالع عليه تفسير القرآن العظيم لاجل ما في البخاري من الايات لاغزو مقالات المفروني فيها واطالع عليه شرح البحاري للحافظ بن حجر وشرحه للكرمان وشرحه للعيني وشرحه للبرماوي وغير ذلك وقرأت عليه شرح مسلم للامام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاوزني على شرح الترمذي لابن بكوابن العزني المالكي وكذلك قرأت عليه كتابا لسفالقاضي عياض وكتاب المواهب لدينه في المسح المحمدية وغير ذلك **الفصل الثالث** ما طالعته لنفسه وكنت اراجع الاشياخ في مشكلاته بعد قرائي على الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح



نحو خمسة عشر مرة وطلعت كتابا للامام الشافعي رضي الله عنه ثلاث مرات وطلعت وكنت اطالع عليه استدراكات الاصحاب وتقييداتهم عليه في شروحيهم وتعاليمهم وطلعت مختصر النراقي وشرحه الذي وضعه عليه شيخ الاسلام زكريا كذلك اذ مرة واحدة وطلعت مسند الامام الشافعي رضي الله عنه مرات وللجاري مرة واحدة وطلعت كتاب المجلي لابن جزم في الخلاف العالي وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل والنحل له وكتاب المعلا مختصر المجالا للشيخ محي الدين بن العربي وطلعت الحاوي للماوردي وهو عشر مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطلعت فروع ابن الحداد وكتاب الشامل لابن الصباغ وكتابا لعدة لابي محمد الجويني وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطلعت الرافعي الكبير والصغير مرة واحدة وطلعت شرح المذهب للنووي والقطعة للسبكي عليه نحو خمسين مرة وطلعت المهمات والتعقيبات عليها مرتين وطلعت الخادم مرتين ونصفا وطلعت الفوت للاذرعي والتوسط والفتح له مرة واحدة وطلعت كتاب العهدة لابن الملحق والجمال وشرح التنبيه له مرة واحدة وطلعت تفسير الجلال المحمدي ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المحمدي نحو عشر مرات وطلعت فتح الباري على البخاري مرة وشرح العيني مرة وشرح الكراماني ثلاث مرات وشرح البرماوي مرتين والتبليغ للزركشي ثلاث مرات وطلعت شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة وللنارسي مرة وطلعت تفسير البغوي ثلاث مرات والحازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث مرات وتفسير ابن زهر مرة ومكي مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المانور نحو ثلاث مرات وطلعت الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطبري وحاشية التفارازي وحاشية ابن الميرغلية ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي افاد عليها اهل الاعمال وجميعها جزء وطلعت على الكشاف ايضا البزلاوي حيان ولربا السمين ولربا السفاهي وطلعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطلعت تفسير ابن النقيب لمفدسي وهو مائة مجلد وطلعت تقاسير الواحد الثلاثة وتفسير القرطبي لابن النجاشي ثلاثه طرا منها مرات وطلعت من كتب الحديث ما لا احصى له عدد في هذا الوقت من المسانيد والاجزا لموطا الامام مالك ومسند الامام ابو حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري وكتاب مسلم وكتاب ابني داود وكتاب النسائي وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومسند الامام سنيد بن عبد الله الافرد ومسند عبد بن حميد والقبلايات ومسند الفردوس وطلعت معاجم الطبراني الثلاثة وطلعت من الجوامع للاصول كتاب ابن الاثير وجامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم اختصره وقد قال ابن الصلاح ما هم كتاب السنة اجمع للائله من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكانه لم ينزل في سائر اقطان الارض حديثا الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من اعظم اصولي التي استمدت منها في الجمع بين الاحاديث في هذه الخزانة كسيرة الفصول وطلعت من كتب اللغة سحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الاثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب الاسماء واللفات

وفي الحديث الثاني وما معه جواز استعماله فيحمل الاول على الذي يحدوث غير ما استعماله فيها
فيه رطوبة ويحمل الثاني على اهل الحاجة اليه اذا استعماله في الشيء الجاف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان تخفيف وتشديد **ومن ذلك** حديث السور ان رسول الله صلى الله
عليه وآله من مزادة من امة المشركين فاسق اصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كنا
نغزو مع رسول الله فمقتب من امة المشركين واسقيتهم ونستمتع بها فلا يعاب
علينا مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يشرب
من اواني النصارى وفي رواية للشيخين ان ابا العلية قال يا رسول الله انا بادخلك
كتاب افناكل في انبيهم فقال صلى الله عليه وآله ان وجدتم في انبيهم فلا تأكلوا فيها وان
لم تجدوا غيرها فاغسلوها واكلوها في حق الشئ الاول التخفيف وفي حديث عائشة
التشديد فقط وفي حديث ابي ثعلبة التشديد من وجه والتخفيف من وجه فالتشديد
في حق من وجد غير انبيهم والتخفيف في حق من لم يجد غير انبيهم فارجع الامر الى مرتبة
الميزان لكن في حديث ابي داود ما يدل على ان الامر قد وقع حيث العلم بنجاستهم انبيهم فليكن
ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا وضو لهم لم يذكر اسم الله عليه مع حديثه ايضا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله
انتهى والمراد بقوله كما امر الله يعني في القرآن وليس فيما امر الله التسمية على الوضوء
ففي الحديث الاول التشديد بنفي الصلوة اذ الكمال وفي الثاني التخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان كما سبق في بسطه في الجمع بين اقول المجتهدين **قوله**
صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضا فلبعضهم وليس تنشق مع حديث
مسلم مرفوعا عشر من الفطرة وعد منها المضمضة والاستنشاق فالحديث الاول
مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان و
من ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس كان اذا توضا قبض
قبضته من ماء ثم نفخ يده فمحا بها راسه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله
عليه وآله يتوضا مع حديثه ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله
عليه وآله كان يخذل اذنيه ماء خلا في الماء الذي اخذ من راسه وكان ابن عمر اذا توضا يعيد اصبغ
في الماء ليمسح بها اذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني وفعل ابن عمر مقابلة
فيهما تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن المنذر انه مر
على رسول الله وهو يتوضا فلم يرد صلى الله عليه وسلم السلام فاخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله
عليه وآله من وضو قال انه لم يمنعني ان اورد عليك الا اني كنت ان اذكر اسم الله تعالى الاعلى لم اخرج
مع حديث مسلم من عابته قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يذكر اسم الله تعالى كل احيانه فالحديث
الاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الاول على اهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فرجع
الامر فيهما الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان اذا
مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول وجوه جالس وقال لعمر بن الخطاب لا تنبل فانما
قالا عمر فانما بعد حتم مات فالاول فيه تخفيف فعلم صلى الله عليه وآله لبيان الجواز والحديث

الاخران فيهما تشديد بالنظر الى اهل كمال الادب والحياء والغيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا من اسبح فليوتر وحديث البيهقي اذا اسبح
احدكم فليستبحر ثلاثا مع حديثه ايضا من اسبح فليوتر من قبل فدا حسن ومن لا فلا يحج
فالحديثان الاولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجعت الاحاديث الى مرتبة
الميزان ومن حل الوتر في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد الثلاث فهو راجع الى مرتبة
التشديد وكذلك رواية ابنه صلى الله عليه وآله في الروضة وقال البيهقي بحج هو تشديد بالنسبة لمن
لم يثبت من الرواية **ومن ذلك** الاستحباب بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وانا
جاء عن الصحابة والتابعين لبعضهم منه تشدد وبعضهم جوزه وتخفف **ومن ذلك**
حديث البيهقي وغيره مرفوعا العيان وكما السنة فمن نام فليتوضا مع حديث البيهقي عن حذيفة
ابن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يخلع من خلفه وهو جالس يحقق راسه فقال يا رسول
الله وجب علي وضو قال لا حتى تضع جنبك فالاول عام في نفض الوضوء الشائم وكوجاه السامعنا
والثاني فيه عدم نفض وضوء من نام جالسا وقلبه فيحمل الاول على حال الاكابر من كل الدين والروع
والثاني على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد **ومن ذلك** تفسير صلى الله
عليه وآله وسلم قوله تعالى ولا تمسك النساء بغير الجماع بقوله لما عز اهلك قبلت ادمت مع حديث
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج الصلاة ولم يتوضا فالحديث
الاول يشير الى نفض الوضوء باللسان والتقبيل والثاني صريح في عدم النفض فيحمل النقص على حال
لم يملك اربه وعدم النفض على من ملك اربه فرجع الامر الى مرتبة الميزان على فيسروا قالة العلماء
في نظير من قبله الصائم وكذلك الحكم في الملبوس **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وآله في حديث البيهقي
غير مرفوعا اذا امتزجتم ذكرى فليتوضا وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضا وفي رواية له من مس
فرجه فلا يصلي حتى يتوضا وفي رواية البيهقي وانما من مس فرجه فليتوضا مع حديث طلحة بن عدي
ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال له حين سأل عن مس ذكره هل هو الابضعة منك فالحديث الاول
بطرقه مشدد ومحمول على حال الاكابر وحديث طلحة مخفف ومحمول على حال غيرهم بدليل كون طلحة كان راعيا
لا يلزمه وقد كان الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه يقول ما ابالي مست ذكرى ام اذني فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **حديث البيهقي وغيره** ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يحتجم فليصل ولم
لم يتوضا مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام احدكم في صلاة او فليس او رفع فليتوضا ثم
يبيت على ما مضى من صلاته ما لم ينكحكم فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث
الفقهية في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان عدي وقع في حضرة النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة
ففتحك طوبى من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه وآله من نكحت ان يعيد الوضوء والصلاة مع
مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة دون الوضوء هو راجع الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قوله عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى
الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية البيهقي انه صلى خمس صلوات بوضوء واحد
مع حديث البخاري وغيره عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتوضا لكل صلاة وكان احدا
يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الاولان فيهما التخفيف والحديث الثالث فيه

التشديد لمن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان
قول ابن عباس من ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة اعاد الصلاة مع قول
للس لا يعيد فلا اثر الاول مشدد والثاني مخفف **حديث الشيخين**
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائته من انا واحد من الجنابة قالت فكان
يسدا قبل روي رواية تختلف ايدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله ثقات ان رسول الله
عنه نزلت تغتسل المرأة بفضل طهور الرجل او يغتسل الرجل بفضل طهور المرأة فالحديث
الاول يعطي التخفيف والحديث الثاني يعطي التشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وكذلك قوله عبد الله بن سرجس رضوانه عنه تنوضا المرأة وتغسل من فضل غسل الرجل
وكم هو به ولا عكس هو يرجع الى التشديد والتخفيف **ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنابة قبل ان ينام ونار يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي
عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء فيحتلم الله لا يمس ماء اسلا
ويحتلم الله لا يمس ماء للغسل فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث
البيهقي عن عمار بن ابراهيم قال امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم بسم الله والكتفين
وفي رواية اخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمار حين سأل عن التيمم بعد ان كان تمسك في التراب
انما كان يكفيك هكذا ثم ضرب بيديه الارض ثم نفخ فيها ثم مسح وجهه وكفيه ثم مسح
لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي ايضا انه مسح يديه الى المرفقين فالحديث الاول
مخفف والثاني مشدد وهو ادلى اذا انقيس ان يكون البدل من الشئ على صورته فرجع
الامر الى مرتبة الميزان التشديد والتخفيف **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ارسل جماعة من الصحابة في طلب فلانة لعائشة كانت فقدتها فادركتهم
الفتاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه لم ينكر عليهم
صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلوة بغير طهور فكم الله صلى
عنه لم ينكر عليهم حين صلوا حرمة الوقت فكذلك غيرهم اذا عدم الماء والتراب فالحديث
الاول مخفف في امر الطهارة وكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم المتوضئين وكره ذلك علي وابن
ابراهيم صلوة ابن عباس جماعة من الصحابة وهو متيمم وبه قال سعيد بن جبر والحن
وعطاء والزهرى فالاول وما معه فيه تشديد والاشارة بعده فيها التخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود في الراسي ان النبي صلى الله عليه وسلم
اغتسل فرأى لعنه على منكبه لم يصبها الماء فاخذ خضلة من شعر رأسه فمسح بها على منكبه
ثم مسح بها على ذلك المكان وحديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه
بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ
كل عضو ما جدير فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل ان الماء الذي عصى
صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء الغسلة الثانية او الثالثة فرجعت المرتبة الى
الاحتمال الى واحدة **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا اذا ولغ الكلب في انا واحدكم فليتر

ثم يغسله سبع مرات احدهن بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس وابو هريرة يفتون
الناس مع حديث البيهقي فاغسلوه ثلاثا او خمسا او سبعا فالاول مشدد والثاني مخفف
يحمل الاول على القادر على السبع ويحمل الثاني على العاجز عنها **ومن ذلك** حديث مالك
 وغيره مرفوعا ان المشرقة ليست بنجس وقول عائشة راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضله
مع قول ابو هريرة يغسل الاناس المهر كما يغسل من الكلب وفي رواية عنه اذا ولغ الهر في
الاناء غسل مرة او مرتين بعد ان يهرق فالحديث الاول فيه التخفيف ومقابلته من قول
ابو هريرة فيه التشديد ان كان ابو هريرة راي في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا ما اكل لحمه فلا بأس بسؤره
وفي رواية له ايضا لا بأس بول ما اكل لحمه مع الاحاديث التي تعطي النجاسة في سائر احوال
الحيوانات فالاول مخفف والاحاديث مقابلته مشددة فرجع الامر في ذلك الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث الماء طهور لا ينجمه شئ وفي ذلك رواية الماد لم يرد
كله لا ينجمه شئ رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالاجماع ان ما تغير بالنجاسة
بالنجاسة فهو نجس قليلا كان او كثيرا فرجع الحديث قبل الاجماع والاجماع الى مرتبة الميزان
الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماء الخفيف ثلاثة
ايام وليا ليهن المسافر ويوما وليا للقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي عن
عن خزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو استردته لزد في يعق المسح
على الخفين وفي رواية له دايم الله لوصفي السائل في مسئلة لجعلها خمسا وفي رواية البيهقي
عن ابي عمارة قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين قال نعم فقلت يوما قال ويومين
فقلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما يدلك وفي رواية
قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعا ثم قال صلى الله عليه وسلم ما بدلك فحدث
مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف وبمعنى الاول على حال
الاكابر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث فرق حياة الابدان وضعفها بنيل
الطاعات او المعاصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن
معمر اذا تحرق الخف وخرج منه الماء من سوانع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري
امسح على الخفين ما تعلقا بالقدم وان شرفا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين
والانصار تحرقه مشقة فتقول معرفية تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم يجد في ذلك
شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما ورد في خبر الحرم الذي لم يجد التعلين وجد الخفين من
من امره صلى الله عليه وسلم المحرم انه يقطعها اسفل من الكعبين فان في ذلك دلالة على الخف
اذا لم يغط جميع القدم فليس هو بخف يجوز المسح عليه فرجع الامر في ذلك الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري
اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت
ويجزي من الفريضة ومن اغتسل فافضل فالاول فيه التشديد والثاني
فيه التخفيف وحمل بعضهم الاول على من كانت رايحه نوزي الناس والثاني على من

ليسه راحة كرهته فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان قال بعضهم وانا خضعت لله عليه
وجوب الغسل بالمحتمل لانه هو الذي يظهر منه الصناد الذي يؤذي الناس ويضعف جسدهم
المعاني ومن شأن الغسل ان يزيل القذور وينعش البدن فلذلك امر به المحتلم **ومن ذلك**
حديث البيهقي وغيره في الحائض تصوم كل شيء الا الجماع مع حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان
لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب او الاثار وراه البيهقي فالاول فيه التحفيف والثاني فيه
التشديد واما بعض العلماء الاول على من يملك اربه والثاني على من لم يملك اربه فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **فرواين** عن عمر بن الخطاب في المسحاة انها تغسل من الطهر الى الطهر
وفي رواية عن عائشة تغسل كل يوم غسلا واحدا مع قول علي بن ابي طالب تنوضا المستحاضة
عند كل صلاة وكانها ام حبيب بنت جحش تغسل عند كل صلاة من قبل نفسها لا بامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم فهم بين تخفيف ومشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي عن ابن عباس في امارة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل صلى الله عليه وسلم
الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب لتسقى وانه صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية حين مضى ذلك
الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث الليل الاول
مع حديث ابن عباس ايضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه تشديد لتأخر
الى ان يمضي من الليل الثلث وفي الثاني التحفيف لتأخر الى طلوع الفجر فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان وكذلك القول في صلوة العصر من كون اخر وقتها مصير الظل مثل بلال
ثم الى غروب الشمس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن
الا متوضئ وقبل ان يركع من قول ابي هريرة مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يذكر الله على كل احيانه ومع قول ابراهيم الخفي كانوا لا يركعون باسكا ان يؤذن الرجل
على غير طهر وفي رواية وضوء فالحديث الاول مشدد والثاني ومعه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **حديث** البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اذن فهو تقيم
وفي رواية انا يقيم من اذن مع حديثه ايضا في قصة سبب مشروعيته الاذان ان عبدا له
بن زيد قال يا رسول الله اريد ان اكون في كيفية الاذان ويؤذن بلال فقال يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاقم انت في الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل
صلوة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم ايضا انه صلى الله عليه وسلم باذان واحد واقامتين ومع
حديث ابي داود انه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد
في الاذان وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهو اصح الروايات عن ابن عمر فالحديث
الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابلته فيه التخفيف فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع
رواية انها كانت تغسل لغير اقامته فالرواية الاولى مشددة والآخر تخفيف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا انه من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح السفر

دون غيرها من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما مع من الاحاديث في الاذان في السفر **ومن ذلك**
والمشدد فالحديث الاول او الاثر تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين ابراهيم بن بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة مع حديث البيهقي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو حذوة حين علم الاذان والاقامة الا اقامته
مشي مشي وبعضهم على قوله مشي على قوله قد قامت الصلوة فقط فالاول فيه تخفيف فجمع
الاقامة والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور ففيه تشديد في لفظ قد قامت
الصلوة فقط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة رفع يديه بالتكبير ثم وضع يده اليمنى على بطنه
على صدره مع قوله على رضي الله عنه ان السنة وضع الكف على الكف تحت السرة فالاول
مشدد من حيث كون مراعاتها وما تحت الصدر راسق من مراعاتها تحت السرة يدل ان اليد
تشقل وتنزل ويحتمل ان يكون على رضي الله عنه راي ايدى الصحابة تحت السرة حين
ثقلت فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء الحال انهم وضعوها تحت الصدر الاول
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين المستي صلاته وهو خلا ابراهيم رافع الزنجر
اذا قامت الى الصلوة فكبر ثم اقربا ما تيسر منك من القرآن مع حديث البيهقي وغيره من
ابن هزيمة قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي لاصلوة الابفاتحة الكتاب فاذا
قال الاول تخفف والثاني مشدد وما ثم نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا لاصلوة لمن لم يقرأ بآية القرآن فصاعدا مع
رواية ابراهيم بن القزويني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى ركعة من الصلوات لم يزل الله
يحبها حتى يركعها في صلاة من ركعاتها في صلاة من ركعاتها في صلاة من ركعاتها في صلاة من ركعاتها
حديث الشيخين عن انس قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر وعثمان
فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم الا في اول قراءة
ولا في اخرها وفي رواية للشيخين عن انس ايضا فلم يسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
وفي رواية لابن جابر والنسائي فلم يسمع احدا منهم يحرك بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك
من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن انس انه قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
مواثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يد بسم الله الرحمن الرحيم وبه قال ابن عباس وابو هريرة
وعبد الله بن عمرو وفي ذلك ايضا عن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة فالحديث الاول بجميع
طرقه تخفيف والحديث الثاني بجميع طرقه مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث مسلم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى
يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع وفي رواية البخاري كان يرفع
يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع وفي رواية مالك واذكبر للركوع مع حديث
البيهقي عن ابي ابراهيم عازب قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفع
يديه ثم لا يعود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لاصلوا بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرفع يديه واحدة ومعلوم انه ذلك في حكم المرفوع فالحديث الاول مشدد والثاني تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله لمن حذر به قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كانا عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء بن رباح قال الامام سمع الله لمن حذر فقوله اللهم ربنا لك الحمد وفي رواية البيهقي اذا قال الامام سمع الله لمن حذر فليقل من خلفه ربنا لك الحمد فالاول مشدد والثاني مخفف بالنظر لمشاهد المصلين فمن رأى الامام واسطة بينه وبين الله في الاخبار عن كونه تعالى قبل حمد المأمومين قال ربنا لك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حذر نقاد لا يقول حمد فرجع الامر الى مرتبة المأمومين **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد تقع ركبته قبل يديه واذا رفع رفع يديه قبل ركبته ورواية لابي داود فاذا نهض على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث ابي داود البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احكم فلا يركب كاي يركب البعير وليضع يديه ثم ركبته **ف** اخذت الاول مشدد والثاني مخفف باعتماده على يديه اذا قام من السجود فرجع الحديث الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احكم امر بوضع الكفين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه ايضا شكروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرخص في جباهنا واكفنا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الفرو والطميل الكسبي للشفقة واخراج يديه وكان الخفي يقول كان الصحابة يملكون في شئ في شئ انهم وبرا انهم وطبا الشهم ما يخرجون ايديهم وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه كسا ملتف به يضع يديه عليه بقبية بذي الحصيا وفي رواية له يثق بالكسا يرد الارض بيده ورجله فاخذت الاول مشددان ومقابلها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره فيصفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن المجلس عن مالك ابن الحويرث انه كان يصلي للناس صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا رفع رايه يرجع من سجدين من الصلاة على صدى ووقدميه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتد على يديه من اجل ضعف كانه فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الحديث الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الصلاة وضع دواعه اليمنى على ركبته ورفع اصبعه اليسرى قد اضا شئنا وهو يدعوا لا يحركها مع حديثه ايضا عن ابي بل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه يحرها على جوابها ومع حديثه ايضا مرفوعا تحريك الاصبع في الصلاة مذعرة للشيطان فالاول مخفف والثاني مشدد وسيأتي توجيهها في الجمع بين اقوال الائمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تشهد كفي بين كفتيه كما يعلم التنوير من القرآن التحيات لله الى اخره مع حديث عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام افر ركعة من صلاته ثم احدث قبل ان يتشهد فقد تمت صلاته وفي رواية فاحدث قبل ان يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الثاني على حال اصحاب الضرورات فالاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان

من ذلك حديث مسلم عن ابي موسى الاشعري قال كان اول ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للشهادة التحيات لله الى اخره مع حديث البيهقي عن جابر عن عمر في احدى الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الشهادتين الله وبالله التحيات لله فالاول مخفف بترك النحية والثاني مشدد بذكرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فعلى ذلك يرجع الامر الى مرتبة الميزان واحدة كالحديث الذي ورد في **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعا لاصلة الابضاحة الكفا مع حديث الامام ابو حنيفة والبيهقي مرفوعا من صلى الله خلفا ما فان قراء الامام له قراءة **قلت** وهذا محمول على حال الاكابر الذين يجتمعون بقلوبهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كما كان يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما سياتي على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة ربه لقراءة امامه بالاول قال ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا الى ابيكم تقرأون وراوا امامكم قالوا اجل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لاصلوة لمن لم يقرأ بما وقد وفي رواية لا تقرأ بشيء واذا جهرت الاباءم القرآن انتهى وقال عطاء بن يونس ان علي لما موم القراءة فيما يسرفه الامام دون ما يجزيه فرجع الامر فيه ذلك الى مرتبة الميزان وبيان توجيه الاقوال ان ابا حنيفة رحمه الله كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله في القنن ويقرأ قوله تعالى وذكرا سم ربه فضي وان ذلك محمول على من يحصل له جمعة القلب اذا ذكر اسم ربه **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر ايدعوا على قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يزل يقنت فيه حتى فارقا لدنيا وفي رواية البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ذلك سمع الله لمن حذر مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته وعن ابي مخنف قال صليت خلف عبد الله ابن عمر صلاة الصبح فلم يقنت فقلت له لا ارأه تقنت فقال ما حفظ عن احد من اصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري مرفوعا الفخذ عورة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حصر الازار عن فخذه فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح ان يكون الاول تشريفا لاهل المروءات والثاني لاحاد امته فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث **ومن ذلك** حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول الواحد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل الرجل يجده في القنن شيئا فقال لا يصرف حتى يسبح صواتا او يجده رجا مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام احكم في صلاته او قل فيصير فليؤثره ليعين على ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والقلبي مغلطة القنن فعلى الحديث اذا السقاء احكم او غلطة فهو نظر حديث من ذرعه القنن فلا بأس وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة

ومن ذلك حديث الخاتم وقال انه على شرط الشيخين مرفوعا من سمع النداء من جيران المسجد وهو يصلي من غير عذر فلم يجب فلا صلاة له وكان على رضى الله عنه يقول لا صلاة لجيران المسجد لا في المسجد فقبل له من جيران المسجد فقال من سمعه المنادي قال البيهقي وقد روى ذلك مرفوعا مع ما ورد من تقرير صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلاته وجهه في بيته ولم يأم بالاعادة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ان عمر بن عبد العزيز في نهيه من لا يوزن ان لا يؤتم بالناس مع قول الشعبي والحقق والزهرى انه يوم قال لا اثر الاول مشدد والباقي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤتم الغلام حتى يحتلم مع حديثه عن عروا بن سلمة انه كان يؤتم قومة في الغرائض والجنائز والمساجد وكان ابن سبع اوست سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامره ان يعيد الصلاة مع حديث البخاري ان ابا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تقدر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث حذيفة بن اليمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق ويسبق الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الامام على شيء اعلى مما عليه اصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح بن الوليد التومنة قال كنت اعمى انا وابو جبر فوق ظهر المسجد فصلى صلاة الامام وذلك في المكوفة فالاول مشدد والثاني مخفف وبعث رجل الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع باربعين رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ما دون النبي جمعه مع حديث البيهقي عن ام عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة وقول علي بن ابي طالب لا جمعة ولا تشريع الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار وما معه مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني وما معه مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر في الصلاة في عيد الفطر والاخي بعبادة الا في غسائي الثانية سوى تكبير الصلاة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحية والفطر اربعا تكبيرة على الجنازة وكان عبد الله بن مسعود يقول التكبير في العيد خمس في الاولى واربع في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركعات وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس المراد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعا فالاول جميع طريقته مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان لا يصلي اكثر من ثلاث ركعات ولا غيرها من الايات كالظلمة او

احد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره ان عليا رضى الله عنه صلى لزلزلة ست ركعات في اربع سجعات وخمس ركعات وسجدة في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس ايضا كما ثبت عنه انه غفر ساجدا لما بلغه ان امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم اليه فاسجدوا واتى ابيه اعظم من ذهاب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فاشعر رضى الله عنه تخفف واثر على وما معه مشدد وبعث على الثاني على من تورق به الايات وبعضهم عنده الخوف من الله فيكون السجود كاللحم الذي يصيب على النار يخفف حرها والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة زاد في رواية البيهقي فمن تركها فقد كفر مع ما رواه في الاحاديث المصترحة يفك كفر الكفر الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهيدا بعد ما نهم ولم يصل عليهم ولم يسل **ومن ذلك** مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى شهيدا احد فان كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان كان الحديث ثابتهن جلت الصلاة على انها على جماعة ما نوا بعد انقضاء الحزب ادعى الدعاء فقط فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا اذا رايتهم الجنازة تقوموا حتى تخلفكم او توضع زاد في رواية البيهقي وان لم يكن احدكم ماشيا معها وروى الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم جنانة فقام لها فقبل انها جنانة يهودي فقال البت نفسا في رواية للبيهقي انما قتلت الملك وغير ذلك من الاحاديث الامر بالقيام مع حديث الشافعي وما كان وصلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم تركه القيام فلم يكن يقوم لها اذا راها فان ثبت ان هذا ناسخ للاول فهو مخفف والاول مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي اربعا وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكريا اربعا وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمس صلوات على بعض اصحابه وصلى على رضى الله عنه على سبيل حنيف فكبر عليه ستا ثم التفت الى الناس وقال انه من اهل بدر وفي رواية للبيهقي ان عليا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا وكان بدر ياقا العلماء واكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يثبت نسخ ما زاد على اربع والا فالاول مخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن عتبة ابن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يها أنا ان ائصلي فيهن او تقرب فيهن موثانا فذكر منها وجب تقبيل الشمس للغروب حتى تغرب مع حديث مسلم وغيره ايضا من دفنه صلى الله عليه وسلم كثر من اصحابه ليلا وتقرع لمع على ذلك ومع ما نقل عليه عن عتبة انه قيل له ان دفن بالليل فقال قد دفن بالبوكيا بالليل فالاول مخفف والثاني مشدد لم يثبتها المشقة في الليل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمه واحد مع حديثه ايضا عن عبد الله بن ابي اوفى انه

صلى الله عليه وسلم على جنازة مسلم عن يمينه ويساره كالقلاة ذات الركوع والسجود فالاول
مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي امامة بن سهل انه كان اذا
على جنازة مسلم تسليما خفيا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان اذا صلى على جنازة يسمع من يديه
لجميع الامم الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد كما في الميزان ويصح على الجمل على الاقوياس الناس
وعدم الجمل على من ارفبه الخزن على ذلك الميت وعنته الخشية والخوف فلم يستطع الجمل كما كان
عليه السلف الصالح في رجا كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فيرجعون به
في النفس **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن
بيضاء في المسجد فلما انكر بعض الناس ذلك قالت ما اسع ما نسي الناس وروى البيهقي
ان ابا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد حديث الترمذ عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت المنانة توضع في المسجد فرائت
ابا هريرة اذا لم يجد موضعا الا في المسجد انصرف ولم يصل عليهما فالحديث الاذل وما معه
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وبنيان
ترجيده ذلك في الجمع بين اقول المذهب **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا فاذا وجبت
فلا تبيكين باكية قالوا وما العجب يا رسول الله قال اذا مات مع حديث البخاري عن انس
الرسول الله صلى الله عليه وسلم نعى جعفر او زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيناه تدرقان
فانما ومع خبر مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر امته فبكى وبكى من موله ومع حديث
البيهقي ان عمر انتهر نساء يبيكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعن يا عمر فان
العين باكية دامعة والنفس مصابة والمعد قريب ومع حديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم
ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه
او يوحى فالحديث الاذل مشدد باباحة البكاء الى الموت فقط والثاني مخفف باباحة البكاء
قبل الموت وبعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن ام عطية
قالت نهينا عن اتباع الجنائز فلم يعزم علينا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
نحوه جلوسا ينتظرون الجنازة فقال اتحللن فيمن يحمل قلنا لا قال فتدلين فيمن يدي
قلنا لا قال فتفسلن فيمن يصل قلنا لا قال فارجمن ما زورات غير ما زورات ومع حديث
ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من تعزية لاهل ميت فقال لها والذي
نفسى بيدى لو بلغت ممرهم الكذا يعني القبور ما رايت الجنة حتى تراها احدا يبيت فقول
ام عطية ولم يعزم علينا فيه تخفيف وقوله ما زورات غير ما زورات وما يعذبه الشؤد
في النهي فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** فصل في امثلة مرتبة الميزان
من الزكاة الى الصوم فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال العبد ولا
المكاتب ذكوة حتى يعتق مع قوله ايضا حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال في مال
كل مسلم زكاة في ما يثبت خمسة فما زاد فبالحساب اي في ما ياتي درهم ففنة فالاول مخفف
والثاني مشدد ويصح على الاول على من كان عبدا لاهل السمح والبخل والثاني مشدد
ويصح من حيث عمومته للعبودية على من كان عبدا لاهل الكرم والسخاء من حيث ان

ان الزكاة متعلقة بغير ذلك المال لا بالكيفية مع ان الرقيق عبد لله كان سيده عبد لله
وكان سيد العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الا بغير
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات
عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم
والبعير من الابل والبقرة من البقر مع حديث البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل ابنوف
بخصيص اديس اخذه منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه اهون عليكم ربح
للمهاجرين فالله يسهلها فالاول مشدد لتضييعه على اخذ الواجب من عبس كل جنس ولتقلد
في بعض الاحاديث الى بدل معين في الميزان والثاني مخفف لاخذه من الجنس غير الجنس
من المتقومات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الروايتين او تفصيل
لرواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقة
في ابر الصدقة فغضب وقال فان الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله اني ارتعبتها
بغيري من حواشي الصدقة قال نعم اذا وفي رواية انه رأى في ابر الصدقة ناقة
كوما فسأل عنها فقال المصدق اني اخذتها يا بل فسكت ففيه جواز اخذ القيمة في الزكوات
ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا
فروسة صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر
في الرقيق مع حديث مسلم مرفوعا من ما عاب ذهب ولا فضة لا يودي منها حقة الى ان قيل ان رسول
ما الخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر ولرجل لرجل ورجل لرجل استرنا الذي هو له ستر فرجل يربطها
في سبل الله ثم لم ينس حوا الله في ظهورها ولا رجاها وفي رواية لا ينس حوا الله في ظهورها
وبطونها في عسرها ويسترها مع حديث البيهقي مرفوعا في الخيل السائمة في كل فرس دينار ومع رواية
البيهقي عن عمر ابن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار دينار فالاول وما معه مخفف بالعفو
والثاني وما معه مشدد فرجع الامر الى مرتبة الشريعة **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابي
موسى ومعاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما بعثهما الى اليمن لا تأخذا في الصدقة
الا من هن الاصناف الاربعة الشعر والخطبة والزبيب والتمر مع حديث الشافعي وما كان
عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عصر زيتونه يوم يعصره فيما سقت
السماء والانهار اذ كان بعلا العشر فيما سقى برشا الناضح نصف العشر وبه قال عمر بن الخطاب
اذ ابلغ جبه خمسة اوسق فيعصر ويؤخذ عشر زبته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال العسل في كل عشرة ارفاق زق ورواه له ان رجلا قال يا رسول الله ان لي نخلا
قالا اذ العسل قال يا رسول الله احم لي جبله فخاه له مع ما رواه الشافعي وما لك ان رجلا
جاء الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة فقال لا ليس في الخيل ولا في العسل
صدقة وبه قال علي ومعاذ والحسن فالاول مشدد والثاني وما معه مخفف ان لم يثبت
نسخه **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله عن ابيس في الخضروات صدقة ورواه
عن علي بن ابيس في الخضروات البقول صدقة وبه قال عطاء قال ليس في ثبني من الخضروات صدقة

والفواكه كلها صدقة اي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سفت السماء والحيون
 اذ كان عمر يا اي يسمي من السحاب العشر فعم كل نبات فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية مالت** والشافعي والبيهقي عن عمر بن
 الخطاب ليس في الحلي زكاة مع رواية البيهقي عن عمر انه كتب الى ابي موسى الاشعري
 ان من قبلك من نساء المسلمين ان يصدقن حليهن قال عبد الله بن مسعود
 اذ بلغ ذلك ما بيني وبينهم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامراء الى مرتبة الميزان
 وبلغ على الاول على المرأة الفقيرة عرفا والثاني على اهل الثروة والغنا **رواية**
 رواية البيهقي عن ابن عمر وغيرهم انهم كانوا يقولون من اسلف مالا فعليه زكاة في كل عام
 اذا كان في يد نقد وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في يد نقد فهو بمنزلة
 ما في ايديكم وما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه مع قول عطاء وغيره ليس
 عليك في دين لك زكاة وان كان في يد ملاو به قال ابن عمر وعائشة وعكرمة فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث البخاري
 وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان ماعا من تمر وماعا من شعير
 وفي رواية ماعا من طعام او ماعا من شعير او ماعا من تمر او ماعا من اقط او ماعا من زبيب
 مع حديث البيهقي في رواية داود ان صح او ماعا من دقيق فالاول مشدد من حيث تعين
 اخراج الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث الترمذي
 عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ اطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسده
 فلا اجر لها وله مثله وفي رواية وللخازن مثل ذلك بما اكتسب ولها بما اتفقت لا ينقص
 بعضهم اجر بعض شيئا مع رواية البيهقي عن ابي هريرة انه سئل عن المرأة تصدق من
 بيت زوجها قال لا الا من فوترها والاجر بينهما ولا يجعل لها ان تصدق من مال زوجها
 الا باذنه وغير ذلك من الآثار فالاول مخفف على المرأة والثاني مشدد فرجع الامراء
 الى مرتبة الميزان ويصح على الاول على زوجة الرجل الكريم الراضي بذلك وعلى الثاني
 على زوجة البخل **رواية** حديث مسلم وغيره لانتساب الناس شيئا فمن سأل الناس
 اموالهم تكثر او ينماي سأل جريا فيستقيم منه او ليكثر مع حديث البيهقي وغيره عن الفراء
 عنه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم اسألي رسول الله قال لا وليز كنت سائلا ولا بد فاسأل الخالين
 وفي رواية المسائل كزوج وفي رواية حموش في وجه صاحبها يوم القيامة فمن شاء ابقا على وجهه
 ومن شاء تركه الا ان يسأل الرجل في امر لا يجد فيه بدا او اذا سلطان ومع حديث البيهقي ايضا
 ما المعطي بافضل من الاخذ اذا كان محتاجا فالاول فيه تشديد ومقابلة فيه تخفيف كما ترى
 فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **فصل في ما يدل مرتبة الميزان** من الصيام الى الحج
 ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتينا فيقول هل عندكم من غداء
 فاقول لا فيقول اني صائم وفي رواية فيقول اذا صوم مع رواية الشافعي والبيهقي عن خديجة
 رضي الله عنها انه كان اذا بدله الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود اذ
 بالخيار ما لم ياكل او يشرب فالاول مشدد باشتراط النية قبل الزوال والثاني مخفف

يجعل النية قبل في صوم النفل قبل صلاة الله من الزوال وبعده الى قريب الغروب ودليل
 من اوجب تبين النية في صوم النفل قبل صلته من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له
 فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث البيهقي عن عائشة انها سئلت عن صوم اليوم
 الذي يستك فيه فقالت لا الا صوم يوما من شعبان احب الي من افطر يوما من رمضان مع
 حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا اذا مضى النصف من شعبان فامسكوا عن الصيام حتى
 يدخل رمضان وفي رواية اذا انقضى شعبان فلا تصوموا وفي رواية البيهقي عن ابي هريرة
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل شهر رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم
 صياما قنانيا على صيامه ومع قول ابي هريرة من صام اليوم الذي فيه فقد عصاها بالقائم
 صلح فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع صيامه وسباني توجيه
 مذاهب الائمة الاربعة في الجمع بين اقوالهم فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث
 الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنيبا في رمضان من جماع غير الحرام
 فيدركه الفجر فيغتسل ويصوم مع قول ابي هريرة في رواية البيهقي من صام جنيبا افطر ذلك
 اليوم فان لم يغتسل نكح قول ابي هريرة والاربع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث
 ابي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه الفقي هو صائم فليس عليه قضاء وان استغفاه فليقتل
 مع رواية البيهقي عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاء فافطر ومع رواية ايضا مرفوعا
 لا يفطر من قاه ولا من احتلم فالروايات ما بين مخفف ومشدد ومفصل فرجع الامراء الى مرتبة
 الميزان كما ترى **رواية** حديث البيهقي مرفوعا ليس من البر الصيام في السفر مع
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر للرسول ومع رواية
 مسلم عن ابي سعيد الخدري قال كنت انظر راع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فمنا الصائم
 ومنا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد قرة فصام
 فان ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعفه وافطر فان ذلك حسن وكان النبي مالت
 يقول للسائل ان افطرت فرخصة الله فان صمت فهو افضل فالاول مخفف والثاني مشدد
 ولو في احد شي حديث التفضيل فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث البيهقي عن عبيد
 ابن الحارث الحدادي قال سمعت خطيب مكة يقول لعبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
 للرؤية فان لم نره وشهد شاهد عدل نسكنها بشهادتهما قال ان فيكم من هو اعلم بالله ورسوله
 مني وشهد هذا يعني الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وادى بيد الرجل قال البيهقي هو
 عمر مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبل اشهاد رجل واخذ في هلال رمضان
 وامر الناس بصيامه فالاول مشدد من حيث اشتراط العدد في الشهر ومخفف من حيث
 الصوم فالثاني بالعكس فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث الشيخين عن عائشة
 مرفوعا من مالت وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس لا يصوم
 احد من احد وفي رواية عن عائشة لا تصوم من موناكم واطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم
 والثاني مشدد بالاطعام ويصح ان يكون الامر بالعكس في حق اهل الرفاهية والغنا فان
 الاطعام عندهم اهل من الصوم فرجع الامراء الى مرتبة الميزان **رواية** حديث البيهقي

عن عائشة والى عبدة ابن الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاء
قضاء مفرقا وان شاء متتابعاً مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعاً من كان عليه صوم
رمضان فليسرده ولا يفطر وبذلك قال ابو داود وعمر بن الخطاب والشافعي مشدد فوج
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن ابي رافع
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يكفل بالاعمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالاعمد
فانه يجلو البصر وينت الشرح مع حديث البخاري في تاريخه البيهقي عن ابي النعمان
الانصاري قال حدثني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكفل بالنهار وانت
صائم الكحل ليل الا اعمد بجلو البصر وينت الشرح فالاول مخفف من حيث الاحتياط في الحديث
والثاني مشدد فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اجتمع وهو صائم مع حديث الضام مرفوعاً فطر الحاجم والمحجوم فالاول
مخفف والثاني مشدد ان لم يثبت نسخه وسبب في توجبه ذلك في الجمع بين انوار ائمة
المذاهب فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قالت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حياها فاكلته وقال قد كنت اصمت ما ناع مع زوجتي عائشة
انها قالت اهدى الناس حياها وقد اسبغت مائة فقال صلى الله عليه وسلم فريته واقضى يوما
مكانه فان ثبت امره لها بالقض كان الاول مخففاً والثاني مشدداً فاحتل الذنب لا
الوجوب وعكسه وعليه فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عائشة
وابن عباس وغيرهما الاعتكاف الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على
المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشدد والثاني مخفف فوج الامر
الى مرتبة الميزان **مسألة** من كتاب الحج الى كتاب البيع من
حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد
ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان تقم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتقر وتفسل من الجناية وتتم الوضوء وتصوم رمضان
الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع
الحج والعمرة ولا الطعن قال اجمع عن ابيك واعتمر فكان عبد الله بن عون يقرأون الحجة والعمرة
والعمرة لله فهي واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمرة تطوع
وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضتها كفريضة الحج قال
لا وان تعتمر خير لك فكان الشعبي يقرأون الحجة والعمرة لله اجمعين ويقول
مع تطوع فالاول مشدد في العمرة والثاني مخفف فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث مسلم عن اسماء بنت ابي بكر انها كانت تلبس المستورات المشبغات وهي محرمة
ليس فيها زعفران ورواية البيهقي ان عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصر
للخيف وهي محرمة مع رواية ابي داود وغيره ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم بثوب مشبع بعصفر فقالت يا رسول الله اني اريد الحج فاقم في هذا فقال لك غير
فالت لا قال فاحرمي فالاول مخفف والثاني مشدد في احداثه التفصيل فوج الامر

الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعاً انما صبيح فقد قضيت عنه حجة
ما دام صغيراً فاذا بلغ فعليه حجة اخرى مع قول بعض النحاة ان كان قاله عن توفيق
انه لا يلزمه حجة اخرى بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف فوج الامر الى
مرتبة الميزان **مسألة** من كتاب البيع الى الجراح فمن ذلك
حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وعن بيع الحصاة
مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار
اذا رآه ان شاء اخذه وان شاء تركه وكان ابن سيرين يقول ان كان على ما وصفه له فقد
لزمه فالاول مشدد من حيث شموله لما لم يره والثاني ان صح الحديث فيه مخفف فوج الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعاً المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على
صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا او يكون بيعهما عن خيار
مع قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه البيع صفقة او خيار فالاول مخفف لان فيه التخيير بعد العقد
وقبل التفريق واثر مشدد ان صح لانه لم يجعل لهما بعد الصفقة خياراً فوج الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر
مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز بيع القمح في سنبله اذا ابصر فالاول
مشدد في عدم صحة كل ما فيه غرر والثاني مخفف ان صح ويكون حاصلاً مستخرج من عام فوج الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي في الاما الشافعي عن سعد بن ابي وقاص انه اباع
حائطاً له فاصابت مشربة جابحة فاخذ الله منه مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اريت اذ اشبع الله المؤمن فبهم ياخذ احدكم مال اخيه ومع حديث البيهقي عن جابر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعث من اخيك تمرا فاصابته جابحة فلا يجلك ان تأخذ
منه شيئاً ثم تأخذ ما لا يخيك بغير حق ومع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع
الجوايح فالاول مشدد ان كان سعد بلفه فيه شيء من النبي صلى الله عليه وسلم والثاني
مخفف فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع وشراء مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جمل فاستثنى عليه
صاحبه فلانه الى اهله فلما قدم الرجل الى اهله اتى النبي صلى الله عليه وسلم ففقد ثمنه ثم تعرف
بعض طرق البخاري تدل على ان ذلك كان شرطاً في البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان نقضاً
وتكرماً ومرفوعاً بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حملنا الحديث الاول الى ان الزم
كان في صلب العقد كان مخففاً والا فهو مشدد فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وثمر البقي وحلوان الكلب
مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والكلب حديد وفي رواية الاكلبا
ضارياً فالاول مشدد والثاني مخفف فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السور وفي رواية نهى عن ثمن الحرم مع قول عطاء
الكان بلفه في ذلك شيء من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأس بثمر السور فالاول مشدد
والثاني مخفف سواء حملنا الاول على التحريم او كراهة التنزيه فوج الامر الى مرتبة الميزان

من ذلك رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره انه كره بيع المحصف وان يجعل للجماعة مع روايته عن الحسن والشعبي انهما كانا لابي ريان بذلك ثابسا فالاول مشدد والثاني تخفيفا لكلام الله تعالى والثاني تخفيف طلبا للوصول الى الاقتناع به بتلاوة وغيرهما من القريبان فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود والبيهقي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سئلنا فقال ان الله تعالى يخفف ويرفع واني لا رجوع الى الله تعالى وليس احد عندي مظلوم وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لا يرفع المسكر القاذور الباسط الرزاق مع رواية مالك والثاني عن عمار بن عبد الله بن مسعود قال لا يخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فعل ذلك من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن التسعير وقال انما قصدت بذلك الخير للسليبي فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق الرهن بالراهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غنمه ومعنى لا يعلق الرهن اي لا يمنع صاحب الرهن من مبيعة الرهنين اي ان لم او فلن الى كذا فقولك فهو لك والماد بغيره زيادة وبغيره هلكه او نقصه مع حديثه ايضا مرفوعا الرهن بافيه اي فاذا رهن شخص فسا مثله فنسحق في يده ذهب حق الرهنين فالاول مشدد في الثمان والثاني تخفيف بعدم الثمان فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا انفس في دين كان عليه مع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل اصابته ثمار ابتاعها فكثر دينه تصدقوا عليه فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفادينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك فالاول مشدد ولولا معارضة الاجماع له والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وانا ابر اربعة عشر سنة فلم يجز في فلما كان يوم الخندق وانا ابر خمسة عشر سنة فاجاز في مع حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعا دفع القلم عن ثلاثة عن العلام حتى يجتلم فان لم يجتلم فحتى يكون ابر ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني تخفيف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة عطية في مالها اذا ملك زوجها عصمتها وفي رواية اذا ملك الرجل المرأة لم يجز عطيتها الا باذنه وفي رواية لابن داود والحاكم مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها فالاول مشدد ان صح والاجماع تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان بتقدير صحة الحديث الاول الى مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا سئل النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتبع احدكم على منى فليكن مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال امرئ مسلم نواصي حوالة بتقدير صحة ذلك عند عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن الحسن بابن عثمان قال في الحوالة او الكفالة يرجع صاحبها لا نوعا على مال امرئ مسلم فتقدير ثبوت هذا عند عثمان فلا مانع فيه لانه لا بد من اقال ذلك في الحوالة والكفالة فان صح ما ذكره عثمان رجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيفا وتشديدا في حديث الشيخين لا يرى الرجوع على الخيل ومقابله يرى الرجوع على الخيل **ومن ذلك**

حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى تؤديه وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذ من صفوان بن امية اذ رعا فقال اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مستؤنة حتى تؤديها اليك فلما اذ ردها اليه فقد منها اذ رعا فقال صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتهى وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك ابو هريرة كان يغرم من استعار بعيرا فاعطى عند وغير ذلك من الآثار مع ان البيهقي عن شرح القاضي انه كان يقول ليس على المستعير غير المخل ضمان فالاول مشدد في الضمان والثاني تخفيف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري عن جابر قال قال صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم ينقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة مع حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار حق بسبقه فالاصح والسبق للزريق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاد الدار حق بالدار من غيره فالاول مشدد والثاني تخفيف يجعل الشفعة للجار وسبقا توجيهه في الجمع بين اقوال العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة لليهودي ولا نصولي مع ما رواه البيهقي عن ابي اسير معاوية انه قضى بالشفعة لذي في الاول مشدد ان صح الحديث عند النبي صلى الله عليه وسلم ومقابله تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا قال انه منكر لا شفعة لغائب ولا صغير ولا شريك اذا سبقه بالشراء وفي رواية ايضا عن جابر مرفوعا قال انه منكر الصبي على شفعة حتى يدرك فاذا ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني تخفيف بالنسبة الى الصبي ان صح ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا الشفعة في كل شئ اربعة او ما نط لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو احمق به حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي في قوله لا شريك شفع والشفعة في كل شئ ومع روايته مرفوعا ايضا الشفعة في العبيد وفي كل شئ فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان وفي كل شئ فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن سريح انه قال الشفعة على ندر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فسلم اليه الشركاء والشفعة الا رجل واحد اذ ان ياخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك ما ان ياخذ جميعا وما ان يتركها جميعا فالاول تخفف والثاني مشدد بالزامه ان ياخذ الكل او يترك الكل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه الشافعي رحمه الله عن شيخ القاضي انه كان يضمن الاجراد ضمن نصرا احمق بينه فقال تضمني وقد احمق بيتي فقال شيخ اريت لو احمق بيتي هل كنت تترك له احمق اى المال الذي عليه لك من جهة معلومة او غيرهما رواه البيهقي عن علي بن ابي رضى الله عنه انه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصلح للناس الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي بن ابي رضى الله عنه انهما كانا لا يضمنان صائغا ولا اجيرا فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

من ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه بعث إلى امرأة في زينة بدعها إلى محله
ففرغت فالتفت ما في بطنها فافتت بعض الثياب أنه لا ضمان على عمر وقالوا له انما انت مؤدب
مع ما افناه به على ابن ابى طالب من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بنصين الامام
في الحدود والعلم في الشايب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وفصل بعثهم في ذلك بين ان يكون
الشايب فرجع بقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزنا والغيبة
دون الاصل لان ذلك حد ثابت في الشريعة لا ضمان فيه **ومن ذلك** حديث البخاري
مرفوعا احرم ما اخذتم عليه ابراهيم عليه السلام مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت
رجلا القران فاحدى الى قوسا فذكوت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت
تبان تطوق بطوق من نار فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له حمزة تفلأ
بني كفلأ او قال تعلقها فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به
خصامة والثاني على اصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك كغلبا للعبادة على
الاجور النبوي ولما فيه من جزم المروءة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحرام والغصب والمصالح مع روايته ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اخفهم واعطى الحرام اجرة ولو علمه خبيثا لم يعطه فالاول مشدد
الثاني مخفف بجعل النهي للتنزيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع التسدر وقال من قطع تسدره صوب الله رأسه
في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيرهم انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في انبت الغسلوم بآء وسدر ولو كان قطع
السدر منها منه لذاته لم يأمروا صلى الله عليه وسلم بفعل الميت به فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث
البيهقي ايضا من سأل جاره ان يغفر رخصته فجاءه فلا يمنعه فالاول مخفف والثاني مشدد
بدل على اجبار الجار على ترك جاره من وضع خشبه في جداره مع انه مشرقة الدلالة على قواعده
الشريعة تشهد بان كل مسلم احرم بماله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان قال الامام الشافعي راسب
ان فضا عن امرأة المفقود من بعد هذه الوجوه التي يمنع فيها الفدر بالمرأة اذا كان الضرر لها
ابن من صبرها الى بيان موته كما نفى به على ابن ابى طالب وقال انها امرأة ابتليت فلنصبر
لا نتكح حتى ياتيها يقين موته زوجها فرجع الامر في هذه المسئلة كذلك الى تخفيف بالتزويج
وتشديد بالصبر الى يقين موته كما في مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث النخلة الذي رواه
البيهقي من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى بانها تعرف سنة مع حديثه ايضا انها
تتزوج وقتا واحدا ثم ياكلها او ينفع بها فالاول مشدد والثاني مخفف ان لم يصب وجود
الاضطرار الواحد واستدلوا للشافعي بان عليا رضي الله عنه وجد دينارا فاقبى به فاطمة
فهرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى
به على الجاه وديقفا وطمعا واكلوا فان هذا يدل على ان عليا اتفق الدينار قبل التعريف
في الوقت او عرفه في ذلك الوقت فقط وراى ذلك كافي في التعريف فرجع الامر الى

مرتبتي الميزان

الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي مرفوعا من تورث ذوى الارحام مع حديثه
كالما من عدم تورثهم فالاول مخفف على ذوى الارحام مشدد على بقية الورثة والثاني
عكس ولكل من الحديثين فقه طويلا تركنا ذكرها اختصارا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
من ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بى زنا فى حب
لك ما احب لنفسى لا بى ما لا يقيم مع حديثه كالبخاري انما كانا فى البيت وفي الجنة
كهايتي وشار بالسبابه والى تليها فالاول مشدد يشير الى ان الاول بالضعف وكذا
الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه
البيهقي عن ابى بكر رضي الله عنه من انه لا ضمان على وبيع مع ما رواه عن عمر بن الخطاب
الوديع فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت انه ضمه من غير تفريط فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا صدقة تؤخذ من اموال
فترد على فقراهم مع حديث البيهقي مرفوعا ان من رفعه تصدقوا على اهل الاديان فالاول
مشدد بصرفها الى المسلمين فقط والثاني مخفف ان لم يحمل على صدقة التطوع فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره مرفوعا وموقوف لانكاح
الابوي مع ما رواه البيهقي ايضا موقوف ومرفوعا الايم احرم بنفسها من وليها
والبكر تستاذن في نفسها الحديث وفي روايته الشيب يدل الايم فالاول مشدد
والثاني مخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك بين الايم والولى ثم قدمها بقوله احق وقد
صح العقد منه فوجب ان يصح منها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
البيهقي مرفوعا لعن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة لزوجها فقال
ذات السقاج مع ما عليه الجمهور من التحليل اذ لم يشترط ذلك في العقد فانه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمع محملا دل على حجة النكاح لان المحلل هو المثل للمحلل
فلو كان فاسدا لما سمع محملا فرجع الامر في مرتبتي الميزان مخفف وتشديد في
حمل الاول على ذلك وى المروءة من العلماء والاكابر والثاني على غيرهم كاحاد العلماء
ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا صفر ولا هامة مع حديث البيهقي وفي
من المحذور فرار من الاسد فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الثاني على ضعف
الحال في الايمان واليقين والاول على من كان كاملا وذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كنا نقرأ القرآن يترك اذا البيهقي فبلغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا عنه مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيرهما من النهي عنه فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين
المرأة والامة وهو انه صلى الله عليه وسلم نهى عن العزل عن المرأة الا باذنها بخلاف الامة هو
يرجع الى تخفيف وتشديد **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نفى عن رجل تزوج امرأة ثمات ولم يدفها ولم يفرض لها بان لها الصداق كاملا وعليها
العرق ولها الميزان مع حديثه عن ابن عمر انه نفى ان لا صداق لها فالاول مشدد
يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**

حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل على فاطمة حين تزوجها الا بعد
ان يعطيها شيئا اي من صداقها وان اعطاها درعة الخطبة قبل دخوله بها وكان ابن عباس
يقول انا نكح الرجل امرأة فسنى لها صداقا فادان يدفعا عليها فليلق اليها رد الدخان
ان كان معه مع حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهرها
صلى الله عليه وسلم اليه من قبل ان ينفقها شيئا وفي رواية انه كان معسرا فلما يسوسا اليها
شيئا فالاول مسدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
ما رواه مالك والشافعي ان عمرا بن الخطاب قضى المرأة تزوجها الرجل انه اذا
ارخيت السود لقد وجب الصداق مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق ليس
اكثر من ذلك اي لانه لم يثبت انه متبرعا وقضى بذلك شريح لكنه حلف الزوج
بالله انه لم يبرعها وقال له لك نصف الصداق فالاول مسدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
تزوج بعض نسائه فتزول عليه الترمذي قال يحض صوت من شاء فليستب فالاول مسدد
والثاني مخفف ان تزول ففرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن علي بن
الطلاق جاز الاطلاق المقتوع وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان اذا
طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان
انه قال ليس للجنون ولا للسكران طلاق فالاول مسدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** ما رواه البخاري وغيره عن عثمان بن عفان رضوان الله عنه ورضي
طلقت في مرض الموت طلاقا مشبوتا مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير انه افق بعد ان
قال اول مخفف والثاني مشد ورجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه الشافعي
والبيهقي عن علي بن ابي طالب انه قال امرأة المعتق وراثة لا تزوج فاذا اقدم وقد تزوجت
فهي امرأتان شاء طلق وان شاء اسكن مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن
الخطاب انه قال انا امرأة ففدت زوجها ثم تدريس يموت فانها تنتظر اربع سنين ثم تنظر
اربعة اشهر وعشرا ثم تحل وبعه ففني عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مسدد ورجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيه انزل من القرآن
عشر صفات معلومات بجموع ثم تسحق بجموع معلوما بجموع مع ما رواه البيهقي عن علي بن
الزبير وابن مسعود وابن عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليلة وكبيرة فالاول مخفف
والثاني مسدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **فضل في امثلة مرتبة الميزان**
الحرب الى ايام الفقه فمن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر
وفي رواية بمشرك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعاهد وقال
انا اكرم من وفي بدمته ان مع الحديث والاشارة من الصحابة في ذلك فالاول مخفف والثاني
مشد ورجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا من قتل عبدا قتلناه
ومن جرد جردناه ومن خصاه خصيناه مع حديثه ايضا لا يقاتر مملوك من ماله ولا ولد
من والده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبد ولكن يضرب ويطأ الحبيسه ويحرم

سها ان مع الحديث والاشارة فالاول مسدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت
فطرح جنينها بغير عداوة مع حديث البيهقي قضى في الجنين بغير عداوة او فرس
او بقل مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بآية شاة وفي رواية
بآية وعشرين شاة فالاول والثاني برواية مشدودان من حيث الاختصاص وقد تكون الشاة
اخر قيمة من العداوة والامه والثاني ان مع مخفف من حيث التخيير فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل
ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر عن عثمان رضي الله عنه انه قال على من قتل الساحر فالاول مشدود
والثاني مخفف ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم امرنا ان اقاتلوا الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا
قالوا نعم امنوا مني وما هم واهلهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من يدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه عن
رضوانه عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل مع حديث مالك والشافعي والبيهقي
عن عمر انه يجلس ثلاث ايام ثم يستتاب فالاول مسدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل يؤخذ منه انه لا حد الا في ذنوب صريح يتب
مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمر انه كان يضرب الحد في التعزير فالاول مخفف والثاني مسدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما توري في حريسة الجبل
قال هي ومثلا وانكحاله قال يا رسول الله فكيف توري في الثمر المعلق قال هو ومثله معه والشكال
حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة البوا ابن عازب ان على اهل الاموال حفظها
بالنهار وما افسدت المواشي بالليل فعوبنا من على اهلها قال الشافعي وانما يضمنون ذلك بالقبض
لا بغيره ولا يقبل نوال المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي
واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والثاني يقتضي عدم تضعيفها وان غفرت
السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع مع روايته ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخزومية الوكاك تستعير للمخ والمخاع على السنة للناس ثم تجدد
فالاول مخفف والثاني مشد وان ثبت ان الخزومية قطعت بسبب الخيانة اذ قد يكون
انها انما قطعت بسبب السرقة في وقت اخر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
وغيره مرفوعا انها كم عن قليل ما اسكر كيرة وفي رواية ما اسكر كثير فقليلة حرام مع حديث
البيهقي مرفوعا ان يواد لا تسكر ولا فالاول مسدد والثاني مخفف ان مع لان طلة الترخيم عند
من قال بذلك انما هو الاسكار فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن ابو بكر
التدني لما رسل يزيد بن ابي سفيان امير اهل القزاة انه قال له سجدوا فاما ما زعموا انهم
حبسوا نفوسهم في السواع لله تعالى فذمهم وما زعموا انهم حبسوا نفوسهم له وفي رواية
فانركم وما حبسوا له نفوسهم مع ما رواه البيهقي ايضا عنه ان التبعانة قتلوا شيئا قد طعن
في السن لا يستطيع قتالا ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره فالاول مخفف والثاني

والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وذلك** ما رواه عن عبد الله بن عمر انه
كان يقول ابام التفتية يوم العيد وضع ما رواه البيهقي مرفوعا الفخايا الى آخر الشهر لما اراد ان
يستاق ذلك فالاول مشدد ومقابلته تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن الغلام شاتان مكافيتان وعن الجارية شاة لا يضركم
ان كانا كراما انا شاة مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن كبش وعن
الحسين كبش فالاول مشدد في عقبة الغلام والثاني تخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الارنب
مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الارنب لا اكلها ولا امرها فالاول تخفف
والثاني فيه نوع تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وكذلك** الحكم فيما ورد في الضع
والعطب والتفقد والتيلد الجلالة كله يرجع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه
البيهقي وغيره ان الضب اكل على ما يدره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدره رسول الله صلى الله
ينظر اليهم وهم يأكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب فالاول
تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله
نهى عن كسب الخجاء وفي رواية نهى عن شئ من الدم مع حديث الشيخين ايضا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم احتجم وامر الخجاء بمساجين من طعام فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان كان في ثوب من اوانيكم خبث في شربة الخجاء او شربة سلا او ذغنة ينار توافق الداء وما حلت
ان اكون مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى اسعد ابن زرار من الشوكة واكثر
ابن عمر من اللوثة وكوى ابنه فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث الحاكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال انقصها
وما حولها وكلوا باقية فقبل بارسول الله افرأيت ان كان السمن ما بها قال انتفعوا به ولا تأكلوه
لا تأكلوه مع حديث البخاري والحاكم مرفوعا ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
فقبل بارسول الله افرأيت شعوم الميتة فانه يطلى بالسفن ويدوس بها الجلود ويبيع
بها اوله على اهل الخصامة والثاني على اهل الرفاهية والثروة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **حديث الشيخين** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخلف بغير الله
قال لا تخلفوا يا اباكم مع حديث الحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل
بابعه على الصلاة وغيرها افلح وابيه ان صدق فالاول مشدد والثاني تخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ما رواه البيهقي عن عمار بن الخطاب** انه كان يقبل
شهادة القاذف اذا تاب مع ما رواه ايضا عن القاضى شريح وغيره انهم كانوا يقولون
لا تجوز شهادة القاذف ابد او توبه فيما بينه وبين ربه فالاول تخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ما رواه البيهقي عن مجاهد** انه لا تجوز شهادة العبيد
لنحوه تعالى واستشهدوا وشهد بس من وجالكم مع ما رواه عن انس بن سيرين وشريح
ابن كعب وغيرهم ان شهادة العبيد جائز وقالوا لكم عبيد وانما فالاول مشدد والثاني

تخفف

تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وكذلك** الحكم في شهادة الصبيان فقد منعها ابو عباس
وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان لا يخلف مع البينة ويقول للخصم شاهداك او يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي
والبيهقي ان عليا رضي الله عنه كان يرى الخلف مع البينة وبه قال شريح وغيره فالاول
تخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة على ميت او غائب او طفل او مجنون فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين وغيرهما مرفوعا ان الاولاد لم يعتق قال
الحسن فمن وجد لقيط منبونا فالنقطة لم يثبت له عليه ولا وراثته للمسلمين وعليهم جريته
وليس للنقطة نبي الا الاجم مع حديث البيهقي عن عمار بن الخطاب انه قضى لسعيد بن
المسيب في التقاطه منبوا بانه حر وسعيد ولاؤه وعلي عمرار فانه فالاول مشدد
والثاني تخفف ان صح فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رجلا
من الانصار اعتق مملوكا عن در لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكونه
كان محتاجا مع ما رواه الحاكم مرفوعا المدبر لا يباع ولا يوهب فالاول تخفف بان مال كله
يبعه متى شاء والثاني مشدد ان صح رفعه فانه لا يباع ولا يوهب فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله قال بعنا امهات الاولاد في
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخي بكر فلما كان من عمرها ثمانين ذلك فانتهينا فالاول
تخفف والثاني مشدد ووافقه على ذلك جمهور الصحابة فكان كالايجاع منهم على تحريم
بيع امهات الاولاد وقالوا فمن يقتضى بوث السيد فانه تعالى اعلم **ومن ذلك** ما
اراده الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي ظاهرها التناقض عند بعض العلماء
مما يشهد لموت بنى الميزان من التخفيف والتشديد وبقيت الاحاديث بجمع على الاخذ بها
بين الائمة ليس فيها الامر بنية واحق لعدم حصول مشقة فيها على احد من المكلفين
فاقرهم ولحمد لله رب العالمين **اباخي** اني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي
اخذ بها الائمة واختلفوا في معانيها جملتها وانما ذلك لحفا مدارك المجتهد فيها
بخلاف احاديث الشريعة فانها جاءت بنية لما اجمل في القرآن وايضا فان قسم التشديد
في القرآن الذي يؤخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه احد من علماء الزمان فضلا
من غيرهم وقد وضعت في ذلك كتابا سميته بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله المكنونة
ذكرت فيه نحو ثلاثة الاف علم وكتبت عليه مشايخ الاسلام نحو وجه الايمان والتسليم
لاهل الله عز وجل ومن جملة ما كتبت عليه الشيخ ناصر الدين القفافي المالكى وبعد فقد
اطلعت على هذا الكتاب العزيز المنال الغريب المثال فرأيت مشهودا بالجواهر والمعارف
الزبانية وعلمت انه مفهم للاكباد يفيق لظا المنطق عن وصفه ويكل الفكر عن ادراكه
كتمه وكشف انتهى واخفيت في طياته مواضع استنباطه من الآيات غيرة على علوم اهل
الله تعالى ان تداع بين المجوبين وقد اخذه الشيخ شهاب الدين بن الشيخ عبد الحق عالم
العصر فمكث عنده شهرا وهو ينظر في علومه فيخرج من معرفته موضع استخراج علم واحد منها
فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شئ فقلت ونسخته نفع لاهل الله

عز وجل لكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي انا اتول في تفسيره اني عالم
مصر والشام والجزيرة والروم والجمع وقد عجزت عن معرفة استخراج نظيره علم واحد منه
من القرآن ولا فهمت مما فيه شيئا مع ذلك فلا اقدر على مرده من كل وجه لان صولة الكلام
الذي فيه ليست بصولة مبطل ولا ماعى انتهى وقد استخرج اخي افضل الدين من سورة
الفاتحة ما يتو الف علم وسبعة واربعين الف علم وتسمية تسعة وتسعين علما وقال هذه
امهات علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسملة ثم الى اليا ثم الى النقطه التي
تحت الباء وكان رضي الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير
يستخرج جميع احكامه وجميع مذاهب المجتهدين فيها من اتي حروفه وشاه من حروفه انتهى
ويؤيد في ذلك قول الامام علي رضي الله عنه لو شئت لا وفرت لكم ثمانين بعيرا من علوم
الفقه التي تحت الباء **فصل** كان سبب عدم جمع بين آيات القرآن التي تختلف المجتهدين
في معانيها بين مخفف ومشدد مخفف من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب التكاثر
على العلماء بالله تعالى و باحكامه وانا ما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى لاسباب التكاثر
على الائمة فاعلم ذلك وانما ذكرت الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتيالا لهم لعلهم
يهاقدون تكون صحيحة في نفس الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض النسخ بالضعيف الذي
الغلبة به مجتهد اخر كذا ذلك اد باع ائمة المذاهب رضي الله عنهم على ان من نظري بين الانصاف
علم بالقرآن ان ذلك الحديث الضعيف الذي اخذه المجتهد لا يخرج عنه ما استدل به وكذا
نسخة الحديث استدلاله مجتهد به لمذهبه ومن ضمن النظر في هذه الميزان لم يجد دليله
ولا قول من ادلة المجتهدين واقوالهم يخرج عن إحدى مرتبتي الميزان الشريعة ابدأ
ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوى منهم طوبى بالعلم بالشرع
ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مر ايضا في الفصول الاول والحمد لله
رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث **والشرع** في الجمع بين اقوال الائمة المجتهدين
وبيان كفيته و ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل
الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى افراباب الفقه وبيان تأييد
الشريعة بتوجيه اهل الحقيقة وعكسه غالباً وبيان ان الائمة المجتهدين كانوا
بالحقيقة كما هم علماء بالشريعة فانهم كلهم ما بنوا قواعد مذاهبهم الا على الحقيقة
والشريعة متحابلاً اخبر في بعضها اهل الكشاف انهم ائمة الحق ايضا وان لكل مذهب
طلبة من الجن ينقدون به في يومئذ عنده كالنفس **ثم اعلم** ان هذا الامر الذي
التزمته في هذا الكتاب لا اعلم احدا سبقني الى التزامه من اول ابواب الفقه الى اخرها
ابدا كما مر بيانه او اخر الفصول السابقة وتقدم هناك ان الحقيقة لا تخالف الشريعة
ابداً هذا اهل الكشاف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالامر على ما هي عليه في نفسها
وهذا هو علم الحقيقة نفسه فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما ملازمان
كلاهما الظل المشاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفهما فيما اذا حكم الحاكم
بينه زور في نفس الامر وظن الحاكم صدق البينة لا غير فلو ان البينة كانت صادقة

في باطن الامر كظاهر لنقد الحكم باطنا وظاهرا اية الدنيا والاخرة فعمل ان قول الامام
ابي حنيفة ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا محمول عند المحققين على ما اذا حكم بينه
عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد ينصر لثواب شرعية الشرف
يوم القيمة فيعفو عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويمشي حكمه في الاخرة كما
مشاء في الدنيا والاخرة ولوعلم ان البينة زور فقد ثاباه قواعد الشريعة وان
ينفذ في الدنيا والاخرة وذلك **فصل اول** وبالله التوفيق **كتاب الطهارة**
وان كان الله تعالى لا يريد اذ اعلمت ذلك **فصل اول** وبالله التوفيق **كتاب الطهارة**
جمع الائمة الاربعة على وجود الطهارة بالماء للتصديق مع التمسك من استعماله فيها خستا واما
كما اجمعا على وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلى ان ماء الورد والتخلاف لا يظهر
عن الحديث وعلى ان المتغير بطول المكث ظهوره على ان السوائل ثمانية هذه مسائل الاجماع
في هذا الباب واما ما اختلف الائمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير **من ذلك** قول الفقهاء ان
الامصار كلها من ماء البحار كما عذبها وانما اجابوا بمنزلة واحدة في الطهارة والتيمم في الماء والطين
مع ماء على ان قوما صنعوا الوضوء بماء البحر وقوما اجازوا للضرورة وقوما اجازوا التيمم مع وجوب
وجوده فالاول منصف وما بعد مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول اطلاق
الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حي ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاضالة الا
للتعاشق بدو العبد من الضعف الحاصل بالمعاصي واكمل الشهور والوقوف في العقبات
فيقوم العبد بعد الطهارة المتعاشق ربه بيد حتى فيناجيه بيده كله او يفعل ما شرع الشرع
له الطهارة **وجه** الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور ماؤه الحل الميتة مع كون ماء البحر
المالح عقيما لا يثبت شيئا من الذرع وما لا يثبت الذرع لا روحانية فيه ظاهرة حتى ينعش البدن
ومع حديث تحت البئر والنار مظهر غصبي فلا ينبغي للعبد ان يتفاح بماء قارب محل الغضب ثم
يقوم بناجي ربه فهو قريب والمعنى من مياه قوم لوط القبح والشارع عن الوضع منها
ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما مر وما في التراب من الروحانية اذ هو عكاز الماء كاستياني
بسطه في باب التيمم ان شاء الله تعالى **من ذلك** اتفاق العلماء على انه لا يتنجس الطهارة
الا بالماء مع قول ابن ابي ليلى والاصم بجواز الطهارة بسائر انواع المياه حتى المعقصة من الاسماك
وتجوزها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **الاول** انصار الذين
الى المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به هو الماء المطلق
وجه الثاني كون تلك المياه اصلها من الماء سواء في ذلك ماء الاشجار والبقول والادوية
فان اصله من الماء الذي نشربته العروق من الارض لكنه ضئيف الرومانية جدا فلا يكاد
ينعش الامعاء ولا يحبسها بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من التطهر به **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة لا تزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام ابي حنيفة ان النجاسة تزال بكل ما يبع
غير الادوية فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول الطهارة انما شرعت لحياء البدن او
الثوب فالبدن اصل والثوب بحكم التيمم ومعلوم ان المايع ضعيف الروحانية لا يكاد يجيى البدن
ولا يركى الثوب فان القوق التي كانت فيه نشربتها العروق وخرج بها الاغصان والاوراق

والأدهار والنار **وجه** الثاني كون المانع المعتصر من الاشجار مثله فيه روحانية تعلقها بال
وايضا فان حكم النجاسة اخف من الحدث بدليل ما ورد من ما يشترطه الله تعالى ان كانت
اذا اصاب ثوبها دم حيض يصبغ عليه ثم فركته يعود حتى يزول عينه وبدليل صحة ما
المستحجر بالحر ولو بنحو حاله اثر النجاسات بخلاف الطهارة عن الحدث لو بقي على البدن لمعد
كالذرة لم يصبها الماء لم تنص طهارته الا بغسلها فافهم **وجه** الثالث قول الامامة الثلاثة بوجوب
كراهة استعمال الماء المشتمل في الطهارة مع الاصح من مذهب الشافعي هو كراهية استعماله
فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم صحة دليل
فيه فلوانه كان يفتقر الامامة لبيته لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونه حديث واحد ولا اثر في ذلك
عن غير ضعيف جدا في الامور فيه على الاباحة **وجه** الثاني الاخذ بالاحوط في الجملة **وجه** الثالث
الماء المستحجر بالنار هو غير مكروه بالا اتفاق مع قول مجاهد بكراهته ومع قول احمد بكراهته
المستحجر بالنجاسة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فخرج الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول عدم وجود نص من الشارع فيه **وجه** الثاني ان النار مظهر غضب كبقية
الله الا لعصاة فلا ينبغي لعباده ان يتفخخ بها تاثيرها لا سيما ان سخن بالنجاسة فافهم **وجه** الثالث
لأن الماء المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور من مذهب الامام الجعفي
وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي واحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن الجعفي انه يحرم
يحسن وهو قول ابو يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فخرج
الامر الى مرتبة ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خورت
فيه كاوردة الصحيح فهو مستفاد شرعا عند كل من كل مقام ايمانه اذ كان صاحب كشف
فلا يناسب كل من كل مقام الايمانه ان يتطهر به كالا يناسب احدا ان يتضحخ بالصفاق او
المخاط او العنان ويقوم بناحي ربه والعفو تابع للمشقة فالامتناع فيه لا ينبغي العفو
عنه كما قالوا في دم البراغيث اذا غم الثوب كله او غلب لدن غبار السرجين او دخان النجاسة
وكثرانه لا يغسل عنه ووجه من قال لنصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون
القدر الذي حصل في الماء من خور الخطايا امار غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد الا
بما يشهد من منع الطهارة به للزوم فهو تشديد وصح جوازها به له فهو تخفيف فالاول خاص
باهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص بعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل
المدكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة او مخففة الاخذ بالاحتياط للتوضي به مثلا فانه
لو كشف له لراى ماء الميضة التي تتكرر الطهارة منها للعوام كالماء الذي اتى فيه ميتة كلاب
او غيرها من الحيوانات حتى ماتت رايحه منتنة فرضي الله عن الامام الجعفي ورحم اصحابه
حيث فسحوا النجاسات الى مغلظة ومخففة لان العاصي لا يخرج عن كونها كبريا ووصفا
فقاله غساله الكبار مثل ميتة الكلاب او بولها ومثال غساله الصغار مثل ميتة
شبه الكلاب من سائر الحيوانات المأكولة او غير المأكولة فوجه كون الغساله المذكورة
كالنجاسة المغلظة الاخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثلا لا احتمال ان يكون ذلك غساله
كبير من الكبار ووجه كون الغساله المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن

بعض الاحسان وانه لم يرتكب كبير وانا ارتكب صغيرة ووجه من قال انه يجوز الطهارة
به مع الكراهة احسان الظن بذلك الموضوع اكثر من ذلك الاحسان وانه لم يرتكب كبير ولا
ولا صغيرة وانا وقع في مكروه او خلافا لاولي فقال الاول ميتة البعوض ومثال خلاف
الاول ميتة البراغيث او الضبيات ومثل ذلك لا يؤثر في الماء تغيير الظن لنا في العادة
سبب سبب على الخواص مدحه الله يقول علم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بالا صالة
الا لتزود اعضاء العبد نظافة وحسن تدبيرها ظاهره باطنه والماء الذي خربت فيه الخطايا
حشا وكشفا وتقديرا واما ما لا يزيد الا اعضاءه الا تقديره او قبحا تبعا لفتح تلك الخطايا التي خربت
في الماء فلو كشف للعبد لراى الماء الذي ينظر منه الناس في المطاهر في غاية القذارة والنجس
فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كالا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب او حرة
او فارة او غوز ذلك كالبعوض والحيات على اختلاف تلك الخطايا التي خربت من كبر او
صغار ومكروهات وخلاف الاول في قلت له فاذا كان الامام ابو حنيفة وابو يوسف
من اهل الكشف حيث قالوا بنجاسة الماء المستعمل فقال رضي الله عنه نعم كان ابو حنيفة وصاحبه
من اعظم اهل الكشف مكان اذا راى الماء الذي يتوضا منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا
التي خربت في الماء ويبر غساله الكبار من الصغار والعفائر عن المكروهات والكروا
عن خلاف الاول كالا امور المجردة حشا على حد سواء قال وقد بلغنا انه دخل مطهرة جامع الكوفة
فراى شابا يتوضا فنظر في الماء المنقار عنه فقال يا ولدي تب من محقوق الوالدين فقال
تب الى الله من ذلك وراى غساله شخص اخر فقال تب من الزنا فقال تب من ذلك
وراى غساله شخص اخر فقال يا اخي تب من شرب الخمر وسماع الآلات الكهرو فقال تب منها
فكانت هذه الامور كالمحسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بانهم بلغنا انه سأل الله
تعالى ان يحجبه عن هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على سوات الناس فاجابه الله الى ذلك
فعلم ان الامام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل تابعا لما يراه قد خرم من الخطايا من
الخطايا من كبر او صغار ومكروهات وخلاف الاول لانه كان يعمل بالقول بالنجاسة
كل ما خرم من المنظر من على حد سواء كما قد يتوجه بعض مقلديه فابن غساله الزنا واللعن
واللواط وشر الخمر وعقوق الوالدين واكل الرشا والدياسة والسعاية ونحو ذلك
من غساله النظر الى الاجنبية او القبلة لها او مواعدها على الفاحشة او الوقوع في الغيبة
واين غساله هذه المذكورات الاخيرة من غساله استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين
من غير عذر وقديم غسل اليد اليسرى على اليمين مثلا وكذلك الحكم في غساله خلاف
الاول كنوسيع الامام بغير حاجة وتكبيل العائمة والنسب بالماء كل والمشارب وبها الاول
ونحو ذلك كغسل العنق في حجب من الاحيان عن شيء من امور الاخرة انتهى
فقلت له هذا حكم اهل الكشف واهل الايمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال لهم
مع ما يقوم عندهم من شهوة تلك الذنوب التي خربت في الماء ولا راى الاحتياط الاول لهم
فيجب تب احدهم الغساله لتلك الاعضاء كانها غساله كبريا ووصفا من غير اشارة ظن
بمن غسالته وذلك بان يعامل ذلك الماء معاملة ما من الى الكبار او الصغار من غير

ان يعتقد وقوعه ذلك وسمعه مرة اخرى يقول الاول لكل مقلد ان يجتنب غسالة
الماء المستعمل كانه نجاسة مغلظة اخذ بالاحتياط وان نزل عن هذه الرتبة جعلها
كالنجاسة المتوسطة كقول اليه ايم احتمال ارتكاب صاحبها شيئا من الصغائر كما هو القابل
وان نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة المخففة محلا على ذلك المنظر انما ارتكب
مكروهها من المكروهات دون الكبائر والصغائر وان نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال
كما يجتنب استعمال ماء البطح وماء البقل ونحوها ما هو ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره لا عما
ان يكون المنظر ارتكب خلافا لاوله فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المخففة فضلا عما
نوقها انتهى وسمعه مرة اخرى يقول كان الامام ابو حنيفة من اهل الكشف فكان تارة
يسأل غسالة الكبيرة في الماء فيحكم اجتهاده او يكشف بانها كالنجاسة المغلظة وتارة يرى
غسالة الصغائر في الماء فيقول انها كالنجاسة المتوسطة لان الصغائر متوسطة بين الكبائر
والمكروهات فهي مرتبة بين النجاسة المغلظة والمخففة تبعا لاصولها فليست اقوال الثلاثة
ان صحت عنه في غسالة واحدة كانه وجهه بعض مقلديه وانما ذلك في غسالات متعددة
انتهى فعلم ان الاثمة الاربعة ما بين مخفف ومشدود في الماء المستعمل احتياطا وتورعا
بين متوسطيه كذلك ويؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
قالت قلت يا رسول الله حسبك من صفيه كذا يعني قصير فقال يا عائشة لقد قلت
كلمة لو مزجت بماء البحر لرجته او كما قال صلى الله عليه وسلم اي لو قدرت جسا وطرحته
في البحر لمجدد لغيرت طعمه اولونه ادر يحبه او يكرهها وانتد فاذا كان مثل هذه الكلمة
تغير البحر المحيط كل هذا التفسير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا خرت من جميع
الموضوعات في مطهرة المسجد مثلا فزعم الله مقلدي الامام ابو حنيفة حيث منعوا الطهارة
من ماء المطهر التي لم تنجز لماء نجس فيها من خطايا الموضوعات وادوا اتباعهم بالوضوء
من الانهار والابار والبركة الكبيرة من المياه المغلظة التي لا يعود فيها ماء المتغير
فان هذا الماء انعش اعضاء الطهارة لنظافته وكثرة حياته لا سيما الغشاء امثالنا التي
كادت ان تموت من كثرة الخالقات فربها ان ينعشها الماء الذي لم يستعمل فضلا عن
ولو كثيرا فافهم والله ما فعل اصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعزمهم فانه لا بكل حال
لانه ان كان هناك ضعف للجسد او فتور في قوى وانعش وان لم يكن هناك ضعف
اذا داء الجسد حسنا ووضاه وكان يتبدى على الخواص موكونه كان سافعا لا يتوضا من
المطهر المساجد والكثاوقاته ويقول ان ما هذه المطاهر لا ينعش جسد امثالنا التقديرها
بالخطايا التي خرت فيها وتارة كان يتوضا منها ويقول الذي اعطاه الكشف ان طولاء
الموضوعات لم يعمدوا ذنب فتسير بانها ما طهرتهم كما كان الصحابة يفعلون مع
بعضهم بعضا في المطاهر بعد ذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عن ما خفي في ذلك
الماء من الذنوب فيجتنبه على علمه وبيان وكان يميز بين غسالات الذنوب ويعرف
غسالة الحرام من المكروه من خلاف الاول ودخلت معه مرة مياضا المدرسة
المرهوبة فاراد ان يستنجي من المفسس فنظريه ورجع فقلت له لم لا تنظرون

فقال

فقال رايته في غسالة ذنب كبير غيرته في هذا الوقت وكنت انا قد رايته الشخص الذي
دخل قبل الشيخ وخرج فبعثته واخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا ثم
جاء الى الشيخ وتاب هذا امر شهدته من الشيخ **فان قيل** هذا حكم من نظهر
من اصل الذنوب فما حكم ما من لم ينع منه ذنب قبل ذلك **العرضة الجواب**
الاول ان ينزل مثل هذا منزلة ما هو ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته ازالة
المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلا وكافا لوانه ما ملهارة السبي فان قبل ولا شيء
شدد الامام ابو حنيفة في ماء الطهارة عن الحدث وخفف في ما ازاله النجاسة وقال
انها تنزل بكل ما يعزى من الجواب ان باب الحدث اضيق وباب النجاسة اوسع بدليل ما ورد
في النعل الذي يصيبه نجاسة من انه يطهره انسحاقه بالتراب اذا حكه فيه او شى به عليه وفي رواية
يطهره ما بعد يعني من الارض اذا زالت العين بذلك **فان قلت** فواجه من قال ان الماء يطهر
النجاسة اذا حرق **بما الجواب** وجهه القياس على نظهر العقات من الموحدين بالشار
ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكما انها طهرت العقات من الذنوب المعنوية كذلك نظهر النجاسة
المحسوسة فانهم **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من شك في ان مذهب الامام
ابو حنيفة رضي الله عنه اول بالاتباع من غير في الاستماع من النظر من مياضا المساجد فليتوقفا
من ماء الابار والانهار والمياه التي لم تستعمل ونظرا لتعاش اعضاءه فانه يجدها قد انتعشت
بذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ابدى الناس ومن هنا ينقدح لك يا اخي سر الامر بالطهارة بالمال
ثم بالتراب عند فقد العجز عن استعماله وذلك انه انما شرع لنا الطهارة به لاجل اياه اعضاءه التي
مانت من المعاصي والعقالات كما قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي اذ لا يؤمنون
ولم يطلع بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص الماء في الطهارة بعد ذلك بعقل معناه انه
والحق ان غلته معقولة مشهورة وهي انعاش الاعضاء واجلها بعد فتورها وموتها فانهم
فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل يخرج خطايا التيمم بالتراب
في التراب كما ورد في الماء **فالجواب** لم نر شيئا يفر عليه في ذلك ولعله لضعف روحانية التراب
فمن وجد في كلامهم انهم اجمعوا ذلك في التراب المستعمل فليحقق بهذا الموضوع من كتابي هذا
فصلا فلتعرف منازع المجتهدين والحمد لله رب العالمين **وسمعت** قول الاثمة الثلاثة
بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثيرا بطاهر كزغفران ونحوه مع قول الامام ابو حنيفة واصحابه بجواز
الطهارة به ان لم يطبخ او يغلب على اجزائه فالاول مشدود في شأن الماء والثاني مخفف في جمع الامر
الى مرتبة الميزان **الاول** لضعف روحانية الماء المذكور عن احياء الاعضاء وانما شأها
فمن نظريه فكان لم ينظر **وجه** الماء النظري في قوة روحانية الماء من حيث حوله ان يخرج
عن صلب الماء بطبخ شيئا من الطاهرات فيه او كثرة التغير جدا بحيث يغلب على اجزائه ويؤيد
الاول حديث المام مطهرو لا يجتنبه شيئا الا ما غلب على طعمه اولونه ادر يحبه وقد اخذ اصل الكشف
باطالات الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل الملوحة المفيدة لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره
فاذا صلب على الماء غيره فبينهما برزخ مانع من لا يدخله شيء غيره فاذا صلب على الماء غيره فبينهما
دخول احدهما في الاخر ولولا ذلك ما كانا شيئين ولكن لما كان يلزم من اغترافنا الماء الطاهر

المحلو به احتسنا من استعماله واطلقنا عليه اسم الجنس مثلا بشرطه مثلا بشرطه توسعا
كما ان اهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعا في الحقيقة لا اختلاف بين اهل
الكشف وغيرهم الا من حيث العلم فاهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغترافا ذلك
الجنس معه لا تنجسه في ذلك وغير اهل الكشف يقولون العلة في ذلك تنجسه فافهم
ومن ذلك اتفاق الائمة على ان تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن
سبر بن ميمع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول عدم حدوث شيء في الماء بحال عليه الضعف لروحانيته **ووجه** وجود التغير من
حيث هو كالتطام المنس بطول المكث فانه قد زرعها وعرفا فلا ينبغي التطهر به كالا ينبغي
اكل الطعام المنس وكل شيء لا نجسه اهل الطباع السليمة فافهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان الشمس والنار لا يوتران في النجاسة تطهيرا مع قول الائمة الى حنيفة
ان النار والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاموال فاذا نجف جلد الميتة عنده
طهران بعض اشياء في بعض الاموال لا يضر واذ انجست الارض نجفت في كل موضع
موضعها وازالت الضلالت عليها لا اتبهم منها فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان تكون بالماء في الحديث والخبث **ووجه** الثاني ان المراد
ذو ذلك القدر في راي العين فلا فرق عنده بين ازالته بالماء وبين ازالته ببلول الزمان وغير
ذلك وبديل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التوب الطول للراة اذا اصابته نجاسة ويطهر ما لم يلبس
بعض من الثياب الذي يتردد وبسبه فافهم **ومن ذلك** نجاسة وكلم يتغير عند الامام
الى حنيفة والشافعي واحمد في رواية واحدة مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه
طاهر ما لم يتغير فان تغير نجس وان بلغ قلبيس فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامر الى
مرتبتي الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فانه كالأركاء عند الامام الى حنيفة واحمد وهو الجديد
من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس الجارية الا بالتغير قليلا كان او كثيرا واختار
جماعة من اصحاب الشافعي كاليعقوبي وامام الحرمين والغزالي فالاول مشدد والثاني
مخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة
في الجملة فنشره عنها ولم تظهر لنا ادب مع الله تعالى ان تقوم بين يديه متطهرين
بادنسوا الباطن عند ناظر عنده تعالى فمن شدد راعى ما عنده تعالى ومن خفف راعى
ما عند العباد فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان استعمال اواني الذهب والفضة
حتى في غير الاكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول الشافعي مع قول داود انما
يحرم الاكل والشرب خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقض على حد ما ورد فجمع
الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول كمال الشفقة على دين الامة والاحتياط لها بالاموط
فيه اذ الخيل والوفوء منها مثلا كالتحليل في الاكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر ان يكون منكرا
معيا بنفسه اذ الطهور مفتاح السلاوة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد اجمع اهل
الكشف على انه لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها
كالماء وليس فافهم **ومن ذلك** المصنوب بالفضة ضبة كهيئة حرام عند الائمة الثلاثة

عند الشافعي مع قولنا في حنيفة لا يحرم المصنوب بالفضة مطلقا فالاول مشدد
والثاني مخفف **ووجه** كمال الشفقة على دين الامة كما مر وذلك ان من استعمل الاواني المصنوب
بالفضة او الذهب يصدق عليه انه استعمل اناؤه كان بعض اجزائه من الفضة والورع التبا
عن الاناء المصنوب كالتباعد عن الاناء الكامل من الفضة **ووجه** الثاني العفو عن مثل ذلك
ومن ذلك السوائك قد اتفق الائمة الاربعة على استحبابه وقال داود هو واجب
لا سيما ان ناذي بتركه المجلس وزاد اسحاق ان من تركه عامدا بطلت صلاته فالاول مخفف
والثاني مشدد وبديل لها ما قولنا صلى الله عليه وسلم لو ان انشق على امتي لا مرسهم بالسوائك
اي امر ايجاب فان فيه راحة كون الامر بالمعجوب ولكنه ترك ذلك رحمة بالامة فكانه
صلى الله عليه اشار بقوله لو ان انشق الى انه واجب على من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك فمن
لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب عليه فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الثاني مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالاكابر من العلماء
والصالحين الذي لا يشق عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحق
مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه ووجه الاول مراعات حال مقام المحجوبين عن مثل ذلك
المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم لجعلهم المذكور
فان احدهم لا يكاد يتحلى لقلبه تلك العظمة التي يتحلى العلماء والصالحين وهذا من باب قولهم
حسنات الابرار سيئات المفقرين فافهم **ومن ذلك** عدم كراهة السوائك للضائم بعد
الزوال عند ابي حنيفة ومالك واحمد في رواية واحدة لا يكره وقال الشافعي واحمد في الرواية
الاخرى يكن فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول مع
مع ملاحظة ما تقدم مراعات المسلم لدفع الضرر عن حبيبه حتى لا ينادي احد بمحبة
فيه ومعلوم ان كل ما يوذى المجلس ينبغي تقديم اذ الله على حصول الفضائل وايضا
فان الصائم بعد الزوال ينبغي له الشايب للقادر الى حين يجلس لا اكل على ما يذنه مشاهدا
له وهذا هو المقام الاصغر بالنظافة وحسن الرأية كما ورد في حديث الصادق فوحش ان
وان كان الحق تعالى لا يوصف بالناذى بذلك حقيقة اذ هو الحق لذلك ولكن قد
ينبع الشرع العرف في كثير من المسائل بل قد ورد في عدة احاديث الاشارة الى التجوز
في اطلاق صفة الناذي عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا حد اصبر
على اذى من الله ونحو حديث من اذى لي وليا فقد اذى لي واعتقادنا ان المراد من نسبة
نحو هذه الصفات الى الله سبحانه وتعالى انما هو غاياتها كما هو مقرر في محاله من ابواب
الفقه فافهم **ووجه** الثاني الرغبة في الصوم وكون مثل ذلك الرأية محمودا الا
في طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلوات على بعض الشهد رغبا
للمجانب في الجهاد فيقول اذا كانت الشهادة توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى احد
يدخله بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي تركه فتخرج داعيته الى الجهاد ويؤثر عنه الجاهل
فاعلم ذلك **باب** النجاسة **النجاسة**
اجمع الائمة في نجاسة الخمر الا ما حكى عنه داود انه قال بطلانها مع غيريها وكذلك

اتفقوا على ان الخمر اذا تخللت بنفسها طرقت واجمعوا على ان ميتة الجراد والتمك
طاهرة وعلى ان لبن الخنزير والمثانة اذا غمس يد في ماء قليل فالماء باق على طهارته
وانفقوا على ان الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة الا ما حكموا على ان نجس هذا ما ذكرته
من مسائل الاجماع والاتفاق واتاما اختلفوا فيه **في** القول لاثمة الاربعة ان الخمر نجسة
مع قول داود بطلانها مع تحريمها كما مر فالاول مشدد والبع في الزجر والثاني مخفف
من جهة عدم وجوب القطر فيها لانه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها كاليسر
والانصاب والازلام وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى انما
المشركون نجس فجمع الامر الى مرتبة الميزان واذا كان الثاني ضعيفا جدا فافهم **قلت**
قول الامام الشافعي واحمد والى حنفية بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك
بطهارته فالاول مشدد في نجاسته وفي الطهارة من ولوغه سبعا بنجاسته الا عندنا في
حنيفة فانه يقول الفصل منه مرة ان ذلت العين بها والا فلا بد من غسله حتى
يغلب على النقي اذا نهى ولو بعشرين مرة واكثر كسائر النجاسات لا سبعا وقال مالك
وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولوغه سبعا لا بنجاسته بل ذلك تعبد لا يعقل
وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضو من اعضائه في الاء فانه كالولوغ خلافا لما لك
في انه خضر الفصل سبعا بالولوغ فقط فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال
بنجاسة عينه وصفته معا عدم صحة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارة
ذاته ان الاسل في الاشياء الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها ما دارة عن تكوين
الله تعالى القدر وسواها صر من الادب قولنا بطهارة عينها ثم ان راينا اثارها
ينتر استعملها في بدن او دين اجتنابا لها وقداجم اهل الكشف على ان الاكل او الشرب
من سور الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير العبد بجز الى موعظة ولا فعل شي
من الخيرات وقد جرت ذلك شخص من اصحابنا المالكية فترى من لبس شرب منه
كلب فمكث تسعة اشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير كاد ان يهلك والشئ
الذي يحصل منه ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء ادنا الذات
مع الصفة او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الجرس على المشركين من حيث صفتهم التي
هي الكفر فاذا سلم احد هم طرقت فلو كانت النجاسة لعينه لكان لا يطهر بالسلام **قلت**
سبدي عليا الخواصر رحمه الله يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب الا ما نهى عنه
الشارع من بيعه او اكل ثمنه واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان سورة يمت
القلب فيجب اجتنابه كما يجنب سم الافاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة
بطهارة ذاتها بل هو اولي بالاجتناب لانه يضر في الدين قال ولا بدع في تسمية الكلب
نجسا من حيث اشر وطاهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى المشركين نجسا والميسر
والانصاب والازلام وجماجم العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك ولذلك
آله القمار والانصاب والازلام قال ولما كان سور الكلب يورث في القلب لذلك
عليه مدار الجسد موتا وضعفا يمنعه من قبول المواعظ التي تدخله الجنة بالغ

الشارع صلى الله عليه وسلم في الفصل من اشر سبعا احداها بتراب دفعا لذلك لا سبعا الكلبة
فانه جمع فيه بين الماء والتراب الذين اذا اجتمعا ابتا الزرع فعلم ان امر الشارع
بالفصل من اشر ولوغه سبعا لاينا في القول بطهارة جسمه كالقمار مع سبه كما مر فذلك
بالغ الشارع في الامر بالفصل منه سبعا احداها بتراب مبالغة في الشفقة على ديننا
والرحمة بنا وكذلك لاينا في القول بنجاسة صفة القول بطهارة جسمه لعدم انفكاك
الصفة المذكورة من الذات انتهى فكما اطلق الامام الشافعي ومن وافقه نجاسة
الكلب ذاتا وصفة فوسعا كذلك لما لك ومن وافقه اطلاق الطهارة على
الكلب ذاتا وصفة وتغليب عدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان
اخي فضل الدين رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين بنجس الصفة انتهى
قلت سبدي عليا المواضع ايضا يقول لا اعترض على من قال اذ وجوب الفصل
من الكلب واستحبابه عليه لا تعقل لحفاؤها على غالب الناس لانه ما اطلع عليها
فيما علمنا الا بمواضع لا تكشف فقط وقد ائتم بعضهم من قال ان الفصل من الكلب
تعبد لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان الشارع خاط الامة بما لا يفهم له معنى
وذلك يكاد ان يقرب من صفة العيب الذي ينزه عنه منصب لشارع وقداجر
الله تعالى ان يبين للناس ما اتوا لغيرهم اي ما امروا به وذلك لا يكون الا بان يبلغ
اليهم اللفظ والمعنى تليغا شافيا بحيث يتجلى لهم امره فلا يلتبس عليهم منه شي
وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا
انتهى **قلت** وقد روي هذا الالزام بان مثل ذلك قد يكون جارا امتحانا لايمان
بعض الناس هل يبادرون الى امثال الامر بفعل ذلك الشيء ولولم يعقلوا علمه
ام يتخلفون من المبادرة حتى يعلموا حكمه ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل اذا
لم يعمل بشئ كان اقوى في مقام الايمان واعظم اجرا منه اذا عمل لانه ربما يكون معظم
الباعث للمكف حينئذ على العمل حكمه تلك العلة من ثوابا وغيره لا محقق امثال امره
تعالى ورسوله وذلك تنصير من مقام الحال والله اعلم **قلت** سبدي عليا
المواضع رحمه الله يقول لا يقدر اهلنا بطهارة الكلب على رد القول لو ارد في الفصل
من ولوغه بل يرى العلة وانما وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك اختلاف في العمل
او في التسبيع وعلامة فاما الاختلاف في العلة والعدد قد لا يقدر في الدين فان الفاعل
بطهارة الكلب فانما بالفصل منه كما ورد واما التسبيع فنحن ونجعلنا الامر فيه للاختصاص
فقد نهض به الاجتهاد الى الوجود كما عليه القائلون بنجاسته فاعلم ذلك فانه نفيس
وقد الفنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاستدلال والجواب عنها
وما مل ذلك ان اهل الكشف منفقون مع اهل النقل على حكمه بنجاسة الكلب والفصل
منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدر في الاحكام
فعلته الاصلية عند اهل الكشف بنجاسة صفة من حيث انها تميث القلب كالميسر والميسر
والانصاب والازلام ونص من ذكر الله وعن القلاء وعلته عند غير اهل الكشف

اما نجاسة عينه وصفته معا او علمته لا تفعل عند من قال بطهارة قهها معا والفصل
منه تعبدى ولا يخفى ما في هذا الامر بالفصل منه سبعا تقتضي نجاسته ولا بد
والا كان كلام الشافعي كالميت فلا بد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة
انتهى **ومن ذلك** قول الامام الشافعي في حنيفة بنجاسة الخنزير وانما بفعل منه
سبعا عند الشافعي ومرة عند الامام ابي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول مالك
بطهارته حيا فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامام الى مرتبة الميزان وقد اختار
الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب ارجح من حيث الدليل
انه يكفي في بول الخنزير غسله واحدة بلا تراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار
لان الاصل عدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشريعة الحاقه بالكلب انتهى ووجه
من الحقيقة بالكلب وجوب الغسل منه كونه اخب جملتها من الكل فقياسه على الكلب
واضح ووجه من قال بطهارته عدم ورود نقرة في الغسل منه سبع مرات كالكلب واما
تحريم لحمه فلا يخفى بالكلية في النجاسة فقد حرم الله تعالى الميتة والخنزير ولم يامرنا
الشافعي بالغسل منها فاصبحا احدا من تراب فافهم **ومن ذلك** عدم وجوب
العدو في غسل ساكن النجاسة عند ابي حنيفة ومالك والشافعي واحد احدى
روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدو في ساكن النجاسات غير الارض وفي
وفي رواية عنه انه يجب غسل الاناء سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا وفي رواية اخرى
اسقاط العدو فيهما عدى الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابلته مشدد فجمع الامام
الى مرتبة الميزان فالاول خامس بعوام الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط
والثاني خامس باكثر الناس كالعلماء والمصالحين نظير ما ورد في النقض بين الفرج
وعدم النقض به كاسياني بسطه في باب ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** قول الامام
الشافعي ان جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منها او من
احدهما هو احدى روايتين عن احمد واظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام ابي حنيفة
ان الجلود كلها تطهر بالدباغ الاجلد الخنزير ومع قول الزهري انه يتنقع بجلود الميتة كلها غير
دباغ فالاول مشدد ومن حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فجمع
الامام الى مرتبة الميزان **وجه** الاول زيادة التنزه عن استعمال ما سماه الشيخ نجسا
او باع الله تعالى في مجالسه العبد وهو ملاصق لشئ نجس شرعا **وجه** الثاني القائل
بان جلدا الخنزير لا يطهر بالدباغ المبالة في التنزه عنه كونه يصبغ قوله مطلقا بخلاف
الكلب فان فيه تفضيلا فكان اخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز
الاستفاد بجلود الميتة من غير دباغ كل واحد بشئ الدباغ على الاستحباب دون الوجوب فالاول
خافوا بالاكثر من العلماء والثاني خاص من هو دونهم في التنزه والثالث خاص باهل الفرق
كما يدل له بعض الاثار فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واجوان الزكاة لا تفعل شيئا فيما لا يوك
مع قول ابي حنيفة ومالك انها تفعل الا في الخنزير واذا ذكي عندها سبع او كلب طهر جلده ولحمه
لكن اكله حرام عند ابي حنيفة ومكره عند مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامام الى مرتبة الميزان

وجه الاول انما لا يوك لحم خبيث فلا يؤتى فيه الذكاة طهارة ولا يطيبا بل حكمه ذبحه حكم
موتة خنفا نفسه قال تعالى في مدح نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ويجرم عليهم الخبائث **وجه**
الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم النبي الطاهر لضرورة في يدن او عقل وحكم الاكل
وان قيل بطهارته يضر في البدن كالجرب ومن شك فليجرب لولم يكن الا انه يورث اكله
البلاهة حتى لا يكاد يفهم ظواهر الامور فضلا عن بواطنها **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة بالغسل
عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديد انه لا يغسل عنه ومع قوله
في القديم انه يغسل عما دون الكف فالاول والثالث مخفف والثاني مشدد فجمع الامام الى مرتبة
الميزان **وجه** قول الامام الشافعي بنجاسة شعر الميتة غير الادنى وهو فهاه ووجه ما قول
ابي حنيفة واحمد بطهارة الشعر والقوف والوبر زاد ابو حنيفة فقال بطهارة القرون و
السود والعظم والريش والارواح فيه ومع قول مالك بطهارة الشعر والقوف والوبر
مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالنعم ولا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول الاوزاعي ان الشعر ونحوه
نجس بطهر الغسل فالاول مشدد والثاني ما بعد مخفف فجمع الامام الى مرتبة الميزان
وجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة **وجه** الثاني ان سياق الآية فيها
يؤكد لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاعتقال وهذه الاشياء لا يؤكل عادة فتستعمل في غير الاكل
كاللبس والافتراش ولو بلا غسل عند غير الاوزاعي على ان التحقيق في الشعر والريش ونحوها
ان لها في حال حياة الحيوان وجهها الى الحياة من حيث انها تنمو ووجهها الى الموت من حيث
ان الانسان او غيره لا يباشر اذا قطعت فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة وما
يجوز الخنزير ينعى الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقول احمد بكراهته ومع قول الحنفية
باليفح احب الى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيها رايحة تشديد
ان لم يرد واحد بالكرهية المنع فيؤخذ به الاكثر من اهل الورع ويسامح به الاصاغر فجمع
الامام الى مرتبة الميزان **وجه** الاول اليسا على القول بطهارته **وجه** الثاني البناء على القول
بنجاسته **وجه** الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط فجمع الامام الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الامام مالك واحمد والشافعي في ارجح قولييه بطهارة الادنى اذا مات مع قول الامام
ابي حنيفة والرجوح من قول الشافعي بانه مع قول الامام ابي حنيفة كنهه يطهر بالغسل
فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامام الى مرتبة الميزان **وجه** الاول شرف ذات الادنى
روحا وجسماء **وجه** الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد تنجس لانه ما كان
طاهرا الا بسريان الروح فيه ككونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله ظاهر مقدس
بالاجماع فكذلك ما حاوره فافهم واكثر من ذلك لا يقال **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة
بطهارة سؤر الحمار فانه مطهر على توقفه ابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري
والاوزاعي انما لا يؤكل لحمه سؤره نجس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فجمع الامام الى
المرتبة الميزان **وجه** الاول كونه علة مع الطهارة بسؤر البغل والحمار لا يطلع عليها
الاكثر من العلماء بالله تخففا لامر فيه على العوام بخلاف الاكثر وبذلك حصل توجيه
الثاني فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي بنجاسة البول والورث مطلقا مع قول مالك

واحد يطهر منهما من مأكول اللحم ومع قولنا في حنيفة زرق الطير المأكول كما في جميع
 ابوالحيوانات الطاهرة طاهر ومع قولنا في حنيفة زرق الطير المأكول كالحمام والعصافير
 طاهر وما عداه نجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو بالنظر لاحد شق التفصيل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول كون البهايم من شائبا بتركس الله عليه ان تاكل
 مع الغفلة عن الله تعالى فلا شك في تركها وما لا يدرك اسم الله عليه فهو قد شرعا كما هو مقرر في
 الشريعة وهو خاص بأكابر العلماء والقائلين الذين يتدنسون بمخالطة الغافلين عن الله تعالى
 عليه من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لا يتأثرون
 بفضائل أهل الغفلة لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توحيد الثاني وقد جاء في الترتيب
 على مرتبة الخواص ومرتبة العوام والعلماء تبع لها اي للشرعية **ومن ذلك** قول الامام
 في حنيفة وما لك بنجاسة ابلي من الادنى مع قولنا الشافعي واحدا من طاهر زاد الشافعي
 وكذا من كل حيوات واما حكم التنزه عنه فيجب غسله عند مالت رطبا وباسا وعند الحنيفة
 بغسل رطبا وبغيره يابس كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 الاول كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غالبا فلا يكاد الشخص يذكر انه بين يدي
 الله اذ بل نعم جسده الغفلة بعموم اللزوم معلوم ان اللزوم النفسانية نيت كل محل مرت
 عليه ومن هنا امر الشارع بالفصل من خروج المني كحل البدن انما هو المبتذل الذي قد وضع
 من شدة الحجاب عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الفصل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب على الله
 فهو رجب عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكلام ابو حنيفة ومالك خافر بالاكابر من العلماء و
 العقابين وكلام الامام الشافعي واحدا خاص بعموم المسائل فلذلك غسله التوضيؤا لله
 تارة وفكره اخرى لشرب الاكابر والاصاغر فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة في البير التي
 منها اذا خرجت منها فارة مينة انها كانت مستنقحة اعاد ملاءة ثلاثة ايام وان لم تكن مستنقحة اعاد
 ملاءة يوم ويلي مع قولنا الشافعي واحدا انه كان الماء يسيرا اعاد من القبلة ما يغلب على طهارة
 انه توفاه منه بعد موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير اعاد من وقت التغير وقال
 مالك ان كان مقينا ولم يتغير احدا وما في الاعادة وان كان غير معين ففيه روايتان فالاول
 مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فيقال في توجيه ذلك ان التشديد
 خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة والتقديس
 قولنا الشافعي اذا اشبه طاهر ونجس اجتهد ونظر بما ظن طهارته من الاولى مع قول الامام ابو حنيفة
 انه لا يجوز بل يريو الجميع او يخلطها وينجس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وهو محمول على حالين فالاول خاص بالعوام والثاني وما بعده خاص بالاكابر لشدة
 توقيرهم واحتياطهم فافهم والله اعلم
 اجموعا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيليين وهو البول والغائط وانفقوا على ان من
 من ذكره او دبر بعض من اعضائه غير مريد لا ينقض ولا تنقضوا على ان نوم المضطجع والمنكح لغيره
 لا ينقض الوضوء وعلى ان المتفقه في القبلة تبطلها دون الوضوء خلافا لابي حنيفة كما سيأتي
 وعلى ان اكل الطعام المخبوخ بالنار وكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى ان من تيفس الطهارة و



وشك في الحدث فهو باق على طهارته الا ما حكم من يعرضه ما لك وكذلك انفقوا على انه
 لا يجوز للحدث من المصحف ولا حمله الا ما حكم من داود وغيره من الجواز هذا ما وجدته من مسال
 الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة انه لا ينقض الخارج
 النادر كالدرور والحصاة والريح من القبل وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي فانه قال
 بالنقض بالثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 ان الدور دخلته الجباه والحصاة من الاكابر ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام والثاني
 حقيقة انما هو ما نشأ من الطعام ومن نفس بالحصاة فانما هو من حيث ما كان عليه من الجبهة
 كما هو الغالب لانها كما سيأتي بسطه في ادب الخاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى ووجه من قال
 بنقض الريح الخارج من القبل ندرته في ادب الا بفتح المعبد في غير مرة واحدة فافهم
ومن ذلك قول الامام الثلاثة ان المني ناقض للطهارة مع الاصح مذهبنا لثنا في
 انه لا ينقض الطهارة وان ادعى الفصل فالاول فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان لذة خروج المني شديدة لا تغادر لها لذة نفسانية ومن
 لازم ذلك شدة الغفلة والغبية عن الله تعالى ليعاودوا بالانقض من خروج البول والغائط
 من حيث اللذة لا من حيث عيبه **وجه** كون ذلك خاصا بالاكابر والاولياء الذين بعدون
 الغفلة عن الله تعالى حدث نجاسة التوبة والطهارة فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص
 بالعوام فاعلم ذلك وتامل فيه فتعرف انه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني الا كونه
 منشا الادنى لا غير فان من خرج منه المني ممنوع من القبلة ونحوها اشد من منع الحدث
 الاصغر فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة لا ينقض الوضوء من الفرج مطلقا بوجه
 كان مع قولنا الشافعي والقول الرابع من مذهبنا انه لا ينقض الوضوء بطن الكفر زاد احمد
 نقض الطهارة بل يذكروا بظهر الكفر ايضا مع قولنا مالك ان منته بشهوة انتقض والا فلا
 فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص
 بعموم الناس ومقابلته خاص بالاكابر وذلك لان الشافعي حقيقة هو كمال تولد من الاكل واما
 النقض بالفرج فانما هو لمجادة الفرج الخارج بل ورد انه صلى الله عليه وسلم كان ينضح سراويله
 لمجاورة الخارج مباينة في التنزه وليفتدي به خواتمه دون عوامهم كما اشار اليه حديث
 هل هو الا بضعه منك وقال للاكابر ومن من فرجه فليوضأ كما اوضحنا ذلك في كتابنا سرر
 الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فراجع **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
 انما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدي حين سألته لطلق بن عدي حين سألته عن من الفرج
 هل هو الا بضعه منك لينبذه على ما اجمع عليه اهل الكفر من ان الناقض حقيقة انما هو
 ما كان متولدا من الطعام والشراب وخرج من الفرج لامت ذات الفرج وكان لطلق بن عدي
 هذا انما بل لنوم فحنف الشارع عليه رمة لهم في خلاف الاكابر من العلماء والصالحين
 يؤمر احدهم بالوضوء من منى الذكر مشاكلة لمقامهم في التورع والتنزه عن منى المجاور
 للخارج بخلاف الفلأحبيس والتراسين وغيرهم فان مقامهم لا يقتضي هذا التنزه العظيم
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان فان قال شافعي ان حديث هل هو الا بضعه منك

منسوخ قلنا السادة الخفية لا يقولون بنسخه بل هو حكم عندهم فلا بد له من وجه
يحمل عليه وقد مر على احد الامام دون العلماء والمصالحين فينبغي لكل متدين من الخفية
ان يتوضا من منى الفرج خروجا من خلا لا لثة ولا يشق له ان يحس فرجه ويصلي
بلا تجديد طهارة **قال قال قائل** انكم قلتم ان علة النقص بمس الفرج انما هو لكونه مجاورا
للخارج لا لذاته فلم لم نوجب الوضوء بمس نفس الخارج **الجواب** انما يلزمنا الشارع
بالوضوء من مس الخارج لانه لا لثة في مسه بخلاف خروجه فان العبد يجد لذة وراحة بخروجه
فان العبد تكاد تعلم العبدون فذلك كان فيه الوضوء كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فانهم
وهذا من باب قوتهم حسنة الابرا رسيات المقربين واما وجه من نقص الطهارة بمس
الذكر بغير الكفن او باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلع على ذلك كما
حديث اذا فطن احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما سترة لا حجاب فليتوضا وسمعت
منه اخبر يقول ليس لنا نافر الطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى الفحشة عند
من يقول بانها تنقص الطهارة اذا وقعت في القعدة لانه لو اشبع ما فقه
فان البسكان لا يكاد ينبت من نضال عن الفحشة انتهى واما مس حلت الدبر فقال ابو
وما لك لا ينقص وقال الشافعي في ارجح قوله واحد ينقص اخذ ابر وانه من مس فرجه
يشمل القبل والدبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحد ينقص
طهارة من مس فرج غيره صغيرا كان المحسوس او كبيرا اجابا كان او مبتاع قول مالك انه لا ينقص
مس فرج الصغير ومع قول الجنيبة انه لا ينقص مطلقا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
الاول الملاقى فنقص الطهارة بمس الانسان فرج نفسه فقيس عليه مسه فرج غيره جامع
علة الفرج وذلك لما نقص طهارة العبد من نفسه كذلك ينقصها من غيره اخذ به احتيا
ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام الجنيبة والشافعي واحد بعدم نقص طهارة المحسوس
مع قول مالك بنقصها فان الاول مخفف والثاني مشدد وان الاول خافتر بالا صغر والشا
خاص بالا كبر من المتوهمين وقد اجمع اصحاب الكوفة على انه ليس لنا نافر الا وفعله سواء د
ا وفيه راحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن ورد الاستغفار عند الخروج من الخلاء
فلا يقع العبد في نافر الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل لا يكاد يحضر مع الله تعالى
في حال خروج الحدث او وقوعه ابدا وذلك اي عدم الحضور حدث عند الاكبر بطهرون منه
اجابه ليدنهم الذي مات بادن عن شهود كونه في حضرة ربه فاخبرهم **ومن ذلك** قول الامام
بعدم نقص الطهارة بالمس الامر والجمل مع قول الامام مالك ما يجاب الوضوء بلسه ومك ذلك ايضا
عن الامام احمد وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود شيء عن الشارع
في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الامام
دائرة مع الملا غالبا فكانت العلة في النقص بالمس المرأة الشهوة للاس والموس والحاماة احتياط
الامام مالك للامة وقال ينقص الامر الذي يشتهى تفصيله مثالا لانه رضى الله عنه ممن افهم
الشارع على شريعته من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من مستحسن او مستفجع عرفا
فلما كان يلحقه بما يشاكله في الشريعة فالنقص بالامر وخافتر باراد الناس وعدم النقص لهم

النقص خاص بشرا فان الناس الذين لا يشهدون الا ما باه الله تعالى لهم فان تنزه الامام عن
مس الامر فهو كمال في التنزيه وقد يقال ان عدم النقص بمس الامر وخافتر برع الناس والقيل
بالنقص خافتر بكابر العلماء والصالحين مشاكلة لقامهم في التباعه عن كل ما ياذن بماله
ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لمس البالغ المرأة من غير حائل ينقص بكل حال
الا ان كانت المرأة محرما لا مس مع قول مالك واحدا انه كان ذلك بشهوة نقص والا فلا
ومع قول الجنيبة ان ذلك ينقص بشرط انتشار الذكر بذلك فينقص بالمس الانتشار
مع قول محمد بن الحسن انه لا ينقص وان انتشر ذكره مع قول عطاء بن مسرور ان مس اجنبية لا تغل
له ان تنقص وان لمس زوجته وامه لم ينقص فالاول مشدد ومقابلته مخفف على التفصيل
المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خافتر بالا كبر الذي يفهمون محل الشهوة اذا فقدت
مقام وجودها ومقابلته راجع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن العلماء المشدد والمتوسط
والمخفف واما الملوث فذهب مالك والراجح من قول الشافعي واحدى الروايتين عن احمد انه
كالامر في النقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحد ينقص
الى مرتبة الميزان **وجه** من قال بنقص لمس الاجنبية النظر للنقص بالانوثه من حيث
هي فكانها حدث ووجه من قال انها لا تنقص الاخذ بقول عائشة رضى الله عنها ان رسول الله
صلى الله وم كان يقبل بعض نساء ثم يقوم الى الصلاة ولا يحدث وضوءا وهذا خاص
بمحمد يملك اربه وكاله الشيخ محمد بن العزقي رضى الله عنه يقول وجه من منع النقص
بمس المرأة النظر الى كمالها من حيث المعنى لقائم بها المشار اليه بقوله تعالى وان تقاطرا
عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهري وهو
سري لا يطلع عليه الا من اطعمه الله تعالى على قدر قدره في العالم وعرف تلك القوة التي في نفسه
وعائشة حتى جعل الحق تعالى نفسه داوى العز من الملائكة والبشر في مقابلتها وهو
سري لا يجوز كشفه للمجهولين **ومن ذلك** سبب عليا الخواص رضى الله عنه يقول نقص
الطهارة بمس النساء خاص باحد الناس ممن لم يطلع الله تعالى على حال النساء من حيث
انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم ان الخير المتعدى افضل من الف
واما عدم النقص بلمس من غامر باهل الكمال الذين يعرفون مراتب لوجود كشفه وبقينا
لا الذين يشهدون النقص في النساء ويرون الذكور كل من الانوثه انتهى وسمعت
ايضا يقول لم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستدعى بالحال كابر ملوك الدنيا الى صون
التسجود عليها حاله الواقع كان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وسمعت ايضا يقول الاول
القول بنقص العجايز والمجارب والصغير لان العلة في النقص بها قولها يكون في الشهوة
وانما ذلك بخصوص وصفة الاشئ فيقف المتورع على القول بانها ينقص حتى ياتي
له نص يخرج من عن النقص وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى
يذبح ابناهم ويستحيي نساءهم على الاطفال فانه كان لا يذبح الا انثى القريبه العهد بالولادة
فكلا طلق الله تعالى اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى ولا تستم النساء من غير تقيد
بالبالغة فكذلك اطلقه على البنت ساعة ولادتها على حد سواء وهو مذهب داود وغيره

فمن الائمة من دار مع حصول الشهوة ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة
واما وجه من قال المراد بلعس النساء في الالة هو الجماع لا التبريد فهو يكون للمس
امرا خفيفا لا يقرب الانسان بلذته من ربه غالبا بخلاف الجماع فان صاحبه لا يكاد يحفر
له قلب مع ربه بل يعنيت عن مراقبته وشهوته بالكيفية وذلك حدث عند الكا بر
من الاولياء بانفاق ولما كانت اللذة تسري في بدن المجامع كله لا تحيز بمجل دون
اخر امر المكلف بتعميم البدن في الفصل لينعش بالماء مامات من بدنه بسرياته تلك الالة
فيه فانها تمت جسده كله اذا المتى وان كان فرعا من الدم فهو فرع اتوى من اصله وان كان
البول والغائط والدم اقدر منه في ظاهر الامر لما علمه فيه سريان شهوته المغيبة له
عن شهوة الجماع لزيادة اللون والرائحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد بالمشغاية
اولا مستم النساء الجماع قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فانهن المراءى
هنا الجماع وقد يكون من قال بذلك انما قال بذلك انما قال به لكونه نظرا لفقه
العرب فرائى ان المس والممس واحد كقولك شئنا ان يكون خاصا برعاع الناس بخلاف
الاكابر فان مقامهم ان يتزهوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر
والمس كما يتزهون عن الصلاة اذا اكلوا اللحم الجور والابعد طهارة شباعا عنها
لكونها محلا ركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا تكونها لحم اذا لحم كله من سائر الموال
في ذلك واحد فانهم ذلك فانه نفيس **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان من نام
في صلاته على حاله من احوال المسلمين لا ينتقض وجوه وان طال نومه وانه ان وقع
انتقض مع قول مالك ينتقض في حال الركوع والتسبيح وان طال دون القيام والقيام
مع قول الشافعي انه ان نام ممكنا مقعد لم ينتقض ولو طال النوم والانتقض
مع قول احمد في اصح الروايات عنه انه ان طال نوم القيام والقاعد والركوع والتسبيح
فعليه الوضوء والا فلا فالاول مخفف ومقابله مقفل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان النائم في الصلاة قريب من المستيقظ التعلق قلبه بحضرة الله تعالى
وقلة استغراق قلبه بحضرة الله تعالى امور الدنيا وكذلك القول في نوم الممس مقفلا
لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممس مقفلا من الارض ولذلك قال
اشباح الطوبى من اراد خفة نومه فليضع تحت راسه مخدة عالية ويغم على شفة الاعمى
فان نومه يكون خفيفا جدا واما وجه من قال من العلماء ان النوم ينتقض ولو من ممكنا
مقفلا ان مع عند ذلك فهو لكونه اى النوم امرا وزخيا له وجه الى اليقظة ووجه الى الموت
بذلك ما ورد في الحديث النوم اخو الموت فكان القول بنقض الطهارة به من باب الاخذ
بالاحتياط **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من نقض الطهارة بخروج
الدم الخارج بالفقهلة او بنوم الممس مقفلا او بمس الايط الذي فيه صنان او بمس
الابرم او الاجزم او الكافرا او الصليب او غير ذلك مما وردت به الاخبار والاشاد وتولا
من الاكل والشرب الاخذ بالاحتياط ولانها لا تقع الا والقلب نافلا عن مراقبته الله تعالى
وجعل له تحت مراقبته العبد لربه لئلا لنفسه عن مس كل قدر حسي او معنوي تعظيما له

الحضرة ربه فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الغفلة عن الله تعالى بقى بعض الامور
الطاهرة بها قال وجب الواقف متولد من الاكل وليس لنا ناقض من غير الاكل ابدأ فان
من لا ياكل لا ينال ولا يجرى له دم ولا يصحك في الصلاة ولا يتقيا حتى يملكه فيه لا يخرج
من ابطه صنان ولا يحصل له برص ولا جذام ولا يعصى ربه بمعصيته ما فضلا عن الكفر والهر
والشر لا يهلكه كمالا نكة واما من قال ينقض من الكافر فلانه محل لخط الله تعالى
فاحتاط المؤمن لنفسه بالتطهر من مسه فاما من مواضع السخط والغضب فهو نظيرها
تقدم من الوضوء من اكل لحم الجوز لم يرد ان ظهورها ماوى الشياطين لانه حيث نال
اللحم وكما ورد في النهي عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كماء قوم لوط وكذا رد من النهي
عن الجلوس على جلود النمار والتباع من حيث انها تورد الفساد في القلب كاسياني
بيانه في باب لباس وكذلك لولا الاكل والشرب ما استهين المسك لفساد لاجسامهم ولا
خرج منها متى لاجن احدا ولا اغنى عليه ولا تكلمنا بغيره ولا نعيمه ولا نأخذ احد
من الكفار صليبا بعده فاهذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب وكل واحد من ذلك اكلة التبداء
آدم من الشجرة فانها لما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه نبوء من بعده من حجابهم بالاكل على الله
تعالى امروا بالنزهة بالفصل او الوضوء من كل تولد من الاكل للملازمة الحجاب والغفلة بغير الله تعالى
غروب ولذا لما بطر العلماء الضلوع بالاكل فيها لامتناع صحة كالمناجاة العبد لربه صلاته
حال الاكل فتمنع لذة الاكل عن شهوة كالا لا قبل مناجاة ربه لامتناع اجتماع لذتين معا
في آن واحد كاسياني بسط ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** الوضوء تمامت
النار كالطبخ والخبز فانفق لاربعة على عدم التقرب به وقال ابو عمر وابو حمزة وزيد بن ثابت
يجب الوضوء من اكله فالاول مخفف والثاني مشدد **ووجه الثاني** ان النار مظهر غضبي يوجب
الله تعالى به من شام من الحصة فلا يناسب من اكل مما مسته ان يقف بين يدي الله تعالى
الا بعد الطهر منه طهارة كاملة **ووجه الاول** خفا هذا الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء
منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الاصاغر فلا يؤثرون بالوضوء منه وكان
ذلك اخر الامر رسول الله صلى الله عليه وسلم توسع على الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فانهم
ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من يتفق الطهارة وشك في الحدث انه يعمل بالسيف
الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه ينبغي على الحدث وينومنا وقال الحسن ان كان شك في الحدث
حالة الضلوع بنوم على يقينه في صلاته وان كان خارج الضلوع اخذ بمقتضى الشك وهو الحدث فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاللايق بالاكابر الاخذ باليقين دون الشك ولم
على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يتبعون الظن الا ان يجزوا عن اليقين بطريق
من الطرق فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة بنحر من المصوف على الحدث مع قول
داود وغيره بالجواز وكذلك قول الائمة الاربعة يجوز للحدث حمله بغلاف وعلا فاما عند
الشافعي كما يجوز عنده حمله في امعة وثياب وديانير وفكره ربه يعود فالاول مشدد
وقول داود وغيره مخفف والاول مستل الحيل بغلاف وعلافة مخفف ومقابل مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** في المس المبالة في التعظيم وعلا بظاهر قول تعالى

لا يثبت الا المظهرين والوجه الثاني فيه ان كلام الله تعالى ليس هو حاله الكتاب
القرآن الورق وانما هو مجلي لها كجبال النجوم على وجه الماء وكعمود الزاوي المرتفعة في المرأة فلا
عيب الرأى ولا خيرة وهذا السر لا تخفى على العباد **وجه الاول** في كل المصحف بعلاقة من
مثل المصحف لانه انما من العلاء في صورته صورة من قلب ورق المصحف يعود لانه صورته صورة
المعظم على كل حال **وجه الثاني** المباعدة في التعظيم ولانه بعد حامله للمصحف بالعلاقة فكل من
المذاهب وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر والاصاغر فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول مالك والشافعية واحمد في شهر الزوايات عنه بتجريم استقبال القبلة واستدبارها في العمرة
وقول ابو حنيفة بحرم الاستقبال والاستدبار في الصلوة وفي النسيان مع قول داود يجوز الاستدبار
والاستدبار فيها جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
ان من جعله من وقوعه بين يدي الله تعالى في صلواته هي حجة بوله وغايته فقد اساء الادب
فذلك غاي الشارح بين المجهتين بقوله شرعوا في ذلك فاقترن بالاكابر والذين بالانوار
في تعظيم جناب الله تعالى **وجه الثاني** خفاشل ذلك على غالب الناس فهو خافض بالاصاغر فلا
يكاد احد منهم يلحظ ما لحظه الاكابر من التعظيم فكل مقام رجال فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول مالك والشافعية واحمد ان الاستدبار واجب كمن عند مالك وابو حنيفة انه ان لم يجر استنجاء
صحت صلاته وقال ابو حنيفة هو سنة وهو رواية عن مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** المباعدة في وجوب التنزه وهو خافض بالاكابر
كثرة تكرر خروج النجاسة من هذين المجلسين فحذف فيها بالاستنجاء ومن هنا قال ابو حنيفة بوجوب
غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا كانت مقدار الدرهم البغلي لان ذلك هو مقدار النجاسة
التي تكون على محل الاستنجاء عادة **ومن ذلك** قول الشافعية واحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة
اجار وان حصل الانقاص ونها مع قول مالك وابو حنيفة يجوز الحجر الواحد احصل بها الانقاء
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** العمل بالشارع
مع زيادة التنزه **وجه الثاني** في الغالب والا فاذ حصل الانقاص بسبعة واحدة
فلا معنى للثانية والثالثة لعدم شيء يمسح هذه من ماء في ذلك من راحة التعظيم للويرة
لشرفها بحجة الله لها كاد من قوله صلى الله عليه وسلم انه الله وتروى حجة لو تركت لكان
كان دون الثلاثة اجار لا يكفي في العادة قدم الشارع ازالة النجاسة على مراعات ما هو ادب
في العرف مع ان مقام الويرة لا يكاد يخطر على قلب المستني لغلبة الغفلة على العبد حال الانجاء
فافهم **ومن ذلك** قول الشافعية واحمد لا يجزى بها كمن مع الكراهة بها فالاول مشدد
والثاني مخفف **وجه الاول** في الشارع من الاستنجاء بها والتمسك بقضي الفساد
وجه الثاني ان التيمم عن الاستنجاء بها من تنزيه استنجاء بعظم ولا روت مع قول
فالاول خافض بالاكابر والثاني خافض بالاصاغر لا يفتقد الى خيفة ومالك انه يجزى بها
كون العظم طعام اخواننا الجن يخفى على كثير من الناس واما علة الروت فلان المراد
بالجرح تخفيفه والله اعلم **باب الوضوء** اتفق الاثمة على انه لو نوى بقلبه
من غير لفظ اجزاء الوضوء بخلاف عكسه وعلى ان غسل الكفين قبل الطهارة مستحب

غير واجب

غير واجب الا ما حكم به اجماع وعلى ان تحليل الحية الكثرة في الوضوء سنة وعلى ان المرفقين
يدخلان في اليدين في الوضوء خلافا للزفر واجمعوا على انه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح
الرأس وعلى ان من توضأ فله ان يصلي بوضوئه ماشيا ما لم يتقصر خلافا للتحفي في قوله
لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس حلوات وقال عبيد بن عمر لا يصلي بوضوء واحد غير فريضة
واحدة ويتنفل ماشيا واحتج بالاية بقاء بها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فالتسلوا اليه
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وانما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول كاتبة
العلاء انه لا يصح طهارة الابنية فتجب النية في الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر مع
قول الامام ابو حنيفة لا يفتر الوضوء والفصل الى النية بخلاف النية لا بد فيه من
من النية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
حديث انما الاعمال بالنيات **وجه الثاني** ان راج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام
كما قال به ابن عباس وابو سليمان الداراني فقالا لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى نية
بعد ان اختار صاحبها لدخول فيه اي في الاسلام دونه استثناء الامام ابو حنيفة التيمم كون
التراب ضعيفا الروحانية فلا يكاد ينعش البدن من الضعف الذي حصل فيه من الغلظة
اد الغفلات فلذلك احتج الى نفوذه بالنية كاسياني بيانه في بابيه ان شاء الله تعالى
بخلاف المأقاة قوي الروحانية فيجب كل محل نزل عليه ولو بلا قصد فاحمد **سمعت**
سيدى عليا المخاض رحمة الله يقول حقيقة النية عزوم المكلف على افضل المقاراة غالبيا
ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادات بلا نية فما حقق لنظره انك لو قلت للحنف
وهو يطر ما اذا نصح لقال لك انظر واما ما لا يعرف ما يصح فليس هو بمكلف اصلا قال
واعل يشبه من نقل عن الامام ابو حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الغرض
عنده ما صرح القرآن بالامر به او ما الحق به من السنة المتواترة والاجماع وغيره الغرض ما جاء
في السنة المعبر المتواترة الامر به ثم انه ينقسم الى ما هو واجب الى ما هو مندوب كالحنان
والاستنجاء وفقر الاظفار فانه ثبت بالسنة ففي السنة ما هو واجب وفيها ما هو مندوب
فلا يلزم من نقل الامام ابو حنيفة فرضية النية نفى وجوبها وتطير ذلك اصطلاح السلف على
التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا قبل وكمر سفيان الوضوء باليد مثلا فواهم
المنع وعدم العتقة فانهم واعرف مصطلح الائمة قبل الاعتراض عليهم فانهم امر الله مع الله
تعالى ففهموا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع
الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ونظير ذلك تخصيصهم
الدعاء للانبيا بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبياء
عن الاولياء فيقال في الرحمة الله ورضوعه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم والابكم
التبعية للانبيا كما هو مقرر في كتب الفقهاء وغيرها **سمعت** رضي الله عنه يقول كان
الامام ابو حنيفة من اكبر الائمة ادب مع الله تعالى ولذا لم يحمله النية فضا وسمى الوتر
واجبا لكونها ثابتا بالسنة لا بالكتاب فقصده بذلك تمييز ما فرضه الله وتيميز ما وجبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظيا كما قاله بعضهم بل معنوي ايضا فانها فرضه الله

أشد ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حتى خبر أنه تعالى أن يوجب شاة
أو لا يوجب وأطال ذلك ثم قال فاللايق بكل متدين أن لا يعمل عملا لا يثبت سواء كان
ذلك من الوسائل أم من المقاصد من حيث أنها ما يورثها شرعا ولو لم يقل ما منا بوجوبها
فإنها رتبة على كل حال ونهض بها إلى الوجوب اجتهد المجتهدين **فان قلت** فواجبه
دع ادع بنية رفع الحدث الأصغر مع الأكبر إذا اجتمع الحدثان على المكلف **قال** **والجواب**
وجهه أن الأصل في كل حدث أفراد بنية فقد لا يكون الشارع يرى اندراج الأصغر
في الأكبر كحكة تخفى على غالب الناس وقد بسطنا الكلام على ما يرد على مذاهب العلماء في
النية منطوقا ومفهوما في كتابنا لأجوبة عن الأسئلة فراجع **ومن ذلك** قول الأئمة أن
أن النطق بالنية كالنية في العبادة مع قول مالك أنه بكرة النطق بها فالأول كالشدة والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه** الأول مراعاة حال غالب الناس من عدم وصولهم
في الهيبة والتعظيم إلى حد يمنعهم من النطق أو ثقل عليهم إذا قبلوا على فعل ما يورث
ووجه الثاني مراعاة حال الأكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله حتى منعهم من القدرة
على النطق بالنية بين يديه إلا أن أمرهم بذلك ولم يفتح لنا في ذلك أمر بالنطق بالنية
بين يديه **ووجه** الثالث سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول في قدر على النطق بنية
الطهارة ولا قدر على النطق بنية الصلوة من حيث أن الطهارة مفتاح طريق التسلق
فهو بعيد عن مقام المناجاة الله تعالى عادة وفوق بين الوسائل والمقاصد فاعلم
ذلك فانه نفس وسيأتي بيان حكمة الجهر في أدنى المغرب والعشاء من أن ينطق
للقول وعلا أن العبد يزداد هيبة وتعظيما كلما أطال الوقوف بين يديه بخلاف
ملوك الدنيا لذلك كان الأسرار مستحبة غير الركنين الأولين من الفرائض
للجهرية والله أعلم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة وأحد الروايتين عن أحمد أن النية
في الوضوء مستحبة مع قول داود وأحمد أنها واجبة لا يقع الوضوء إلا بها سواء في ذلك الحمد و
التسبيح مع قول أسحاق أن نية الجهرية طهارة ولا فلا فالأول مخفف والثاني
مشدد والأول محمول على حال أهل القرب من شهر وحضرته الله عز وجل والثاني على غيرهم
ووجه سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول كلما لم يذكر اسم الله عليه فهو قريب من الميتة في
الحكم من حيث عدم طهارته يقرب منه ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
يعني ولو أنهر ذبحها الدم الفاسد الذي يفتن البدن فأكله فاجعل ذبيحة المشرك
رجسا لا عدم ذكر اسم الله عليها بخلاف ذبايح أهل الكتاب فإن الشريعة أباحها
استند إلى أن الآية وإن كانت نزلت فيمن ذبح على اسم الأصنام فظاهرها يشهد بما
قاله الشيخ كأي شدة له أيضا لا وضوء لم يذكر اسم الله عليه فان طاهر عند بعضهم فهو
الصحة وإن حله بعضهم على الكمال كما **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن غسل اليدين
قبل الطهارة مستحب مع قول أحمد أن ذلك واجب كمن من نوم الليل دون النهار ومع
قول بعض أهل الظاهر بالوجوب مطلقا فتعبد بالنجاسة فإن أدخل يده في الأثناء قبل غسلها
لم يفسد الماء إلا عند الحسن ليصير فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء قول الإمام أحمد
في أشهر الروايتين بوجوبهما في الحدث الأكبر والأصغر فالأول مخفف والثاني مشدد أما لظاهر
تعميمهما واستنفوا عند من صحته فإن الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف وأما أن طهارة مستحب
ونفض يده إلى الوجوب اجتهد المجتهدين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **والجواب** الاستحباب النعم
والأنف باطنهما من جنس لباطن والطهارة ما شرعت بالأصالة لا على الظاهر من البدن فأن
فالتعرض لهما إنما هو على سبيل الاستحباب ووجه الوجوب كون النعم محل اللسان والطعام فكم
وقع اللسان في أديمه وكه نزل منه إلى الجوف حرام أو شبهات وقد صرح في الحديث بأن اللسان أكثر
الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا
السنم فيجب على هذا القول على العبد أن ينظر أن يفسد فمه غسلا جديا بالماء مع التحلل منه ووقع
هو في عرض من سائر الناس والأكثاد من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة وأما وجه
وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل مبيت الشيطان كما ورد في محل ظهور الكبرياء والأنف
عن اللق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا أن صار يرى نفسه دون المسلمين أجمعين
كما بسطنا الكلام عليه في أول عمود المشايخ فراجع وقد كان شيخنا إبراهيم لذوق يقول لا ينبغي
لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من الغيبة والتميمه وكل الحرام والشبهات فقد
أجمع أهل الله على أن من أكل حراما أو وقع في غيبة فقد نجس نجاسة تمنعه من دخول حصة
سواء في الصلوة وغيره ما قالوا ورواها الشارع لأنه لا يقوم أحد منهم ببناء ربه في الصلوة
الأعلى طهارة ظاهره وباطنه من سائر الذنوب وقالوا مثال من تكلم بالفبيح ثم يقرأ القرآن
مثال من رمى معصفا في قاذورة ولا شك في كفره **ووجه** سيدي عليا الخواص رحمه الله
يقول إنما سقى الله م المضمضة والاستنشاق وقدمهما على غسل الوجه بأذن من ربه
عز وجل لنلا يغسل الناس عنهما لكونهما لا بعدا من الوجه الأبعدا معان النظر إلى باطنها فلا يقال
كان ينبغي تأخيرهما عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لأن الشارع محصوم من الوقوع في سوء الأدب
وقد قدمنا أنه إنما سقى الله بأذن من ربه عز وجل كما أخضع الأذنين كذلك بأذن من ربه انتهى
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن البياض الذي بين شعرا لاذن والحيمة من الوجه مع قول
مالك والبي يوسف أنه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى
عند خطابه ووجه الثاني عدم دفع المواجهة به فإن الشرع قد نزع العورة ذلك عند القائل
به ولا فكل جزء من بدن العبد ظاهر أو باطن ظاهر الحق تعالى كإشارته إليه فرض الحق تعالى
لبلة الأثر فيسبب جميع البدن عند كل صلوة ثم تخفف الله ذلك بالوضوء ورضي منهم به في الصلوة
مع الاستنجاء ثم لما كان القلب محلا للنظر الحق تعالى من العبد أمر الله تعالى العبد بالتوبة
فورا مسارعة التطهر من النجاسة المعنوية لأن الماء لا يصل إلى القلب فافهم **ومن ذلك**
قول الأئمة الأربعة بأن المرفعات يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الإمام داود والإمام
ذو رحمهما الله تعالى أنهما لا يدخلان فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أنهما محل الارتفاق ونكح الحركة بهما في فعل المخالفات ووجه الثاني كونهما

يجمع فيمن ابرة الذراع ورأس العظم فلم يتحسنا للذراعين تخفف فيها **ومن ذلك**
قول الامام مالك واحد في الروايات عنه بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره فالتا
يقول يجب ما ينطق عليه اسم المسح وبوجوب البعض يقول البعض هو راس الراس ويكون ذلك بتلاوة
من اما بعده حتى لو مسح راسه باصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد فالاول مشدد
والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
الاخذ بالاحتياط فيمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضي يخرج عن الكبر الذي في خضها
ويكون من دون حرفة الله تعالى السلاة فان كان عنده مشقة ذرة من كبر لا يمكن من قوله
الجنة يوم القيامة كما ورد في الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة الصلوة ووجه من يقول
بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه الخروج من الرياسة بالكتابة لانه لا بد ان يامر غيره او نهاه
وذلك رياسة ووجه من يقول بوجوب مسح راس الراس فقط الرحمة بالعوام فان غالبهم يغلب
عليه الرياسة والكبر لجابه من مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الا في راسه
فلذلك مسح احد من بقاء ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته **ومن ذلك** الحنك
قول الائمة الثلاثة انا المسح على العمامة لا يجزى مع قول احد انه يجزى لكن بشرط ان يكون تحت
منها شيء رواية واحدة وان كانت مدونة لا ذرابة لها يعني اللثام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح
المرأة على قناعها المستدبر تحت خلفها رايه وهو بشرط ان يكون لبس العمامة عليها من رايه
فالاول مشدد والثاني مخفف بالشروط الذي ذكره **وجه الاول** اذا الرياسة حقيقة في نفس
الرأس لانها عليها من عمامة او قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر **وجه**
النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتمال ان يكون اسمه مشتقا من الريا
وهو معنى من المعاني فلا فرق في الاشارة اليه بالمسح بين ان يكون ذلك بحال او بلا حال ومن هنا
خفف الائمة الثلاثة باستحياب مسحه من واحد فقط وشد الشافعي باستحياب مسحه ثلاثا
وجه الاول انه محمول على حال الكبر الذين لم يظهر عليهم كبر والثاني خاتم بالامام الذين يظهر عليهم
الكبر فيمسحون راسهم ثلاث مرات مبالغة في ازالة الكبر الذي عندهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الذين من الرأس يستحب مسحها معه مع قول الشافعي انها عضوان مستقلان يستحان بماء
جديد بعد مسح الرأس وقال الزهري هاهن الوجه فيمسح لانه ظاهره وباطنه الوجه وقال
الشعبي وجاء ما قبل منها فمن الوجه يغسل معه وما ادبر منها فمن الرأس مسح معه فالاول مخفف
وقول الشافعي مشدد وكذا ما بعده ووجه الادكون الاذنين لا يتصور فيها عصبان حقيقة
وانما طريقان الى وصول الكلام الحرام منها الى القلب فلذلك خفف فيها بالمسح لكون الكلام
الحرام يتربطها وبمسحها مستا **وجه الثاني** كونها كائنا سبب الوصول هو النظر بالناس من كثرة ما يسمع
ذلك ويوصله الى القلب فمسح راسه سببه فعلية ودرها وذر من عملها فلذلك
وجب غسلها ازالة لذلك الوزر في الظاهر وجبنا على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن و
من هنا يعبر توجيه اقوال الامام في حنيفة والشافعي واجد في احد كالأوليتين عنهما انها
يستحان من واحدة وقول الامام الشافعي انها يستحان ثلاثا وهو الرواية الاخرى عن احمد
ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ليس بسنة مع قول الحنيفة واحمد

وبعض الشافعية بانه مستحب فالاول مخفف ومقابله مشدد **وجه الاول** عدم ثبوت
حديث فيه فكان بدعة **وجه الثاني** ما رواه الديلمي مسح العنق اما من الغل مع ما جرب
من زوال الغم والهم اناسح العنق فلا بد لذلك من حكمه واذا ضعف النقل علمنا بالتجربة
ومن ذلك اتفاق الائمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذ لم يكن لايسا
للخضوع ما حكى عن احمد والاذاعي والثوري وابن جبر من جواز مسح جميع القدمين وان
الانسان عندهم بخير من الغسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفعل عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف وسعه ظاهر القرآن في قراءة الجبر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة
الميزان **وجه الاول** موازنة العبد بالمشي بها في غير طاعة الله تعالى وجعل وكونها حالين
للجسم كله ومعدان له بالقوة على المشي فاذا ضعفها بالخالفة او الغفلة سري ذلك فيما
حمله كاي سري منها القوة الى ما فوقها اذا غفلا فانها كعروق الشجرة التي تشرب الماء وتمتد
الاغصان بالاوراق والثمار فتعبر فيها الغسل دون المسح ووجه الثاني كونها لا يكثر
منها العصبان بخلاف ما حمله من الاعضاء وكفى صاحب هذا القول بمسحها مع قوله
بان الغسل افضل ولا بد وقد كان ابن عمار يقول فرض الربيل المسح لا الغسل فاعلم ذلك
ومن ذلك قول بعضهم بكرامة التضرع عن الثلاثة في عدلات الوضوء وسجدة مع قول
بعضهم بعدم الكرامة لثبوت الافتقار الى مرة ولحق مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فالاول على حال العوام الذين مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
حل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على اكابر العلماء
الذين لا يقعون في معصية فان مولاه لحياء ابدانهم يكفهم الغسل ولا يقعون في المسح
من واحدة او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فكيف العاد المرء الواضع او الاثنان لانه
هو الذي يليق به الرخصة بخلاف الكبار والى ذلك اشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان
ان توضا ثلاثا ثلاثا هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبل انتهى وذلك لانهم اكابر للحضرة
الالهية فيطالبون بزيادة نظافة وحياء كاعضون خلافة العامة فتأمل ذلك **ومن ذلك**
قول الامام ابو حنيفة ومالك في احدى روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي
واحمد بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد الاول فهم الى حنيفة ومالك من القرآن
ان المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكما طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة
سواء تقدم بعضها على بعض كالربيل على غسل الوجه او تأخر عنه كالوضوء منكوسا وقد كان
الامام علي بن ابي طالب يقول لا با بالي باي اعضاء الوضوء بدأت وبنتقيد عدم وجوبه فاصله
لسنة بالاجماع ونهضه الى الوجوه اجتهاد الائمة القائلين به **وجه الثاني** ان الوضوء
الثاني عن الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ان يكون داخلا
في عموم قوله **فصل** في الله عم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رذاي غير مقبول لكن لما استند الى
الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع توركه المجتهد وانما يرد لنا حديث في تقديم
احد الخدين او الاذنين على الاخر لان حكمه تقديم اليمنى من اليد والربيل انما هو كون
اليمنى اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى

النفق بمسارعة لطهارة ما كانت اسرع لفعل الخفاف ولا هكذا الخزان والاذنان فانه
لا يتصور فيها ما ذكره في البدين فلذلك كانا يظهران دفعة واحدة والله اعلم **ومن ذلك**
قول الامام ابو حنيفة بان الموالاة ستة وهو جميع القولين عند الشافعية مع قول مالك و
احد في الشهر والواحد في الايام واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصبانها لبرها وعدم طول غفلتها عند
ومن كان كذلك فاعضاه حية لا يؤثر فيها جفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء اقلنا بوجوب
الترتيب ام لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف ابدانهم
من كثرة المعاصي والقفلوات واكل الشهوات واذ لم يكن موالاة جفت الاعضاء
كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا واذ اجفت فكأنها لم تغسل ولم تكتسب بالماء انتعاش
والحياة تقف بها بين يديها فخطبت ربتها لا كال حضور ولا اقبال على مناجاته
هذا حكمه غالب الا ببدان اما ابدان العلماء والعاملين وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون
الى تشديد في امر الموالاة لحياتهم ابدانهم بالماء ولوطال الفصل بين غسل اعضائهم فيعمل
قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس ويجوز قول من قال بالاستحباب على
طهارة علمائهم وصالحينهم **وسمعت** سيدي عليا الخراساني يقول نعم قول من قال
بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجبها يؤدى قوله الى جواز طول الفصل جدا
او زيادة البطو في زمن الطهارة وفوات اقل الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظفر
بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ربع النهار ثم يمسح راسه بعد زوال الشمس ثم يغسل
رجليه قبيل العصر مع دفع ذلك المتوضي مثلا في الغيبة والغيبة والاستبراء
والسجدة والصحك والغفلة وغير ذلك من المعاصي والمكروهات او خلا ذلك
ان كان من يؤخذ به كما يؤخذ بكل الشهوات مثل هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر
الشرع من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول جبهة الايمان
به بعد موتها او ضعفها او فورها فقالت بذلك حكمة الامر بالموالاة في الوضوء ووجوبها
او استحبابها اذ هي انما من البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدر
عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية او غفلة في الزمان التخليل بين غسل الاعضاء
فالبدن ناشف كالاعضاء التي عنتها الغفلة والسهو والملل والسامة فلم يصح لها داعية
الى كمال الاقبال على الله تعالى على الله تعالى حال مناجاته وبالحيلة فالموالاة من اصلها
ستة ونهض بها الى الوجوب لاجتهاد فهي مطلوبة لكل حال والله تعالى اعلم **ومن ذلك**
اتفاق الائمة الاربعة على ان من توضأ فله ان يصلي بوضوءه ماشيا من الفرائض ما لم يتق
وضوءه مع قول النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمير
يجب لوضوء لكل صلوة واحتج بالاية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه الاول** الاجماع من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول النخعي
ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يزد على ذلك ووجه
قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو ما في بعض تقع في الذنوب كثيرا والاول خاتمة

لا يقع

عنه لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله اعلم **كتاب الغسل**
اجمع الائمة على انه يحرم على الجنب حمل المصحف وسنه وعلى وجوب تعميم البدن بالغسل والله
لا يكتفي في الجنابة مسح الرأس بالماء قياسا على الخفاف في الجنابة وغسل
الرجلين ولا يكتفي فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة يجتمع كون كل منهما متسوحا ولم
اجد لذلك دليلا من صحاحنا ما وجدته من مسائل الاجماع وانما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الغسل من الشقاء الختاني وان لم يحصل انزال مع قول
داود وجماعة من الصحابة بان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت تسخ ذلك ولا فرق
بين فوج الادي والبهيمة عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل ووطئ
البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسئلتى جامع الادي والبهيمة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** في المسئلتين جعلوا اللذة التي يعنيت معها
العبد من مشاهدة حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيه ما عدم كمال اللذة
ان لا ينحل الا بالانزال فالاول خاص بالاكثر الذين يباليون في التزوة والثاني خاص بالاصغر
الذين لا يتدرون على المشي على ما عليه الاكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من جهة
غلبت الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الاكابر الا بالانزال لان الجماعة من غير انزال لا يؤثر
فيهم غيبته من ربهم لما هو عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة وانكم بملك اربه كما كان صلى الله
عليه وسلم بملك اربه في فقة تقبيل نسائه وهو صائم او هو متوضي ثم يقولون الى الصلاة فاعلم ذلك
ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يفلون اللذة مع قول النخعي
مالك انه لا يجب الغسل الا مع مقارنته اللذة لخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف
بالقول فيه كالتقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال فلا نعيده **ومن ذلك** قول الشافعي يجب
الامام ابو حنيفة واحمد لو خرج منه مني بعد الغسل من الجنابة فان كان بعد البول فلا يغسل
والاوجب الغسل مع قول الشافعي بوجوب الغسل مطلقا مع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا
فالاول فيه تشديد بالكيفية والثالث مخفف بالكيفية فرجع الامر الى مرتبة الميزان
فاحد الشقيين في الاول وقول الشافعي خاص بالاكابر والشق الاخر وقول مالك خاص بالاصغر
كالعوام فخرج احد من الائمة عن مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي يجب لغسل بخروج
المني وان لم يتدفق مع قول الائمة الثلاثة بعد وجوب الغسل اذ لم يتدفق فالاول مشد
ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب الغسل
الا بانفضال المني من راس الذكر ملامع قول الامام احمد بوجوب الغسل اذا احتس بانفضال المني
من الظفر الى الاخيل وان لم يخرج فالاول مخفف خاتمة بعوام المسلمين والثاني مشد خاص بالاكابر
ومن ذلك قول مالك واحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا اهلهم مع قول ابو حنيفة والشافعي
باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه الشافعي** ان الله تعالى اطلق الحياة
على من اسلم بقوله او من كان ميتا فاحيئناه ومن صار جسده حيا بعد موت فلا يجب
عليه غسل انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنوع ويؤيد ذلك قوله تعالى قل الذين
كفروا ان ينهوا عن كفرهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المباعدة في الحياة فالاول احسن

والله تعالى الظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
بوجوب امر الابد على البدن في غسل الجنابة مع قول الائمة الثلاثة باذ ذلك سجد
فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** المبالغة في انعاش البدن من الضعف
الحاصل له من سريان لثة خروج الجن والجماع **وجه الثاني** الاكتفاء بمروء الماء على سطح
البدن فانه يجيى بالطبع كلامه عليه من البدن فاللائق بتقليل الالتذاذ بالجماع او بخروج الجن
الاستعجاب واللائق بمن غاب باللة من احساسه الوجوب والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة
الائمة الثلاثة انه لا باس بالوضوء والغسل من فضل ماء الجنب والماء يفرغ قول احد ائته
لا يجوز للرجل ان يتوضا من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن
على انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ثبوت الادلة فيه **وجه الثاني** ما في طهارة المرأة
من شدة القذارة عادة ولذلك قيل احد ذلك بما اذا لم يكن يشاهدها فيجعلها على انها
كانت نظيفة حال نظرها ليس على يديها قد رجاء فما اذا كان يشاهدها حال غسلها فانه يعمل
بعلمه من طهارة وامتناع فعلم انه اللائق بالاكابر الثاني واللائق بالعوام الاول وفطر
ذلك اتفاق الائمة على ان المرأة اذا اجتنبت فحاضت كفها غسل واحد مع قول اهل الظاهر
انه يجب عليها غسلان **ومن ذلك** اختلاف اصحاب الشافعي وجوب الغسل من الولادة
بلا يلزم قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** المبالغة
في التنزه من خروج المني ولو صار ولدا **وجه الثاني** ان الغسل المذكور ما شرع الا للتقديس
الحاصل بالولادة عادة فاذا لم يكن فذره فلا يجب الغسل مع ما فيها ايضا من شدة الوجع حال
الطلق فان ذلك يغني اللة المضعفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
حالا الطلق بل نصير كل شعرة منها تنوجه الى الله خاضعة معه وذلك ربما يقوم مقام الماء
في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
في احكام الروايتين بتحريم قراءة القرآن على الجنب والمناشئة لوانه لا يتيسر مع قول الامام بخيفة يجوز قراءة
بعض الة ومع قول مالك يجوز آية ايتين ومع قول داود يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شاء
فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالحكمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا المأثرت شيئا من القراءة فتكفي
شيئا فشم بعض الة كخروج ما يبيد ذلك بما قاله اهل الحقيقة من ان القرآن كلام الله
وهو اي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه ان يبرز محل موقوف بالقراءة
معنى او حلس لسوء قليلة وكثرة وايضا فانه القرآن مشتق من القرء وهو الجمع لكونه يجمع
القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرأ شيئا يدع بالخاصية الى الخضوع مع الله
الا على حال الطهارة بخلاف الجنب والمأثرت **فعل** ان الجنب وغيره ان يقرأ الفرقان من الاحكام
والا كما لا يسمي القلب على الله تعالى وعليه يعمل قول داود من حيث ان الفرقان قرآن وعكس
عند الاكابر بخلاف المجويز فافهم وانما من جهة الفاظ القرآن فالتحقيق ان وجه قول داود
ان القراء له وجهان وجه الى الخضوع صفات الله وهو القائم بالذات ووجه الى الخلق وهو

المكتوب في المصحف والمنطوق به في اللسان والمحفوظ في القلوب فكلام داود يمشي على احد
الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة التعظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالا في اللسان
واللفظ حقيقة واكثر من ذلك لا يقال والله اعلم **باب** **التيهم** اجمع الائمة
على ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز واجمعا على وجوب التيمم
للجنب كالمحدث وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وخشى العطش فله ان يجسه ليشربه
وتيمم وعلى المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلوة بطل تيممه ولو لم يجد الماء
الماء وعلى انه اذا رأى الماء بعد فراغه من الصلوة التي تسقط بالتيمم لا يجب ان يجدها وان كان
الوقت باقيا وعلى التيمم لا يرفع المحدث خلافا لداود وعلى ان من خاف التلف من استعمال
الماء جاز له تركه وان تيمم بلا خلافا وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وانما ما
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام الشافعي واحمد ان الصعيد في الآلة هو التراب
فلا يجوز التيمم الا بالتراب طاهر او برمل فيه غبار مع قول ابي حنيفة ومالك الصعيد هو نفس الارض
فيجوز التيمم بجميع اجزاء الارض ولو بجرا لتراب عليه ورمل لا غبار فيه وزاد مالك فقال انه
يجوز التيمم بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مشدد والباقي مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه الاول** قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب هو ما يعمل من مكان
الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء حتى فهو اقرب شئ الى الماء بخلاف الحجر فان اصله الزبد
الصاعد على وجه الماء فلم يتخلص للروحية ولا للترابية وكان ضعيف الروحانية على كل حال
بخلاف التراب **وسمعت** سيدي عليا الخواص رفته الله تعالى يقول انما لم يقل الشافعي
وبغيره بصحة التيمم بالجرم مع وجود التراب لبعده عن طبع الماء وضعف روحانيته فلا
تلك كما يحكي العضو الممسوح به ولو سمع في لاسيما اعضاء امثالنا الترومانت من كثرة
المصر والغفلات واكل الشبهوات وسمعت مرة اخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحية بعد فقد الماء لاسيما اعضاء من كثرة النوع في الخطايا
من امثالنا فعلم ان وجوب استعمال التراب قائم بالا صغر ووجوب استعمال الحجر قائم بالا كبر الذنوب
لا يعملون بهم لكن ان تيمموا بالتراب اذ زاد روحانيته وانتعاشا وسمعت مرة اخرى يقول
وجه من قال بصحة التيمم بالجرم مع وجود التراب كونه راي ان اصل الحجر من الماء كما ورد في الصحاح
ان رجلا قال يا رسول الله حيث اسالك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء
خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها اصله من الماء فالطين ما اذ بدو الحجر
ما لم تنوع منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر يقطر ماء اذا اودق عليه النار فلو لا ان
اصله من الماء ما قطر ما لكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا بعد فقد التراب لانه مرتبة
ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم فمن فقد التراب كان له ان
ان تيمم بالحجر ويمسح بيديه وجهه تشيها بالماء سمعت بالتراب وقد قال تعالى فامسحوا
بوجوهكم وايديكم منه فظاهر الية انه لا بد في صحة التيمم من انفعال جسم من الشئ
المضروب عليه في اليد وانه لا يكفي انفصال روحانية من ذلك وان كانت شئ لطيفا و
ولغير ما نحن فيه فلهذا علمنا في باب الحجر ان من لا شعر راسه يستحب امرار الموي على

تشبهها بالحياتين فكذلك الامر هذا فمن فقد التراب المهود ضرب على الحجر تشبهها
بالضارب بين التراب **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بوجوب طيب الماء قبل التيمم
والله شرط في صحته وهو ما رواه النضر بن احمد عن قول ابى حنيفة واحمد في الرواية الاخرى
بعدم اشتراط الطيب لصحة التيمم فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه الاول**
قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال فلان لم يجدوا ماء الا بعد ان طلبه فلم يجد
ووجه الثاني اطلاق قوله تعالى فلم تجدوا ماء لم تجدوا ماء وعند ادراككم الطهارة فتم الفقه
مع السكوت وعدم الطلب من الجيران ونحوه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابى حنيفة والشافعي في الجديان مسح اليدين بالتراب الى المرافق كالغسل في الوضوء
مع قول مالك واحمد ان المسح الى المرافق مستحب فقط والى الكوعين جائز ومع قول
الزهري ان المسح يكون الى الاربعة فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف **وجه**
الاول ان الاصل في البدل ان يكون على صورة المبدل ما امكن ولو من بعض الوجوه ووجه
الثاني ضعف التراب من روائيه الماء فلا ذلك نعم ما جاب هذا القول المعنوي كله بالمسح الى
الى الابطين **وجه الثاني** ثبوت الحديث في المسح الى الكوعين تارة والى المرفقين
تارة وكلاهما خاص بالاكابر الذين تقل معاصي ايديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فان
الضعف ينقصر من الكفين الى المرفقين الى الابطين فذلك كان المسح مطلوباً الى هذه
المخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وسمعت** سيدي علياً الخواص رحمته الله عن
عن مسح الرأس بالتراب ولم ترك في التيمم فقال انما امرنا الشارع بمسح الرأس
في الوضوء نقلاً ولا باذانة الرياسة المانعة من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم
لما وضع التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم يحتج الى مسح رأسه بالتراب
وكفي بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان
التيمم اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة انها كانت تسقط بالتيمم مضي فيها ولم
ولم تبطل وان كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل قطعها ليتوضأ مع قول مالك انه يمضي
فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول ابى حنيفة يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة
ومع قول احمد انها تبطل تيممه ويلزمه مطلقاً فمن الائمة الغلب لمراعاة امر الطهارة
ومنهم الغلب لمراعاة امر الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال يمضي
في صلاته استعظام حضرة تعالى ان يفارقها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة
في الجملة ووجه من قال يقطعها ويتوضأ استعظام مضرته الله ايضاً ان يقف العبد
فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش رعاياه ولا يحصل بها كمال الاقبال على مناجاة الله تعالى
وسمعت سيدي علياً الخواص رحمته الله يقول وجه من قال ان من وجد الماء في
في أثناء الصلوة لا يقطعها بل يتمها استحياءه ان يفارق حضرة الله لفصلية
الوضوء لان مناجاة الله تعالى هم ولا في الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل
مع استغنائه عنها بوسيلة اخرى ووجه من قال يقطع الصلاة اذا اتسع الوقت

ويتوضأ

ويتوضأ ثم ينشئ صلاة اخرى موقفة عظيمة الله تعالى على قلبه فاستحي منه ان يقف بين يديه
بناحية بطهارة ضعيفة لا تنعش روحانيته باعضائه فواي ان ذرة من مناجاة الله تعالى
مع حياة البدن افضل من امثال الجبال من مناجاته مع موت البدن وضعفه وفتور
وفي الحديث لا يستحي الله دعاء من قلب غافل في رواية من قلب لاه ولا شك ان حكمه
ضعيف الاغصاء كما لغافل والارواح المتساي من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى التيمم
انتهى **وسمعت** سيدي علياً الخواص رحمته الله يقول انما يجوز العلماء الطهارة بالماء
قبل دخول الوقت دون التيمم لان الماء لقوة روحانية يستمر انتعاش الاعضاء به حتى
يدخل وقت الصلاة التي بين يديها بخلاف التراب فان روحانيته ضعيف لا ينعش الاعضاء
الى الصلاة الاينة فلذلك اشترط العلماء في صحة التيمم دخول الوقت لانه هو الذي
يخاطب بالصلاة فيه كما اشار اليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة الى الله
النسق فان الامر بالتيمم داخل في جبر الامر بالطهارة بالماء على حد سواء لكن خرجت الطهارة
بالماء بدلاً وبقي التيمم على الاصل من انه لا ينظر لصلاة الا عند دخول وقتها **ومن ذلك**
قول الامام مالك والشافعي واحمد انه لا يجوز الجمع بين فرضين بتيمم واحد سواء
في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من اكابر الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة
التيمم كالوضوء بالماء يصلو به من الحدث الى الحدث او وجود الماء وبه قال الثوري و
الحسن فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** من قال لا يجمع
بالتيمم بين فرضين الوقوف على حد ما نقل من الشارع صلى الله عليه وسلم فلم يبلغنا
عنه صلى الله عليه وسلم انه اجع بتيمم واحد بين فرضين ابداناً كما نقل السائد في الجمع
بين فرائض وضوء واحد يوم الاخر بالامور وجوب الطهارة اكل فريضة لظاهر قوله تعالى
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به التيمم اي فيكون الاصل فيه
وجوب الطهارة اكل فريضة وبضعف روحانيته ابتداء من روائيه الماء لا سيما ان تيمم
اول الوقت واخر الصلاة الى اخر الوقت فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى انه لم ينظر
واما وجه من قال جميع التيمم ما شاء من الفرائض فهو كونه بدلاً عن الطهارة بالماء
فله ان يفعل به ما يفعل بالوضوء والغسل كما له ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قال ابو حنيفة
على اصل قاعن البدلية وان لم يلحق البدل بالمبدل منه في كل الامور فان اعضاء التيمم
ناقصت عن اعضاء الوضوء وروائية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين
ان التيمم عبادة مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والغسل امرنا الله تعالى بهما
عند المرض او فقد الماء سفر او حضراً وقال مالك والشافعي واحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت
واجوز على الله اذا ادرك الماء بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم لاعادة عليه وان كان الوقت باقياً كما قرأ
اول الباب **وجه** من قال بوجوب المسح ان لا يجوز للتيمم ان يؤتم بالموضوءين مع اتفاق
الائمة على جواز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول ان اللا يوجب بالامام ان يكون
اكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده واغلب الى حضرة ربه منهم من يتيمم
وجه الثاني كون التيمم طهارة على كمال الخشوع ما جازت صلاته بها سفر ما جازت بها صلاة

من ذلك انما الائمة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة الصديق والمجانة
والخضوع خيف فزانها مع قول الى خيفة يجوز ذلك فالاول شدد في الطهارة مخفف في
الصلاة والثاني بالعكس كل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام
من تعذر عليه الماء في الخضر وخاف فرت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه او في يده ولو استقى منه
خرج الوقت انه يتيمم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاد مع قول مالك انه يصلي بالتيمم ولا يعيد
مع قول الخيفة انه يصبر الى ان يقدر على الماء فالاول شدد والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف في الصلاة مشدد في الطهارة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول لاخذ
بالاحتياط في الطهارة المقدرة عليها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في القنوت ووجه
الثالث الاحتياط لجمال الادب مع الله تعالى فاستحي من الله ان يقف بين يديه في تلك الصلاة
بطهارة ضعيفة لا تحيي اعضاء الحياة بها يصح له كالاقبال على مناجاة ربه وقد ضبط الامام
اليهو فلو غلب السهم التي يطلب التيمم الماء منها ما بين ثلاثين ذراعا الى اربعين ذراعا انتهى
فاعلم ذلك فانه قول من العلماء من صرح به **ومن ذلك** قول الامام الشافعي واحمد في حديث
الروايتين انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي ويقيم عن
باقي الاعضاء مع قول باقي الائمة انه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويتيمم فالاول مشدد
ويؤيد حديث اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه تخفيف بعدم استعمال
الماء القليل مع التيمم ووجهه ان الطهارة المبيضة لم يبلغها فعلمنا ان الشارع على
هم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصنا فامسوا به فامسوا به
ومقابلته يقول قد استطعنا طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تكميلها بالتيمم فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام الشافعي من كان بعض من اعضاءه جرح او كسر
او قروح والصق عليه جيرة وخاف من نزول التلف انه يمسح على الجيرة ويتيمم مع قول
الى خيفة ومالك انه ان كان بعض جسده مريحا وبعضه جريحا وكفى الاكثر هو الذي
غسله وسقط حكم الجرح واستحب مسح بالماء وان كان الصحيح هو الاقل يتيمم وسقط
غسل العضو الصحيح بفعل الصحيح ويتيمم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالاول مشدد
والثاني مخفف بالتفضل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول لاخذ بالاحتياط
بزيادة وجوب مسح الجيرة لما شاذ من الصحيح غالب الاستمسك **وجه** الثاني
انه اذا كان الاكثر الجرح او القروح فالحكم له لان شدة الالم حينئذ ارجح في طهارة العضو
من غسله بالماء فان الامراض كفارات للخطايا محصاة للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن
الا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة المبيضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب معا
ومن ذلك قول مالك واحمد من حبس في المعر لم يقدر على الماء يتيمم وصلى ولا يعيد اعادته
مع قول جماعة من اصحابنا لا فلاح في خيفة وهو احدي الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس
من الحبس ويجد الماء ومع قول الشافعي انه يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن الخيفة
فالاول مخفف والثاني مشدد في الطهارة مخفف في الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه فعل ما كلف بحسب الوقت فلا يلزمه اعادة **وجه** الثاني ان ذلك عذر

نادر مع قول المحققين ان بذل المكلف الوسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عسجد
مكان من الاحتياط للصلاة لحرمة الوقت ثم يعيد **ومن** قول الامام الى خيفة واحمد ان
من نسى الماء في رجله حتى يتيمم وصلى ثم وجد انه لا اعادة عليه مع قول الشافعي ووجه
الاعادة ومع قول مالك باستحبابها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول
انه اذى وظيفة الوقت بوقوفه بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجملة **وجه** الثاني
الاخذ بالاحتياط والوقوف بين يدي الله بطهارة كاملة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامام الى خيفة ان فاقد الطهورين لا يصلي حتى يجد الماء والتراب
مع قول الشافعي في ارجح القولين انه يصلي ويعيد اذا وجد ارضا واحدة او اثنين
عن مالك واحمد والرواية الاخرى عن مالك يصلي بحسب حاله ويعيده والاخرى
عن احمد يصلي ولا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة وتخفيف من جهة الصلاة والثاني
فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه قول الى خيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الامر بها اذ لم
يجد المكلف ماء ولا ترابا مع استعماله حتى يفيق تعالى ان يقف العبد فيها بذلك الذنوب
التي كانت تخرج مع الماء فهو كمن تلمخ بدنه وتباه عذره ثم نادى مناديا عبدا للملك
قد اذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المنظرين يعذرون مثل هذا
الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويفهمون عنه انه لم يترك الحضور استنباها
الملك وانما ذلك من شدة التعظيم كحضرة واما وجه من قال يصلي لحرمة الوقت
فقولان الله تعالى لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسور لا يسقط
بالمعصور وقد قدرنا على الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا امرتكم
بامر فانزلوا منه ما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة ايضا في قول تعالى ان الصلاة
كانت على المؤمنين كتابا موقونا فان ظاهرا لا يشرط فعلها في الوقت وانها لا تقضى
وبه قال بعض الحكماء ويؤيد ما ورد في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بد
واما وجه من اوجب الاعادة على فاقد الطهورين فلا عذر نادرا بل لا يقع للعبد مرة
واحدة في عمره فاحاط العلماء الذين اتبعهم بالاعادة لعدم وجود سنة في ذلك و
ومعلوم ان اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل انما سببه المشقة بدليل
قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام وقد ورد في السنة ما يؤيد وجوب
الاعادة الصلوة الناقصة وهو حديث اول ما يحاسب العبد عليه يوم القيمة من عمله وانها
ان كلت للعبد كله سائر اعماله وان نقصت نقص سائر اعماله **وسمعت** سيدي عليا
الخواص رحمه الله يقول لو وضع للعبد بذل الوسع كاملا في تحصيل ما كلف به ما سأل الله
ان يامره بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه لا بد ان يبقى لنفسه بقية من الراحة
امره بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فانقوا الله حق نقا
اصون من العمل بقوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم قالوا من شان نفس الكسل والميل
الى العفاف فلا تكاد تبذل وسرها في مرضاة ربها كاملا بل لا بد ان تقوا الله حق نقاته

فانه مقام يصل اليه بايمانه بانه لولا ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سقط الانشا
ما قد بان يتق ذلك انتهى ويصح حمل قوله تعالى فانتقوا الله ما استطعتم على
قوله فانتقوا الله حقه نقاته بان يحمل ما استطعتم على بذل الوسع بحيث لا يقبل الزيادة
وعليه الجمهور **ومن ذلك** قول الامام احمد ان من كان منظره على يده نجاسة ولم
ولم يجد ما يزيلها به انه يتيمم عنها كالحديث ويصل ولا يعيد مع قول الائمة الثلاثة
انه لا يتيمم مع النجاسة ومع قول الجنيفة انه لا يصل حتى يجد ما يزيلها به ومع قول
الشافعي انه يصل ويعد فالاول مخفف في امر النجاسة والثاني مشدد فيها فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح
من قول الشافعي انه لا بد من وضوءين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين
مع المرفقين مع قول مالك واحمد تجزئ وضوء واحد للوجه والكفين بان يكون
بطون الاصابع لمسح الوجه ويطون الراحتين للكف فالاول مشدد ومؤيد بالحديث
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وترجيها لا يذكر الاشارة
لغرضه فوضع نفسك يا اخي بكل الحلال والاخلص في الاعمال وانت تصبر ففرهم
اسرار السوية والله اعلم **باب المسح على الخف**
اجمع الائمة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احد من المسلمين جوازه
الا لفرارهم واتفقوا على جوازه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح على الخف اجزاه
وان اقتصر على اسفله لم يجزئه وعلى ان مسح الخفين مرة واحدة يجزئه وعلى انه من
نزع احد الخفين وجب عليه نزع الاخر وعلى ان ابتداء مدة المسح من الحدث بعد اللبس
اللبس لاس وقت المسح الا ما حكى عن احمد ان ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر
والنووي هذا ما وجدته من مسائل الاجماء والاتفاق واما ما اختلفوا فيه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة وللمسافر
مقدار ثلاثة ايام بلياليها مع قول مالك رحمة الله انه لا توقيت في مدة المسح في
ولا المقيم بل مسح ما بدله ما لم يتزعمه او تصيبه جناية فالاول مشددة في التوقيت
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **الاول** اعتدال مدة المسح
للمقيم والمسافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع
كمدة الخيار للبيع ومدة اقل الحيض وانما كانت مدة الحضرة اقل من مدة السفر لان العيال
لا مر الله تعالى في الحضرة اكثر وقوعا منه في السفر عادة فلو زادت المدة في الحضرة على يوم
ليلة او في السفر على ثلاثة ايام لربما ضعف روحانية الرجلين اشد الضعف لبعده
مدة تماهدهما بالماء حتى لغيرهما الجفاف بالرجل الثلاثة الى الاحساس لها ففادت
مناجاةها كمناجاة الجراد في ضعف الروحانية ولا شك في تقصير الامر بذلك وفسف
الشهود للرب جل وعلا **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول وضع الاحكام
راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن ان يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا اذ لم يظفر له
حكمة ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم واللييلة ولحق

وبالثلاثة ايام بلياليها خاتمة بالاصغر الذين يتكبرونهم وتوقع المعاصي في الليل والنهار
وعدم التوقيت خاتمة بالاكابر الذين لا يكادون يقصرون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم
والليل او الثلاثة ايام لان ايمان الاكابر وقوة الرومانية لتوالي الطاعات فلا يضرب عليهم
بعد من غسلها لغز حيايتها وروحانيتها فرجع الامر الى مرتبة الميزان **الثاني** التخفيف
والشد **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على ان السنة لا تسح الخف ان مسح
اعلاه واسفله مع قول الامام احمد ان السنة مسح اعلاه فقط فالاول مشدد و
الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام مالك انه لا يجزئ
في مسح الخف الا الاستيعاب لمحل الفرض لكن لو اخل بمسح ما يجازي القدم اعاد الصلاة
استحبابا مع قول احمد انه لا يجب الاستيعاب المذكور وانما يجزئ مسح الاكبر ومع قول
ابو حنيفة انه لا يجزئ الا مقدار ثلاثة اصابع فاكثروا مع قول الشافعي انه يجزئ ما
يقع عليه اسم المسح فالاول مشدد والثاني دونه في الشدد والثالث دون الثاني
في الشدد والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **روى** الاول مراعاة الاستيعاب
خطوطا كالاستيعاب في الغسل ويكون الرخصة والتخفيف في اسقاط مسح ما بين
الخطوط **ومن الثاني** ان اسم المسح باليد لا يكون الا بالمسح باكثر الاصابع الخمسة او
كلها ووجه الثالث ان مسح الخف باكثر اصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الخف
وذلك لان ما قارب السبي اعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نفي تقدير مسح
فشمل ما ينطق عليه الاسم **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان ابتداء مدة المسح من
الحدث الواقع بعد اللبس لاس وقت المسح مع قول احمد في رواية انه من وقت المسح
واخاره ابن المنذر وقال النووي انه هو الرابع دليله مع قول الحسن البصري
انه من وقت اللبس فالاول فيه تشديد من حيث تغيير المدة والثاني فيه تخفيف
من حيث تغيير المدة الثالثة في تغييرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان **روى** الاول
الاول ان الحدث هو ابتداء الرخصة **روى** الثاني ان المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث
ان اللبس هو ابتداء الشريعة في الرخصة لظاهر حديث اذا نظرت لفس خفية فانه جعل ابتداء المدة من
ذلك لاس الطهارة ولا من الحدث **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على انه اذا انقضت
مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك ان طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت
في المسح وانه مسح ما بدله ولكل وجه **قول** الائمة الثلاثة انه لو مسح الخف في الحضر
ثم سافر ان مسح مقيم مع قول ابو حنيفة انه ان لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والاول** خاتمة بتبليط الطاعات كالعلم
والثاني خاتمة بكثير الطاعات كالكابر والعلماء من شأن المطيع حياة اعطاه فيتم مسح
المسافر بخلاف قليل الطاعات فان بدله يحتاج الى الماء بعد اليوم واللييلة عادة فانهم
ومن قول الشافعي في رخص قوله والامام احمد انه اذا كان في الخف فرق يسير
في محل غسل الفرض من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه قول مالك
انه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحشروا مع قول داود يجوز على الخف المخزق بكامله ومع قول النووي

يجوز المسح عليه مادام يمكن المشي فيه وليست مع قول الا اذا عجز عن المسح على ما ظهر من الحديث
على ما في الرجل ومع قول ان حنيفة ان كان الخرق مقداره ثلاثة اصابع في الخف ولو ستره
لم يجز المسح عليه وان كان قد جاز فقوله الثاني واحد مشدد وقوله في حنيفة ورواه في
التشديد وتوهم مالك دون ذلك وقوله الثوري والاذاعي مخفف وقوله داود واخف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووافق الحقيقة الشريعة في ذلك **ومن ذلك قول**
الشافعي ومالك في ارجح قوليهما انه لا يجوز المسح على الجرمين مع قولنا في حنيفة واحد
بالجواز وحججه عن مالك والقول الاخر للشافعي فالاول مشدد والثاني مخفف
ووافق الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز خاص بالحاجة وعدم الجواز
خاص بغير الحاجة **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجرمين الا
ان يكونا مجلدين مع قولنا امد بجواز المسح عليهما اذا كانا صفيقين لا يشترط الرجلان
منهما فالاول مشدد والثاني مفطر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الجواز اطلاق
اسم الخف عليهما **ومن ذلك قول** عدم اطلاقه وقد سكت الشارع عنه ببيان ذلك فجاز
المسح وعدمه بحملها على حالين فمن وجد غيرها لا يمسح عليهما ومن لم يجد غيرها مسح
عليهما **ومن ذلك قول** في حنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان من نزع الخف وهو بطر المسح
غسل قدميه سواء طالت مدة النزاع او قصرت مع قولنا مالك واحدا انه ان طال الفصل استأنف
ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئنافاً بالطهارة وبصلى كما هو في حديث
حدثنا مستأنفاً فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بالحكمة فرجع الامر الى
مرتبة الميزان فالفصل والاستئناف خاص بهما يقع في المعاصي وتلك ذاتها من المعاصي
فيها كالعلماء والصلحاء فان ابدانهم حية لا تحتاج الى اجباؤها بالماء بعد النزاع بخلاف ابدان
من يمضون فافهم والاعلم **الحديث** اجمع الائمة على ان فرض الصلاة
ساقط عن الحائض مدة حيضها وعلى انه لا يجب عليها فضاوة وعلى انه يحرم عليها الطواف
بالبيت والبيت بالمسجد وعلى انه يحرم وطئها حتى ينقطع حيضها وعلى ان وطئ الحائض
في الفرج عدا حرام وعلى انه اذا انقطع دمها اقل الحيف لم يجز وطئها حتى تغسل وقال ابن
المذران ذلك كالاجماع وعلى ان الصلاة تحرم على الحائض كالحائض وعلى انه يحرم بالنفس ما يحرم
بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه ومن ذلك**
قول الامام مالك والشافعي واحداً اول سن الحيض في الاثني عشر سنين وهو القول الراجح
عند اوجبة اوضاع الرواية الاخرى عند اوجبة ان اول امكان البلوغ فيها خمسة عشر
سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص ببلادة
حارة غالباً والثاني خاص ببلادة باردة كذلك **ومن ذلك قول** مالك والشافعي
انه ليس لامن انقطاع الحيض مدة معينة وانما الرجوع فيه الى عادة البلدان فانه يختلف
باختلافها في الحرارة والبرودة مع قولنا في حنيفة في احد قوليه ان امدة ستون وفي
الرواية الاخرى ان امدة في الروم مائة الى خمس وخمسين ومع قولنا احمد في رواية ان امدة
خمسون مطلقاً في العربيات وغيرها وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة

عنه ان كن عربيات ستون او عجميات خمسون فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** في حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرين
ايام مع قول الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوم مع قول مالك
ان اقل الحيض ليس له حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر سنة فالاول و
الثاني مخفف في امر الصلوة والثالث مشدد فيها ويصح ان يكون الامر بالعكس لان
احتياط للصلوة قل احتياطاً للطهارة وبالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول في حنيفة والشافعي ان اقل طهر بين الحيضين خمسة عشر يوماً مع قول احمد انه
ثلاثة عشر يوماً مع قولنا مالك لا اعلم بين الحيضين وقنا يعتمد عليه وعن بعض
اصحابنا انه اقله عشرة ايام فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث صحيح للامرين
لغيرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا يخفى ان الاحتياط لفظة الصلاة اولى من الاحتياط
للمطهرة من حيث ان المقاصد امرها اكد من الوسائل **ومن ذلك قول** في حنيفة ومالك
والشافعي بتحريم الاستمتاع بابين السرة والركبة من الحيض مع قول احمد ومحمد بن الحسن
وبعض اصحابنا والمالكية وبعض الشافعية بجواز الاستمتاع فيما دون الفرج فالاول مشدد
وصحاحول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من يملك اربه وليست في الاول
تحريم التحريم لا تحريم العيين كتحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء في تحريم الاول
وانفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة القمام فتحم على من لا يملك
اربته ويجوز لمن يملك اربه ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمهروا
وما بين السرة والركبة يطلق عليه قربان ومن حرم حول الحيض يوسك ان يقع فيه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** في حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه واحد
في احدهما روايته ان من وطئ حائضاً في فرج الحائض لا غرم عليه وانما عليه الاستغفار
والتوبة مع قولنا احمد انه يستحب له التصديق بدينار ان وطئ في اقبال الدم وينصفه في ارباب
مع قول الشافعي في القديم انه يلزم الغرامة وفي قددها قولان المشهور دينار كقول احمد
والشافعي عقوبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن احمد بدينار ونصف من غير فرق بين اقبال
الدم وادباره فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وعقوبة الرقبة غاية التشديد هنا فرجع الامر
الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال الفقر الذي لا مال لهم والثاني محمول على حال الغنى
المتوسطين وعقوبة الرقبة محمول على حال اكابر الاغنياء من الامراء ونحوهم فافهم **ومن ذلك**
قول اكثر العلماء انه يحرم وطئ من انقطع دمها حتى تغسل ولو كان الانقطاع لاكثر من الحيض مع
قول الامام في حنيفة انه ان انقطع دمها لاكثر من الحيض جاز وطئها قبل الفصل وان انقطع لدون
اكثر من الحيض لم يجز وطئها حتى تغسل او يمضي وقت صلاة ومع قولنا الا اذا عجز
فوجها جاز وطئها فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جداً ووجه من قال يحرم
الوطئ ان انقطع دمها حتى تغسل غلاماً للبدن كله مواجهاً لفة في التطهير والتطهير باسماء
ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بانتشار العرق ونظير ما ورد في حديث فانه لا يدرى
اي باث بدنه ووجه من قال يجوز وطئها اذا غسلت فوجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطئ

لاجله خاف بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج دم يؤذي ذكر المجامع فادغسلت المرأة
 فرجها وليس خارج الفرج جاز وطهرها لان تعيم البدن بالماء لا يزيد الفرج طهارة ولا نظافة
 زيادة على غسله دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته فيحمل قول الائمة بتحريم الوطء حتى
 تغسل على من لم تشدد عليه كالشيخ الهرم ويحمل قول الاوزاعي وداود على من اشددت عليه
 كالشابة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واجد ان الحائض اذا انقضت
 دمها ولم يجد ماء انما يتيمم ويجعل وطئها مع قول مالك والحنيفة في المهرور عنه انما
 لا يجزئ وطئها حتى تغسل وانما الصلاة فيتم وتصل في الاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة على ان الحائض كالجنب في الصلاة واما في القراءة فقال
 ابو حنيفة والشافعي واحدا انها لا تقرا القرآن مع قول مالك في احدى روايته انها تقرا
 القرآن وفي رواية الاخرى انها تقرا الايات اليسيرة والاول لقله الاكثرون ما سأل
 وهو مذهب داود فالاول والثالث مخفف واحدى الروايتين عن مالك مشددة فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والقواعد الشرعية تحكم على ان كل اجوز للضرورة يتقصد بقدرها
ومن ذلك قول ابو حنيفة واجد ان الحامل لا تحيض مع قول مالك والشافعي في ارجح قول
 قولهم انها تحيض فالاول مشدد في امر الصلاة وان الحائض اذا رأت الدم تصل في الثاني
 مخفف في امر الصلاة والثاني راعى امر الطهارة ولكل منهما وجه ولكن من راعى المقاسد قدم
 على راعى الوسائل في العمل فالواو سبب خروج الدم من الحامل لضعف الولد فانه يتفقد بدم
 الحيض فاذا ضعف الولد فانزل الدم وخروج ثم ان الضعف لا يكون غالبا الا في الاشناع
 من الشهر فان الولد يقوى في الفرد ولذلك كان من ولد سبعة اشهر يعيش ومن ولد
 ثمانية اشهر لا يعيش والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يجوز وطئ المسح
 كالتصوم مع قول احد بتحريم وطئها في الفرج الا ان خاف حيلها العنت فيجوز في اجماع
 الروايتين فالاول والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على
 من خاف العنت ايضا فان دم المستحائنة لا يخلو عن بعض اوصاف دم الحيض ففيه بعض
 اذى لذكر المجامع فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ان من التقا بين اقل الحيض حيض
 مع قول من قال انه طهر فالاول مخفف في امر الصلاة والثاني مشدد في امرها واما الطهارة
 حق لا تقوى الحائض بين يدي ربها في الصلاة وهي قدرة منتنة الراجعة فكل منهما
 وجه من حيث علمها بالاحتياط للصلاة وللطهارة **وجه الثاني** لاخذ بظاهر حديث
 فاذا قبلت الحيضة فدعى لصلاة واذا ادبرت فاعلى عنك الدم وصلى لتعول ادبرت
 الا نقطاعا بعد اقل الحيض ونقطاعا بعد اكثره والعلة في تحريم الصلاة تقطير الدم
 فاذا انقطع ولم يتقاطر فلها ان تغسل وتصل كما تفعل عند انقطاعه بعد اقل الحيض فتأمل
ومن ذلك قول ابو حنيفة واحدا اكثر النفاس اربعون يوما مع قول مالك والشافعي
 ان اكثره ستون يوما وقال الليث اربعين يوما مع قول مالك والشافعي
 والثاني فيه تخفيف وقول الليث تخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قول الائمة الثلاثة اذا انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية جاز وطئها اي بشرطه من
 من غير كراهة مع قول احمد ليس له وطئها في ذلك الطهر الا بعد اربعين يوما فالاول
 مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من لا يخاف العنت والثاني على من لا يخاف
 انتهى وقد تركنا من الباب بعض مسائل نفاس ياخي ما لم نذكر من مسائل الحيض على ما
 ذكرناه من رجوعه الى مرتبة الميزان **كتاب الصلاة**
 اجمع المسلمون على ان الصلاة المكتوبة في اليوم واللييلة خمس وهي سبعة عشر ركعة
 فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلم كل مسلمة بالغة عاقله خالصة من حجبها ونفاس
 • وعلى ان من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا لوجوبها كفر • وعلى ان الصلاة
 من الفروض التي لا يفتح فيها النية بنفس ولا بمال وانفقوا على ان الاذان والاقامة للشافعي
 للسلطان الخمر الجمعة مشروعة • واجمعوا على انه اذا انفق امرأ على تركه فوترها
 لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله • وعلى ان التشويب مشروع في اذان السبع
 خاتمة • واجمعوا على ان السنة في الفريدين والكسوفين والاستسقاء للتدبير قوله الصلاة
 جامعة • وعلى انه لا يعتد الا باذان المسلم العاقل فانه لا يعتد باذان المرأة للرجال •
 وعلى ان اذان الصبي المميز معتد به • وكذا اذان المحدث اذا كان حديثه اصح • وانفقوا
 في اول وقت الظهر اذا زالت الشمس وانها لا تصل قبل الزوال • واجمعوا على ان آخر
 وقت صلاة الصبح طلوع الشمس • وانفقوا على ان ثاخير الظهر عن وقتها في شهدة
 الحر افضل اذ كان يصليها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والانفاق
 واما ما اختلفوا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان فرض الصلاة لا يسقط من المكلف
 مادام عقله ثابتا ولو باجر الصلاة على قلبه مع قول الامام ابو حنيفة ان من عاين الموت
 عجز عن الايام براسه يسقط عنه الفرض فالاول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس
 وقلنا فلم يبلغنا اذ احدانهم امر المخفف بالصلاة ووجه قول الامام ابو حنيفة المتقدم
 ان من حضر الموت بار في جميعه قلب مع انه كما اعظم من اشتغاله بمراعاة الافعال لان
 الافعال والاقوال التي امرنا الشارع بها في الصلاة انما امرنا بها وسيلة الى الخضوع لله
 تعالى فيها والمختصرا انتهى يسيره الى الخضوع وتكون فيها فصار محكمه كمنه الذي المجزوب وهنا
 اسرار لا تسطر في كتاب فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان من اغنى عليه بمرئ
 بسبب مباح سقط عنه قضاء ما كان في حال اغناؤه من الصلاة مع قول ابو حنيفة انه لا يجب
 القضاء الا اذا كان الاغناء يوما وليلة فسادته فان زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء مع قول
 احمد ان الاغناء لا يمنع وجوب القضاء كمالا فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** خروج المفعلي عن التكليف بالاغناء **وجه الثاني**
 لاخذ بنوع من الاحتياط مع فقه المشقة في قضاء ما كان يوما وليلة بخلاف ما اذا فانه يثق
 بوجه الثالث لاخذ بالاحتياط اكتمال مع امكان القضاء لتشديد الشارع في الامراكبال
 الصلاة ونهيته عن ان ياتي العبد الشيامه ومطلاته ناقصة فكل من مذهب الائمة وجه
 فالاقول اكابر من العلماء والقائلين وجوب القضاء لان التخفيف في عدم القضاء انما هو

للعوام وقد كان الشيلي يؤخذ عن احسانه كثيرا فبلغ ذلك الجند فقال هل يدعقله
عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يجز عليه نسيان ذنب الشريعة
انتهى **ومن ذلك** قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يجزئها قتل
قتل حذو لا كفرا بالسيف ثم تجزى عليه بعد قتله احكام المسلمين من الفصل والصلاة
عليه والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة فقط بشرط ان
اخرجها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والا قتل مع قول الامام
ابي حنيفة يحبس ابدًا حتى يعلى وقال احمد في احاديثه واختارها اصحابه انه يقتل
بالسيف بترك صلاة واحدة واختار عن جمهور اصحابه انه يقتل لكفره كما لم تد تجزى عليه
احكام المرتدين فلا يصل عليه ولا يورث ويكون ماله فيك فالاول فيه تشديد من جهة القتل
والثاني تخفيف من حيث الحبس وعدم القتل والثالث تشديد فرجع الامر الى مرتبة المقتول
ووجه الاول اننا لانكفر احدا من اهل القبلة بدين غير الكفر المجمع عليه ووجه الثاني
علم الامام ابي حنيفة بان الحق في ادعاء يجب بقاء العالم اكثر من اتلافه مع غناه عن العاصي
والطبع وقد قال الله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها وورد ان السيد داود عليه السلام
والسلام لما اراد بنا بيت المقدس كان كل شيء بناه يهدم فقال يا رب اني كلما بنيت شيئا من
بيتك يهدم فامر الله تعالى ان يبني لا يهدم على يد من سفلت الدماء فقال يا رب
ليس ذلك بسبيلك فقال بلى ولكن اليسوا عبادي انتهى وفي الحديث لان يخطي
الامام في العفو احت الى الله من ان يخطي في العفو به انتهى فانه لا ينبغي ان يقتل رجلا
بقول رضى الله الابن من رضى من الشارع واما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة على جوارح
جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اضر الاسلام والمسلمين
قتله كما قتل العلماء الخلاج رحمة الله وقالوا قد فتحت في الاسلام فخره لا يسدها الا راسد
وان رأى الامام تركه قتله ارجح لمصلحة ترجح على قتله تركه فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي
حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض او النفل في المسجد في جماعة حكمه بسلامه مع قول الشافعي
انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب وان فيها بالشهادتين ومع قول مالك انه لا
لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى في السر وهو محتاج على نفسه لم يحكم
باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة او منفردا في سجدة او غيره في دار الاسلام او غيرها فالاول
تخفيف جريا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء وقد بايع رجل رسول الله صلى الله
عم على انه لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فبايعه وقال بخفض موت سييئ ان شاء
الله تعالى **ووجه الثاني** لاخذ بالعزيمة وهو اننا نحكم باسلامه الا اذا لم يكن في اسلامه
ريبة كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام مالك
ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلوات الخمس والجمعة مع قول
الامام احمد انها فرض كفاية على اهل الامصار ومع قول داود انها واجبان لكن نصح الصلاة مع
تركها ومع قول الاوزاعي ان نسي الاذان وصلى اعاد في الوقت ومع قول عطاء ان من نسي
الاقامة اعاد الصلاة فالاول تخفيف والثاني والثالث فيها تشديد والرابع تشدد في الاذان

والخامس تشدد في الاقامة فرجع الامر الى مرتبة **ووجه الاول** ان المسلمين لا يحتاجون
الى تشدد تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوفر على فعل كل صلاة بدفول
وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستعجاب فقط **ووجه**
الثاني ظاهر وهو انه يكفي اهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب عموم الصلوات
او الاصوات لاهل القرية ليلا ينفخ باب التساهل بالصلاة في اول وقتها وينادي الناس
الى ان يكاد الوقت يخرج وايضا فانه ورد اذا اذن في قرية اهلها ذلك اليوم من نزول الغدا
وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك تشدد داود رحمه الله بقوله بالوجوب وتشدد
غيره في اعادة الصلاة في ترك الاذان والاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التبري للوقوف
بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكما الحضور لان الصلاة بدونها ما يحتاج مردودة على
صاحبها كما ورد فالاذان اقل مراتب استبعاد الحضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان
الأكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حتى على الصلاة في الفلاح واما
الاقامة فهي ثانيا مرتبة للتبري للحضور وقول الله اكبر تلك مرتبة فمكدا فلتفهم الاحكام
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسق للناس الاقامة مع قول الشافعي انها تسق
في حقهم فالاول تخفيف والثاني تشدد **ووجه الاول** ان النساء ما جعلن بالاصالة لاقامة
شعار الدين انما ذلك للرجال **ووجه الثاني** عموم خطاب الحق بذكره لا باقامة الدين للرجال
والنساء واظهار شعاعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان الشريعة **ومن ذلك** قول الامام
ابي حنيفة انه يؤذن للنساء ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجديده انه يقيم
ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى ويقيم للباقي وهو رواية عن ابي حنيفة
فالاول تشدد في امر الاذان والاقامة لينتقيا الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل
والثاني تخفيف ووجه ان الاقامة تكفي في نهبي الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان
الجماعة والناس قد حضروا فمابق الا اقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث
زيادة التبري بالاذان للاولى ولثلاث يفتون الناس اجماع الاذان واجابهم المؤذن
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان الاقامة مشقة مشقة
كالاذان مع قول مالك انها كراهية فردى وكذلك عند الشافعي واحدا لا قوله قد قامت التلويح
فهو مشقة فالاول تشدد والثاني تخفيف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده تجديد للسلام والابان وان لم يخرج المكلف
بالفئلة عنها كما كان النسيان يقولون اجلسوا بنا نؤمن ساعة اي ننذاكركم العلم
فتزاد ايمانا وهذا خاص بما غلب على قلبه الاشتغال بامور الدنيا فاذا لم يحضر
قلبه في المرة الاولى حضور في المرة الثانية نظير ما سبق في تثلث اذ كان الركوع
والسجود ان شاء الله وعلم من ذلك ان افراد الاقامة خاص بالأكابر من العلماء
والصالحين الذين يستحضرون كبوايا الحق تعالى ويحصل لهم تجديد ايمانهم والامام
بالمرة الواحدة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة ان التجميع في التبري في سنة
مع قول ابي حنيفة انه لا يسق فالاول تشدد والثاني تخفيف فالاول خاص بأكابر العلماء

هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العرايا وانما سئى العون في الصلاة كل
لا يقدح في صحتها وان عصى بركه وهذا من المواضع التي يربح الشرع فيها الفوز وقد قال تعالى
يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب الساترة للمعوزة **وهو**
يستدري عليها الخوامر من جهة الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينة
يقول لاهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالنعمة انظروا الى ما انعم الله تعالى به على من الثياب
التي قبسة مع الا لا اسحق مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى في دخول بينه وبينكم
له بكلامه مع كوني لا اسحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة خرفة
فان حاله يشعر براحة من كفى ان النعمة انتهى وسمعت ايضا يقول مروا لما كنتم ان يستقر
في الصلاة كاحرار اخذوا الاحياء فقد تكون العلة في ذلك الا ثوبه لادانة الاصل
وعدم الميل اليه فانه هذه العلة تنقص بما اذا كانت الامة جميلة ترجع على الخسة في الخسر
والوفاة واما وجد من قال انها تستركا لرجل فهو جار على علم طائفة من السلف العالم
الذين جعلوا العلة في وجوب الستر للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالباً والامال
لا يشتهيهن عادة الا بعض افراد من الناس والباقي بنفطه منهن انتهى وسمعت
يقول ايضا انما كانت الحرة تكشف وجهها وكفها في الصلاة فتحال باب زيادة التعظيم
لله تعالى عند العارفين ليقول احدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يكون لاحد
ان يطعم ينصر اليها بوجه من الوجوه كولد البوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف
وجهها ايضا في الاحرام فانها في حضرة الله الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الجبهة التي
يصطاد بها الطير في الفخ فمن حفظ الله تعالى عظم الحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمة
ولا المصلية ابدا اذ يامع الله التي هي في حضرة من استقام الله تعالى غلب على ذلك
فقط فاستحق المفت من الله تعالى ومن هنا امر العلماء بوضع النقاب المحتجب
على وجهها حال احرامها بنسك خوفا على الموام من المفت اذا نظروا الى وجه من في
حضرة الله تعالى بغير اذن منه وسمعت ايضا يقول ان العارفا اذا نظروا الى بئر
امر الشرع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته ويتطلبها من الله تعالى انتهى
وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس **وهو**
قول الامام ابو حنيفة واهله انه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير مع قول
مالك والشافعي بوجوب مقارنتها للتكبير وانها لا تجزى قبله ولا بعده ومع قول
القفال امام الشافعية ربما قارنت النية ابتدا التكبير فانعقدت الصلاة ومع
قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على المختار بحيث لا بعد غافلا عن الصلاة
اقتداء بالاذنين في سائرهم بذلك ورحمة على الامة فالاول تخفف والثاني مشدد
وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الاول عدم وجود دليل
الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع
الناس الا التكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم او تتأخر ونقد ان
وجه الثاني ان التكبير من اول ركعة الصلاة الظاهرة ولا يكون الركس الا بعد

وجوبه

وجود بناء فيستحق المصل الفاعل الصلاة واقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه
كلام القفال والنووي التحقيق عن العوام وايضاح ذلك ان من غلبت روحانية
على جماعته ليسهل عليه استحضار النوى في النية دفعة واحدة للطاقة الارواح
بخلاف من غلبت جماعته على روحانية فانه لا يكاد يتعقل الامور الا شيئا بعد شيء
لكثافة حجابها فالاول خاص بالاكبر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى ان غلبت
روحانية على جماعته هو المصل حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا تصح الصلاة الا
فيها بخلاف من كان بالعكس فانه مصل صورة لاحقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس **وهو**
باب اتفاق الامة على ان يكون الاحرام فرض وانها لا تفصح الا بلفظ مع ما يحل
عن الزهري ان الصلاة تعتقد بمجرد النية من غير تلفظ بالتكبير فالاول مشدد
والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الاول ان تكبير الحق جل وعلا
وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة الشهادتين بالحق تعالى
في هذا العالم وتذكير الناس ان يكبروا ربهم عن كل عظمه تجلب لهم ويقولوا لله اكبر
عن كل كبرياء وعظمه تجلب لقلوبنا وهذا خاص بالاكابر من الاولياء والعلماء بخلاف الاعمال
فانه ربما تجلب لهم عظمة الله تعالى فاحرسهم فلم يستطع احد منهم النطق وايضا فان
كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم الحجاب واما في عالم الشهود
وذلك مشهود بجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعار فيها لقيام شهود الكبرياء
في قلوب الكل فافهم فان قال قائل ما حكمه قول المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطي
بيالك فانه بخلاف ذلك **فان** ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر به
عظمة الله عز وجل وانه تعالى اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم
لكن من جهة الله تعالى العباد كونه امرهم ان يخاطبوا ما ينبغي لهم بقولهم اياك نعبد
واياك نستعين بالخوف وجعل تعالى نفسه عين ما ينبغي لقلب عبده فافهم فاعلم
ان خلاص العبد ان يخاطب الهام من رعا عن كل ما يخطو بالبال كما عليه الاكابر من الاولياء
وهو قول الامام ابو حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر بل تعتقد الصلاة بكل
لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يرد عليه اعتقد
الصلاة مع قول الشافعي انها لا تعتقد بذلك وتعتد بقوله الله اكبر ومع قول مالك
وامد انها لا تعتقد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول تخفف والثاني فيه تخفيف والثالث
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** هذه الاقوال الظاهرة **باب**
قول مالك وامد الشافعي انه اذا كان يحس العربية وكبر بغير عالم تعتقد صلاته
وقال ابو حنيفة تعتقد بذلك فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وهو الثاني كون الحق تعالى علما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين
غيرها **وهو** الاول التقيد بما مع من الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى
وهو ذلك قول مالك والشافعي واهله باستحباب رفع اليدين في التكبيرات الركوع
والرفع منه مع قول مالك ابو حنيفة بانه ليس بسنة فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع

فرفع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القفل في حد الرفع فان افاضته يجعله الى ان يجا
اذنيه وما لك والشافعي واحد في اشهر رواه الى حد من كنيته فالاول مشدد و
الثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة كالنجبة
عند القدوم على الملك وعند مغارته حضرته فالمصلح كالقدوم على الملك في حال ركوبه
وكالمودع كحفة قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكأن لسان حال من رفع يديه
للاعتدال يقول يا رب ما ادبرت عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امثالا لا امرأ
وكذلك القول في الرفع من السجدة الاولى واما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال
من الاعتدال الى الهوى الى السجود فلا الهوى المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي
ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فاغنى عن رفع اليدين **وجه الثاني** فيها ان حقيقة
القدوم انما هو عند تكبير الاحرام فقط بحيث يكون حضور قلبه مع الله الى اخر صلاته
من غير مغارته لتلك الحاضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالكاتب والاول خاص
بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فافهم
وجه الاول في حد الرفع ان الرأس محل كبرياء العبد فيرفع يديه بالتكبير إشارة الى ان
كبرياء الحق تعالى فوق ما يتفعله العبد من كبرياء الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه
وجه الثاني اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها في كل
واحد مما راه وكل حالة منها تعطي المقصود من التنية **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان من غزى عن العقود في الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الا يمس مستقبل القبلة فان لم
يستطع استلقى على ظهره ويستقبل بوجهه حتى يكون اياما في الركوع والسجود الى القبلة
فان لم يستطع ان يوجه رأسه في الركوع والسجود او ما يطرفه مع قول انه خيفة انه اذا غزى
عن الابهاء بالراس سقطت عن فرض الصلاة فالاول مشدد تبعا للشارع في نحو حديث
اذا منكم بامر فانقل منه ما استطعتم والثاني يخفف ووجهه ان شعار الصلاة لا
لاظهار الا بالقيام والقعود واما الابهاء بالطرف فلا يقوم به شعار لاسيما في الخشوع
ولم يبلغنا عن احد من السلف انه امر المحضو العاجز عن الابهاء بالراس بالصلاة انما ذلك
راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر **ومن ذلك** قول الائمة بوجوب القيام في الفريضة
على المصلي في سفينة ما لم يخش الغرق او دوران الرأس مع قول في سفينة لا يجب القيام في السفينة
فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** شدة الاهتمام بالمرتبة
بالوقوف بين يديه وهو خاص بالكاتب الذي لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط
عن حضور قلوبهم مع الله **خوف التشويش** بمراعاة الوقوف وعدم التسوفا
الذهب للخشوع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصاغر فاذا صلى العبد
جائسا قدر على الخشوع والحضور فكان القعود اكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله
ان اقام فتأمل **ومن ذلك** اتفاق الائمة على استحباب وضع اليدين على الشمال
في القيام وما قام مقامه مع قول مالك في اشهر روايته انه يرس يديه ارسالا ومع
قول الاوزاعي انه يتخير فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف وان تفاوتوا في التخفيف

وجه الاول ان ذلك صور موقف العبد بين يدي سيد وهو خاص بالكاتب من العلماء
والاصاغر بخلاف الاصاغر فالاصاغر لهم ارجاء اليدين كما قال به مالك وابطاح ذلك
ان وضع اليدين على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف الذهن اليه ليخرج ذلك كمال الاقبال
على مناجاة الله عز وجل التي هو روح الصلاة وحقيقتها بخلاف ارجائها بجنبه ثم خففوا
في محل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت لستره وقال مالك والشافعي تحت صدره
فوق ستره وعن احمد وابان اشهرها كما ذهب الى حنيفة واختارها الحزقي **وجه**
الاول خفة كونها تحت السترة على المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فانه يحتاج الى
المراعاة لنقل اليدين وتدليهما اذا طال الوقوف فرفع الامر الى مرتبة الميزان فلذلك
كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالكاتب الذين يفقدون على مراعاة شين
معاني ان واحد دون الاصاغر **ومن ذلك** سجدتي عليهما المزامرة الله يقول وجه قوله
من قال بعد استسباب وضع اليدين تحت الصدر مع درود ذلك من فعل الشارع
كون مراعاة المصلي واهما تحت الصدر يتفعله غالبيا عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة
عز وجل فكان ارسالها وجعلها تحت السترة مع كمال الاقبال على المناجاة والمخوف مع الله اولى
من مراعاة هيئة من الهيئات فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت
صدره في الصلاة الامع الغفلة من كمال الاقبال على الله عز وجل فادرسال يديه بجنبه
اولى به من رفع الشافعي في الام قال وان ارسالها ولم يعث بهما فلا بأس ومن عرف من
نفسه القدرة على الجمع بين الشينين معاني ان واحد كان وضع يديه تحت صدره اولى
وبذلك حصل الجمع بين اقوال الائمة رضي الله عنهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بتباعد
دما الافتتاح بعد تكبير وقبل القراءة مع قول مالك بعدم استحبابه بل يكسر ويفتح القراءة
فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** كون الاستفتاح
كالاستبذان في الدخول على الملوك **وجه الثاني** تنزيه الحق تعالى عن التحيز حتى يستأذن
عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشيع تبع في التحيز فافهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة
بالنعوذ اول ركعة من التلوة فقطع قول الشافعي انه ينعوذ اول ركعة ومع قول مالك
انه لا ينعوذ في الفريضة ومع قول النخعي وابن سبينة ان محل النعوذ انما هو بعد القراءة
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرفع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه الاول** حمل المصلي على الكمال حتى انه من شدة عزمه يطرد اليأس عن حضرة
الصلاة فاذا استعاده منه اول ركعة ذهب ولم يرجع اليه في تلك الصلاة **وجه الثاني**
حمل المصلي على حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرد اليأس فلذلك كان يعاوده المرة
بعد المرة فاحتاج هذا المصلي الى تجديد الاستعانة منه ليطرده عن حضرته ووجه
الثالث حمل المصلي على شدة العزم في القيام الى الفريضة وشن اقباله على الله تعالى
فيها وذلك امر يحرق اليأس كما جزيه بخلافه في النوافل فان الهمة فيها نافضة والمكلف
فيها مخير بين الفعل والترك فلذلك كان اليأس يحضر فيها اليأس وسوس له بالاعجاب
بنفسه ورؤيتها بذلك على من لم يفعل كفعله فاحتاج الى طرده ووجه الرابع حمل

حل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراغ منه وذلك لانه ليس يحضر قراءة القرآن
لانه مشتق من القرع الذي هو الجمع فاذا حضر كما ذكرنا اخرج القارئ في طرده فاستأذنه
وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولوانه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم ينجح
القارئ الى استعاذه وان كان القرآن فوقنا فافهم فصله ان الاستعاذه في اول الركعة
الاولى فقط خاص بالذي يقرأ اذا استعاذ احدى من الشيطان مرة واحدة فمنه
فلا يعود يقرب منه حتى يفرغ من القراءة والاستعاذه في كل ركعة خاصة بالاصغر
الضعفاء الغرم الذين لا يقدرون على طرد الشيطان من اول القراءة الى اخرها بالاستعاذه
الواحدة فلذلك امر الائمة مثل هذا بالاستعاذه في كل ركعة لمعادودة الشيطان
له المرة بعد المرة ولا يقرأه في كل ركعة بخلافها ركوع وسجود وبين القراءة الاخرى فكأنها
قوة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله فكل
في ذلك عمل بالاحتياط **فان قلت** فالحكمة في الامر بالاستعاذه من ابليس بالاسم
دون غيره من الاسماء الالهية فلهذا الحكمة **فاجاب** ان حكمة ذلك كون الاسم
اسما جامعاً لما يتبع الاسماء كلها والابليس عالم بصفات الاسماء فلو انه تعالى امر العبد بالاستعاذه
بالاسم لرجع الى المنقمة مثله لاني اليه ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع او المجيد
مثلاً فلذلك سبأه تعالى على ابليس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدبرها ابليس الى قلب العبد بالاسم
وان ذكر ابليس في تلك الحضرة قد رتب في تزيده حضرة الله عنه **فاجاب** انما امرنا
للقراءة بذكر ابليس للعين في تلك الحضرة مباينة في الشفقة علينا من وسوسته التي تخرجنا
من شهودنا للحق تعالى ولولا هذه المشقة لما كان امرنا بذكر هذا اللعين في حضرة المظهر
من باب دفع الاستدراك **فان** كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذه من ابليس
وهو معصوم **فاجاب** انما هو معصوم من العمل بوسوسته لا من حضرة كائنات
الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا نذر الى الشيطان
في امنيه الاية فكل نبي معصوم من علمه بوسوسته لا من وسوسته ولا يصح ان يكون ذلك
من باب التشريع لانه ايضا سواء كانوا اكابر او اصاغر لعدم عصمتهم ولذلك التقى
الائمة على استحباب الاستعاذه دون كونها مرة او اكثر من مرة احتياطاً للناس ففهم الله عن الائمة
ما كانا شفقتهم على دينهم الائمة **وسمعت** عني الخواص رحمته الله يقول
وجب من قال من الائمة ان المصلي يستعد مرة واحدة في الركعة الاولى اسان الظن به وان من
سنة عزمه يفرضه الشيطان من اول مرة فلا يعود اليه ولوان ذلك المصلي قال لذلك الامام
ان ابليس يماور في المرة بعد المرة لا مرة باستعاذه منه في كل ركعة لانه اكثر احتياطاً وهذا
هو وجه من قال من الائمة انه يستعد في كل ركعة وليس هو سوطه في حق كل ذلك المصلي
فاخبرهم وتامل في هذا المحل فانك لا تجد تجدد في كتابه وحصل الجمع بين افعال الائمة واستغفار
الطالب بمعرفة عن نضعيف قول غير امامه والله اعلم **ومن** قول الشافعي واجد نجيب
القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول في حقيقته انها لا تجب الا في الاولتين فقط مع
قول مالك في احدى روايته بان تترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة سجدة لله واجتاز

صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة فالاول مسدود والثاني
فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن** الاذلال الانباع والاحتياط
وهو خاتر باهل التفرقة في صلاتهم فيصرون في كل ركعة ليجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب
العلامه اذا القرآن مشتق من القراء الذي هو الجمع كما مر ولا يرد قراءه الشاذع في كل ركعة
فان ذلك تشريع لا منه لانه راس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل بقراءة او غيرها **ومن** الثاني
ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر صلاته فلا يحتاج الى قراءة تجعده ووجه
الثالث وجود القراءة في معظم الصلوات فان كانت رابعة او ثلثية فكان الباقي كالسنة يجزى
السمود والسموات اعلم **قول** الامام في حقيقته بعدم وجوب لقراءة على المأموم
سواء اجهر ام سرير لان الله خلف الامام بحال وكذلك قال مالك واحمد انه لا تجب
القراءة على المأموم بحال بل كمن يسمع ما لك المأموم ان يقرأ فيها يجزى به الامام سواء سمع قراءة الامام
اوله يسمع واستحب احمد القراءة فيما خافت فيه الامام مع قول الشافعي يجب على المأموم القراءة
فيما يستره الامام جزماً في الجهرية ارجح في القولين وقال الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة
فالاول تخفيف والثاني والرابع في كل منهما تخفيف واما الثالث فمستد فخرج الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول والثاني والرابع ما روي من قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه
الامام له قراءة انتهى وذلك ان ما روي من الشارع من القراءة مع قلب المصلي على شهود ربه وذلك
حاصل بسماء قراءة الامام حتماً من حيث اللفظ ومعنى حق الاكابر من حيث السريان بالباطن
من الامام اليه ووجه استحباب حمد القراءة فيما خافت فيه الامام دون الجهرية قول تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فخرج القراءة السرية فانه لا يصح السماع فيها ولا
الانصات فكانت القراءة خلف الامام فيها اولى واما وجه من كن القراءة خلف الامام فهو من حيث
انفصاله فيها عن امامه بالقلب كما عليه الاصاغر والاكابر يربطون به ولولم يسمعوها فانه
كأنهم واما وجه من وجب القراءة على المأموم فهو الاخذ بالاحوط من حيث انه لا يجمع قلبه المصلي
على الله تعالى على وجه الكمال الاقرانه هو خاتر بالاصاغر من اهل الفرق واما وجه من قال ان القراءة
سنة فهو يبنى على ان الامر بالقراءة للندب وصاحب هذا القول يقول في تحوديث الصلاة
الا بفتح الكتاب اي كاملة نظير الصلاة كما في المسجد الا في المسجد **ومن** الثالث
قول الامام مالك والشافعي واحمد في اشهر الروايات عنه انه تعين القراءة بالفاحة
في كل صلاة وانه لا تجزى القراءة بغيرها مع قول في حقيقته انه لا تعين القراءة بها
فالاول مستد وخاتر بالاكابر والثاني تخفيف خاص بالاصاغر ويصح ان يكون الامر بالعكس
ايضا من حيث ان الاكابر يجتمعون بالقلب على الله باحتشاش فزوه من القرآن بخلاف
الاصاغر في القراءة في اللغة لجمع يقال قرا الماء في الحوض اذا اجتمع وايضاح ذلك ان من
قال بتعين الفاخة وانه لا تجزى قراءة بغيرها قد راعى ظاهر الاحاديث التي كادت
تبلغ حد التواتر مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف وانا قلنا انها خاصة بالاكابر
لانها جامعة بجميع أحكام القرآن فمن قرا بها من اهل الكشف فكانه قرأ بجميع القرآن
من حيث الثواب وقسم جميع احكامه ولذلك سميت ام القرآن قالوا واعظم دليل

على وجوبها ونعيمها حديث مسلم مرفوعا يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي
لنصفين ولعبدى ما سأل يقول الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى حمدى عبدى
الى اخره فانه تعالى قسم الصلاة بالفراة وجعلها جزاء منها واما وجه من قال لا تنعبد
الفاتحة بل يجزئ اى يبيح قراءة المصلى من القرآن فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع
الى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رحمة
افضل من غضبه ولا عكس من حيث الصفات القائمة بالذات واما التفاضل في ذلك
راجع الى ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب ودرجات القوم على انه لا تفاضل في الايمان
الهيبة وهو حقيقة الصفات فكل شئ مع قلب لعبد على الله تعالى صحت به الصلاة
ولو اسما من اسماء كما اشار اليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربه فيصع **فان قيل قد ورد**
تفضيل بعضها لايات والسور على بعض فما وجه ذلك **فالجواب** وجهه ان التفاضل
في ذلك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء الذي هو قديم فظهير ما ذكره
قال الشارع لنا قولنا في التركوع والتسجود والذكر الفلا في فان قولنا ذلك الذكر
افضل من القراءة القرآن فيه بل ورد وانتهى عن قراءة القرآن في الركوع وذلك
من حيث ان الفارق نايب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والمناسب له العز الذي
هو محل صفة القيام لا الدال الذي هو محل الركوع كما قاله شيخ الاسلام بن تيمية
رحمة الله فعلم من جميع ما ذكرناه ان كل من اعطاه الله تعالى القدرة على استخراج احكام
القرآن كلها من الفاتحة من اكابر الاولياء تميز عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة
ومن لا فلا والحديث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على الجمال عند صاحب هذا
القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فانه
مثل حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب على حد سواء كما ترى **وقد سمعنا** سيدنا عليا
الخو اس رحمه الله يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن الظاهر
في كل ركعة فلو اذ ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلو لم يكتف
الا صاغ بذلك لعجزهم عن مثل ذلك فكلام الائمة الثلاثة خاص باكابر الاولياء وكلام
الامام الجعيفه خاص بالعوام ووجه كون تميز الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا
عدم تكليفهم بفهم معاني القرآن منها كما ان قرة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على
المخاس ايضا من حيث تكليفهم بفهم القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام
للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة انتهى **ومن ذلك** قول الامام الجعيفه
وما لك ان البسلة ليست من الفاتحة فلا يجب مع قول الشافعي واحدا منها فيجب
وكذلك القول في الجهر بها فانه من مذهب الشافعي الجهر بها ومذهب الجعيفه الاسرار بها
وكذلك احمد وقال مالك يستحب تركها والافتتاح بالحمد لله رب العالمين وقال
ابن ابي ليلى يخبر وقال النخعي الجهر بها بدعة فرجع الامر الى المسئلين الى مرتبة الميزان
ووجه الاول في المسئلة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان
يقرو صامع الفاتحة ناره وتركها اخرى فاخذ كل مجتهد بما بلغه من احدى المائتين

وفي ذلك

وفي ذلك تشريع الاكابر والاصاغر من اهل الكشاف والحياب من رفع حجابهم حين دخل
في الصلاة كان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسب ذكر اسم الذي هو شعار اهل
الحياب ومن لم يكشف حجاب فاما سب له ذكر اسم الشريف لئلا يذكر به صاحب الاسم كما ورد
في بعض المواضع الزبانية اذا لم ترفى فالزم اسمي فاخذنا من هذا ان من لا به بقلبه لا يؤمر
بتكر اسمه ومن هذا الغرض بعضهم ذلك في شعر فقال يذكرك الله تودا الذنوب وتطمس
البصائر والقلوب وذكر الله افضل كل شئ وتسمى الذات ليس لها مغيب ويؤيد ذلك
ايضا قول الشبل رحمه الله حين قال والله متى تستريح فقال اذا اراد الله تعالى ذكرا اى لا يلائم
اي لا الذكر لا يكون الا في حال الحياب عن شهود المذكور فماتى الشبل الى احضرة الشهود
لانها هي التي يرى الله تعالى فيها ذكرا بل سانه اكتفاء بمشاهدته تعالى ومناجاة
بالقلب وحضرة الحق تعالى حضرة بهت وخير لشدة ما يطوق اهلها من الهيبة والتجلى
قال تعالى وخشعت لاصوات للرخص فلا تسمع الا همسا **وسمعت** اى افضل
الدين رحمه الله يقول الذكر باللسان مشروع للكاكبر والاصاغر لان حجاب لفظة لا يرتفع
لاحد ولا للابن فلا بد من حجاب لكنه يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب
وسمعت سيدنا عليا الخو اس رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر
حضور كما ان تركه الذكر كذلك على نوعين ترك من حيث الفظة وترك من حيث المحضور
والدهشة فالاول من الذكرين مفعول والثاني فاعل الاول من التوكلين مذموم و
الثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول الشبل **اننا سمعنا** سيدنا عليا الخو اس
المرصفي رحمه الله يقول انك لا رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسلة في بعض الاوقات
ويذكرها في بعض الاوقات تشريعا للضعفاء ام لا فاقوا بانهم والا فهو صلى الله
حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة وافوا بغيره وامام الحضرة **وسمعت** سيدنا
عليا الخو اس رحمه الله يقول لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالجهر بالقراءة والاذكار اذا في
وقول بين يدي في الصلاة ما تجوا احد منهم ان ينطق بكلمة ليعوم لحيته لاهل تلك
الحضرة ولكن ربما تجلى له الحق تعالى في بعض الاوقات بانوف طاعة لغيره الجهر
بالبسلة او بالتكبير فيكون ذلك من باب قوله تعالى صلى الله عليه وسلم انما انتى لستى
فانهم **وسمعت** قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالانخاف والاطهار والتخفيف
والترقيق والادغام ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا
يشغل القلب عن كمال الاقبال على مناجاة الحق تعالى فالاول شدد والثاني تخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا
القرآن باصواتكم اى حسنوا اصواتكم بالفاظ القرآن والا فالقرآن من حيث هو
قرآن لا يصح من احد تحسينه لانه قديم وصفة من صفات الحق تعالى واما التحسين
راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المستلزم مع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة من
بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله وعدم مراعات ذلك خاص بالاصاغر الذين
يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا والله اعلم

من ذلك قول أبي حنيفة ومالك فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه
يقوم بقدرها مع قول الشافعي انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** الاول الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن
الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يسبح الله بذلك وقد قال بعضهم ان الانباع
اولى من الابتداء ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن خصيصة لا توجد في غيره من الآلات
كما تقدم من ان القرآن مشتق من القراء الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وانا وجه
الثاني في القيل بجوامع فلا حقه تعالى وذكر اسم ربه فقل اذا ذكر الله تعالى يجمع
قلب العبد على الله تعالى غائبا كما قال يجمع بالقرآن من حيث حصول حقيقة القلب
فيه على حقيقة الله تعالى واما وجه تخصيص الامام الشافعي بالذكر بقول المصلي سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فلما ورد مرفوعا انه الجليل كلام الى الله عز وجل
فانهم **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة انه ان شاء المصلي قرا بالفارسية ولا
والاشاء قرا بالعربية مع قول ابو يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية
لم يجز به غيرها وان كان لا يحسنها فقرأها بلفظه اجزائه مع قول بقية الائمة
ان لا يجزئ القراءة بغير العربية مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والا** ان لم يصح رجوعه عنه ان الله
عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا في القراءة بالفارسية فصار الامر الى مرتبة
الى اجتهاد المجتهدين فان **قال** ان القراءة بغير العربية تخرج القرآن عما
عن الاعجاز **قال** الامام حنبل بقراءة هذا المصلي بالنظر للمعنى فانه يدرك
اذا المقر بالفارسية لا يفهم احد من الخلق على النطق بمثله **ومن ذلك** الثالث الوقوف
على ما بلغنا عن الشارع وعن الصحابة فلم يبلغنا ان احدا منهم قرا القرآن بغير العربية
وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حد ما بلغنا اولى وقد يكون الامام ابو
داود في ذلك يشاع عن النبي صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالة اعظم من ان
من ان يجترى على شئ لا يرى فيه دليلا **ومن ذلك** بعض الحنفية يقول جميع اللغات
كلها واحد عند الله تعالى في حصة مناجاة لكل واحدنا جيب بلفظه ويؤيده قولهم
بجواز الترجمة في بعض الاحكام والوارد في السنة انتهى لا يخفى ما فيه فان كل باب لم يفتح
الشارع فليس لاحد ان يفتحه وقد اجمع العلماء على انه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يبلغ القرآن بلفظه لغزا خلافا لما انزل واما قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم
فلا ينافي ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلفظه لغزا لم يفهم اللغز التي نزلت
ولذلك قال بعض اصحابنا في قول أبي حنيفة انه صح رجوعه الى قول صاحبه والله
اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة لو قرا في صلاة من المصحف بطلت صلاته
مع قول الشافعي في احدي روايته ان صلاة صحبه ومع قول مالك واهله
في الرواية الاخرى ان ذلك جائز في النافلة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني
مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** الاول اشغال المصلي

بالنظر الى الحكمة عن كمال مناجاة الله تعالى وهو خاص بالامام ووجه الثاني كون
ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالامام وانه يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سماح
العلماء فيه لكونه من متعلقات الصلوات ووجه الثالث كون النافلة مخففا فيها بدليل
جواز تركها بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء في تركها بشغل عن الله فيها
قول الامام ابو حنيفة انه لا يجزئ بالثامين سواء الامام والمأموم مع قول احمد والشافعي
في ارجح القولين انه يجزئ به الامام والمأموم ومع قول مالك يجزئ به المأموم وفي الامام
روايات من غير ترجيح فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيمن تشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** الاول كون امين ليس من الفاتحة وربما توسع بعرض العوام انها
من الفاتحة اذا جهر بها فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول انها من الفاتحة
اذا جهر بها فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول انها من الفاتحة
عالمين بانها ليست من الفاتحة كما ان التمام يعلونها فلا بأس بالجهر بها وربما قوى الخشوع
على المسلمين الثامين فاكتفى بالثامين بقلبه **ومن ذلك** الثاني ان الجهر بامين فيه اظهار
التضرع والمناجاة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم ووجه الثالث ان المأموم
اخذ خشوعا من الامام هادة لان الامداد تنزل على الامام ولا نعم فيفسر على العلوسين
فعلية من القتل والختية بقدر ما يفرق على المأمومين فذلك خفف على الامام في اخط
الروايتين وشدد عليه في الاخرى حلاله على التقوى والكمال فانهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة وهو الادج من قول الشافعي انه ليس سون بعد الفاتحة في غير الركعتين
الاولتين مع قول الشافعي في القول الاخر انها تسجد بحديث مسلم في ذلك فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** الاول كون قائل النفس ترفع
من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرا الامام السورة فيما بعدها
ربما خرجت النفس من الحضرة لا مودعها شهادتها تدبر احوالها فصار ذا خفا بين
يدي الله تعالى جسا لا روح فلا تقبل له صلاة ووجه الثانية ثبوت قراءة السورة
بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالامام والذين لا يرد ادور بنطويل الامام
في القراءة الاحضورا وخشوعا فكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الاولتين
نان لمراعاة حال الاصغر ويملوا في مراعاة حال الاكابر تشريعا للامنة ومن منا
ينقدح لك يا اخي تخفيفا لمناط في قول من قال تطويل القيام افضل من تطويل الركوع و
السجود مطلقا وعكسه فان في ذلك فروع شخصيين فمن كان فميفافر عمل
التجلى الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه افضل للتلا ترفع
روحه من الركوع والسجود كما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل التجليات الواقعة
في الركوع والسجود فرفع الله الائمة في تفصيلهم المذكور فان من قال من اتباعهم
طول القيام افضل مطلقا هو في حق الاصغر ومن قال كثر الركوع والسجود افضل
هو في حق الاكابر كذلك وايضا ذلك ان القيام محل بهد بالنسبة للركوع والركوع
محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما حال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام



لاح له بارقه تعظيم وهيبه من الحضرة الالهية فحضر لذلك فمن الله عليه القيا
بالركوع فلما ركع تجلى له من عظمة الله تعالى امرنا ان ندعى ما كان عليه حال منا جانه في
فرجه الله بالامر بل رفع رأسه من الركوع ليأخذ الركوع لربما ذاب جسمه ولم يستطع السجود
في الشاهب الى محفل عظمة الله التي تجلى له في السجود ولولا ذلك عظمه اخرى اعظم مكانا
في الركوع امر الله لرفع لربما ذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتجلب له ليحلم
بين السجدين ويأخذ له راحة وفوق على محفل عظمة تجلى السجدة الثانية وذلك لان من
خصايع تجليات الحق ان التجلي في السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم
من الثانية وهكذا ولذلك سن الشايع جلسته الاستراخه بعد الرفع من السجود ومنه
بالمصلي الحقيق ولو انه امر بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس
استراخه لكلفه ما لا يطيق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية وآما من يصلي الصلاة العارفة
فلا بد من شيئا مما قلناه وبكفيه فعل ذلك على وجه الناس بالشايع صلى الله عليه وسلم
وسمعت سيدى عبد القادر الدشوطي رحمه الله يقول من رحمة الله تعالى بالعبد تهيئه
بين اطالته القيام في الصلاة بالفراة بين يديه وبين اطالته الركوع والتسجود و
بين تخفيف القيام فمن لم يقدر على اطالته الركوع والتسجود بين يديه الله تعالى
فصور ما مور بطول القيام وتخفيف الركوع والتسجود ومن قدر على طول المثلث بين يديه
الله تعالى في محلة القرب من الركوع والتسجود فهو ما مور بطول الركوع والتسجود وذلك لتتعم
بطول مناجاة ربه ويكون له وقت يدعو نفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتناما لذلك
فقد يكون ذلك افر اجتماع قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبه من حب الله
عز وجل فصرنا اسأل الله الحجاب وكنت كلما التذكر اني واقف بين يديه اركع واسجد
احسن بعظمي يذوب كما يذوب الرصاص على النار وكنت اعد الحجاب من ربه الله تعالى
بي لعدم طاقتي لرفعه عني انتهى **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه الله يقول الحجاب
للعبد عن شهوة الحق تعالى راحة بالعاجزين وعذاب على العارفين فالعاجز يتنعم
في حال الحجاب والعارف يعذوب به انتهى **وسمعت** سيدى عليا الخواص رحمه الله
يقول الحجاب للعبد عن شهوة الحق تعالى راحة بالعاجزين وعذاب على العارفين فالعاجز
يتنعم في حال الحجاب والعارف يعذوب به يقول من رحمه الله تعالى بعبد المؤمن خطور
الاكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك الحضرة تقرب من حضرة قايه قوسين
بحكم الارث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل احد يصلح للكلت فيها او يقدر على تحمل الفعل
الذي بهدركان العبد في تلك الحضرة فاذا اراد الله رحمه الله بالعبد في تلك الحضرة
اخطرت قلبه بشيئا من الاكوان لما في الاكوان من راحة الحجاب عن شهوة تلك العظمة
ولولا ذلك لخطور لربما ذاب عظمه وكجمه ونقطه مفاصله واضمحلت بالهزيمة
كما رفع لبعض الامم سيدى عبد القادر الجليلي انه سجد فصاير بضمير حتى صار
قطر من ماء وجه الارض فاخذها سيدى عبد القادر بقطنة ودقها في الارض وقال
سبحان الذي رجع الى اصله بالتجلي عليه انتهى ويؤيد هذا الذي قلناه ما ورد

بعض طرق وحديث الامير المؤمنين صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الحاققة به ارعد من حميته
عز وجل وصار يمايل كتمايل السرا الذي هب عليه الريح اللطيف الذي يحمله ولا يطفئه فسمع
في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت البكر يرفو الله عنه يا محمد قفان ذلك يصلي مع الله
تعالى لا يشغله شأن عن شأن فاستأنا نفس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك
الاستنجاش الذي كان يجده في نفسه وعدم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم
وصلا تكتنه وما يذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وبأيدي رسول الله صلى
الله عليه وآله اشدا لنا من تحملا التجليات الحق جل وعلا فانه ابن الحضرة واخوها واشدا لنا من
معرفة بعظمة الله عز وجل **وسمعت** سيدى عبد القادر الدشوطي رحمه الله يقول
لا يصح للناس بالله تعالى ليعبد لا تنفام الجانسة بجنة تعالى وبين عبده وانما يا من العبد
حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كانه بنور اعماله وبشرفيات الحق له فان من خصايع
حضرة القريب لهيبه والامراق والتعظيم عدم الادلال على الله وكل من ادعى مقام القرب
مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة القريب بله ومحبوب بسبعين الف حجاب انتهى
وسمعت سيدى عليا الخواص المرصفي رحمه الله يقول طول القيام في الصلاة
على العارفين شدة من ضربته بالسيف لما في القيام من راحة الحجاب والكبر وعدم مودة الحق
الحضرة لله تعالى فاذا بلغت ان احدا من اصحابها طال القيام فهو تشديع لقومه الضعفاء
رحمة بهم والا فاعتقادنا ان اصحاب الصيانة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكبر
من مقام باقي الاولياء بقبين وكانوا مع قدسهم على طول الركوع والتسجود يقوم احد هم
بثلث القرآن ونصفه او ثلثه اربعة اذ كل في قيام ركعة واحدة انتهى **وسمعت** سيدى
احمد السطيج رحمه الله تعالى يقول من اولياء الله تعالى من راحة الله بالحجاب ولوانه كشفه
عما عظمته تعالى لما استطاع ان يقف بين يديه بآثاره وسامع في امور الدنيا واذا استحضرت عظمة
الله صار مجذوبا لا يعنى بشي في تحيير الناس من امره حين يروونه صاحبا في امور الدنيا ولا
يروونه يصلي ركعة فقلت له فاذا صلى صبحي من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة اذا
اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فانك لا تجد في كتاب واعمل
على تحصيل مقام المحضوم مع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق واياك وان تخرج من الدنيا
ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا ونكتفي به برأسك عند سماعك باحوال العارفين والمحدث
لله رب العالمين **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان المصلي اذا جهز فيها يستوي فيه الاسرار
او اسرى فيها يستوي فيها لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض اصحاب مالك انه اذا تعد ذلك
بطلت صلاته فالاول تخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم
ورد حديث صريح بالتميز عنه **ووجه** الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرا فهو رد اي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان لم يمد ذلك فانه مخالف للشارع والمخالفة
انقطاع صلاة فقلت القادر لما ذكره معنى الصلاة وكانه لم يصل فافهم **ومن ذلك**
قول مالك والثاقي باستحباب الجهر للسفر وفيما يجهز فيه مع قول احمد ان ذلك لا يستحب
ومع قولنا في حيفه هو بالتأثير ان شاهجهر واسمع نفسه والله شامع غيره والله شاء

اسر فلاذل مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة المبدأ ووجه
الاول حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة التي تجلت له حال فماتته كالمثل فلذلك من
وجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الهيبة ووجه الثالث عدم
ورود امر فيه بجهر واسرار فكان الامر اجماعا الى قدرة المصلي واختياره **فان قال قائل** فما العمل
في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الاولى وفي الجهرية
دون ما بعدها **فالجواب** ان ذلك تابع لنقل التجلي كما قدمناه وخففه على القلوب في وقت
تلك الصلوات او الركعة او الركعتين فان تجلي النهار انقل من تجلي الليل فلذلك الله تعالى
العبد بالجهر في الظهر والعصر مثلا كان ذلك كالتمكليف بما لا يطاق عادة لشغل التجلي فيه
فان قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الصبح في النهار ومع ذلك فكان عليه
عليه لم يجهر فيها اذا كان اماما ويقرأ الامور على الجهر بالصبح **فالجواب** انما كان صلى الله عليه
يجهر في الصبح لان وقت برزخه وجهه الى النهار ووجهه الى الليل اذ وجهه الليل فهو الظهر
للجهر بالقراءة فيه واتا وجهه النهار فلا شرطا لاسانه من المفطرات فيه الصائم من طلع الفجر الى
فانها اذن صلاة يستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو اخوات فكانت بعث
وخلق خلقا جديدا فكانت فوته تشديد له بخالطها تعب الحرق والصنابع فلا ضعف ان كتاب المصلي
او العقلا والكل الشهوات فلذلك امر بالجهر في الصبح بقدرته عليه وغلبته روحانية على
جسمانية كالملائكة **فان** سيدى عبد القادر الدمشقي رحمه الله يقول **والا**
تعالى جيب اهل الصنابع والخرق عن كمال شهوده في النهار لما استطاع احد منهم ان يعلم مرقته و
تعطلت مصالح الناس ولذلك شجع لهم القراءة في صلوات النهار وسرا رحمة بهم فاقدر
على الحرفة مع عدم الحجاب في النهار الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام والمسبوق
في الجمعة او العيدين فانما امر بالجهر فيها لقدرته على ذلك باستيناسه بكثرة الخلق الذين
يحضرون هاتين الصلوتين عادة فتقوى على ذلك بحجابه بشهود الخلق على التجلي الواقع قلبه
في الجمعة والعيدين او يكون الحق تعالى يمد الامام في هاتين الصلوتين بالقوة من حيث
انه نائب للشارع في الامامة على العالم واسطة في اسماع المأمومين كلام ربهم وتكبيره
وتبليغه اول غير ذلك من الاسرار التي لا تذكروا المشافهة لاهلها ولا يورد المسبوق لانه عند
من الامام فان قلت لم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء او الركعة الثالثة من المغرب
سترا مع ان ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلى خفيف **فالجواب** انما كان ذلك رحمة بضعفاء
الامة فان شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحجوبين انه يخفف على قلوبهم او لا ويشغل عليهم اخر
وذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيئا فيكون التجلي في ثاني ركعة انقل
من التجلي في اول ركعة وهكذا ولو ان الحق تعالى كلفهم بالجهرية في الركعة الاخيرة من
العشاء لربما عجزوا عن ذلك لما تجلى لهم من العظمة التي لا يطيقونها **فما الحكم**
فمن قدر على تحمل نقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء **فالجواب**
حكمه اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالمضابط لنقل التجلي وخففه والعين
بحال غالب الخلق لا يابا افراد من الناس وقد يحمل التجلي الثقيل للمصلي في أثناء ركعة سوية من

الادب ان يسر اربع عالى الستة واطهارا للضعف ويؤيد ما ذكرناه من نقل التجلي والهيبة
كلما طال العبد الوتوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا طال الوتوف بين
يدي ملوك الدنيا من خفة الهيبة ما قرره سيدى على الخواص رحمهم الله في معنى قوله
تعالى المتكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمي نفسه المتكبر لكونه يتكبر ولا عبد
المؤمن شيئا بعد شيئا كما انكشف له الحجاب لا ان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته
تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقصان اجعان
الى شهود العبد بحجب قربه من حضرة الله تعالى وبعده عنها نظير شهود العبد ظل اذا
في السراج كما قرب منه عظم ظله ونور السراج في شهوده وكلما بعد عنه صغر **فالجواب**
سيدى على الخواص رحمهم الله ايضا يقول تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب
على حال من اكبر واصغر في الفرائض والنوافل فقد يتجلى الحق تعالى للاصاغر والاكابر
بما لا يطبقون معه الجهر فلذلك رحمهم الله الامة بعد امرهم بالجهر في بعض الصلوات **والا**
والاذا كان ولوانه تعالى كان امرهم بالجهر مع نقل ذلك التجلي لما اطافوه لاسيما في حق من كثرة
حجابه من كل العارفين وشهود اجلال الله تعالى وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في
اول المغرب والعشاء وفي الجمعة والعيدين وحرمان التجلي بخفية الليل واما الجمعة و
العيدين فلما فيها من كثرة الاستيناس بكثرة الجماعة عادة فلم تنكشف لهم عظمة الله تعالى
كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارفين اذا صلى منفردا وكذلك سياتي في باب صلاة الجماعة
ان اصل مشروعيتهما في الباطن هو تقوى المصلين على الوتوف بين يدي ملك الملوك
لاستيناسهم ببعضهم بعضا في تلك الحضرة التي تذل لها اعناق الملوك ولولا الجماعة
لما قدر المنفرد ان يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رحمة
بالامة وشفقة عليهم ليودوا تلك الصلوات كاملة من غير ذمول عن شيئا منها **فان**
قيل فلم قلت باستحباب الاسرار في كسوف الشمس لا ركا بعقدتهم على تحمل تجلي النهار
فالجواب انما امر الاكابر بالاسرار فيها كالاصاغر لما فيها من التخويف فانها من الايات
التي يخوف الله بها عباده فكان فيها قدر زائد على تحمل تجلي النهار وايضا فان الاكابر مأمورون
بالشرع لاهمهم في السكاء والخوف والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم
تفعلوا فيه ليشبههم قومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان تكوا قريبا كوا الى
في حق العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت ان عدم تكليف الاكابر بالجهر في صلاة
كسوف الشمس انما هو لتعظيم ما تجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمه
الجهر في كسوف القمر ان كان كسوفه من الايات التي يخوف الله عباده كذلك لانه يلى
وتجلى الليل خفيف بالنسبة لتجلي النهار والضعف ايته عن اية الشمس فان نور القمر
مستفاد من نور الشمس عند اهل الكشف ولا عكس وايضا فتجلي الحق تعالى
باللطف في الليل بدليل قوله في النصف الثاني من الليل هل من سائل فاعطاه سؤله هل
من تائب فاتوب عليه ما من مستغفر فاغفر له هل من مئتي فاعافيه وما قال مثل ذلك
لعباده الابدان قواهم على خطايه والمنزع اليه سزاوهم وقد سمعت سيدى

عبد القادر الدسوقي رحمه الله يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة في هذه الدار محدودة
وجبه باللفظ والحنان ولو انه تعالى تجلي بالجلال الصريح لما اطاق احد حمله انتهى **فان قلت**
فما وجه طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقاء ان عدم نزول المطر او طلوع النيل
مثلا مما يحوز الله تعالى عباده **فالجواب** ان سبب طلب الجهر بالقراءة فيها اظهار النذر
والخضوع لله تعالى وايضا فان الناس مضطرون للاستسقاء والمضطر لا حرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا يعقد ما بها العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث اذا ضرب حاكم
وقد سمعت سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول لو لا اشتغال قلوب غالب الناس بامور
معاشهم لما توانوا من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار **فان قلت**
فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الجنائز ليلاتها ومطالعها عند من لا ير الجهر بالليل **فالجواب**
انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجنائز كالمؤمنين لما عندهم من شدة
الحزن على الميت والتوجه لاهله وذكر الموت واصوال القبر وما بعد ولذا كانت السنة
في المشي مع الجنائز السكون رمة بالماشيين معها فلوان الشارع كلفهم بقراءة او ذكر جهر
الشيء عليهم وحاشاه من تكليفهم ما يثقل عليهم وانما ساهل علماؤنا في عدم الانكار
على المذاكرين امام الجنائز برفع الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت واهله
واشتغالهم بكلمات اهل الدنيا حتى ربما ضحك احدهم مع الجنائز فلما راد وقوع الناس
في ذلك اقرروا الناس على الذكر واداء الله في ذلك المحل خير من اللغو **وسمعت** اخي
الدين رحمه الله يقول انما كان السنة في المشي مع الجنائز السكون لانه تعالى تجلي
الحق خسر بالقرين حولا يستطیع المؤمن انكار ان ينطق فكان امرهم بالسكون من رحمة الله
تعالى بهم وان الله بالناس لرؤوف رحيم انتهى فاعلم ذلك وتامل جميع ما فرت له لك
فانه نفيس لا يجد في كتاب **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان التكبير للركوع مشروع
ما حكى عن سيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انها قال لا يكبر الا عند الافتتاح فقط فالاول
مشدود والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان التكبير مطلوب عند
كل قدم على خضوع الله تعالى ولا شك ان خضوع الركوع خضوع قرب من الله تعالى بالنسبة
لخضوع القيام فكان المصلي قدم على حضرة جديده له كماله اول الصلاة وهذا خاص
بالاصغر من الناس والاكابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل لحظة كما ان قول
سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا في مشهدهم والذين
انتهوا الى حد علوان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه
اول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينهي مشهدهم اليه اخر الصلاة فلكل رجال مشهد
والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان الطائفة في الركوع والسجود سنة
لا واجبة مع قول الائمة الثلاثة بوجوبها فيها فالاول مخفف والثاني مشدود فجمع الامر
الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول عجز غالب الناس عن تحمل ما تجلي لقلوبهم في الركوع فلوان عدم
الطاعة فيه لا يحترق وجهه الثاني قدره الاكابر على تحمل ثقل الركوع فلو ان لكل
منها رجال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة

مع قول الله واجب فيهما مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والادعاء بين التسبيحين
الا ان تركه عند ناسيك لا يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدود فجمع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ان عظمة الله تعالى قد تجلت للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فحصل بهما
كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي بالفعل بالركان والاعتقاد بالحنان عن التسبيح
بالتسبيح وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم يخرج اي لانه يقتضي توهم لحوق نقص
في جناب الحق حتى طلب تنزيهه عنه وهذا خاص بالاكابر والثاني خاص بالاصغر الذين يطرقهم
نقص لحوق نقص حتى يحتاجوا الى صرفه وينزهوا الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستغنى
عندهم ومثل هؤلاء الا ليق في حقهم الوجوب دفعا لما توهوا بخلاف الاكابر يقول احد صمد
سبحان الله على سبيل التلاوة لاسماء الله لا دفعا لما توهوا بالاصغر فلذلك كان التسبيح
في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تنزيه الله تعالى وما خرج عن هذا
الجزء سوا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قيل فما الحكمة في قول الركوع سبحان ربّي العظيم
والتسجد سبحان ربّي الاعلى سوا كان من خواص الائمة ام غيرهم **فالجواب** الحكمة
في ذلك ان في الركوع بقية تكبر عند الركوع تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فانه
يقصد تنزيهه من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره الى العظمة لله
ومن ليس منها نصيب بخلاف التسجد يقول سبحان ربّي الاعلى لانه نزل بنفسه الى غاية
الخضوع حتى ان القادر يتخيل نفسه في السجود تحت الارضين التسفليات فاعلم ذلك
ومن ذلك اتفاق الائمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسبيح ثلاثا
على ما حكى عن ابن مسعود انه يجملها بين وركبة ومع ما حكى عن الثوري انه يسبح بها اذا
كان اماما ليتمكن المأمور من قوله ذلك ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشدود والثاني
مخفف فيها والاول في الثانية مخفف والثاني مشدود وجه المستشرقين ظاهر لا يحتاج الى توضيح
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب اربع من الركوع والاعتدال مع قول ابي حنيفة بعدم
وجوبه وانه يجزيه ان يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة فالاول مشدود خاص بالاصغر
والثاني مخفف خاص بالاكابر فجمع الامر الى مرتبتي الميزان وايضا ذلك ان العبد اذا وصل الى
القرب من الركوع والسجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فاي فائدة لرجوعه الى أصل
البعد والحجاب لولا ضعفه عن تحمل ثقل التجلي ولو انه قدر على ثقل تجليات الحق تعالى
على قلبه مكان الرفع عن محل القرب فانه حين ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة
اذا لم يطمين في الركوع والاعتدال من الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق
تحمل ثقل المكث في حضرة القرب فرمعه الشارع بامر بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله رحمه
له حتى يأخذ لقلبه راحة يقدر بها على تحمل ثقل التجلي السجود والركوع **وسمعت** سيدي
عليا الخراساني رحمه الله يقول ما شرفت العمانية والاعتدال في الركوع والسجود الانفس من
الضعفاء من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرمة للاكابر الذين
يقدرون على ثقل تجليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم فيه
كما ان بعضهم بالغ في الرمة كذلك للاكابر وامرهم بعدم العمانية في الاعتدال لما في الاعتدال من التجلي

بعد ان رافق ربه وتلاذذوا بقرينهم من حضرة المولى تعالى كما لا يضر الاثمة توسط ذلك وذلك
انه بطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين تخفف وضدد ومنوسط بالنظر لمقامات
الناس من الاكابر والا صاغر **وسمعت** سيدى عبد القادر المشهور رحمه الله يقول
لولا ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر الا صاغر اذا حضر صلح الله ان ينزل احدهم
الى السجود من غير اعتدال فكان تطويل رحمة بهم ليستريحوا به من ثقل العظمة التي تجلب
لهم حال الركوع والسجود فلو لا الرفع بعد الركوع لما قدر احد منهم ان يحمل ثقل العظمة التي تجلب
له في السجود الاول والثاني انتهى **وسمعت** سيدى عليا الخوارزمي رحمه الله يقول
طول الاعتدال يعبر على الا صاغر وعذاب على الاكابر فكما ان المرید يفتح من طول الركوع والسجود
كذلك العارف يفتح من طول الاعتدال فذلك كان المرید يحسن الرفع رأسه من الركوع
والسجود والعارف يحسن النزول اليهما لان في الاعتدال رذالة الى الحجاب وهو أشد العذاب
على العارف من حيث كان الشبه بربه الله يفعل الاسم بها عذبتى بشيء فلا تعدى بهذا
الحجاب من شهو ذلك **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه الله يقول طول الطمأنينة في الركوع
والسجود خاص بالاكابر وطول القيام والاعتدال من خاص بالا صاغر فان الا صاغر
اذا كان احدهم قائما كان في غاية الاستراحة والاكابر اذا كان احدهم قائما كان في غاية
التعب ولذلك توزعت اقدامهم من طول القيام عادة وان كان ذلك لا يتقبل الا
بالتعب كما اذا غاب بكاء المشاهدة لربه عن نفسه فان السنة تكون عنده كل حين بارف
لا يحسن فيها يتعب فافهم وسمعت به يقول ينبغي للصلي اذا كان وحده ان لا يركع حتى يتجلى
له عظمة الله تعالى يعجز عن القيام فهناك يؤمر بالركوع وما دام يقدر على الوقوف
فهو بالخيار ان سار كعب وان شاء طول القراءة ولكن موضع الركوع ان لا يفعل الاعتدال
العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فادام يطيقه فلا ينبغي له الركوع فقلت له هذا
حكم من يشاهد عظمة الله التي يتجلى القبلة فما حكمه من كان غافلا عن ذلك في قيامه
او ركوعه او سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه افضل وهو رحمة به
من كان حاضرا مع ربه من الا صاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالادمان لتقل ثقل
العظمة التي تستقبله في السجود حين اقرب ما يكون من حضرة ربه كاورد ورجعا
استحضرت لتاج عظمة الله فانه قد اركانه فلم يستطع كمال الرفع وربما استخضر بغير
الا صاغر عظمة الله تعالى في الركوع او السجود فكانت روحه تزهق منه فيبادر الى الرفع
من الركوع او السجود بسرعة من بطوء مثل هذا بما يعذر في عدم اتمام الطمأنينة
وهو في السجود اكثر عذرا كما جرب ومن اراد الوصول الى رزق ذلك فليجمع حوائج
في السجود وينبغي ان يكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء الا الله تعالى فانه يكاد
يجترق وتذوب مفاصله ولو لاجل سهو الاستراحة لما استطاع النهوض الى القيام وقد
كان صلى الله عليه وسلم بطول الاعتدال ناره ويخففه اخرى تشربوا الضعفاء
امته واقربايرهم وفي الحديث كمال صلى الله عليه وسلم تارة بطول الاعتدال عن السجود حتى
يقول قد نسيت ويخففه وتارة حتى كانه جالس على الرضف الى الحجرة المحجاة بالنار
وكذلك قد ورد في جلسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها ما ينعلمها تاسيا بالشائع

صلى الله عم فالجواب الاول له الجالس للاستراحة فقد يكون الجالس للاستراحة معنى اخر
غير الجز عن تحمل العظمة الحاملة للعبد في السجود ولا يقال ان مثله كالتعب في الصلاة
بغير حاجة انتهى **فان قلت** فما تقولون في حديث لا صلاة لمن لم يتيم صلبه في الصلاة
فالجواب ان معناه لا صلاة له كاملة لانه لا طاقة له بطول المكث في الركوع والسجود
وهو خاص بالا صاغر كما مر ولوانه طول ذلك لزهقت روحه او جرح وتعلق فخرجت روحه من
الحضرة واذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له اصلا او صلاته خداج ووجه القول الاول
ان من خرجت روحه من شدة الحصر والضييق صار وقوفه كالمكر على الصلاة بلا ايمان ولا
نية فصلاته باطللة لا ثواب فيها ولا سقوط فاذ اجتنب احد علينا تجديد المشي صلاته قلنا
له هذا لا ينافي ما قررناه لاننا قد قررنا ان طول الاعتدال خاص بالا صاغر وقد كان المشي
صلاته وهو خلايس رافع الرزق من الا صاغر كما اشار اليه قولهم انه مسمى صلاته ولم يكن
من اكابر الصحابة لان اكابر الصحابة لا يسمى احدهم بالمسعى صلاته فكانه امر صلى الله عليه
المسعى صلاته بالطمأنينة ولم يفعل مثل فعله رحمة به خوفا عليه ان ينشبه بالاكابر في عدم تطويل
الاعتدال فتزحق روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل او يقع في الشقاق باظهار الفقة
في التشبه بالاكابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له ثم افعل في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ
مقام الاكابر او افعل ذلك من باب التحليل لا من باب الوجوه وقد علمت من جميع ما قررناه
ان الائمة ما بنوا قواعدا قولهم الا على مشاهد صحيحة تشريعا للامة وتبعوا الشارع صلى
الله عليه وسلم وان اصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الائمة وانما اختلفوا في المبالغة
في الرفع او عدم المبالغة فالاكابر يتقدمون على توالي التجلبات في الركوع والسجود
والا صاغر لا يتقدمون على ذلك الا بعد مبالغة في الرفع منها وقد قدما ان من وصل
الى محل القرب لا يؤمر بالرجوع الى محل الحجاب الا للحكمة ولعلها يحجز ذلك عن تحمل توالي
تجلبات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده **فان قيل** فالحكمة في تشبته بالسجود
دون الركوع في غير صلاة الكسوف **فالجواب** حكمته ثقل التجلي الواقع في السجود دون
الركوع فذلك لما العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد اعتدال نفسه الى
درجة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه وهذا الامر في
حق الاكابر والا صاغر على حد سواء فلم قدرا ان اقزام الاكابر اعطاه الله قوة نبي عليه
الصلاة والسلام فلا بد له من سجدتين يتنفس بهما والادب ما هلك وانما تكرار الركوع
في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجلي وشهروا الايات فكانت العظمة المتجلية فيه
كالعظمة المتجلية في السجود لا اعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة
في ذلك تمهيد طريق الخضوع الى شهود عظمة الله الواقعة المحل في وقوع الايات
فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلا ان يرد العبد الى حالة خضوعه في غير وقت الا
الايات اذ الايات انما كانت عظيمة لشدة غلبة العبد وشرو قلبه عن حضرة النظام
فتأمل **وسمعت** بعض العلماء يقول انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
لان السجدة الاولى كانت امتثالا للامر الاخير لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى

على اقداره لنا الاموال التي على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على اسرار الصلاة وغيرها
في مجلد ضخيم سمي الفتح المبين في بيان اسرار احكام الدين والحمد لله رب العالمين
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الامام لا يزيد على قوله سمع الله لمن حمده شيئا ولا
الماء يوم على قوله ربنا لك الحمد مع قول مالك بالزيادة في حق المنفرد احدى الروايتين
عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين استحبابا للامام والمأموم والمنفرد الاول
مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الامام واسطة
بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون قبول دعائهم ومحمد الله فاذا قال سمع الله
لمن حمده فكانت بغيره عن الله تعالى انه قبل حمدهم فامروا ان يقولوا بجمعهم ربنا
ولك الحمد اي على قول حمدنا ويؤيده الحديث اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا
ربنا لك الحمد **وجه** الثاني عدم الخوف مع جعل الامام واسطة بين المأمومين
وبين ربهم في تبليغهم قبول حمدهم بكل منهم كالامام في ذلك فيقول احدهم سمع الله
لمن حمده اما من طريق الكشف والشهود القلبي واما من جهة الايمان وحسن الظن
بالله عز وجل وهذا خاتم بالاكابر الذين ارتفع جباههم والاول خاتم بالاصغر المجبورين
عن الله بامامهم **وسمعت** سبدي علينا الخافوا من حمد الله بقول وجه مناسبة
قول المصلي سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع كون الركوع اول مرتبة للتقرب
فلما كان واخفا في الغفلة كان بعيدا عن حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي
هو معظم ذكر القيام فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود فاعلم سمع او علم يقول
الحق تعالى حمد عبده فاخبر به بذلك بشرى له انتهى فسلم ان الاكابر ما هم بمكبرين
مستقيدون بالتبعية للامام الا في افعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرها
ومع الله كما موع الله فافهم **ومن ذلك** قول الامام في حنيفة الفرض من اعضاء السبعة
السجود السبعة للجهة او الانف مع قول الشافعي بوجوب الجبهة فولا واحدا وله في باقي الاعضاء
قولان اظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب واما الانف فالاصح من مذهب الشافعي
استحبابه وهو احدى الروايتين عن احمد ومع قول مالك في رواية القاسم عنه ان الفرض
ينعلق بالجهة والانف فان اخل به اعاد في الوقت استحبابا ولا خرج الوقت لم يعد
فالاول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد فوجه الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان المراد من العبد اظهر الخضوع بالراس حتى يمس الارض يومه
الذي هو اشرف اعضاءه سواء كان ذلك بالجهة او الانف بل ربما كان الانف عند بعضهم اولى
بالموضع من حيث انه ما فوق من الانفة والكبرياء فاذا وضعه في الارض فكانت خروجه عن الكبرياء
التي عنده بين يدي الله تعالى في الخضوع الالهية محرم وقولها على من فيه اذ في ذرة من كبر
فانها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة
من كبر فافهم **وجه** قول الشافعي جزمه بان وضع الجبهة واجب جزمه دون الانف ان الجبهة
هو معظم اعضاء السجود كقوله الحج عرفه والتوبة هي الذم واما الانف فليس هو لمعظم العالم
ولا الحية فكان له وجه الوجوب وجه الى استحباب فاخذ مالك بالوجوب وغير

من الشافعي واحدا بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جزء من الاعضاء السبعة ان كمال الخضوع
لا يحصل لا بجميعها وكذلك قال الشافعي ان اسجد على سبعة اعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه
الا باعلى مراتب الكمال **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحدا في احدى روايته انه يجزئه السجود
على كور عاتقه مع قول الشافعي واهم في الرواية الاخرى انه لا يجزئه ذلك فالاول مخفف والثاني
مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول وجود سورة الخضوع بالراس والوجه
وجه الثاني لاخذ الاحتياط من انه لا يجزئ السجود في معظم الاعضاء بماثل بخلاف اليدين
والركبتين والقدمين يجزئ عليها بماثل لان الخضوع بها لا فرق في اظهره بين ان يكون بلا
تخايل او بماثل بخلاف الجبهة فان وضعها على ماثل من ملبوس صا حيا يؤذي كبريا صا حيا
بين يدي ربه وصاحب الكبر لا يدخل حضرة الله واذ لم يدخل فلا تصح صلته فذلك ثبت
حين سجود وضع ما فعله منها قبل السجود **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا والشافعي في الصحيحين
انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في احدى القولين انه يجب فالاول
مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ما قلناه في المسئلة
قبلا من عدم الفرق في الخضوع الظاهر باليدين بين ان يكون بماثل او بلا ماثل **وجه**
الثاني القياس على الجبهة عند من اوجب كشفها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا
بوجوب الجلوس بين السجدين مع قول الامام الحنيفة انه سنة فالاول محمول على حال الكفا
الضعفاء الذين لا يقدر على تحمل ذلك فكان طولهم في حفرهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم
اليه فلو لم يوجب الائمة الاعتدال بين السجدين ربما تكلفوا الاصاغر طول السجود ما لا يطيقون
اذا تجلست لهم عظمته الله تعالى فكان وجوب قول الجلوس عليهم وجوب رمة وشفقة يتحمل
ان لا يعذبهم الله على تركه ويتحمل ان يعذبهم عليه كالتعريم الاصلي وذلك لان العبد اذا تكلف لمطاع
خرجت روعه من حضرة الله وذلك حرام فافهم في الصلاة بغير ضرر وما كان سببا للضرر
فهو حرام فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم
من السجود وينهض معتمدا على يديه مع قول الشافعي انها سنة ومع قول ابي حنيفة انه لا
يبيده على الارض فالاول مشدد في حق الاصاغر الذين لم يتجلى لهم من عظمته الله ما لا يطيقون
تخفيفه حتى الاكابر وفي حق من تجلست لهم عظمته الله التي لا يطيقون يا من الاصاغر وجه
من قال يعتمد بيديه على الارض حال النهوض اظهره الضعف والخشبة بين يديه ربه ووجه
من قال لا يضعهما على الارض اظهره الهمة والقوة تعظيما لادامته عز وجل لينزع العبد
من صفته الكمال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باستحباب الشهادتين مع قول احمد
بوجوبه فالاول في حق الاكابر وقد تروى عن علي بن ابي طالب ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجود
الركعة الثانية فكان الجلوس في حفرهم مستحبا لانه محل راحة على كل حال وانا شوقنا الى
فيه لانه كالاقبال الجديد على حضرة الحق بالنسبة لما كان في السجود من القرب لمعظم في
في السجود فكانه يرفع راسه خرج مع انه لم يخرج فهو في حق الاصاغر كد من الاكابر
بخلاف الشهادتين اتفق الائمة على وجوبه لتجلت فيه على الاكابر والاصاغر
لان من خصايع تجليات الحق تعالى ان يكون اخرها انقل من جميع ما مضى كما تقدم

بسطه مرارا واما وجه من قال بوجوب الشهاد الاول والجلوس له فهو غلبة الشفقة
وللجنة على الامة لاحفال ان يتجلى له في سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه فيكون
ايجاب الجلوس عليهم ايجاب شفقة والله اعلم **من ذلك** قول الامام الشافعي ان السنة
في الجلوس للشهاد الاول والاقراس وللشهاد الثاني التورك مع قول ابى حنيفة بان الامة
الاقراس سنة في الشهادين معا مع قول مالك بالتورك فيهما معا فالاول مفضل
فيه تخفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد فوجع الامري مرتبتي الميزان
الاول الاتباع ووجه الثاني ان الاقراس هو جلسة العبد بين يدي الله مطلقا وانما
الى ان التبر الى حضرة الله لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالاقراس
في الشهادين واما وجه التورك في الاخير فهو خاتمة بين الشهادين انقطاع سبيل
في الصلاة وقد جربوا الاقراس فوجدوه اعوقا في توجه القلب الى الله والجلوس
معه **من ذلك** ان التورك يحصل به الراحة اكثر لكل من حصل له تعب في سجوده
فلكل واحد وجه **من ذلك** قول ابى حنيفة ومالك بان الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في الشهاد الاخير سنة مع قول الشافعي واهل في شهر الرواية انها فرض
فيه تبطل الصلاة بتوركها فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامري مرتبتي الميزان
وجه الاول ان موضوع الصلاة بالامالة انما هو لذكر الله تعالى وحده والمناسبة
له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى
في جميع الاحكام التي شرعها لنا وتعبدها بنا فكان من الادب ان لا ننساه من سؤال تعالى
ان يصل على من حضرنا معه تعالى فانه لا يفارق الحقة الالهية ابدا فاستجاب لطلبه
على النبي صلى الله عليه وسلم خاترا الاصاغر ووجهها خاترا الاكابر وايضا ذلك ان الاكرام
ربما تجلي الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين جماله وجلاله واصطغرأ من شهود ما سواهم
فلما وجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لسق ذلك عليهم بخلاف الاكابر الذين
اقدروهم الله تعالى على تجلياته في قلوبهم وقد روي عن شهود الخلق مع شهود الحق تعالى
فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه في حال الامانة
كحال عايشة لما انزل الله تعالى براتها من السماء وقال ابوها قومي الى رسول الله صلى الله
فاشكوى من فضله فقالت والله لا اتوم ولا احد الا الله انت هي فكانت مصطمة عن الخلق
الخلق لما تجلي لها من عظيم نعمة الله تعالى عليها ببراتها من السماء ولو انها كانت في مقام
ابيهما لسمعت لوالدها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فان الحق
تعالى ما اعنى بها هذا الاعتناء الا اكراما للنبي محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة
عند العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب التلا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو قدح في مقام الامام الشافعي وانما هو
الحال الذي رضي الله عنه في المقام وانه كان يقدر على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله
شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك على سبيل الوجع احسانا للظن
بهم وانهم نالوا مقام الكمال كما ان الامام ابى حنيفة وما لكا اخذا بالاحتياط للائنه فلم يوجبوا

ذلك لاحتمال ان يقع لهم اصطلاح من شهود الخلق حال جلوسهم للشهاد فيشق عليهم
تكريره لثباته غير تعالى فعلم ان قوله القاضي عياض وشذ الشافعي ليس مراده
بذلك ضعف قوله كما يبادر الى الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاصاغر كما عليه
الجمهور وراعى حال الاكابر قياما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد ما جئنا اليه
القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء كله موضوع
للتعظيم للانبيا فكيف لظن القاضي انه يريد بقوله وشذ الشذوذ الذي هو الضعف
هذا بعد من البعيد **من ذلك** سبيل عليا الخواصر فانه يقول انما امر الشارع المصلي
بالقراءة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهاد لينتبه الغافل في جلوسهم بين يدي
عز وجل على شهود بينهم في تلك الحقة فانه لا يفارق حضرة الله ابدا فيخاطبونه بالسلام
مشافهة انتهى وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة الجسم والنفوس
من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله اعلم **من ذلك** قول الامام
ابى حنيفة ان القدام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الامة الثلاثة انه ركن من
من اركان الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو خروج
من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يجعل بركه خلل في هيئة الصلاة **وجه الثاني**
ان الخلل منها بالسلا واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتتحها التكبير فجللها
التسليم فخرجها بلا تسليم يبطل للصلاة لعدم التحال فهو واجب كتحلل العبد من اعمال
الحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله
تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لانهما يطرقهم من
من المزج من حضرة الله تعالى اذا تخلفت عنهم القيامة الربانية والثاني خاص بغالب الناس
الذين هم على صلاتهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله ويدخلون ليل ونهارا فانهم
من ذلك قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في الشهاد على الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان مرتبة التقديم على سائر العبادات
التي من جملتها سؤال الله ان يصل على رسول الله صلى الله عليه وسلم من حقيق النظر وجدر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بتقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان الخيرات والشهادتين
والشهادتين متعلقان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالامالة
وان لم يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله اللهم صل على محمد فافهم وجه من قال لا يجب
تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودوام بذلك
من جهة الشارع وانما جعلها في الشهاد العلماء وقالوا ان الله تعالى امرنا بما وادى اماكنها
ان تكون في اداء الشهاد الاول والاخر واصلد ليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الفقهاء قدام
الله الصلاة عليك يا رسول الله فكيف فعل عليك اذا غس صلينا عليك في صلاتنا فان
فان قولهم في صلاتنا يحتمل ان يكون مراده الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل ان يكون
مراده بذلك صيغة الصلاة على رسول الله وانما لم يجعلها العلماء في اول الصلاة لان شكر

لأنه شكر الوسايط عادة لا يكون إلا بعد شكر الله تعالى فالركعتان الأولى والثانية كالشكر لله
والصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لأنه هو المعلم لنا كيف نصلي فافهم
وهذا قول الإمام مالك والشافعي أن الواجب من التسليم هو التسليم
الأول فقط على الإمام والمنفرد وإذا شافعي وعلى المأموم أيضا قول أحمد أن التسليمين
واجبان مع قول أبي حنيفة أن الأول سنة والثانية مع قول مالك أن الثانية لا
لأنه لا مأمور ولا منفرد وأما المأموم فيستحب له أن يسلم عندما ملك ثلاث تسليما
ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه يرد بها على مأمومه فلا قول فيه تخفيف
والشافعي في الثالث تخفف كالقول في التسليم الثانية للمأموم والمنفرد عند **وهذا**
القول الأول أن الصلوات من الصلوة يحصل بالتسليم الأول فقط ووجه الثاني أنه لا
يحصل الصلوة إلا بالتسليمين الحديث وتخليها التسليم فمثلا الأول والثاني ووجه
قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلوة قد تمت بالشهادة فكان التمام
كالاستيذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج
من الصلوة بعد السلام ووجه الثالث تسليما ظاهرا والله أعلم **وهذا**
نية الخروج من الصلوة قال مالك واحد بوجوبها وقال الشافعي في أربع قوليه بالخيار
فالأول مشدود والآدب مع الله تعالى وهو فاضل بالأكثر والثاني تخفيف والآدب وهو
بالأما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عندما ملك
فأنه قال ويتوكل الأمر بالسلام بالصلوة وأما المأموم فيتوكل بالأول في الخلعة الثانية
الودة على الإمام وقال أبو حنيفة يتوكل السلام على الحنيفة وعلى من على يمينه ويساره وقال
الشافعي يتوكل بالمنفرد السلام على من على يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن وينوي
الإمام بالأول والخروج من الصلوة والسلام على المقدين ويتوكل المأموم الودة عليه وقال أحمد يتوكل
الخروج من الصلوة ولا يفتن إليه شيئا آخر ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه
الأقول أحمد فإن وجه توجيه القصد في الأمور هو روبا من التشريك في العبادة أذ قيل إن السلام
من سلب الصلوة فافهم **وهذه** يستدعي علينا القواعد مما تقدم فيقول وجه من قال
بوجوب نية الخروج من الصلوة هو أن الصلوة موانع الصلوة كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم
أن من آداب في حق الأكرام استئذانهم عند الانقراض من حضرة الملوك إلى موضع آخر
هو دور ذلك الحضرة في الشرف استئذانهم لقلوب أخوانهم في تلك الحضرة وإعطاء الآداب
مع الملوك حقه فتبع الشرع في ذلك المعروف وإن كان الحق تعالى لا يختار جهة مخصوصة
تتبع العاديين فلذلك كان الاستيذان واجبا في حق الأصاغر مستحبا في حق الأكرام والذين
يشهدون أن الوجود كله حضرة الحق جل وعلا فيهم لا يرون مفارقة من حضرته ولا خروجا
وأيضا فلذلك كان واجبا لأمر الشارع به ولو في حديث واحد ولم يبيضا الفرض بذلك
في حديث ولا أثرنا فافهم العلماء على ما ورد في السلام على القوم إذا أراد الإنسان القيام
من مجلسهم يقول ليست الأول باجوب من الآخر أو من عموم حديث إنما الأعمال بالنيات إذ الخروج
عمل لكن لا يفتن ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن الأمر به فابقي الله من آداب العبد لا يخبر

قال بعضهم

قال بعضهم أن ذلك لا يجوز بالمندوبات الشرعية لأن منصب الشارع بجواز يساويه
أحد في الشريعة وإطال في ذلك ثم قال وقائل إذا قام جليست من مجلسك من غير استئذان
لك كيف تجدي قلبك منه وحشة بخلاف ما إذا استأذنتك فأنك تجدي قلبك منه نساء
ووجه التعظيم حضرة تلك عن أن يفارقها بغير إذن منك وما كان أدباً مع الخلق فهو
مع الحق تعالى أولى وبما قورناه يعرف توجيه من قال من العلماء أن المصلى ينصرف من الصلوة
إلى محبوب حاجته فإن لم تكن له حاجة فإلى أي جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه
فإن الأكرام يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجع لجهة على جهة الأبيض عن الشارع
وأما قدم العلماء محبوب مفصل العبد في حاجته على اليمين لأن القيام سنة يستحب الخوف
فيه وإذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره فيصير نفسه متارعة فلا يحضر في ذلك
السنة وهذا نظير ما قاله في استحباب تفريق المصلى نفسه قبل الصلوة من كل ما يشغل
قلبه من بول وغائط وكل شرب ونحو ذلك انتهى وسمعت من أخرى يقول تخيرهم
المصلى في الانصراف إلى أي جهة شاء خاسر بالأكرام وأمره له بالانصراف عن اليمين مع هذا
المشهد خاسر بالأكرام الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلوة بمزيد فضل فلا يتقل
أحدهم عنها إلا ما هو مفضل فيكون جهة اليمين تزيد على ذلك المفضل شرفا فافهم الله
أن الشارع إذا رجع بقعة على بقعة في الفضل قلناه في ذلك ونسبنا حكم عقلمنا و
مشهدنا لكونه أعلم منا بالأمور بقربة ما ورد من الأمر بتقديم الرجل اليمين إذا دخلها
المسجد وبقديم اليسرى إذا خرج منها فافهم ومن هنا ينقدح لك أيضا توجيه من
من العلماء أنه يندب للمصل أن ينتقل من موضع الفرض إذا تنقل وعكسه وأنه ما قال ذلك
الأمر باب العدل بين البقاء فأنها تتفاخر بما فعل على ظهرها من الخير في ذلك النهار بل ورد
أن البقعة تتفاخر على اختيارها إذا أمر عليها إذا كررت تقول صل ربك ذكر في هذا النهار شيئا
ووجه الترجيح في قول من قال ينتقل للنفل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة مالا
مناجاة الله تعالى في الفراض أشرف من حضرة مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى
في الحديث القدسي وما تقرب إلى المنقر بكون بمثل آدما فرضت عليهم فتبعنا البقاء
في الفضل ما فعل فيها من فاضل ومفضل فرجع الأمر إلى تبي الميزان تخفيف وتشديد
فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب فأنك لا تجد في كتاب وقد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام
مرتبة السلام دون مقام مرتبة الأيمان والاحسان والإيقان لعلوم ما في ذلك
عن غالب الأفق والمحمد لله رب العالمين **باب شروط الصلاة**
أجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وأنه شرط في صحة الصلاة
وعلى أن الستر من الرجل ليست بعورة وعلى أن الطهارة عن الحدث والنجس في الثوب
والبدن والمكنان واجبة وعلى أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا لعذر كشد
القتال والتحام الحرب والقتل على الراحلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه
للقبلة وكالمربوط على خشبه وكالمغلق ونحو ذلك وعلى أنه يجب عليه الاستقبال
حال التكبير والتوجه وتقديم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أذل الباب قبله فافهم

وانما سئل الخلاف **ومن ذلك** قول الحنفية والشافعية وهو احدى روايتين
عن مالك واحمد ان عون الرجل يابس ستره وركبته مع الروابيتين الاخرتين عن مالك واحمد
انها القبل والذبر فقط فالاول مشدد خاص بالاكابر الناس كالعلماء والامراء الثاني مخفف
خاص بآراء الناس كالتوايتة واحاد الفلاحين والتراسيين وغيرهم من بسني
من كشف فخذ فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعية
واحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعية انها
عورة فالاول مخفف خاص باحد الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بالاكابر الناس
على وزن المسئلة قبلها **ومن ذلك** قول مالك والشافعية واحمد في احدى روايته ان
الحمة كلها عورة الا وجهها وكفيها مع قول ابي حنيفة انها كلها عورة كذلك الا وقد فيها
ومع الرواية الاخرى عن احمد الا وجهها خاصة فالاول فيه تشديد عليها في السر والعلانية
مخفف والثالث مشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** الاتباع **وجه**
الثاني التوسعة عليها باخراج القديم من وجوب السر ووجه الثالث ان الوجه هو
الحمل الاعظم للفتنة والستره وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الفتاة وعدم
مراعاة الشارع توقع نظر الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور مذكرا
للعارفين بالله عز وجل وبانه ما امر المرأة بذلك الا ليقسم الحجة على من يدعي الحياء منه
والادب معه من الناس ويمقت من ينظر الى جرمه في حضرة من تنصير امره نظرا
بقبلها الى مشاهدته ينظر الى حرمته في حضرة من تنصير جلالة وجماله وذلك لفساد
يسارق النظر اليها ولا يراعي نظر الله تعالى اليه فان صاحب الادب اول ما يرمى
المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه بمراقبتها في حضرة فافترق
بين يدعي الله عز وجل في الصلاة كولا اللبوة في حجرها والله المثل الاعلى فهذا هو السر
في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الارادة بفتح اعمى كما تقدمت الاشارة اليه
في الباب قبله **ومن ذلك** قول مالك والشافعية ان عودة الامة في الصلاة
ما بين سترها وركبتها كاجل واحد الروابيتين عن احمد والرواية الاخرى ان عورة
القبل والذبر فقط مع قول ابي حنيفة ان عورتها كعورة الرجل وتزبد عليه بان جميع
ظهرها وظهرها عورة ومع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الاما وضع القلب
منها وهي الراس والساعات والشافعية والشافعية والشافعية جدا والثالث
فيه تشديد وكذلك ما بعد **وجه الاول** العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم
الشهوة الى نظر الاما خارج الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة عند بعضهن
والقبل والذبر عند بعضهن وما عدا مواضع التقلب عند بعضهن الاخر فافهم **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة انه لو انكشف من السوءتين قدر الدرهم لم تبطل الصلاة
وان كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ اقل من الربع
لم تبطل الصلاة مع قول الشافعية تبطل بانكشف في القليل والكثير مع قول احمد ان كان
يسيرا لم تبطل بستره وان كان كثيرا بطلت ومرجع اليسير والكثير العرفي وقال مالك

ان كان قادرا ذاكرا وصلى مكثورا لعورة بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد
والثالث فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** القياس على النجاسة
التي يعق عنها في البدن يجامع ان كلا منهما يجب اجتنابه **وجه الثاني** القياس
على تخفيف الخف فانه يضرب ولو يسيرا درجة الثالث حديث رفع من امني الخطا والنجاسة
مع حديث اذا امرتكم بامر فانتم منه ما استطعتم وما لم تقدر العبد عليه لا يفتح
في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة العريان واوجب احمد ستر المنكبين في الفريضة و
وفي النافله روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر **ومن ذلك**
قول مالك والشافعية اذا لم يجد المصلي ثوبا لزمه ان يصلي قائما وبركعتين **وجه**
صحيحه **وقال ابو حنيفة** هو مخير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قائما وقال احمد يصلي
قائما ويومى بالركوع والسجود فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث جواز
الجلوس والثالث فيه تخفيف من جهة الالباء ودليل الاول الاتباع لحديث اذا امرتكم
بامر فاقوامه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا بسقط المعسور **وجه الثاني**
ان ذلك راجع الى قوة جلاء المصلي وقلة حيايته من الناس وكذلك الثالث فافهم
بشد يد الحياء وهذا كله رخصة من الله للعبيد فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
والشافعية واحمد ان الطهارة عن النجس في الثوب والبدن والكل شرط في صحة الصلاة
مع قول مالك في اصح رواياته ان صلى عالما بها لم يضره صلاته او جاهلا او ناسيا محت
في الرواية الثانية عند العتمة مطلقا وان كان عالما فاما الثالثة البطلان مطلقا فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** الاخذ بالاحيائيات
وجه الثاني العذر بالجمل والنسيان ووجه الرواية الثانية عن مالك غلبة مراعاة
القلب دون الجوارح الظاهرة كما يؤيد خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى لا ينظر الى صوركم
واجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان شيئا لا ينظر الله اليه
فالاثر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر النجس مرفوعا اذا قبلت الجفنة
فدعى الصلاة واذا ادبرت فاغسل عنك الدم وصلى لان قوله دعى لصلاة قد لا يكون
لاجل الدم وانما هو لعل في الجفنة لان غايته دم الحايض ان يكون كسكس البول
فتنسل الدم عنها وتنصلي كما دفعت صلاة وفداور بعض الشافعية على مالك وجوب
اجتناب النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة
ففي الصلاة اولى وجعل العلة هي التضييق بالدم وما يؤيد قول مالك ايضا حديث لا يفر
الجنب ولا الحايض شيئا من القرآن فانه جمع الحايض مع الجنب والجنب امر مفقود
على البدن وكذلك الحضر وما يؤيد ايضا اجماع الائمة على الطهارة عن الحدث كما مر
دون الطهارة عن النجس ومساخنة بعضهم في مقدار الدم ومنهم من الدم دون
العدس من البدن اذا لم يصيبها الماء وما يؤيد ذلك ايضا عدم ورود التصريح
من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كنول صلى الله عليه
وسلم لا يقبل الله صلاة امه كما اذا حدثت حتى يتوضا فافهم **ومن ذلك** قول مالك

والشافعي ان من صلى خلف جنب غير عالم بذلك ولا امامه فصلاؤه صحيحة مع قول الامام
ابن حنيفة ان صلاته باطلة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه تعالى لا يؤخذ العبد الا بما علم **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط
والسعي في براءة الذمة من سبقه كبير مشقة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في الجديد
وامداد من سبقه الحديث بطلت صلاته مع قول ابن حنيفة والثاني في القديم انه يبني على صلاته
بعد الطهارة ومع قول الثوري ان كان حديثه رعا فادفيا بني وان كان رعا او ضحكا اعاد
فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاخذ بالاحتياط ولا التفات لسبق الحديث لحديث لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث
حتى يتوضا فشمئذ ذلك الحدث الواقع قبل دعوته في الصلاة في اثنائها ويقول ما وقع
قبل الحدث فهو صحيح فكان حكمه حكم صلاتين فلا تبطل احدهما بالحدث في الاصح
ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان غلبة الظن قد فسد الوقت لقلبه في غيره
مع قول مالك انه لا تكون غلبة الظن وانما يشرط العلم بدعوله فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الظن قريب من العلم فيكون ذلك
في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى **وجه** الثاني تعظيم امر الدخول الى حضور
الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يخطئ فالاول خاسر بالا صغر والثاني
خاسر بالا كبر اصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا نال في غير الوقت فوقف
للعقوبة فما كان الاذنب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا سلم بالاجتهاد الى جهة
ثم بان الخطا انه لا اعادة عليه مع قول الشافعي في رجم قوله انه يقضي ان خرج الوقت
او بعيد كان الوقت باقيا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاسر بالعوام والثاني خاسر بالا كبر اهل الاحتياط لدينهم وقد ينسب الى فقير
في تعاطيه ما يظلم قلبه حتى حجب عن رؤيته الكعبة ولم يمتها **ومن ذلك** اتفاق
الائمة الثلاثة على انه لا تبطل صلاة من تكلم ناسيا او جاهلا بالتحريم او سبق لسانه
ولم يطل مع قول ابن حنيفة انها تبطل بالكل ناسيا لا بالتلام واما ان طال الكلام فالاصح
عند الشافعي البطلان وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كاعلام الامم بسوء اذ لم يمت
الا بالكلام فلا تبطل وقال الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كارشاد ضال وتخير ضرر لا تبطل
فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني منها مشدد والاول من المسئلة الثانية
مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
وجه الاول في المسئلة الاولى العذر بالنسيان والجهل وسبق اللسان كافي نظائره **وجه**
الثاني منها عدم قبول العذر من حيث ان الصلاة فيها افعال مذكورة بالفتاة واما الجهل
فانه غير معذور به كذلك لتفصيل بترك تعلم الواجب عليه من امر دينه فلهذا
لم يعذر واما وجه البطلان فيما اذا طال الكلام فظاهر واما وجه كلام مالك فهو كون
ذلك الكلام لمصلحة الصلاة واما وجه كلام الاوزاعي فحرمة المؤمن وجوب تكليفنا
دفع كل ما يحصل له الضرر له وفواعل الشرع نهيهم عن ذلك في مراعاة بطلان الصلاة

عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى وذلك لان صاحبه في ذلك
تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فاقرهم **ومن ذلك** اتفاق
الائمة على بطلان الصلاة بالاكل الاناسيا وعلى بطلانها كذلك بالشرب لا عند احد
في النافلة فالاول في الشرب مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول في الاكل والشرب
وبين مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقدر فلما تعارض عند المصلي
ذلك حرم العلماء الاكل والشرب في الصلاة وامروا بان ياكل او يشرب قبل الدخول
في الصلاة حتى لا يبق له التفات الى غير ربه في صلاته ووجه رواية احمد في الشرب النافلة
كون العبد فيها امير بنفسه ان شاء خرج منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وايضا
فان الله اوجب على الاكابر عدم الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وانزل
على قلوبهم برودة الرضا فيردت نار نفوسهم فلو جئنا جوا الى ما يطغى تلك النار ولا فكلنا
الامر في النافلة فان الروح تكاد تخرج من شدة العطش فلهذا سمح ان يعبد
بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الفتاة الحقيقية فاقرهم وقد كان سعيد بن جبير
يشرب في النافلة وكان طاووس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة **ومن ذلك**
قول الشافعي ان من نابه شئ في صلاته سجد ان كان ذكرا وصلى ان كان امرا مع قول مالك
انها بسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول يحمل
على المرأة التي تخاف من موتها الفتنة والثاني يحمل على من لا يخاف من موتها ذلك مع حمله
على انه لم يبلغه الحديث ايضا والمقصود من ذلك كله التنبيه فاذا حصل بالتسبيح
من المرأة كان اولي لانه ذكر الله على كل حال بخلاف النصفين فاقرهم **ومن ذلك** قول الائمة
انه اذا اقرهم التسبيح تحذروا او اذا نال تبطل الصلاة مع قول ابن حنيفة بانها تبطل الا ان
يقصد تنبيه الامام او دفع الما بين يديه فالاول مخفف والثاني فيه تشدد فرجع
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول وهو ما قرب الا صاغر ان ذلك لا تقدر في حال الصلوة لما
فيه من المحل **وجه** الثاني ان الفتاة موضوعا للاشتغال بالله وحده فذكر غيره
ولو بقلبه يبطل وهذا خاسر بالا كبر **ومن ذلك** البكاء من خشية الله مبطل عند بعضهم
غير مبطل عند قوم آخرين **وجه** الاول انه كان الواجب على العبد ان يسلك طريق الرياسة
حتى يصير يبكي بقلبه دون عينيه ويسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظهر عليه بكاء ووجه
الثاني كون البكاء من خشية الله يجمع القلب على الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الاربعة انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه احد مع
قول الثوري وعطاء انه يرد بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسن يرد لفظا فالاول مشدد
في رد السلام بالاشارة في الصلاة والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الفتاة
لفظا ووجه الاول حصول المقصود من السلام بالاشارة وهو الامان شئيه ووجه
الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد
بعد السلام ووجه الثالث خوز حصول ضرر اذا لم يرد باللفظ وهو خاف من رد على المتكلم
كجهلته من الولاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة

انه لا تبطل الصلاة بمروءة حيوان بين يدي المصلي ولو كان حايضا او حمارا او كلبا اسود
مع قول احمد بقطع الصلاة الكلب لا سود وفي قلبه من الحمار والمرأة شيء ومن قال بالطلا
عند مرور ما ذكره ابن عباس وانس وابن المسيب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فراجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** قوله عليه الصلاة والسلام اخرا من لا يقطع الصلاة مرور
شيء وهو خاتم بالكاتب الذي لا يجيبهم عن مشاهد الحق تعالى في قبلتهم شيء ولا يخل
قلوبهم عنه **وجه** الثاني كون ذلك يجب ويقتضي مشاهد ما تجلي لغير المصلي
وقلبه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاتم بالاصغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحمار
والمرأة والكلب لا سود كون الشيطان لا يفاقرهم كما هو مشاهد بين أهل الكوفة والشيطان
لا يبرأ من الأمانة الا بيسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته
قطع صلاته اي صلاته شهوده وانما لم يقطع مثل ذلك شهود الاكابر لقلوبهم وشدة
معرفة الله بالله فلا ينظرون من جميع المخلوقات الا الى السر القائم بهم وذلك من الله
لا خارج عنه فافهم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي الى جانبه
امراة مع قول ابن حنيفة بطلان صلاته بذلك فالاول مخفف خاتم بالاكابر الذين
لا يشغلهم عن الله شأنه والثاني مشدد فامر بالاصغر فراجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا
الاول شهود الاكابر وجه الحال الباطن في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه جبريل
وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيرا اي معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم على
علي عابشة وحفصة ومنه استدعت المرأة ايضا اعظم ملوك الدنيا لحيثه التجمود
لها حال الوقوع ومنه كان اقوى الملائكة واشدهم من كان مخلوقا عن انقاس النساء ومنه
قدرة المرأة على اخفاء ما في نفسها من محبة الوقوع عن الرجل مع ان شهواتها اعظم من شهوة
الرجال بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار **وسمعت** سيدي عليا الخواص
يقول من تأمل في قوله تعالى وان نظاهر عليه الى اخر الآية علم ان محمدا صلى الله عليه وسلم
أكمل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار
العظيم ولو انه كان عنده راحة من الدعوى والقوى في نفسه لكان ذلك الى نفسه بغير
الكولة جزا فافاد اكثر من ذلك لا يقال انتهى **واما** وجه قول ابن حنيفة فهو لاجل
ظهور نقصها والميل اليها بالطبع وهو خاتم بالاصغر والاكابر العمل به ايضا لجزء الذي فيهم
نقص المرأة ويميل اليها بالشهوة فرحم الله الائمة ما كان ادق مداركهم التي خفيت على بعض
المفكرين فافهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة على انه لا يكره قتل الحية والعقرب
في الصلاة مع قول الشيخ كراهة ذلك فالاول مخفف خاتم بالاصغر الذين يخافون
غيا الله في حضرة الله وكلام الشيخ خاتم بالاكابر الذين يكرهون عدا الله في حضرة
الله تعظيما له مع غيبته عن شهود امره لهم بذلك ومثل ذلك البرغوث والقملة
فيصير على قتل ما ذكره يفرغ من الصلاة فكل مجتهد مشهد **ومن ذلك** قول
الامة ان حنيفة والشافعي يمتنعان الصلاة في المراضع المنهي عن الصلاة فيها مع الكراهة
وبه قالت مالك والاف المقيرون المنوشة فان كانت غير منوشة كرم واجرأت

مع قول احمد انها تبطل على الاطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد
فراجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان مكان الصلاة خارج عن افعال الصلاة
فهو كالجوار ولا يخاطب كس صلي وبجانبه كافر او حمار او ميسر وغير ذلك مما ساء الله تعالى
رجسا ووجه قول احمد لاجل احضرة الله تعالى الى يناجيه العبد في مثل المنقبين والمجذبة
والحمام والمزيلة وقارعة الطريق واعطاء الابل فاة الله تعالى راحته طهر حضرة من كل
ذلك ونزول يناجيه العبد فيه وامرنا بلبس الثياب الطاهرة الربحية لاجل الخلق
ولذلك صلت الاكابر من الاولياء كسيدي عبد القادر الجيلي وسيدي علي بن واه
والشيخ محمد الحنفى والشيخ مدين والشيخ ابو الحسن البكري وولده سيدي محمد
على المضربان القيسية المنجزة بالعود والند والعنبر الكافور تعظيما لحضرة ربهم وكن
جمهور العلماء والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض والحصى نحو ذلك مما لا يذنب
فيه فوافي انبا عنهم ان يتبعوهم على ذلك مع علمهم بمفاسدهم فيجبوا بالعب
والكبر عن ربهم فيكتب احد هؤلاء الاشياخ من الائمة المضلين ويحل حال سيدي محمد
القادر ومن تبعه على انه كان لهم حال يحسون به مرديهم ان يتبعوهم على ذلك واما
وجه كراهة الصلاة فوق ظر الكعنة فلا يذكر الا مشافهة فافهم ذلك واما كراهة المبادرة
الى الاذكار على من يغش له مضرة في مثل جامع الازهر والحرم وغيرها ليصلي عليها فان
الله عيا فاختلهم للزينة والمجاسة وطهر قلوبهم من الشوائب ورجا لخلقهم للذل و
الانكسار وتجلي لهم بالحبيبة لمحق نفوسهم في صارا لا يرفعون لهم راسا وعلامتهم
بيل رقابهم على كنهاتهم ونظرهم دائما الى صدورهم فاعلم ذلك والحمد لله رب
رب العالمين **باب سجود التبر والائمة** كلهم على ان سجود السهو
في الصلاة مشروع وان من سها في صلاته جبر ذلك بسجود السهو والتقوى الائمة الاربعة
على ان المأموم اذا سها خلف الامام لا يسجد للسهو وعلى انه اذا سها الامام لم يلحق المأموم
بسهو هذه مسائل الاجماع واما ما اختلف الائمة فيه **فمنه** قول الامام احمد والكرخي
من الحنفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في القضاء ليس في الزيادة
ومع قول ابن حنيفة في رواية والشافعي انه منسوخ على الاطلاق فالاول مشدد خاتم بالاكابر
الاولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول تعظم حضرة الحق جبر وعلا عن السهو فيها عما مر به سواء كان ذلك من جهة التقوى
بالاكابر او من جهة ما تجلي له من عظيم الحبيبة والجلال اما من جهة الاستغفال فظاهر واما
من جهة ما تجلي له من جلال ربه وعظمته فلنقصه في الوفاة والمجاهدة عن الوصول
الى مقام الكمال فيصير بقدر على تجلي ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك ولا تنجبه مكانه
مشادة ربه عن ما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك
قال صلى الله عليه وسلم انما انس يستمر في اخبرائه وصل الى مقام لا يقع له فيه سهو ولا نسيان
وتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه
كان يقول اني لا دخل في الصلاة فاجهر الجيس ورايته وانا في الصلاة ومن قال انه

ذكر ذلك من باب اظهار الضعف والنفور فقد امل بتمام هذا الامام الاعظم لم
 ان من سها عما يفعل من صلاته لعظيم ما تجلي له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى
 الى المقام الذي تحته من سها باستغاله بالاكوان ناقص بالنظر الى المقام الذي فوقه
 كما فخرناه فانهم فان ذلك نفيس ولعلك لم تسمع من احد قبل واما وجه قول
 مالك فهو ظاهرة النقص جبراً للخلل الواقع لنقص صلته كاملاً في ذلك اليوم
 واما في الزيادة فلو فوجها كماله فكان السجود لها غير واجب ووجه قول ابن حنيفة
 والشافعي ان الشهادة عامة المؤمنين معفو فيكفيه الاستغفار والتسبيح والتسبيح
 ان شاء وقد كان عبد الله ابراهيم وجماعة يسجدون عقيب كل فريضة للتسبيح وان
 لم يقع منهم خلل في تولد ثبوت من الصلوات الظاهرة ويقولون صلاة امثالنا لانهم
 من الخلل نقله الحكيم الترمذي في كتابه نوادر الاصول ونظيره ذلك قول عطاء الله
 لانا فله امثالنا وانا خير من الخلل فان النوافل لا تكون الا من عقلت فرائضه لا من
 انتهى وانفقوا على ان اذ انزل سجود التسبيح والتمسك بصلاته الا في رواية عن
ومن ذلك قول الامام ابن حنيفة في رواية ان موضع سجود التسبيح قبل السلام
 وهو الاربع من قول الشافعي مع قول مالك ان كان من نقصان فهو قبل السلام وان كان
 من زيادة فبعده وان اجتمع على المصلي سهوان احدها نقص والاخر زيادة فوضعه
 عنده قبل السلام واما احمد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من النقصان في
 صلاة او شك في عدد الركعات فينبغي على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول
 مخفف على الشافعي بجملة سجوده قبل السلام لكون نيته لم تنزل للخروج كما يقع
 للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول وما وافقه الاتباع مع عدم ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام
 ووجه قول مالك ظاهر وكذلك احمد فكان فعل سجود التسبيح بعد السلام اشبه
 بالنوافل التي بعد الفريضة في الجبر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي والحنيفة
 لكن في المنفران من شك في عدد الركعات اخذ بالاقل وبني على اليقين وعمر
 ابن حنيفة في الامام روايتان احدهما يبنى على غلبة الظن وقال احمد ان حصل
 الشك من بطلان صلته وان كان الشك بعناده وتكرره من غير علة فله ان
 يحكم التخيير فان لم يقع له ظن على الاقل وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثري
 ويسجد للتسبيح وقال الاوزاعي من شك في صلته بطلت فالاول اخذ بالاكثري
 والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول
 بالاكثري البناء على الاقل واللائي بالعوام الاخذ بالاكثري بغلبة زعمهم ففسرهم
 من حفته الله عز وجل فلو اخذوا بالاول لحصل لهم الملل وصارت صلواتهم كصلاة
 المكره ولما كانت لا ثواب فيها واللائي بالاكثري بالاطلاق فافهم **ومن ذلك**
 قول الامام الشافعي ان من تولد الشاهد الاول فذكر بعد تصايبه لم يعد له وقبله
 عاد وسجد للسهوان بلغ حد الركعة مع قول احمد انه ان ذكره بعد ان انتصب قائماً ولم

بقراءته مخيراً الا ان لا يرجع ومع قول الشافعي يرجع ما لم يشع في الفرة ومع قول
 الحسن يرجع ما لم يرجع مع قول مالك انه ان فارقت البيت الارض لا يرجع فالاول
 وما بعده فيه تخفيف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث
 الرجوع الى الشاهد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان جلوس الشاهد
 الاول لما شرع للاستراحة من تعب المحضرة مع الله في السجود فحيث ما قام منصفاً
 فبقي الرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف بين يديها الله تعالى فانتاد ووجه قول
 الشافعي ان رجوعه ليس بمرحوب ويناهاه الخطاب الحق تعالى في القيام اولى من خطابه مع الغير
 وارتحاء الاعضاء ووجه قول الحسن اظهار الضعف وتوادد العقلة والشهوة وتكون
 ما موربه ووجه قول مالك ان مفارقة الارض ولو سهواً تدل على قوة على تحمل مشاقه الله
 في القيام مع ان على الجلوس الاصل انا هو بعد انقضاء وظيفة العبودية وذلك في الجملة
 الاخير فيما سن الشارع الاول الاتساف للضعفاء الذين لا يقدر على نادية الرباعية
 او الثلاثة بلا جبر في وسطها **فان قال قائل** فلم كان الجلوس للشاهد الاخير فرضاً
 كما دون الاول مع ان كلاهما بعد سجدتين **فالجواب** ان الشاهد الاخير انما
 كان للجلوس له وجب زيادة راحة المصلي من حيث ان تجلي الحق تعالى في السجود الاخير
 اشد من تجليه في السجود الذي قبله الشاهد الاول وذلك من خصائص تجليات
 الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
 قام الى خامسة سهواً ثم ذكر فانه يجلس فان كان لم يجلس في الرابعة للشاهد نشهد في
 الخامسة ويسجد للسهوان كان قد نشهد فيها بسجود للسهو وسلم مع قول ابن حنيفة في رواية
 انه ان ذكر قبل ان يسجد الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فان كان
 قد تعد في الرابعة قدر الشاهد بطل فرضه وصار الجميع نفلاً فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان من صلى المغرب وبعث
 ساهياً ان يسجد للسهو وتجزئه صلته مع قول الاوزاعي ان يضيف اليها ركعة اخرى
 ويسجد للسهو كيلا يكون المغرب شفعاً فالاول مخفف خاتماً بتجزيته والثاني مشدد
 خاتماً بمرارته جبار **ووجه الاول** ان العوام لا يتأثرون من سهو الشفع بخلاف
 الاكابر تدوب ابدانهم من مشاهدته وليس باحتهم الا في شهود التورود لاجل الحق
 تعالى بعض الصلاة شفعاً وقد روي عن علي بن ابي طالب في ذلك اهل المناجاة
 لله تعالى **فان قال قائل** ان نفسهم شفعت الحق تعالى **فالجواب** انه لا يشفع الحق
 الا وجود غير الشاهد مع الحق واما الشاهد فلا يقدح في التورية لانها لا تكون الا في المرتبة
 الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وكشف لقناع عن وجه
 هذه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فرجع الله الاوزاعي في غوصه على مشاهد السر **ومن ذلك**
ذلك قول الامام الشافعي واحمدان من اخبره جماعة بانه ترك ركعة مثلاً لا يرجع
 الى قولهم والله يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول ابن حنيفة واحمد في احدى الروايات
 عنه انه يرجع الى قولهم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان

ووجد الاول الاخذ بالاحتياط لنفسه فانه اعلم بافعال من غيره فلا يخرج عن عهد
 التكليف الا بذلك **وجه** الثاني ان شهادة الغير احوط لان النفس ربما لبست على صاحبها
 ولا هكذا الامر في الاجنب فاخبرهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي انه لا يسجد لتراث
 منون الا القنوت والشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول الى حنيفة
 انه يسجد لتراث تكبيرات العبد وتركه الجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما وبه قال
 مالك كما يختلف محل السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام والاف
 اسره موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال احمد ان يسجد مثل ذلك خمس وان ترك فلا بأس
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان القنوت والشهد
 الاول يشبهان الاركان فاستحقا جبرها بالسجود نذرا كالحال هيبة الصلاة **والثاني** ان
 التسيحات العبد وتكبيرات شعار في ذلك الجمع العظيم فتذكر العاقلين بكبرياء الحق
 حين يجيئون من شهود ربهم بشهود الكثرة وليس الزينة وسأهنة اليهود واللغو في ذلك
 اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ماسه الا في حال
 فمن اسره موضع الجهر او عكسه نقص كالصلوة كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة
 عند الكلام على حكمه الجهر والاسرار **وجه** قول احمد النظر الى احوال غالب الناس في أنفسهم صلاتهم
 فلا يكاد تسلم لهم صلاة من النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود راجعا
 الى اختيار المصلين فان وجد في نفسه عز ما دعه سجد والا فلا **ومن ذلك** اتفاق الامة
 على انه يكفي للسجود سجدتان مع قول الاوزاعي انه اذا كان التسهو جنسيا كان زيادة والنقص
 سجد لكل واحد سجدتين ومع قول ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سهو سجدتين مطلقا فالاول
 مخفف خاص بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد
 خاص بالاكابر الجاهل في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي واحمد في احدي رواياته ان المأموم يسجد للسجود اسجد امامه و
 لم يسجد للتسهو مع قول الى حنيفة انه لا يسجد الا ان سجد امامه فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتحصيل
 الجبر للنقص مع انقضاء القدرة **وجه** الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزر وازرة
 وزرا اخرى وعلى ضعف الارتباط فالاول خاص بالاكابر الذين يرون امامهم كالجزة منهم
 كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جريح
 الجسد بالحر والحر والثاني خاص بالاصغار الذين يشهدون امامهم كالجوار لهم لاجزائهم
 منهم والله اعلم **باب سجود التلاوة** اجمع الامة على انه بشرط السجود
 التلاوة شروط التلاوة وحكمه ابن المسيب انه قال لما يقرأ نوحى برأسها اذا سمعت
 قراءه التسبيح وتقول يسجد وجهه للذي خلقه وصوره واختلف الامة في سجود التلاوة
 هل هو واجب او مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقرآن
 والمستمع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** ان من
 شاء نياما اكبر وهو حرام بحسب التسبيح في ازالته والخروج عنه باظهار التواضع لله

والمخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة قوله تعالى الا يسجدوا لله الذي يخرج الخبث في السموات
 والارض وادسماها فقد اشبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهرا وتوجب السجود ليخرج من صفة
 الكبر وايضا ذلك ان التكبير خاص بالجن والانس فقط دون غيرها من سائر الحيوانات
 والجمادات من حيث ان المتوجه على ايجادها من الاسماء اسماء الحسان والالطف بخلاف
 غيرها من سائر المخلوقات فانه كان المتوجه على ايجادها اسماء الكبرياء والعظمة
 فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء الاسماء الا لصاغرين لا يعرفون التكبير باطعما
 بخلاف الجن والانس فانهم خرجوا من تكبيرين لا يعرفون لذلك والتواضع طعا فان تكبيرا
 فنصرتكم الطمع وان تواضعوا فخرجوهم من الطمع ومن هنا وجب عليهم التواضع
 والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر وجب الرياسة ويقضوا على اصل عبوديتهم **وجه**
 سيدي عليا الخواصد فانه يقول وجوب السجود خاص بالاصغار الذين لم يكملوا في مقام
 التواضع واستجابته خاص بالاكابر الذين يحق تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر
 وصار احدهم يرى نفسه قد استحققت الخسفة به لولا عفوا لله تعالى عز وجل ومارت
 قلوب المخلوقين تشهد لهم بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل شري فرحم الله الامام
 اباحنيفة ما كان اذ قد نظره وخفا مواضع استنباطاته ورحم الله ببقية الامة في تخفيف
 عن العامة بعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سباج العفو فيها عندهم من
 الكبر فلا يكاد احدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مسئلة
 فوقع في الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصلي وتكبر في محل الذل والانكسار فاخبرهم **ومن ذلك**
 قول الامة الثلاثة ان السجود من غير استماع لا ينافي كمال السجود في حقه مع قول الامام الى حنيفة
 انها سواء فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعلة
 الوجهين لا يذكروا الامساغ فيه لاهلها لان ذلك من دقايق مسائل التوحيد **ومن ذلك**
 قول الامة الثلاثة ان التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد
 فيها ولا بعد الفراغ منها مع قول الى حنيفة انه اذا فرغ سجد فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مستفول
 بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت فلم يؤمر بالاستغفار بغيرها ولو لا ان الامام
 من شأنه ارتباط المأمور معه ما كان يسوغ للمأموم السجود لقراءة غير نفسه فكان
 الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا الحكم في غير الامام **وجه**
 قول ابو حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من معارفه لم يشغل بغيره المناجاة المأمور
 بها في الصلاة فلما فرغ منها فاضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصيره بعدم الرياسة
 الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق من الحق
 وبعضهم يصير يشهد ان الحق تعالى هو الثاني كلامه على نفسه والعبد عدم ادعوى وجود
 وهو يقرأ كلام ربه على ربه فمثل هذا يشهد في المشهد الثاني دون الاول ولم ار لهذا المقام
 ذائبا الى وقتي هذا والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واهل ان في الحج يسجد نيس مع
 قول الى حنيفة ومالك انه ليس في الحجر الا السجدة الاولى فقط فالاول مشدد والثاني

تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا ايها
 الذين امنوا اركعوا واسجدوا لقوله واسجدوا لي في السجدة التي في قلب الركعة
 في الصلاة لقوله واسجدوا لي في السجدة والسجدة التي هي سجدة التلاوة ولكن
 جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه قوله
 الى حنيفة لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود والاسجد في الصلاة
 لا العارض واما السجدة الاولى في الحج فانا وافق ابو حنيفة فيها بقية الاثمة لما في
 ايها من التوعد بالعذاب لمن لم يسجد من الناس وابطاح ذلك ان مواخذة العبد
 في عدم حضور المراكب لاهنية العظمة اشد من مواخذته في غير المراكب المذكورة
 فانه تعالى اخبر ان كل من في السموات والارض والشمس والقمر والنجوم والحيوان
 والسموات والارض فتم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس وكثير من عليهما العذاب
 لم شاهدته السجود لله تعالى ممن هو دون في الدرجة وكان الاول به هو ان يكون اول
 ساجد وهذا مما يشهد للامام الى حنيفة في قوله بوجوب السجود فاقرهم **فان قال قائل**
 فمن اي باب وقع من الشر عدم السجود لله مع انه لا يصح للحد التكبر على ربه ابدانا
 يقع التكبر على جنسه من الخلق **فالجواب** انه وقع عدم السجود من المحاب عن صفات
 العبودية ولذلك كان نداء السجود كافرا وقال لا انبياء الله واوليائه لانهم يدعون
 الى ما يضييق به صدره فاقرهم واكثر من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ ابو مدين عن حديث
 اذا حب الله عبدا نادى مناد في السماء ان الله تعالى يحب فلانا فاوجع في حبه اهل السما
 ويوقع له الفتور في الارض انتهى الحديث فاذا وقع النداء بذلك فليس كان قتله الانبياء
 والاولياء من هذا الذناء فقال قد سمعوا ذلك ولكن جيبوا في وقت معادتهم للانبياء
 والاولياء بحكم القبيضين فلذلك اطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم وعصاهم البغض
 الاخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين اي وصلة الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الاصلية في الناس بها ولذلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود
 له الذي هو كناية عن الطاعة لانه ليتاسى به الانبياء والاولياء اذا عصى قومهم
 امرهم فاقرهم **ومن ذلك** قول الى حنيفة ومالك واحد في احدى روايتيه ان سجدة
 من عزائم السجود وليست بسجدة شكروم قول الشافعي واحدا في الرواية الاخرى
 عنه وهي المشهورة انها سجدة شكر تستحب في غير الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى ما ذكرها الا تعريضا
 لتبالي السجود عند تلاوتها او سماها من الامم لا سيما ان كان احدنا وقع في معصية
 ولم يبت منها اذ تاب ولم يظن انها قبلت فانه يؤمر بالسجود في الصلاة اكثر مما يكون
 خارجا لانها حضرة يغلب فيها العفوف والرضى عن العبيد وهذا خاص بالا صاغر كما
 ان من جعلها سجدة شكر يجعلها خاتمة بالاى والذي لم يقموا في ذنبا وتجاوز فيه ولكن
 غلب على ظنهم قبول توبتهم وانا قال الشافعية يبطلان الصلاة بها لانها لا اجل امر
 لا تقول له بالصلاة التي هو فيها ولم يبلغنا انه صلى الله على سجدتها في الصلاة فحان

اصحاب هذا القول من دخولهم اذا سجدوها في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل
 ليس عليه امرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فكل من المذاهب وجه فاقرهم **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة الثلاثة على ان في المفصل ثلاث سجدة في النجم والانشاق والعلوق في
 قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في المفصل ووافق الائمة في السجدة وهي احدى
 سجدة ما عدى السجدة الاخيرة من الحج **وجه** الاول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول
 اتس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من منذ تحول المدينة لكل امام وقضى على حد ما
 بلغه مع ان من اثبت السجدة في المفصل مشدد ومن نفى السجود فيه تخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول انا لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 في المفصل منذ تحول المدينة لاستقرارهم نفوسهم بالغالب القحاة حين تحولوا الى المدينة في
 كال الايمان والا نقياد بخلافهم حين كانوا في مكة كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر
 فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل ما في نفوسهم من المولفة فلو لم يزلهم من اسلم قريبا انتهى
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة اذا قرأ في
 السجدة في الصلاة مع قول الامام الى حنيفة انه يقوم مقامها استحبابا فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الغالب في الناس ان
 لا يخضعوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود **وجه**
 الثاني ان الاكابر ينظرون الى الركوع بعين التعظيم كالسجود فلذلك كان يقوم
 مقام السجود في حق الامم باحنيفة ما كان ادى مداركه ورضي الله عما بقية الائمة
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة مع قول
 الى حنيفة يكره قراءة ايها فيما يسريه بالقراءة دون ما يجهر به وبه قال احمد حنيفة انه
 قال لو اسريها لم يسجد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول عدم ورود نهى عن قراءة اية السجدة في الصلاة وهذا خاص بالا كابر الذين يهتدون
 على النزول الى السجود ولو لم يطل القيام وجه الثاني ان الامم والمأموم قد يكونان لم
 لم يقدرا على النزول الى السجود لعدم قوة استعدادهما فطلب طول القيام حتى يقع لهم
 بالسجود وذلك بوجودها القوة على تحمل التحمل الواقع في السجود فلذلك كره للامام
 قراءة اية السجدة لانه وجه على نفسه وعلى من هو مؤتم به السجود ولو لم يكن قراءة السجدة
 مأكلا خولب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فاقرهم **ومن ذلك** قول الشافعي
 انه اذا سجد الامم للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كالوقوف معه
 مع قول غيره انها لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ذلك لاختلاف الامم والاختلاف يقطع القدرة فاذا
 انقطعت القدرة بطرح حكم الوضوء بحضرة الله واذا تبطل بطلت الصلاة وجه الثاني ان
 المتابعة لا تجب الا فيما هو من صلب الصلاة كالاركان فكل وجه **ومن ذلك** قول الشافعي
 واحدا ان سجود التلاوة يقتضي السلام من غير تشهد مع قول الى حنيفة ومالك انه يكره السجود
 والرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام **وجه** الاول

كونه كان في حفرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقدم على قوم
بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر من تلك الغيبة عادة فكان الساجد ينوار
عن الحاضرين **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا يكمل الرجل عندنا
في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى ليكون
مشاهدا للسر القاعم بالخلق وذلك من امر الله بيقين وما زاد عليه مضحلا لا وجود
له حقيقة فكانه معدوم والسلام لا يكون الا على موجود والموجود لم يحجب ولم يغيب
فافهم وهذا اشار الى سطر في كتاب فرحم الله الامام ابا حنيفة حيث لم يقل بوجود
السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد
الغيبة لكونها حاضرة جمع لا يصح فيها غيبة **ومن ذلك** قول الائمة انه لو قرأ
سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظره مع قول بعض الشافعية
انه ينظر ويأتي بالسجود وان كان قد ذكر الالة مرارا في جميع السجرات فالاول
عنف والثاني مشدد **ووجه** الاول انه لا يخاطب بالسجود الا من كان متطهرا
ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قرأته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجها
عليه بالسجود في الاصل فلذلك امر بتداركه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو كثر
آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجميع مع بقية الائمة انه لا يكفي السجود
في آية عن السجود في متن اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر والله اعلم **باب سجود الشكر**
قد استحب الشافعي عند تجدد نعمة او اندفاع نقمة فيسجد لله شكرا على ذلك وبه قال احمد
وكان ابو حنيفة والطيحاوي لا يرباب سجود الشكر بل ينقل من الحسن عنه انه كرهه
كرهه مالك خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب لما كلف لا يارسى به وهو النجس من ذلك
فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول انه النعم لم تزل راتمة على العبد كان النعمة
لم تزل مدفوعة عنه فلا يحصى العبد ثناء على الله تعالى لكن نعم ونعم كبرى تجدد وتندفع
تلك السجود لها الجواز ووجه الثاني ايها العبد يسجد الشكر انه ليس لله عليه نعم الا
تجدد له وان دفع عنه وذلك مؤذن بقلة الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان تاركه
يقول لا احصى ثناء على الله لو سجدت له من افتتاح الوجود ودنت على ذلك ابدا لا يبر
مع تقدير كون ذلك خلقا في كيف وآتاه في خلقه في جلاله فلا ذلك كان ترك
السجود اظهر في الاعتراق بالنعم والعجز عن مقابلتها بسجود او غيره فافهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يستحب للمصلح ان يقرأ اية عذاب لا يستحب
مع قول ابي حنيفة بكراهة ذلك في الفرض فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى
الميزان **ووجه** الاول اظهار العبد الفاقة والحاجة الى الرحمة وتوكل العفو به لا سيما
في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خامر بالاكار والذين يندرون على النطق مع ختم
تجليات الحق تعالى لقبولهم والثاني خامر بالاماعر الذين اخرسهم هيبته الله تعالى
فلو امر بالسؤال لما قدروا على النطق فكان من رحمته الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامر

لهم بالسؤال في ترايضهم لما فهم من شدة الهيبة والعظمة بجلا في النوافل لفظ الحجاب فيها
وخفة الهيبة فافهم **باب صلاة النفل** اتفق الائمة الاربعة على
ان النوافل الاربعة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الفوت
من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه واماما اختلفوا فيه **فمنه** قول مالك والشافعي
الكل والاتباع الفرائض لو ترمع قول احمد ان اكد هار كعتا الفجر ومع قول ابي حنيفة
ان التور واجب فالاول والثاني مخفف بجعل التور والفجر اذلة مؤكدة والثالث مشدد
بجعل التور واجبا فرجع الامر الى مربي الميزان **ووجه** الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فمروا
بالتور الخمس للاعراقي حين قال له هل علي غيرها قال لا الا ان نطق وظاهره في وجوب
ما زاد على الخمس صلوات الا ان يجب بعارض كنذر **ووجه** الثاني كثرة التاكيد من الشارع
في صلاة التور ودونه تأكيد في صلاة الفجر وما اكد فيه الشارع فهو بالوجوب اشبه فيكون
مرتبة فوق النافلة ودون الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف
فرحم الله الامام ابا حنيفة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين معناها فجعل ما فرض
الله تعالى اعلى مما فرضه رسوله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق عن الهوى اذ باع الله تعالى
ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمدح الامام ابا حنيفة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يجب
رفع رتبة تشريع رتبة على تشريعه هو لو كان ذلك باذنه تعالى ولم ينظر الى ذلك من جعل
الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي الحق انهما عند الامام ابي حنيفة متفاضلان
والخلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي وجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى
في رتبة ما فرضه الله فاننا لانعلم من الله الا انا اياه الشارع عنه وفائدة ما قلناه
ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو متعين به كالفرض ونظير ما قلناه ان هنا تخصيص الانبياء
عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترضي وان كانت الصلاة
من الله في اللفظ الرحمة فنجعل لسانهم على شان الاوليا وكثيرا ما يسن الشارع اشياء على سن
واحد ووجب بعضها المجتهد باجتهاده كالحائض فان الشارع ذكره مع فسخ الاظفار
وتنصف الابط وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال مالك
المالكية بوجوبه فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد نقل
بعضهم عن اصطلاح الامام مالك فظهر انه يقول بعدم وجوب اخذ من قوله انه سنة
فصار يقرر ذلك في درسه ويقول الاستنجاء سنة عند مالك فلو صلى من غير استنجاء
صحت صلاته ومالك لم يقل بذلك بل اوجب من حيث انه نجاسة يجب ازالها قبل الصلاة
فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه يستحب ان يصلي قبل العصر اربعاً وقبل الظهر اربعاً بعد
اربعا مع قول ابي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى العبد فقال فيها ان شاء صلى اربعاً وان شاء
صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء التي قبلها فعملها اربعاً كما جعل التي بعدها اربعاً
فالاول من سنة الظهر والعصر مشدد والثاني مخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الامر
الى مربي الميزان **ووجه** في الظهر والعصر وذلك لانكشاف جلال الله تعالى للمصلح وقت

وقال الظاهر ولقرب قلوب من ربها وقت العصر لأنه مأخوذ من العصر الذي
الضم كعصر الثوب واكتشافه الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يركع واحد
يتلذذ بمناجاة ربه فيها واما الاربع التي جعلها ابو حنيفة بعد ما جرى كالجبر لعدم كمال
الحضور فيها لكشف الحجاب فاخبرهم **من ذلك** قول الائمة الثلاثة السنة في صلاة
المنقطع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة
خلاف الائمة حنيفة فانه منع التسليم من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء الله على ركعتين او اربع
او سنا او ثمانية بتسليم واحدة فعل واما بالنهار فيسلم من كل ركعة فالاول مشدد والثاني في
تخفيف **وجه** الاول مراعاة حال غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى
مع ثقل ذلك التجلي فكان تسليمهم من كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكابر والصغار
ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة حال الصغار الذين لا يقدر على الوقوف بين
يدي الله في صلاة الليل او النهار اكثر من مقدار ركعة ووجه قول ابو حنيفة مراعاة حال الاكابر
الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع ثقل التجلي اكثر من ركعتين ووجه من
منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل الوقوف بين يدي الله في النهار وعلى الاكابر و
احسانهم به عكس ما عليه الاصاغر الذين لا يحضرون بزيادة ثقل التجلي ولا نقصها فترك
الائمة ابو حنيفة ما كان اكثر مراعاة لمقام الاكابر والصغار ورسم الله بقية الائمة ما كان
اكثر شفقة بهم على الائمة **من ذلك** قول الشافعي واحد اقل الوتر ركعة واكثره احدى
واحدة اقل ثلاث ركعات مع قول ابو حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليم واحدة
لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك الوتر ركعة قبلها شفع منفصل واحد لما قبلها
من الشفع ولكن اقله ركعتان فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث
قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع لا ما لم يشرع والحكمة
في كون العبد له صلاة الوتر بزيادة او نقص مراعاة الشارع لاحوال امته على اختلاف
طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطئته في ركعة من الصلاة الوتر فردا لفرد كمال قال
وكلمه اية يوم القيمة فردا فاخبرهم فما كان استعداده قويا وحصل له الحضور مع الله ذاك
ركعة او ثلاث ركعة اكتفى بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة حتى يحضر وذلك
بأحدى عشرة ركعة او ثلاثة عشر ركعة او اكثر كما قاله مالك ووجه قول ابو حنيفة
انه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتوالميل كما ان المغرب وتو النهار ومن القواعد
المفردة ان المشبه به اعلى من المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما لم يكن وقد
سحق سيدي علي الخواص رحمة الله يقول لا يسمى نفلا الا ما كان له نظير من الغرائب
وما لا نظير له لا يقال فيه نفلا انا يقال فيه على غيره **وسمعه** مرارا يقول لا يكون النفلا الا
بثبوت فريضته وذلك خاص بالانبياء بعصمتهم وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون له
له اسم نفلا انتهى وسمعه يقول ايضا وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر
الاخلاص والمعوذتين ان من اوتر فقد وجد الله تعالى وانتفع عنه الشركة ودخل في السعادة
وذلك ان بعض ما يكون الى ابليس فذلك امره ان الامان بقراءة المعوذتين دفع الشيطان

ووسوسة فهو خاص بالصغار ووجه قول ابو حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص
فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس في تلك الحاضرة وهو خاص بالاكابر انتهى **من ذلك**
قول ابو حنيفة والشافعي من اوتر ثم تعبد لا يعيد الوتر مع قول احمد انه يشفعه بركعة
ثم يعيده فالاول مخفف بعدم اعادة الوتر مع قول احمد انه يشفعه بركعة ثم يعيده
فالاول مخفف بعدم اعادة الوتر مع قول احمد انه يشفعه بركعة ثم يعيده
الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو خاص بالاكابر الذين لا يسيل البليغ
على توحيدهم **وجه** الثاني الاتباع لبعض الفقهاء وهو خاص بالصغار الذين لا يملكون
من كثرة التوحيد ولا يلبس عليهم سبيل ومعنى الحديث السابق ان من اوتر قبل
ان ينام فقد وفي ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يجتمه بالشفع عملا بقول الشافعي
لا وتران في ليلة اي لمن ختم فرضه بالليل بشفع فهو محتار في ذلك وسنن في
فهم هذا لا يحتاج الى نقض الوتر فاخبرهم **من ذلك** قول مالك في المشورة والشافعي
باستحباب لقنوت في النصف الثاني من رمضان في اخر ركعة من وتر التراويح مع قول ابو حنيفة
واحد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة ووجه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان والي
منصور بن مهران والي الوليد بن النضر والاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول ان الشافعي فخره ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره
وجه الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالامامة يقتضي الدوام فاخذ الامام ابو حنيفة واحدا
بالاحتياط ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء سبيل لتوحيد لا يرد والوتر كالشهادة لله بالفردية
والاحدية والواحدية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحاضرة
ولا يخفى العبد نفسه فيها بالدعاء فاخبرهم **من ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي واحد
ان صلاة التراويح في شهر رمضان عشرون ركعة وانها في الجماعة افضل مع قول مالك
في احدى الروايات عنه انها ستة وثلاثون ركعة وان فعلها في البيت احب الى ذلك
قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الامام فالاحب
ان يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول وهو خاص بالنسبة ان الجماعة فيها ثمة بهم لعدم
قوة احدهم على الوقوف ودين بين يدي الله تعالى في عشرين ركعة مثلاً فكان الافضل لهم
فعلها في جماعة خوفا ان تزهق نفسه من هيبته الله عز وجل يخرج من حضرة لعدم من يتابع
في ذلك الوقوف بخلافه اذا صلاها في جماعة **وجه** الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدر
على الوقوف بين يدي الله افراداً ومع خوفهم على أنفسهم ايضا من الوقوع في الربا بحضرة الكمال
في المسجد كما ينبغي بسطة ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض
من ذلك قول مالك والشافعي واحداً يجوز قضاء الفوائت في الاوقات المنزهة عنها
مع قول ابو حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك كاذباً الملك في الدخول وحضره بعد
ان كان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه

في هذه الاوقات من عواما ولم يستثن صلاة فمثل المقتضية كما شمل المزايا وايضا
ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملك
في وقت غضبها وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد فيه الشخص ظل بظهوره بخلاف
بعد الزوال فان الشاخص ان لم يكن ساجدا فظله ثابت منابه وانما استثنى العلماء
وقت الاستواء يوم الجمعة لما ورد من قوله ان جهنم تسبح كل وقت الاستواء لا يوم
الجمعة واسجارتها كناية عن الغضب الا في وجه استثناء حرم مكة من النهي
من الصلاة فيه في الاوقات المكروهة كون العبد هناك وحضره الملك الخاف
نكاحه من اهل البيت او خدامه الذين لا يمنعون من القرب من خدمته فوفيت
من الاوقات ووجه النهي ان الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الفجر
حتى تغرب الشمس او تطلع وترتفع فيدبر مع كون عباد الشمس يتأهبون للسجود
للشمس في ذلك الوقت فنهانا الشرع عن مواضعهم في الوقوف بين يدي الله
في ذلك هو ما من مشاركتهم في سورة العبادات وان كان القصد مختلفا فمن
على العصر والصبح في اول وقت كان النهي في هذه نهى تحريم اي تحريم وسبيل لا
لا تحريم مقاصدا كعدم في تحريم الاستمتاع من الحايض ما بين الشرة والركبة
وان كان التحريم بالامال انما هو للاستمتاع بالفرج فقط وقد بلغنا ان عمراس
للطاب رضى الله عنه راي حذيفة يسلي بعد العصر نافلة فعلاه بالدرة فقال
حذيفة انما نهينا عن مواضع الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال له عمراس
الناس يعرفون ذلك انتهى فهذا سبب سدا العلماء على المصلي الباب من حين
يفعل صلاة العصر والصبح ليلا ينسلسل الامر الى مواضع الكفار في السجود
للشمس فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي في ارحم قوله واحد في احدي روايته
انه ليس لمن فاته شيء من السنن الرواتب ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة
كالقراض مع قول الحنفية انها تقضى مع الفريضة اذا فاتت ومع قول مالك انها لا تقضى
وهو القول القديم للشافعي فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول القياس على الغرايض اذا فاتت بجاء
ان لها وقتا مقينا وهي جوارها يحصل في الغرايض من التقصير فمن فضاها
فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يهد اليه شيئا فاقضا كنظيره في الاضحية والكفارة
وغيرها وان كان اكل منه تعالى واليه ووجه قول الحنفية ان الرابطة التي فاتت
مع فريضة تهاكي اذا فلتا ترفع الفريضة الا ومعها الجارية لنقصها وقد كان
على ابن ابي طالب رضى الله عنه يقول تجتنبوا بالركعتين بعد المغرب فانها يغفلان
مع الفريضة فقياس بذلك غيرها وقد ذكرنا من ادب ملوك الدنيا ان
ان لا يكون في خادمهم نقص في اعضائهم او برص او جذام في جسده لئلا يقع بغيرهم
في نافر وما كان ادب ملوك الدنيا ففوا د ب مع ملك الملوك من باب ادب
وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك لئلا فافهم ووجه قول مالك والشافعي

في القديم ان الرواتب لا تقضى هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة واذا فات
وقت بل خدمته ذهب فارغا فلا شيء يربط العبدان بفرغ الوقت المستقلة من
تلك العبادات ويملاها الوقت الماضي مع انه كله في الحقيقة فمن اراد جعل العبادات
المستقلة للوقت الماضي فكان نقل الكتابة من اسفل الصحيفة الى اولى هذا خاص
بنظر الاكابر والاول والثاني خاتر بنظر الاصاغر فرحم الله الائمة المجتهدين ما كان
الكوابرهم مع الله وخلقه ومع بعضهم بعضا فكما لم يذكره مجتهد ذكره
المجتهد الاخر مراعاة لمشاهد العباد علوا وسفلا من فواض ومجوبين **ومن ذلك**
قول الشافعي واحدا انه ليس له ان يدخل المسجد وقد اقيمت الصلاة ان يصلي تحية المسجد ولا غيرها
مع قول الحنفية ومالك انه اذا من فوات الركعة الثانية من الصبح استغسل بركعتي الفجر خارج
المسجد في سورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فالاول مشدد في امر التحية والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول غلبة المحبة والتعظيم على العبد
في الفريضة وعلة بشدة مواظبة الله تعالى للعبد اذا اخطا الادب فيها اكثر من مواظبته
له اذا اخطا بادب في النافلة فتسدد هذا العبد بفعل التحية الادمان على تحمل ما بين يديه
في الفريضة من المحبة والتعظيم **وجه** الثاني مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة
في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى له في تلك الجماعة وشفعة في جميع المأمومين
او غفر لهم معه وربما استعانت المحبة في عبيد فلم يقدرا ان يقف بين يدي الله وحده في التو
فكان تحصيل وقوفه مع الجماعة اولاه من اشتغال بادب القدوم على حاضرة الله عز وجل و
تفويته الحضور معه في تلك الفريضة باصطلامه من شدة المحبة كما يعرف ذلك من
الصلاة على وجهها فتأمل فيه فانه نفس **ومن ذلك** قول الحنفية ان كل وقت من الشارح على
عن الصلاة فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا التقليل الاسجد الثلاثة مع قول الشافعي وغيره
ان كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه كالتحية وركعتي الطواف والمنذورة وسجود التلاوة
والركعتين عقب الوضوء فالاول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونقدم توجيه هذين القولين في الباب وانفقوا على
كراهة التقليل بعد فعل العصر والصبح في تغرب الشمس او تطلع وقال ابو حنيفة من سجد
الصبح عند طلوع الشمس لم تقع واذا اشرف فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت
صلاته **ومن ذلك** قول الحنفية والشافعي واحدا بكراهة التقليل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول
مالك بعدم كراهة ذلك فالاول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان المتقليل يمكنه كخدام الملك في دار المأذون لهم في الدخول عليه انه سعة
شاؤا من ليل او نهار بخلاف الوادين على الملك من الاقاي ليس لهم الوقوف بين يديه الا
بعد اذن وخرج من خدام الملك لهم ولو كان احدهم من اكبر الامراء فافهم **وجه** الثاني
ان الخدام ولو كان ما ذنا لهم في الوقوف بين يدي الملك اي وقت شاؤا فافهم
الادب معه الا باذن جديد الى لان الحق تعالى لا يقدر عليه فله ان يرجع عن ذلك
الاذن بدليل وقوع النسخ في الاحكام الشرعية والله اعلم **باب صلاة الجماعة**

اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وان يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا عنها فقولوا
ان تنفوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم وعلى ان اقل الجماعة امام ومأموم قائم عن
بينه فان لم يفرض بينه بطلت صلاته عند احمد كما سياتي وعلى انه اذا سلم الامم وفي
المأمومين مسبوقون فقد صواب يتم بها الصلاة في الجمعة لم يجز بخلافه في غير الجمعة
فانهم اختلفوا في ذلك كما سياتي وكذلك اتفقوا على ان من دخل في فرض الوقت فاقبض
الجماعة وقد قام الى الثالثة فليس له ان يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على انه اذا
انصبت الصفوف ولم يكن بينهم طريق او نهر مع الابهام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المنفل
بالمفترض وكذلك اتفقوا على ان امامة الاغمي غير مكروهه الا عند ابن سيرين كما سياتي وكذلك
على عدم صحة امامة المراه بالرجل في الفريضة وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك
اتفقوا على كراهة ارتفاع المأموم على امامه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع و
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولنا في حنفية ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة
فرض كفاية وهو الاصح من مذهب الشافعي مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من اصحاب
ابن حنيفة والشافعي ومع قول احمد انها فرض عين وليست بشروط في فتح الصلاة عنده ولكن
ان سئل منفردا عن الفريضة مع الجماعة اتم وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف
والثالث مشدد فرفع الامر الى من ينبت الميزان **وجه** الاول ان المقصود من الجماعة بالامانة
اقامة شعائر الدين في دولة الظاهر والباطن بايتلاف القلوب والاياد فلا بد من
طائفة في البلد تقوم بذلك والادى الى خفا الدين وذهاب التعاضد والتساعود
غلبت كلمة اهل الكفر على اهل كلمة الايمان وايضا فان صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى
بالامم ليقفوا بشهود كثرة الجماعة وروية بعضهم بعضا على الوقوف بين يدي رب الارباب
في حرفة تكاد اعتناء الانبياء والملائكة ان تتفصل منها فلو ان المنفرا فيهم في تلك الحرفة
ومن تجلت له هيبة الله تعالى لما قدر ان يقف حتى يتم صلاته من شدة الخلال اغفاء
حين خضع فكان من ربه الله تعالى به انه امر ان يعلى مع جماعة ليقف له الناس وتقوية
الغرم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى الصلاة العادية لا يعرف
شيئا من ذلك وغايته ان يطهر في ركوعه وسجوده وترائعي معاني ما يقرأ من القرآن و
الاذكار ومثل هذا محبوب عما قلنا لبراعة الافعال والاقوال والظاهر فافهم **وجه**
قال انها سنة الحاقها بالسنة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبهما كما ان المجتهد
ان يحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا الحكم في جميع ما فعله
الشارع ولم يبين لنا مرتبة هل هو واجب مستحب فمما كان موقفا لا امام فهو تحت
حكمه فيما ينزل من وجوب او نهي ومن لم يكن موقفا فيكفيه التماسي رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيأتي به بقطع النظر عن كونه فرضا او سنة للتلاخي
ما وسعه الشارع او يوسع ما ضيقه الشارع وعلى ذلك جماعة من اهل الله عز وجل
وجه من قال انها فرض عين اخذ بظاهر الاحاديث وامر تعالى بها في وقت
شدة الخوف والتمام الحرب فلو انها لم تكن واجبة على الاعيان لساخ تعالى

الناس بها في وقت نظاير الروس وقد امر الله تعالى بها العباد في شدة القتال امراما
لم يساخ احد في التخلف فيها الا للحراسة لبقية المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة
ربهم فاذا جهل بهم ما شرع لهم احرى ما به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لولا هؤلاء الذين
حرسوا كل الصلوات المحضرة مع الله تعالى بل كان احدهم يلتفت خوفا من ان يقتاله
العدو ضروره من حيث الجزء الذي فيه يخاف من غير الله فانه يرق لا ينقطع فافهم
ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكبيرة افضل مع قول مالك ان فضل الصلاة
مع الواحد كفضل مع الكبير فالاول مخفف خاص بالضعفاء الذين لا يقدر وزن على الوقوف
بين يدي الله مع الواحد والاثني والثاني مشدد خاص بالاقياد الذين يقدر وزن على
طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله بما زاد على الجزء البشري بخلاف
غيرهم والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واجد بان للنساء اقامة الجماعة في بيوتهن
من غير كراهة في ذلك مع قولنا في حنفية ومالك بكراهة الجماعة لهن فالاول
والثاني مشدد فرفع الامر الى من ينبت الميزان **وجه** الثاني ان الجماعة ما شرعت بالامانة
الا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لاجل نصرة الدين واقامة شعائره فان الفتنة
اذ لم تألف ربما عارضت بعضها بعضا في ازالة المنكر بفضا في ذلك العدو الذي طلب
ازالته فيفسد نظام الدين ومعلوم ان النساء لم يرصدن لمثل ذلك **وجه** الاول لتقوى
الشارع جماعة النساء في عصره على اقامتهن الجماعة في بيوتهن وفي المساجد خلف الرجال فهو
وان لم يكن فيه نفع في الدين كالجها وازالة المنكرات ففيه ابتلاء للقلوب المؤمنات
والمسلات وذلك يؤول الى حضرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل اذ التكليف
بالخدمة عام للذكور والاثاث فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا يجب
على الامم نية الامامة في غير الجمعة انما هي مستحبة مع قولنا في حنفية انه لا يجب عليه نية الامامة
الا اذا كان خلفه نساء فان كانوا رجالا فلا تجب واستثنى الجماعة بعرفة والعبيدين فقال
لا بد من نية الامامة في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال احمد نية الامامة شرط فالاول والثالث
والثاني فيه تخفيف وتشديد من وجيب والثالث مشدد فرفع الامر الى من ينبت الميزان
وجه الاول عدم ورود امر بنية الامامة عن الشارع وايضا فان صورة الارتباط قد مكنته
قد حصلت بربطهم افعالهم على افعاله وذلك كقوة في اقامة الشعائر ووجه الثاني الاول من
قولنا في حنفية ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على اقامة شعائر الدين
فاحتاجوا الى توجه نية الامامة اليهن لتقوى بربطهن به وبذلك علم توجيه ما اذا كان
رجالا ووجه استثناء الجمعة والعبيدين والجمع بعرفة شدة امر الشارع بذلك وحصول
الشعائر بكثرة الجمع في هذه الصلوات فاستثنى الامم فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط
به فيه ووجه قول احمد الاخذ بالاحتياط ليرتبط المأموم بالامام بقينا وعكسه وهذا
خاص بالضعفاء والاول خاص بالاقياد الذين يشهدون ارتباطهم بالامام في قلوبهم
كالامر المحسوس حتى ان بعضهم لا يلتبس عليه الحال لغلبة المبلغ في الافعال كان كبير الركوع
وله ركع الامم وشمل من في الرابطة الحقيقة التي كان عليها السلف الصالح فعلم ان من ادعى

صحة الارتباط الباطن بامامه وتبع المبلغ في الغلط هو من اهل التلبس على نفسه
فتأمل **من ذلك** قول مالك والشافعي في اصح قوليه واما انه لو نوى المنفرد
القول في الجماعة من غير قطع للصلاة مع قول ابي حنيفة ان ذلك يبطل الصلاة
فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامراء في الميزان **وجده** الاول انه طلب
ارتباط صلاته بالجماعة فزاد خيرا وشادكم في اقامة الشعار حسب طاقته ووجه
الثاني ان نية الامامة في اثناء الصلاة كالاستغفار بالخلق عن الخوف بخلافها اول
الصلاة ومع العبد بها ليدخل في الارتباط بامامه وهذا خاص بالا صغار كان الاول
خاص بالاكابر صاحب مقام الجمع فلم يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل اذادوا
به شهودا عما كان فاعليه حال الانفراد وفي ذلك من الادب مع الله ما لا يخفى على عاقل
فانه ما كان احد يقدر على خطاب الحق تعالى من اول الصلاة الى اخرها بلا واسطة
وهو منفرد فافهم **من ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان ما ادركه المأموم من صلاة
الامام فاقول صلاته في التشهدات واخر صلاته في القراءة مع قول الشافعي انه اول صلاة
فعلا وحكما فيعبد في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهود عنه انه اخرها ومع
احدى الروايتين عن احمد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه
تخفيف فجمع الامراء في الميزان **وجده** عدم الاختلاف على الامام ظاهر في مخالفة
الافعال فلا يعيد القراءة بل ربما كانت قرأتا واحدة اتم من قرأتها مع الامام من حيث
الحضور مع الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا
يختلف عليه ويأذبه ثانيا في محله الاصل فلذلك كان يوافق الامام في التشهد والتبج
والنسيجات ولا يشتغل بدعاء الافتتاح لان موافقة الامام في هذا الموضع اهم ووجه
اكتماء المسبوق بما فعله مع الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص
بالاصغار الذين يشغل عليهم مناجاة الله في القنوت والركوع ووجه كمال الشافعي
محمول على مال الاكابر الذين لهم قدرة على مناجاة الحق بحد وعلا ووجه فافهم **من ذلك**
قول ابي حنيفة والشافعي ومالك ان من دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة
كره له ان يستأنف فيه جماعة اخرى الا ان يكون المسجد على مائة الف مع قول احمد انه
لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف فجمع الامراء في
الميزان **وجده** الاول خوف تشييت القلب عن الامام الاول واحتمول تشويش
من جهة الافتيات عليه فيصير يضل بالناس بعد ذلك وهو متكدر فيسرى تكديره
في قلوب المأمومين به ووجه قول احمد ان اقامة الجماعة ثانيا زيادة الاجر والثواب
للجماعة الثانية ان كانوا صلوا مع الامام الاول واحتمول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا صلوا
وربما كان في الجماعة الثانية من يستحي ان يقف بين يدي الله ومن في الصلاة
او لا يستطيع الوقوف ووجه اصلا من شدة الهيبة فافهم **من ذلك** قول الشافعي
ان من صلى منفردا ثم ادرك جماعة يصلون استحب له ان يصل بهم معهم اخرى فالراجح
من مذهبي الشافعي انه يعيد هادوا قول احمد في الصبح والعصر ومع قول مالك

في روايته الاخرى ان من صلى جماعة لا يعيد ومن صلى منفرد اعاد في الجماعة الا المغرب
وقال الاوزاعي الا الصبح والمغرب وقال ابو حنيفة لا يعيد الا الصبح والمغرب وقال
ابو حنيفة لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعصر فالاول فيه
تشديد في مسألة من صلى منفردا من صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده
فجمع الامراء في الميزان **وجده** الاول الاتباع وربما كان في الصلاة الاولى نقص بخير
في التلانية واما استثنى مالك للمغرب تخفيفا على الناس لضيق وقتهم ولما خضع العشاء
بغير العبد له عادة واما استثنى احمد للصبح والعصر لانهما السارح عن الصلاة بعد
فعلها الى ان تغرب الشمس وتطلع الشمس مع ما في الاعادة من راحة الثقل من حيث
جواز التلوة وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها مع القدوة وتخرجهم
منها بغير عذر فعلم ان للصلوة المعادة وجهين وجه الى المنفلية ووجه الى القرينة لانهما
واحد ووجه قول الاوزاعي ما قلنا من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر
على الناس بعد المغرب ووجه قول ابي حنيفة الا الظهر والعشاء ي فانه يعيدها كون
وقت الظهر وقتا يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه ياتي بصلاته على الكمال فكان اعادته
جائزة لما فيه من النقص واما العشاء فانها عقب تعب النهار في امر المحرق والمعاش
عادة مع غلظ الحجاب فيها ايضا ولذلك استحب الشارع لامته تاخيرها الى ان يمضي لك
الليل الاول كاشا ياليه حديث لولا ان اتقى على امشي لافرت العشاء الى لك الليل ووجه قول
الحسن هو الوجه في قول احمد والله اعلم **من ذلك** قول الامام الشافعي في الجديد ان فرض
اذا اعاد صوالا في الثانية تطرق مع قول الشافعي في القديم ان فرض الثانية ومع قول ابي
حنيفة واحد والاوزاعي والشعبي انها جميعا فرضه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
فيه تشديد فجمع الامراء في الميزان **وجده** الاول سقوط الخطاب عنه بفعله اذ وجه
الثاني الاخذ بالاحتياط ونية الجبر لما عساه يقع في الاولى من النقص ووجه الثالث رد العلم
فيها الى الله تعالى اذ باع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر
وقال حين سئل عن ذلك ذلك الى الله يحسب الله تعالى منها ما شاء **من ذلك** قول الشافعي
واحمد ان الامام اذا احتسب بدخل هو ركع او في التشهد الاخير يستحب له انتظار ما مع قول ابي
حنيفة ومالك بكراهة ذلك وهو قول الشافعي فالاول مشدد باستحباب الانتظار
والثاني مخفف في تركه ذلك اصلا فجمع الامراء في الميزان **وجده** الاول ان في ذلك
عونا للاخيه المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الركوعين وجلوسه بين يدي
ربه مع الجالس ووجه الثاني الهروب من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخالق
وان كان مثل ذلك مغفورا **وسمعت** سيدي عليا القوام رحمه الله يقول انما استحب
الامام الشافعي واحمد انتظار الداخل اذا احتسب به الامام في الركوع او التشهد الاحسانا
الذي بالامام وان مثله لا يتغله انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انهما
منصب الامام الاعظم ولوان هذين الامامين علما ان ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه
ما استحب ذلك له فافهم **وسمعت** رضي الله عنه يقول كلام الشافعي واحمد خاص بالامام

بالام الذي اعطاه الله تعالى القوة وجعل له عزة اعين فعيّن بنظرها الى الحق بل وعلا
وتعين بنظر بها الى الخلق والى ما يفعل بعين بنظرها الى الحق والخلق معاً فعمل ان الكراهة
خاصة بالامام اما الاكابر فلا يضربهم ذلك قطعا فافهم **ومن ذلك** قول الامام
احمد وهو الرابع من مذهبنا لما فقي انه لو نوى المأموم مفارقة امامه من غير عذر
لم يطر مع قولنا في حصة ومالك انها تبطل فالاول يخفف والثاني مشدد فرفع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان تمام الصلاة خلف الامام انما هو ادب بدليل فقي
صلاته فرادى فيما عدى الجمعة او الصلاة المعادة **وجه الثاني** انه بالدخول معه كان
ربط نيته باتمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بلائيه وذلك مبطل ومنصب
الامام في الصلاة يجعل عن جواز الخروج من طاعته وموافقته كالامام الاعظم بل الامامة
في الصلاة هو منصبه بالامانة فمن فارق امامه فسق ومات ميتة جاهلية كما
فارق انبا رسول الله صلى الله عليه وسلم وخروج عن شيعته لا سيما ان اوجنت المفارقة الفقه
في دين الامام فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافع بصفة فدق المأموم بالامام
وبينهما نهرا وطريق مع قولنا في حصة انها لا تنفع فالاول يخفف والثاني مشدد **وجه**
الاول ان المراد بصفة المأموم انتقالات الامام وهو حاصل **وجه الثاني** ان شرط
الارتباط ان لا يحول بين الامام والمأموم حال ولو مقتويا فكما انقطع صورة الامام
بينهما من حيث الاجسام كذلك انقطع من حيث القلوب كما اشار اليه خبر ولا تختلفوا
عليه فتختلف قلوبكم فانه على الله عليكم حكم باختلاف القلوب لا باختلاف القدور
وعدم استوائها في الموقف فكل من التواهي **وجه ومن ذلك** قول مالك والشافع واهل
الامم في بئس بصلاته الامام والمسجد وهما في حال يمنع رؤية الصفوف لم يفتح مع قول
الامام في المشهور عنه انه يفتح فالاول مشدد والثاني يخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ذهب الشارح المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق **وجه الثاني**
حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضوره فكل وجه وقد رايت
من يعلى خلف امام بيت المقدس ومكة وهو بصرا تخجبه الجبال ولا يغيرها ولكن قدنا
هذا فضيلة امثال امر الشافع بالاجتماع في مكان واحد غير فاو كان يستدعي الخواص يذهب
الى مكة وبيت المقدس وغيرها فيصلي مع الامام ثم يرجع يقول انبا السنة اولى وكذلك
قال يضل سبدي ابراهيم المبتلى كما اخبر بذلك شيخ الاسلام ذكرنا وجهه اذ انتمى **ومن ذلك**
قوله في حصة ومالك واهله لا يجوز الا فتداء المفتوح بالمنفل كما لا يجوز عند عدم ان يعل
فوضا خلف من صلى فوضا فخرج قول الشافع ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني يخفف
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه اى الامام
فتختلف قلوبكم فانه مثل الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كما مثل الاختلاف عليه في الافعال
الظاهرة على حد سواء **وجه الثاني** كون اختلاف افعال القلوب لا يظهر بمخالفة الامام
عند الناس فالائمة الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة
ولاشك ان من راعى الباطن والظاهر معا اجملا من راعى احدهما مع جواز كل منهما انما اراه

فاخبر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بعدم صحة امامة الصبي المتميز في الجمعة مع قولنا
يجوز الاقتداء به فيها كغيرها وان كان البالغ اولى بالامامة من الصبي لا خلاف فالاول
مشدد والثاني يخفف **وجه الاول** ان منصب الامامة في الجمعة وغيرها من منصب الامام
الاعظم وقد انفقوا على ان من شرطه ان يكون بالغاً **وجه الثاني** ان المراد عدم اخلاصه
بواجبات الصلوات وادائها وذلك حاصل بالصبي المتميز الذي يتميز بين القراء والسنن
ويتميز عن الصلاة مع الحدث والنجس وايضا فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبهه
الامام المعادل المحقق من الذنوب فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان امامة العبد
فغير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قولنا في حصة بكراهة امامة العبد فالاول يخفف
والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** سكوت الشارع على امامة
العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا لا فضل لم عبد ولا عبد على حر الا بالتقوى وتما
يكون ذلك العبد اثنى الله تعالى من المروا اكثر ذللا وانكسارا بين يدي ربه فيكون مقدما
عند الله على الحر الذي عنده كبر وعزة نفس **وجه الثاني** كون الامامة في الاصل من منصب
الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط ان يكون حرا فكذلك القول في نائبه وان كان البديل
ليس من شرطه ان يكون على صورة المبدل من كل وجه فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي
ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وابي حنيفة ان البصير اولى واخنان
ابو اسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع انها صحيحة بالاتفاق فالاول يخفف **وجه**
مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم ورود نهى في ذلك مع ان المدار
على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر **وجه الثاني** ان الامامة من منصب
الاعظم فمما لا يكون الامام الاعظم اعلى فكل ذلك نائبه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
بكراهة امامة من لا يعرف ابيه مع قول احمد بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني
يخفف **وجه الاول** لطلب الائمة اتصال السند بالامام الى حقيق خطاب الله عز وجل وان
لا يعرف المأمومين اياه مقطوع النسب والوصلة بحقيق خطاب الله عز وجل وان ولدوا
لا ينبغي ان يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالقرأة والدعاء لنا والمسلمين
لنفسه وتكون تولد من معصية كما اشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتنا
وساء سبيلا وايضا فقد روي عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى
السند الظاهر بل اولى **وجه الثاني** عدم ورود نهى في ذلك ويقول صاحبنا قد امرنا
الله تعالى بالسمع والطاعة لمن ولاه علينا وان كان نافقا اذ باع الله الذي ولاه ونفسه راع
الى نفسه لا يبعداها البنا فافهم **ومن ذلك** قولنا في حصة والشافعي واحد في احدى روايتيه
بصحة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك واحمد في اشهر روايتيه انها لا تنفع ان كان فاسقا
بل نادى به بعيد من خلفه الصلاة وان كان ناديا عاد مادام في الوقت فالاول يخفف
والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** صلاة الجماعة
خلف الحاج قال ابن عمر وكوفي فاسقا وقد احصوا من الصحابة والتابعين فبلغوا
مائة الف وعشرين الفا وانما الائمة المذكورون صلاة المومنين خلفه لا يجمل ان يوب

عقب كل ذنب توبة صحيحة وانما كرمها خلفه لانه لا يسهل ان يسهل
الصلوة خلفه فاسنوا في افعال الصلوة على الكمال لانه ما بين تكبير الله وقراءة وركوع
وسجود ونسبح واستغفار من حين يحرم بها الى ان يسلم منها فلا يفسد بفسق جزء منها
وانما بان الكراهة من استعجابا لذهن فسق الذي فعله خارج الصلوة الى ان يقرأ الفاتحة
وذلك نقص موجب الكراهة المأمورين للامام وقد يترجى الشرع بعدم رفع صلاة من اتم قوما
ونعم له كارهوه وقال اجعلوا ايحكم خياركم فانهم قدكم فيما بينكم وبين ربكم انتم
الباطل اذا الفاسق لا يصح له دخول حفرة الله ابدأ حتى يظهر من ذنوبه كلها فان الذنوب
الباطنة فتسلل من الظاهر حكما كالنجاسة المحسوسة عند الله على حد سواء فكما ان من يركب
بدنه نجاسة لا يعفى عنها او لمعة بلا طهارة لا تنفع صلاة فكذلك من نذر تنسب الذنوب ونسبها
فانهم ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال
مع قول احمد بجواز ذلك لكن بشرط ان تكون متاخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه الاول** من الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلوة
من نصب الامام الاعظم وهو لا يقع ان تكون امرأة **وجه الثاني** عدم النهي في امامتها في
في التراويح من حيث ان الجماعة فيها بدنة عند احمد وان كانت حصة بخلاف امامتها في مثل العيد
والكسوف والاستسقاء وغيرها فاشترت في الجماعة فلا يقع امامتها فيه اجمالا اجلا لا منسب
الشائع ان يتأخر عن القيام به الرجال وينفذه النساء فان ذلك يؤذن بفعله الاعتناء به
فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الافقه الذي يحسن الفاتحة او من الاقارب مع قول احمد
ان الاقارب الذي يحسن القرآن كدرون لحكام للسلام او في الاقارب مشدد في معرفة الفقه دون
القرآن والثاني فكسده فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان معرفة المصلي واجبات الصلوة
فقط او من الاقارب الذي لا يعرف الواجبات **وجه الثاني** عكسه لزيادة كثرة من الرجل لا يتأخر
او فيما قبل الفقه ويصح على قول الامام احمد على الاقارب الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف
الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فتأمل **ومن ذلك** قولنا في حنيفة لا تقع صلاة القاري
خلف الامم لطلال من صلاة مع قول مالك بطلان صلاة القاري ومن قول الشافعي
بمخلة صلاة الامم بالاختلاف وبطلان صلاة القاري على الاربع من القولين فالاول مشدد
والثاني تشديد وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان قالوا والامم هو الذي لا يقيم
الفاتحة **وجه الاول** نقص الامم عن منصب الامامة فهو كالملة اذا ملت بالرجل وان قيل
بصحته ملائم دون الرجل **وجه الثاني** ان صلاة الامم في نفسه صحيحة لانه على وجه تذكير
يملك من الفصاحة بخلاف القاري ما كان له ان يصلي خلف ناقص لكن وبذلك بوجه ارجح
قول الشافعي من انه لا يصح من الاول على حال اهل الوريح والاخذ بالاحتياط والثاني والثالث
على ما كان من وزعم في الاحتياط فتأمل **ومن ذلك** قول الشافعي واهل بقتة صلاة من صلى
خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه اما في الجمعة فلا يصح الا بشرط ان يتم العدد بغيره

مع قولنا في حنيفة بطل صلاة من صلى خلف محدث بكل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا
لحدث نفسه صحته صلاة من خلفه وان كان عالما لم يطلت فالاول والثالث فيها تشديد والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** العمل بظن المتقدمين لمهارة امامته عن
المحدث في الجمعة لا شرطا كمال العدد ونحوه ملائم فيها والمحدث لم يصح صلاته وكذلك
شدد الائمة في الجماعة خلف امامها دون غيرها **وجه الثاني** العمل بقوله تعالى ولا تزد
واحدة وزاد اخرى وتوجيه الشق الاول من قول مالك كنوجه الاول فانهم ومن ذلك
قول الشافعي بصحته صلاة القاري خلف القاعد لعذر مع قولنا في حنيفة واحمد
انهم يصلون خلفه فعودا وهو قول مالك في احدي روايتيه فالاول مخفف والثاني
اخذ بالاحتياط والثاني مشدد في القعود واخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الله تعالى كل خلفا من الامام والمأموم ان يبدل وسعه وقد يبدل
كل منهما وسعه **وجه الثاني** العمل بحديث واصل في معنى الامام فاعدا فصلوا فعودا
اجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا عند جماعة فلم يثبت نسخه عند صاحب هذا
القول فجوز العمل به سدا لباب الاختلاف على الامام في الافعال الظاهرة مطلقا فافهم
ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه يجوز للراعي والساجد ان ياتيا بالمومي في الركوع
والسجود مع قولنا في حنيفة ومالك بان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** كون الشارع لم يكلف كل واحد من الخلق الا
بقدر استطاعته وفعل كل واحد استطاعته **وجه الثاني** ان المومي لا يصلح ان يكون اماما
لان الائمة لا يهتدى اليه اكثر الناس وربما التبت الحركات على المأمومين القاعدين
فقوتهم فضيلة المناجعة ومن شأن الامام ان يكسب الناس الفضيلة لانه ينقصهم
اياها ومن هنا قالوا ان تعرف الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم **ومن ذلك** قول الامام
مالك والشافعي واحمد انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة الا بعد فراغ الموزن من الاقامة
فيقوم حينئذ بعدل التعفوف مع قولنا في حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حتى على الصلاة
وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام واحرم فاذا تمت الاقامة اخذ
الاخذ الامام في القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان تمام الاذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل لا بتمام لفظ الاقامة
وجه الثاني ان قول المؤذن حتى على الصلاة اذن في الوقوف اي هلموا الى الوقوف بين
يديكم ففهم التسوية البطي فمن كان اسرع للوقوف بين يدي الله هناك كان اقرب
من الله تعالى في الجنة واسرع في النهوض على الخراط فافهم **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامم فان دفع عن يساره ولم يكن احد على يمين
الامم لم يطل صلاته مع قول احمد انها تطلو ومع قول سعيد بن المسيب يقف المأموم
عن يساره الامام ومع قولنا في حنيفة يقف خلفه الى ان يركع فان جاء اخر والاوقف
عن يمينه اذ ارع فالاول مخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد والثالث
مخفف والرابع مفقول فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاحتياط ولكون



ولم يكن في جهة القبلة ويؤيد الامام كما في ذلك اختلافا في صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم خلفه في سبيل فان طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله
كان اماما مع تقدم ابي بكر عليه في الموقف وتفسيره له على ذلك وهذا اعظم شاهد
لحقه صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما تنظر في اليد اختلف ان يكون
رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما مسقط الاحتجاج به عند الائمة الثلاثة فانهم وهذا اسرار
يعرفها اهل الله لا تنظر في كتاب **ومن ذلك** قول الامام مالك ان من صلى في داره
بصلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير تحت ملأه الا في الجمعة فانه لا يسمع الا في الحج
اور ما به المصلحة به مع قول الامام في حنيفة تحت صلاة من ذكر خلفه في الجمعة
وغيره صريح قول مطا ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون المشاهدة ودون
الخلل في الصفوف وهو قول النخعي والحسن البصري به قال الشافعي فالاول فيه
تشديد والثاني تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان مراد الشارع
باجتماع الناس في الجمعة شدة الاينلاف ليعاندا على القيام بالجهاد وشعائر
الدين تخاف الامام مالك ان تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فتشدد فيه فيأثروا
على قول صلى الله عليه وسلم ستم صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فحكم بوفوع الاختلاف
في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير
العداوة وصار كل واحد يعارض الاخر في اقواله وافعاله ولو امر بمؤد او نهى عن مكر
ومن شك فليجرب واحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المتصل
بالمسجد هل يجوز له ان يركع في موضع الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج ذلك
البيت الى استيذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والاحتج انتهى **وجه**
هذا انه كل مكان احتاج الدخول اليه الى استيذان فهو يبيت الناس شيئا فان
يبيت الله لا يحتاج الى اذن من الخلق **وجه** الثاني وما بعده من اصل
المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط فيجب كان المأموم يعرف
انتقالات الامام تحت ملأه وكان معه في موضع واحد ومن هنا علم صحة صلاة من
صلى بمصر خلف من صلى بالجزم المكي او بيت المقدس مثلا انما كشف له عن وصار يعرف انتقالات
لان اصحاب هذا المقام قلوبهم مؤلفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشركين لزوال
الحسد والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاحكام بل بما كانت اجسامهم مع
البعد قرب من التوافق فثبت الدنيا بكتفا اخيه كما قال تعالى تحسبهم جميعا وقبورهم
سواء والله اعلم **باب صلاة الائمة** **مسئلة** الفوق الائمة كلهم على جواز
القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر مسيرة ثلاثة ايام فالقصر افضل هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع واماما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام في حنيفة
ان القصر غير نهي مع قول الائمة الثلاثة انه رخصة في السفر الجائر ومع قول داود
انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يختص بالخوف فالاول مخفف والثاني مشد
والثالث فيه تشديد كذلك الرابع فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان

ولم يكن اليه اشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرح الامام بحدوث
كل من خلفها ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء
ولذلك كان من يجلس على يسار القطب اعلى مقاما ممن يجلس عن يمينه واذا مات القطب
ورثه الذي على اليسار وجلس الذي كان على اليمين على اليسار وقد سئى كبار الدولة
على ذلك ايضا ووجه الرابع ان موقفا المأموم حقيقة انما هو خلفه اي بعده كما هو
بعد في الافعال فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان الرجلين يصفان
خلف الامام اذا جاء معامع قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول دليله الاتباع
والثاني ان فيه عدلين بينهما **وجه** الاول ان الاثنين صف ووجه الثاني ان الصف يكون
ثلاثة فالتدوير **ومن ذلك** قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان وخفافا ونساء
يقف خلف الامم الرجال ثم الصبيان ثم الخفافا ثم النساء مع قول مالك وبعض اصحاب
الشافعي انه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منها فالاول تخفيف والثاني
مشدد **وجه** الاول ان البالغين اولى بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال
والحنثي يحتل انه ذكر فيقف على النساء **وجه** الثاني مراعاة تعليم لصبي فعلا الصلاة
ممن يكون عن يمينه وممن يكون عن شماله فانه اسهل في التعليم ممن هو امامه فقط فرفع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم ينقل
صلاة واحد منهم مع قول في حنيفة ببطالان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من
خلفها دون صلاتها في الاول تخفيف وهو خاتم بالكبار الذين لا يلزمهم عن الله شيء من
الدنيا من نساء وغيرهن والثاني مشدد وهو خاص بالاصغر الذين يميلون الى الشهوات يحكم
الطبع فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من صلى منفرد خلف الصف
صحت صلاته مع الكراهة عند بعضهم مع قول احمد ببطالان صلاته الركع مع الامام وهو وحده
ومع قول النخعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثاني
مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان مدار القصد على الاقتداء بالافعال ودون
الموقف وانما ذكره ذلك كخروجه عن صورة الاجتماع الظاهرة في التوسيع لاجلها الجماعة من
انهاد هذين الاجتماع القلوب كما اشار اليه حديث نسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا
عليه اي الامام فتختلف قلوبكم ووجه الثاني ان الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاة
بامامه وفعل معه وكنا وذلك بقطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم يربط
بصحة صلاته القصر الزم من ومن هذا يعلم توجيه كلام النخعي **ومن ذلك** قول في حنيفة
واحد الشافعي في رجم القول ليس بباطل صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك
بصحة صلاته فالاول مشدد في الموقف والثاني مخفف فيه فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول مراعاة منصب الامام في الظاهر حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الادب ما لا يخفى
وليس هو بمقتد بامامه عند من يراه فانه واقف في مكان الامام **وجه** الثاني ان الله تعالى
نصب الامام في الارض كالنائب عنه في تبليغ امره ونهيه لا غير من بين المعنوي وكما اننا لا نشاء
الامام شاء الله وهو في غير جهة فكذلك القول في النائب يجب ان تكون افعاله اتباعا لافعاله

ان بعض الناس ربما اتقت نفوسهم من القصر فتد الامم الخفيفة عليهم فيه قالوا
 في مسخ الخرافة انما انفت منه النفس وجب ليجرح عن العيصان للشارع في الباطن
وجه الثاني التخفيف على العباد فان التسف مظنة المشقة ولو سافر العبد في تخفيفه
 فمن وجد قوة في نفسه كان الاثام له افضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له
 افضل و مراد الشارع من العباد ان ياتي احدهم الى العبادة بالفراخ صدد وسرور وبعد
 ذلك من جملة فضل الله عليه الذي اعله لا لا يتف بين يديه ويناجيه كما يناجيه الانبياء
 والملائكة ومن كان يجرد في نفسه حصرا وضيقا من طول الوقوف بين يديه ربه فالقصر
 له افضل لثلاثين واقفا كالمكره فيمقته الله على ذلك قال تعالى فمن يرد الله ان
 يهديه ليخرج صوره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صوره ضيقا حرجا كما قال
 يستعد في السماء قال اول خاص بالا صاغه الثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث
 ان التسف الذي قصر النبي والنجاة فيه كان واجبا من حيث انه بامر رسول الله صلى الله
 عليه وآله حال حياته وادوار علماء اهل الظاهر فوقف على حدها كان في عصر النبي صلى الله
 عليه وآله وم وفاس عليه كمالها كان ولجبا من التسف وكذلك تخصيصه القصر بالخوف
 هو على حدها ما ورد في القرآن فاذهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انما يجوز
 القصر في سفر المعينة ولا الترخف فيه برخص التسف بجواز مع قول الامم الخفيفة يجوز
 الترخف في سفر المعينة فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامم الى مرتبة الميزان
وجه الاول كون الرخص لا تنشط بالمعاصي وقد قال تعالى في المضطر الى اكل الميتة
 فمن اضطر في خفية غير متجانف لاثم وقال فمن اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان
 باغيا او متعاديا حذر الله فهو عدو لله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التخفيف
 عند بل بمقته الوجود كله ومن بمقته الوجود كله فاللا يوجب اكثار الجذم وزيادته
 الركوع والسجدة حتى يقبله السيد ويرضو عليه وهيئات ان يرضى ربه بصلاته
 ثمة من غير قصر وادق من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يديه ربه
 بزيادة ركعتين وهو غضبان عليه اشد عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه
 بنظر اليه نظر الغضب وذلك من اشد عقوبة له باطناد من هنا يعلم توجيه قول
 الخفيفة بان العاصي يقصر خوفا عليه من حصول زيادة المكث بطول وقوف بين
 يديه الله وهو غضبان عليه فكان القصر حقه رحمة به وقال بعضهم ان الرخص
 انما وضعت لانقص الناس مقامها وهو العاصي فانه لا انقص مقامه فكان عدم
 جواز القصر له من باب ويلوناهم بالحسنات والسيئات لعلمهم بجمعهم فمن منع
 من العلماء جواز القصر له فمراده ان يثبت به ذلك على قبح فعله فيستوب ثم يتخير
 وكذلك من جواز القصر له مراده ان ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عيصانه
 له وعدم قطع احسانه اليه ليسنحى من الله فجمع الامم الى مرتبة الميزان فرضي الله
 من الائمة ما كان ادق مداد كرمهم وجناهم الله خيرا من امة بينهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان الاثام جاز اذا بلغ السفر ثلاث من اجل ويعبر عن ذلك بمسيرة ثلاثة

مع قوله الخفيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف والثاني مشدد
وجه الاول ان الاثام هو الاصل والقصر مارض فاذا رجع الانسان الى الاصل فلا حرج
 عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وهم ورأى حابه في هذه الرخصة فان الاثام يثبت
 رخصة الشارع وما رخصها الا مع علمه بمصالح العباد فالترخص مضيع والمنهم ربما يطلق
 عليه مبتدع فجمع الامم الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يقصر
 حتى يجاوز نبيان بل مع قول مالك في احدي الروايتين عنه انه لا يقصر حتى يفارق
 نبيان بله ولا يحاذيه عن عيته ولا من يساره وفي الرواية الاخرى انه لا يقصر
 حتى يجاوز ثلاثة اميال ومع قول الحارث ابن ابي ربيعة ان له القصر في بيته قبل ان يخرج
 للسفر وصلى بالناس مرة ركعتين في بيته وفيهم الاسود وغيره احدث من اصحاب عبد الله بن
 مسعود ومع قول مجاهد انه اذا خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يقصر
 حتى يدخل النهار فالاول يقصر بخفف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا وكذلك
 الرواية الثانية عن مالك والاربع مشدد فجمع الامم الى مرتبة الميزان **وجه الاقل** انه
 شرع في التسف بمفارقة البیان ولو من جانب واحد ووجه الثاني انه لا يشرع
 في التسف خفيفة الابحاذرة البلد من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك
 انه لا يستحق مسافر الا بمفارقتها الى حد لا يتعلق ببلد غالباً وذلك بجواز الزرع
 والبساتين وهي في الغالب لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة اميال ووجه من قال يقصر بينه
 اذا غزم على السفر انه جعل حصول نية التسف مبيحة للقصر وقد حصلت النية ووجه قول
 مجاهد ان المشقة التي هي سبب الرخصة لا يحسن بها المسافر عادة الا بعد يوم او ليلة
 وادق من هذه الادوية كلها كون المسافر كلما قرب من حضرة الله تعالى التي هي مقترنة
 بقصر المسافر في كان ما موراً بالتخفيف ليطوى المدة ويجالس ربه في تلك الحضرة
 وتأمل التراب لما قصده الطمان على طن انه ما كيف وجد الله عنده وهذا سر لا يشعر به
 الاكل من عرف الحق وجد علا في جميع مراتب الشكرات فان الحق تعالى قد اودعها ما يتبادر
 حقوق الجار ومعلوم انه تعالى لا يوصينا على خلق حس الا وهو له بالاصالة وكيف
 يامرنا بالظن الجميل به عند طلوع اروقنا ولا يوفينا ما غشناه به من شهوده عند انقضاء
 سيرنا وقصدنا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اقتدى مسافر
 بمقيم في جزء من صلاته لزمه الاثام مع قول مالك لا بد من صلاته خلفه ركعة فان
 لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الاثام حتى انه لو اقتدى بمن صلى الجمعة ونوى هو
 الظن قصر الزمة الاثام لان صلاة الجمعة في نفسها صلاة مفقودة ومع قول احد يجوز
 قصر المسافر خلف المقيم وبه قال اصحاب ابن راهويه فالاول مشدد في لزوم الاثام
 لمن اتم خلف مسافر في جزء من صلاته والثاني فيه تخفيف الا في صورة الجمعة والثالث
 مخفف فجمع الامم الى مرتبة الميزان **وجه الاول** لتعظيم منصب الامام ان يحالف
 احدا من الزمة في متابعتة ويتبع هواه ووجه الثاني انه لا يستحق نابعا له الا ان
 فعل معه ركعة اذ الباقي كالتكرير لها ووجه الثالث ان كل واحد يعمل بنية نفسه

لقد بعثها مع الله تعالى ونسخ ما ربطه مع الخلق اذ هو الادب الكامل لاستيانه كان
يتأذى بتطويل الصلاة من حيث انها تطول عليه مسافة الوصول الى مقصده الذي
هو عبارة عن دخول حضرة الحق تعالى الخاصة بحالته كما تراها ايضا حادثة الله اعلم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الملاح اذا سافر في سفينة فيها اهله وباله له
القصر مع قول احمد انه لا يقصر قال احمد وكذلك المكارى الذي يسافر في
خالفه فيه الائمة الثلاثة ايضا فقالوا انه لا يترخص بالقصر والعط فلا لا تخفف
والثاني في المسكنين مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول كونه مسافرا
عن وطنه الاصلي وعن اهله واصحابه اذ السفينة ليست بوطى حقيقفة فكأنها ساحة
به في برية فكان له الفطر والقصر ووجه الثاني في المسكنين بقول من كان اهله
وماله في سفينة فكانه ماض ببلده فلا يترخص برخص السفر ومدار الامر على السفر
مستثنى من الاسفار فكل من كشف له من حضرة الله تعالى كان له القصر طلبا للسرعة
دخولها ان الصلاة معدومة عند العارفين من جملز السفر فلا بد من ادخار حضرة الله
الخاصة الابانة الصلاة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة وعقروهم من جاهر
العلماء انه لا يكون لمن يقصر الشغل في السفر زيادة في الرواتب وكفى ذلك عبد الله ابن
عمر وانكر على من رآه يفعله وقال لو طلب منا الشارع ذلك ما اباح لنا القصر في السفر
فالاول فيه رد الامر الى جهة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة الرحمة به وبسبب نهي
شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع اولى بالمؤمنين من انفسهم فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله لا ينبغي لاحد
منعه الا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا **وجه** الثاني ان السفر عادة
محل للمشفقة واستغفار عن مراقبة الله تعالى لعدم تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كان
نفسه سيطرته لا يقدر على جمع قلبه كما يقع له في الحضر غلبا فكان حكمه حكم من لم يأت
له الحق تعالى في الوقوف بين يدي الله فلا يعان على ما فعل لان الشارع ما ضمن المعونة
الامر كما تحت امره واذا كانا نطالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من
اولها الى اخرها فكيف بما زاد فاقربهم وانبع الجمهور فان الاتباع لجمهور الصحابة
التابعين اولى من مخالفتهم اذ حصل للتفعل الحضور والافقوال ابن عمر اذ فيعمل
قول الجمهور على حال الاكابر وكلام ابن عمر على حال الاصاغر والله اعلم **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي انه لو نوى المسافر اقامة اربعة ايام غير يومي الخروج والادول
صهارم مقيما مع قول ابو حنيفة انه لا يصير مقيما الا ان نوى اقامة خمسة عشر يوما
فما فوقها ومع قول ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول احمد انه ان نوى مدة يفعل
فيها اكثر من عشرة يوم صلاة اتم فالاول مشدد وكذا الرابع وقول ابو حنيفة تخفف
وابن عباس قوله فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاعتناء
وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالاصاغر الذين يودون الفوايض مع نوع من التقصير
فجعل لهم الائمة مدة القصر وهي مدة معتدلة لا يلبطول زمن الرخصة فينقض راس

ما لهم بعد اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يؤدرون الفوايض مع الكمال لا ينف بمقامهم
فلهم الزيادة على الاربعة ايام لان كل ذرة من صلاتهم ترجح بمقتضىهم فسا طبر من اعمال الاصاغر
ويستحق ان يعمل الاول بتقليل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر يقدرون على طول الوقوف
بين يدي الله ولا يصبرون على الطويل بخلاف الاصاغر وهذا استبرار بذوقها اهل
الله لا ينظر في كتاب وبهذا عرف بتقليل قول ابو حنيفة ان المسافر لو اقام ببلد بنية ان
البر من اذ حصلت حاجته بنومها كل وقت من انه يقصر ابدأ وقول الشافعي انه
يقصر ثمانية عشر يوما على الرابع من مذهبه وقيل اربعة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة
الاربعة ان من فاتته صلاة في الحضر فسا فراد فضا منها في السفر انه يصليها ثمانية
قال ابن المنذر ولا يخفى في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني انه لا يصليها
مقصورة فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابو حنيفة ومالك ان من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي
واحدا انه يجب عليه الا تمام فالاول تخفف والثاني مشدد **وجه** الاول ان فائتة السفر
حيث فاتت لم تكن الا ركعتين فاذا قدم من السفر فضاها على صفة حاجي فاتت
وجه الثاني رد ال العذر المبيح بجواز القصر وهو السفر وقياسا على فائتة الحضر
فيل سفره فانه لا يجوز له قصرها في السفر لانها حاجي فائتة كانت اربعاً فيحكي القضاء
الاداء فقول الشافعي واحدا خاص بالاكابر اهل الدبر والاحتياط والاول خاص بالاصاغر
لانهم هه اهل الضر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر وبين
المغرب والعشاء تقديمها وتأخيرها مع قول ابو حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعدد
السفر رجال الا في عرفة ومزدلفة فالاول تخفف وهو خاص بالاصاغر والثاني مشدد وهو خاص
بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع والميل الى زيادة الاداء الى فضل
تعالى من العبد في دخوله حضرة اى وقت شاء الا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة
الادب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقضي بين يديه الا باذن خاص
في كل صلاة دون الاذن العام اذ الخلق تعالى لا تقيد عليه فله ان ياذن للبعد انه يدخل
حضرة متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من النسخ في بعض احكام الشريعة فافهم
والله اعلم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحدا بعدم جواز الجمع بالمطربين الظهر والعصر تقديمها
وتأخيرها مع قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما تقديمها في وقت الاولى منها ومع قول مالك
واحدا انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر سواء اتى المطر
او ضعف اذ ابل الثواب فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** الاول عدم المشقة غالبا في المشي في المطر في النهار **وجه** الثاني الاخذ
بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فجزع عن المشي فيه لحل الجماعة فلذلك
جاز تقديم الاثاخير ومن ذلك عرف وجه قول مالك واحدا انه الرخصة تنصص بمن يصلي
جماعة محل بعيد يتأذى بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد او يصلي في بيته جماعة او يمشي
الى محل الجماعة على باب داره فالاصح من مذهب الشافعي واحدا عدم الجواز وحكي ان الثاني

نص الاملا على الجواز ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز الجمع بالوحل من غير مطر مع قول مالك واحمد بجواز ذلك ولم ار الى حنفية كلاما في هذه المسئلة لانه لا يجوز الجمع عند الا في عرفه ومن ذلك كما مر فالاول مشدد والثاني مخفف ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمريض والخوف مع قول احمد بجوازها واختاره جماعة من متأخري اصحابنا الشافعي وقال النووي انه قوي جدا واما الجمع من غير خوف ولا مرض فجوزه ابن سيرين لحاجة ماله يتخذ ذلك عادة وكذلك اخبر ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مطر ولا مرض مالم يتخذة فدا نقول الشافعي مشدد وقول احمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول عدم ورود نص بجوازها** ووجه قول احمد ومن وافقه كون المرض والخوف اعظم مستقة من المطر والاول غالب ولم اعرف دليلا لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الاول منها عدم النص بوجاز ذلك مطلقا وتأمل يا اخي قول مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال اراه بعذر المطر ولم يجز له بشئ من جهة نفسه تجدد في غاية الادب فاياك يا اخي ان تستقل ما ذكر عن ابن سيرين او عن ابن المنذر الا مع بيان ضعفه وبيان ان التقديم المذكور انما هو في الصلاة وورد الشرح بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه اجماعا كجمع الصبح مع العشاء او المغرب مع العصر نحو ذلك **باب صلاة الخوف اجماعا** صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكى عن المرتضى انه قال هي منسوخة والاما حكى عن ابي يوسف من قوله انها كانت مخففة برسول الله صلى الله عليه وسلم واجعلوا على انما في الحضر اربع ركعات وفي السفر القاصر ركعتان واتفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها من النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في الترجيع واتفقوا على انه لا يجوز للرجل ليس الحرير ولا الجلوس عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى عن الحنفية من تخصيص التحريم بالبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف** والخوف المحذور في المستقبل مع قول الحنفية بجوازها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان السريعة ووجه قول الحنفية اطلاق الخوف في الآيات والاخبار فشم الخوف الحاضر والخوف المتوقع وفتح حمل قول الحنفية على من استد عليه الرغبة من اهل الجب دون السجيمان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وغيرهم انها لصلي جماعة وفراوى مع قول الحنفية انها لا تفعل جماعة فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة او فرادى والثاني على الامة بالتشديد في ترك فعلها جماعة مشدد عليهم لوانهم اختاروا فعلها جماعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة** **ووجه الثاني** التوسعة على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فاذا لم يكن مرتبطا بامام كان القتال اهن عليه لعجز عن مراعاة شئيين معا في وقت واحد وهما الامم والعدو ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر فيصلي كل فوقة ركعتين مع قول مالك بانها لا تفعل في الحضر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اجازها في الحضر اصحابنا

ووجه ذلك ظاهري وهو وجود الخوف فان الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا التخم القتال واشتد الخوف يصلون كيف امكن ولا يؤخرون الصلاة الى ان ينهوا سواء كانوا مشاة او ركابا مستقبل القبلة او غير مستقبلها يؤموني بالركوع والتسجود برؤسهم مع قول الحنفية انهم لا يصلون حتى ينهوا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** الانبياء **ووجه الثاني** انهم ما امروا بالصلاة حال الخوف الا بتوكا بالاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك القرض وصار تأخير الصلاة مع الكفر من الافعال المشغلة عن الله تعالى اولى من عرق مقدار الحضور مع الله تعالى على الكشف فان الجهاد مبني على نوع من الحجاب ولا يقدر على المجاهد في الكفاد مع الكشف والشهود والارسل الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متدبرا قول تعالى يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين وغلظ عليهم وقوله تعالى لغيره من الامة وليجذبوا فيكم غلظة قد يتضح له ما اشترنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهه لا غير فقول الحنفية في حنفية خامس بالا صغر وقول بقية الائمة خامس بالا كبر فاخبرهم **ومن ذلك قول الحنفية** والشافعي في اظهر قوليه انه يجب حل السلاح في الصلاة الخوف مع قول غيرهما انه لا يجب فالاول خامس بالا صغر الذين يخافون من سطون الخلق وهم بين يدي الله عز وجل لقله حجابهم والثاني خامس بالا كبر الذين لا يخافون من احد وهم بين يدي الله لقوة بقرتهم بقتنهم بان الله يحفظهم من عدوهم فابوا الله مستحب لا واجب ووجه الاستحباب ان حل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدوا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك اتفاق الائمة على انهم** يقتضون اذا ملوا السواد ظنوه عددا ثم بان خلاف ما ظنوه مع احد القولين للشافعي واخذى الروايتين عن احمد انهم لا يقتضون **ووجه الاول** الاخذ بالاحياط وانه لا عين بالظن البين خطا **ووجه الثاني** حصول العذر حال الصلاة لكن لا يخفى استحباب الاعداء فاخبرهم **ومن ذلك قول مالك** والشافعي والجبوسف ومحمد بجواز لبس الحرير في الحرب مع قول الحنفية واحد بركاهته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** استقاء العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو اظهار التخنيت كالنساء اذ لا يجب لابسها في الحر والخنيت وانما يحمل على الضرورة مع مساحمة الشارع في الخيل في الحرب بقوته جواز التخنيت فيه **ووجه الثاني** انه لا ينافي شهامة السجيمان في الحرب ويذهب مولتهم في العيون بخلاف لابس الاشياء غير الناعمة كغليظ الجلد والسفر مثلا **ومن ذلك اتفاق** على تحريم الاستناد الى الحرير كاللبس مع قول الحنفية فيما حكى عنه ان التحريم خامس باللبس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** بالاحياط لان غلظة الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه الثاني التوقيل بما ورد وعلى على صحة الحديث والحديث باب العالمين **باب صلاة الجمعة** اتفق الائمة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان وغلطوا من قال هو فرض كفاية وعلى انها تجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والتخفي انها تجب

على المسافر اذا سمع النداء وانفقوا على ان المسافر اذا امر ببلدة فيها جمعة فخير بين فعل الجمعة والظفر وكذلك اتفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يجد قائدا فان وجد قائدا وجب عليه الاعتدال في حقيقته وانفقوا على ان القيام في الخطبتين مشروع وانما اختلفوا في الوجوب كما سبقنا في وعلى انهم اذا فاتهم صلاة الجمعة صلوا بها ظهر هذا ما وجدته من مسانلة الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامعة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبيد ولا مسافر ولا مرة الا في رواية عن احمد في العبد خاصة وقال داود تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** الاتباع وذلك لان الجمعة موكها بين يدي الله اعظم من موكب غيرها فكان الاتباع بها الكمالون لانهم اضعف من الارقاني دولة الظاهر واما عدم وجوبها على المسافر فلنشتت ذهنه في الغالب فلا يقدر على المشي والحضور بين يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم **وجه الثاني** في الكل او في العبد خاصة لاخذ بالاحتياط فان الاصل ان العبد كلها تجب على العبد كالحرة على حد سواء بجامع ان كليهما عبد لله عز وجل وخطاب الحق تعالى للعباد بالكيف يشمله ولو وقع استثناء الشارع العبد من وجوب تكليفه بامر فانما ذلك شقة من الله ورحمة به بدليل انه لو صلى الجمعة صحته ولا تمنعه منها الا بعد شترى ومما يؤيد قول داود كون المشقة في الصلاة الجمعة خفيفة على العبد لانها لا تفعل الاكل اسبوع لا سيما ان امر مستبد بذلك فافهم **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة بوجوب الجمعة على الاعمى البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد قائدا مع قول في حقيقته انها لا تجب على الاعمى ولو وجد قائدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** روال المشقة التي خفف عن الاعمى كحضوره من اجل ما وجبه الثاني اطلاق قوله تعالى ليس على الاعمى حرج فكا خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة ان الجمعة تجب على من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصلا لا تجب فيه الجمعة مع قول في حقيقته بانها لا تجب عليه وان سمع النداء فالاول مشدد اخذ بالاحتياط والثاني مخفف اخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فالزم كل من سمع النداء بالخصوص صلاة الجمعة **وجه الثاني** قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في بلدهم فالاول خاص بالاكابر من اهل الدين والوع والاحتياط والثاني خاص بالاصغر **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة انه لا تكلم الجماعة في صلاة الظهر في حرج من لم يكن منهم اتيان مكان الجمعة بل قال الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قول في حقيقته بكون الجماعة في الظهر المذكور فالاول فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول في حقيقته فيه تشديد في الزوال فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم ورود امر بالجماعة في الظهر المذكور لان السر الذي في صلاة الجمعة من الامام والمأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكشف ولا من شأن المؤمنين الحزن وشدة النوم على فوات حظه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه مصيبة

واهل المصائب اذا غمهم الحزن تكون الوحدة لهم ادلى بل غلق ابواب دارهم عليهم فلا ينفعون لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاته في الافعال فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم جمعة فلا تسقط صلاة الجمعة بصلاة العيد عن اهل البلد بخلاف اهل القرى اذا حضروا فانها تسقط عنهم ويجوز لهم ترك الجمعة والانصراف مع قول اهل القرى ولا على اهل البلد بل تسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون في حقيقته بوجوب على اهل البلد والقرى معا ومع قول احمد لا تجب الجمعة على اهل القرى ولا على اهل البلد بل تسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون في حقيقته بوجوب على اهل القرى والقرى معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا للعمى فالاول فيه تخفيف على اهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** في اهل البلد ان الجمعة والعيد لا يداخلان فظهر الشريعة مطا لبنا بكل منهما ذلك اليوم ندما في العيد ووجوب الجمعة وساقع من انه صلى الله عليه وسلم صلى العيد واكتفى به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه يطلق على الجمعة ايضا لفظ العيد كما ثبت في الاحاديث ووجه قول في حقيقته ان الشارع انما خفف عن اهل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم اذا لم يحضر والى مكانه الجمعة فاما اذا حضروا فابقي لهم عذر في ترك اللهم الا ان يتغير احداهم بطول الانتظار فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول احمد ان المفقود الجمعة هو ابتلاء القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد استعدوا للعيد من اواخر الليل الى ضيق النهار وهم متعبون عن اشغالهم وشهوات نفوسهم المشاغبة في ذلك اليوم حتى صلوا فلا يزداد عليهم بالنقيد ثانيا الصلاة الجمعة وساع الخطبة فكان الظاهر اخف عليهم لاسيما ويوم العيد يوم اكل وشرب وبما لا يورد وجه قول عطا الاخذ بنظر الاتباع وان النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول في حقيقته وما لك انه يجوز لمن لم يركب الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي واحمد بعدم جواز ذلك الا ان يكون سفر جادا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الزوم لا يتعلق بالكلف لا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا لتفويت الجمعة غالبا ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا ان تمكنه الجمعة في طريقه او كان يتغير بخلفه عن الرفقة وثم تعليل ادق من هذا لا يذكر الا مشافهة **ومن ذلك** قول الشافعي ومن وافقه باستحباب التقليل في الجمعة وبعد ما كالظاهر مع قول مالك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان فعل النافلة قبل الجمعة كالاداء لكال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصغر الذين لم يفهموا السر الذي في صلاة الجمعة ولا تجلت لهم عظمتها لله تعالى فيها كما ان كلام مالك في حق من تجلت لهم عظمتها لله تعالى حال انيائهم من يومهم فما دخلوا محل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم يحتاجوا الى ايمان بالنافلة ولعل ذلك هو السر في عدم السفر قبل صلاة العيد ايضا

فاعلم **ومن ذلك** قول الجنيبة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي
 الخطيب يوم الجمعة لكنه صحيح مع قول مالك واحمد انه لا يبيع فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان البيع مشروع على كل حال الحاجة اليه
 خاتمة بذلك بالاكابر الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استعدادهم وحضور قلوبهم
وجه الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاتمة بالاكثر الذين يبيعون البيع عن
 ذكر الله وعمر مراقبه وقد مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
 فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاشتغال بها عن ذكر الله فافهم **ومن ذلك**
 قوله الشافعي واحمد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات مع قول الجنيبة
 بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قربا من بعد فالاول فيه
 تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
 ان بعض الناس قد يعطيه الله الحال فيكون مع الله في كل حال لا يشتغله عنه شاغل ولا يذكر
 بذكره مذكور وهو خاتمة بالاكثر **وجه الاخذ بالاحتياط** من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام
 عن الله تعالى فيفوتهم سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه تعالى ويفوته المعنى الذي لا يله
 شروعت الخطبة وهو جنة القلب على الله تعالى بذلك الوعظ التذكير فان الخطبة ومليها
 لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد بدخوله حضرة الله
 تعالى في صلاة الجمعة واذ لم يحصل له جنة قلب فانه معنى الجمعة وكانت ملازمة كالسرور
 فقطر سياتي ان صلاة الجمعة ما سبقت بذلك الانجسية القلب فيها على الله تعالى اجتماعا
 خاتما **وجه القول الثالث** هو وجه القول الثاني **ومن ذلك** قول الجنيبة ومالك والثاني
 في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالك اجاز الكلام للخطيب خاتمة
 بما فيه مصلحة للصلاة كخروج الرقاب عن غطاء الرقاب وان خطيبا انسانا بعينه جاز
 لذلك الانسان ان يجيبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليه
 الكلام بل يحرم فقط والمشهد عن احده ان يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد
 وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال المفسرون
 انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة **وجه قول مالك** ان زجر من خطب الرقاب مثلا من
 الامر بالمعروف او النهي عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة **وجه قول احمد** ان مرتبة
 الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على
 احد القوم **وجه كلام الشافعي** في الجديد حمل الامر بالانصات على الذنب فيكلم الكلام
 لا سيما في حق من يسمع الكلام عن الله او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه اهل حضرة الجمع
 او جمع الجمع **ومن ذلك** قول الشافعي لا تصح الجمعة الا اثنيت يستوطنها من تنعقد
 بهم الجمعة من بلدة او قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة الا في قرية تعلت بيوتها ولها مسجد
 وسوق ومع قول الجنيبة ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع لهم سلطان فالاول مشدد
 من حيث اشتراط الابنية والثاني اشد من جهة اتصال الدور والسوق والثالث اشد

من اشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاتباع وكذلك الثاني فلم يلفنا ان
 القمارة اقاموا الجمعة الا في بلدة او قرية دون البرية والشرف واعتقادنا ان الامام مالك
 وابان حنيفة ما شرطوا المسجد والتوف والتور والسطان الا بدليل وجوده في ذلك
 فالواو اول قرية جمعت بعد الردة من قرى البحر من قرية تسمى جونا وكان لها مسجد وسوق
وجه الثالث ظاهره ان من لا حاكم عندهم امرهم مبغوا لا ينظم لهم امر وقال بعض القائلين
 ان من الشروط انما جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في القحة فلو على المسلمين
 في غير ابنية ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لانه الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط
 ما ذكره الائمة انتهى **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم
 فلو خرجوا عن البلد او المحار او القرية واما الجمعة لم تصح مع قول الجنيبة انها تصح اذا كان
 ذلك الموضع قريبا من البلد كعملى العيد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه الاول** الاتباع ولما فيه من دفع البلاد عن محل استيطانهم باقامة الجمعة
 فيه فاذا اقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلا عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد ولا
 قول الجنيبة ان ما قارب الشئ ما عطي حكمه فلو خرج من القرب بحيث لو راه الراى من
 بعد لشك فكون ذلك المسجد يتعلق ببلد المصلين ام لا لم ينع **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة ان الجمعة تصح اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المسحب استيذانه
 مع قول الجنيبة انها لا تنعقد الا بانه فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه الاول** اجروا
 مجرى بقية الفصول التي امرنا بها الشارع بالاذن العام **وجه الثاني** ان منصب
 الامامة في الجمعة خاتمة بالامام الاعظم في الاسلام فكان لها مزيد خصوصية على بقية الفصول
 وكان من الواجب استيذانه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة في بلد بغير حجة كاستياني
 بياحه قريبا **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان الجمعة لا تنعقد الا اربعين مع قول الجنيبة
 انها تنعقد اربعة ومع قول مالك انها تصح باذن الاربعين غير انها لا تجب
 على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوزاعي وابي يوسف انها تنعقد بثلاثة ومع قول ابى نؤد
 ان الجمعة كسائر الفصول متى كان هناك امام وخطيب تحت اى متى كان حال الخطبة
 رجلا وان الصلاة رجلا تحت فان خطب كان واحد منها يسمع وان صلى كان واحد
 ياتم به فالاول مشدد في عدد اهل الجمعة وما بعده فيه تخفيف **وجه الاول** ان اول الجمعة
 جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت اربعين **وجه ما بعده** من اقوال الائمة لعدم صحة
 دليل على وجوب عدد معين وقالوا كان تجيعة هو الله عم بالاربعين رجلا موافقة لما
 ولوانه كان وجد دون الاربعين جمع بهم ثيابا بشعار الجمعة حين فرضها الله تعالى فيقول
 اسم الجماعة ولذلك اختار الحفاظ ابن حجر وغيره انها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة
 في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة المفاهيم في البلاد وقلتهم فالبلاد العفوية يكفي
 اقامتها فيه في مكان والبلاد الكبيرة لا يكون الا في منها في امكن متعددة كما عليه غالب الناس
ومن ذلك سدى عليا الخواصر رمة الله يقول اصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها
 عدم قدر العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله تعالى الجماعة ليست انزل العبد

بشهود جنسه حتى يقدر على انعام الصلاة مع شهود عظيمة الله التي تنجلي لقلبه وقديما
الاختلاف العلماء في العدد التي تقاد به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوق
والضعف فمن قوى منهم كفاء الصلاة مع ما دون الاربعين الى الثلاثة او
الاثنين مع الامم كما قال به ابو حنيفة او مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف عنهم
لا يكفيه الا الصلاة مع الاربعين او الخمسين كما قال به الشافعي واما ما علم
ومن ذلك قول الائمة انه لو اجتمع اربعون مسافرا او عبيد او اقاموا الجمعة
لم تنفع مع قول ابو حنيفة انها تنفع اذا كان بموضع الجمعة فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول الاتباع فلم يبلغنا عن الشارع انه اوجبها على مسافر ولا عبد ولا امرئ
والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم **وجه** الثاني عدم ورود نص في ذلك
فلو ان اقامتها في الوطن شرط في صحتها لبيده الشارع ولو في حديث **ومن ذلك** قول
الثلاثة انه لا تنفع امامة القبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفوايف وفي الجمعة
اولى وقال الشافعي تنفع امامة القبي في الجمعة ان تمت العدد بغيره فالاول مشدد
والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الامامة في الجمعة من
منصب الامم الاعظم بالامانة وهو لا يكون الا بالعنا **وجه** الثاني ان النائب
لا يشترط ان يكون كالاصل في جميع الصفات وقد اجمع اهل الكشف على ان الروح خلقت
بالغة لا تقبل الزيادة والتكاليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح العبيد والشيخ
فكل صلاة تمت من القبي تمت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل
انتهى **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ومالك اذا احرم الامم بالعدد المعين ثم انفقوا
عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة اتى بها جمعة وقال ابو يوسف ومحمد ان
انقضوا بعد ما احرم بهم اتى بها جمعة وقال الشافعي في اجمع قوليه واحدا انها تنظر فيها
ظهور الاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة في الجملة **وجه** الثالث
ظاهر انتفاء العدد المعين عند قائله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يقع
فعل الجمعة الا في وقت الظهور مع قول احمد بصحة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت
ومد هاتين خرج الوقت اتى بها ظهراً عند الشافعي وقال ابو حنيفة ينظر بخروج
الوقت وينتدى الظهور قال مالك واحمد تصلي الجمعة ما لم تغيب الشمس وان
كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول مشدد باشتراط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف
من حيث الرخصة في تعجيلها قبل الزوال وقول ابو حنيفة فيما اذا مد حتى خرج الوقت مشدد
في البطلان والرابع مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع ولا ان
في ذلك تخفيفا على الناس من حيث خفة الجلي الا هي بعد الزوال بخلاف قبله فانه
لغيره لا يطيقه الا بالاولى ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا الغنى
هيهات ان يتدبر احد من امتنا على المواظبة على فعلها لتفعل الجلي كلما قرب الزوال
الزوال ومن هنا يعرف توجيه قول مالك واحمد من حيث التخفيف وان كان من

لخصايص المؤمنين تعالى زيادة ثقل التجلي كلما طال وقته كما يعرف ذلك اهل الكشف
لكن لما كان كل واحد لا يحسن بشقله سميته مخففا فافهم **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحدا ان الميسوق اذا ادركه مع الامم ركعة ادركه الجمعة وان ادرك
دون ركعة صلى ظهراً اربعاً مع قول ابو حنيفة ان الميسوق يدرك الجمعة باى قدر ادرك
من صلاة الامم ومع قول طائفة ان الجمعة لا تدرك الا بادر الامة الخطيبين فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
ان الركعة معظم افعال الصلاة والركعة الثانية كالتركيز لها **وجه** الثاني
انه ادرك الجماعة مع الامم في الجملة **وجه** الثالث الاخذ بالاحتياط فقد قيل ان الخطيبين
بدل عن الركعتين فبعضنا ان الركعة التي قال بها الائمة الثلاثة فيكون الميسوق
بذلك كالمدرسة ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق **ومن ذلك** قول
الائمة على ان الخطيبين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن
هما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
الاخذ بالاحتياط فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطيبين
يتقدمانها وذلك من اول دليل على وجوبها **وجه** الثاني عدم ورود نص بوجوبها
ولو انها كانا واجبتين لورد النص بوجوبها ولو في حديث واحد وقد قال اهل الكشف
ان الشارع اذا فعل فعلا وسكت عن النص بوجوبه او نذبه فالاول بان يناسى به
في ذلك الفعل يقطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه او نذبه فان ترجيحنا لاحد الامرين
بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وانما وجبوا اقامة صلاة الجمعة على اثر الخطبة من غير
تخلل فصل عرفا عملاً بما كان عليه الخلفاء الراشدون وخوفاً من فوات المعنى الذي شرعت
له الخطبة فانها انما شرعت تمهيداً للطريق تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية
خاصة زائدة على الجمعية الحاصلة في غيرها من الصلوات الخمس فاذا سمع المصل ذلك التحفيز
والتحذير والترغيب الذي ذكره الخطيب قام الى الوضوء بين يدي الله تعالى بجمعية قلب
بخلاف ما اذا تخلل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى ونسى ذلك الوعظ ففاته معنى الجمعة
وانما يكشف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والعبيد ونحوها مبالغة في تحصيل جمعية
القلب بتكرار الوعظ ثانياً فان بعض الناس ربما يدخل من سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة
ومن هنا كان سبب الخواص يقول ينبغي حل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال اكابر العلماء
ووجوب الخطيبين على حال احاد الناس اذا اكابر لظاهرة فلو بهم يكتفون في حصول جمعية
قلوبهم على الله بادي تنبيه بخلاف غيرهم وكذلك القول في خطبة العبيد والكسوفين
والاستسقاء فان قال فلم لم يشرع الخطيبان بين يدي شيء من الصلوات الخمس
تمهيداً لحضور القلب في الله تعالى كجمعة **الجواب** انما بشر ذلك تخفيفاً على الامة
لان الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضاً في الزمن بخلاف ما يأتي في الاسبوع او السنة من
فان القلب ربما كان مشتتاً في ادوية الدنيا فاجتاج الى تمهيد طريق الجمعية فاخبرهم **ومن**
ذلك قول الشافعي ومالك في ارجح روايته انه لا بد من الانبأ بخطبة الجمعة بما يثبت

خطبة في العادة مستمدة على خمسة اركان حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
والوصية بالتقوى قراءة اية مفهومة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات مع قول ابي حنيفة ومالك
في احدي روايته انه لو سجد او هلك اجزاه ولو قال الحمد لله ونزل كفاه ذلك ولم يتبع النبي
وخالف في ذلك ابو يوسف ومحمد فقال لا يبد من كلام يسبح خطبة في العادة ولا يجوز الخطبة
الا بلفظ مؤلف له بال فالاول مشدد وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الجمعة الا بغرض خمسة اركان
المذكورة ووجه ما بعده حصول ذكر الله والوعظ بذكر الله تعالى وتحميد ونهليله وبسبحه
وفي القراءة العظيم وذكر اسم ربه فلي فاذا كان ذكر اسم الله يكفي عن قراءة القراءة في الصلاة
ففي خطبة ادلى وقد قال اصل الفقه كل كلام يشتمل على امر عظيم بسبح خطبة واسم الله امر عظيم
سليم الاتفاق **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بوجوب القيام على القنادر في الخطبتين
مع قول ابي حنيفة واحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول ان منصب الراعي الى الله تعالى يقتضي اظهار الغرم وشدة الاهتمام
بامر الله تعالى والخطبة جالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب للقيام حال الخطبتين متفينا
لا سيما عند من يقول انها بدل عن الركعتين **وجه** وهو الثاني ان المراد افعال كل من الوعظ
الى اسمع الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع خطبة جالسا لا سيما عند من يقول باستحباب
الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين
مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله القياس
على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول الشافعي في ارجح قوله
باشتراط الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قراة خيرا وذلك جائز مع الحديث بالاجماع
وجه الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ولا يخال ان يكونا
بدل الركعتين عند الشارع كما قال بعضهم فنعم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين
متفينا لا سيما عند من يقول انها بدل عن الركعتين **وجه** الثاني ان المراد افعال كل من الوعظ
الى اسمع الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع خطبة جالسا لا سيما عند من يقول باستحباب
الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين
مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله القياس
على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك و
ابي حنيفة والثاني في قول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
الشافعي في ارجح قوله باشتراط الطهارة فيها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **وجه** الثاني الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قراة خيرا وذلك جائز مع
الحديث بالاجماع **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ولا يخال
ان يكونا بدل الركعتين عند الشارع كما قال بعضهم فنعم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة

للخطبتين وان كان الراجح عنده ان الجمعة صلاة كاملة على حيائها وليست الخطبتان بدلا عن الركعتين
وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونها بدلا عن الركعتين ولم يجعلها بدلا
الركعتين جزما لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد يستحب
للخطيب اذا بعد المنبر ان يسلم على الحاضرين مع قول ابي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه ووجه
الاول الاتباع ولانه قد اعرض بالقعود عن الحاضرين باستدباره اياهم فسق له السلام
على قاعد السلام في غير هذا الموضع **وجه** الثاني ان السلام اشبه الايمان من وقوع الاذى
منه لم يسلم عليه ومنسب الخطيب ليعطي الايمان بانه بل بعضهم يتولونه بسبب ثيابه اذا خرج عليهم
فلا سلام عليهم بسبب ثيابه الى سوا الظن به وسواء ظنهم فافهم **فان قال** قال ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا بعد ائسادهم المنبر **فالجواب**
ان سلام الانبياء والخلفاء يحول على البشارة للحاضرين اي انتم في امان من ان تخالفوا
ما وعظناكم به على لسان الشارع وليس المراد انتم في امان منا ان نؤذيكم بفروع حق
وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول المصنف في الشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة
وبركاته اي انت في امان منا رسول الله ان تخالف شرعك لان الايمان في الاصل لا يكون
الا من الاعلى للماد في **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك في ارجح روايته لا يجوز ان يصلي
بالنار في الجمعة الا من خطب الا بعد فربوز مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه انه
الا من خطب مع قول الشافعي في ارجح قوله يجوز ذلك وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول
فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع
فلم يبلغنا ان احدا يصلي بالنار الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين
الا من خطب ومنه يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود شيء عن ذلك
وان كان الاول ان لا يصلي بالنار الا من خطب فافهم **ومن ذلك** قول الائمة انه يستحب
قراءة سورة الجمعة والمنافقين في ركعتي الجمعة اوسج والغاشية مع قول ابي حنيفة
انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول
الاتباع ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن دون شيء كما لعلة يقع فيه
بعض المجويزين عن شهود تبادي نسبة القرآن كله الى الله تعالى على السواء والاول قال
ولو كان نسبة القرآن الى الله تعالى واحدة ففزع مشلول امر الشارع في تحصيل قراءة
بعض السورة في بعض الصلوات دون بعض **ومن ذلك** قول جميع الفقهاء بسنة
الصلوة الجمعة مع قول داود والحسن البصري بعدم سنته فالاول مشدد والثاني مخفف
ودليل الاول الاتباع وتعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والحسن وطلب
الان لا يقع نظر الحق تعالى الاعلى بدون طاهر نظيف وان كان الحق تعالى لا يصف حجاب عن
النظر اليه ولا فاجر من حيث تدبيره لعباده **وجه** الثاني طلب قول حضرة الله تعالى
بالنظر اليه بالذل والانكسار وشهود العبد فذارة جسده ليطهر الله تعالى بالنظر اليه
ولو انه لظفر جسده لو بما رأى نظافة نفسه من القدر يجب عن شهود الذل وطلب المغفرة
فكان انفاذ عن مذكر الطل المغفر وشهود الذل والانكسار بين يدي ربه ليوم

فكل جنة شهد **ومن ذلك** تخصيص الائمة الاربعة مطلوبية الغسل من يحضر
الجمعة مع قول الجوز انه مستحب لكل احد حضور الجمعة اوله يحضرها وجده الاول قوله
صلى الله عليه وسلم من اتى الجمعة فليغتسل فحضر الامام بالغسل من يحضر صلاة الجمعة **ور**
الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم ان يغسل جسده في كل سبعة ايام انتهى
وذلك للعموم نزول الامداد يوم الجمعة على جميع المسلمين من حضور الجمعة ومن
لم يحضر فليتلوا احدهم مدد ربه على طهارة وحياء جسده وانتعاشه لضعفه بارتكاب
المخالفات او بارتكابه الغفلات واكل الشهوات والافروغ في تخصيص الغسل من
يحضر من القائل بوجوب الغسل ولا يبي القائل بسننته لكن ينبغي حمل الوجوب
على بدن من يتأذى الناس برائحة بدنه وثيابه كالغصان والزيت ووجوب الاستنجاب
على بدن العطار والتاجر ونحوهما **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اغتسل
الجانب بنية غسل الجنابة والجمعة معاً اجزاء مع قول مالك انه لا يجزئ من واحد منهما
فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاكابر والذين
حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت ابدانهم حية لا تحتاج الى تكرار الغسل
بالماء لاحتياجها اذا تعاشها والثاني خاص بالامساغر الذين كثرت وقوعهم في المعاصي فاجب
فاجابوا الى تكرار الغسل لتجدي ابدانهم فرحم الله الائمة ما كان ادق نظرهم في استخراج
الاحكام اللايقه بالاكابر والامساغر **ومن ذلك** قول الجيفة واحد والشافعي في
ارجح قوله ان من زوجه عن السجود وامكنه ان يسجد على ظهر انسان فعلا ان شاء
يسجد على ظهره مع قول مالك بكون السجود على الظهر بل يصير حتى يسجد على الارض
فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ور** الاول العلوي
اذا امرتكم بامر فانما منه ما استطعتم ولم يستطع هذا المزحوم ان يمثل امر
الشارع في اتباعه للامام في السجود الا كذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع
على اثر سجد الامام واما الانتظار حتى تنزل الزحمة فسكوت عنه والعمل بما يقتضيه
المنطوق ادلى **ور** الثاني ان السجود اعظم افعال الصلاة في الخضوع والذل
لا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب او ما فرغ عليها من حصى او حصى
ونحو ذلك واما السجود على ظهر ادمي فربما فهم منه الكبر ولو مودة ولو كان الا
اصله من التراب ايضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كانه يستعبد صاحب
ذلك الظهر وذلك خارج عن مقام سباح مقام العبودية الذي هو الذل والالا
والانكسار لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الامام اذا
احدث في الصلاة جاز له الاستخلاف وهو الجدير بالراجح من مذهبي الشافعي
مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ور** الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والنسب في حصول
كمال الاجر بحال الاقتدار في الجمعة كلها او بعضها **ور** الثاني انه مع كل المؤمنين
الاجر تجزأ حرامهم خلف الامام في الجملة وفارقوا الامام بعذر فيرجى لهم قال

الاجر بالنية حيث تجزأ عن الفعل ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة انه لا يجوز
تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا وعسرا اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع
فالقديم ادنى وليس للامام الجيفة في المسئلة بشي وكس قال ابو يوسف اذا كان للبلد جانبان
جاز فيه اقامة جمعيتين وان كانا جانب واحد فلا يجوز وعبرة الامام امدوا اعظم البلد وكثر
اهله كبغداد جاز فيه جمعتان وان لم يكن له حاجة الى اكثر من جمعة لم يجز وقال العماليق يجوز
تعدد الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعيتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات
يجوز لاهل البلد ان يصلوها في مساجدهم فالاول ما شطفت عليه فيه تخفيف وقول داود تخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ور** وجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان
الصلوات لا يصلون الجمعة الا خلفه وتبعهم الخلفاء الراشدين على ذلك فكان كل من جمع
بقوم في مسجد اخر خلاف المسجد الذي فيه الامام اعظم يلون الناس به ويقولون ان فلانا
ينزع في الامامة فكان يتولد من ذلك فتى كثيرة فسد الائمة هذا الباب لا لعذر يرضى
الامام الاعظم كقبول مسجده عن جميع اهل البلد فهذا سبب قول الائمة انه لا يجوز تعدد الجمعة
في البلد الواحد **ور** اذا عسر اجتماعهم في مكان واحد فبطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما
ذلك خوفاً من الفسنة وقد كتب الامام عمر ابن الخطاب الى بعض عماله اقموا الجماعة في مساجدكم فاذا
كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهى **ور** فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف
الفسنة من تعدد الجمعة جاز التعدد على الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بالجمعة بقوله ان
الجمعة كسائر الصلوات ويؤيده قول الناس بالتعدد في سائر الامصار من غير مخالفة في التفتيش
عن سبب ذلك ولعله مراد الشافعي ولو كان التعدد مباحاً لكان لا يجوز فعله بحال لورده ذلك
ولو في حديث واحد فلذا انفذت حجة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد
في سائر الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فاخبرهم **قال قلت** فما وجه
اعادة بعض الشافعية الجمعة ظهراً بعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض
يوم الجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة فالاصلي الظاهر الاعد العجز عن تحصيل ثمرها
الجمعة مثلاً **فالجواب** ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الائمة التعدد
بقطع النظر عن ما ذكرناه من خوف الفسنة او نون وفروع التعدد بغير حاجة كما هو شاهد
في اكثر مشاهد مصر وغيرها فقدموا العميان الذين يفترون على قورا الاسوات في اكثر والابواب
بفتلوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكبير مع ان الله مذهب الائمة تفتي ان جواز
التعدد مشروط بالحاجة فكان صلواتهم لئلا يخافوا الاحتياط وان كانت الجمعة صحيحة لم يند
داود فافهم **ومن ذلك** قول الجيفة ومالك ان الجمعة اذا قامت وضلوا ما ظهر ان يكون
فرادي مع قول الشافعي واحمد جواز صلاتها جماعة فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ور** القاعدة ان الميسور لا يسقط بالمصروف وقد تعدد حصول
الجمعة ونيسر الجماعة والظهور لا يمنع من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة **ور** وجه
الاول التخفيف على الناس اذ وجوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلواتها جماعة فلما كانت خفة
في بدنها بصلواته فرادي والله اعلم **باب صلاة العيد**

اتفق الاثمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبير الاحرام اولها وعلى مشروع
رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا في رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة
في حق الحرم وغيره خلفا لجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وانما اختلفوا
في ذلك قول أبي حنيفة في احدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كاجمة
مع قول مالك والشافعي انها سنة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالأول
مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم
التفريق بين الشارع بحكمها بين الصلواتين فاحتاط الامام ابو حنيفة وجعلها فرضين
مع كونها ليس فيها كبير مشقة لكونها يفعلا في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما
بين الجمعة في التوراة فانها ركعتان بخطبتين فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة
ووجه الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الذين يسرو الامداد النازلة
في يومها اكثر واعلم من الجمعة من حيث ان المدد فيها ينال من حضرة صلواتها مع الجماعة ومن
لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدد خاص بمن يحضر الا ان تخلف عنها بعذر ووجه قول احمد ان
الله صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة واكثر كثيرا من الناس على عدم الحضور في صلاتها وكانت اشبه
بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالشافعي لمن لم يحضر فحصل له الفضل
بعدد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه افضل من فرض العيس لكونه اسقط
الجرم عن صاحبه وعن غيره فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحدا من شرائط صلاة
العيدين العدد والاستيطان واذن الامام في احدى الروايتين عن احمد كما في الجمعة وزاد
ابو حنيفة وان تقام في عصره قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط واجبا في صلاتها
فراى لمن شاء من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ما تقدم انفا من كونها يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم تركها
بالنسبة لبقية الصلوات **ووجه** الثاني الاتباع ظاهر كلام الشافعي من حيث انه جعل ايام
العيدين ايام الخلو وشرب وذكر الله وفي رواية وبما لا يباع فلما خفف الشارع في يومها في فعل
ما ذكره من يوم الجمعة كان حضورها مستحبا لا واجبا وايضا لما ورد ان القيمة تقوم
يوم الجمعة فاحتاط الاثمة لمن يكون على الدين والايمان في ذلك اليوم من العصابة الظاهرة
على الحق في ذلك اليوم بايجاب حضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم
القيمة عليهم وهم غافلون في اكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العيد لم يرد ان القيمة
تقوم فيه ومن تركه في جوار العيدين فإدى بآفة التوسعة على العيد بعدم وجوب
ربطه بامام لا يتحرك الا بعد تحريكه فافهم **ومن ذلك** في أبي حنيفة انه يستحب ان يكبر
بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمس في الثانية مع قول مالك واحدا يكبر
سنة في الاولى وخمس في الثانية ومع قول الشافعي يكبر سبعة في الاولى وخمس في الثانية ثم
قال الشافعي لاحدا انه يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة ومالك انه يوالي بين
التكبيرات نسقا فالاول مخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد
ومن قال يوالي التكبيرات تخفف ومن قال يستحب الذكر بينهما مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان

ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع او الصحابة و
ما وجد من قال يوالي التكبيرات فلاه هو المتبادر الى الفهم من كلام الشارع وخالفه الاكابر الذين
يقدرون على تحمل توالي تجليات الحق تعالى بصفة الكبرياء في قلوبهم واما وجه من قال يستحب
الذكر بين التكبيرات فهو لكون الاستقبال بأنواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف في غالب الناس فان
غالبهم لا يقدرون على تحمل توالي تجليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الذكر الى معنى
التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير المقوى للعباد على تحمل تجليات العظمة والكبرياء فانهم
وسمعت سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول ان شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العيدين لان تجلي
الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تجليه في صلاة العيدين فذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض
عين وفي العيدين سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرعت فإدى لذات ابدان المصلين من شدة
الهيبة والعظمة التي تجلت لقلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رحمة بهم لاستئناس
بجنسهم من البشر **فان قال قائل** ان الجزء البشري الذي في كل عبد موجود فله لا الكيفية
استئناس بجابه **قلنا** الجزء المذكور لا يحصل به استئناس بقدر معه العبد على تحمل التجلي
المذكور من غير حصول افعال الصلاة ما قولها فلما لم يحصل به المعنى المذكور جعلنا
كالعدم وشرعنا له الجماعة الخارجية عنه انتهى ونقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية
الجماعة فيها رحمة بالخلق **فان قال قائل** فلم كانت الجماعة الحاضرة في العيد اكثر من جماعة
الجمعة **فالجواب** انما كانت جماعة العيد اكثر لجهارهم بشهود كثيرهم عن شهود تلك
التي تجلت لهم ليكمل سرهم يوم العيد ولولا شهود تلك الكثرة لما انبسطوا يوم
العيد فكان عدم نقل التجلي عليهم مع كثرتهم هو سبب كالسرورهم في يوم العيد
فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على الفتح في الركعتين
وهو احدى الروايتين عن احمد مع قول أبي حنيفة واحدا في الرواية الاخرى انه
بغير بين القرائتين فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد **ووجه** الاول وهو خاص بالاصغر ان القراءة بعد مشاهد كبريا للهي
جل وعلا اتى على الحضور مع الله تعالى واعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة
في الركعة الثانية كون الاكابر يزدادون تعظيما للحق بتلاوة كلامه فكان تقدم
التلاوة اعون لهم على تحمل تجلي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم عكس الاصغر فان العظمة تطرح
قلوبهم اولاهم يلقي الله تعالى عليهم الحجاب رحمة بهم لئلا يزدروا من مشاهد كبريا فيه
وعظمته وهو معروف بين العارفين الذين يصلون الصلاة الخفيفة **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة ومالك ان من فاته صلاة العيد مع الامام لا يفيضها مع قول احمد
والشافعي في احد قوليه انها تفحق فإدى فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها
فراى وتشديد من جهة القضاء فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان ما فات من
الفضل مع الامام لا يرجع بالقضاء **ووجه** الثاني ان صلاتها في مرة فيد مشقة على الامام
والما موين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص وايضا فان صلاتها فإدى تغر على ما فات
العبد من الامداد اللهيبة التي تحصل له لو كان صلى مع الامام فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة

مفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلواته فردى تنبيه على قدر ما فاته
من الاجر والثواب ليعزم على الحرص على حضورها مع الامام في الاعيان المستقل فاخبرهم
من ذلك قول الشافعي انه يفتيها ركعتين كصلاة الامام مع قول احمد انه يفتيها اربع
كصلاة الظهر وهذا الرواية في المختار عند محقق اصحابه والرواية الاخرى عنه انه يفتيها
قضاها ركعتين او اربعا فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه الاول** محاكاة القضاة لاداء
ذلك على الاصل فيه **وجه الثاني** قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة فان الخطبة فيها
بدل الركعتين فلما فاته الصلاة والخطبتان مع الامام كان من الاحتياط فعلا اربعا
فان صلاهما ركعتين فقط صحت ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة ان
الشارع اذا فعل امر او لم يبين لنا هل هو واجب او مندوب فمن الادب فعلنا له على وجه
الناس به صلى الله عليه وسلم لقطع النظر عن الجرم بوجوبه او ندبه وملاة العيد من ذلك فاقول
ومن ذلك قول الائمة ان فعلها بالنظر انظر البلاد افضل من فعلها في المسجد قول الشافعي
بان فعلها في المسجد افضل اذ كان واسعا فالاول مشدد بالخروج الى الضمراء وفيه تخفيف بالنظر
لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاف بالاصغر والثاني مخفف وهو خاف بالكبار وذلك
لان الاصغر لا يقدر على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد الا بمشقة لانه زينة واكل
وتعاطى شهوات اباحها الشارع فيه فكان صلاتهم العيد في القضاة ارفق بهم واما الكبار
فانهم يرون مكنتهم بين يدى الله تعالى في بيته اوسع مما بين السماء والارض وقد قالوا
الخطاب مع الاحباب ميدان فاخبرهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه لا يجوز التفتل قبل صلاة
العيد واما بعدها فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره مع قول
مالك انه اذا فعلها المصلي فلا يتفتل قبلها ولا بعدها سواء الامام والمأموم وعنه في
المسجد روايتان ومع قول الشافعي بانه يتفتل قبلها وبعدها في المسجد وغيره الا ان
فانه اذا ظهر للناس لم يفتل قبلها ومع قول احمد لا يتفتل قبل صلاة العيد ولا بعدها
مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث ان فيه روايتين والثالث
فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول**
عدم ورود نص عن الشارع في جواز التفتل قبلها وكل على المصلي او الشارع فهو مودود
غير مقبول الا ما استثنى من الامور التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجها عن عمومها
وايضاح ذلك ان الشارع هو الدليل لنا في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله
فهو ممنوع منه على الاصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى اذن لاحد في التفتل
قبل صلاة العيد لاخيرنا بذلك وكان هو فعله ولم يفعلنا انه يتفتل قبل صلاة العيد
واما اباح التفتل ابو حنيفة التفتل بعد صلاة العيد لكون الصلاة التي كانت قبل الصلاة
المسجد زالت وهي الحنيفة العظيمة الالهية التي تتجلى للعيد قبل صلاة العيد بخلاف الامر
بعد الصلاة فانه حصل للعيد الادمان بسماع الخطبة فقد روي ان يتفتل بعدها او
الاذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الاذن له بان يتفتل بعد الصلاة وقبل
الخطبة ووجه قول مالك انه لا يتفتل في الضمراء قبلها ولا بعدها مداواة لقلوبهم

كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في المسجد فلو اومأ بالتفتل في الضمراء لذهب المعنى الذي قصده
الامام وصارت صلواتهم كأنها في المسجد من الحصر والضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي
في الصلاة كالكل الى اوكالمركبين فاخبرهم ووجه قول الشافعي انه لا يمكن التفتل قبلها الا
الامام اي ولم يشاء من الاكابر الذين يتنعمون بمناجاة الله والوقوف بين يديه واليسامون
من ذلك ولا نطأ اليهم نفوسهم بالهوى والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس
مأمودون باتباعه فاذا تفتل تفتلوا وفيهم الذين يغلب عليهم موافقة حظوظ نفوسهم فيكون
الامام سببا لحصول الحرج والضيق عليهم في الصلاة فيفتل احدهم في الصلاة صورة وهو خارج
عن حقيقة الصلاة ولما دأى الامام احمد الى هذا المعنى قال لا يتفتل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد
ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فاخبرهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على انه
يستحب ان ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب واول
من اذن لصلاة العيد معاوية فالاول مخفف في الفاظ النداء والثاني مشدد فيها **وجه الاول**
الاول الاتباع والتنبيه على فعلها في جماعة لئلا يتساهل الناس في فعلها فردى اذ لم يكن
فيها هو المقصود الا عظمه ويكون عيد يفعل في العامة مرة واحدة **وجه قول ابن الزبير**
ومعاوية التفتل على الغرائض بجامع المشروعية ولعل ابن الزبير لم يتلفه في ذلك شيئا
والافع ورود النص لا يحتاج الى قياس **ومن ذلك** قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة
ق في الاول واقتربت في الثانية او قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولى والغاشية
في الثانية مع قول مالك واحمد انه يقرأ فيها سبع والغاشية فقط ومع قول ابو حنيفة
انه لا يستحب تخصيص القراءة فيها بسورة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان فالاول مشدد بآخر الكتاب والثاني بالمتوسطين والثالث بالاصغر
وجه الاول ان الفاتحة في يوم العيد والجمعة ترك الحروف والصنابع والفتل باهوية النفوس
في تماشى العيد امر المعاد واهول يوم القيمة فكان قراءة هذه السور المعينة كالمذكر للعيد بذلك
الاهوال لئلا يطول عليه زمن القفلة عن الله وعن الدار الآخرة فيموت قلبه او يضعف وان كان
الكامل من شرطه ان يجمع بين الفرج والفرح معا في يوم العيد فان قلت ان مثل سورة
اذ الشمس كورت الكوفة ذكر اهوال قراءة سبع فاجواب ان النجاة الالهية في هذه الدار
الغالب عليه ان يكون ممزوجا بالجمال رحمة بالمتوكل وانما تعالى على الخلق بصفة الجلال الصوف
لمات كثير من الناس فلذلك كان الايق بصلوة العيدين قراءة سورة سبع لما فيها من التسبيح
وصفات الحمد والكمال وكذلك القول في سورة ق واقتربت هو ممزوجة بصفات الجمال لئلا
تأمل فاخبرهم واما وجه قول ابو حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء من القراءة فتصير
نفس العيد كمن قراءة غير التور التي عينت للقراءة فالكامل ولو اتى بالتور المعينة لا يرغب
عن غيرها والتا قصور بما يرغب عن غيرها فسد الامام ابو حنيفة التفتل بقول بعد التفتل
فرحمة الله عليه كما كان اذ في نظره في الشريعة وما شد خوفه على الامة ورحم الله
بقية الامة **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح القولين انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء
عن رمضان بعد الزوال بروية الهلال قضيت توسعا مع قول مالك انها لا تقضى

وهو مذنب لم يجد فان لم يكن جمع الناس في ذلك اليوم صليت من الغد عند الشافعي
ومن قال بقوله وقال ابو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثاني والثالث فالاول
فيه تشديد من حيث الامر بالقضا والثاني مخفف بعدم الامره والثالث متوسط
رفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** طلب المبادرة الى تدارك ما فات ووجه الثاني
طلب التخفيف على الامة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شجرت
نفوسهم الى تناول شهوراتها ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يترك
احد برؤية الهلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان القلب يعرض عن صلاة العيد يوم
الثالث وتذهب بهجة صلاة العيد فاذا امر بقضاها بعد اليوم الثالث وقف وقلب
شاده كانه ليس في صلاة **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان التكبير في عيد الفطر مسنون
وكذلك في عيد الفطر الا عند ابو حنيفة مع قول داود وبوجهه وقال النخعي انما يفعل ذلك
المواكوت قال ابن هبيرة والصحاح ان تكبيرا للفطر أكد من يوم الفطر قوله تعالى ولتذكر
العدة ولتذكروا الله على ما هديكم فالاول مشدد والثالث اشد والثاني والرابع
مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول والثالث** لا يتابع والاخذ بالاحتياط
قال الامر للجواب بالاصالة حتى يصرفه صار ووجه ثانيا في حنيفة والنحو ان يوم العيد
يوم سرور وروح والتكبير يقتضي استنعاذ الهيبة والتعظيم فيورث العيوبة
والمرن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص بالاصغر الذين لا يفرون
على الجمع بين شهود العظيمة والتعبد والاول خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول مالك انه
يكبر يوم عيد الفطر دون ليلة وانتهاه عنده الى ان يخرج الامام الى المصلي وفي قوله
الى ان يخرج الامام بصلاة العيد وهو الرابع من قول الشافعي والثالث الى ان يخرج
منها واما ابتداءه فمن حين يرى الهلال وهي احدى الروايتين عن احمد واما انتهائه
فيه روايتان له اهدبها انا خارج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من
من قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من
من قول مالك فيه تشديد من حيث امتداد وقته الخروج الامام من الصلاة وقول
احمد في احدى الروايتين كقول مالك فيه تشديد في الرواية الاخرى تشدد من حيث
انه ينهي بفراغ الخطبتين ووجه قول مالك الاول ان التكبير لله تعالى تعظيم له
واظهار التعظيم في النهار اولى لانه محل ظهور شعائر المعبودية عادة بين الناس بخلاف
الليل يكون فيه في قعود بيوتهم لا ينتشرون فيه لمعاشهم ولا يمشون فيه في شوارعهم
واسواقهم ووجه بغيره الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد انه يشفع
التكبير اذ اوله واخره فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد مع
قول الشافعي انه يكبر في رواية له ان شكركم ثلاثا وان شاء متين ومع قول الشافعي
انه يكبر ثلاثا تسقا في اوله وثلاثا في اخره واختار اصحابه انه يكبر ثلاثا في اوله
ويكبر ثنتين في اخره ووجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه
عن الشارع واصحابه **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم

من صلاة الحج يوم عرفه الى ان يكبر لصلاة العيد من يوم الفجر قال مالك والشافعي
في انظر القولين انه يكبر من ظهر الفجر الى صلاة الصبح من اخر ايام التشريق وهو رابع
يوم الفجر سواء كان محلا او محرما عندها والعمل عند اصحاب الشافعي على ان ابتداء التكبير في
غير الحاج من صبح يوم عرفه الى ان يصلي عصر اخر ايام التشريق فالاول مخفف وما بعده
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** التخفيف على الناس وهو خاص بالاصغر
الذين لا يقدرون على استنعاذ شهود عظمة الله وهيبة الى عصر اخر ايام التشريق بل
ترهق ووخم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك لشهود ومقابله خاص بالاكابر الذين
يقدرون على استنعاذ ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمة كبرياء الحق تعالى لهم عن اعادة التوبة
والفرح مدة ايام التشريق بخلاف الاصغر وايضا ذلك ان العيد لا يستحق حقيقة
عند القوم مكر الله تعالى الا ان استخضر عظمته في قلبه واما تكبيرة باللسان والقلب
غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول ابو حنيفة واحمد في الجملة
في حق الاصغر اخرهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد في رواية اخرى ان من صلى متفرقا
في هذه الاوقات من محل ومحر لا يكبر مع قول مالك والشافعي واحمد في رواية اخرى
انه يكبر واما خلف النوافل فانفقوا على انه لا يكبر عقبها الا في القول الرابع للشافعي فالاول مخفف
والثاني مشدد في المسئتين **وجه الاول** في المسئلة الاولى ان من صلى منفرا يشترط عليه هيبة الله
تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فيستقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكلف به فان الهيبة قد غمته
ولا يتألب باقامة شعار الظاهر وهذا خاص بالاصغر والثاني خاص بالاكابر الذين يقدرون
على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيبة في قلوبهم فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك يعلم توجيه القولين في التكبير عقب النوافل التي تصلي فرادى فان الهيبة
ربما غمت صاحبها بخلاف ما كان في جماعة منها فان البشر يستأنس ببعضه بعضا عادة
فيحجب بشهود الخلق عن شهود محال عظمة الحق تعالى فلا يستقل عليه رفع صوته
بالتكبير والله اعلم **باب صلاة الكسوفين** اتفقوا على ان الصلاة
لكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي واحمد في جماعة هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق في هذا الباب واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد
ان السنة في صلاة الكسوفين ان تصلي ركعتين في كل ركعة قياما وقائما وركوعا
وسجودا مع قول ابو حنيفة انها تصلي ركعتين كل صلاة الصبح فالاول مشدد والثاني
مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** مطلوبه زيادة الخضوع لله تعالى
بتكره هذه الاركان لسدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف وربما اشذت
الهيبة قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال المنصور مع الله والخضوع له في اول كل ركوع
او سجود لكونها بافعلا في محل القرب وايضا فلما ورد من تشبيه الخجل في الزور
في الركبة بهما فكان الكسوف لهما في الدنيا اعظم فتنة من فتنة الدجال فان
الحق تعالى لا يعجز في جناب عظمته نقص ولا ان الحق تعالى امن على العارفين
بعرفته من مراتب التكرار والاكابر فتوا عن دينهم وهذا سوار تطير فيها الا

لا ينظر في كتابه فمن فهم ما ذكرناه واومانا اليه عرف ان تكبر بالركوع والاعتدال والسجود
 كالجاء في ذلك النقص الحاصل في فعل كل اذرك ومن ذلك خوف توجبه ما ورد من الشارع
 من فعلها بتكرار هذين الركبتين ثلاث مرات واربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة
 والتعظيم في قلوب الصالحين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خفت تلك الهيبة والعظمة عند غالب الناس فلم يذهلوا عن كمال الخشوع والخضوع فكان الامام
 خاص بالاكابر والمتوسطين وكلامه الى خيفة خاص بالاوصاف الموجودين في كل زمان فحضر
 نجد ونجلى الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون الى تكبير بشئ من
 من هذه الاذكار كيفية الصلوات **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يخفى القراءة
 مع قول احمد انه يجهر بها فالاول مخفوف خاص بالاوصاف الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يقدرون على النطق مع شدة
 الهيبة قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فانهم **ومن ذلك** قول في خيفة واحدة
 في المشهور عنه انه لا يستحب الخشوع والقعود لا الكسوف الشمس خطبة مع قول الشافعي ان يستحب
 لها خطبتان كاجمة فالاول مخفوف وهو خاص بالاكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف والخشوع فلا يحتاجون الى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشدد
 في استحباب الخطبة وهو خاص بالاوصاف المجهولين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يغم
 في باطنهم خوف مزيج فلذلك احتاجوا الى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم
 ويتذكروا به احوال يوم القيمة فيصابوا به بالاعمال الصالحة وتزول المعاصي ولما كان الناس
 فيهم الخائف وغير الخائف في كل عصر راعى الشارع والائمة ضعفه الناس الذين يحضرون صلاة
 الجماعة في هاتين الصلوات وخطبوا لهم مراعاة لكمال المعنى لينتبه الذي لم يقع له خوف الكسوف
 فيخاف ويزداد خوفاً كما حصل له به خوف فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول في خيفة واحد
 في المشهور عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا ينصلي فيه ويجعل
 مكانها تسبيحاً مع قول الشافعي ذلك في إحدى روايته انها تنصلي في كل الاوقات فالاول
 مخفوف بعدم الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه انتهى عن الوقوف بين يدي
 فيه والثاني مشدد وهو خاص بالاكابر من اهل الكشف الذين يعرفون من طريق الالهام
 الاذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت وعدم الاذن فوجع الامر الى مرتبة الميزان
 ويعبر توجبه الاول بانه خاص بالاكابر الذين يعلمون ان الحق تعالى لا يقيد عليه في شئ
 بلفظه الى تلوينهم لجوار ان الحق تعالى قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف
 عن فعل ما اذن لهم فيه من طريق الالهام بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الادب المبادى
 الى فعل ما امر به من غير توقف فانهم **ومن ذلك** قول في خيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة
 في صلاة الكسوف بل يصلي كل واحد لنفسه مع قول الشافعي واحداً منها يستحب جماعة ككسوف
 الشمس فالاول مخفوف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الغلبة
 الاطراف في خضوع الليل وتعظيم الهيبة فيه على القلوب فحفف عنهم بعدم ارتباطهم باهم
 ابراعون افعاله فهو خاص بالاوصاف **وجه** الثاني ان الاكابر ربما يقدرون على مراعاة افعال

امامهم مع قيام تلك العظمة والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوبهم بعضهم ببعض واستعدادهم
 من بعضهم فكانت الجماعة في حفرهم اولى ويجوزوا فضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة ايضا في حقهم اولى
 بخلاف الاوصاف يتفعل عليهم الخطف كما من نظير انفاذ كانه الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم
 مع الامام ان صلاها جماعة صلوا معها والاصلوها اولى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان غير الكسوف من الايات لا يسبق له صلاة كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قول احمد
 انه يصلي لكل اية في الجماعة مع قول الشافعي انه يصلي فرادى وعليه العمل وقد صلى الامام
 بخلاف ذلك عند زلزلة فالاول مخفوف والثاني مشدد **وجه** الاول عدم ورود نص
 في ذلك **وجه** الثاني في القياس على الكسوف بجامع انها من جملة ما يخوف الله افعاله بعباده
 ويذكرهم باحوال يوم القيمة والله اعلم **باب** **قوله** **لا اله الا الله**
 اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا انضروا بالمطر فالسنة ان يسألوا الله
 دفعه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الانفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة والى يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع
 قول في خيفة انه لا يسبق لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحداً فلا بأس
 فالاول مشدد والثاني مخفوف **وجه** الثاني كون الحاجة والفروقة فدعت الناس كلهم
 فصار كل واحد منفرداً الى الله سائلاً اذ لا ضرورة له بكل شخص فيه فلا يحتاج الى استعداد
 في التوجه من غيره مع عدم بلوغ نقر في ذلك الى فائده او هو في حق من يتقوى بعضهم باستعداد
 من بعضهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحداً صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
 فيها مع قول مالك انها كصلاة كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت
 صلاة جهنم فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي واحداً في شهر ربيع بالستجاب خطبتين للاستسقاء ويكون بعد الصلاة مع قول
 في خيفة واحداً في الرواية الاولى لا يخطب لها وانما هو دعاء واستغفار فالاول
 فيه تشديد والرواية الاولى لا يخطب بها بالخطبتين وقول في خيفة واحداً في الرواية الثانية مخفوف
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع وكذا الخطب الثاني وهو خاص بالاوصاف
 من اهل الحجاز لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لتلطف بواهمهم ويرق
 حجابهم فيدعوا الله تعالى بقلوب صافية للاجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل
 ذلك لقوة استعدادهم وهو قول في خيفة واحداً في الرواية الثالثة فان خطب
 خالط للاكابر من العلماء فانما ذلك لبضايها حجاب كان عندهم وبقيت الاوصاف الخافين
 مع الاكابر فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب تحويل الروائي
 في الخطبة الثانية للامام والمأمود مع قول في خيفة انه لا يستحب ومع قول في
 ان ذلك يشترع للامام دون المأمومين فالاول مشدد والثاني مخفوف والثالث فيه
 على الامام فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع والتفاد وهو خاص
 بالاوصاف الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك
 السنة او عدمه **وجه** الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التفاد بل يحول الرعدة لان

واطلعهم من طريق الكشف على ما قدره ونسبه لهم من نزول الماء وعدمه فان قول
 الامام للاكابرو ونسبوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى
 عما كان اطلع الاكابرو عليه ووجه قول ابى يوسف ان كان الامام مجبوا يتفأل وان كان
 من اهل الكشف فهو لاجل التفأل من هو مجبوب من المأمومين فافهم
باب الجنازة اجمع العلماء على استحباب الاكابر من ذكر الموضع
 وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال او عنده وعلى ناكدها في المرض
 وعلى الله اذا تيقن الموت وجه الميت الى القبلة • وانفق الائمة الاربعة على انه يخرج
 الميت من رأسه ماله مقدما ذلك على الدبر وقال طاووس ان كان ماله كثيرا فمذرا
 المال والا فمذرا لثمة • وانفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى ان الزوجة ان تغسل
 زوجها وعلى ان التسقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لا يغسل ولا يصلى عليه • وعلى الله اذا
 استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبيرة انه لا يصلى على الصبي لم يبلغ
 واجمعوا على انه ان مات غير مختون لا يختن بل يترك على حاله • وعلى ان الشهيد الذي مات
 في قتال الكفار لا يغسل • وعلى ان النساء تغسل ويصلى عليهما • وانفقوا على ان الواجب
 من الغسل ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون ندبا يسدرو وفي الاخير
 كافوره وعلى ان تكفين الميت واجبة مقدم على الدين والورثة وان كان داخل في مؤنة
 التجهيز كما تروى وانفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس المخيط ولا يخمر رأسه الا في رواية
 ابى حنيفة ان الحرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى • وانفقوا على ان النساء
 على الجنازة في المسجد جازية وانما اختلفوا في الكراهة وعدمها وانفقوا الائمة الاربعة
 على اشتراط الطهارة في ستر العورة • صلاة الجنازة وعلى ان تكبيرات الجنازة اربع
 وعلى ان قائل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم وعلى
 ان حمل الميت بروا كرام • وانفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده لو الا اذا مضى
 على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رميما فيجوز حينئذ وكالا عمر ابن عبد العزيز يقول
 اذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع **وانفقوا** على ان الدفن في التابوت لا يستحب
 وانفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت • واجمعوا على استحباب الدين والنصب في القبر
 وعلى كراهة الاجر والخشب • وانفقوا على ان السنة الحد وان السق ليس بسنة •
 وانفقوا على ان الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعنق والحج عنه ينفعه •
 وانفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلي على قبره • وعلى عدم كراهة الدفن ليلا
 والله اعلم بهذا ما وجدته من مسائل الاجماع وانفاق الاربعة وانما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في ارجح روايتها ان الادعي لا يخمس الميت
 مع قول ابى حنيفة انه يخمس الموتى اذا غسل طهر وهو قول الشافعي واحمد في روايتها
 الاخرين فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى تبيين الميزان **وجه الاول**
 ان الله تعالى قال ولقد كرمتنا بني آدم وقضية التكريم انه لا يحكم بخاسمهم بعد
 الموت وفي الحديث ان المسلم لا يخسر حيا ولا ميتا **وجه الثاني** ان الروح هو الذي

في مطهر الجسد لا دعي فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة واجاب الاول بان الروح
 ما خرجت عنه حقيقة وانما ضعف تدبرها لتعلقها بها لها العلوى فقط يد ليل سواك من
 وتكبر وعذابها في القبر او يغتمها واحساو الميت بذلك وهذا امر اراد يعرفها اهل الله تعالى
 لا ينظر في كتاب فان الكتاب يقع في يدها وغير اهل **ومن ذلك** قول ابى حنيفة
 ومالك ان الافضل ان يغسل الميت بماء من القيص لكن مستورا العورة مع قول الشافعي
 والحمد ان الافضل ان يغسل في قيص الاول عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل
 الاول ان يكون تحت سقف فالاول مخفف من حيث عدم الباسه القيص والثاني مشدد
 في الباسه فرجع الامر الى تبيين الميزان **وجه الاول** الاشارة الى ان مال الناس الى
 التجرع من الدنيا اذ ما توارقهم عليهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان التجرع ظهر
 في تجرع حصول الاعتبار وايضا فلنفسه الرحمة النازلة من السماء كما اشار اليه من قال
 انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قيص الاتباع للتحية في تعظيمهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في قيص فالاول خاص بالاكثر والثاني خاص بالاكثر ووجه قول من قال
 يغسل تحت سقف الخبز بالاعتياط مما ان ينزل عليه باله من السماء فربما مات مصرا لذنوب
 فكان السقف يحمل عنه شيئا من البلاء النازل عليه من باب توقف السبب على المستبهم
ومن ذلك قول الائمة ان غسل الميت بالماء البارد اولى بالضرورة كبر وشديد ورسوخ
 قول ابى حنيفة ان الماء المستعمل في كل حال فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث تسخين
 الماء فرجع الامر الى تبيين الميزان **وجه الاول** التفاؤل بالنعيم بقربة نبيه صلى الله عليه وسلم
 عن اتباع الجنازة بنار **وجه الثاني** التفاؤل برضى الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول
 النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول ابى حنيفة انه يجوز لا يجوز فالاول مخفف والثاني
 مشدد **وجه الاول** ان ذلك مبني على احد القولين من ان الموت كالطلاق الرجعي **وجه الثاني**
 مبني على انه طلاق باين كما هو مقرر في باب الرجعة واذ اقامت امرأة لزوج لها ولا غسلة تمت
 عند ابى حنيفة ومالك وعلى الراعي من مذنب لشافعي واحمد والرواية الاخرى عنهما ان الغسل
 يلحق على يد خرفة ويغسلها وقال الاوزاعي ندفن من غير غسل ولا نديتم ووجه من قال انها يتم
 ان السلامة مقدمة على الغيبة فخللا من بعد من مس يد من لا غسل له مقدم على جلبه الظانة
 لبدن ذلك الميت لا سيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت **وجه** من قال انه ينفخ في قبره
 العلوي غصيلة مصلحة الغاسل والمفسول ووجه من قال يدفن بجاله تعارضا الامر بنفسه
 الميت وللنهي عن متلا جنتي عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح امر يغسله **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه يجوز للمسلم تغسيل قربة الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول
 مشدد **وجه الاول** الوفاء بحق القرابة الطيبة في الجملة وان كان الغسل لا ينظر الكافر في
 وجهه الثاني وجوب اظهار المسلم قطعة قربة الكافر اذ لا مولاة بينهما ولا رحم حقيقة فكان
 في غسله له اظهار ميل وولاء اليه في الجملة وتوصون فالاول خاص بالاكثر والآخر لا يخاف عليهم
 الميل الى قريتهم الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالاكثر ودفن على ابن ابى طالب

وإذا طلعهم من طريق الكشف على ما قدره ونسبه لهم من نزول الماء أو عدمه قالوا
الامام الاكابر وتبعوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى
عما كان اطلع الاكابر عليه ووجه قولنا ان يوسف كان الامام محجوباً يتفأا

باب من اهل الكشف فهو لاجل التقاليد هو محجوب من المأمومين في
الجنائز اجمع العلماء على استحباب ال

وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال او عنده وعلى ان
وعلى انه اذا تقرر الموت وجه الميت الى القبلة • والتفق الاثنية الا
الميت من رأسه ما لم يقدمه ذلك على الدبر وقال طاهري كان
المال والاخص لك • والتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى ان
زوجها وعلى ان التسقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لا يغسل ولا يصلى على
السنه وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبيرة انه لا يص
واجتمعوا على انه ان مات غير محتون لا يختص بل يترك على حاله وعلى ان
في قتال الكفار لا يغسل • وعلى ان النساء تغسل ويصلى عليهما • واذا
من الغسل ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون تد
كافوره وعلى ان تكفين الميت واجبة مقدم على الدفن والورثة وان
الجهنم كآثره والتفقوا على ان الحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يجر
لا في حنيفة ان اكرامه يبطل بموته فيصلى به ما يفعل بجميع الموق • و
على الجنائز في المسجد جارية وانما اختلفوا في الكراهة وعدمها
على اشتراط الطهارة في ستر العورة • في صلاة الجنائز وعلى ان تكبيره
وعلى ان قائل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه
ان حمل الميت بروا كرام • والتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت يدفن
على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رميما فيجوز حينئذ وكان عمر ابن
اذ مضى على الميت حول فازرعوا الموضع **والتفقوا** على ان الدفن في انة
والتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت • واجمعوا على استحباب الدفن
وعلى كراهة الاجر والخشب • والتفقوا على ان السنة الحد وان الشق
التفقوا على ان الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعق والجمع
والتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلي عليه قبره وعلى عدم كراه
والله اعلم بهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والتفاق الاربعة واما
فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في ارجح روايتها ان الاله
مع قول الحنيفة انه يجس بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي وا
الاخريين فالاول مخفف والثاني شديد فرجع الامر الى ترتيب الميزان
ان الله تعالى قال ولقد ذكرنا بني آدم وقضيتهم انهم لا يحكم
الموت وفي الحديث ان المسلم لا ينحسر حيا ولا ميتا **ووجه** الثاني ان

بسم الله الرحمن الرحيم

اقول وبالتوفيق
اولا وبالله التوفيق

في بيان نبهة صالحة

الذي تتعلق بأسرار احكام الشريعة

خاتمة الشريعة

الشريعة

الشريعة

واقول وبالله التوفيق

التوفيق فوق حاشية

الاولى نمة في بيان نبهة صالحة

بسم الله الرحمن الرحيم

تعلق بأسرار احكام الشريعة

الشريعة

من كلام شيخنا نواب الميزان العارف

في النفس سنة سيدي علي الخو

سيدي

سيدي على اعلى

عالية

كان مطهر الجسد لا دمي فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة واجاب الاول بان الروح
ما خرجت عنه حقيقة وانما ضعف تدبرها لتعلقها بها لها العلوى فقط به ليل سواك

ما في القبر او يفتتها واحساو الميت بذلك وهذا امر اريد عرفها اهل الله تعالى
باب فان الكتاب يقع في يدها وله وغير اهل **ومن ذلك** قوله في حنيفة
لا فضل ان يغسل الميت بمجرد من القميص لكن سنور العورة مع قول الشافعي
نقل ان يغسل في قميص الاول عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل
ن تحت سقف فالاول مخفف من حيث عدم الباسه القميص والثاني مشدد
مع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاشارة الى ان مال الناس الى
لدنيا اذا ما تواقعهم عليهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان التجرذ ظهر
للاعتبار وايضا فلان هذه الرحمة النازلة من السماء كما اشار اليه من قال
ت سقف ووجه من قال انه يغسل في قميص التابع للفتحة في تغسيلهم رسول الله
يقصو فالاول خاص بالا صغر والثاني خاص بالا كبر ووجه قول من قال
سقف الغد بالاعتياط فان ينزل عليه باله من السماء فربما مات مصر على ذنب
يحمل عنه شيئا من البلاء النازل عليه من باب توقف السبب على المستبهم
فوق الاثنية ان غسل الميت بالمام البارد اولى بالضرورة كبره شديد ووسخ
ان الماء المستعمل في كل حال فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث تسخير
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول التفاؤل بالنعيم بقربة نبيه صلى الله عليه
ازة بنار **ووجه** الثاني التفاؤل برضى الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول
وقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت **ومن ذلك** قول الاثنية الثلاثة
ج ان يغسل زوجته مع قول الحنيفة انه يجوز لا يجوز فالاول مخفف والثاني
الاول ان ذلك مبني على احد القولين من ان الموت كالطلاق الرجعي **ووجه** الثاني
ان باين كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة لزوج لها ولا غسلة نعمت
ومالك وعلى الراعي من مذهب الشافعي واحمد والرواية الاخرى عنهما ان الغاسل
فرقة ويغسلها وقال الاوزاعي ندفن من غير غسل ولا تدفنه ووجه من قال انها يتم
مقدمة على الغيبة فخلاص العبد من سس بدن من لا غسل له مقدم على جلبه النقا
ليست لا سيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت **ووجه** من قال انه يلف خرقه على يد
لامصلحة الغاسل والمفسول ووجه من قال بدفن بجاله تعارض الامر بين يغسل
ي من مثل لا ينبغي عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح امر يغسله **ومن ذلك** قول
انه يجوز للمسلم تغسيل قربة الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول
به الاول الوفاء بحق القرابة الطبيعية في الجملة وان كان الغسل لا ينظف الكافر
يوجب اظهار المسلم قطعة قربة الكافر اذ لا سلاله بينهما ولا رحم حقيقة وكان
اظهار ميل وولاه اليه في الجملة وتوصون فالاول خاص بالا كبر والذين لا يخاف عليهم
بهم الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالا صغر وقد غسل علي بن ابي طالب

والله ياذن النبي صلى الله عليه وسلم **من ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب للغاسل ان
يوضئ الميت كالحي ويسود اسنانه ويدخل اصبعيه في مخبره فيغسلهما مع قول الى خيفة ان ذلك
لا يستحب وكذلك قال الائمة الثلاثة انه يستحب تسريح اللحية اذا كانت ملبدة بمشط
واسع الاسنان برفوف مع قول الى خيفة ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الائمة الثلاثة انه
يترك على حاله من غير شفر فالاقوال ما بين مشدد ومخفف ووجه قول الائمة في المسئلة
الاولى انه يوضئ كالحى الى اخره مع الفصل كون الموت كالحديث الاسف ووجه قول الى خيفة
انه كالحديث الاكبر فيدل على عند الاصغر في الاكبر والاول لا يقول بتدخلهما وهو الاصول في
باب الفصل من الجنابة والسواك وتنظيف المتحرين نابع لذلك في الداخل وعدمه وكذلك
القول في تسريح اللحية او عدمه ووجه من قال ان شعر المرأة يغفر ثلاث غفائر القيل في الفصل
من الامور التي تزال وتغفر في الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجلد وكما قالوا بكراهة التلثم
في الصلاة لئلا يحجب اللثام الوجه عن الرخصة التي تواجه المسح ووجه من قال بارخاء الشعر
من غير شفر انه شعار اهل المصائب وهو اظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من
الطاعات وتقصها من الصلوات ايام الحضر وغيره لينظر الله تعالى اليها فيرحمها هذا ما
ظهر من حكمة ذلك والله اعلم **من ذلك** قول الى خيفة والشافعي ان الغاسل اذا مات ولم
يظنها جنين حتى يشق بطنها مع قول مالك في احدى روايته واحمد انه لا يسقط فالاول
مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني مخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميت
فوجع الامر الى مرتبة الميزان **من ذلك** قول الى خيفة ان التسقط اذا ولد بعد اربعة اشهر
ووجه ما يدل على الحياة من عظام وحركة ورضاع غسل وعلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة
فانه اشترط ان تكون حركة يصحبها طول مكث وتنفس معها الحياة ومع قول الشافعي في
الجديد انه لا يصلح عليه الا ان ظهرت امارات الحياة وقال احمد يغسل ويصل عليه ولما الفصل
فقد اتفقوا لاربعة على انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر **من ذلك** قول الى خيفة
والشافعي في امح قوله انه لا يجب نية الغاسل مع قول مالك بوجوبها فالاول مخفف
والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المقصود من الفصل
النظافة وهو حاصل بالنية ووجه الثاني ان الغاسل نايث عن الميت في هذه
الطهارة ولو قلنا ان الغلب فيها النظافة فهي من جملة الاعمال القنالية وقد قال
سلي الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عملا صالحا الا بنية **من ذلك**
قول الى خيفة واصحاب الشافعي انه اذا خرج الميت شئ بعد غسله وجب ازالته
فقط مع قول احمد انه يجب عادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف
والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الثاني** المبالغة في التنظيف وهو
قول للشافعي ايضا ان يكون ذلك الغرض منه بالدين والافعال الامران تعامله معاملة
الحى فيكون عليه الوضوء فقط ووجه الاول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه

من ذلك قول الى خيفة ومالك انه يكره تنفيط الميت وملاق عانته وحف ساربه
بل شد مالك فقال بعز من فعله وقال الشافعي في الجديد واحمد انه لا بأس به في حق
غير المحرم وفي القديم المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من القضاة كانوا يخفون
شواربهم فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر
من ذلك قول الشافعي في الاملا واحمد انه يجوز تقليم اخفاره مع قول الى خيفة
ومالك والشافعي في القديم انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه الاول**
ان ذلك من جملة النظافة المأمور بها العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه
الثاني ان ذلك تصرف في بدن الميت لا يباح الشارع فيه بامر فكأن تركه مقدما على فعله
من ذلك قول الى خيفة واحمد في احدى روايته انه يوطئ على الشهيد مع قول مالك والشافعي
انه لا يصلح عليه لا تنفثه عن شافع فالاول مشدد في الثلاثة على الشهيد والثاني مخفف
فيها ووجه الاول انه لا يستغنى احد عن زيادة الاجر بدليل صلاة القنابة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصره صلى الله عليه وسلم وبعده الى غير هذا ودليل تسجيع الناس على الجهاد
بترك الصلاة على الشهيد ويقول ادمهم كيف لا يجاهد حتى يقتل شهيدا ويغفر الله تعالى
ذنوبه واستغنى عن شافع ينفع له وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يصل على الشهداء
تارة وتارة الصلاة عليهم اخرى وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس تورا
عن الجهاد واجبنا عنه يترك الصلاة على الشهداء تسجيعا لهم على الجهاد واذا رأى عند
عند الناس قد مات على غيرهم تروا ذلك المعنى الذي ترك الصلاة عليهم لاجله **من ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان من رفسه دابة وهو في قتال الشرك او تروى فوسه او اصابه سلاحة
فمات في المعركة انه يغسل ويصل عليه مع قول الشافعي انه لا يغسل ولا يصل عليه فالاول
مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني مخفف في حصولها فوجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الشهيد عرفاه من قتله كما في المباشرة او النسيب بخلاف من رفسه
دابة مثلا **وجه الثاني** قيام فعل الدابة او السلاحة مقام فعل الكافر من حيث انها
آلة قتلها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتال في سبيله اى طريقه والله لا يفر
عن ذلك فادف ولا يورده عند الشيور والمناكف وهذا سرار يعرفها اهل الله لا
لا تسطر في كتاب **من ذلك** قول الى خيفة انه يستحب ان يكون في كل غسله شئ
من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في واحدة من الغسلات سدر
فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه استعمال السدر
ظاهر من حيث الاستعانة به على ازالة الوسخ واما الككة الباطنة فلا تذكر الا مشافهة
لم يعرفه نبي الشارع من قطع شجرة **من ذلك** قول مالك والشافعي واحمد
ان المستحب ان يكفى الرجل في ثلاثة اثواب بيض وهي لفائف كثرها مع قول الى خيفة
ان المستحب ان يوردا واما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة اثواب قميص وميزور
ولفائف ونقسه والخامسة تسد خديها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل
وان اقتصر على ثلاثة اثواب فيكون الخمار فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك

ليس للكفر حد وانما الواجب ستر الميت ووجه هذه الاقوال ظاهري حيث العادة وآثار
توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا يذكروا لامرهم فيها **ومن ذلك قول الشافعي**
ولحمد بكراهة تكفين المرأة في المعصفر والمزغفر والحريم مع قول ابو حنيفة ان ذلك
غير مكروه فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** ان ليس ما ذكره انما كان
غير مكروه في الحياة لما فيه من الزينة الداعية الى الاستمتاع وقد زال هذا المعنى
بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع اباحة ذلك للمرأة من غير نفقها كبراهة
فجعل جبايتها وموتها واماحت من ليس الحريم في الدنيا لم يلبس في الاخرة فهو من
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك واحمد ان المرأة**
ان كان لها مال فالكفر في مالها وان لم يكن لها مال فقال مالك هو غير زوجها وقال
عبد البر الحنفي هو في بيت المال كما لو اعسر الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال
لا يجب على الزوج كف زوجه بحال ومذهب الشافعي ان على الكفر اصل الزكاة
فان لم تكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد زوج وقال المحققون من اصحاب
هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه الاقوال ظاهر مذكور في كتب الفقه
ومن ذلك قول الاثني عشر ان الصلاة على الميت فرض كفاية مع قول اصبح من اصحاب مالك
انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا نص في ذلك عن
الشارع وبصح دخول قول اصبح في قول الاثني عشر لان السنة في اصطلاح السلف ما ثبت
بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرضي
الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الاثني عشر خلاف والله اعلم **ومن ذلك قول الشافعي**
انها لا تكفر في سب من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها مع قول ابو حنيفة واحمد انها كبر
فيها ومع قول مالك انها تكفر عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث في تخفيف ووجه الاول انها شفاعت في الميت وطلب لمخفف له فلا يمنع
منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سب صارف عن شهوة كون ذلك المعنى
قاصدا بالصلاة ما يقصد عبادة الشمس بل لا يكاد ذلك يخطر على قلب سليم الا ان وجه
قول ابو حنيفة اطلاق الشارع النهي عن الصلاة في هذه الاوقات فحصل صلاة الجنازة
وهذه احوط ووجه قول مالك فطلوع الشمس وغروبها كما رجحناه في قول ابو حنيفة
وجه عدم فعله بالكراهة في وقت الاستواء ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالحق
فهرأ عليه واهل الجنة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل او نهار
بدليل استثناء من كان يحرم مكة من اوقات النهي وايضا ذلك ان جميع الاوقات
التي اذن الحق تعالى لعباده ان يقفوا بين يديه فيها اوقات رحمة ورضى فان الظلال
ساجدة تحت اقدام مظلوا لانها فلو قدر ان العبد لم يسجد لله تعالى في تلك الاوقات
كان ظله نائبا عنه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجد لله تعالى
من شاخروا لانهم فافهم وهذا اسرار يعرفها اهل الله لا تشرط في كتاب فرحمهم الله
الاثني عشر اذ في وجود استنباطاتهم امين **ومن ذلك قول الشافعي واحمد**

كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول ابو حنيفة ومالك بكراهة ذلك فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المسجد حضانة الله تعالى
لخاصة الصلاة على الميت شفاعته ومعلوم ان الشفاعة في عبده في حضرة شهيد الحق
تعالى اقرب قبول من حضرة الحجاب ووجه الثاني ان مقام الشفاعة مع الحجاب اقوى
في التوجه الى الله تعالى وابتعد عن مقام الادلال لما يطرأ صاحب الحجاب من الهيبة
غالبها بخلاف من دفع حجاب من الاولياء فانه ربما كان لا يرى للعبد ذنبا في شفع فيه
لكون تلك الحضرة تسقط نسبته افعال العبد اليه لشهود صاحبها انه تعالى هو
المخالي لا اعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنبا يستحق الشفاعة فيه لاجله
وايضا فان صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الاعجاب بنفسه وذلك موجب
لعدم قبول شفاعته في الميت من غير المسجد فقد تعرض للاعجاب بنفسه فاساء على الميت
وعلى نفسه فافهم **ومن ذلك قول الاثني عشر** بكراهة النهي للميت والنفق عليه بخلاف الاعلام
بعدمه فانه لا بأس به عند الشافعي وابو حنيفة وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم بوثقه
الى جماعة المسلمين مع قول احمد انه مكروه وفي رواية لابو حنيفة ان ذلك لا يكره ما لم يخالف
الشرع فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله ان النهي اذا خرج عن الميت
فلا بأس به وان لم يخرج فهو مكروه كراهة تنزيه او غيرهم بحسب اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك**
قول الاثني عشر في الثلاثة والشافعي في القديم ان الوالي الحق بالامانة على الميت من الوالي مع قول
الشافعي في الجديد الرابع ان الوالي من الوالي قال ابو حنيفة والاولى للوالي اذا لم يحضر
الوالي ان يحضر الامام الحق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
خوف الفتنة اذا اراد الامام الصلاة ومنع ووجه ان المقصود الاعظم من الصلاة على
الميت الدعاية والشفاعة فيه ولا شك ان الوالي في هذا الزمان اسفوق على الميت من غالب
قلاة هذا الزمان واجاب صاحب هذا الثاني بان الولاية انما كان الناس بقدرهم في صلاة الجنازة
على الوالي الخافي كونهم كانوا في الزمن الماضي مختلفين بالشفقة على الناس اكثر من انفسهم وقد
ذهب هذا الامر من الولاية كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله يقول اركنوا الى
وهم يرون ان الحق بالامانة على جنائزهم من رضى لفرأيضهم **ومن ذلك** سبى ثلثي المواضع
رحمة الله بقوله لعل من قال ان الوالي اولى بالامانة على الميت راي الحق تعالى اذا كبر بعبد
من عبيد في الدنيا يستحق ان يرد شفاعته واجابة دعائه في حق احد كما دفع لفرعون حين
توقف نيل مصر فقول الله فوالا ليتنا كان في ذلك وساله النبط في طلوعه مع قرينة قوله
لموسى وهارون فقول الله فوالا ليتنا كان في ذلك ارشادا الى الادب مع فرعون وهذا وان كان
طلوع النيل بشفاعة الحق في ذلك يدخله الاستدراج ففيه تأنيس لما قلناه فافهم **ومن ذلك**
قول الاثني عشر الثلاثة انه لو اوصى رجل بصلية لم يكن اولى من الوالي مع قول احمد انه يقدم على كل ولى
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الوالي اسفوق من الاجنبى
ولو كان من اعظم الامدقاء لان ارتباط النسب اقوى والشفقة والحنون ابع لذلك بدليل
الارث وجوب الدية على العاقلة ووجه الثاني ان القدر قد يكون اسفوق عليه من ولى

واجاب عن الاول بانه شفاعة في جزه منه فلا يكاد يوجد فيها ما يوجد في الشفاعة في الاجتناب من ظهور
احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى قبح ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله فيغفرها
بخلافه في رؤية ذنوب غيره فان الذنوب كلما نجت في رأي العين كلما قبلت الشفاعة فيها
الكثير **سمعت** سيدنا عليا الخواص رحمه الله يقول لا تقدموا في الصلاة على منكم الا الخفاف
من العلماء والصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كالادنى والاعلى وانماكم وتقدم من لا يعرف
في الناس الا الخير فانه لا يرى الميت ذنبا يشفع له عند الله فيه انتهى **ومن ذلك** قول مالك
ان الابن يقدم على الاب والابن الاخي من الجد والابن الاخي من الزوج وان كان اباؤه مع قول
ابن حنيفة انه لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يتقدم على ابيه ووجه
قول مالك ان الابن مقدم على الاب ان الابن اشد توجها الى تحصيل مصالح امه من ابيه الماء
لاستعداده فيها في الوجود وفي المال وايضا فانه ادبر ولمرض عنه من حين التي نطقه ورحم
امه ووجه كون الاخ ادلى من الجد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة
بخلاف الجد ومعلوم ان الخوف والشفقة بضعفان بالبعد **وجه** كون الابن ادلى من الزوج
ظاهر لان الزوج يجرى موت زوجته بتوجه قلبه الى تزويج غيرها فيجسر معضاها بالقلب
ولو اظهر الحزن عليها في الظاهر فكانت شفاعة فيها خادجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه
قول ابن حنيفة من انه لا ولاية للزوج في ذلك **ومن ذلك** قول الاثمة الاربعة ان الطهارة
شروط في صحة الصلاة على الجنائز مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة
فالاول شدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انها صلاة على كل
مال وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا وفي حديث اخر
لا يقبل الله صلاة بغير طهور فشم صلاة الجنائز وما في معناها كسجدة في التلاوة والشكر
وجه قول الشعبي وابن جرير انها شفاعة في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة
وانها تستحب فقط كما قالوا في الدعاء والتلاوة للقرآن لغير الميت ونحوه ويصح حل من قال
بأشراط الطهارة على حال الاصاغر الذين ابدانهم ضعفت من المعاصي وقلوبهم في حجاب
عن الله تعالى فكان اشراط الطهارة بالماء او ما يقوم مقامه من غسل ابدانهم وقلوبهم
حتى يدخل احدهم حفرة الله ويشفع في غيره بخلاف الاكابر من الصالحين والعلماء العالمين
الذين ابدانهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصاغر بعد استعمالهم الماء مثلا فانهم لا
لا يحتاجون الى طهارة تنعش ابدانهم وتحيي قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم ويصح تعليل
حال الاكابر بحال الاصاغر فسامح الاماغر بعدم اشراط الطهارة لمناجاة الله دون الله
الاكابر لمنازة دون غيرهما من التواضع لفضلهم الفرائض فاجواب انما وقع
الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هم محل الغريب العادي من حضر
الله عز وجل فكان الواجب يشفع للميت في صلاة الجنائز في محل البعد من حضره الله تعالى
للمنازة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالامالة الا تعظيما لحضرة القرب فافهم
ومن ذلك قول الشافعي وابي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف الامام عند رأس
الرميل ويجيزه المرأة مع قول ابن حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل ويجيزه المرأة

الاول ان المراءى شرف ما في الرجل كانه عند قوم الخرس اشرف ما فيه القلب الذي في
القدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشافع **سمعت** سيدنا عليا الخواص رحمه الله يقول
من خفف الوقوف بعجوة المرأة طلبا طلبا لسرعة عودها الظاهرة فقد فتح للناس باب كشف
سوءاتها الباطنة فينبذ كل مصل يوقفه عند عجيزتها صورة جم عجيزتها فكانه وراها
بقبله انتهى **ومن ذلك** قول الاثمة الاربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنائز اربع مع
قول محمد بن سيرين انها ثلاث ومع قول حذيفة ابن اليمان انها خمس وكان ابن مسعود
يقول كبير رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز تسعا وسبعاد وخسا واربعاء فكلوا وما كبر
امامكم فان زاد على اربع لم تبطل صلاته انتهى وقال الشافعي ان صلى خلف امام فزاد على الاربع
لم يتابعه في الزيادة وقال احمد يتابعه الى سبع فالاول مخفف والثاني اخف والثالث فيه
تشديد والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول الاتباع وجعل كل تكبير بمثابة ركعة من الركعات ووجه الثاني جعل كل تكبير بمثابة
ركعة من الركعات ووجه من قال انها خمس وسبع القياس على تكبير صلاة العبد ووجه من
قال انها تسع بتقديم الناء على السين ان ذلك انما لا تعد الا فلا في العلوية كانه يقول الله
من جميع ما يكبر به اهل هذه الافالك كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت لصفات
الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى
فافهم **ومن ذلك** قول ابن حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه الا في
في التكبير الاول فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو
خاص بالاكابر والذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة بادل تكبيره فلا يخرجون
منها حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمة
الله تعالى تلك المعرفة ولا يكاد احدهم يدخل حضرة الله تعالى بادل تكبيره بل يخرج رده
من حضرة الله المنة بعد المنة ثم يدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قدوم جديد على حضرة
الله عز وجل فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبير الاول فرض
مع قول ابن حنيفة ومالك انه لا يقرأ فيها شيئا من القرآن فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان القرآن مشتق من القراءة وهو الجمع فهو
يقرأ تفاعلا بجميع روح ذلك الميت على حضرة ربه الحضور المأمور على وجه الاحرام و
التعظيم بمشاهدته **وجه** الثاني ان الميت اذا خرجت روحه كقربته فحصل لروحه الجمعية
بحضرة ربه فلا يحتاج الى قراءة قرآن ليجمع بها بخلاف الدعاء للميت لا يستغفر احد عنه
لاحياتا ولا ميتا فافهم **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنائز
تسليمتين مع قول احمد وهو المشهور عند مالك انه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالاول
مشدد والثاني مخفف **وجه** التفاؤل بحصول الامان للميت من الجهتين ووجه الثاني
التفاؤل بحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك اشارة الى انه ليس لنا معرفة الا بظاهره
فقط دون سره فكان الجانب الايسر هو صورة سره فتركنا اعطاء الامان منه
مما جفت الجملات بها وتسليم الله تعالى في عبده وهو فاسر باهل الادب فانهم لا يخرجون

على الله تعالى بخلاف الاصاغر فكل امام شهيد فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي
ان من فاته بعض الصلاة مع الامام يفتتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قوله الى
خفيفة واحدا انه ينتظر تكبيرة الامام ليكبتر معه وهو احدى روايتي مالك قال الاول مخفف والثاني
مشدد وفيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** المبادرة الى محصلة الميت بالن
ادعاء او الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين الله في قبول شفاعة
في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضا القياس على امر المأموم بموافقة امامه في صلاة
الجماعة في اي جزء ادركه معه وان لم يجيب له ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة الامام كونه
شفاعة والامام هو الشافع حقيقة والمأمومون كالمؤمنين على دعائه فكان من الادب
انتظار تكبيرة الامام لان كل مأموم محبوب في رتبة امامه لا يعرف من امور الحق تعالى الا بما جاء على يده
امامه كما يعرف ذلك اصحاب الكشف **ومن ذلك** قول احمد ان من فاته الصلاة على الميت
يصل على قبره الاشر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم انه يصل عليه ما لم يبل الميت
وقيل ابدأ فالاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نفي فكان كالدعاء
لمن مات من اخواننا فنسأله ما دنا في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي تخصيص
الصلاة على القبر بمكان من اهل فرضها وقت الموت وشروط ابو حنيفة ومالك في صحة
الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يصل عليه ولكل من هذه الاقوال وجه
قول الشافعي واحد بصحة الصلاة على الغائب مع قول ابو حنيفة ومالك بعدم صحتها فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاتباع في صلاة رسول
صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للنجاشي ولا يقاس عليه على انه
ما تم غايته عند اهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فزوجه البصر لما كان ورؤية
البصرة للاصاغر ودليل الكتاب حديث زويت الى الارض فرايت مشارفها ومقار بها
وكل مقام كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون نحو امراته ما لم يرد نص بخلافه
وهنا اسرار يزوقها اهل الله لا تسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الا اجمع
انه لا يكن الذهب ليلا مع قول الحسن بكراهته فالاول مخفف خاص بالاصاغر
والشافعي مشدد خاص بالاكابر من اهل الادب فان الليل بمثابة ارض الملك
التربيتية وبين الناس ودفن الميت بمثابة ادخاله حضرة من الملوك
بخلاف النهار فانه موضوع للحكم بين العباد وان كان الحق تعالى لا يصح
له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف واما كثر كثره كنعنه صحة الصلاة عاريا
مع وجود ما يستوبه عودته وان كان الحق تعالى لا يفتح ان يجلبه ثوب فافهم ومن
من هنا كثر بعض السلف الطواف بالكعبة ليلا وان كان النص ورد لا تمنعوا احدا
طاف وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار فليس من يعلم كنه لا يعلم فافهم **ومن ذلك**
قول الشافعي واحدا اذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه مع قول ابو حنيفة ومالك انه
لا يصل عليه الا ان وجد اكثر الميت فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه الاول** ان الصلاة
حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقه بالمعضو الذي وجدناه ولا بين

الجسم

الجسم ووجه الثاني ان الحكم يكون في ذلك لا لاغلب لانه الذي يطلق عليه انه انسان
كما لو وجدنا انسانا سقطت الرجلين مثالا او وجدناه كله الا ذكره وبأجملة فاذا كان
الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق جميع اجزاء البدن المتفرقة ولو في الف
مكان ويحصل لجميعها المغفرة والمسامحة وتكفي الميتات او رفع الدرجات **ومن ذلك**
قول ابو حنيفة والشافعي ان الامام يصل على قاتل نفسه مع قول مالك واحد من قتل نفسه
او قتل في حد فان الامام لا يصل عليه ومع قول احمد لا يصل الامام على القاتل ولا على قاتل نفسه
ومع قول الزهري لا يصل على من قتل في رجم او قصاص ذكر عمر بن عبد العزيز الصلاة على
قتل نفسه وقالا لا اذ اعلى لا يصل عليه وعن قتادة انه لا يصل على ولد الزنا ومن الحسن
انه لا يصل على النساء فالاول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعد مشدد
وجه الاول القول بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله اي ولو قتل النفس
او قتل في الزنا او القصاص اذ كان عالما في القبيحة او نفسا او كان ولد زنا ووجه الثاني ان الصلاة
تطهر وهي لا تطهر من جلد حق لادى بل الحقوق باقية عليه الى يوم القيمة ووجه عدم الصلاة
على النساء انها شهيد كما ورد **ومن ذلك** قول مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي
ان الجنب اذا استشهد لا يغسل ولا يصل عليه مع قول ابو حنيفة انه يغسل ويصل عليه ومع
قول احمد انه يغسل ولا يصل عليه فالاول مخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد
فيهما والثالث فيه تخفيف **وجه الاول** تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تطهر
الشهيد حيا ومعنى وجه الثاني ان احدا لا يستغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة
والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء بل يزيده الدعاء درجات والماء انما ساو وجه قول احمد ان
الجماعة نوع اخر خلاف حدث الموت فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد حيا عند ربه برزق كما
صريح به القرآن فالغسل يزيده وضاة وحياة فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
في رجم فويله ان المقتول من اهل العدل في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصل عليه مع قول
انه لا يغسل ولا يصل عليه وعن احمد روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان البغاة من المسلمين على كل حال
والشهادة لا تكون الا من قتل الكفار الذين هم اعداء الذين حقيقته ووجه قول ابو حنيفة
انه قتال نصرة دين الله على حال وان نزل الامر عن نصرة اصل الدين في الدرجة يجامع
ان كلاما من المقتولين بايع نفسه لله نصرة لدينه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
قتل من اهل البغى في حال الحرب يغسل ويصل عليه مع قول ابو حنيفة لا فالاول مشدد ومن جهة
الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة والغسل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه كالحارب لدين الله فلا يصل عليه ولا تنفعه
الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتوب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من قتل ظالما
في غير حرب يغسل ويصل عليه مع قول ابو حنيفة انه ان قتل بجديفة لم يغسل وان قتل
بمقتل غل ويصل عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد
في احكام الدنيا وان كان له ثواب لشهيد في الآخرة ووجه احد الشافيين في قول ابو حنيفة

وان من قتل جديده لا يفضل ان الحديده تخرج منه الدم فتخرج معه الخبث الواقع
 في روجه بحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمنقل فان الخبث باق في الدم لم يخرج
 فيحتاج الى الفصل والصلاة عليه **وقال الشافعي وغيره** ان المشي امام
 الجنائز افضل مع قول الثوري ان الراكب يكون وراءها والماشي حيث يشاء وكفى الغنى
 لكل بين العمودين وقال الشافعي هو افضل من التربع ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد
 عن الشارع واحبابه **وقال** قول الائمة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن يقرب
 ساحل جعل بين لحيين والقي في البحر ان كان في الساحل مسكون وان كان فيه كفار تغل
 والقي في البحر جعل بقرارة ومع قول احمد ينقل ويرى في البحر بكل حال انما عذر دفنه
 فالاول مشدد بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الجواز **والاول** الا ان
 لمؤنة المسلم فربما يجد احد في الساحل من المسلمين فدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي
 الذي ترواه الذمة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالناشئين من الذين
 حضروا موته في الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كفار فانه ينقل لينزل قرار البحر لئلا
 تشرك حرمة الكفار **وقال** الثاني ان المقصود الاعظم من الدفن الوفا بحق
 الميت واکرام جسمه بعد الموت بتغيبه عن العيون وعدم نأذي الناس برأيه
 ونعوضهم للوقوع في شبهة اذا شتموا من رايحه **وقال** قول الائمة الثلاثة ان رايحه
 توضع عند راس القبر ثم يسال الميت سلا الى القبر مع قول في حيفه ان الجنائز توضع على اذان
 القبر مما يلي القبلة ثم ينزل القبر معتزنا فالاول مخفف على من ينزل الميت القبر مسهل
 عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى الحد لكون الجنائز المعترضة اكثر من غيرها
 عند راس القبر فرجع الامر الى مرتبة الجواز ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل
وقال قول الائمة الثلاثة ان الشيم للقبر اولى لان السطح قد صار من
 شعار الوفا فرجع قول الشافعي في ارجح القولين ان السطح اولى فالاول مشدد بالنسبة
 من حيث انه عمل زائد على السطح والثاني مخفف **والاول** المتفاوت بعلو الدرجات
 عند الله تعالى **وقال** الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشيء يفعل مع ذلك الميت
 ينسحق وقوا على موقف السوا من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء
 فمع درجته او موافقة **وقال** قول الائمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعاليين
 القبور مع قول احد بكراهته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الجواز
وجه الاول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك وجه الكراهة ما ورد من قوله صلى
 الله عليه وآله من رأى بمشيتين القبرين فليقلع نعليهما انتهى فانه يحتمل ان يكون امره بقلعهما
 احتراماً للوثة من حيث ان الميت يدرك احتقار الناس له اذا مشوا على قبرين بالنعل والى
 لم يلحق جسمه بذلك الم وجه من لم يكن ذلك مراعاة حق الميت وتقديمه على حق الميت
 من حيث ان الحق ربما تضررت رجلاه بحرارة الارض مثلاً ويحتمل ان يكون الامر بقلع
 النعلين لكونهما كانا لباساً لاهل الانبياء كما يقتضيه سياق الحديث من انها كانتا
 مستتبتين اي ليس عليهما شعر والله اعلم **وقال** قول في حيفه ان التعزير

سنة قبل الدفن لا بعده وبه قال الثوري مع قول الشافعي واحداً منها تسن قبله وبعده
 الى ثلاثة ايام فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث التعزير بعد الدفن مخفف من حيث
 استداه الى ثلاثة ايام فرجع الامر الى مرتبة الجواز **وجه الاول** ان شق الخزانة انما يكون
 قبل الدفن فيعزى ويدعاه بتخفيف الحزن **وجه الثاني** استمرار الحزن غالباً بعد
 الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون شخص مشغولاً بامرهم وقع فيه فلم يتفرغ للتعزير
 الاخر الثلاثة ايام فلو لا امتداد وقت التعزير بعد الدفن لم يوافق بين المعزى
 اسم فاعل والمعزى عدوة اذا لم يتدارك التعزير بعد الدفن ويصح حمل كلام في حيفه
 على حال الاكابر الذين لا يعززون على فوات اهل ولا مال كل ذلك الحزن وحمل كلام الائمة
 على حال غالب الناس من الحزن على الميت **وقال** قول مالك والشافعي واحداً بكراهة
 الجلوس للتعزير مع قول في حيفه بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه**
 الاول انه شق على المعززين بتكليفهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتعزير **وجه**
 انه خفف على المعززين بالجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فربما جازا يعزونه فلم يجدوا
 فيحتاج احدهم الى الحجى اخر بعد ذلك لاسيما من وراء مشغل مهم وانهم **وقال** قول
 الائمة الثلاثة ان القبر لا ينبغي ولا يحق قصص قول في حيفه يجوز ذلك فالاول مشدد
 والثاني مخفف **وجه الاول** غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله
 عز وجل من غير حائل فوق ما يمنع عنه شيئا من الافات وهو فاضل بالصاغر ووجه الثاني
 الاخذ بالاحتياط والتفاوت بتوقف الامور على مسياتهم من باب اعطوا وتوكل فهو خافق
 بالاكابر وقد قال العارفون ان سكناً الدور المقدمة اولى من الدور الجديدة من
 ان الساكن المقدمة يكون الغالب عليه التوكل على محض بخلاف الساكن في الدار الجديدة
 المحككة البناء فانه قد يصير الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث احكامها لا على الله فافهم
وقال قول الائمة الثلاثة باستحباب القراءة للقراة عند القبر مع قول في حيفه بكراهته
 فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه الاول** ان القراءة عند القبر سبب لانزال الرحمة
 على الميت ووجه الثاني ان ذلك اشهاا للقراة نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة
 والخلاف في وصول الثواب للقراة الميت اذ عدم وصوله مشهور وكلاهما وجه ومذهب
 اصل السنة ان لا انسان ان يجعل ثواب عمله لغيره وبه قال احمد بن حنبل واما حكمة الدعاء للميت
 بعد الدفن بالتنشيط فهو ثمة الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذ الشافعيون حكمهم
 حكم العسكري اذا وقف بباب الملك ليشفع فيمن اذنب والوقوف على القبر بعد الدفن
 هو المقصود الاعظم لاسيما عند سؤال منكر ونكير وحين يذهل من رؤيتها فلا يقال
 ان الصلاة تكفي من الدعاء له بعد الدفن والله اعلم **باب** **الزكاة**
 اجمع العلماء على ان الزكاة احدى اركان الاسلام وعلى وجوبها في اربعة اصناف المواسي
 وجنس الاعمال وعمروض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار والزروع بمقاييس
 مقصودة واجمعا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل واجمعا
 على ان الحول شرط في وجوب الزكاة الا ما حكمه عاين مسعود بن عباس من قولها

بوجوبها من حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت وكان ابن مسعود اذا اخذ عطاء
 زكاة في الحال واجمعوا على ان اخراج الزكوة لا يصح الا بنية وقال الاوزاعي لا يفتقر
 اخراج الزكاة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكوة بخلاف اخذت منه فمهر
 وبهرز وعلا انه ليس في المال سوى الزكوة وقال مجاهد والشعبي اذا حصد الزرع وجب
 عليه ان يلق شيئا من السبل للسالكين وكذلك اذا جاز النخل يجب عليه ان يلق
 شيئا للفقراء من الثمار يخرج هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واتاما
 اختلافوا فيه **فمن ذلك** قولنا في حنيفة يجب على المكاتب العشرة في زرع لا في ما سواه
 مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكوة مع قولنا اني نوري يجب عليه الزكوة مطلقا
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مستدر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه
 في وجوب اخراج العشر من زرعه كالعبودية له وان كان هو في الرق ما بقى عليه درهم
 ووجه الثاني نقص ملكه الشرعي فتصدق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكوة عليه
 نوسعة عليه ليمر في ذلك في فكان رتبة في نفسه من رقا لعبيد الى الرق الخالص الذي
 هو رقي الله تعالى الى العلي العظيم فانه هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام
 الحق تعالى ان يشارك احد من العبيد في سمي الملك ووجه الثالث التشديد العظيم
 عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع لله لرضى ان يكون عبد العبيد
 لله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك اوجب الله عليه الزكوة زيادة على مال الكسابة
 تغليظا عليه فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يسقط من المرتد ما وجب عليه
 من الزكوة حال اسلامه مع قولنا في حنيفة انها تسقط فالاول مستدر والثاني مخفف فرجع الامر الى
 الميزان **وجه الاول** تعلقها بماله حال التزامه الاككام لشرعية قبل خروجه من اهل الدين فكما
 جبط لاهل ذلك جبطت فوجه فان عاد الى الاسلام بغير كل حال مقتضاه فيصح وقولنا ما وجب
 عليه من الزكاة في عمومه قوله تعالى ان ينهوا يعفر لهم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب تغليظ
وجه الثاني انها طهرت للروح والمال وحبها الله تعالى في ماله عبده المؤمن بحبه فيه وشقة
 عليه وعلى ماله ان يدخلها حيث كان لا يبق مجال المرتد عدم ايجابها عليه امرضا من الشارح
 عنه وغضبا عليه فانه اسوأ من الكافر الاصيل لذوقه الاسلام وايضا فان الزكاة تابعة
 الاصل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الزكوة تجب في مال الصبي المجنون وبجرها الولي ما
 مالها وبه قال جماعة من الصحابة مع قولنا في حنيفة لا زكوة في مالها ويجب العشرة في زرعهها ومع
 قول الاوزاعي والثوري بوجوب الزكاة في المال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويقتل المجنون
 فالاول والثالث مستدر والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول والثالث**
 الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء وعجز عن مباشرته جاز الاستئابة
 فيه باذنه او باذن الحكم **وجه الثاني** عدم نوبته الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم الكفا
 التكليف وكان تأخير اخراجها عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ او الافة او ليخرجها
 بطيب نفس بخلاف العشرة في الزرع لسماحة النفس به قالنا **ومن ذلك** قول الشافعي لو

انه لو ملك ثوبا بترباعه في ثناء الحول او باده ولو بغير جنسه انقطع الحول مع قولنا في حنيفة
 انه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في الماشية ومع قولنا ان مالكة ان يادل
 بجنسه لم ينقطع والا فزواياها فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة والثاني فيه
 تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
 ان من يادل او باع لم يصدق عليه انه حال على نصيبه الحول فلا زكاة روجه قولنا في حنيفة
 ان يادل بذهب او فضة فكانه لم يبادل لانه فقد ناسى حاله بخلاف الماشية ووجه قولنا ان
 يجوز ما قدرناه فليتل **ومن ذلك** قولنا في حنيفة والثاني ان تلف بعض النسل او ائله
 قبل تمام الحول انقطع الحول مع قولنا ان مالكة ان قصور بالافه الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول
 ويجب اخراجها عند تمكنه من الحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب زكاة عليه والثاني فيه
 تشديد في احد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في الجديد
 الراجم واحد في احدى روايته ان المال المفصوب والضال والمجود اذا عاد رقي عن الماضي مع
 قولنا في حنيفة وما جيبه والشافعي في القديم انه ليس انفس الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى
 وهو احدى الروايتين عن احمد ومع قولنا ان مالكة اذا عاد زكاة الحول واحد فالاول مستدر
 والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل مذهب وجه **ومن ذلك**
 قولنا الشافعي في اظهر الروايات ان الدين المستغرق للثمن او لبعضه لا يمنع وجوب زكاة مع قولنا في حنيفة
 وهو القول القديم للشافعي انه يمنع فالاول مستدر والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه هذه الاقوال في **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ان الزكاة تجب في جميع المال لا في الذمة
 مع قولنا في حنيفة انها تتعلق بالعين كتعلق الجناية بالرقبة ولا يزول ملكه عن شيء
 من المال الا بالرفع الى المستحق وهو احدى الروايتين عن احمد في الاموال الظاهرة ومع قولنا
 مالكة انها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال منتهيا به انه ان يؤدي الزكاة من غير ما فالاول
 مستدر من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث عدم تعلقها بالعين وتشديد
 من حيث عدم تعلقها بالعين وتشديد من حيث تعلقها بذمة يحاسب عليها يوم القيمة وكذلك
 الثالث فيه التشديد من جهة كون جزء منه مرتها حتى يؤديها فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 قولنا في حنيفة ومالك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الاخراج مع قولنا انه يستحب
 مقارنته النية للاخراج فان تقدمت بزمان بسبب جاز وان طال لم يجز كالطهارة والصلاة
 والحج وفي رواية عن ابو حنيفة انه لا بد من نية مقارنته للاداء او لغيره بقدر الواجب فالاول
 مستدر وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** قوله
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكيف العبد بوجوب النية في سائر العمل فلا جزاء له
 ولو كثر ذلك الجزاء وبذلك عرف توجيه الرواية عن ابو حنيفة ووجه جواز تقديمها بزمان
 ليس بزمان ما قارب الشيء اعطى حكمه وايضا ذلك ان النية هي الاخلاص فمتى لم يقاوت
 النية العمل لم يحصل الاخلاص واذا لم يحصل الاخلاص فلا تقبل منه الزكاة **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي ان من وجبت عليه زكاة وقدر على اخراجها لم يجز له تأخيرها فان اخرجها
 لا تسقط عنه بتلف مال مع قولنا في حنيفة تسقط بتلفه ولا تقصير مضومة عليه ومع



ومع قول احمد ان اكله ليس بشرط لافي الوجوب ولا في الضمان فاذا تلف المال بعد
الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء ملكه الاداء ام لا قال اول مشدد والثاني مخفف والثالث
من الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهر **ومن ذلك قول الائمة**
الثلاثة ان من وجبت عليه زكاة ومات قبل ادائها اخذت من تركته مع قول ابي حنيفة
انها تسقط بالموت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
المسارعة الى البراءة ذمة الميت بكامل اخراج زكاته التي ترتبت في ذمته **ومن ذلك قول**
الودعة بذلك المال على الفقراء الا ان يشاءوا اخرجوها وهم ممن يعتبر ان ذمته لكونهم الصق
بالميت واداءهم قهرى بخلاف الفقراء **قلت** ويصح على الاول على حال الميت المتورع اذا كان ورع
كذلك وعلى الثاني على ما اذا كانا بالصدقة من ذلك والله اعلم **ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني**
ان من قصد الفرار من الزكاة فوجب من ماله شيئا او اباعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت
الزكاة وان كان شيئا عاصيا مع قول مالك واحمد لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول حمله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل ازالة
العيب **ووجه** الثاني حمله على استصحابها مخادعة لله عز وجل **ومن ذلك قول الائمة الثلاثة**
ان يجبر الزكاة جاز قبل الحول اذا وجد النصاب مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول حمله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك
الثاني جعل تقديم الزكاة كتحريم الصلاة وتام الحول كدخول الوقت **ووجه** الاول
انه فعل خيرا واعتبار كمال الحول انا جعل توسعه لصاحب المال فاذا اختار اخرجها قبل
كمال الحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لا اشتراط الوقت في صحتها
كما هو مقرر في كتب الفقه وكونها لا ينعدي الى الفقراء نفعا بخلاف الزكاة
باب زكاة الحيوانات اجمعوا على ان وجوب الزكاة
في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون
الملك حراما واجمعوا على ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفي عشرة شاتان وفي
خمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض
فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا
بلغت احدى وستين الى اربع مائة بنت به الاحاديث الصحيحة وجب اخراج ما وجب بلا في شيء
منها بين العلماء واجمعوا على ان البخاري والعرابي والذكور والانات في ذلك سواء وانفقوا
على انه لا شيء في اربعة من الثلاثين من البقر وعشرون من المنيب انه يجب في كل خمس من البقر
شاة الى الثلاثين كافي الابل وكذلك اتفقوا على ان النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها بنت
فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة واجمعوا على ان نصاب الغنم اربعون وفيها شاة
ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة وحدى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه
الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والماعز سواء وانفقوا
على ان الخيل اذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا
على وجوب الزكاة في البغال والحمير اذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع

والا اتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك قول ابي حنيفة** والثاني اذا كان عنده خمس
من الابل فاخرج واحدة منها انها تجزئ له مع قول مالك واحمد انها لا تجزئ واذا بلغت اربعة
وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك يلزمه مع قول الشافعي
واحمد انه يجزئ بغير شراء واحدة منها وقال ابو حنيفة يلزمه بنت مخاض او قيمتها فالعلماء
في هذه الاقوال ما بين مشدد ومخفف ولكن لا يخفى ان من وقف على حد ما ورد في اول من
يخرج غير ما ورد من الحيوان او القيمة ولو كان الحيوان المخرج لغير قيمة مما قاله الشارع
نظير ما قال العلماء فيمن زاد في التسيب عقب الصلوات على العدد الوارد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول ابي حنيفة** ومالك انهما اذا ملكا نصابا واحدا
وخطاه لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكاة حتى لو كانت
اربعة شاة بين مائة وجبت الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وبقية مسائل البتة فعمل الناب لها قال انطيل البتة بذكرها **باب زكاة النابت**
اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان مقدارا واجب من ذلك
العشران شرب بالمطرا ومن نهر او شرب بنضح او دلاب او بما اشتراه نصف العشر والنصاب
في الثمار والزروع الا عند ابي حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجب لعشر عنده في القليل والكثير
قال القاضي عبد الوهاب ويقال انه خالف الاجماع في ذلك وانفقوا على انه لا زكاة في القمح
في القطر وقال ابو يوسف بوجوبها فيه وعلى انه اذا اخرج العشر من الثمار من الحب وبقي
عند بعد ذلك سنين لا يجب فيه شيء اخر وقال الحسن البصري كلما حال عليه الحول وجب
العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول ابي حنيفة في كل ما اخرجت الارض من الثمار والزروع العشر سواء سقى بالسقاء او بالنبع
الا لخطب والحشيش والقصب لفارس خاصة مع قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما
اذخر واقتنى كالخنة والشعير والارز وثمره التخل والكرم ومع قول احمد يجب في كل ما
يكال وبذخر من الثمار والزروع حتى اوجيها في اللوز واسقططها في الجوز وفائدة الى ان
عند مالك والشافعي واحمد ان عند امرئ يجب في السمسم واللوز والفسق ويزر
الكثبان والكمون والكراويا والخردل وعندها لا يجب وفائدة الخلاف مع قول ابي حنيفة
ان عنده يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد وردت في
الاحاديث شاهدة لكل مذهب فلا يحتاج الى توجيه **ومن ذلك قول ابي حنيفة**
ومالك في اسرر روايتيه واحمد قول الشافعي انه يجب الزكاة في الزيتون مع
قول احمد في اشهر روايتيه ومالك في احدى روايتيه والشافعي في ارجح قوليه بعدم
الوجود فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادام قاسية القوت **ووجه** الثاني كونه
غير قوت فلا تشتد حاجة الناس اليه مثل الثمر والزبيب فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة واحمد ان في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجديد والراجح انه

انه لازكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة واحمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض الخراج قال
فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا ونصابه عند احمد ثلاثمائة وستون رطلا بالقياس
وعند ابو حنيفة يجب العشر في القليل والكثير فالاول مشدد والثاني مخفف ونقول في حنيفة
بعد وجوب ذلك في ارض الخراج مخفف ونقول احمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد
وقول ابو حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان النخل يزرع في ارض
من الارض فكان كالحبوب التي تخرج من الزرع والثمار **وجه الثاني** ما ورد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم عفى عنه نوسعه على الامة فوجب لزكاة فيه خاص بالاكابر وعدم وجوبها
خاص بالاصغار وكذلك قول ابو حنيفة انه يجب في كل قليل وكثير خاص بالاكابر لاطلاق
الخارج العشر من العسل في بعض الاحاديث وقول احمد خاص بالاصغار **وجه الثالث** قولنا
انه لا يجب لزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يضم جنس الى جنس اخرج قول مالك
ان التعريفية الى الحنطة في اكمال النصاب ويضم بعض القطنية الى بعض واختلف
الروايات عن امر في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك **وجه الثاني** ان الاجناس كلها قوت فكانها
شيئ واحد **من ذلك** قول الائمة الثلاثة انه ليس خرس النمار اذا بدا صلاحه على ما لكها
رفقا به وبالفقر او تخليصا لزمته مع قول ابو حنيفة ان الخمر لا يبيع فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ظاهر **وجه الثاني** انه يجب
قد يخفى فلا خلاص فيه للخارج ولا للفقراء ولا للمالك ولبيع حمل الاول على الخارجين
الذي لا يخفى غالبها والثاني على الذي قد يخفى كما انه يبيع حمل الاول على حال اهل الورع
والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة النحر والعنب كما هو مشاهد في مصر
من ذلك قول مالك واحمد والثاني في الرابع من مذهبه انه يجب العشر في
الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول ابو حنيفة انه
لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاذا كان
الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك واحمد
وابن يوسف ومحمد مع قول ابو حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني
مخفف واما وجه وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر
فهو متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد
منها صاحب الزرع على حد سواء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **من ذلك** قول الائمة
ان مالك الارض اذا اجدها فعسى زرعها على الزارع مع قول ابو حنيفة انه على صاحب
الارض ففي كل من القويين تسديد من وجه وتخفيف من وجه آخر وتوجيهها كما توجيه
ما تقدم آنفا **من ذلك** قول الشافعي واحمد انه اذا كان لمسلم ارض لاخراج عليها
فباعها من ذي فلاخراج عليه ولا عشر في زرع فيها مع قول ابو حنيفة يجب عليه
الخارج ومع قول ابن يوسف يجب عليه عشرون ومع قول محمد وعشر واحد ومع قول مالك
لا يبيع بيعا منه فالاول والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشر

والرابع فيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** استحوار
حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذي خراج بقصد اشعاف ثبوته
وجه الثاني ما عايناه حال الذي في احدث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المذكورة
ومن يعرف توجيه قول ابن يوسف ومحمد وجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة
اعانة للكفر على التقوى علينا بملك تلك الارض واعزاز كلهم بخلاف ما كان يزرع
فانه تحت حكم المسلمين وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار
فرأى فيها سكة حرث فقال ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم الذل اي لاجل الخراج الذي
على الارض الحرث فلو كانت الارض ملكا للانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه
بالخراج والله سبحانه وتعالى اعلم **باب ثمانية الذهب والفضة**
اجمعوا على انه لازكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كالؤلؤ والمرقد والياقوت
في المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز
وجوب الخس في العنبر وعن ابن يوسف في اللؤلؤ والجوهر والياقوت والعنبر الخس
لانه معدن فاشبهه الزكاز وعن القوي وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر
واجمعوا على ان اول النصاب في الذهب عشرون مثقال وفي الفضة ما يساوي درهم سبعة مثاقيل
مضروبين ومكسورين او ثبيرا او نفرة فاذا بلغت ذلك وقال عليها للول ففيها ربع العشر
وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ اربعين مثقالا واجمعوا على تحريم اخذ
اواني الذهب والفضة واقتنائها ونحو وجوب الزكاة فيها هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الزكاة تجب فيما زاد
على النصاب بالحساب مع قول ابو حنيفة لازكاة فيما زاد على ما ياتي درهم او عشرة مثقالا
حتى تبلغ اربعين درهما او ربع دينار فيكون في الاربعين درهما درهم ثم كذلك
في كل اربعين درهما وفي الادبعة دنانير فيرا حان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** مشدد الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما تجب
على الغني فلولا ان الانسان يصير غنيا بالعشيرة مثقالا من الذهب او بالمائتين من
الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول اخذ بالاعتباط للفقراء فجعل
فيما زاد على النصاب الى الاربعين درهم قال الحسن البصري في اول نصاب الذهب كما في
ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة على من ملك النصاب بين ان يكون من العوام او من
اهل الكسوف خلافا لما قاله بعض الصوفية من انه لا تجب لزكاة الا على من يرى
الملك لله تعالى كشف ويفينا فلا زكاة عليه انتهى والحق انها تجب على الانبياء فضلا
عن غيرهم لان في كل انسان جزءا من ملك من حيث انه مستخلف في الارض
ولو لا ذلك ما فتح له غنى ولا بيع ولا شراء ولا غير ذلك فافهم فان هذه الامور ما تحت
من العبد الا ينسب الملك اليه فاياك والغلط والسطح عن ظاهر الشريعة **من ذلك**
قول ابو حنيفة ومالك واحمد في احدى روايتيه ان الذهب يضم الى الفضة في تكميل
النصاب مع قول من قال انه لا يفتن فالاول مشدد في وجوب الزكاة بالضم المذكور

والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول انه كله مال واحد وان
 اختلف فيه جنسه **وجه** الثاني الوقوف على حد ما ورد من انه لا تجب في ذهب وفضة
 الا ان كان كل منهما نصيبا لهما اختلف من قال بالذهب هل يفتا الى الورق ويحكم النصاب
 بالآخر او بالقيمة فقال ابو حنيفة واهل بيته يفتا بالقيمة ومثاله ان يكون
 له مائة درهم وخمسة دنانير فيعتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال مالك
 لا يحكم لنصاب الا بجنسه فلا يجب عليه زكاة اذا اكل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر لغيرهم
 مما سبق **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد ان من له دين لازم على مقرر متى باذل لا يجزئ
 الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول الجديد انه يلزمه اخراج زكاته كل سنة
 وان لم يقبضه ومع قول مالك لا زكاة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقبضه فيزكيه
 لسنة واحدة وان كان ممن قرض او ممن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه
 فيزكيه ويستأنف به المول منهم ما يشاء ابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم والبولوطي
 فالاول والثالث وما وافقهما مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول ان الدين كمال المال الصانع فلا يدري صاحبه هل يصل اليه ام لا فقد يحال بينه
 وبينه ولو كان على مقرر متى كان ينزل عليه لم ينأخذ جميع ماله وهذا خاص بالا صاغر
 الذين في قبضهم ضعف بخلاف قول الشافعي فانه خاتم بقوى الايمان واليقين الذي
 رجا في الحق تعالى ان لا يقطع به بل يجازيه على ذلك اضعا فاضاعة وكذلك قول
 مالك خاص بالا صاغر واما تركيته لسنة واحدة اذا قبضه فلانه لم يكن في تصوفه
 حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى التصرف فيه بالبيع والشراء مثلا فانه كان
 معدوما عند هذا الموضع وهذا الموضع ما يشاء وغيره في اخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم
ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه يمكن
 للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشتراها مع قول مالك واصحاب احمد
 بطلان البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شراؤها والثاني مشدد
 فيها **وجه** الكرامة في القول الاول الفرار من مونة الرجوع في الصدقة بعد ان
 اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقتية الاصناف الثمانية وهذا
 خاص بمقام الا صاغر كما ان من ابطال الشراء خاص بمقام الاكابر فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا كان لرجل مال دين على احد من أهل
 الزكاة لم يجز له مقاصته من الزكاة وانما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه
 ثم يدفعه الدين اليه عن دينه ثانيا مع قول مالك انه لا يجوز المقاصصة فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالا صاغر الذين يخافون
 من مجردهم وموافقهم الى الحكم وخلفهم ان المديون لم يدفع اليهم الدين والثاني
 خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم ذلك وهذا نظير قوله مالك يصح البيع بالمائة
 من غير لفظ يدل على البيع كما يأتي فانه خاص بالاكابر بخلاف قول الشافعي انه لا يبيع
 الا بلفظ لانه خاص بالا صاغر وهم اكثر الناس اليوم الذين يبيعون او يشترون ثم

يكرهون

نه يكرهون ويخلفون وقد قال تعالى واسئدوا اذا تباعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا
 شهادة بالبيع فافهم **ومن ذلك** الشافعي واحمد في صح القولين انه لا تنجز الزكاة في الحلي
 المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان ما يلبس ويعاد مع قول الشافعي في القول الاخر
 انه يجب فيها الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي ومالك في اشهر روايتيه انه لو كان لرجل حلي معد للاجادة للنساء فلا زكاة
 فيه مع قول اصحاب مالك بالوجوب وبه قال الزهري من ائمة الشافعية بناء على قوله
 انه لا يجوز انخاذ الحلي للاجادة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة انه لا يجوز ثوبه التسقوف بالذهب
 او الفضة مع قول بعض اصحاب ابو حنيفة بخلاف ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد بن الحنفية
 وجد سقوفها كلها مموهة بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول انه اصاعة مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن الحنفية
 كان كذلك **وجه** الثاني انه يريد الاجرة لا سيما ان كان موقوفا على الادامل والايثار
 والعيان والله اعلم **باب زكاة التجارة** اجمعا على ان
 الزكاة واجبة في عروض التجارة ومن داود انها تجب في عروض القنية وكذلك اجمعا
 على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما
 ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا اشترى عبدا للتجارة وجب عليه
 فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول ابو حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان الزكاة وجبت في العبد
 من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما **وجه** الثاني ان العبد محسوب
 من جملة مال التجارة فلا يجمع على مال العبد زكاة فان اخرجها المالك متبرعا
 فلا يمنع **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي واحمد ان العروض للتجارة اذا كانت مضمومة
 للثاء وتربص بها النفاق والاسواق فيقوم عند كل حول ويزكيها على قيمتها ومع قول
 مالك انه لا يقوم بها عند كل حول ولا يزكيها ولو دامت سنين حتى يبيعها بذهب وفضة
 فيزكي لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما يشتري او يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة
 فيقوم فيه ما عند ويزكيه مع الناض ان كان له فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول من طاهر لعدم ورود نص بكيفية الاخراج
ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي واحمد انه اذا اشترى عرضا للتجارة بما دون الثاء
 اعتبر النصاب في طرف الحول مع قول مالك والشافعي يعتبر كالنصاب في جميع الحول فالاول فيه
 تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنائه بعدم وجوب زكاة وتشديد على المستحقين
 من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين ايضا بعدم اخراج الزكاة الا
 مع تمام النصاب في اثناء الحول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاعتبار بوقوع
 الانعقاد والوجوب فلا ينعدها الحكم ووجه الثاني مني على فائدة الحلاق التصرف وعدم
 انضباط الامر ودوام الربح توسعة على الناس وليس في ذلك نص بتعيين احد الامر من

متجارة

ومن ذلك قول مالك واحمد ان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احد
قوله انها تتعلق بالمال يتعلق الشركة وفي قول يعلق الرهن وفي قول بالذمة ووجه كل
الاقوال ظاهر والله اعلم **باب زكاة المعدن** اتفقوا على انه
لا يشترط الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي واجمعوا على انه يعتبر الحول في الزكاة
واتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا باخيفة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يبيح
في قليله وكثيره الخمس اتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الزكاة الا الشافعي فانه جعله
شروطا للوجوب هذا ما وجدته في الاجماع من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع
قول ابي حنيفة واحمد ان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة
فلو استخرج من معدن غيرهما من الجوهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان حق المعدن
يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينقطع بالنار كالحديد والرصاص والغير وزج ونحو
ومع قول يعلق بالمنقطع وغيره كالكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فوجه
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول صفا هو النقيس وكثرة رواجها فكانها نقدان **وجه** الثاني
وجه الثاني اطلاق المعدن على كل منقطع ووجه الثالث مطلق الانتفاع وكل من
الاقوال وجه وتقدير مصرف ذلك راجع الى راي الامام فله ان يضع على اصحاب المعدن
ما يراه احسن لبيت خوفا ان يكثر ما لا اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على
العساكر فيحصل بذلك الفساد والله اعلم **باب زكاة الفطر** اتفقوا على انه
زكاة الفطر واجبة باتفاق الائمة الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن عليه هي مستحبة وانفقوا
على ان كل من لم يمتد زكاة الفطر لم يمتد زكاة اولاده الصغار ومما يملكه المسلمين كما اتفقوا
على وجوبها على الصغير والكبير وعن ابي ابراهيم في طلب انها تجب على كل من اطاق الصلاة والصوم
وعن سعيد ابن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة
قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الائمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر لكونها طهر
الصائم من الرقت وغيره مما وقع في الصوم تعظيما لصفة الصمدانية التي تخلق للصائم
باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كون العبد لا تسلم له عبادة من النقص
سواء لا كبر والاصغر ما عدى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويصح تعجيل
الوجوب بتعجيل المستحب فتكون واجبة في حق من يقع الحلال في عبادتهم ومستحبة في حق
الانبياء ومن ورثهم في المقام فاخرجهم ووجه من قال انها تجب على الصغير والكبير كون الشارع
صريح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد
بيومين فقط فرب ذلك من يوم العيد وما قارب الشيء اعطى حكمه فكان يوم العيد
كالأكبر من اهل ميقات الصلاة للوقت فاخرجهم واتفقوا على انها لا تسقط
بالتاخير بعد الوجوب بل يصير دينا حتى يؤدي هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الاربعة
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر

فرضي واجب بناء على ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول ابي حنيفة انها واجبة وليست
لفرض لان الفرض كدعنه من الواجب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فوجه الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث ان
ما امرت به في مرتبة ما امر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني الفرق بين ما
امر به الحق تعالى في كتابه وبين ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصل
من الامام ابي حنيفة فان نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يدحه على ذلك من جهة رفع
رتبة الحق تعالى على عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء
في الدعاء لهم بل حفظ الصلاة وان كانت في اللغة هي الرقة تفخيما لشانهم وتغريفا بين
لفظ الترحم على الاولياء والترحم على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فاخرجهم **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحمد انها تجب على الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لا امر
ان كلا من الشريكين يؤدي عن حصته ما عا كماله مع قول ابي حنيفة انها لا تجب على الشريكين
عنه فالاول فيه تشديد واحدى الروايتين عن احمد مشددة والثالث مخفف فوجه
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاخذ بنوع من الاحتياط **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط
الكامل ووجه الثالث انصافا لعبد في الحديث الى من ملكه واحد فقط وان كان
المعقوب يعمل المشترك فاخرجهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يلزم السيد زكاة عبد الكافر
مع قول الائمة الثلاثة انه لا تجب عليه الا في عبده المسلم فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فتعمل الكافر **وجه** الثاني ان الزكاة طهر
والكافر ليس من اهل النظر مع تقديم الشارع الاحاديث فحمل اصحاب هذا القول المطلق
على المفيد وهذا احوط من حيث الادب مع الشارع والاخف من حيث براءة الذمة وعليه
اهل الكمال من العارفين فيفعلون بالمطلق في محله والمفيد في محله هو بان الشرح
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب على الزوج فطر زوجته كما يجب عليه نفقتها
مع قول ابي حنيفة انه لا يجب على الزوج فطر زوجته فالاول مشدد وعلى الزوج والثاني
مخفف عنه مشدد على الزوجة فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ذلك من
كمال المواساة للزوجة ولا يليق بحايس الاخلاق ان يكلف زوجته بذل مال في نظرها
من الرجل لظاهر الباطن ووجه الثاني ان المخاطب بهذه الزكاة انا هي المرأة لعود
مصلحة ذلك عليها في دينها وان كان الاول من الزوج اخرجها عنها مكافاة لها على عانتها
على غرض طرفه في رمضان يجامعها او يشبع نفسه بروثها فاخرجهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان من نصفه حرم نصفه رقيق مثلا لا فطره عليه ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي
واحمد انه يلزمه نصف الفطرة بحريته ومع قول مالك ان على السيد لنصف ولا شيء
على العبد ومع قول ابي ثور يجب على كل واحد منهما صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
وهو معقول قول مالك المذكور والثالث مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الثاني
الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزكاة موضوعها ان يكون عن جلة الانسان لا عن
بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد ان يزك عن العبد بقدر حقته

والعبد لا مال له يخرج عن نفسه ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر
ان يكون المخرج بمالك نصابا من الفضة وهو ما يتبادر لهم بل قالوا ان كل من فضل عن
قوت ما تلزمه نفقته يوما لعيد وليسته ني قد زكاة الفطر وجبت عليه مع قول
ابن حنيفة انها لا تجب الا على من ملك نصابا فاضلا عن مسكنه وعبد وفسه وسلاسه
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول كون القدر المخرج
في زكاة الفطر مائتي درهم فلا يشترط ان يملك صاحبه نصابا بخلاف ربع العشر في
الفضة مثلا فان النفوس ربما غلت به **ووجه** الثاني الخاف زكاة الفطر باخوانها
من زكاة التقدير وغيرها في اعتبار ملك النصاب ولكن ان اخبرها من يملك دون
النصاب فلا بأس **ووجه** قول ابن حنيفة انها تجب بطول الجوار يوم من ثوال
مع قول احمد انها تجب بغروب الشمس ليلة العيد ومع قول مالك والشافعي انها تجب
بغروب الشمس ليلة العيد على الراعي من قولها ووجه القولين ظاهر **ووجه** الثالث
انفاقرهم على انه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والشافعي انه يجوز
تأخيرها عن يوم العيد قال احمد وارجوان يكون به بأس فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس
د الشاكونه لم يرد في ذلك لغة بوجوب تخصيص اليوم عندنا ليقال بذلك واما خبر غنوم
عن الطوائف في هذا اليوم فهو محمول عندنا على الاحتياط **ومن ذلك** قول الاثني عشرية انه يجوز
اخراجها من خمسة اصناف من البر والشعير والتمر والزبيب والافط اذا كان قوتا
مع قول ابن حنيفة انها لا تجزى في الافظ اصلا بنفسه وتجزى بقيمته وقال الشافعي كل
يجب فيه العشر ففوق الاخراج زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول
والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سولج مع قول ابن حنيفة انها تجزى اصلا بانفسهما
وبه قال الاطاع من ائمة الشافعية ويجوز ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة فالاول
مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك **ووجه** الثاني ان الدقيق والتونق اسهل
على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور فالاغنياء في سرور يوم العيد
لا يستفانهم عما نهية ما ياكلون ذلك اليوم بخداهم فلا يجوز لهم الى التعب في تعبيل
قوتهم المتعسر لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجون الى غزله
وتفقيته وطحنه وعجنه وخبره مادة وذلك ينقص عليهم السرور في يوم العيد والاول
يقول لما علم الشارع هذا المعنى قسم التعب بين الاغنياء والفقراء فيكون على الفقراء سطر
التعب وعلى الاغنياء السطر الاخر فيما بالفضل ولكن اذا خرج الاغنياء للفقراء الطعام
المهيأ للاكل لا تعب كان اقرب الى تحصيل سرورهم اغني الفقراء واما من جوز اخراج القيمة
فوجهه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين ان يشترى احوالهم جبا او طعاما مهيئا للاكل

من التونوق فهو مخفف من فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنياء على الفقراء فانه يوم الكوشرب
وبعالم وذكر الله عز وجل فالطعام يستراجماسم للناس وذكر الله يستراولهم فيحصل بذلك السرور
الكامل للارواح والاجسام وقد ذقنا ذلك من ذليلة الجمعة فصورنا اكله وذكر فحصل للناس سرور
لا يعادله سرور من سلك فليجرب لكن بعد جلا قلبه من الرعونات والادناس هذا
ظهر في هذا الوقت من حكمة اخراج الحب والدقيق ونحوه **ووجه** سبب سبب سبب سبب سبب
رحمة الله يقول المطلوب من الاغنياء في يوم العيد زيادة البر والاكوام للفقراء او المساكين
ولذلك اوجب الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن الشيء الذي لم يبلغ الطاقة على الصوم
على المساكين والا فاضاها له صوم يكون معلقا بين السماء والارض حتى يوم السبت الا ان
انتهى والله اعلم **ووجه** قول مالك واحمد ان اخراج التمر افضل من البر في زكاة الفطر
مع قول الشافعي انه البر افضل ومع قول ابن حنيفة ان افضل ذلك اكثر نمنا فالاول مخفف
محمول على من كان التمر عندهم اكثر وانتهى من البر والثاني محمول على من كان البر عندهم اكثر وانتهى
من التمر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه موزن بانه الذطعاما اذ غلا الثمن وابتاع
شئ المنة وكثرة النفع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاثني عشرية ان الواجب
صاع بضائع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخبز اجناسا السابقة مع قول ابن حنيفة انه يجزى
من البر نصف صاع فالاول كالمشدد والثاني كالمخفف ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع
وعما اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف الصاع من الخنطة يعدل صاعين من الشعير فلو لا انهم
راوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الراي في الدين ومن
قال ان معاوية من اهل الاجتهاد قال يحتل ان يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
ووجه قول الشافعي وجماعة اصحابه ان مصرف الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كافي الزكاة
مع قول الاصطفي ي يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المزكى هو المخرج
فان دفعها الى الامم لزمه تعميم الاصناف لكثرة ما في يده فلا يتوزر عليه التعميم مع قول ابن
حنيفة واحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط فالاول يجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين
واحد واعتباره ابن المنذر وابواسحق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف و
الثالث مخفف وكذلك ما بعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ظاهر المعنى
ووجه قول ابن حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي
انه لا يجوز تقديمها الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واحمد انه لا يجوز التقديم عن
وقت الوجوب فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان من قدم فقد عجل للفقراء بالفضل فلا يمنع منه وقد سكت الشارع عن تعيين
وقت الوجوب كما سكت عن بيان وقت انتهائه فجاز تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر
رمضان وقتله **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في صحة
الاخراج كوقاات الصلوات الخمس والم يجمع والله ربا لعالمين **باب** في صدقات
التحق الاثني اربعة على انك يجوز اخراج الزكاة لينا مسجدا او تكفين ميت واجمعوا
على تحريم الصدقة المفروقة في بيتي هاشم وبيت عبد المطلب وهم خمس بطون ال علي وال عباس

وآدم جعفر والعقيل قال حدث ابن عبد المطلب واتفقوا على ان الغاريين هم المديونون
وعلى ابن التيبيل هو المسافر هذا وجدته من مسائل الاجماع والانتفاق وانما اختلفوا
فيه **فمن** قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى مسنق واحد من الاضاف
الثمانية المذكورين في اية الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من
استيعاب الاضاف الثمانية انفسها لامة وهناك وعاملوا الا فالقسمة على سبعة فان نقد
بعض الاضاف قسمت الصدقات على الموجودين منهم وكذا يستوعب لامة الاضاف ان
اخسر المستحقون في البلد وجب الفقراء وبعضهم رد على الباقيين فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الاول ان المراد من الآية الجنس **وهو** الثاني ان المراد
بهم الاستيعاب وهو احوط **وهو** الثالث قول ابو حنيفة ان حكم المؤلفه منسوخ وصاحدي
الروايتين عن احمد والمسلمين من مذهب مالك انه لم يبق للمؤلفه قلوبهم سهم لغناء المساكين
عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتيج اليهم في بلد او نحو استأنف الاسام لوجود العلل مع قول
الشافعي في اظهر الاقوال انهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم يغير
منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول والثاني فيه تشديد ونفي على المؤلفه وقول
الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الاول وما وافقه حمل من اسلم بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم الاكراه فلا يحتاج الى ان يصلي ما يؤولفه
الثاني الخلاف المؤلفه قلوبهم فلم يفيد ذلك بعصر النبي صلى الله عليه وسلم فيعطي كل من اسلم
في اي عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الاسلام
فانهم وقد اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت اليه المسلمون بالبر فقالوا انما
ندمت على اسلامي فاني معي واليهود جنوني والمسلمون لم يلتفتوا الى قولوا اني كنت له
شخصا من العال يكتب عنك بالتعريف لصريح بالردة **وهو** الثالث قول مالك والشافعي
انما يأخذها العال من الصدقات هو من الزكاة لا من غيره مع قول غيرهما انه عن غله قال
فيه تخفيف على الاضاف والثاني فيه تشديد على العامل ونظيره له من اخذوا ساخ الناس
فيأخذ نصيبه اجرة لاصدقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الثاني ان العال اجير فلا
يشترط فيه الكمال بالحربة والاسلام قال واغنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدته العباس
ان يكون عاملا وقال له اكن لا تستعال على غسانة ذنوبنا لناس شريفا له على وجه الندب
لا الوجوب **وهو** الاول ان العبد مكفي بنفقة سيده عليه وذو القربى اشراق فيمنعون
من ان يكون احدكم عاملا تشريفهم كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصلح
ان يكون له حكم على المسلمين ولذلك اتفق العلماء بخبرهم جعل الكافر جاييا للمظالم والمخراج
او كاتبا او خاسبا **وهو** الثاني قول الائمة ان الزكاة هم المكاتبون فيدفع اليهم سهمهم
ليؤدوه في الكتابة مع قول مالك ان الزكاة هم العبيد فلا يجوز دفع سهم من العبد
اليهم وانما يشتري من الزكاة رقية كاملة فتعتق وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجد **وهو** الثالث قول الائمة الثلاثة
ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله الغزاة مع قول احمد في امره روايتيه ان منه الحج فالاول

مشدد لاخذ بالاحتياط لانصراف الذهب الى الغزاة ببادي الرأي والثاني مخفف بجواز صرف
مال الزكاة للمحتاج فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجد **وهو** الثالث قول الائمة
الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع الغنوي من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصرف له مع الغني
فالاول مشدد على الغارم من مال والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الاول العمل
بظاهر الآية والحديث والقراير فانها تعطي ان القادر على وفاء المغارم من ماله ليس يحتاج
الى المساعدة وموضوع الزكاة انها لا تصرف الا للمحتاج **وهو** الثاني ان الشارع اطلق
المغارم في مصالح المساكين فيعطي من مال الزكاة تسجيعة لغيره على بدل المال في مصالح
المساكين في المستقبل فان من شأن غالب البشر ان يقدم في غرامته لاصلاح ذات البين مثلا
ذا لم يكن بينه وبينهم قرابة ولا نسب لاستيما ان لم يشكروا على ذلك او ذموا بل ربما قال
نبت الى الله تعالى ان عدت اعل خيرا اي مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله
اصل كل عداوة اصطناع المعروف الى اليباس والله اعلم **وهو** الثالث قول ابو حنيفة ومالك
ابن التيبيل هو الجنان دون منشى السفرو به فالاحد ايضا في المهرور وايضيه مع قول الشافعي انه
كلهما اي من منشى سفرا ومجننا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وهو الاول ان المجنن هو المحتاج حقيقة فالصرف اليه احوط بخلاف منشى السفرو فقد برب
السفرو بركه لعابق فيحتاج الى استرجاعه ليصرف الى المحتاج البده من بقيقه الاضاف الثمانية
ويجاء عن القائل بالاول ان الغالب على من بربوا السفرا ان يمضي في سفرو **وهو** الثاني قول
ابو حنيفة واحمد يجوز للسفرو ان يعطى زكاته كما لو احدا ان يخرج الى الغنى او من اعتاده بذلك مع
قول الشافعي اولا يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وهو الاول ان المراد بصيغة جمع الفقراء في اية الصدقات للفقراء والمساكين الجنس
فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان واحدا **وهو** الثاني الاخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون المراد
بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد **وهو** الثالث قول مالك
والشافعي في اظهر قوليه واحمد في اظهر روايتيه انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلاد اخر واستشفي مالك
ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الاما اليهم على سبيل النظر والاجتهاد بشرط احمد في تحريم
النقل ان يكون الى بلد تقصر فيه القتالة مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول منه
وقال ابو حنيفة يكره نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرية محتاج او قوم سهم مس الحاجة من اهل
بلد فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرط المذكور وفيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وهو الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلد اذا اخرج زكاته عنهم مع نقل
نفوسهم اليها طول عامهم **وهو** الثاني عدم الانتفاق الى كسر خاطر من ذكر الا على سبيل الفضل
لا الوجوب اذا المراد دفعها للاضاف التي في الآية وقوله في الحديث صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتؤد
على فقرائهم ليشهد للقولين لا لا قوله فتؤد على فقرائهم يشمل فقراء بلد المكي وفقراء غيره
اذ من فقره المسلمين بالاشك **وهو** الثالث قول الائمة الاربعة وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة
الى الكافر مع تجوز الزهري وابر شبرمة دفعها الى اهل الذمة مع تجوز مذهب ابو حنيفة ودفع زكاة
القطر والكنارات الى الذي فالاول مشدد ومقابل له مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

فلا تكفيه كما هو الغالب على التجارة وغيرهم من التجلاء مع دناة الرقيق في الغالب
وعدم تفرده عن اكله من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة الحمام بلفظ
سها النافع ويطعم منها العبيد والامام **قال** قول الى حنيفة واحد في اظهر روايته
انه لا يجوز للزوجة الغنية دفع زكاتها الى زوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال الله
ان كان يستعين بها اخذ من زكاتها على نفقتها لم تجز وان كان يستعين به في غير نفقتها
كاولاده الفقراء من غيرها او نحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث معتدل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قوله مالك واحمد في اظهر الروايتين انه لا يجوز
دفع الزكاة الى بنو عبد المطلب مع قول الى حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد و
الثاني مخفف وكذلك القول في موالى بني هاشم حرمتها ابو حنيفة واحمد وهو الاصح من مذموم
مالك والشافعي هو يرجع الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** الاول قياس بنو المطلب على بني هاشم
والثاني فيه عدم قياسهم عليه لضعف وصلتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وان كانوا
لم ينفذوا رسول الله صلى الله عليه وآله في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريمها على المولى التشريف
المشار اليه بقوله صلى الله عليه وآله مولى القوم منهم اي وان لم يلحق بهم **الثاني** ان
المولى ليس له وصلة في شرف نسبهم كوصلة ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم
انما محله غناؤهم بايهضونه من خمس الخمس فان منعه من جاز لهم اخذ الزكاة الا ان
هناك من يكفيهم من نوع الهدايا او صدقات القبل على **وسعت** سبدي عليا الخوامر حرم
يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحريم تعظيم وتشريف وتزبد لهم عند اخذ
اوساخ الناس لانهم لو اخذوها انتهى وفي نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وآله
لهم من اخذها تحريم تكليف فيأثمون به والله اعلم **كتاب النذور**
اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احدى اركان الاسلام وانفقوا الائمة
الاربعة على انه يتحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل قادر على الصوم وعلى ان
الماض والنساء جرم على الصوم ولو انهما ما متاه لم يقع ويلزمهما فضاؤه وعلى انه يباح
للحامل والمرضع الفطر اذا خافتا على نفسيهما وولديهما لكن لو صامتا مع وانفقوا على ان
المساكين والمرضى الذي يجرى بوجوبهما الفطر فان صامتا مع وان نضرا كره وقال بعض
اهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الا وراعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشارع نفى الصوم
في يوم السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر وانفقوا على ان الصبر الذي لا يطبق
الصوم والمجنون المطبق بخونه غير مخاطب به لكن يؤمر به الصبي لسبع وينزب
عليه لعشر وانفقوا على ان صوم رمضان يجب بوجوبه الهلال او بكمال شعبان ثلاثين
يوما وانفقوا الائمة على انه لا يجب هلال شعبان بواحد وقال ابو ثور يفضل وانفقوا
على انه اذا راى الهلال في بلد روية فاشبه انه يجب الصوم على ساكني اهل الدنيا الا ان
اصحاب الشافعي صحقوا انه يلزم حكمه اهل البلاد القريبة دون البعيدة وانفقوا الائمة
الاربعة على انه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن عمر بالنبية الى
العمل في الحساب وانفقوا الائمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان والله اعلم

لا يصح الابنية وقال عطاء وزفولا يفتقر صوم رمضان الى نية **وامجمعوا** على صحة
صوم من اصبغ جنباً ولكن يستحب له الاغتسال قبل طلوع الفجر خلافاً لابن حنيفة وسالم بن عبد الله
في قولها بطلان الصوم وانه يمسك ويقضي وقال عمرو والحسن ان اخرا فصل العذر لم يبطر
صومه او بغير عذر بطل وقال النخعي ان كان في الفرض يقضي وانفقوا على ان الغيبة والكذب
مكروهان للقضاء كراهة شديدة وان مع الصوم في الحكم وقال الا وراعي بطل الصوم وانفقوا
على ان من اكل وصولطن الشمس قد غابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب
عليه القضاء واجمعوا على ان من ذرعه القلم بفطر خلافاً للحسن البصري واجمعوا على ان من وطئ
وهو صائم في رمضان مامداً من غير عذر كان عامياد بطل صومه ولزمه امساك بقية النهار **وامر**
الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وقال مالك في عتق التخيير واجمعوا في قضائه وانفقوا على ان
من نعد الاكل او الشراب صحيحا مقبلا في يوم من شهر رمضان انه يجب عليه القضاء وان
وامساك بقية النهار وانفقوا على ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل عامداً يجب
عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال ربيعة لا يحصل الا باثني عشر يوماً وقال ابن المسيب يصوم
عن كل يوم شهراً وقال النخعي لا يقضي الا بصوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه
صوم الدهر وانفقوا على عدم تحته صوم من اغشى عليه طول نهاره وعلى الذلوان جميع النهار
من صومه خلافاً للاصطفي بن الشافعية وانفقوا على ان من فاته شيء من رمضان
فما ت قبل امكن القضاء فلا تداركه له ولا اثم وقال طائفة وقادة يجب الاطعام عن
كل يوم مسكينا وانفقوا على استحباب صيام الليالي البض الثلاث وهي الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مساندا الاجماع والاتفاق وسناتي توجيه
اقوالهم خالف اتفاق الائمة الاربعة في الياس ان شاء الله تعالى وامامنا اختلفوا
فيه **ومر ذلك** قول الشافعي في ارجح قوليه واحمدان الحامل والمرضع اذا افطرتا فورا على
الولد لزمهما القضاء والكفارة عن كل يوم مدامع قول الى حنيفة انه لا كفارة عليهما مع قول
ابن عمر وابن عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** الاول انه فطر او تفق به الولد مع امه **ومر ذلك**
الثاني ان الكفارة موضوعها ارتكاب الاثم لا المامور بالشرعية او المباح ووجه الثالث انه لا
الواجب عليهما تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يفتر الولد فلذلك كان عليها
الكفارة دون القضاء لاسقاط الصوم عنها بترجيح الفطر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة ان من اصبغ صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره
الحنفي فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول تغليب الحنفية ووجه الثاني تغليب
السفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الى حنيفة واحمدان المسافر اذا قدم ففطر
او برى المريض او بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت الحائض في اثناء النهار لزمهم امساك
بقية النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** الاول انه روال العذر المبيح للفطر فيلزمه الصوم

والى لم يعصب له حرمة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل السابقة **وجاء الثاني**
ان الامسالك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح **قال ابن**
المحسن النذوب لا الوعيد فافهم **قوله** الائمة الثلاثة ان المرتد اذا اسلم حرم
عليه قضاء ما فات من الصوم حال رده مع قول في حيفه انه لا يجب فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** الاول التقليل عليه لانه اذا بعد
ان ذاق طعم الاسلام **قوله** الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقول
تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا لغيرهم ما قد سلف فافهم **قوله** الائمة
ان يصح صوم الصبي مع قول في حيفه انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطاب
به على وجه النذوب من باب فصح فطوع غيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بعدم
منه من حيث انه مرفة مبرائة لا يطبق التلبس بها ولا القيام باذانها بخلاف
البالغ فان تعالى يجعل له قوة تعينه على القيام باذانها وما يؤيد قول في حيفه ان الصبي
عن الاكل ما شرع الا لكسبه النفس الجاهلة بنكوار الاكل جميع السنة والعبي الذي
عن سبع سنين مثالا بعيد من اشارة شهوة الجماع بالاكل بخلاف المرافق فكان صومه
بالعبث اقرب فرحم الله الامام ابو حنيفة ما كان ادق مداركه وهو الله عن بقية الائمة
اجمعين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** في حيفه والثاني ان المجنون اذا
افاد لا يجب عليه قضاء ما فات مع قول مالك انه يجب وهو لحدى الزواني عن احمد
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهر **قوله**
في حيفه وهو الاصح من مذهب الشافعي ان المريض الذي لا يرجى برؤه والشيخ الكبير
لا صوم عليهم وانما يجب عليهما الفدية فقط مع قول مالك انه لا صوم عليهم ولا فدية وهو قول
لشافعي ثم ان الفدية عند ابو حنيفة واحد نصف صاع عن يوم من براد تمر وعند الشافعي من
عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المسئلة والثاني مخفف فيه ما فرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر **قوله** الائمة الثلاثة وهو احدى الروايتين عن احمد
انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلع الهلال لغيم او فتر ليلة الاثنين من شعبان
مع قول احمد في اخر الروايات عند اصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا يتعين عليه ان ينويه
من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجع الامر الى مرتبة الميزان
قوله الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بطلان او بينة او مشاهدة ولم يوجد هنا شيء
من ذلك **قوله** الثاني الاخذ بالاحياط وهو خامس اهل الكشف بنظرون الهلال من تحت
ذلك الغيم والفتي كالتشهد لذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على القاي ثم ان ينوي
ذلك من رمضان اذا الجزم بالنية لا يصح من التردد وكان على هذا القدم يستدعي على الخواص
وزوجته كانا يكشفان ما تحت الغمام والفتي بنظر ان الشياطين وهم يصفون ويرى
في الابار والنجار فيعجزان صابغين وغالبيا هل معهم مخطرون ومعلوم ان الشياطين
لا تصفد الا ليلة رمضان وقال الخالف قد تصفد الشياطين اقل ليلة من شعبان
ليدخل رمضان وهم كلهم مصفدون كما ان اليس يسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي

التي يتبعون فيها في رمضان فافهم **قوله** الائمة الثلاثة انه لا يثبت هلال رمضان
اذا كانت السماء مصحبة بالاشهادة جمع كثير يقع العلم بغيرهم واما في الغيم فيثبت بعد
واحد رجلا كان او امرأة حتى كان او عبدا مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع
قول الشافعي واحد في الظهور وايضا انه يثبت بعد واحد فالاول مشدد والثاني دونه في الشدة
والثالث فيه تنقيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** الاول ان السماء اذا كانت
مصحبة فلا يثبت الهلال على جمع كثير من الناس بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكتفي
بواحد كما قال به الشافعي واحمد في اخر قوليهما ووجه قول مالك زيادة التثبت في العدد
لان ذلك عند من باب الشهادة لانه باب الرواية عكس قول الشافعي واحد في الجمع من
قوليهما فرجع ابو حنيفة ومالك شالان صوم رمضان على شان الصلاة تعظيما لشهر رمضان
فانه يكتفي في دخول وقت الصلاة عند ما يخبر عدل واحد من شرف رمضان انه ليلة
يجاري الشيطان من جسد ابراهيم ان لم يخبره بخبره ونحوها ما ورد انه يخرق الصوم
بخلاف القلائد لم يرد لنا فيها انها جنة اي ترس تبقى بها الشياطين كما ورد في الصوم فان
القائم الحقيقي لا يسير للعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم **قوله**
الائمة الثلاثة الاربعة ان من راي الهلال وحده صام ثم ان راي هلال شوال افطر سراع
قول الحسن وابو سيرين انه لا يجب عليه الصوم برونه ووجه فالاول مخفف على القائم مشدد
في الثبوت والثاني عكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** الاول ان المراد من اشراط العدول
او العدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برويته فهو وان لم يقبل الناس ذلك
منه **قوله** الثاني ان الحسن قد يغلط تبعاً للمعنى الحاكم عليه كصاحب امر القضاة يجب طعم
العسل مرافق قد صحح وحكمه بالمر فافهم **قوله** الائمة الثلاثة انه لا يصح صوم يوم
الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء مصحبة كمن او غيمة وجب فالاول مشدد في الاحتياط من
ان يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف بعدم مشروعية الصوم فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
لكن قول احمد اني بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس الامر ويقتصر التردد
في النية للضرورة ولا يضرنا صوم يوم زائد **قوله** الائمة الثلاثة ان الهلال اذا
راى بالتهاد فهو ليلة المستقبل مع قول احمد ان راي قبل الزوال ليلة الماضية او بعد الزوال
فروايتان فالاول مخفف بعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفق في وجوب قضاءه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهر وكذلك القول في روايتي احمد في رؤيته بعد الزوال
قوله الائمة الثلاثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول في حيفه انه لا يشترط
التعيين بل ان نوى صوما مطلقا او نفلا جاز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **قوله** الاول ان التعيين من جملة الاخلاص لما عوربه **قوله** الثاني
المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو صوم الفطر فيه فيخرج المكلف عن العهدة بذلك
قوله الائمة الثلاثة ان وقت النية في صوم رمضان بين غروب الشمس الى طلوع
الفجر الثاني مع قول في حيفه انه لا يجب التعيين ايا التبييت بل يجوز ان يني من الليل
قال لم ينو ليلة اجزائه النية الى الزوال وكذلك قولهم في انذار معتبر فالاول مشدد

والثاني فيه تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط والنبيل
على سائر الاعمال الشرعية فان موضوع النية في الاول العبادات الاما استثنى
الثاني الاكتفاء بوجوب النية في اثناء الصوم اذا لم يعمد اكثر النهار في صوم النفل وصاحب
هذا القول يجعل النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحقلا للكمال لا للصحة فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان صوم رمضان يفتر كل ليلة الى نية جديدة مع قول
مالك انه يكفي نية واحدة من اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه فالاول مشدد
والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول القياس على الصلاة وغيرها
فان كل صلاة عبادة على حدتها فكذلك القول في صوم كل يوم لا سيما مع تخلل كل ليلة بين كل
يومين ربما يكون فيها اكل وشرب وجماعة وغير ذلك مما يبطل الصوم **وجه** الثاني انه
عمل واحد من اول الشهر الى آخره فالاول خاص بضعف العزم والثاني خاص بالاولياء
الذين يحضرون مع الله تعالى بقلوبهم من اول الشهر الى آخره بنية واحدة فاذا نوى ادم
في اول ليلة ادم حضوره باستصحاب تلك النية ولا يعطى لها تخلل الليل فافهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان صوم النفل يقع بنية قبل الزوال مع قول مالك انه لا يقع بنية
من النهار كالواجب واختاره المزني فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول ما ورد من الانباء في ذلك للشارع في توسعته على الامة في امر النفل
وجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرض يجمع ان كلا منهما ما ورد به شرعا وقد قال صلى الله
عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فتمل النفل لا طلاقه لفظ الصيام ويقع ان يكون
الاول خاصا بالا صغر والثاني خاصا بالاكابر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان صوم
الجنب صحيح مع قول ابي هريرة وسالم ابن عبد الله انه يبطل صومه كما مر اول الباب وانه يسكن
ويقتضى مع قول عروة والحسن انه ان افر الغسل بغير عذر يبطل صومه ومع قول النخعي ان
كان في الارض يقضي فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرفع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول تقرير الشارع من اصح جنبا على صومه وعدم امر بالقضاء **وجه** الثاني ان الصوم
يشبه الصفة الصمدانية في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها الا مطهر من صفات الشياطين
والجنب في حضرة الشيطان مالم يفصل فكما يبطل صلاة من خرج من حضرة الله الخاصة
فذلك يبطل صومه من خرج من حضرة الله تعالى في حضرة الشياطين ومن هنا يعرف
توجيه القول المفصل واما وجه قول النخعي فهو لان الفرض لا يجوز الخروج منه بغير
النفل فلذلك شد فيه بالقضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالاول خاص بالا صغر
والثاني خاص بالاكابر وكذلك ما وافقه **ومن ذلك** قول الاوزاعي بابطال الصوم بالغيب
والكذب مع قول الائمة بصحة الصوم مع النقص فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالا صغر
وهو غالب الناس ليوم فلا يكاد احد يسلم له يوم واحد من غيبة او كذب ومن هنا اختلف
بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ نفسه من الغيبة او سماعها من غير **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخروج منه مع قول
احمد بطلانه فالاول مخفف خاص بالا صغر والثاني مشدد خاص بالاكابر فرفع الامر

الى مرتبة الميزان

الى مرتبة الميزان **وجه** الثالث قول مالك والشافعية انه يفطر بالقي عامدا مع قول الامام
ابي حنيفة انه لا يفطر بالقي الا اذا كان ملئ فيه ومع قول احمد في شهر رايانه انه
لا يفطر الا بالقي الفاحش ومع قول الحسن انه يفطر فاذا ذرعه النية فالاول وما قرب
منه مشدد وفيه تشديد وقول الحسن مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
ثبوت الدليل بالفطر لمن فاء عامدا ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا **وجه**
الثاني وما وافقه ان النية ليس صوم فطر لذاته وانما تكون على الجوع من الطعام
فيضعف الجسم فربما أدى الى الافطار خوفا للمرض الذي يبيح الفطر فلذلك شرط احمد
وابي حنيفة واحمد النية الكثير من ملئ الفم فالكفر فان مثل لغة او نحوها لا يحصل به ضعف
في الجسد يؤدي الى الافطار وهذه هي العلة الظاهر في الافطار بالقي نظير ما سبأ في
في الفطر بالحجامة من حيث ان كلا من النية والحجامة بضعف الجسم الذي ربما افتاه
الحكام واهل الشريعة بوجوب الافطار فيها حفظ الروح عن العدم والضرر الشديد
الذي لا يطاق عادة ووجه قول الحسن ظاهر لا يتولد غالبا من الاكل الذي لم ياذن
له الشارع فيه وهو ان يذرع حاجته فانه لو اكل لحاجته لربما لم يقذف باطنه ذلك
فكان القول بالفطر ادى الى اخذ بالاحتياط فيقضي ذلك اليوم الذي ذرعه النية فيه
لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل تغير الداعية فطلب الاكل وتوجه على الصوم
فيكون حكمه كالكره ولا ينبغي حكمه عبادة فالعلماء يابسون مبالغ في الاحتياط وما يبينه
فيه فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو بقي بين اسنانه طعاما جرى به ريقه
لم يفطر ان عجز عن تمييزه ومجه وانه ان ابتلع بطل صومه مع قول ابي حنيفة انه
لا يبطل وقدره بعضهم بالتحفة وبعضهم بالسحمة الكامل فالاول مخفف في عدم الافطار
الا عجز عن تمييزه ومجه مشدد في الفطر بابتلاعه **وجه** الثاني ان مثل ذلك لا يورث
في الجسم قوة تضاد حكم الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه يشبه الشهوة للعاصي
او الغفلات ومثل التحفة او السحمة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى
العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا ينضب على حال سد الباب فانهم امناء الرسل
على السريعة بعدموته في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو سحمة فيما
بينه وبين الله ادبائع العلماء كما سبق في بيان في مسئلة الافطار باد قال المصنف في احليله
او اذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم الحريم المأخوذ من نحو حديث كالمواشي يرمى حول الحصى
يوسل ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين
الستهة والركبة وان كان التحريم بالا صالة انما هو الجوع لما فيه من الدماء المضرب بالذكر
كما جرب فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الحقة تفسد الا في رواية
عن مالك وكذا التقطير في باطن الاذن والاحليل والاستعاط مفطر عند الشافعي
وله اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال الحقة مشدد ورواية مالك مخففة
فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ادخال الدوا من الدبر والاحليل مثلا
قد يورث في البدن قوة تضاد حكم الصوم ووجه رواية مالك ان الحقة تضعف

ليد باخراجها في المعدة فلا تفسد واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تفسد ان
يؤذي امرها الى فطر المحقوق لعدم وجود شيء تستعمل فيه القوة الهاضمة فتصير
تلذع في الاسع الى ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر واما قول بعضهم بالافطار اذا لمع
الصائم جحر لا يتحلل منه شيء او اذا فر الميل في اذنه والخط في حلقه ثم اخرجوه فهو
سد الباب لانه ليس مطعوما لالفة ولا شرعا ولا عرفا ولا تولد منه قوة في الجسد فان
قلت هو للعالم فعمل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من ان لا يورث الشهوة المضادة
للصوم فلنا ليس له فعل ذلك او يامع العلماء الذين افتوا بالفطر فيه تكون العلة
في الافطار علة اخرى غير نار الشهوة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
الحجامة لا تفسد الصائم مع قول احدائها تفسد الحاجم والمجموع فالاول مخفف والثاني
مشدد **ووجه** الاول ان المنوع منه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة لاما يضعفها
وقال ان دليل احد مؤول بان المراد تسببا في الفطر اما المجموع فظاهر واما الحاجم
فخرجوا له ان ينسب في افطار احد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم لا سيما اذا كان
الصائم قبل الدم فالتقطير ليس هو ليعين الحجامة وانما هو لما يؤذي اليه امرها فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة على انه لو اكل شاكرا في طلوع الفجر ثم بان
انه طلع بطل صومه مع قول عطاء وادود واسحق انه لا قضاء عليه وحكي عن مالك انه
يقضي في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
الاول تقصير بالاقدام على الاكل من غير علم او ظن ببقاء الليل **الثاني** انه
لا منع من الاكل الا مع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض بخلاف الفعل
بخلاف الخروج منه او تركه بالكلية عند بعض الائمة **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والثاني
انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واحمد بكراهته بل لو وجد طعم الكحل في الفجر
عندها وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفسد بالكحل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان العتق والصوم اشده من الطعام
في الكفارة ووجه الثاني ان الاطعام اكثر نفعاً للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم
لا سيما في ايام العلاء **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة الى العتق والاطعام والصوم
في كفارة الجماع في نهار رمضان عامداً على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام اول وانها
على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
ان العتق والصوم اشده من الاطعام والبلغ في الكفارة ووجه الثاني ان الاطعام
اكثر نفعاً للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لا سيما في ايام العلاء **ومن ذلك**
قول الشافعي واحمد ان الكفارة على الزوج مع قول ابو حنيفة ومالك ان على كل واحد منها كفارة
فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطئ
الثاني كفارة وقال احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر من الاول فالاول مشدد على الترميم
مخفف على الرخصة والثاني مشدد عليها لا اشتراكها في التزفة والتلذذ الحنا في الحكمة

الصوم ويقاس على ذلك ما بعده من قول ابو حنيفة واحمد في التشديد والتخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنا جنائنه
تعلق بالله وحده وتعلق بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالظلة عليه تمنع من وصول
العقوبة اليه من باب تعليق الاسباب على مسببها **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة
على ان الكفارة لا تجب الا في ايام رمضان مع قول عطاء وقنادة انها تجب في قضائه
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ظهور انها لا
حرمه شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان انبها لك لا يكاد يظهر له عيب
وان كان الاداء والقضاء واحداً عند الله تعالى فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
لو طلع الفجر وهو مجامع فخرج في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ظاهر ووجه الثاني مصاحبة اللذة
والترفة في حال التزعم فكان ذلك من بقية الجماع كاهو الغالب على الناس فكانه في حال
التزعم مقارن في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو حنيفة في نظيره من الخارج من المخصوم
انه ان جماع حال خروجه ويصح ان يكون الاول خاصا بالاكثر والذين يملكون شهواتهم
والثاني خاصا بالاصغر الذين يملكون شهواتهم فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
المسا في الفطر بالاكل والشرب والجماع مع قول احمد انه لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى اجامع
الميزان **ووجه** الاول اطلاق الشارع الفطر للمسا فشملى الافطار بكل مفضي ووجه
الثاني ان ما جوز له الحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر الى ما يقوى من الاكل والشرب
فجوز الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها
في النهار بالجماع في الليل فالحاجة اليه في النهار **ووجه** الثالث قول ابو حنيفة ومالك بان
من افطر في نهار رمضان وهو صحيح فقيم يلزمه الكفارة مع القضاء مع قول الشافعي
في ارجح توليه واحداً لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الثاني عدم ورود فقر عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك ووجه الاول
التغليظ عليه بانها كحرمه رمضان وقد اقر الشارع العلماء على شريعته من بعده وامرهم
بالعمل بما ادى اليه اجتهدا هم فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من اكل او شرب
ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا فانتما
الطعم الله وسقاه **ووجه** الثاني نسبته في النسيان الى قلة التحفظ وان كانت الشريعة رفعة
الائم عند كنفائهم من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي يحصل بالاكل عامداً
قد حصل بالاكل ناسيا وهو اشارة الشهوة المضادة للصوم ويصح حل الاول على حال العامة
والثاني على حال الخواص فصح انهما لا مالا كما كان ادق نظره ورحمته بقية المجتهدين
ما كان اجزاهم للتوسيع على الائمة **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان من افسد صوم
يوم من رمضان بالاكل والشرب عامداً ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول ربيعة انه

لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما مع قول يا مستجاب ان يصوم عن كل يوم شهر او مع قول اللهم
انه لا يحصل الا بصوم الف يوم مع قول يا مستجاب ان يصوم عنه لا يقضيه يوم الدهر فالاول
مشدد وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ زائد على قضاء ذلك اليوم ووجه
البقية التعليل على ذلك المفطر بغير عذر فلفظ كل مجتهد على ذلك المفطر يجب اجتنابه
حقوبة له ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك اليوم
فلا يخفف فيه يوم الا بد لانه في غير وقت الشرع الاصل وقد قد مناه نظير ذلك في الصلاة
واستدلنا عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدلنا عليه
قوله علي وابن مسعود بحديث في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي فعل فيه مثله لا
عينه فافهم **وجه الثاني** قول ابي حنيفة والشافعي ان من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يطل
صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب ويجب
به الكفارة فالاول تخفيف والثاني مشدد والثالث مفضل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا وهو صائم فانا اطعم الله وسقاه
انتهى ومن اطعم الله تعالى وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهي عن شئ من الاكل
ثم صنفه في جواز المكلف من غير قصد المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمسوخ
في حق هذا الناسي انتفاء قصد وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك
بالبطلان نسبة الى قلة التحفظ كما مر ايضا وجه قول احمد ان الجماع للصائم يعيد
وفرقة من المكلفين لعلية التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم
الامع مقدمات تذكر به كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تنتشر منه الى
الابمشقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا لكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه عند الرافعي انه لو اكره الصائم
حتى اكل او شرب اكرهه المراه حتى مكنت من الوطئ لم يبطل صومه مع الاصح عند النوزي
من البطلان وهو القول الاخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول
تخفيف بناء على قاعده الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على الاكراه في ذلك نادرو
لفظ الجماع في الثالث وشدة منافاته للصوم وهما اسرار في حكمة الجماع يعرفها اصل
لا تضر في كتاب **وجه الثالث** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه وهو قول احمد انه
لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الثاني** ان سبق
ما لا يخففه اول الاستنشاق فان خافه وتغصض واستنشق ونزل الماء جوفه
بطل صومه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان من افرق قضاء رمضان مع امكان
القضاء حتى يدخل رمضان افرق منه مع القضاء لكل يوم مذموم قول ابي حنيفة انه يجوز
التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء
فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف وقوله الائمة الثلاثة في عدم جواز

التأخير

جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الثلاثة ظاهر **وجه الثاني**
قول الائمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من شوال مع قول مالك انه لا يستحب
وقال في الموطا لم را احدا من اشياخي يصومها واخاف ان يظن انها فرض انتهى فالاول
مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف لعدم
لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيحتمل انه لم يقع عنده
فتوك العمل به احتياطا من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان تركه تلك السنة اولى
من فعلها للضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو طوّل السنين
ونظروا ما وقع للتصاري في زيادة صومهم وفي الصحيح مرفوعا النبي صلى الله عليه وسلم من قبلكم
شرا ليسير وذمما بذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم **وجه الثالث**
قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان النهي بعد فروع الاعيان افضل من طلي العلم ثم
الجماع مع قول الشافعي ان الصلاة افضل اعمال البدن ومع قول احمد لا اعلم شيئا بعد
الفرائض افضل من الجهاد انتهى ولكل من هذه الاقوال شواهد من الكتاب والسنة
فكقول مع مقابله لا بد ان يكون ملحقا بالتشديد والتخفيف ووجه القول الاول ان العلم
هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الاعمال ولا فضل شئ على شئ ووجه كون
الجهاد افضل علم يكون بعد طلب العلم كون الجهاد بضعف كلمة الكفر ويهدد طريق الوصول
الى العمل باحكام الدين واظهار شعائره ووجه كون الصلاة افضل عمل البدن ان فيها مناجاة
الله تعالى ومجاالته ولان الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوي والسفلي كما يعرف
ذلك اهل الكشف والله اعلم **وجه الرابع** قول الشافعي واحمد ان من سارع في صوم بطوع او طاعة
تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ولكن يستحب له اتمامها مع قول ابي حنيفة ومالك بوجوب
الانعام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا الى اخ له فحلف عليه افطر عليه القضاء
فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ما ورد ان المنطوع
امير نفسه فان شاء صام وان شاء افطر فثبت ما خيرا العبد في الافطار وعلمه فلا يلزمه
الانعام ووجه وجوب الانعام تعظيم حق المولى على نقص ما رتبته العبد معه ثما
ونويده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل علي فروع اي غير الصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع
اي تدخر في صلاة التطوع اي فتكون عليك بالدخول وماله تدخر فيها فليس عليك
فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالاكثر من باب حسنات الابواب سبقات المقرين
فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة بصوم مع قول الشافعي
واحمد وابي يوسف بكراهة ذلك فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الصوم يقوى استعداد العبد للحضور والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة
الجمعة وفي جميع يومها وليلتزمها الاثنية لانها اليوم عرفته عند اهل الكشف وذلك خاص بالائمة
الذين يحبون بالاكل والشرب عما شهوه هم انهم في حضرة ربهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة
يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد الافطار فيه وهو خاص بالاكثر والذين
يفهمون اسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على الله تعالى وذلك قوت للارواح

فقط فيصير الجسم ينزع الروح ويطلب قوته الجسماني ولا يسكن الا باكل الطعام وشرب
الماء وذلك هو كمال التوروك كما اشار اليه حديث للقيام فرحان فرحة عند افطاره ورفقة
عند لغاه ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة تقصر سروره فكل مقام رجال وصا البر
بذوقها اهل الله لا ينسب في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يكره والختار
عند من اقرى اصحابه عدم الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى رتبة الميزان
وجه الاول ان تركه التوالد مع الجوع يغير رايحة الفم وينولد منه القبح وهو صفة
الانسان او سوادها فتصير رايحة فمه تضر بجلبسه وبتفكير كراهة التوالد فزاله
للناس مقدم على اكتساب الفضائل القاصية على صاحبها **وجه الثاني** ان الزاينة الكريمة
تولد من عبادة فلا ينبغي ان تنها واجاب الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي
لصاحبها الا التقديس والطهارة الحسية والمعنوية وكذلك بشدة الشايع في الغيبة
والقيمة اذا وقع من الصائم زيادة على التحريم والقبح الحاصل للمفطر وهو موقوف لهم و
يسخت ان يصون الصائم لسانه عن الغيبة فافهم **والله اعلم بالاعتكاف**
اتفق الائمة على ان الاعتكاف مشروع والله قربة الى الله تعالى والله مستحب كل وقت
وفي العشر الاخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر والتفقوا على انه لا يصح اعتكاف
الا بالنية واجمعوا على ان خروج المعتكف لما لا بد منه كقضاء الحاجة وغسل الجنابة
جائز وعلى انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضر الجمعة وجب عليه الخروج لها
وعلى انه اذا باشر المعتكف في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن
البصري والزهرى يلزمه كفارة بيمين وكذلك اجمعوا على ان العنت الى الليل مكروه قال
الشافعي ولو نذر العنت في اعتكافه تكلم ولا كفارة عليه وكذلك اجمعوا على استحباب الصلاة
والقراءة والذكر للمعتكف واجمعوا على انه ليس للمعتكف ان يتجو ولا ان يكتب بالضعف
على الاطلاق هذا ما وجدته من مسانل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول ابي حنيفة انها في جميع
السنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مذهب الجوزان **وجه الاول** ما ورد
في تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يبلغنا في حديث واحد انها في غيره
وجه الثاني ان المراد بليلة القدر الجنس لكثرتها في رمضان اكثر ظهورا لروقة حجاب
الناس بالقوم ومن علامة صدق من يزعم انه رآها معرفة مقادير الشريعة كلها
تلك الليلة من طريق الاهتمام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة **سمعت**
سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل للعبد فيها تقرب
من الله تعالى قال وهو منزع من قال انها في كل السنة **سمعت** اخي الشيخ افضل الدين
انه رآها في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معوقه كما اننا انزلنا في ليلة القدر
اي ليلة القرب بكل ليلة حصل فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يؤيد من اختار من العلماء
انها تدور في جميع ليالي السنة يحصل العدل بين اليبالي في الشرف فالانجلي الحو تعالى
دائم كما يعرف ذلك اهل الكشف **ومن ذلك** ان الامام سيد ابن عبد الله الازدي من اقران

الامام مالت رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى في كل ليلة اذا
بقى من الليل ثلث الى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من مبتلي فاعا فيه
الى اخر ما ورد في الحديث قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى سماء الدنيا من غروب
الشمس الى خروج الامم من صلاة الصبح انتهى فربما ظن بعض الناس ان تلك ليلة
القدر المشهورة بين العلماء وليس كذلك انما هي ليلة قدر اخرى ومن هنا قالوا اذا
صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة جمعة كانت قدرا والحال انها مثلها لا فيها
فطن الراي انها في فعل هذا فكل احوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل ابن عظيم في
تفسيره عن الامام ابي حنيفة انه كان يقول انها رفعت قال وهو مروي ودانتهى والحو
ان مراد الامام ان ليلة القدر التي انزل فيها القرآن بعينها رفعت والا فكل الامم
ابي حنيفة لا ينبغي عليه حكمها فانه كان من اهل الكشف وهم كلهم يجمعون على بقائها الى
مقدمات السائمة فافهم **قول مالك والشافعي** ان لا يصح الاعتكاف الا
بمسجد والجامع ادلى وافضل مع قول ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تمام فيه الجمعة
وقال حذيفة لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ذلك
الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مذهب الجوزان **وجه الاول** مسانل المعتكف على مع
قلب في حضرة الله تعالى الخاتمة بالمسجد فانه اختص بتسميته بيت الله فاذا كانت الجماعة
او الجمعة تمام فيه كان اشد في جميعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة **وجه**
سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول يحمل ان يكون اشتراط المساجد والمسجد الذي تمام
فيه الجمعة او الجماعة خاتمة باعتكاف الا صاغرا الذين يحتاجون الى شدة المعونة فجمع قلوبهم
ويكون مطلق المساجد خاتمة باعتكاف الاكابر فافهم **قول الشافعي** في المديد
انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بينها وهو المعتزل المهيب الصلاة مع قول ابي حنيفة
والشافعي في القديم ان الافضل اعتكافها في مسجد بينها بذكر اعتكافها في غيره
فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مذهب الجوزان **الاذل** الانباع
فلم يبلغنا ان الشايع ولا احدا من عيال له اعتكف في غير المسجد **الثاني** ان اعتكافا
في مسجد بيتها استر لها قيسا لم يورد في حديث فطر صلاتهم في تعوير بيوتهم على
طولانهم في المسجد يجمع مطلوبه جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فانهم
سمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع
اعتكاف المرأة في بيتها وبين من اجازه لان الجواز خاتمة باناء الشياطين اللاتي
يحصل بخروجهن محذور والمنع خاتمة باناء الله الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن
للمسجد محذور كزواجة وسفاهان قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله
مساجد الله فافهم فان اماء الشياطين من حيث الافعال المردية بمنع من باب
نفس عبد الدينار والدرهم ونظير ايضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله
اي عبيد الاختصاص **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك اذا اذله الزوج لزوجته
في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اقامته مع قول الشافعي واجدان

ذلك فالاول مشدد على الزوج خافى بالاكابر والثاني مخفف عليه خافى بالاصاغر
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول غلبة قيام التعظيم حضرة الله التي خلقت
زوجته فيها وفتاحظه هو **وجه** الثاني تقديم حفظ نفسه لشدة فقره وضعفه
حاله وعلمه باستغناء الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اقبالهم الى حضرة وادبار
عنها عنده على حد سواء وما رجع الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الى المصلحة تعود عليهم
لا عليه تعالى فافهم **والثاني** قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم
مع قول الشافعي ان يصح بغير صوم فالاول مشدد وهو خافى بالاصاغر لضعفهم عن جميع
قلوبهم في اعتكافهم اذا افطروا ونسوا ولو الشهوات والثاني مخفف وهو خافى بالاكابر
الذين يقدرون على جميع قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم جميعا قلوبهم عن
شهود حضرة ربهم فافهم **والثالث** قول مالك واحد في احدى روايتيه ان الاعتكاف
لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي واحد في الرواية الاخرى انه ليس له زمان مقدور في
اعتكاف بعض يوم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول وهو خافى بالاصاغر ان استجلاب حضور القلب وجمعه من ادوية الشدائد لا يصح
بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب واليوم كله دليلا
لذلك **والثاني** وهو خافى بالاكابر ان الغالب على الاكابر حضور القلب فلا يحتاجون
الى طول زمن في جمع شدائد قلوبهم بل يجزى ما يتوحد بهم الاعتكاف حصوله الجمعية
عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف فانه حقيقة العكوف بالقلب على شهود حضرة
الرب بحكم الاستحباب من غير تخلل حجاب كما هو مقام سهل ابن عبد الله التستري رحمه الله
فكان يقول ان في منذ ثلاثين سنة اكلهم الله والناس يظنون اني اكلهم هم انتهى فالاول
راعي حال الاصاغر والثاني راعي حال الاكابر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة
الا احد في رواية له ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه متواليا فان اخل يوم قضى
ما ذكره وقال احد يلزمه التتابع وان نذر اعتكاف شهر مطلقا جاز له ان ياتي به متلما
ومتفرقا عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو اشدك الروايتين
عن احمد فالاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول الاربعة ظاهرة في كتب الفقه **والثاني** قول الائمة الثلاثة انه لو
اعتكاف يوم بعينه دون ليلة مع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم
وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف ليلة التي بينهما معهما
مع قول ابي حنيفة والشافعي في اصح القولين انه يلزمه اعتكافها فالاول من المسئلة
الاولي مخفف باعتكاف اليوم دون ليلة والثاني فيها مشدد وكذلك الحكم في المسئلة
الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالتخفيف خافى بالاكابر والتشديد خافى بالاصاغر
الذين قلوبهم مشته في ادوية الدنيا **والثالث** قول ابي حنيفة ومالك انه اذا اعتكف
بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في اصح القولين انه يبطل الا ان
شرط للزوج فالاول مخفف والثاني مشدد **والاخر** قول مالك ان الاعتكاف لا يصح الا في شهر

استصحاب

استصحاب المعتكف انه يبيد يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان دخل الجامع
فرواها بالاكابر ووجه الثاني الظن بان هذا الشهود ينقطع بخروجه لا سيما ان اخبرنا
المعتكف عن نفسه بذلك فافهم **والثاني** قول الشافعي واحدا ان المعتكف اذا
شرط خروجه لعرض في قرية لعيادة من يمرض وتبضع جنازة جاز له الخروج ولا يبطل
اعتكافه مع قول ابي حنيفة ومالك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالاصاغر
كما هو توجيهه في نظيره **والثالث** قول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه واحد
ان المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه ان انزل مع قول مالك والثاني
في القول الاخر انه يبطل اعتكافه انزل ام لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان الاول خاص بالاصاغر لمساكنتهم بالمطبخ بغير انزال بخلاف الاكابر
ويحتمل ان يكون الامر بالعكس فيسبح الاكابر بالانزال لكونهم يملكون ادبارهم بخلاف
الاصاغر بحسب احدهم عن حضرة ربه بجملة الجماعة وان لم ينزل **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه لا يكف المعتكف الطيب ولا لبس رفيع الثياب مع قول احمد بكراهة ذلك
فالاول مخفف والثاني مشدد **والاخر** قول مالك ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالقائل
فلا يكره له التعميل بالطيب ولبس النعس من الثياب **وجه** الثاني ان المعتكف في حضرة
الله تعالى كالمحرم ولا ينبغي له الترفه وكل من المرنين رجال فقوم بين يديه اعز
بغير الطاعة كما امر المجالس وقوم بين يديه اذ لا اما التعميل المحببة على قلوبهم واما الترفه
في سائر الزمان في مخالفة ولكن جهروا الانبياء والاولياء على الذليل بين يدي الله كما
حضر في صلاة او اعتكاف او غيرهما اذا ناصفة اي في نفوسهم وثيابهم فافهم
والثاني قول مالك واحدا انه لا ينبغي للمعتكف ان يقرأ القرآن والحديث والفقه
لغيره مع قول ابي حنيفة والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك واحدا ان قرأ
القرآن والحديث والعلم لما يقع فيه من الجدال والاشكال ورفع الصوت غالباً يفرق القلب
عن المعنى المقصود من الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده والصلاة لعدم تعلق
ذلك بالغير **فان قال** قل ان قراءة القرآن والحديث والفقه يفرق القلب عن الله تعالى
بذهاب الفهم الى معانيها فانه تذهب بالقارى الى الجنة وما فيها فيشاهد بقلبه آية تنصب
الى النار وما فيها فيشاهد بقلبه آية تذهب به الى معنى الطلاق او العدة والموت
وتحو ذلك ان هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه ولا يكاد من يتدبر القرآن ينفك
عن هذه الامور **فالجواب** ان هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالباً للناس فهو خافى
بالاصاغر فلا يؤثر في مقامهم ذهاب فكره الى معاني ما يتروونه ويذكرونه بخلاف الاكابر فانهم
يتفكرون بهذه المعاني عن شهود الحق تعالى فيؤثرو ذلك في مقامهم وما بقى الخلاص
الابسلوك مقام اكابر الاكابر وهم الذين تذهب افكارهم ويغفروهم الى معاني القرآن
والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام **والثاني** سبى علينا الخواص رحمه الله
يقول ما سمى القرآن بالقرآن الا لكونه مشتقاً من القراء الذي هو الجمع فقوم بجميعهم
بتلاوته على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات والتوبيخات والقوارع

والزاد والادب وقوم يحرمهم بتلاوته على الحق تعالى جلا وعلا و قدوم جميعهم لاوة
على الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا ينبغي ان يحرم من الاحكام والادب الاحكام على الحق
ذلك فعمل الله يؤتبه ما يشاء فاعلم ذلك **فان** **الاجماع** العلماء على ان
الحج احاد كان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم من بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة
واحدة وانفقوا على ان من لم يجهز الحج فلم يجهز و مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض
واجمعوا على انه لا يجب على الصبي حج وان حجته قبل البلوغ لا يسقط عنه فبعض الحج
وانفقوا على ان استحباب الحج لمن لم يجد زاد ولا راحة ولكنه يفدر على المشي وعلى
صنعة يكتب بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة
في الحج الفرض عن الميت وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف والتفريق
الاربعه على وجوب الدم على المتنع ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن
وهو شاه وقاد طاس وداود لادم على القارن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والانفاق
واما ما اختلفوا فيه **فان** **قول** **ابي حنيفة** ومالك ان العمرة ستة لا فريضة مع
قول احمد والشافعي ارجح قوله انها فريضة كالحج فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **الاول** ان اعمال العمرة داخله في ضمن اعمال الحج فكان العمرة
المستقلة تنفل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى وانما الحج والعمرة لله اي
يتوابعها تامين فلم يكتب بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين فقال العمرة واجب
في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في اشهر الحج فريضة في اشهر الحج كالطهارة القفري مع
الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث انها نوع
خاترا انتهى وفيه نظر فليست **فان** **قول** **الائمة الثلاثة** انه يجوز فعل العمرة في
كل وقت مطلقا من غير حصر يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك يمكن ان يعتمر
في السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكثر والثاني مشدد خاص
بالاصغر ويعبر تعليله بالعكس فيكون الاول في حق الاكثر ومن اهل مقام الادب
الكامل مع الله تعالى فهم يستحبون دخول حفرة الخامة الا في مثل كل سنة مرة او
او شهر مرة بخلاف الاصاغر فان احدهم ربما دخل حفرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا
من ادائها فكانه لم يدخل فكان تكريم للعمرة مطلوباً وهيهات ان يحصل من ذلك
التكريم مرة واحدة من عمر الاكثر فكل من الائمة اخذ بحكم فممن من راعى حال الاصاغر
ومنهم من راعى حال الاكابر ومراعاة حال الاصاغر في لانه هو الطريق الذي فيه معظم
الناس ووجه كراهة مالك للاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار
او خوفه على المعتمر من الاخلال بجرمة البيت اذا راه مرتين في السنة بخلاف اعتناؤه
في السنة مرة لان التعظيم يحدث في قلب العبد كل سنة للبيت في حق المعتمر كما جرب او
في كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك رحمه الله فهو نظير حدود التعظيم للبيت
في كل ختم اعوام في حق الحاج كما ورد فافهم **فان** **قول** **الائمة** انه يستحب المباداة
بالحج لمن وجب عليه فان آخر بعد الوجوب جاز عند الشافعي لانه يجب عند التواخي

وقال الائمة الثلاثة بوجوبه على القوي ولا يؤخر اذا وجب فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر اصحاب الخى ورات
والعوايق الدنيوية والثاني خاص بالاكثر والذين لا علاقة لهم وجميعهم مرتفعة
فيستحب احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل عليه السلام
والسلام بالاختتان باذنه واختن بالفا سر المعبر عنه بالقدوم فقالوا له يا خليل
الله هل لا صبر حتى نجد المولى فقال ان ناخبر امر الله تعالى شديدا انتهى **فان**
قول **الشافعي** واحدا من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راس الله
سواء اوصى به او لم يوص به كالدس مع قول **ابي حنيفة** ومالك انه يسقط عنه الحج
بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان يوصى فيجوز عنه من ثلثه فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في
حق الخواص والثاني في حق اعماد الناس **فان** **قول** **ابي حنيفة** واحدا من حج عماله
من دونه اهل مع قول مالك من حيث اوصى به ومع الراي من مذهب الشافعي انه من
المبيقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللابن بمقام غالب للناس فان
الحرم من دونه اهل قليل ولما حج السلطان قايتباي احرم من قلعه الجبل بمصر
رحمة الله فعند ذلك من النوار **فان** **قول** **الائمة الثلاثة** بقعة حج الصبي
بان وليه اذا كان يعقل ويعبر ومن لا يعبر يحرم عنه وليه مع قول **ابي حنيفة** انه لا يصح
احرام الصبي بالحج فالاول مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة
الثاني مشدد فيها ووجه تعظيم امر الحج وكثرة المشقة في تاديبه المناسك وفي تاديبه
من البلاد البعيدة غائبا وكونه لا يهدى لكامل التعظيم اللابن بالحج تعالى وبحض
اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى يكون الامم كامل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم
اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك وجبت العمرة واحدة فافهم **فان**
قول **الائمة الثلاثة** بكراهة حج من يحتاج الى مسئلة الناس في طريق الحج مع قول مالك انه
ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فانه فيه جمابين القولين يحملهما
على حالين فيكره الحج في حق اهل المرات كالعلماء والصالحين وغيرهم من ارباب
المراتب ولا يمكن في حق اهل الناس والمجربين من الدنيا من الفقراء **فان** **قول**
اي فائدة في اشتراط وجو الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقه النفقة والزاد
بوقوع ذلك منه او سرقة لغيره او موت الراحلة **فان** **قول** **الائمة** ان من حصل الزاد والراحلة
فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق مما به من الاقات ولو مات جوعا او نعبا كان طابعا
لله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا او نعبا فانه يكون عاصيا وما
نفس الشارع الكفاية والمهونة الامم كانت تحت امر فهو ولو مات دابة او سرفت
نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد ان يستخره من يقوم بكفايته في الطريق لادبه مع ربه
فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة

والمنعم بالنفقة والذاد لا على غيره وهذا من باب اعتقاد توكل فنعلم انه لا ينبغي لفقير
ان يحج على التجرد اعتمادا على ما يفتح الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة
ويقول ان الله عز وجل لا يفتني عن لانه في ذلك مخالفا لار الشارح وقد قال تعالى
وتزودوا فان خير الزاد التقوى والتقوى باو الى الابواب فامر بالزاد الجاهلي
الذي هو الطعام والرواح في الذي هو التقوى وانه يكون ذلك خلافا لخالصا
الله الكريم فان قوله تعالى فان تقوى في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشايخ
السلف كان معدودا من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الالب
فكيف الحال فالجواب لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل كمالهم في الطريق على ان احدهم كان
لا يخرج الى التنقي في الحج او غير بغير زاد بالمال الا بعد رياسة نفسه في الحضرة وازفرا
صار احدهم يطوى الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا
الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجواز ولولا ان احدهم راض بنفسه وعرض
منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا زاد ولو اسه الناس بذلك
سفه دابهم وانكوه عليهم وقد خرج اخي افضل الدين من مصر الى مكة باربعة ارغفة
فاكل في كل ربع رغيفا فابان ان يحكم على الناس بحكم واحد او تفتح باب الاعتراض على النقل
الا بعد شدة الفحوص عن احوالهم والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
يجمع حج من استوجر للخدمة في طريق الحج مع قول احد انه لا يصح حجه فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** الاول ان من سافر للخدمة
لناس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا
لا يقصدون باعمالهم الدينية والاخر وتيم الاوجه الله تعالى ولا يشغلهم احد
الحق من الانزعاج ان الخدمة غالبا لا تكون الا في وقت يكون فيه فارقا من عمل المنايا
فلا يمنع في كسبه شيمه ولا في عمله في الحج شركة فمن اين جاءت الكراهة فتأمل واماده
الثاني فهو محمول على مال الاصاغر الذين تكون مصروفه الى طلب الدنيا وذلك
حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعى حال الاكابر ومنهم من راعى حال الاصاغر
من الضلال والجهالة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو غضب دابة فحج
عليها او ما لا فحج به انه يصح حجه وان كان عاميا بذلك مع قول احمد انه لا يصح حجه ولا يجزيه
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحرمة
لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالاصاغر **ومن ذلك** الثاني انه
عاصر بما فعل العاصي يغضب الله عليه فلا يرضى عنه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى
يرد ذلك الحق الى اهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حجرة الله ولو دخل مكة
فكلمه حكمه وخول ليس المسجد فهو ملعون ولو كان في حجرة الله تعالى فافهم وهذا
خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه اجرة
حقارة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت بيعة وامر العدو فالاول
مخفف والثاني مفضل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال

بقدم ديناه على آخرته والثاني على عكسه ولا يخلف الله نفسا الا وسعها ومن
قول الائمة الاربعة انه يجب التنقي في البحر الحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوله
انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والاول**
انه يستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر لا تؤمن غائلته وقد تشور ربح عظيمة في تلك
السنة فتفرق كل من في السفينة وليس بيد احد وثوق بما يقع في السفينة فقد تسلم
الركب خمس سنين متواليه وتغرق في تلك المنة بخلاف البر فانها اذا عجزت في الطريق
يحد من حملها غالبا من الحجاج او عرب البوادي ويصع حمل الاول على من رزقه الله
تقوى اليقين والتوكل والثاني على من كان بالخذ من ذلك **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة ان العاجز عن الحج بنفسه لم يزد زمانه لا يرجو بركه منها او هو مرد وجد اجرة من
يج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول احمد انه لا يجب عليه الحج
وانما يجب الحج على من كان مستطيعا بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض
في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** الاول ان الحج يقبل النيابة
في حق الاصاغر من باب قولهم اعلى ارضه ارضي من راضهم حيث كان عاجزا من تحمل تلك
المسقة الواقعة في سفره لحضرة محبوبه **ووجد** الثاني انه لا يشق المحبين رساله بسلام
ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقديس الذات الواردة على تلك الحضرات
وتقديس النائب لا يغني عن تقديس من استأجره بل يجب على الاكابر ان يذهب احدهم
لتلك الحضرة ولو مات في الطريق قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
فلا يريد ركة الموت فقد وقع اجرة على الله فافهم وقد انشدوا فوالله ما يشق الغليل رساله
ولا يشتكي شكوى المحب رسول **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة الا في رواية لا في حنيفة
انه لو استأجر من حج عنه وقع الحج من المحجوج عنه ثواب النفقة فالاول مخفف عن المحجوج
عنه والثاني تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين قريب من التوجيه
التي جريها فيما قبلها فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الاعمي اذا وجد من يقوده يلزمه
الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابى حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستنيب من
يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجهها فيما قبلها فالاصاغر
يستنيبون والاكابر يحجون بانفسهم طلبا لتقديس ذواتهم **ومن ذلك** قول ابى حنيفة
واحمد والشافعي في اصح القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف
حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز
الاستئابة في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجد الاول ان حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرته بنفسه جازت
النيابة فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول
الاخر للشافعي انه فوبه على كل حال فنجوز الاستئابة فيه كالفرض بجامع القرية وان فاد
الوجوب والذنب **ومن ذلك** قول الشافعي واهل في شهره وابنيه انه لا يجوز لمن لم يسط
عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره وعليه فرضه الفرض في نفسه مع قول احمد

في الرواية الاخرى انه لا ينبغي اجرامه لاعتدائه نفسه ولا اعتدائه مع قواي حيفته
ومالك انه يجوز مع الكراهة بهما لا ذل فيه تشديد والرواية الثانية من احمد
مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان الامر بالتحج
او لا ينصرف الى فرض العبد يخرج عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جاز له الحج عما غلبه ووجه
رواية احمد ان امرامه بالحج عن غيبه مع بقاء الفرض عليه هو خارج عن قواعد الشريعة
وكل على مخالف الشريعة فهو مردود مطلقا اما لعدم صحة اصل الاداة لنفسه كالقلاء
الخداج ووجه الثالث من النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم لانه من باب
الايشاء القرب للترجمة وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايشاء العبد اخاه بالقرينة
قياما بحق الاخوان لارغبة عن الطاعة **فأفرهم ومن ذلك** قول الشافعي واهله انه لا يحرم
ان يتنفل بالحج من عليه فرض الحج فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول الجحيفة ومالك
انه يجوز ان ينطوع بالحج من عليه حج الفرض وينعقد احرامه بما قصد وقال القاضي عبد
الوهاب مالكا عندي لا يجوز ذلك لانه الحج عندنا على الفور فهو مضيق كالسجدة
القليلة فالاول مشددة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونوجيه القولين
معلوم مما سبق في نظيره قريبا **ووجه** قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الحج باحد
هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الاطلاق وهو الافراد والتمتع للكل فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد **والاول** ثبوت كل من الكيفيات الثلاث من الشارع
صلى الله عليه وسلم فعلا وتقريراً من غير ثبوت نهي عن ذلك ووجه الثاني ان الائمة والقرآن
المفهم بمكة لا حاجة اليه لما عند من الراحة وعدم التعب بخلاف الافاق والعلما ائمة
على الشريعة فلم يمانعوا بوضيقتهم ولا يوسعوا في كل شيء لا شره قواعد الشريعة فانهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الافراد افضل من التمتع مع قول احمد
والشافعي في احد قوليه ان التمتع افضل من الافراد فالاول مشددة خاص بالاكابر
والثاني مخفف خاص بالاصغار وهو حال غالب الناس اليوم لتضعف ابدانهم وايانهم
عن تحمل المشقة ايام الافراد مع انشراح القلب ولا غائنة التمتع على تحصيل الحج المبرور
واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايته شحقا من اخواننا ائمة
بالحج على وجه الافراد فورمت راسه ووجهه وصار عبثا في الحج ثم ندب وكان ذلك
في ايام الشافعي قول من قال الافراد افضل مما اذا لم تحصل له تلك المشقة الشدائد
ومن ذلك قول الجحيفة ومالك بانه يجوز ادخال الحج على العمرة قبل الطواف
والوقوف مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها
بعد الطواف فانه لا يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد ادى بالمقصود فالاول
مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان العبد قد ربط
نيتة مع الله تعالى على فعله العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة اخرى ولو كانت افضل
منها كما لا يجوز ان يدخل في فرض الظرف ثم يجعله عضرا ولا يوافقه فلو لم يجعلها فرضا
الثاني المسامحة في مثل ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث

دخلت العين في الحج الى الابد وهذا اسرار يعرفها اهل الله لا سطر في كتاب **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة الاربعة انه يجب على القارون دم كدم التمتع وهو شاة مع قول ملاوس
وداد انه ليس عليه دم ومع قول بعض الائمة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني
مخفف والثالث مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** حصول الارتفاق
بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمان احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين
ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغليب على القارون
مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالاكابر وقد حج سفيان الثوري ما شيا حافيا
من البصرة فلقاه الفضيل بن عياض من مساجد عابثة فقال له هل لا اتخذت لك فعلا
او دابة فقال يا فضيل ما يرضى العبد الا اني لمصاحبة سيد بعد اباقة وسواجرامه
وعدم الخسف به مع استحقاقه خسفا لارض به الا ان ياتي راكبا مستعلا والله لو سمحت
على الجمر كان قليلا فضلا عما اتيتي لمصاحبة تعالي حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل
لمرء جاء بصالح سيد ان ياتي الى حضرة راكبا انتهى **ومن ذلك** قول الشافعي واهله في رواية
ان حاضري المسجد الحرام من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قواي حيفته هو
من كان دون الميقات الى الحرم ومع قول مالك هو اهل مكة وذو طوى فالاول خاص باصل
التعظيم التام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرة الخاصة ما داموا على دون مسافة القصر
من الحرم والثاني خاص بالاكابر والاكثر من بعض المواقيت اكثر من مسافة القصر والثالث
خاص بالاصغار الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بغنائها وقد اسقط
الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرة كرام مجلس السلطان لا يكفون
بما كلف به غيرهم من الحاضرين عن حضرة وهذا اسرار يذوقها اصلا لله تعالى لا سطر
في كتاب **ومن ذلك** قول الجحيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام بالحج مع قول
مالك انه لا يجب حتى يرمي جمر العقبة واما وقت جواز الذبح فقال الجحيفة ومالك
انه لا يجوز الذبح للمهدي قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقتة بعد الفراغ من العمرة فالاول
من المسئلة الاولى مشددة والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف
والثاني منها فيه تشديد من جهة ثاخير الذبح لو كان اراد تقديمه فرجع الامر الى المسئلة
المرتبة الميزان ووجهها ما هو **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا يجوز حياض الثلاثة
ايام لمن فقد الهدى الا بعد الاجرام بالحج مع قول الجحيفة واهله في احدى الروايتين
ان له صوما اذا احرم بالعمرة فالاول مشددة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العمرة حج اصغر **ومن ذلك** قول
الجحيفة والشافعي في الظاهر قوله انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام الشرب مع
قول مالك والشافعي في القديم واهله في احدى روايتيه انه يجوز صوما في ايام الشرب
فالاول مشددة في عدم الصيام من حيث ان الصوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العبد
ولا يليق بالضعف ان يصوم عند من كان في بيته الابادته وهو له يصرح بالاذن له بالصوم
وفي الحديث ايام من ايام اكل وشرب وبغال وذلك ليكمل للقوم السرور فان الاجساد

لا يجعل لها سورا لا بالقطوف اذ الحى تعالى للحاج جعل السور والارواحهم بشهود
كونهم في حفرة ولا جسامهم باكلهم وشربهم فيها كذلك وبؤيد هذا المعنى الذى ذكرناه
حديث للصائم فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقائه وفرحة الاجساد
بالانظار وفرحة الارواح ببقاء الله تعالى اى بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته
او بعد مماته وايضا ذلك انه اذا كشف حجاب راي اقرب اليه من جبل الوريد فلا يعلم
قد سرور العبد ولا قدر فرحة في تلك الحفرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه
انه يجوز صوم الثلاثة في ايام التشريق فهو خاص بالا صغار الذين هم في حجاب عن حفرة شهو
ارواحهم للحى جزوا ولا فيقوتهم غذاء الارواح وغذاء الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم
عن عمل المناسك مع ما في ذلك من المسارعة لبراة الذمة بالزهرم الحى تعالى به من الصوم
في الحج فكل امام مشهور بما يخفى على بعض مقلديه فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا يفوت صوم يوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفه مع قول ابي حنيفة انه يسقط صوما
وبسفر الهدى في ذمته وعلى الرابع من مذهبنا الشافعى انه يعومها بعد ذلك ولا يبي
تاخير صومها وقال امدان اخر الصوم بعد زومه وكذلك اذا اخر الهدى من سنة
الى سنة يلزمه دم واذا وجد الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب له الانتقال
الى الهدى وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول تخفف والثاني شدد وكذلك القول
في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الاول في المسئلة الاولى
ان يوم عرفه ليس هو اخر اركان الحج وقال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما بعده
ظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعى في الحج فويله واهل ان وقت صوم
السبعة ايام اذ ارجع الى اهله مع القول الثاني للشافعى بجواز صومها قبل الرجوع ثم
في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ
من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القرآن والثاني
فيه تشديد ووجه الاول قوله تعالى اذ ارجع اى شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه
الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه **ومن ذلك** قول مالك والثاني
ان المتع اذا فرغ من اعمال العمرة صار حلالا سواء ساق الهدى ام لم يسقه مع قول ابي حنيفة
واحد انه كان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيجزم بالحج
ويدخل على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما فالاول تخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر والله اعلم **باب المواقيت**
اتفق الائمة الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالحج قبل سؤال دعوان المواقيت المكانية تكون
لاهلها ومن قريتها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ ميقاتا
لم يجز له مجاوزته بغير احرام وعلى ان من جاوزه بغير احرام يلزمه العود الى الميقات ليجزم
منه ومكروه النحر والحس البصر انهما فالاحرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا اذن
العود وكان الموضع مخوفا او ضايقا لوقت لزمه دم لمجاوزته للميقات بغير احرام وعلى من
عن سعيد بن جبير انه قال لا ينعقد احرامه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه

قول النخعي

قول النخعي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقيت ولم يبين كون الاحرام فيها
واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب توسعة على الامة واحتمل الوجوب اخذا بالاختياط
ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل مخالفة السنة فكان مرددا واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى اخر شهر ذي الحجة مع قول
الشافعى انه يستمر الى عشر ليال من ذي الحجة فقط فالاول تخفف والثاني شدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم تنصيب الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء
الاحرام بالحج فثبت ما جاز تاخير الاحرام الى فجر يوم العيد جاز في اخر الشهر وما فادى النبي
اعطى مكة وفيه من يوم التعميد التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه
النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يلبثوا ان احرامهم
اعزم بالحج بعد فجر يوم النحر باذ كان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولي وان كان
العلماء امة على الشريعة وعلى الامة بعد فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
لا رجوع بالحج في غير اشهر من له ذلك وانعقد حجه مع قول اصحاب الشافعى انه ينعقد بمن
لا يجامع قول داود انه لا ينعقد شيئا فالاول تخفف على المحرم المذكور بان يعقد احرامه
حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث شدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما
ثم نصريح من الشارع بالمنع منه وانما خرج ببيان الميقات فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب
ووجه الثاني ان اصحاب الشافعى جعلوا الميقات شرطا في صحة انعقاد الحج فاذا لم يقع
الحج انعقد عمره اذ هي حج اصغر فكان حكمه حكم من احرز بصلاة الفرض قبل دخول الوقت **ومن ذلك**
دخوله نوبان انه لم يدخل فانها تنقلب نفلا لئلا يحصل صورة انتهاك حرمة تلك الحفرة
الشريفة ووجه ظاهر لاخذ داود بالظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الافضل ان يحرم
من دويرة اهله مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو الذي تحت النوى
من قول الشافعى فالاول شدد خاف بالاكابر والثاني تخفف خاص بالا صغار كما مر بيانه
في الباب قبله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام لم يلزمه الفضا
مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيّا فلا فالاول تخفف والثاني
شدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم وجود نصريح في ذلك من الشارع
بامرفكان الامر على التخيير فمن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا اثم كتحية المسجد
بجامع ان كلام من الحرم والمسجد حفرة الله عز وجل **وجه** الثاني ان قول هذه الحفرة
بغير احرام فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء اذ كانا فانه لسوء وادبه وهذه خاص بالا كابر
المطالين بالادب الخاتم بخلاف غالب الناس من الخدام والغلمان فافهم والله اعلم
باب الاحرام ومقتضياته اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطيب
في الثياب للحرم وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وسروراه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم
لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين القميص والسرادل والفلنسوق والقباء والخف وكل ما يخط
يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك اتفقوا على تحريم الجماع والقبيل

والسبي وشوق والتزويج وقتل الصداق واستعمال الطيب وإزالة الشعر والظفر ووجع
 رأسه ولحيته بسائر الأدهان والمرأة في ذلك كله كالرجل إلا أنها تلبس الخيط
 وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها إلا أحرمانها فيه واجمعوا على أنه لا يجوز للحرم
 أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكف فيه وانفقوا على أنه ان قتل الصداق
 ناسيا أو جاهلا وجبت الفدية هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وإنما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة يستحب التطيب للأحرام مع قول مالك أن ذلك
 لا يجوز إلا أن كان طيبا لا يتنقله وإيجته فإن تطيب بما ينبغي رايحه بعد الأحرام وجب
 غسله فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول الاتباع
وجه الثاني سد باب الترفه بجملة الأحكام إذا تطيب للأحرام فكانه تطيب بعد الأحرام
 وإن لم يبق له رايحة لا إطلاق الشارع من التطيب مع أنه لا بد من رايحة طيبة
 تكون في الطيب تميزه عن رايحة التراب مثلا فإن قال قائل فلا يبيح حرم الطيب
 على المحرم مع أنه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مستحب في الجمعة فالجواب
 أن أحرم ذلك كحديث الحرم أشعث أغبر ولا أن المطلوب من المحرم اظهار الذل والسكينة
 واستشعار الخجل من الحق تعالى وطلب الصلح والعفوة فوافق معاجلة العقوبة كأمر
 أن لا يتأدم عليه الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ما شيا نأب الله عليه زعفران
 وتلفاه هناك فلما نال الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نغفر لنا وزنا
 لنكونن من الخاسرين **وسمعت** سبدي عليا الخواصر حمد الله يقول من كشف حجاب الله
 في الحج لا بد له من الحيا من ربه والخجل منه حتى يؤد العبد في ذلك الحضيض أن لو ابتلع
 الأرض وحجب عما شهود كونه بين يدي الله عز وجل ومن كان هذا شهده فهو مشغول من
 استعمال الطيب ونحو ما يفعله الأموات من عذاب الله في حضرة الرضى كوفت صلاة
 الجمعة فإن نجلى الحق تعالى فيها من وجع بالجمال دون الجلال فليس حال من كان لا يعرض
 حال رضى الحق تعالى عنه من يعلم أو يظن أنه تعالى رضى عنه فأخبر **ومن ذلك** قول الأئمة
 الثلاثة أنه يحرم غيب ركعتي الأحرام مع قول الإمام الشافعي في أصح القولين أنه
 يحرم إذا انبثت به راحته وإن كان ما شيا فيحرم إذا توجه لطريقه فالأول
 مشدد والثاني مخفف **وجه** الأول والثاني الاتباع والتفسير ولكن الأول أولى
 للأخبار والثاني أولى للأصاغر **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يعقد أحرامه
 بالنية فإن لم يلبس النية لم يعقد مع قول رادد أنه يعقد بمجرد التلبية ومع قول
 أبي حنيفة لا يعقد إلا بالنية والتلبية معا أو لسوق الهدى مع النية فالأول يشدد
 والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول الاتباع
 في نحو قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وقوله لتبكين اللهم لتبكين
 معناه الإجابة أي أنا يا رب قد أجيناك إجابة بعد إجابة فالأول حيي كناية عن الإجابة
 والثانية حيي حججنا الآن فلهذا الإجابة منطوية في الأحرام لأنه ما أحرم حتى أجاب
وجه الثاني أن في التلبية اظهار الإجابة بخلاف النية فإنها من أفعال القلوب

وإن كان التطوق بالنوى ولبى أدنوى وساق الهدى فقد تخفف الانعقاد فأخبر
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بوجوب التلبية مع قول الشافعي وأحمد أنها
 سنة فإن أبا حنيفة قال إنها واجبة إذا لم يسبق الهدى فإن ساقه ونوى لأحرام
 صار محرما وإن لم يلبس وأما مالك فقال بوجوبها مطلقا وأوجب دما في تركها فالأول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أن التلبية شعار
 الحج كتبيين الأحرام في الصلاة **وجه** الثاني أن الإجابة قد حصلت بحج وأنت فأنه
 ما نوى الأبعد أن أجاب دعا الحق تعالى فوجه قول أبي حنيفة بالوجوب إذا لم يسبق
 الهدى تقوية النية فإن من ساق الهدى مع النية فقد تأكدت إجابته فلا يحتاج
 إلى تلبية ووجه وجوب الدم وتركها أنها صارت شعارا في الحج كالإباض في الصلاة
 فكما يجبر نادر البعض ذلك بسجد في السهو كذلك يجبر نادر التلبية بالدم فأخبر
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع التلبية عند رمي جمرة العقبة مع قول
 مالك أنه يقطعها بعد الرزاة يوم عرفة فالأول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها
وجه الأول أنه شرع في التحلل بمجي جمرة العقبة والأدبار عن أفعال الحج ومعلوم
 أن التلبية إنما تناسب الإقبال على الفعل لا الأدبار عنه **وجه** الثاني معظم الحج التوقف
 الوقوف بعرفة كأمره في حديث الحج عرفة فأخبر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي
 أن المحرم لا يستظل بالأياس رأسه من محل وغيره مع قول مالك وأحمد أن ذلك
 لا يجوز له وعليه الفدية عندهما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان **وجه** الأول عدم تسمية ذلك تغطية للرأس **وجه** الثاني أنه في
 معنى التغطية بجامع الترفه وحجاب الشمس والبرود عن الرأس والمحرم من شأنه
 أن يكون أشعث أغبر والمظلة المذكورة تمنع الفبار ويصح حمل الأول على حال أحاد النكاح
 والثاني على حال الخواصر كما يصح التوجيه بالعكس أيضا فيكون المنع في حق من لم يعلم
 رضوان الله تعالى عنه بالفراش والإجابة في حق من أحس برضى الله عنه فمن شهد كثير
 معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللابح به التشعيت والأغبرار ومن شهد
 رضوان الله عنه كان له التظليل المذكور فأخبر **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه
 يجب عليه الفدية إذا لبس القباء في كتفه ولم يدر يديه في كفيه مع قول أبي حنيفة
 أنه لا فدية عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الأول الأخذ بالاحتياط فإن كل ما يدخل فيه الرأس من الثياب يبيح
وجه الثاني أنه ليس له يحصل به كمال الترفه تخفف في الفدية فيه **ومن ذلك**
 قول الشافعي وأحمد أنه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الأزال مع قول
 أبي حنيفة ومالك أنه يجب عليه الفدية فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول ستر العورة أمر لازم أشد من لزوم تركه ليس
 الخيط فكان لبس السراويل أمر لا ترفه فيه وأيضا فإن شهود عدم التركيب خاف
 بالأخبار وما كذا أحد يشهد كونه بسيطا في تلك الحضرة لغلبة شهود الفناء فيها

على البقاء فكان الامم خطاب لصفة لوصفها **وجه** الثاني الاخذ بالاعتناء فان
يصدق على ليس لتراويل انه ليس الخيط ووقع في شهود التركيب الذي لا يلحق في ذلك
المحض فكانت الفدية كفارة لما وقع فيه من ترك التوفى الى مقام شهود البسائط
وهنا اسرار يعرفها اهل الله لا تفسد في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
لم يجد نعلين جاز له لبس الخفين اذا قطعها اسفل من الكعبين ولا فدية عليه الا عند
ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها **ومن ذلك** قول
الشافعي واحدا انه لا يحرم على الرجل ستروجه مع قوله ابي حنيفة ومالك انه يحرم
فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول عدم ورود نفي في النهي عن ستروجه
الثاني ان ستروجه بلباس او غيره ترفه والحرم اشعث اغبر وايضا فان الرحمة توجب
العبد هنالك فاذا ستروجه وقعت الرحمة على ذلك المتأخر الذي يخلع دون شئ
الوجه التي لا تغادر العبد كما ترايضاحه في الكلام على كراهة التلثم في الصلاة **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في الثوب والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز
جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وان له التجز بالعود والند وشتم جميع الرايين
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
انه لا فرق في الترفه استعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفا **وجه** الثاني ان الثوب
ليس ملازما للشخص كملازمة جلده بل يخلع تارة ويلبس اخرى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ومالك انه يجوز للحرم اكل الطعام المطيب وانه لا فدية في اكله وان ظهر رجة مع
قول الشافعي واحدا انه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول
مخفف والثاني مشدد ووجه ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الخنا ليس بطيب
مع قول ابي حنيفة انه يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول
ان رسول الله صلى الله عليه كان يكره الخنا ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يجب
وجه الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيجوز ان يحنه فكان فيه الفدية مع
ما فيه ايضا من الزينة التي لا تناسب المحرم **ومن ذلك** قول الائمة كلهم بتحريم الادهان
بالادهان المطيبة كدهن الورد والياسمين وانه يجب فيه الفدية وما في المطيبة
كالشعير فاختلغا فيه فقال الشافعي لا يحرم الا في الرأس والحية وقال ابو حنيفة هو طيب
يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن بالشعير شيئا من الاعضاء الظاهرة
كالوجه واليد والرجل ويدهن به الباطنة وقال الحسن ابن صالح يجوز استعماله في
جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفسد
والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الدهن يظهر كثيرا في الرأس
الحية دون غيرها فحرم فيها فقط **وجه** الثاني انه يظهر به الترفه في سائر البدن
شعر او بشر المحرم اشعث اغبر والدهن يذهب غيرته وشعث شعره ووجه قول مالك
ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبير ترفه وقد تدعى الحاجة اليه اذا

حصل شعث الشعر كثيرا او دبست الطيبة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن
بدنه ويطنه ليزل طيبته التي يتأذى بعبسها لا سيما في حق من كان يأكل النواشف
كالغرائبش ولعل الشافع راى ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال
زمن الاحرام فخرج التشعب عن العادة فشوق خلقه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الحرم لو عقد النكاح لم يتعقد مع قول ابي حنيفة انه يتعقد فالاول مشدد ودليله
اطلاق النكاح على الحشر ولو مجازا **وجه** الثاني ان حقيقة النكاح انما تكون بالدخول بها
فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم واجاب الاول بان العقد
دهليز للوقوع في الجماع فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السر والوكبة لما ينصرف
بحول القولان على حالين فمن خاف الوقوع كالشاب الذي به غلظة حرم عقد ومما لم
لم يخف كالشيخ الذي بردت ناره شهوته لم يحرم فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة يجوز للمحرم مراجعة زوجته مع قول احمدا انه لا يجوز فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الزوجية في حكم
الزوجة التي في العفة لبقاء احكام الزوجية في حقها ووجه الثاني انه لا اجنبية
بدليل انه لو لم يراجعها لتزوجت الغير من غير احدثان طلاق اخر فعلم ان الزوجية لها وجهان
وجه للزوجية ووجه للبنوة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لو قتل
الصبي خطأ وجب الجزاء بقتله والقبية لما لك ان كان مملوكا مع قول ابي حنيفة ومالك
انه لا يجب الجزاء بقتل الصبي المملوك ومع قول داود انه لا يجب الجزاء بقتل الصبي خطأ
فالاول مشدد والثاني مخفف ولذا لك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول ان مملوك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعيف والحكم الظاهرية تعالى فكان
من الواجب عدم قتله هو في حضرة اجلاله تعالى ووجه الثاني مراعاة مالك العبد
في تلك الحضرة بدليل صفة تعرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغير وجه قول داود
ما ورد من رفع اسم الخطا عن الائمة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا جزاء على من دمل
على صيد والاحرمت الاعانت على قتله مع قول ابي حنيفة يجب على كل منهما جزاء كما لو كانا
جماعة محرمين فدلهم شخص على الصيد محوما كان او حلالا واجب على كل واحد منهم جزاء كامل
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الذئب
لا يحنو بالمباشرة **وجه** الثاني انها يحنو بها وله نظاير في الفقه كقوله صلى الله عليه
افطر الحاجم والمحجوم فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه يحرم على المحرم اكل
صيد له مع قول ابي حنيفة لا يحرم بل اذا ضم صيدا ثم اكله لم يجب عليه جزاء اخر وقال
احمد يجب فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثالث ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الصيد اذا اكل لا يغبر ما كولا ولا
ولا متولا من ما كولا لم يحرم على المحرم قتله مع قول ابي حنيفة انه يحرم بالاحرام قتل كل وحشي
ويجب بقتله الجزاء الا الدب فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول ان غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد عادة الا المأكول

فانصرف الحكم اليه ووجه الثاني اطلاق النهي عن الصيد و قتله في القرآن على الحرم ووجه
استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يجرس ذرعا ولا ماشية فافهم
من ذلك قول الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا تطيب او ادهن ناسيا او جاهلا
بالحريم مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول المعقد اقامته لعذر له بالنسيان والجهل
ووجه الثاني عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه **ومن ذلك** قول الائمة الاربعين
من ليس قيسا ناسيا يزرعه من قبل راسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول الفرق بذلك
الحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كلف بزرعه من راسه
ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما نهى الله عنه ولو تلف بذلك ماله كله فضلا
عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا تزن عند الله جناح بعوضة وهذا المحل على حال الاكابر والاول
على حال الاصاغر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلق راسه او غير ذلك لم يضره ناسيا
او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي ارجح قوله ان عليه الفدية فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين يعرف من توجيه من تطيب او ادهن ناسيا
او جاهلا كما تقدم فريبا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو جامع ناسيا او جاهلا الزمته
الكفارة مع قول الشافعي ارجح قوله انه لا كفارة عليه ولا يفسد بذلك حجة فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الثاني ظاهر لعذر بالجهل والنسيان
في الجملة **ووجه** الاول كثرة نساخه وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك من الحرم فان لا حرام
هيبة وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما نهى عنه لاسيما والاحرام قليل وقوته في العمر
فكان الهيبة فيه اعظم من الهيبة فيما يتكرر وقوته **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز
للمحرم خلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك وان عليه
صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه ليس ذلك
ترفة له اي الحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للحرم ان ياخذ اشعا او يلقم ظفرا فقل
ذلك اخذ شعريه وقلم ظفره نظير قوله افطر الحائض والمجروح وقد يكون النهي عن ذلك علة
اخرى غير الترفة لم يفرق فيها نحن فلذلك الزمه الامام ابو حنيفة بالفدية احتياطا له **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغسل بالسدس والخطمي مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز
وبزيمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد وكل منهما وجه ويصح حمل الاول على حال
العوام والثاني على حال الخواص لاخذين لانفسهم بالاحتياط او الفرار من كل شيء فيه ترفة
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يديه وسخ جاز له اذالته مع قول مالك
انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول كونه زينة فكره ولم يجرم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط في كل فعل ينافي حال الحرم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء بالقصد والحجامة مع قول مالك فيه صدقة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه من باب



الندوى من المرض فلا يلزم له صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني
فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفة لتكذبه بالعافية او تخفيف الام عقبا لفسد و
الحجامة فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم **باب ما يجب من تحفظ الاحرام**
اتفق الايم على ان كفارة الخلق على الخير ذبح شاة او اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف
صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج والعمرة قبل التحلل
الاول فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان احرم في الاء
وانفقوا على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالطهي في الحائض وقال داود يرتفع **فان قال قائل**
فلا شيء ثم تأمر المحرم اذا فسد حجه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت
منسعا كان وطئ في ليلة عرفة **الجواب** قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز خرقه
ولعل ذلك سببه التغليب عليه لا غيره وانفقوا على ان الحجامة الملكية تضمن بقية
وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا ثم قتل صيدا آخر وجب عليه
جزاآن وقال داود لا شيء عليه في الثاني وانفقوا على تحريم قطع شجر الحرم وكذلك
انفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم لغير الدواب والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم
قطع شجر حرم المدينة وقيل صيد هذا ما وجدته من سيايل الاتفاق وانما اختلفوا
في ذلك قول الامام ابي حنيفة واحده اصدى روايته ان الفدية لا تجب الا لخلق
ربع الراس مع مالك انها لا تجب الا بخلق ما تحصل به امانة الاذي عن الراس ومع قول الشافعي
انها تجب بخلق ثلاث شعرات وهو اصدى الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني
يخفف التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول هو القياس على سحبه في الوضوء ووجه الثاني هو ان الاذي من ذلك اربع او
ثلاثة ارباع ونحو ذلك وما زاد على ذلك فحرام ووجه الثالث ظاهر **ومن ذلك**
قول الشافعي واحدا من الحرم اذا ملق نصف راسه بالغداة ونصفه بالعشي لزمه كفارة
بخلاف الطيب واللباس في اعتبار التفريق والتتابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المحظورات
غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة سواء كفر من الاول او لم يكفر
وان كانت في مجلسين وجبت لكل مجلس كفارة الا ان يكون تكراره لمعنى واحد كرمي
وبذلك قال مالك في الصيد واما في غيره فكقول الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الخلق ووجه قول ابي حنيفة انصراف الذهن الى ان
الفدية لا تجب الا بكامل الترفة وهو خلق الراس كله سواء كان ذلك في مجلس واحد
او مجلسين ووجه قول مالك معلوم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا من ما وطئ في الحج
او العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ولزمه بدنة ووجب عليه المضي في فاسده و
القضاء على الفور مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطئ قبل الوقوف فسد حجه ولزمه
شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر مذهب مالك كقول
الشافعي فالاول فيه تشديد بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه اول البنا

ومن ذلك قول أبي حنيفة والثالث أنه يستحب لعماد الوطى والموطى أن يتفرقا
 في موضع الوطى مع قول مالك وأحمد بوجوب ذلك فالأول مخفف خاص بهما ضعفت
 شهوته والثاني مشدد خاص بهما قويته شهوته فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة أن من وطئ ثم وطئ ولم يتكفر عن الأول لزمه شاة إلا أن يتكفر عن ذلك
 في مجلس واحد مع قول مالك أنه لا يجب بالوطئ الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه يجب
 كفارة واحدة ومع قول أحمد أنه كفر عن الأول لزمه بالثاني بدنة فالأول فيه تخفيف
 بشرطه والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه**
 الأول أن الوطئ الثاني كالتمتع للأول وكذلك خفف فيه بشاة **ووجه الثاني**
 أن لكلهم دائرة مع الوطئ الأول فقط ولذلك أوجب الشافعي فيها كفارة واحدة وقول
 أحمد ظاهر مفضل **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه إذا قبل بشهوة أو وطئ فيها
 دون الفرج فأنزل لم يفسد حجة ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي مع قول مالك
 أنه يفسد حجة ويلزمه بدنة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان **ووجه الأول** أن التقبيل أو الوطئ فيما دون الفرج لم يصرح الشارع بأن
 حكمه حكم الوطئ في الفرج فلذلك لم يفسد به الحج وأما وجوب البدنة فللتنادى بخروج الحي
 وقد حصل ووجه الثاني الحاق ذلك بالوطئ في الفرج سدا للباب وحصول معنى الوطئ
 بالانزال فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن شراء الهدى من مكة أو الحرم جائز
 مع قول مالك أنه لا يجوز من سوى الهدى من الحل إلى الحرم فالأول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه الأول** أن النظر إلى شراء الهدى وتفرقه
 على مسالك الحرم من غير سوق يفتح التبرع به حتى يهدى بالكونه محصلا للمفسود **ووجه**
 الثاني الأخذ بظاهر القرآن في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فإنه يقتضي الجبهة من نوع
 بعيد خارج الحرم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشتوت جماعة في قتل الصيد
 لزمهم جزاء واحد مع قول أبي حنيفة أنه يلزم كل واحد جزاء كامل فالأول مخفف والثاني مشدد
وجه الأول القياس على ما إذا قتل جماعة إنسانا وصحح على الدية فإنه لا يلزمهم إلا دية
 واحدة ووجه الثاني القياس على أنهم يقتلون به بجماع أنه قتل لم يأت به الله فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك
 أن الحمامة المكينة تضمن بقيمتها ومع قول داود أنه لا جزاء في الحمام كما تراو إلى الباب
 فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر أما
 قول داود فله عدم بلوغ شيء من الشارع في ذلك **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه
 يجب على قول أبي حنيفة أنه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد الواحد بخزانة
 فإن أفسد أرامه لزمه القضاء فإن نادى الكفارة ودم القرآن ودم في القضاء
 وبه قال أحمد فالأول في مسألة القارن مخفف والثاني فيها مشدد والأول في مسألة قتل
 الصيد كذلك مشدد وكذلك القول فيمن أفسد أرامه هو مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن الذي قتل راجع للثقة

أن الحلال إذا وجد صيده داخل الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول أبي حنيفة أنه
 لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد وإذا فاق في الحقيقة عند أبي حنيفة
 في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني
 خاص بالأكابر من أهل الأدب والأول خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي أنه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة
 شاة مع قول مالك أنه ليس عليه في قطعها شيء لكنه متى فعله ومع قول أبي حنيفة
 أن قطع ما أنبت الله إلا دية فلا جزاء عليه وإن قطع ما أنبت الله تعالى بلا واسطة إلا دية
 فعليه الجزاء فالأول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فإنه لا ينبغي
 لأحد أن يغير ما لم تدخله يد الحوادث لكنه يضاف إلى الله بيادى الرأى فلذلك
 شدوا الأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد الحوادث فإنه يصير يضاف إليهم بيادى
 الرأى فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قطع الخشب لعلف الدواب
 وللدواب مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 نبت الميزان **ووجه الأول** استثناء الشارع الأذن لما قال له عمه العباس لا الأذن
 يارسول الله فقال لا إلا أن يقيس عليه الخشب من حيث أنه مستخلف أن قطع
 أو ليس له مرتبة الشجر أن قطع فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي في الجذال
 أن شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة
 أيضا مع قول مالك وأحمد والشافعي في القديم أنه يضمن بأن يؤخذ سلبا لقائل
 والقاطع فالأول مخفف والثاني فيه تشديد تبعاً لما ورد في كل منهما والله أعلم
باب صفة الحج والعمرة اتفق الأئمة الثلاثة إلا أربعة على أن من
 دخل مكة فهو الحياران شاه دخلها رادان شاه دخل ليلا وقال النخعي وأصحابان
 دخوله ليلا أفضل وعلى أن الذهاب من الصفا إلى المروة والعود إليها يجب مرة
 ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود يجب مرة واحدة ووافقه عليه
 ذلك أبو بكر الحنفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الأربعة جماهير الفقهاء
 وعلى أنه إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في منى وإنما
 يصلون الظهر ركعتين ووافقهم على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون
 الجمعة بعرفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل أبو يوسف مالكا عن هذه
 المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك سبنا بنا بالمدينة يعلمون أن لا الجمعة
 بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك **والتفقوا على أن**
المبيت بمزدلفة نسك وليس بركن وحكى عن الشعبي والنخعي أن ركبا واجمعوا
 على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة والتفقوا على وجوب
 الرمي وعلى أنه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى أنه إذا كان الهدى نطوقا فهو
 باق على ملكه يتصرف فيه كيف شاء إلى أن ينحر وعلى أن طواق الأفاضة ركن
 وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال كل حصة سبع حصاة

واجب وقال ابن لما جئوا روى جمعة العقبة من اركان الحج لا يتحل احد من الحج الا بالانبار
 به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والتفاني الائمة الاربعة ووجه قول الشيخ واسحاق
 الادفول مكة لئلا افضل كون الداخل يرى نفسه كالحرم الذي غضب عليه لسلطان
 واتوا به مغلولاً يعرضونه والناس كلهم واقفون بنظرون الى ما يمنع به ولا شك
 ان دخول هذا لئلا استرله واما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط اذ المطلوب
 البداية بالتصاف قبل المرون في السعي فالعلماء جعلوا ذلك في اول مرة من السبع وابن
 جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للتورع العمل بذلك خروجاً من ذلك
 ووجه قول ابن يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة ومثو ذلك يوم عيد تغفر فيه
 الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة ما
 من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة فلا منع لعدم ورود نهي
 عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم وجود امر بذلك كذلك فكان عدم
 فعل الجمعة اخيراً على الناس وقد قال اهل الكشف ان الاصل عدم التحجير فانه الامر
 الذي ينهي اليه امر الناس في الجمعة فلذلك كالا رافع المخرج وانما مع الاصل
 والداثر مع المخرج وانما مع خلاف الامر انتهى ووجه كون المبيت بمزدلفة مكاناً نفس
 الشارع عليه وظهور شعار الحج به وكذلك القول في روى جمعة العقبة فان ظهور
 الشعار به اكثر من روى بغيمة الجمرات فافهم وانما اختلف الائمة فيه من الامكان
فمن ذلك قول الشافعي ان تعدد دخول مكة لا ينسك يستحب له الا يحرم بحج او عمر
 مع قول ابن حنيفة انه لا يجوز لمن هو وراء الميقات الا يجاوزه الا محرماً وانما من
 هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا محرماً
 ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا
 دخول مكة بغير احرام الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد فالاول مخفف خاف
 بالاصغر والثاني مشدد وخاص بالكابور والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى من يثبت الميقات
 ويصح جعل الاستحباب في حق الكابور والوجوب في حق الاصغر وذلك ان الكابور
 قلوبهم لم تنزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم حج او عمره ان يريدوا بعض
 حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الاصغر قلوبهم محبوبة عن حضرة الله تعالى فاذا
 وردوا عليها وجب عليهم دخولها ليخرجوا عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى
 فافهم **ومن ذلك** قول الائمة يستحب الدعاء رؤية البيت وان طواف القدوم
 سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند رؤية
 البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم فالاول فيه
 تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بتروك ذلك وتشديد
 في طواف القدوم فرجع الامر الى من يثبت الميقات ووجه الاول الاتباع **ووجه الثاني عدم**
 بلوغ نصر في ذلك لما لك ربه الله ووجوب الدم بتروك طواف القدوم قاله باجتهاد
 ووجهه ظاهر فانه من شعار البيت **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الطهارة

وسورة العنزة شرط وصحة الطواف وان من احدث فيه تعوضاً وبني مع قول ابن حنيفة ان
 الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الا
 الاجتهاد فرجع الامر الى من يثبت الميقات **ووجه** الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة
 القبلية الا ان الله قد اعمل فيه المنطق فلم يستس الا الكلا واما توالي الحركات
 فيه فلا يصح استناده لان المشي هو حقيقة الطواف فلما استثنى ذهب صورة
 الطواف جملة **وسمعنا** سيدي علي الخوام رحمه الله يقول لابد للواقف في حضرة الله
 من السير في المسافات طوافاً كان او صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال
 القبلة والامام فيها من اذ لها الى اخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على
 على القلب بمناجاة الابن الغار من ذنوبه الى من يجتبه من العقوبة فافهم **ووجه**
 الثاني ان غاية الطائف بيت الله ان يكون كالجالس في المسجد مع الحدث الاصغر
 وذلك جائز فلذلك قال ابو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب
 الطهارة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة ان السجود على الحجر الاسود سنة كالقبيل
 بل هو تقبيل وزيادة مع قول لك ان السجود عليه بدعة فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القابل به ما ورد في السجود عليه
 فوقف عند ما بلغه من التقبيل فقط **ووجه** قول الشافعي انه يستلم اركانها
 ولا يقبله مع قول ابن حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل
 يده بل يضعها على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالائمة ما بين مخفف ومشدد في
 الاستلام والتقبيل فرجع الامر الى من يثبت الميقات وحكمة ما ذكر لا يذكر الامساخنة
 لانها من علوم الاسرار **ومن ذلك** قول الائمة ان الركبتين الشاميتين اللذين
 يليان الحجر لا يتلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجايز باستلامهما فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى من يثبت الميقات والاول خاص بالاصغر الذين لا يشهدون
 التسرا الا في ركبي الحجر الاسود واليهما فقط والثاني خاص بالاكابر الذين يشهدون
 التسر والامداد لا يتصور بجهة من البيت بل كله مدور واسرار كل منهما ما ظهر للآخر
 والعام ومنها ما ظهر للخاص فقط **ووجه** اخير في من اتوبه من الفقهاء ان الكعبة
 صانعة حين صافحها وكلته وكلها وناشدته اشعاراً وناشدتها وشكوت فضل
 وشكر فضلها فانه حية باجماع اهل الكشف ومن شهد بها جماد الاحكام وقد ورد في
 صحيح ابن خزيمة ان القيام والقوان يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول القيام
 يارب قد منعت شهوته ويقول القوان يارب قد منعت النوم في الليل فيشفعها
 الله تعالى فيه **وذكر** الشيخ يحيى بن العربي انه لما حج تلمذت له الكعبة ورفاها الى مقام
 لم تكن عندها قبل ذلك ومذمته انتهى ومن هنا اوجب اهل الله تعالى على من يريد
 الحج السلوك على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل شيء ثم بعد ذلك
 يحج **واخبرني** سيدي علي الخوام ان سيدي ابراهيم المبتولي لما طاف بالكعبة
 كافاته على ذلك بطوافها به انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الرمي

والاضطباع سنة مع قول ما كنت الا اضطباع لا يعرف وما رايته احد يفعل
فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاتباع ووجه الثاني كون ما كنت لم ير
من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام مالك وبتقدير
يلوغ الامام ما ورد في الاضطباع فقد يكون مذهبه وقال الحكم بزال العلة فان
تلك العلة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والتمس لاجلها قد زالت في
في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحوا خلفه ما ظنوه قريش من الوصل والضعف
في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن باحتقارهم في العيون فلما اضطبعوا
ورملوا رج قريش عما كانت ظنت فيهم وقالوا كانهم الغرلان ووجه القول الاول
اظهر واكثر ادباً مع الله فقد يكون الشارع اراد واما ذلك الفعل بعد زوال علة
المذكورة لعله اخرى فان قيل قد قال العار فون ان اظهار الضعف والمسكنة اعلى
في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فالحق في ذلك فم يظهر من القوة
ليعزقهم لئلا يشمت بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى
وقد نهى الشارع عن التبخثر في المشي الا في دار الحرب وجوز صبغ الخيطة البيضاء
بالسواد في الحرب مع انه نهى عنه في غير الحرب فاخرهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة
انه اذا نزل الرمل او الاضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن البصري والمجاهلون
ان عليه دماً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول والثاني الاتباع
انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد وكل منهما دجال **ومن ذلك** قول جماعة
العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالاول مخفف
والثاني مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه **وجه** الاول ان القرآن افضل الاذكار
فقرانه في حضرة الله اولى كما في القنطرة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كادد
فضيلة الحج تعالى فيه بكلامه القديم عظيم **وجه** الثاني ان الذكر المخصوص
يحمل برجح فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان افضل قياساً على ما قالوا في اذكار
الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فاخرهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
والشافعي في القول المرجوح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول مالك والهدو
الشافعي في القول الاربع انهما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئاً ولم يبين كونه واجباً
ولامندوباً فليجتهد ان يجعله مستحباً تخفيفاً على الامنة وله ان يجعله واجباً اقتبالاً
لهم فاخرهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان التسبيح في الحج مع قول ابي حنيفة
والهدو في احدى روايته انه واجب يجبر تركه بدم ومع قول احمد في الرواية الاخرى
انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول مانع فيه من الاحاديث **وجه** الثاني انه صار من شعائر
الحج الظاهرة كالرمي والمبيت بمزدلفة ووجه الثالث العمل بظاهر قوله تعالى
فمن حج البيت واعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيراً فان الله

شاكر

شاكر عليهم فتعوله فلا جناح عليه ان يطوف فيه رفع الحج الذي كان قبل ان يؤموا بالبيت
بالسعي لا غير لاسيما وقد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيراً فجعله من جملة ما يتطوع
به واجاب الاول والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز بعد منع وجب وان الواجب
يطلق عليه طاعة لله تعالى كما يطلق عليه خيراً لان من فعله فقد اطاع الله تعالى
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد من البداية بالتصفا في صحة السعي مع قول
ابي حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمروة ويختتم بالتصفا فالاول مشدد
ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن الكتاب
والسنة وهو ان المراد التطوف بهما سواء ابدأ بالتصفا ام بالمروة نظير قول
مالك في ترتيب الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يفضل جميع اعضاء الوضوء
فيلان يوفي القنطرة مثلاً سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً او تأخر عنه ولكن البداية
بالتصفا مستحبة عند من لا يقول بوجودها لثبوتها من الشارع دون العكس وقد قال
ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البداية بالتصفا فقال ابدأ بما بدا الله به
اي بذكره الله فاخرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك بوجوده فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول والثاني الاتباع
وهو يحتمل الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو الاصول فان ليلة عرفة قد
جعلها الشارع متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة الى ان يطلع
الفجر فليليلة عرفة نصيب من الدعاء بما اضاف النهار من وقت تذكروا الانسان
جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره او تلك السنة او ذنوب من يشفع له من اصحابه
او غيره من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة متعيناً الى ان يفرغ من
تذكر ذنوبه ولو الى الغرلان الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه ذنب
لم يتب منه احتياجه الى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي
المروءات من الاكابر بخلاف الاصاغر لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب لانهم
معتدون على شفاعته غيرهم فيهم وفي اصحابهم وذلك لان اهل الموقف على قسمين
اكابر واصاغر فالاكابر لا يحتاجون الى شافع هناك والاصاغر يحتاجون وقد سمع
بالشافعي في اهل عرفة ودعوا الى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الركوب المشي
في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول احمد والشافعي في القديم ان الركوب افضل فالاول
مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالاكابر ووجه الاول عدم ورود نص
في ترجيح احد الامرين على الاخر ووجه الثاني الاشارة الى ان الفضل لله تعالى
الذي جملة الى حضرته وذلك الحمل في الشكر متمم الى حضرته ما يسيراً فانه
ربما حصل له بذلك ادلال على انه تعالى وقد سالت سيدي علياً الخواص عن
حكمة طوافه صلى الله عليه وسلم راكباً فقال حكمته ان يراه المؤمنون فيتناسوا به ويأمنوا
العارفون فيعتبروا وسالت شيخنا شيخ الاسلام زكريا عن ذلك فقال نحو

ذلك وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت واكباً يحتمل شيئين اما لبراه الناس
فيستفتونه عن وقايعهم في الحج واما ليعلم الناس انهم جازوا حولين على كفا
القدرة الالهية اظهار فضل الله عليهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
لو لم يجتمع بين المغرب والعشاء بزدلفة وصلى كل واحد منهما في وقتها جاز مع
قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول تخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه الاول** ان الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني انه واجب وفعل النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الوجوب والندب فخالفة المذنب جائزة ومخالفة
الواجب لا تجوز **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز رمي الجمرات بغير
الحجارة مع قول ابي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض ومع قول داود يجوز
بكل شئ فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاتباع **وجه الثاني** والثالث ان المقصود
نكايه الشيطان حتى ياتي الى عند كل حصاة بشبهة يدخلها عليه في دينه على
الخوارج السبعة التي تخطر له عند كل حصاة فاذا اتاه بخاطر الامكان للذات
رميه بحصاة الافتقار الى المرجح وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه واذا اتاه
بانه تعالى جوهر وجب رمية بحصاة افتقار ذلك الى التخيير والوجود بالغير
واذا اتاه بخاطر الجسمية وجب رمية بحصاة الافتقار الى الاداة والتركيب والا
والابعاد واذا اتاه بالعوضية وجب رمية بحصاة الافتقار الى المحل والحدوث
واذا اتاه بالعلوية وجب رمية بحصاة دليل مساواة الفلحة للمعلول في الوجود
وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا اتاه بالطبيعة وجب رمية بالحصاة الثالثة
وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد من احاد الطبيعة الى الامر الاخر
في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلى ومنفصل
حارة وبرودة ورطوبة ويوبسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها
ولا وجود لها الا في عين الحار والبارد واليابس والرطب واذا اتاه بالعدم
وقال له فان لم يكن هذا ولا هذا وبعد له ما تقدم فما شئ وجب رمية
بالحصاة السابعة وهي دليل اثاره في الممكن اذ العدم لا اثر له ومعنى التكبير
عند كل حصاة اعاد الله اكبر من هذه الشبهة القوانيم بها الشيطان كما اوضحنا ذلك
في كتاب اسرار العبادات فاذا رمى ابليس بجديدا ونحاس او رصاصا او خشب
او عظم حصلت نكايه الشيطان به اذا مسه فاخرهم **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد ان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا رمى بعد نصف الليل جاز مع قول
ابي حنيفة ومالك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول مجاهد والتميمي
والثوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول تخفف والثاني فيه تخفيف
والثالث تخفف كذلك فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا تذكر
الا مشافهة لاهله لانه من الاسود **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية

مع اول حصاة من رمي جنة العقبة مع قول مالك انه يقطعها من ذوال يوم عرفه
فالاول تخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الاجابة
قد حصلت بليمة المزدلفة وما بقي الا الشروع في التحلل من النسك فلا يناسب
التلبية **وجه الثاني** في الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من يوم عرفه
لان الوقوف هو معظم الحج فتناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في فعل اليوم النحر فترجمي
جنة العقبة ثم يخر ثم يخلق ثم يطوف مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول
مما لا تخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
يدلله الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على هذا الترتيب فيحتمل ان يكون
ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب اقرب في حق الضعفاء
لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شئ قدم ولا اخر في يوم النحر الا قال افعل ولا حرج
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في خلق الرأس الرابع مع قول مالك ان الواجب خلق
الكل والاكثرو مع قول الشافعي ان الواجب ثلاث شعرات والا فخلق الكل فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث تخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان والاول
خاص بالمنوسطين في مقام العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالاكابر
المعارف وذلك لان الخلق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكر فكلما خفت
الرياسة خف خلق الشعر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الخالق يبدأ بخلق
الشفق لا بمر مع قول ابي حنيفة انه يبدأ باليسر فاعبر من الخالق لا المخلوق له ودليل
الاول الاتباع من حيث انه تكميم ووجه الثاني انه انزاله قدر فتناسب البداية به
وهذا القولان كالتولين في التواك فمن جعله تكميما قال يتسوك بيمينه ومنه
انزاله قدر قال يتسوك بيساره **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر براسه
يستحب امرار موسى عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني
تخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الرياسة فائدة بكل ذات وخلق
الشعر كناية عما اتاها فلما فقد الشعر باب مسح الجلد بالموسى في زوال الرياسة مقام
خلق الشعر وان كانت الرياسة حقيقة محلها القلب لا الرأس فافهم **وجه الثاني**
انه الشاع لم يامر بالخلق الا من كان له شعر يزال وامرار موسى على الجلد لم يزل شيئا في
رأى العيس فلا فائدة لامرار موسى فافهم **ومن ذلك** قول الائمة باستحباب سوق
المهدي وهو ان يسوق معه شيئا من النعم ليدبجه وكذلك اشعار المهدي اذا كان
من بلاد بقرية سبعة سنانه الا من عند الشافعي واهل مالك في الجانب اليسر
وقال ابو حنيفة الاشعار محرم فالاول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه
يعيب المهدي في الظاهر ويشوق التوبة واجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الادب
لامثال امر الله في الحج وشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في ربه كان ذلك
قليل فضلا عن حيوان خلق للذبح والمأكلة فراجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قول الائمة الثلاثة انه يستحب ان يقرأ الغنم نعلين مع قول مالك انه لا يستحب
تقليد الغنم انما التقليد الغنم انما التقليد للاب فقط فالاول مخفف في قوله استحب
التقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع
قول مالك ان الغنم لا يخاطبها الشياطين بخلاف الابل فكان الفعل
في الابل كناية عن صفع الشياطين بخلاف الغنم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الهدى اذا كان من ذرية نزل ملكه عنه بالنذر وبصير للمساكين فلا يباع ولا
لا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه وابدا له بغيره فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الزام النادر بالوفا ليس هو كونه
له وانما ذلك عقوبة له من حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجبه الله تعالى عليه
وزام الشارع في مرتبة التشريع فكان في خروجه عن ملكه بالنذر مبادرة الى طلب
استيفاء العقوبة ليرضى عنه ربه حيث ارتكب منه ما عنه **وجه** الثاني ان المراد
اخراج ذلك المنذور او مثله في القيمة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة في ذلك
في القيمة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز شرب ما فضل من ولد
الهدى مع قول احمد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان النذر حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف واماما
يستخلف ويحدث نظيره فلا يخرج في الاستفاد به **وجه** الثاني وهو ان اللبن في النذر
كما يرضى ليس بهيمة الذي في ذرعها في المبيع فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ان ما وجب
في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول ابي حنيفة انه يؤكل من دم الغنم والتمتع ومع قول مالك
انه يؤكل من جميع الدماء الوجبة الاجزاء الصيد وقديته الاذي فالاول مشدد والخامس
والثاني فيه تخفيف خاص بالمتوسطين والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء
جزاء الصيد وقديته الاذي انه في الاول كفارة للجناية على الصيد وفي الثاني لا يجرى
له من التوبة بنقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الافراد فافهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح ليلا مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القولين مقرر
في الفقه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان افضل بقعة لذب المعتمر المرفق
والحاج منى مع قول مالك انه لا يجوز المعتمر الذبح الا عند المدة ولا للحاج
الا منى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل القولين
الاتباع ونهض بهما لوجود اجتهاد الامام مالك ولا يخفى انه احوط من القولين
فما لم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ادقت طواف التوكة من نصف ليلة النحر
وافضل يوم النحر والاخوله مع قول ابي حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني
واخره ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه يجب ان يبدأ في رمي الجمرات بالتي تلي مسجد الحيف ثم بالوسطى ثم بجمع الفقه

مع قول ابي حنيفة انه لو رمى منكبا اعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان البداية بالجمع
التي مسجد الحيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود **وجه**
الثاني انه مردود من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول
فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول ابي حنيفة
انه نكاح **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه نكاح **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه نكاح
الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحمل الامرين معا **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لم ينزل في اليوم الثاني حتى غرت الشمس وجب مبيتها
ورمي الغد مع قول ابي حنيفة انه ان ينزل في اليوم الثاني يطلع الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واهل الحنابلة اذا مضت قبل
طواف الافاضة لم تنقض حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجمار حبس الجمل لها بل ينفر مع النكاح
ويركب غيرها مكانها مع قول مالك انه يلزم حبس الجمل اكثر من منى من الحبض وزيادة
ثلاثة ايام مع قول ابي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع
الحاج فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وقوافي البارزى النساء الا في حضرة في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة
الشافعية **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات
الحج الا في حق من اخام بمكة فانه لا واداع عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يفيق بالافاق
فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع لا فاعمال الحج للبيت **باب**
باب الاحسان اتفق الائمة الاربعة على ان من لحضه عدو عن الوقوف
او الطواف او السعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزمه قصد قرب او بعد
ولم يتحلل فان سلكه ففاته الحج او لم يكن له طريق اخر يتحلل من احرامه بعمل عمره عند
الثلاثة مع قول ابي حنيفة ان شرط التحلل ان يحضر العدو عن الوقوف والبيت
جميعا فان حضر عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس انه لا يتحلل اذا كان العدو
كافرا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يكره ان يحصر من ان الحصر لم يقع باختيابه وانما
ذلك على رغم انف العبد وموضوع الكفاريات انما هو عن الوقوع في امر
عصى به العبد ربه **فانما الجواب** والامر كذلك وايضا انه ان العبد ما
صد عنه دخول حضرة الله عز وجل الا عند من الرياسة والكبر فلم يصلح
له فخر حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالحدي به
يدي الحاجة فانه ليسهل قضاه الى ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا تخلقوا
دؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فان الخلق للو اس اشارة لوزال الرياسة
والكبر للذين كانوا ما نعين من دخول الحضر **فان قال** قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم معصوما من الكبر وحب الرياسة فدكان مع صحابه حتى صدمهم المشركون

فان كان من باب التشريع لامتد فادخل نفسه في حكمه نواضعاً لهم ومنه
 آخر لا تذكر الامتد فانه لا يفتى بها الخواص من الفقهاء
 والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي انه يتحلل بنية التحلل وبالذبح والخلو مع قول
 الجعفة انه لا يصح الذبح حيث احصر وانما يصح بالجرم فنواحي رجل يرقب له وقتاً
 ينصرف فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحلل ولا ينشئ عليه من ذبح وطلق
 فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان في التحلل ما ذكره ابا مع الله تعالى كما في نية الخروج من الصلاة
وجه الثاني العمل بظاهر السنة وقياسه على الدماء الواجبة بفعل حرام وترتبه وب
 وهذا القولان خاتمان بالاكثر وقوله مالك خاتم بالاصغر فرفع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اظهر القول ان يجب لقضاء اذا دخل من الفرض
 لاس التطوع مع قول مالك انه اذا احصر عن الفرض قبل الامام سقط عنه الفرض
 ولا قضاء على من كان نسكه تطوعاً عند هذا مع قول الجعفة بوجوب القضاء بكل
 حال فرضاً كان او تطوعاً وهو احدى الروايتين لاجد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** تعظيم امر الفرض لا سيما بعد التزاه
 والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك ان من احصر قبل التلبس بالاحرام
 فكانه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول الجعفة
 واهد في احدى روايتيه تعظيم امر الحج بدليل انه لا يخرج منه بالفساد بل يجب
 المنفى في فاسد والقضاء ان كان نسكه تطوعاً **ومن ذلك** قول الشافعي انه
 لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض الا ان كان شرط التحلل به مع قول مالك واهد انه لا
 يتحلل بالمرض مع قول الجعفة انه يجوز التحلل مطلقاً فالاول فيه تخفيف تبعاً لقوله
 صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف ووجه هذين القولين ان المرض يترك كالعذر واجاب مالك
 واهد بان المريض يمكنه الاستئابة بخلاف من احصر العدو ولا يخلو الجواب
 عما اشكال **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة ان العبد اذا احرم بغير
 اذن سيده فليس له تحليله مع قول اهل الظاهر انه لا ينعقد احرامه والامة
 كالعبد الا ان يكون لها زوج فيعتبر اذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن انه
 لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد والثاني اخف عليه لعدم
 احتياجه منه الى تحليل العبد ووجه اعتبار اذن زوج الامة مع السيد كونه
 ملكاً للاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار اذنه مع السيد كونه السيد
 مالك الرقية واستمتاع الزوج بها امر عارض **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 بجواز احرام المرأة بغير نية الحج بغير اذن زوجها مع قول الشافعي في ارجح القولين
 انه ليس لها الا تحريم بالفرض الا باذن فالاول مخفف ودليله ان حق الحق لها
 مقدم على حق الاذى لا سيما والحج يجب في العمرة ولحقه والثاني مشدد في حق الزوج

وذلك

وذلك لضيقه وضعفه عن قرى شهرته ايام الحج ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين
 يملكون شهرتهم والثاني على حال الاصغر الذين هم تحت شهرتهم وكذلك القول
 في تحليلها من الحج بعد انعقاده فان الشافعي يقول في ارجح قوليه ان له تحليلها ومالك
 وابو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي بهذا الوهاب لما كلف ذلك
 له منعها من حج التطوع في الايام فان احرمت به فله تحليلها عند الشافعي فرفع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه تحليلها وعدمه ظاهر لان من الائمة من راعى تعظيم
 حرمة الحج ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لكون حقه مبنياً على المشاحنة والله
 اعلم **باب الاضحية والعقيقة** جمع الائمة على ان الاضحية
 مشروعة باصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها وانفقوا على ان المرض البسيط في
 الاضحية لا يمنع الاجزاء وعلى ان الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى ان الجرب البين
 يمنع الاجزاء وكذا العور واجموا على ان مقطوعة الاذن لا تجزى وكذا مقطوعة
 الذنب لغوات جزء من اللحم وانفقوا على انه لا يجوز ان ياكل شيئا من اللحم الاضحية
 المنذورة وانفقوا على انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدى نذراً
 كان او تطوعاً وكذلك بيع الجلد خلافاً للحنفي والاذاعي كما سبق في الباب
 وانفقوا على ان البدنة والبقرة تجزى عن سبعة والشاة عن واحد وقال الشافعي
 ابن راهوية تجزى البقرة عن عشرة وانفقوا على ان ذبح العقيقة يوم السابع
 من ولادته وكذلك انفقوا على انه لا يترك راس المولود بدم العقيقة وقال الحسن
 بطل راس المولود بدمها هذا ما وجدته من مسالك الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة وصاحب الامام الجعفة ان الاضحية سنة
 مؤكدة مع قول الجعفة انها واجبة على المفقيين من اهل الامصار واعتبره وجوبها الله
 النصارى فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب تخفف واعتبار النصاب
 فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان البلاء الذي شرعت الاضحية لدفعه
 غير محقق لا سيما في حق الاكابر الذين طهرهم الله تعالى من المخالفات ورزقهم حسن النية
 به **وجه الثاني** شهود استحقاق العبد نزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة
 سواء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحضة او لما يقع فيه من النقص في المال
 في الامورات فكان اللائق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق باهل
 المشهد الاول استقيابها وجاههم التأكيد فيها من حيث اتاهم نفوسهم فاقرهم
ومن ذلك قول الشافعي انه يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس يوم النحر ومضى
 نذر صلاة العيد والخطبتين صلى الامام العبد او لم يصل مع قول الائمة الثلاثة
 ان شرط صحة الذبح ان يصلي الامام ويخطب الا ان ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد
 ان يصحوا اذا طلع فجر الثاني وقال عطاء بن رباح وقت الاضحية بطلوع الشمس
 فقط فالاول مشدد في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد
 الا في حق اهل السواد وذلك لئلا يسهل لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين

ذهابهم الى حضرة الصلاة والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد
استوى فلم يبق ابو حنيفة بدخول وقت الذبح بالجزء الثاني كما اذا رجعوا من
الصلاة وسمع الخطبتين لا يستوي طعامهم الا بعد الزوال فلا يصير اهل العصر
ياكلون ويفرحون واهل السواد في غم حتى يستوي طعامهم ومعلوم ان يوم العيد
يوم لهو ولعب وسرور عادة فكان دخول الوقت بالجزء الثاني في معادلة
ذهابهم لسمع الخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك فرحم الله الامام
ابا حنيفة ما كان الجدل بانه في معرفة اسرار الشريعة **ومن ذلك** قول الشافعي
ان اوقات التضحية هو ايام التشريق الثلاثة مع قول ابو حنيفة ومالك
ان اوقات التضحية اخر اليوم الثاني من ايام التشريق ومع قول سعيد بن جبير
جبرانه يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة مع قول النخعي انه يجوز
تاخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشد
والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاربعة اقوال ظاهرة نابع
لما ورد في الاحاديث والاشار **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان التضحية
اذا كانت واجبة لم يفت ذبحها بفوات ايام التشريق بل بذبحها وتكون قضاء
مع قول ابو حنيفة ان الذبح بسقط وندفع الى الفقهاء حيلة فالاول مخفف والثاني
مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول والثاني ان الواجب بشدة وفي
ويعتقد بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق وعدم تقييده هناك **ومن ذلك**
قول الشافعي واهله انه يستحب لمن اراد التضحية ان لا يخلق شعرة ولا يقلم ظفره
في عشر ذي الحجة حتى يفتي فان فعله كان مكروها وقال ابو حنيفة لا يكره ولا يستحب
ومع قول امدانه يكره فالاول مخفف لعدم الوجوب وقول احمد مشد وقول ابو حنيفة
انف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع وهو يشهد للاستحباب والى
مخالفة الامر التحريم ووجه قول ابو حنيفة كون الكراهية او التحريم لا يكون الا
بدليل خاتم كما هو مقرر في كتب الاصول **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
اذا التزم التضحية معقبة وكانت سلبية فحدث بها عيب لم يمنع اجزاها ومع قول
ابي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشد فيجعل الاول على حال الاصاغر
والثاني على حال الاكابر من اهل الورع المدققين في الادب مع الله تعالى وقد
رجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان العمى في
التضحية يمنع الاجزاء مع قول بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشد خاتم بالاكابر
الذين يستحيون من الله ان يتفروا اليه بشيء ناقص من الصفات
والثاني مخفف خاتم بالاصاغر الذين لا يراعون الا ما ينقص اللحم فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يكره مكسورة الفوق مع قول
احمد انها لا تجزى فالاول مخفف والثاني مشد ويحل الامر ان على حالين بالنظر
للاكابر والاصاغر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان العرباء لا تجزى مع قول

ابي حنيفة انها تجزى فالاول مشد وماتر بالاكابر من اهل الورع والثروة الذين ليس لهم
عليهم تحصيل السلبية من العرج والثاني مخفف خاتم بالاصاغر **ومن ذلك** قول مالك
الشافعي انه لا تجزى مقطوعة شئ من الذنب ولو بغير راع اختيار جماعة من حنا فري
اصحابه الاجزاء مع قول ابو حنيفة ومالك انه ان ذهب الاقل اجزا او الاكثر فلا ولا احد
فيما زاد على الثلث روايتان فالاول مشد خاتم بالاكابر وما بعده مخفف خاتم بالاكابر
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستحب
في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذي مع قول مالك انه لا يجوز استئابة الذبيحة ولا يكون
اضحية فالاول مخفف والثاني مشد **وجه** الاول كون الذي من اهل الذبح في الجملة
ووجه قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق ان يكون الكافر واسطة
في ذبحها وهذا سوارى احكام الكافر والمثولة والفوق بينها لا تسقط في كتاب **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا تصير اضحية بمجرد ذلك مع قول
ابي حنيفة انها نصير فالاول مخفف خاتم بالاصاغر والثاني مشد خاتم بالاكابر فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان ترك التسمية عدل لم يجز اكلها وان تركها
ناسيا ففيه روايتان وبذلك قال مالك وعنده رواية ثالثة انها تحل مطلقا سواء
تركها عدا او سهوا ومذهب اصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب ان ناسى التسمية
عدا غير متأول لا تؤكل ذبيحته ومع قول ابو حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية عدا
لم تؤكل ذبيحته وان تركها ناسيا كلف فالاول مخفف والثاني وما بعده مفصل الاول
الثانية عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** من منع الاكل تمام
لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا الاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وان كانت الآية عند المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الاصنام والوثان ووجه
مباح الاكل تمام لم يذكر اسم الله عليه ولو عدا العمل بقوايس الاحوال فان المسلم لا يذبح الا على
اسم الله لا تكاد الاصنام والوثان تخطر على باله وقد اجمع الائمة الاربعة على استحباب
التسمية في جميع ما امرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف ذلك الا بعض اهل الظاهر
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي يستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
الذبح مع قول احمد ان ذلك ليس بمشروع ومع قول ابو حنيفة ومالك انه يكره الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب ان يقول اللهم هذا منك
وكل فتقبل مني وقال ابو حنيفة يكره قوله ذلك فالاول من المسئلة الاولى
مشد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث
مشد في التركة ووجهه البناء على شركة غير الله مع الله عند الذبح والمبالغة
في التفرغ عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم واما وجه استحباب قول
الذابح اللهم هذا منك ولت فاعطاه الفضل في ذلك لله تعالى اي هذه الذبيحة
من فضلك وهي لك حال تملكك بالي لم يخرج عن ملكك فذبحتها لعبادك ووجه

ووجه كراهة قول ذلك ابراهيم املا ينبغي وصفه في كتاب فرحم الله الامام با حنيفة
 ما كان اذ قل علمه **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية
 المنطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان سبب مشروعية التضحية ونفع البلا من المني
 واهله وجميع اهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان يملح الاضحية بشاركة الناس في ذلك
 البلاء وهو خاتم الاصاغر واما الوجوب فهو خاتم بالاكار والذبح لا يفدرون على حمل ثقل
 منه الخلاق وللشافعي في الافضل من ذلك قولان احدهما ياكل الثلث ويهدي الثلث
 ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه انه يتصدق بكاملها الا لغايتهم
 بأكملها **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المنذورة
 والمنطوع بها مع قول النخعي والادريجي انه يجوز بيعه بآلة البيت التي تغار كالقاس
 والقدر والمخل والغربال والميزان فالاول مشدد خاص بالاكار واهل الرفاهية
 والثاني مخفف خاص بالاصاغر واهل الحاجات وحكي ذلك عن ابي حنيفة ايضا وقال
 عطاء بن ابي رباح اهدى بالدرهم وغيرها انتهى ووجه عدم بلوغ عطائهم
 عند ذلك فاخرهم **وراه** قول الائمة الثلاثة ان الابل افضل ثم البقر ثم الغنم
 مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين معروفان الابل
 اكثر لحما والغنم اطيب فيعمل الاول على مال الفقراء والمساكين والثاني على مال الاكار
 في الدنيا والمترفين فيفصح كل انسان مما هو متمتع عنده ويجب ان ياكل منه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشترط سبعة في
 بذنه سواء كانوا سفردين او من اهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تجزى الا اذا كانت
 نطوعا وكانوا اهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان الحقيقة مستحبة مع قول ابي حنيفة
 انها مباحة ولا اقول انها مستحبة ومع قول احمد في اشهر روايته انها سنة والثاني
 انها واجبة واختارها بعض اصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف
 والثاني اخف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وظاهر الادلة تشهد للوجوب
 والندب معا وكل منهما يبال قالوا استحباب خاص بالمتوسطين الذين يسامحون بغيرهم
 يتولون بعض السنن والوجوب خاص بالاكار والذين يؤخذون بفهمهم بذلك والابان
 خاصة بالاصاغر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان السنة في الحقيقة ان يذبح عن
 الغلام شاة واحدة وعن الجارية شاة واحدة مع قول مالك انه يذبح عن الغلام شاة واحدة
 وكذا الجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان الله تعالى جعل الذكر بمثابة الانثيين في الارث وفي الاشهاد وغير ذلك
ووجه الثاني النظر الى الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بذكورة ولا بانوثة
 فان ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاة واحدة فهو احتياط مع موافقته للوارد
ومن ذلك قول الشافعي واهل استحباب عدم كسر عظام العقيقة وانها تطبخ اجزاء

كما لا نقاد لاسلامه المولود مع قول غيره ان يستحب كسر عظامها تنفاد لابل الذبول
 وكثرة التواضع وحمود ثار البشرية والله اعلم **باب النذر**
 اتفاق الائمة على ان النذر يجب الوفا به ان كان طاعة وان كان معصية لم يجز الوفاء
 به وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم العيدين وايام الحيض فان نذر صوم العيدين
 وصام مع صومه مع التحريم عند ابي حنيفة وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صوما
 متتابعاً ومتفرقاً قال داود يلزمه صومها متتابعاً فالاول خاص بالاصاغر والثاني
 خاص بالاكار ومن اهل الاحتياط هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم بنذر المعصية كفارة مع قول احمد
 في احدي روايته انه ينهقد ولا يحل فعله ويجب به كفارة فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** عدم ورود نص في ذلك بالكفارة
ووجه الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فبأنهم على ذلك
 فكان وجوب الكفارة لا يقا به رافعا عنه نية فعل تلك المعصية **ومن ذلك**
 قول الشافعي انه لو نذر ذبح وادى او نفسه لم يلزمه شيء مع قول ابي حنيفة واحد
 في احدي روايته انه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى
 انه يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده
 انه معصية فكان فيه شاة قياسا على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام او كفارة
 يمين قياسا على اليمين اذا حثت فيها **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من نذر
 نذرا مطلقا صح وهو الاصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم النية حتى يعلقه
 بعوض النذر المذكور بشرط او صفة فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** سلوك الادب مع الله تعالى
 ان يفارق حضرته بلا حصول شيء بوجوب عليه لان ذلك كالمبتلاعب فهو ممكن
 لئلا يفلأ من الصلاة مطلقا من غير تعيين فانه تقع صلاته **ووجه الثاني**
 ان تعليقه بشرط او صفة هو موضوع النذر فاخرهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول احمد في احدي روايته انه يلزمه ذبح
 شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه مثل ذلك قريبا **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 ومالك ان من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في احدي القولين
 انه يلزمه كفارة لا غير والقول الاخر يتخير بين الوفاء وبين كفارة يمين فالاول
 مشدد وما بعده فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
 من نذر قربان ليجاج كان قال انه كلمت فلانا فلله على صوم او صدقة فهو يتخير بين
 الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الوفاء بكل حال
 ولا تجزيه الكفارة ومع قول مالك واحدا انه تجزيه الكفارة ويقال ان العمل

عليه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الامر الى ترتيب
الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب الفقه ومرجعه الاجتهاد **ومن ذلك**
قوله الشافعي فيمن نذر ان يتصدق بماله انه يلزمه ان يتصدق بجميعه مع قول
اصحاب ابي حنيفة انه يتصدق بثلث جميع امواله المذكورة استحبابا وفي قول
انه يتصدق بجميع ما يملكه مع قول مالك انه يتصدق بثلث جميع امواله المذكورة
وغيرها ومع قول احمد في احد روايتيه انه يتصدق بجميع الثلث من امواله و
في رواية الاخرى الرجوع اليه فيما نراه من ماله دون مال فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف وما بعده قريب منه فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه هذه الاقوال
معروفة ومرجعه الاجتهاد **ومن ذلك** قول مالك واهل الشام في اصح قوليه
ان من نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة
والاقصى مع قول ابي حنيفة ان الصلاة لا تعين في مسجد محال فالاول مشدد
خاثر بالا صاغرا الذي يشهدون تفاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد
في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يشهدون تساوي
المساجد في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى بقوله وان المساجد لله لا من حيث
ما جعله الله تعالى للمكلف من الفضل للمساجد الثلاثة وليصح ان يكون القائلون
بالاول يشهدون كذلك هذا المشهد بالاصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من
من التفضل فيكون اكمل من القائلين بالتساوي فقط ونظير ذلك الاسماء الاخرى
لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم المنتقم مثلا لرجوع الاسماء كلها الى ذات واحد
فكذلك القول في نسبة المساجد الى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع الى العبد
ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم او بالنظر لما جعل الله للعبد فيه من الزيادة
لا غير **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم افطر لعذر
فضاه مع قول مالك انه اذا افطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد
وهو خاص بالكابر والثاني فيه تخفيف من حيث التفضيل وهو خاص بالاصاغر ووجه
الاول قياس النذر على الفرض في نحو قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر
فعد من ايام اخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر عن درجة
الفرض لانه مما اوجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق ما من
بالوفاء الا عقوبة له على سوء اديه في مزاحمة الشارع في التشريع ولذلك ورد
النهى عنه وعن بعض المحققين من جملة الفصول المنهية عنه وما مديح الله تعالى
الذين يوفون بالنذر الا من حيث نذر كسر الوفاء به لا من حيث ابتدائه فانهم
ومن ذلك قول مالك واهل الشام انه لو نذر فصد البيت الحرام ولم يكن له نية حج ولا
عمرة او نذر المشي الى بيت الله الحرام لزمه القصد بحج او عمرة ووجه المشي من رتبة
اهله مع قول ابي حنيفة انه لا يلزمه شيء الا اذا نذر المشي الى بيت الله الحرام واما
اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر

الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر لما كابر والاصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي
في اعد القولين وابي حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة او الاقصى لا ينعقد
نذره مع قول مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه انه ينعقد ويلزمه فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم وجه تفاوت المساجد
وتساويها فارجعه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو نذر فعلا مباح كان
قال الله عز وجل ان مشي الى بيتي اركب فرسي والبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول مالك
انه يلزمه كفارة عيم اذا خالف وان كان لا يلزمه فعل ذلك ومع قول احمد انه
ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من هذه
الاقوال راجع الى اجتهاد القائل به والله اعلم **كتاب الاطعمة**
اجمعوا على ان لحوم النعم حلال وانفقوا على ان كل طير لا يخلب له فهو حلال و
كذلك اتفقوا على ان الارنب حلال وكذلك اتفقوا على ان الخلال من حيوان
البحر هو التمسك وانفقوا على ان الجملة اذا جئت وعلقت ظاهرا حتى زالت راحة
النجاسة حلت عند احمد وذا السكراة عند من لا يقول بتعريمها كالائمة الثلاثة
قالوا ويجس البعير والبقرة اربعين يوما والشاة سبعة ايام والدجاجة ثلاثة
ايام واجمعوا على جواز الاكل من الميتة عند الاضطراب وكذلك اتفقوا على ان
السم او الزيت او غيرها من الادهان اذا وقعت فيه فارة والقيس وما هو
مثل اكل الباقى وكان طاهرا وكذلك اجمعوا على تحريم الاكل من البستان اذا كان
عليه عايط الا باذن مالك ههنا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما
ما اختلفوا فمن ذلك قول الامام الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد يحمل اكل
لحم الخيل مع قول مالك بكراهته وقول اصحابه بحرمته وهو قول ابي حنيفة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وابناء الدنيا ووجه الكراهة
كونه نازلا في الاستطابة عن لحوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلها
اذا قيل باباحتها فيضعف الاستعداد لاجل الجهاد كما اشار اليه قوله تعالى و
واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فالامر ببرباطها يقتضي ابقائها
وعدم ذبحها ولو حمل اكل لحمها في الجملة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بتحريم
اكل لحم البغال والخيول لاهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال يحقنوا
اصحابه انه حرام ومع قول الحسن يحمل اكل لحم البغال وقول ابن عباس يحمل اكل لحوم الحمير
الاهلية وكذا ما لا يخلف له اذا كان يأكل الجيف كالنمر والذئب والغراب الابقع والاسود
غير غراب الذرع مع قول مالك باباحة ذلك على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** انه غير مستطاب لاهل الطباع
السليمة ولالا فيه قسوة من حيث انه يقصر غيره ويهين من غير رحمة بذلك الحيوان

المفسور فيسرى نظير تلك القسوة في قلب له واذا قسى قلبا لعبد صار لا يحسن قلبه
الى موغلة وصار كالحمار ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود النمار والسباع لانه
يورث القسوة في القلب كما جرب **ووجه** تحريم ما ياكل الجيف انه مستحب ووجه قول
مالك ان بعض الناس يستطيعه فيباح له اكله فانما العلة في تحريم غير المستطاب
انما هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا تشتهه النفس يكون بطي الهضم فيورث
الامراض عكس اكل الانسان ما تشتهه نفسه فانه يكون سريع الهضم وكما استندت
الشهوة اليه كان النوع فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة في المشهور عنهم انه
انه لا كراهة فيما نهى عن قتله كالحظاف والمهدد والخفاش والبوم والبقاع والكلاب
مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان لو كان اكله يؤذي لما كان نهى عن قتله **ومن ذلك** الثاني
انه لا يلزم من النهي عن قتله من اكله فقد يحرم وذلك كلهم كلب الصيد والماشية
فافهم **ومن ذلك** قول الائمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يعدوا به على غيره
كالاسد والنمر والذئب والفيل والذئب والحصاة الاسماك فانه اباح اكل ذلك مع
الكراهة فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الثاني
على حال اصحاب الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فافهم **ومن ذلك** الثالث
قول صاحب النجيز بتحريم اكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى الحلبية ان
المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل ذلك على حال اهل الضرورة
والاول على حال اصحاب الرفاهية فافهم **ومن ذلك** قول صاحب النجيز بتحريم اكل
الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى الحلبية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ويصح حل ذلك على حال اهل الضرورة وحال اصحاب الرفاهية **ومن ذلك** قول
الشافعي واهل حنبل الثعلب والضب مع قول مالك بكراهة اكل لحمها ومع قول ابى
بتحريمها فالاول تخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قول
مالك والشافعي باباحة لحم الضب وفي البرقع روايتان فالاول تخفف والثاني
فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالغاريق والذباب والدود المنقرع مع
او الذي يشبهه تحريمه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حل ذلك
على حالين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك
انه لا يؤكل منه مامات حنفا فافهم ما غير سبب يضعه به فالاول تخفف والثاني فيه
تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بحل اكل
الضفد مع قول الجعفي واهل تحريمه ومع قول مالك لا بأس باكل الخلد والحيات
اذا كبت والخلد دابة عمتا تشبه الفار فالاول تخفف والثاني مشدد والثالث
مقتضى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الجعفي

واحد والشافعي في اصح قوله انه يحرم اكل ابدى مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف **ومن ذلك** قول ابى حنيفة والشافعي في اصح قوله ان الحرة الوثنية
حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في احدي روايته انها مباحة
وفي الاخرى انها حرام فالاول والرابع مشدد والثالث فيه تخفيف والثالث تخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** هذا الاقوال يرجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك**
قول ابى حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه فافهم مع قول مالك
انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وقلب الماء والصفد وخزيره لكن التحريم مكروه
عنده وروى انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا القشاح والصفد
والكوسج ويقتصر غير السمك عنده الى الذكاة كخزير البحر وقلبه والنسائه ومع قول بعض
اصحاب الشافعي وهو الرابع عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك
وقال بعضهم لا يؤكل كل قلب الماء ولا خزيره ولا فارتة ولا عقربه ولا حنطة وكل ما له شبهة
في البر لا يؤكل ورجح بعض الشافعية ان كل ما في البحر حلال الا القشاح والصفد والحنطة
والسرطان والسحفاة فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول ان ظاهر الايات والاخبار تعطى اختصاصا من اكل السمك فقط لانه
هو المستطاب الذي امتن الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى
احل لكم سيد البحر فشم كل ما فيه الا الخنزير وحق التحريم وهو مبني على ان الاحكام تدور
على الاسما والذوات وقيل ما لك عن التحريم هل يحل فقال هو حرام فقيل انه من
حيوان البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وانتم سقيتموه خنزيرا وبقيت وبع
الاقتال ظاهرة مذكورة في كتب الفقه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بكراهة اكل لحم
لحم الجلالة من بقرة وشاة وغيرهما مع قول احمد بتحريم اكل لحمها وبقيتها فالاول
فيه تخفيف وهو خاص باصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص باهل الرفاهية
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي انه يجوز للمضطر اكل الميتة ولا
يجب مع قول غيره انه لا يجب فالاول تخفف والثالث مشدد على قاعه ما كان ممنوعا منه
ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح
جانب ما يدفع الهلاك عن العبد فالاول خاص بالاكابر والمتورعين المشددين والثاني
خاص بالاصغار فكان لسان حال الاكابر يقول لنا تركة اكل الميتة تنزيها لبطوننا عن
اكل النجاسة من حيث انها محل نظر الله اليها كما ورد وكان لسان حال الاصغار يقول ان
مراعاة بقاء نفسي من حيث انها ودعة لله عندى اولي من مراعاة اكل النجاسة فانه الله
تعالى يحب بقاء العالم اكثر من ذمابه قال تعالى ولا تلتقوا بايديكم الى التهلكة
وقال تعالى وان جنحو للسلام فاجنح لها وقد تقدم ان داود عليه الصلاة والسلام
لما بنى بيت المقدس كان كل شئ يناء يهدم فشكى ذلك الى الله فادحى الله تعالى اليه
ان بيتي لا يقوم بناؤه على يدى من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذللت سبيلا
يعنى الجهاد فقال الله تعالى بل ولكنى البسا وبما دى انتهى **ومن ذلك**

قول الجنيفة والشافعي في احد قوليه انه لا يجوز له ان ياكل سدا الى
 مع قول مالك واحمد في رواية واحدة انه يشبع ومع قول الشافعي في ارجح قوله انه لا يجوز له ان ياكل
 قريبا لم يجز غير سدا الرمي ومع قوله ان المنقطع في طريق شبع ويتزود قالوا في التزود
 وهو قاصر بالاكابر والشافعي فيه تخفيف وهو خاص بالاصاغر الذي لا يقدر على شدة
 الجوع ووجه الراجح من قول الشافعي العمل بقاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها
 ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجد شيئا بعد ذلك ياكله
 حتى يشفى على الهلاك **ومن ذلك** قول مالك واكثر اصحاب الشافعي وجماعة من اصحاب
 الجنيفة ان المنقطع اذا وجد ميتة وطعام الغير ياكل طعام الغير اذا كان غائبا بشرط
 الضمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب الجنيفة وبعض اصحاب الشافعي انه ياكل
 الميتة فالاول مستدود في اجتناب الميتة والثاني مستدود في اجتناب الاكل لغيره فجمع الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه الغالب سهولة بذل العبد طعامه للمنقطع وعدم
 توقفه في ذلك فقدم على الميتة **ووجه** الثاني ان الميتة لا تبعه فيها الا من خلق
 في الدنيا ولا في الآخرة فكان اكلها اخف من اكل طعام الغير ولو حصل باكلها بعين من ماله الجسد
 فيرجى الشفائه بالمداواة ان شاء الله تعالى وقد مر على شخص من رباب الاحوال من الخليل
 ايام عدم الماء وهو ينهش في دجاجة ميتة فنظرت اليه شررا فقال لا تستعد بانه
 تعالى من زمان صار الفقير يقدم الميتة على ما في ايدي الناس انتهى **ومن ذلك** انفق
 الائمة الاربعة على تعذر تطهير الدهن المابع اذا نجس وان ثمنه حرام مع قول بعض
 الى الدهن يطهر بفسله فالاول مستدود والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان
 وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعي انه لا يجوز الاستصباح به
 فيجوز كلام المانع في المسائلين على حال اهل الرفاهية من الاغنياء ويجوز كلام المجوز
 على حال اهل الضرورة **ومن ذلك** قول الجنيفة والشافعي باباحة الشحوم التي قربا
 الله تعالى على اليهود اذا نوى ذبح ما هي فيه بهودي مع قول مالك في احد روايته
 انها حرام وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالروايتين على احد واختار
 جماعة من اصحابه التحريم وجماعة الكراهة منهم الخزي فالاول مخفف ومقابلته من
 التحريم مستدود من الكراهة فيه تخفيف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ونوجه هذه
 الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول الجنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او دواء
 ان له شربها وحوادث قول الشافعي مع قول الشافعي في اصح قوله المنع مطلقا مع
 قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختاره جماعة فالاول
 مخفف والثاني مستدود والثالث مفصل فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 ان الضرورة تبيح المحظورة **ووجه** الثاني ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح
 لنا بجواز شربها لعطش او دواء فنصف عن الشرب او شرب بقطع النظر عن كون
 ذلك مباحا وتوب منه ونستغفر الله ويصح حل الاباحة على حال الاصاغر المنع على حال
 الاكابر ووجه المنع في التداوي دون العطش قوله صلى الله عليه وآله انه لا يجوز له ان ياكل سدا الى

امتنعي بها حرم عليها **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن امر ببسالة غيره وهو
 غير محطوب الا ياكل من فاكلته الرطوبة من غير ضرورة الا باذن مالكه واما مع الضرورة
 فياكل بشرط الضمان مع قول احد في احد روايته انه يباح له الاكل من غير ضرورة
 ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية الاخرى انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه
 فالاول مستدود وهو محطوب للدين والثاني مخفف وهو خاص بعموم الناس فجمع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باستحباب ضيافة المسلم المسلم
 اذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع قول احد
 بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليليلة واحدة والثالث مستحبته ومن
 امتنع من الوجوب صار عليه دين فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مستدود
 خاص باهل المروقات فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق
 ضيافته تعليم اخيه الكرم والمروقة وطيب تخلص ذمة اخيه من تبعته لفلان
 بحقه ثم ان المروقة اسقاط ذلك الحق بعد ترتيبه في ذمة المضيف **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان اطيب الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاطلاق
 وكثرة النفع المتعدى الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين
 والله اعلم **كتاب الصيد والزباج** اجمعوا على ان الذبائح
 المفيدة بها ذبيحة المسام العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكور والانثى وكذلك
 اجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير اهل الكتاب وعلى ان التوكف نهي بأكملها اشهر الدم
 وحصل به قطع الملعوم والمرى من سكين وسيف وذباح وجرد قصب له حد يقطع
 كما يقطع السلاح المحدود والتفقوا انه لو ابان الرأس لم يحرم ذلك المذبح و
 قال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول انه ليس على كيفية الذبح المشروع
 وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تحرق الابل معقولة وعلى ان تذبح البقر والغنم
 منسلخا وتفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلمة كالكلب والفهد والسنور
 والشاهين والباري الا الكلب لا سود عند احمد كما سياتي وعن ابن عمر ومجاهد انه
 لا يجوز الا بالكلب فقط ولوروى طابرا فخره فسقط الى الارض فوجه مباحه
 باتفاق الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وانما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز الزكاة بالسنه والظفر مع
 قول الجنيفة نعم اذا كانا منفصلين يعني عن الذاب فالاول مستدود وليله النهي
 عن الذبح بهما والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا منفصلين انهما ينهران الدم
 بخلافهما متصلين فان حركتهما تكون ضعيفة لا يكاد يقطع الحلقوم والمرى
 فيؤدي ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به قال بعض
 العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرفع السكين ليسنها مثلا ومتى رفعها ثم عاد
 حرمته الذبيحة فاخبرهم فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك

يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم والمرى والودجان مع قول الشافعي انه يجب
قطع الحلقوم والمرى والودجين فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف وما بعده فيه
تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر فان كلاهما يخرج الزم الذي يفر
بقاؤه في الذبيحة ولو مع بطون **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان
من قفاه وبقي فيه حياة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك مستقرة عند
قطع الحلقوم من الودجان فلا تعرف للحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال
مالك واحد لا يحمل بحال فالاول تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول معروف ووجه
الثاني انه خلاف الذبح المشروع **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو نحر ما يذبح
او ذبح ما ينحر حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعيرا او خرشاة من غير ضرورة
لم يؤكل وحله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحمل
على الكراهة فالاول فرفع الامر الى مرتبة ووجه التعريم انه ذبح غير مشروع ولا عمل لا يوافق
الشريعة فهو غير صحيح فلا يحمل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا ناكلا
فوجد في جوفه جنين ميت حل اكله مع قول ابي حنيفة انه لا يحمل فالاول تخفيف بمحمول
من طابت نفسه باكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين ذكاة امته والثاني فيه تشديد
على من لم تطيب نفسه باكله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكل
المعلم سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعلمة مع قول ابي حنيفة انه لا يحمل فالاول
تخفيف بمحمول على حال من طابت نفسه مع العمل بحديث ذكاة الجنين ذكاة امته والثاني
فيه تشديد بمحمول على حال من لم تطيب نفسه باكله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه يجوز الاصطياد بالكل لمعلم سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعلمة
مع قول احمد انه لا يحمل صيد الكلب الاسود مع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد
الا بالكلية فقط فالاول تخفيف والثاني تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء
الكل الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان رجس ولا كتاب له ولو كان
له كتاب لحصده كذبيحة فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان الاصطياد بالكل هو الوارد
في الاحاديث وان كان المراد بالكل كمالا فيه تكلب فشمع السبع وغيره مع انه ورد ما يشهد
لنسيمة السبع كلبا في حديث الترمذي سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله عليه السبع
فاكله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استتر
على الصيد يطلبه واذا خرج عنه انزجر واذا استسلاه استسلى كونه اذا اخذ الصيد
امسكه على الصيد امسكه على الصايد وخلق بينه وبينه مع قول مالك انه ذلك
لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرفع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثاني حصول الاتقياط للصيد بالثلاثة شروط الاول فكان فعلى الجراح
اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصايد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد الا
بكونه يسكن الصيد المتصايد وخلق بينه وبينه ولا ياكل منه فرفع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يشترط في الجراح ان تنكسر منه الشروط مرات

حتى يسحق معلما واقل ذلك موتا مع قول مالك والشافعي اذ ذلك يحصل بمرق
واحد فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان وبصح حمل الاول
على حال اهل الورع والثاني على غيرهم **ومن ذلك** قول الشافعي باستحباب التسمية
عند ارسال الجارحة على الصيد وانه ان تركها ولو عامدا لم يحرم مع قول ابي حنيفة انها
شرط في حال كونه ذكرا فان تركها ناسبا حل او عامدا فلا مع قول مالك انه ان تركها
تركها لم يحل وان نسي ففيه روايتان ومع قول احمد في اظهر رواياته انه ان تركها
عند ارسال الكلب او الرمي لم يحل الاكل من ذلك القيد على الاطلاق عند اركان
التولية او سمها ومع قول داود والشعبي وابي ثور ان التسمية شرط في الاباحة
بحال حال فاذا تركها عامدا او ناسبا لم يؤكل تلك الذبيحة فالاول تخفيف والثاني
والرابع مشدد والثالث مفصل فرفع الامر الى مرتبة الميزان والادوية تشهد
لجميع الاقوال فان الامر بالتسمية يشمل الوجوب والندب فافهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان الكلب لو غرق الصيد لم يقتله ثم ادركه وفيه حياة مفترقة
فمات قبل ان يتسع الزمان لذكاته حل مع قول ابي حنيفة انه لا يحمل فالاول تخفيف
والثاني مشدد واللايق باهل الورع الثاني واللايق بغيرهما **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في امه قوله ان الجراح لو قتل
القيد بشقه حل مع قول احمد وابي يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحمل فالاول تخفيف
والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان واللايق باهل الخصاصة الاول
وباهل الرفاهية الثاني **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليه
واحمد ان الكلب المعلم لو اكل من الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم ياكل
منه مع قول مالك والشافعي في القوالاخرى انه يحل فالاول خاص مشدد باهل
الورع والثاني تخفيف خاص باحد الناصر فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان جارحة الطير في الاكل كالكلب مع قول ابي حنيفة انه لا حرم
ما اكلت منه جارحة الطير فالاول مشدد والثاني تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في امه قوله واحمد انه لو رمى صيدا او اسل
عليه كلبا فعقره وناب عنه ثم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يموت به ويجوز
ان لا يموت لم يحل مع قول ابي حنيفة انه ان وجدته في يومه حل او بعد يومه لم يحل
واختار جماعة من اصحاب الشافعي الحل بصحة الحديث فيه فالاول مشدد والثاني
مفصل فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو نسي
حبولة فوقع فيها صيدا ومات لم يحل مع قول ابي حنيفة انه ان كان فيها صلا فمقتل
بحده حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو توحش انسي فلم يقدر عليه فذكاته حيث قدر عليه
كذكاة الوحشي مع قول مالك ان ذكاته في الخلق والبيهة فالاول تخفيف والثاني
فيه تشديد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك**

قول الشافعي واحد في احدى روايتيه انه لو زعم صيدا فقله نصفين حل كل واحد
من القطعتين بكل حال مع قول ابي حنيفة انها لا يخلل الا ان كانتا سويا مع قول
ان كانت القطعة التي مع الرأس قل لم يخل وان كانت اكثر حلت ولم يخل الاخرى
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
هذه الاقوال راجع لاكثرها المجتهد **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك في احدى
روايتيه انه لو ارسل الكلب على الصيد فزجر فلم يخرج وزاد في عدو لم يخل اكله
مع قول ابي حنيفة واحد يخله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الاثني عشرية انه لو اقلت
الصيد من يده لم يزل ملكه عنه مع قول امدانه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه
فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكل واحد وجه
راجع الى ما ظهر للمجتهد **ومن ذلك** قول الاثني عشرية انه لو صاد طائر بريئا
وبعله في برجه فطار الى برح غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن
النس يبرجه بطول مكثه صار ملكا لمن انتقل الى برجه فان عاد الى برجه عاد الى ملكه
فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم **الشرح**
في ربيع البيوع وما بعد من ربيع النكاح والجراح الى اخر ابواب الفقه على
وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جدا لا يطول الكتاب وتصر
كتابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق **كتاب البيوع**
اجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا وانفقوا على ان البيع يصح من كل بائع
عقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق في الباب واما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الشافعي ومالك
انه لا يصح بيع الصبي مع قول ابي حنيفة واحمد انه يصح اذا كان مميزا في باب البيع لكن ابو حنيفة
يشترط في انعقاد البيع اذا سا بقا من الولي واحد يشترط في الانعقاد اذا زوال في الاول
مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء امواكم الآية والتصرف بالبيع والشراء
في معنى اعطاء المال لاستلزام البيع والشراء لبدل المال والجامع بينهما نقص العقل المرفوع
لكل منهما في اضعاف المال في غير طريقه الشرعي **وجه** الثاني ان العمل في ذلك على اذن الولي
لا على الصبي ومع البيع لان الصبي حينئذ كاللاد والعاقد غيره **ومن ذلك** قول الاثني عشرية
انه لا يصح بيع المكره مع قول ابي حنيفة ببيعه فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة
في ذلك والثاني مخفف ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكراه
لرجوعه الى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب والجس خلاف ما ظهر
لنا من الجبر وقد صرح لنا بالبيع لما راى لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاني ان قبض
الشم فختار فبما عذره على ذلك لخلصه من عقوبة الظالم له يجسر وغيره وجعلنا
لاشم على الظالم فقط دون المشتري وبيع الحاق لاثم بالمشتري ايضا ثبت علم بالاكراه

ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه وابي حنيفة واحد في احدى روايتيه انها
لا ينفذ البيع بالمعاطاة مع قول مالك انه البيع ينعقد بها واختاره ابن الصباغ والنووي
وجامعة من الشافعية وهو قول الشافعي الاخر وقول ابي حنيفة واحدا في الرواية الاخرى
غيرها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول قوله صلى الله
عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضي خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما ان
وقع تنازع بعد ذلك بين البالغ والمشتري وتراضا الى الحاكم فانه لا يقدر على الحكم
بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا يكونان يقولان اربناه ببيع
اليه وانما يربنا اليه الاخر حارم املا ووجه قول مالك ومن وافقه انه القرينة تكفي
في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطاء المبيع للمشتري ولوانه لم يرض به لم يمكنه
منه وهذا اخر بالاكثر من اهل الدين الذين لا يدعون بالطلا وبرون الخط الاول والآخر
كما كان عليه السلف الصالح واصل الصدق في كل زمان واما الاول فهو خاتمة ببناء الدنيا
المؤثرين انفسهم على اخوانهم بل وبارادهم شهادة من شهد عليه بحق وطهرت شهود
خصمه **ومن ذلك** قول بعضهم انه لا يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد وعلى وزان ما تقدم في الامور
بقرع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد وعلى وزان ما تقدم في الامور
للخطية وضابط الحقب والخطير ان كلما يحتاج الناس فيه الى التراجع الى الحكم فهو
خطير وكلما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير **ومن ذلك** قول الاثني عشرية
ان البيع ينعقد بلفظ الاستدعاء كعني واشترى فيقول بعث واشترى مع
قول ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا ينعقد اصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول حصول الغرض بكون المستدعي بايعا او مشتريا اذ لا بد من الجواب في المستلزمين
وجه الثاني نسبة المستدعي الى فسخ وتدليس في العادة فترامهم الناس منه انه
لوم يكن في ذلك المبيع غيب لما كان يسأل غيره في اخذه بل كان يصبر الى ان يطلبه
غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح هذا الاول على حال الاكثر من اهل العلم والدين
الذين يرون الخط الاول فالاخرى من اجل الثاني على من كان بالصد من ذلك كما يعرف
الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة او الفرائس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين
خيار المجلس ما لم يتفرقا او يختارا لزوم البيع فان اختارا احدهما للزوم بقي الخيار
للاخر حتى يفارق المجلس ويختار للزوم مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يثبت
للبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما اخترت بعني
الزوم **وجه** الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار
المجلس ويصح حل الاول على حال الاضاغ الذين يؤذون كل واحد منهما الخط الاول لنفسه
فرحمها الشارع يجعل خيار المجلس لهما لقصور نظرهما وتوذهما في لزوم البيع
كما يصح حل الثاني على حال الاكثر الذين يؤذون كل واحد منهما الخط الاول لانيه ومثل

هذه من لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لاحد منهما اذا ظهر الخط
الاول فالاخير بالفرح احدهم بذلك فافهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي
انه يجوز شرط الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز فوق ذلك مع قول مالك يجوز بقدر
ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالفاكهة التي لا تبقى اكثر
من يوم لا يجوز الخيار فيها اكثر من يوم والقربة التي لا يكثر الوقوف عليها في ثلاثة
ايام يجوز شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع قول احمد وابو يوسف ومحمد
يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه كالايجل فالاول فيه تشديد تبعاً للاولى
الصححة في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجواب والثالث راجع الى اجتهاد المجتهدين اختلاف مراتب الناس
في تعظيم امور الدنيا وهو انهم يعلمون رديتهم الخط الاول والاخيرهم اولانفسهم
كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة
ان الخيار اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول ابو حنيفة ان الليل
يدخل في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة يلزم البيع اذا مضت مدة
الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة مع قول مالك ان البيع لا يلزم بمجرد مضي
المدة بل لا بد من اختيار واجازة فالاول تخفف والثاني فيه تشديد واحتياط
للذين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة بفساد البيع
اذا باعه سلعة وشرط انه اذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع بينهما
وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما اذا قال البائع بعنك على ان اردت
عليك الثمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بغير تبيين قول ابو حنيفة بصحة البيع ويكون
القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع
وحده وكذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار مع قول
مالك انه يلزم فالاول في المسئلتين الاولتين مشدد وقول ابو حنيفة فيها
تخفف والاول في المسئلة الثالثة تخفف والثاني فيها مشدد ورجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه المسئلة الثلاثة ظاهرة في كتب الفقه **ومن ذلك** قول
الاثمة الثلاثة ان لم يثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته
مع قول ابو حنيفة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه فالاول فيه تشديد وتخفيف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجواب** الاول ان صاحبه لما رضى لافيه
بالخيار فكانه اذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ
وجواب الثاني انه قد يبدو له عند حضوره غير ذلك فراجع ابو حنيفة الى الغيا
في صحة الفسخ ويصح حمل الاول على مال الكا والذين يرون لافيهم الخط
الاول وحمل الثاني على من كان بالندم من ذلك **ومن ذلك** قول ابو حنيفة
والشافعي انه اذا شرط خيار مجهول في البيع بطل الشرط والبيع مع قول

مالا يجوز وتضرب له مدة كمدة خيار ومثله في العادة ومع ظاهر قول احمد
بصحتهما مع قول ابن ابي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف والثالث تخفف والرابع سفتل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول
احمد بصحتهما ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن ابي ليلى ان البيع
قد انعقد بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان هذا
كله راجع الى اجتهاد المجتهدين فاني لم ادر له دليلاً **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة
ان من له الخيار اذا مات ينتقل الحق الى وارثه مع قول ابو حنيفة ان الخيار
سقط بموته في الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار ان كان الميت
البائع وتوجيه ذلك مذکور في كتب الفقه بنفا صلبه وتفاريحه فلا نظير بذلك
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز للبائع وطى الجارية في مدة الخيار
ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول احمد انه لا يحمل وطئها للبائع ولا للمشتري فالاول
تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجواب** الاول انتقال ملك البائع
عن الجارية لم يثبت الا بانقضاء مدت الخيار فكانها لم تخرج عن ملكه ووجه
امتناع المشتري من الوطى توقف حمله على الاستبراء ولم يوجد ووجه قول احمد
ان الوطى لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة
الخيار فافهم ذلك والله اعلم **باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز**
اجمعوا على صحة بيع العيس الطاهر وانفقوا على انه لا يجوز بيع امه الولد خلافا
لداود ووجه قال علي وابو عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز ما لا يقدر على تسليمه
كالطير في الهواء او السمك في البحر والعبد الابن خلافا لابن عمر رضي الله عنهما بقوله
يجوز بيع الابن ومن عمر ابن عبد العزيز وابو ابي ليلى انهما اجازا بيع الطير والسمك
في بركة عظيمة وان احتيج واخذوا الى مؤنة كبيرين واجمعوا على صحة بيع السمك
وكذلك فادته ان انفصلت من حي عند الشافعي وانفقوا على ان لبن المرأة طاهر
وعلى جواز شراء المعصف واما اختلافوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل الامام والاثمة
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي واهله لا يجوز بيع العيس النجسة في
نفسها كالكلب والخنزير والخروف والرجلين قال تلف الكلب او تلف فلا قيمة له
وكذلك لا يبيع عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء مع قول ابو يوسف انه يجوز
بيع النجس النجس ولو لم يفسد مع قوله ايضا يبيع بيع الكلب والرجلين وان لم يوك
المسلم ذميًا في بيع الخمر والنبيذ وفي ابتياعها مع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع
الكلب مطلقا وقول بعضهم انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب لما دون
في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف والرابع فيه تشديد
والخامس سفتل وكل من هذه الاقوال وجه بحسب اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد
لنا دليل يرجح على بيع السرجين بخلاف الخمر ويصح حمل قول ابو يوسف بجواز المسلم ان يوك

ذمياً في بيع الخمر كونه كان يرى ان الوكيل غير سفير محقق والحديث انما هو
وهو هنا الذي للمسلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يجوز بيع المدر مع قول
خليفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطلقاً فالاول تخفيف والثاني مشدد فرفع
الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صغار الذين يحتاجون الى شئ المدر بعد التدبير
فيكون توسعة على الائمة عليه يجوز بيع المدر وصرف ثمنه في ضروراته ورحمة وذلك
الدين من عنق المدر ووجد الثاني ان ربط الدين مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع
فيها وهو خاص بالا كبر من الاولياء والامراء فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
لا يجوز بيع الوقف مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم عام او يخرج الوقف
مخرج الوثابا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان والاول
خاص بالا كبر كما في المسئلة قبلها والثاني خاص بالا صغار فكما يجوز له الرجوع عن رتبته
فكذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لا سيما ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حكم **ومن ذلك**
قول الشافعي واما يجوز بيع لبن المرأة مع قول ابي ومالك انه لا يجوز بيعه فليس من
قوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن ابوهن اي ثمن لبنهن واجرة حنانهن للطفل
فقوله تعالى فان ارضعن ابوهن من موزن بحتة بيعة **وجده الثاني** انه لا يحتاج الى ابن
الادمية في العادة الادمية من المعروف ان تبغ المرأة لولدها المسلم الا انما لشرف
النوع الانسان **ومن ذلك** قول الشافعي واما ان يجوز بيع دور مكة لكونها تحت ملكها
مع قول ابي حنيفة واما في بيعها ولا اجارتها وان فتحت ملكاً فالاول
مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجده الاول** تقرير النبي صلى الله عليه
عليه وسلم في بيع دور لما حاجر النبي صلى الله عليه وسلم وعمر والعباس المدينة **ورجحه**
الثاني ان مكة حرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد
ولا اجارته اذ باع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله تعالى في حضرته في الكف
والشهود فان البيع انما شرع بالامالة لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل وان ذلك الحجاب
رفع لم يشهد الا الله فلم يبيع كذلك قال بعض الصوفية الانبياء الاولياء لازكاة
عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجمهور
لذلك فلا بد من اجزاء الاحكام على العبد من حيث الجزى البشري فافهم **ومن ذلك**
قول الشافعي في ارجح قوله انه لا يبيع بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول ابي حنيفة
واحد في لحد رايه انه يبيع وتوقف على اجازة مالكه وهو القديم من قول الشافعي
بخلاف الشراء فانه لا توقف على الاجارة عند ابي حنيفة وبيع قول مالك انه لا توقف
البيع والشراء على الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرفع
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرة بان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك
مال العقد اذ ذلك تقدم وتأخير **ومن ذلك** قول الشافعي ويحذر من المس
انه لا يجوز بيع ما يستقر ملكه عليه مطلقاً قبل عقار كان او متقولا مع قول ابي حنيفة
يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع الطعام قبل القبض

واما سواه فيجوز ومع قول احمد ان كان المكمل مكبلاً او موزوناً او معدوداً لم يبيعه
قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
تفصيل فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجده الاول** نهى الشارع عن بيع ما لم يقبض **ورجحه**
الثاني ان العقار لا يخاف تغيره غالباً بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قوله مالك
عليه السلام في الطعام بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكمل والموزون
والمعدود عادة فلا يتعدى عليه القبض **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القبض
المتقولا يكون بالنقل وانه لا ينقل كالعقار والثمار الى الاشجار بالتخلية مع قول ابي
ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين خاصاً بالاول فلان المتقولا يسهل
دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف العقار ووجه الثاني ان البائع
اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته منه فحصل الغرض من النقل بذلك **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز بيع عيس بجهولة كعبد من عبيد او ثوب من ثلثة اثور
مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلثة اعيان او ثوب من ثلثة اثور بشرط
الخيار دون ما زاد على الثلثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرفع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهران شرط الخيار في الامر الى الرضى فكان المشتري رضى الغيب
الكان هنالك غيب **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في ارجح القولين انه لا يبيع
العيس الغائبة عن العاقدين ولم توصف لها مع قول ابي حنيفة انها تقع وبشئ للمشتري
للخيار عند الرؤية وبه قال احمد في ارجح الروايتين عنه واختلف اصحاب ابو حنيفة فيما اذا لم
لم يذكر الجنس والتوقع كقوله بعثك ما في كذا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرفع الامر
الى مرتبة الميزان وبيع كل الاول على بيع ما يغلب تغيره وبه قال فيه التغيريين مدة
العقد والرؤية والثاني على ما لم يغلب تغيره وبه قال بعض الشافعية **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يبيع بيع الاعمر وشراؤه واجارته ورهنه وهبته وثبت له
الخيار اذا لمسه مع قول الشافعي في ارجح قوله انه لا يبيع بيعه ولا شراؤه الا اذا كان
راى شيئاً قبل العي ما لا يتغير كالحديد فالاول تخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة
الميزان **وجده الاول** حديث انما البيع عن تراض وقد رضى الاعي بذلك **ورجحه الثاني**
نصور الاعي عن ادراكه الجيد والردى قريباً لدم اذا خسر الغير بزيادة لونه مثلاً ويحتاج
الى رده مع الخيار والمجمل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بانه لا يبيع بيع الباقلا في
في قشور الاعي مع قول ابي حنيفة يجوزانه فالاول مشدد خاصاً بالورع والثاني مخفف
خاصاً بعوام الناس فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بصحة
بيع الحنطة في سبلها مع قول الشافعي في ارجح قوله انه لا يبيع فالاول تخفف خاصاً
بالعوام والثاني مشدد خاصاً بالا كبر فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه يبيع بيع الثقل في كونه ان شوهه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيع الثقل
فالاول مخفف خاصاً بالعامه والثاني مشدد خاصاً بالا كبر فطريق الانسان في الانتفاع
به ان يلهيه من صاحبه وذلك لانه لا ينضب بعده ولا وزن ولا كيل فخرج عما مضى

المباغة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبس في النزع مع تولد ما لا
يجوز بيعه ايام معلومة اذا عرف قدر علمها فالاول مشدد ودليله الحديث الصحيح
في ذلك والثاني مخفف لتسامح غالب الناس بامام معلومة لما لا يلبسوا من يساخر بين
بغرة الشر واكثر بطريق الاباح والهيئة والاول خاص بالاكاروس من اهل الورع والثاني
خاثر بالعمامة حيث طابت نفسه لبايع **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باباحة بيع
المخفف من غير كراهة مع قول احمد والثاني في احد قوله براهنة وفتح ابن قيم الجوزي
بالتحريم فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه الاول** ان المبيع حقيقة انما هو الجلد
والورق واما القران فليس هو الا في الورق **وجه الثاني** انه لا يعقل انفصال
الالفاظ عن المعاني فكل بيع لدخول معنى القران في ضمن ذلك تخيلا لا سارا وقد
جعل اصل السنة والجماعة حقيقة كلام الله وان كان النطق به واقعا متافهم
داك من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع
العنب لعاصر الخمر مع الكراهة مع قول احمد بعدم لصحة فالاول فيه تخفيف والثاني
مشدد **وجه الاول** ان المقاصد هي التي يراخذا العبد بها واما الوسائل فتدبر
بين العبد وبينها فذلك كان بيع العنب لما يريد يعصره خرا غير حرام لعدم تخفها
انه تمك من عصوه وكان الحس البصري يقول لا باس ببيع العنب لعاصر الخمر وكان
سفيان الثوري يقول لا بأس ببيع الحلال لما شئت **وجه الثاني** سد الباب
لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع
في طاق على ثلث انه اجنبية فانه يحرم عليه ذلك فافهم **ومن ذلك** قول الائمة
بتحريم اجرة خراب الفحل مع قول مالك يجوز اخذ العوض على ضربة الفحل فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بجواز
التفريق بين الاخوين في البيع مع قول ابو حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني
مشدد ووجه حصول التاذي لكل منهما هو شبهة التفريق من الامم وولدها قبل
البلوغ فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان اذا باع عبدا
بشرط العتق في البيع مع قول ابو حنيفة في المشهور انه لا يصح **وجه الاول** ان الثاني
ناظر الى حصول العتق **وجه الثاني** الاخذ بالاحتياط العموم شبهة من الله ومن عتق
وشروط فام يستثنى العتق فيما ظفر به قائل هذا القول من الحديث والانسان منع
ما هو مشروع فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يحرم التفريق في البيع بين
الام والولد في البلوغ مع قول ابو حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **باب التفريق**
السنة وسال في بيع انفقوا على انه لو باع عبدا بشرط الولالة لم ينع
وعن الاصطخري من اصحابنا ان في بيع البع وبطل الشرط نظير ما قاله
الحسن وابن ابي ليلى والنخعي انه لو باع دارا بشرط ان يسكنها البايع من انه يجوز البيع
وبفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **باب**

باب **التي اجمعت على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربا فيها**
نسنة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والذبيب والملح اذا علت ذلك
فقد اجمع المسلمون كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا والورق
بالورق منفردا بغيرها ومضربها وحيلها الامثلة بمثل وزنا بوزن يد بيد ويحرم لينة
وانفقوا على انه لا يجوز بيع الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح
بالمح اذا كان بغيرا لادلالة بمثل يد بيد ويجوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر
منقلا من يد بيد هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وانما اختلفوا
ومن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا في الذهب والفضة كونها من
الاثمان او من جنس الاثمان مع قول ابو حنيفة ان علة الربا فيها موزون كونها من
من جنس فيجوز الربا في سائر الموزونات واما العلة في البر والشعير والتمر
والذبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطعومة فيجوز الربا في الماء العذب
والادهان على الاصح وقال في القديم انها مطعومة او مكيلة او موزونة وقال
اهل الظاهر ان الربا غير معلل وهو مختص بالمنصوص عليه وقال ابو حنيفة العلة
فيها كونها مكيلة وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس
عن احمد وايتان احدهما كقول الشافعي والثانية كقول ابو حنيفة وقال ربيعة
كلما تجب فيه الزكاة فهو ربا ولا يجوز بيع بغير بغير وقال جماعة من الصحابة
ان الربا خاثر بالنسبة فلا يحرم التفاضل انتهى ونوعيه هذه الافعال ظاهرة عند
الاباء فاعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز بيع بعض الدراهم
ببعض ويجوز ان يشتري بها سعة مع قول ابو حنيفة انه ان كان القس قليلا حاز فالاول مشدد
ناس باهل الورع من فاعل مدعجوع والثاني مخفف خاثر بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا في الحديد والرصاص وما شبهها لان العلة
في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول ابو حنيفة واحمد في اظهر الروايتين ان الربا يتعدى
الى الخس والرصاص وما شبهها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول تخصص الشارع الذهب والفضة بالذكر في الربا دون غيرها **وجه الثاني**
ادخال الحديد والنحاس بما في الثمنية والفضة ليدعوا يشترط فيها الحول والمائنة والتفاضل
قبل التفريق اذا باع جنسا بجنس **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان
بكل لحم جنسه مع قول ابو حنيفة ان ذلك جائز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الى مرتبة الميزان **وجه الاول** النظر لعلة المحبة ووجه الثاني عدم النظر اليهما
فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم الا اذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس آخر **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي انه لا يجوز بيع دقيق الخنطة بمثل مع قول احمد بجواز ومع
قول ابو حنيفة انه يجوز بيع احدهما بالآخر اذا استويا في النعومة والمثونة فالاول
مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول
ذلك كالموجدين في المسئلة قبلها في المثلية وعدمها **باب** **الاشهاد**

اتفقوا على انه يدخل بيع الدار للارض حتى ياما الا المتقور كاللؤلؤ والبكرة والشرير
وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجافات والرف والسلم المستحق وكذلك
اتفقوا على انه اذا باع غلاما او جارية وعليهما ثياب لم يدخل في البيع وكذلك اتفقوا
على انه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمفود والجام وكذلك اتفقوا على انه اذا قال
بعثك ثمرة البستان الاربعها مع وعد الاوراعى انه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا باع غلاما
وعليها طلع مؤبر دخل في البيع او غير مؤبر لم يدخل في قول ابي حنيفة انه يكون للبايع بكل
حال فالاول مفضل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الشيء الاول من قول الائمة الثلاثة ان الطلع قد صار ظاهرة من ثباته في البيع كبقية
الخل عكس الشيء فشم الطلعها سواء ظهر ام لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن ابي ليلى
وانه اعلم **ووجه** قول الائمة الثلاثة اذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظن بعد ذلك
لم يصح البيع مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان العقد اشتمل على معلوم وجوهول قد لا يخرج الله تعالى من الشجرة **ووجه**
الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساعدة العبد لانيه بالجزء من الثمن المقابل
للكى يخرج الله من الثمرة ونظير ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع شجرة واستنت
غنصا منها لم يصح مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عسر تخليص ذلك الغنص من غير زياده ولا نقص
من مجاورة الاغصان وهو خاص بالاكثر من اهل الورع ووجه الثاني المسامحة بكل
ذلك عادة فتصح استثناء الغنص والله اعلم **باب بيع النسيئة**
والرد بالعيب اتفقوا الائمة على ان التصرية في الابل والبقر والغنم على وجه التذ
التدليس على المشتري مرام وكذلك اتفقوا على ان البايع اذا قال المشتري امسك
المبيع وندارث العيب لم يجبر المشتري على ذلك وان قال المشتري لم يجبر البايع
وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا قال البايع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه
من الرد خلا لما جحد من الحسن واتفقوا على انه اذا باع عبدا على الله كافر خرج مسلما
ثبت له الخيار واتفقوا على انه اذا ملك عبده ما لا يباعه وقلنا انه اذا العبد
بملك لم يدخل ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري وقال الحسن البصري
يدخل ماله في مطلق البيع بجماله وكذلك لو اعتقده وكذلك عن مالك هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق الائمة الثلاثة الاربعة واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الائمة الثلاثة بثبت الخيار في بيع المصرة مع قول ابي حنيفة
بعدم ثبوته فالاول مخفف على المشتري مشدد على البايع والثاني عكسه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول وقوع التدليس من البايع مخفف
عن المشتري دون وجه الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما مشدد
فيه العلماء لان قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضا

ومن رؤية الخط الاول ولا تنفسهم دون افواتهم انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحدان الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي انه على الفور فالاول
مخفف خاص بالاكثر الذين لا خوف عندهم على اتحد من يعاملهم ولا يخرجون
انفسهم على انفسهم والثاني مشدد خاص بالاصغر الذين يرون الخط الاول ولا يخفون
الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية احوط لدينهم فانهم **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة والشافعي انه اذا وجد بالبيع عيب بعد قبض البايع والتمس لم يثبت الخيار
المشتري مع قول مالك ان عهد الرقبة الى ثلاثة ايام الا في الجذام والبرص والجون
فان عهدته الى سنة فثبت له الخيار اذا مضت السنة فالاول مخفف على البايع
مشدد على المشتري ووجه ما ذهب اليه الاماويث والثاني مفضل ووجه التفضيل في الشيء
الثاني من كلامه القياس على ما قاله في باب خيار الكاح في العنة فانهم ضربوا
لها هناك سنة وايضا فان اقل مدة نزول الجذام والبرص والجون اذا طرقت
سنة وهناك ثنتين انه مستحكم فثبت به الخيار والله اعلم **كتاب**
كتاب البيع المنهي عنها اتفق الائمة على تحريم بيع الحاضر
للباري على الفور المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم ابتكار
الافوات وهو ان يتباع طعاما في الغلات ثم يسكه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا
على تحريم النجس وعلى تحريم بيع الكالي بالكالي وهو بيع الدين بالدين هذا ما
وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان من اغتر بالتجسر واشترى فشرائه صحيح وان اغتر بالفار مع قول مالك ببطلان
الشراء فالاول مشدد في تحريم التجسس فقط دون الشراء والثاني مشدد فيهما
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان التحريم لا يخرج عن عيب المبيع
ووجه الثاني شدة التنفير من الوقوع في مثل ذلك من باب التجسس المنهي
عنه كما اشار اليه حديث انما البيع عن تراض انتهى اذ لو اطلع المشتري على ان المبيع
لا يسوي الثمن مع تلك الزيادة التي خدعه بها الناجس لما اشتراه **ومن ذلك**
قول الشافعي يجوز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بغير
الى اجل ثم يشتريها من مستترها نقدا باقل من ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك
واحمد بعدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالاكثر
من اهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان كلاما من البايع والمشتري
باع واشترى مختارا وظهر الشريعة يشهد لها بالعقبة **ووجه** الثاني مراعاة
الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل التفخفاء والله اعلم **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة والشافعي بتحريم التسوية مع قول مالك انه اذا جالف واحد من اهل السوق
بزيادة او نقصان يقال له انما ان تبيع بسعر السوق واما ان تنزل عنهم فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول سد باب التحكم على الناس
في اموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التمتع فيها كيف شاؤوا ولو كثرت الفائدة وهو

خاص بالاصل الذي غلب على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه
 الثاني سد باب الخوف والجور على الناس لئلا يورد دمه في الشريعة في خوديث لا يكل
 ايمان احدكم حتى يحب لاجله ما يحب لنفسه وهو فاس بالاكابر الذين لم يغلب
 عليهم حب الدنيا وظهر همهم الله من محبتها المذمومة بالكلية والله اعلم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان بيع المكن لا يبيع مع قول الجنيحة انه ان كان المكن له هو
 السلطان لم يبيع البيع او غير السلطان مع ثم ان سرة السلطان على الناس فباع
 ربه ساعده وهو لا يريد بيعه فهو مكن فالاول مشدد والثاني مفضل فجمع الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول اطلاق الاكراه في الاعاديث فلم تفرق بين
 اكراه السلطان وغيره **ووجه** الثاني ضعف جانب غير السلطان عن نظر ما يبيع
 به الاكراه بسهولة رده عن اكراهه بالشروع والسياسة بخلاف السلطان الا انه
 فان القاني وغيره يجزؤون عن رده اذا كره احد من رعيته لاسيما ان نظرنا لكون
 اتم نظرا من رعيته واكثر شفقة فربما رأى المصلحة في اكراه شخص ببيع ماله والله
 اعلم **ومن ذلك** قول الجنيحة ومالك يجوز بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب
 لم يفسخ البيع ان امكن الانتفاع به عندهما وقال الشافعي واهل البيت بيع الكلب
 بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل او تلف فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان النهي عن غنمه لا يلزم منه عدم صحة
 بيعه نظريا ودور في كتب الحجام فان المجامعة جائزه وكسبها مكروه **ووجه**
 الثاني ان النهي عن اكل لحم الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لتدور الحاجة الى بيعه
 لكثرة الكلاب في كل عصر مع قلة جمهور الائمة بنجاستها وخبثها وامر الشارع بالفصل
 من نفلاتها سبع مرات اعادة بتراب وبيع حملا القولين على حالين فمن اخذ
 الى كلب الماشية او حواشي دار فله شراؤه **ومن ذلك** قوله الله اعلم **باب**
بيع المرأى اتفقوا على جواز بيع المرأى بوجه بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك
 ابن عباس وابن عمر ولم يجوزوه اسحاق ابن راهويه وكذلك اتفقوا على انه اذا
 اشترى بثمن مؤجل لم يجز بطلاق بل يجب البيان وقال الاوزاعي يلزم العقد
 اذا اطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الائمة الاربعية ثبت للمشتري
 الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهو بين مخفف ومشدد
 على البائع او على المشتري بحسب مداركهم والله اعلم **باب اختلاف المتبايعين**
المتبايعين **ووجه** الاول ان المتبايعين اتفقوا على ان يرضى الله عنهم على انه اذا
 حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا يبينه تخالفا هذا ما وجدته
 من مسائل الاتفاق في الباب وامامنا اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام
 الشافعي انه يبدأ بيمين البائع مع قول الجنيحة انه يبدأ بيمين المشتري
 فالاول مشدد على البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من التوليين
 ان احدهما قصد الخطا الاول لنفسه دون اخيه ولذلك غلظ الائمة عليه

بالدابة باليمين فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك واحد في احدى روايتيهما ان
 المبيع اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تخالفا ففسخ البيع ورجع بقيمة المبيع ان
 متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول الجنيحة انه لا تخالف على هلاك
 المبيع والقول قول المشتري وقال زفر ابو ثور القول قول المشتري بكل حال وقال الشعبي
 وابو سريج انه القول قول البائع فالاول مشدد وقول الجنيحة مخفف لعدم وجود
 العيب التي تخالفا لاجلها ووجه قول الجنيحة ان المشتري معه الظاهر ووجه
 قول الشعبي وابو سريج ان البائع هو مالك الاصل فوجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي في احدى القولين اذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال
 البائع لا اسلم المبيع حتى اقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع جبر
 على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن مع قول الجنيحة ومالك ان المشتري
 يجبر او لا فالاول مشدد على البائع لكون اصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري
 مع كونه فرعاً من البائع فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الجنيحة والشافعي
 ان المبيع اذا تلف باقة سماوية قبل القبض انفسخ المبيع مع قول مالك واحمد ان
 المبيع اذا لم يكن وكيلاً ولا مؤفوناً ولا معدوراً فهو من ثمنه المشتري فالاول
 مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم التمسك
ووجه الثاني ان البائع اذا تلفه في قبضه فكانه من حين باع باللفظ او بالمعاطة
 ما رغب في المشتري وحيازته ولو لم يقبضه **ومن ذلك** قول الجنيحة ومالك
 والشافعي ان المبيع اذا تلفه البائع انفسخ كالتلف بالاقة مع قول احمد ان المبيع
 لا ينفسخ بل الى البائع قيمته ان كان متقوماً ومثله ان كان مثلياً فالاول مشدد
 في الفسخ والثاني مشدد في الثمن فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان التلف
 هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف باقة سماوية فلا غرم عليه القيمة او المثل وان
 كان فعل البائع من جملة افعال الله تعالى فان له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل
 بالواسطة فافهم **ومن ذلك** قول الجنيحة والشافعي في اتح قوله ان المبيع اذا كان ثمن
 فتلقت بعد التخلية انها من ثمنه المشتري مع قول مالك ان كان التلف اقل من الثلث
 فهو من ثمنه المشتري او الثلث فما زاد فهو من ثمنه البائع ومع قول احمد انه ان تلف
 باقة سماوية كان من ثمنه البائع او ينهب او سرقة فمن ثمنه المشتري فالاول مشدد
 بالضمان على المشتري لانها المقصود في القبض بعد التخلية والثاني مفضل وكذا الثالث
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الثاني الاول من كلام مالك ان النقص اذا كان
 اقل من الثلث يحتمل المشتري عادة بخلاف الثلث فاكتر فانه لا يحتمل **ووجه** الثاني
 الاول من كلام احمد ان بالامالة ماوى بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان
 من ثمنه البائع **ووجه** الثاني في كلامه ان التلف بعد التخلية كالتلف بعد
 القبض فكان من ثمنه المشتري فان البيع قد فتح قبل التلف وانما القبض من تمام البيع

وكاله لا غير فتأمل **كتاب السلم والقرض** اتفق الاثمة على ان السلم يبيح
بسته شوط ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم و
معرفة مقدار راس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان محله مؤنة كمن البوحيفة
يسمى هذا التسابع شرطاً وبافي الاثمة ليعتقون لازماً وكذلك اتفقوا على جواز السلم في
المكيلات والموزونات والمزروعات التي تفيض بالوصف وكذلك اتفقوا على جواز
في المعدونات التي لا تتفاوت امارها كالجوز والبيض الا في رواية عن احمد وكذلك
اتفقوا على ان القرض مندوب اليه وعلى ان من كان له دين على انسان الى اجل فلا يبيع
له ان يضع عنه بعض الدين قبل الاجل ليجعل له الباقي وعلى انه لا يجوز له ايضا ان
ان يجعل له قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل اخر وعلى انه لا يجوز له الا يأخذ
قبل الاجل بعضه قيناً وبفضه عرضاً وعلى انه لا بأس اذا اتم الاجل ان يأخذ منه البعض
ويستط او يؤخر الى اجل اخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
مسألة قول الاثمة ان حيفه لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالومان والبطيخ لا ورنا
ولا عدد كمع قول مالك يجوز ذلك مطلقاً ومع قول الشافعي يجوز وزناً ومع قول
احمد في انه يبيح ان يوزن مطلقاً عداً قال احمد وما اصله الكيل لا يجوز السلم
فيه وزناً وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلاً فالاول مشدد ما يزل الى الورع والثاني
مخفف ما يزل الى الترخيص وكثر ما رجاى والثاني مفضل فيه نوع تخفيف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **مسألة** قال الشافعي انه يجوز السلم حالاً ومؤجلاً ومع قول
ابن حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز السلم حالاً ولا بد فيه من مؤجل ولو مدة يسيرة
فالاول مخفف بترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **مسألة** قوله الاول
ان السلم في اصله بيع والبيع يجوز حالاً ومؤجلاً فكذلك السلم **مسألة** والثاني
انه بيع غير في الذمة الغالب فيه التاجيل فانصرف الحكم اليه **مسألة** قوله
مالك والثاني في واحد وجهه القعابة والثابعين انه يجوز السلم والقرض
في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدى الجارية التي يجل ولحمها
للمقترض مع قول ابن حنيفة انه لا يبيح السلم في الحيوان ولا اقتراضه مع قول
المرزقي وابن جرير الطري يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز للمقترض وطبهن
فالاول مخفف على الناس وقول ابن حنيفة مشدد وقول المرزقي وابن جرير مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **مسألة** الاول صحة الاحاديث فيه **مسألة** والثاني سري
موت الحيوان او اباقة اداصله ويحسر وجود مثله ليروده اليه فان المشلية
في مثل ذلك غير مبررة والاجود المأمور به شرعاً لا يسمع غالباً تنفوس به ووجه
الثالث استبعاد وقوع المقترض في وطى الجارية من غير ملك البضع على النول
بعد ملك الملك بالقبض فهو محمول على حال الكا بر من اهل الدين كما ان مقابلته محم
على مال رفاع الناس فاخرهم **مسألة** قوله مالك يجوز البيع الى الحصاد
والنيروز والمهرجان ونفع النصارى والجذام مع قول ابن حنيفة والشافعي

واحد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص بالا صغار الى الحاجات
والفروقات والوضع والثاني مشدد خاص باهل الاحتياط والورع وروية
الحظ الاول فرمى علماءهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التحدد بل هم
مع اخواتهم المسلمين على الراحة لهم بخلاف الاصغار الذين يرون الخط الاول فر
لانفسهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فاعلم ذلك **مسألة** قوله الاثمة
الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم مع قول ابن حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول
مخفف لشدة حاجته غالباً للناس اليه وطول املهم والا احدهم يعيش الى وقت
ذلك الاول والثاني مشدد خاص بالكا بر الذين يهدون في اكل اللحم ونقص
املهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **مسألة** قوله ابن حنيفة والشافعي بانه
لا يجوز السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما سته النار فالاول
مشدد خاص بالكا بر من اهل الورع والثاني مخفف خاص بالا صغار الذين تمس
حاجتهم الى مثل ذلك للضيوف ونحوهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **مسألة** قوله
مالك والثاني واحداً انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجوداً عند عقد السلم
ونفس على الظن وبوده عند المحل مع قول ابن حنيفة ان ذلك لا يجوز الا ان كان
موجوداً من حين العقد الى المحل فالاول فيه تخفيف خاص بالا صغار الذين تمس
حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم القبر والثاني مشدد خاص بالكا بر الذين
يحتاجون لانفسهم فرجع ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المحل
فصار السلم اليه في مشقة من جهة الوفاء باسئله اليه فيه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان **مسألة** قوله الاثمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر
النفسية النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
باهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون انفسهم على ما الشجر
وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **مسألة** قوله
قوله ابن حنيفة والشافعي واحداً يمنع الاشران والتولية في السلم بخلاف البيع
مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص باهل الورع الذين يرون دفور
النفس في عقد السلم فلا يضمنون اليه امره والثاني مخفف خاص بالعوام الذين
لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **مسألة** قوله مالك
ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم التاجيل بل له
المطالبة به متى شاء فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني
مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة لرجوع الامر الى مرتبتي الميزان
مسألة قوله الاثمة الثلاثة انه يجوز قرض الخبز مع قول ابن حنيفة ان
ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكا بر
من اهل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الربا فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **مسألة** قوله الشافعي في انصح الوجهين انه لا يجوز قرض الخبز

عددا ويجوز ذنا وهو احدى الروايتين مما احدث مع قول مالك انه يجوز بيع الخبز
بالخبز فالاول فيه تشديد خاص بالاكثر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحد يجوز قبول المقرض هدية
ممن اقترض منه شيئا واكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتفاعات بمال
المقرض اذا جرت عادة بذلك قبل المقرض ولم يجز في قول الشافعي قول
ابي حنيفة ومالك بجرمة ذلك وان لم يشترطه وحمل الشافعي حديث المقرض
جر نفعاً فهو باطل ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعادة
الروضة واذا اهدى المقرض للمقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب
للمقرض ان يرد اجود مما اقترض للحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض اخذ
انتهى فالاول تخفيف خاص باهل الحاجة من العوام والثاني مشدّد خاص باهل
الورع نظير ما قاله في هدية القاضي بحكم التفضيل في ذلك فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه اذا كان لشخص دين على اخر من جهة
بيع او قرض مؤجل فليس له ان يرجع في التاجيل بل يلزمه ان يبيع في تلك
المرة التي اجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلاً فزاد في الاجل وبذلك قال
ابي حنيفة الا في الجنانية والقرض مع قول الشافعي انه لا يلزمه في البيع وله
المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا حال لا يؤجل فالاول مشدّد خاص بالاكثر
من اهل الوفا بالوعد والثاني تخفيف خاص بعموم الناس الذين يرجعون واقام
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **كتاب الرهن** اتفق الفقهاء
على الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود هو مختص بالسفر هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام مالك
ان عقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض ولكن بخير الراهن على التسليم
مع قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لا يلزم الرهن الا بقبضه فالاول
مشدّد على المرتهن تخفيف على الراهن والثاني عكسه فيحمل الاول على حال اهل الريف
الذين لا يتغيرون فيما يقولون كالادباء والعلماء ويحمل الثاني على من كان
بالفد من ذلك ممن يريد الخط الاول لنفسه دون اخيه ولا يحتاط لا فترده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فتأمل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يصح
رهن المشاع مع قول ابي حنيفة انه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم
كالعمارة ولا كالعبد هو جائز **وهذه** الاول كونه مما يصح بيعه وكلما يصح
بيعه جاز رهنه **وهذه** الثاني عسر التعريف فيه على المرتهن غالباً لقلة من
يرغب في شراء المشاع ان اخبر الى البيع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فمن
من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن **ومن** قول الشافعي
ان اسدانة الرهن في يد المرتهن ليست بشرط مع قول ابي حنيفة ومالك انها
شرط فتخرج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن ان ابا

يقول



يقول ان الرهن اذا اعد بوديعة او عارية لم يطل فالاول تخفيف على الراهن مشدّد على المرتهن
والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول ابي حنيفة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن
الاول خاتم بالعوام الذين لا يحتاطون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالاكثر
الذين يحتاطون لديهم فان المرتهن ما اخذ الرهن الا وسيلة الى تحصيل حقه فاذا
خرج من يده فكان له ان يرهن شيئاً فكان المرتهن شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة و
ذلك ليحذر فيبيعه عند الحاجة **ومن ذلك** قول مالك في المشهور والشافعي في ارجح
الاقوال انه اذا رهن عبداً ثم اعنته فان كان موسراً انعقد العتق ولزمه قيمته يوم عتقه
ويكون رهناً وان كان معسراً لم ينعقد في قول مالك انه ان طرأ له مال او قضا المرتهن
ما عليه نفد العتق وما وافقه من قول مالك الا في الاول والاخر وقال ابي حنيفة وان
ينفذ العتق على كل مال لكن قال ابي حنيفة ان العبد المرحون يسبق في قيمته للمرتهن حال عسا
سبته فالاول والثاني فيها تخفيف على المعتق بما فيها من التفضيل والثاني مشدّد
عليه وعلى العبد وهو قول ابي حنيفة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وهذه** الاول موافقة
الفواعل الشرعية في التعرّب الى الله تعالى من الشرايع الصدور بالعتق بخلاف المعسر
فان من لازمه غالباً صعوبة التعرّب بعتق غيره لاسيما عند الحاجة اليه وما لا يشرح
القدر اياه فهو الى الرد اقرب من القول **وهذه** الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق
اختياراً منه والشارع منشور الى الشفقة والرحمة بالارقاب ليل قوله صلى الله عليه
وهو محتضر الصلاة وما ملكت ايمانكم اي حافظوا على الصلاة واستوصوا بما ملكت ايمانكم
اي حافظوا على الصلاة واستوصوا بما ملكت ايمانكم خيراً ان القابل بالحكم على السيد
بالعتق قائل بربوبية القيمة عليه ان كان موسراً وعلى العبد ان كان سيداً معسراً كما مر
فما فات من حق المرتهن شيئاً والله اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
واحمد انه اذا رهن شيئاً على مائة ثم اقرضه مائة اخرى واراد جعل الرهن على الدينين
جميعاً لم يجز مع قول مالك بالجواز **وهذه** الاول ان الرهن لازم بالدين الاول والعين
المرهونة وثيقة من جهة المائة الاولى فلا يكون وثيقة لدين آخر **وهذه** الثاني
ان المرتهن قد يرضى بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل انه ترك الرهن
اصلاً لاسيما ان كان الراهن والمرتهن من الصلحاء والاصدقاء فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه
مع قول ابي حنيفة انه يصح فالاول خاص بما يغلب عليه عدم الرشد تجزئية ان يعرف
في اخراج ماله لغيره من بسوله عنده حق والثاني خاص بالاكثر الذين يتصرفون في مالهم
بحسب ما يرونه احوط لدينهم لانه الدنيا لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر
انه رهن عند اخيه شيئاً قبل ترتيب الحق عليه ثم اكله المرتهن مثلاً او تلفه لم يتكدر
منه شعرة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان الراهن اذا شرط في الرهن ان
المرتهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتهن جاز مع قول الشافعي انه لا يجوز
للمرتهن ان يبيع المرهون بنفسه بل يبيعه الراهن او وكيله باذن المرتهن فان

فان ابي الزمده الحاكم بقضاء الدين اربيع الموصود فالاول تخفف على المرتبه خاص بكل الم
المؤمنين الذين يرون الخط الاول ولاخيرهم ولا يندمون على ما يتصرف اخوهم فيه تمام
براه ذمة لهم بل يرون تصرفه في اموالهم كتصرفهم في اموال نفوسهم بالخط الاول
في الدنيا والاخرة والثاني مشدد خاص بمن كالا بالصدق ما ذكرنا فربما نسب المرتبه الى
بيعه بالخط الاول فربيعه بالبحس ثم فيقع بينهما النزاع فرجع الامر الى مرتبه الميزان
ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه اذا اختلف الراهن والمترهن في قدر الدين الذي
حصل به الرهن فالتقول قول المرتبه بيمينه كان قال الراهن رهنته على فسهائة درهم
وقال المرتبه بل رهنته على الف وقيمة الرهن تساوى الالف والزيادة على خمسين
مع قول ابي حنيفة والشافعي وامر ان القول قول الراهن فيما يدكره مع يمينه من
الف وخمسين درهم فاذا وقع الى المرتبه ما حلف عليه اخذ رهنته فالاول مشدد
على الراهن تخفف على المرتبه والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبه الميزان فمنهم من
احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط لمال المترهن ودفعك بالنظر للاكابر والاشهر
اذا الاكابر يرون الخط الاول فغيرهم والا صاغر بالعكس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان الرهن مضمون على كماله باقل الامرين من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه
مع قول مالك ان ما يظهره لاهلكه كالحيوان والعقار غير مضمون على المرتبه وما يغني
هلاكه كالنقد والثوب فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدق الرهن ومع قول الشافعي
وامر ان الرهن امانة في يدي المرتبه كسائر الامانات لا يضمن الا بالتعدي ومع
قول شريح والحسن والشعبي ان الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن
ديهما والحق عشرين الف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فقول ابي حنيفة مشدد
وقول مالك مفقود وقول الشافعي وامر تخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي
اشدد من الكل فرجع الامر الى مرتبه الميزان ولكل من الاقوال وجه لا يخفى على من له فهم
ومن ذلك قول مالك ان المرتبه اذا ادعى هلاكه الرهن وكالا ما يخفى فان اتفقا
على القيمة فلا كلام وان اتفقا على النصفه واختلفا في القيمة سنل اصل الخبرة
من قيمة هن صفته وعمل عليها مع قول ابي حنيفة ان القول قول المرتبه في القيمة مع
يمينه ومع قول الشافعي ان القول قول الفارم مطلقا فالاول مفصل والثاني
مشدد على المرتبه باليمين والثالث تخفف على الفارم فرجع الامر الى مرتبه الميزان
وانه اعلم **كتاب النفيس والجبر** اتفق الاثمة الاربعة على
ان بينة الاعسار تنبع بعد الجبس وعلى ان الاسباب الموجبة للجبر ثلاثة الضفر
والوق والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا
انس من صاحب المال الرشد سلم اليه هناك ما وجدته من ماسائل الاتفاق وانما اختلفوا
فيه **فصل ذلك** قول مالك والشافعي وامر ان الجبر على المفسر عند طلب الغرماء واحالة
الديون بالمديون مستحب الحاكم وان له منعه من التصرف حتى لا يضرب الغرماء وان الحاكم
يبيع اموال المفسر اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالحصص مع قول ابي حنيفة

انه لا يجز على المفسر بل يجبس حتى يقضى الديون فان له ماله لم يتصرف الحاكم فيه ولم
ولم يبيعه الا ان يكون ماله داراهم ودينه وراهم فيقتضيهما القاضي في دينه فالاول
مشدد على المفسر من حيث منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرماء تخليصا لذمته
وهو خاص بالحاكم الذي هو اتم نظر من المفسر والثاني مشدد عليه بالجبس تخفف
عليه بعدم المبادرة الى بيع ماله قبل الجبس وهو خاص بمن كان عنده تمرد وامتناع
من وزن الحق فرجع الامر الى مرتبه الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
في اظهر قولي انه لا ينفذ تصرفات المفسر في ماله بعد الجبر عليه بيع ولا هبة ولا عتيق
ومع قول احمد في احدى روايتيه انه لا ينفذ تصرفه الا في العتيق خاصة ومع قول ابي
حنيفة انه لا يجز عليه في تصرفه وان حكم به قاض لم ينفذ فضاذه مالم يحكم به
قاض ثان واذا لم يضح الجبر عليه صحت تصرفاته كلها سواء اختلفت الفسخ او لم تختلف
فان تعد الجبر قاض ثان مع من تصرفاته مالم يتحمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير
والعتق وبطل ما يتحمل الفسخ كالبيع والابارة والهبة والصدقة ونحو ذلك فالاول
مشدد على المفسر بعدم صحة تصرفه تقديما لصحة براه ذمته من الدين والثاني
فيه تخفيف بصفة العتيق والثالث تخفف من حيث تصرفه في ماله وانما الدين فهو
المطالب به دونها في الدنيا والاخرة فمالنا للتجبر عليه فيما ليس هو بما لنا فيه
تصرف فيه فان خلست ذمتنا من جهة الغرماء فلا تخلص من جهة المفسر فندعه
وماله للقاضي الذي هو ائيبا لشرع الشريف فرجع الامر الى مرتبه الميزان مشدد
وتخفف فيه كما ترى **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وامر انه لو كان عند المفسر
سلعة وادركها صاحبها ولم يكن الباع قبض من ثمنها شيئا والمفسر حتى فصاحبها
اخذ بها من الغرماء فيفوز باخذها دونهم مع قول ابي حنيفة ان صاحبها كاحد الغرماء
فيقا سمي فيهما فلو وجدها صاحبها بعد موت المفسر ولم يكن قبض من ثمنها شيئا
فقال الثلاثة صاحبها اسوة الغرماء وقال الشافعي ومن انه احق بها فالاول تخفف
على صاحب السلعة مشدد على الغرماء والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبه الميزان **ووجه**
الاول في المسئلة الاول الحديث الصحيح وذلك **ووجه الثاني** فيها الا السلعة مارت
ملك المفسر لا فرق بينها وبين غيرها من سائر امواله فصار صاحبها كاحد الناس لعلم
صاحبه لم يبلغه الحديث **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة ان المفسر اذا اقر بدين بعد
الجبر تعلق ذلك الدين بذمته ولم يشارك المقر له الغرماء الذين جبر عليه لاجلهم مع
مع قول الشافعي انه يشاركهم بشرطه فالاول مشدد على المقر له والثاني تخفف عليه
فرجع الامر الى مرتبه الميزان **ووجه الاول** تقصير المقر له في الفحص عن المفسر
دينه لغير امر لا **ووجه الثاني** ان حكم الجبر على الدين الذي قبله والذي بعد
على حد سواء مع انه ربما يكون متها في الاقرار المذكور **ومن ذلك** قول مالك الثاني
وامر انه اذا ثبت اعسار المفسر عند الحاكم اخرج الحاكم من الجبس ولو بغير
اذن الغرماء ومال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمته بل يجر

حتى يوسر مع قول أبي حنيفة ان الحاكم يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين غيابه بعد
خروجه قبل ان يوسر ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه بالمقصود فالاول
تخفف على المفلس مشدود على الغرماء والثاني عكسه مع الاخذ بالاحتياط والمشاركة لبراءة
ذمة المفلس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان
البينة بالاعسار تنفع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة انها لا تنفع الا بعد
الحبس فالاول تخفف على المفلس والثاني عكسه ولكن يحمل الاول على مال اهل الدين
والثاني الخائفين من منقوق الخلايق ويحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد ان المفلس اذا قام بينة
باعتساره لا يخلف بعد ذلك مع قول مالك والشافعي انه يخلف بطلب الغرماء فالاول
تخفف على المفلس بحول على ما اذا كان من اهل الدين والورع والثاني مشدود عليه بحول
على ما اذا كان بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
ان بلوغ الغلام يكون بالاحتلام او الانزال فان لم يوجد فحتى يتم له ثمانية عشر سنة
وقيل سبعة عشر سنة واما بلوغ الجارية فبالحيض والاحتلام والحبل والا فحتى يتم لها
ثمانية عشر سنة او خروج المني او الحيض والحبل فالاول مفصل فيه تخفيف بعدم القول
بتكليفه والثاني جازم فيه الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
لكنهما الاستبراء من الابنة المجتهدين **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ان نبات العانة
لا يقتضي للكم بالبلوغ مع قول مالك واحمد انه يقتضيه ومع الامع من مذهب الشافعي
ان نبات العانة يقتضي الحكم بالبلوغ ولد الكافر دون المسلم فالاول تخفف على المكلفين
والثاني مشدود عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان التكليف
الوجبة امرها شديد فلا يجب على المكلف الا بعد بلوغه يقينا لان نبات العانة
يحتل ان يكون من شدة حرارة البدن ويقول الحديث في ذلك مؤول **وجه** الثاني
الاخذ بالاحتياط للمكلف لينفك ثواب التكليف وبواطن عليه اذا اعتقد وجوبها
عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر **وجه** الثالث تعجيلا لاخذ الجزية و
حصول القفار والذل للكافر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد ان الرشد في القلا
اصلاح ماله ولم يرعوا فسقا ولا عدالة مع قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين والمال
ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفك الحجر عنها ولو بلغت
رشده حتى تنزوجه ويدخلها الزوج وتكون حافظة لما لها كانت قبل التزويج وقال
احمد في المختار من روايته انه لا فرق في هذا الرشد بين الغلام والجارية والرواية
الثانية كقول مالك ونادى بحول عليها تحول عنه لعلم ولد فالاول تخفف
بعدم اشتراط صلاح الدين وجهه ان الباب معقود في الرشد في الاسوار دون
غيرها من الصلاة والزكاة والقوم ونحو ذلك فاذا اصلح ماله جاز تسليم ماله
اليه شرعا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عبد
الله يقبل شهادة من تعدد منه صدق الحديث ولو فقه من جهة اخرى والقول الثاني

مشدود وجهه ان من تساهل بترك الصلاة او بشرب الخمر فلا يبعد منه ان يضيع
ماله في غير طاعة الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية
فمنهم من احتاط وبالغ في صفات الرشد ومنهم من خفف في ذلك ويصح حمل ذلك
على حالين فمن الجوارى من يظهر رشدها بمجرد بلوغها ومنهن من لم يظهر رشدها
الا بعد التزويج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج في غيبته وحضوره ولو لم تلد
ومنهن من لم يظهر رشدها الا بعد الولادة لانها اخرى مراتب الامتحان لها في الرشد
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصبي اذا بلغ وانس منه الرشد يدفع اليه ماله
فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله بل يستمر بحجور ابيه مع قول أبي حنيفة انه اذا انتهى
سنة الخمس وعشرين سنة يدفع اليه المالك حاله فالاول مشدود والثاني المجر عليه
حتى يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة واكثر والثاني تخفف عليه بعد خمس وعشرين
سنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ظاهر الغرض في قوله فان انس منه
منهم رشدا فلم ياذن في الدفع الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان **وجه** الثالث
ان العقل اكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام الامام
علي رضى الله عنه ينهى بلوغ الصبي خمسة عشر سنة وينهى طوله بانتهاء اثنين
وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء ثمان وعشرين سنة وما بعده تجار التجال يمتد
انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة **كتاب العقل**
اتفق الائمة على ان كل من علم عليه حقا فصالح على بعضه لم يحل لانه ضمن للفقير وعلى
ان للمالك ان يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان للمسلم ان يعلى بناءه على بناء
جاره لكن لا يحل له ان يطلع على عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فصل** في قول الائمة الثلاثة اذا لم يعلم ان عليه دينا
وادعى عليه تنفع المصالحة مع قول الشافعي انها لا تنفع فالاول مشدود مبالغ في
في الاحتياط في براءة ذمته وهو فاضل باهل السماحة من كل المؤمنين والثاني تخفف
وجهه ان من مكن احدا من اخذ ماله بغير طريق شرعي مساعد للذي علم اكله
بالدين بغير حق وربما خرج عن الرشد بذلك اللهم الا ان يعالج به ويبرئ ذمته
فلا منع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بان الصالح على الجور
جائز مع قول الشافعي بالمنع فالاول تخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه من ملة استبرأ المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ
الا بالدين المعروف بذمة المبرأ اسم مفعول لا تبرأ لكل منهما **وجه** **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة ومالك انها اذا تداعيا سقفا بين بيت وغرفة فرفقه ان السقف
لصاحبه السفلى ومع قول الشافعي واحمد انه بينهما نصفان فالاول مشدود على احدهما
والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الظاهر منه قل من يبيت بيتا
الا ويجعل له سقفا **وجه** الثاني العدل بينهما كما لا صلى الله عليه وسلم يقتضي في العيان
الواحدة ادا دعاهما شخصان ولا مرجح لاحدهما انكالا يقسمها بينهما **ومن ذلك**

قول الائمة الثلاثة انه لو انهدم العلوا والتفل واراد صاحب العلوان ينييه لم يجبر صاحب
التفل على البناء والتفريق لبي صاحب العلوان بل ان اخار صاحب العلوان ببنى التفل
من ماله ويمنع صاحب التفل من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما انفق عليه مع
قول اصحاب الشافعي انه لا يجبر صاحب التفل ولا يمنع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلوان بغير
اذنه بناء على اصله وقوله الجديد ان الشريك لا يجبر الشريك على العارة والقديم المختار
عند جماعة من متأخري اصحابه انه يجبر الشريك على ذلك دفعا للضرر وصيانة للاطلاق
عن التعطيل فالاول مخفف على صاحب التفل ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالا
بالاجبار دفعا للضرر فوجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الجنيبة والشافعي
انه لا يتصرف في ملكه بما يضطر الجار مع قول مالك واحد يمنع ذلك فالاول مخفف
على المتصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فوجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومثلون بالا ينيي حليما او متحاشيا او يحفر بئر
بجادة لبيتر شريكه فينقص ما ذهاب ذلك او يفتح بجانبه شباكاً يشرف على جارة
ومن ذلك قول مالك واحمد انه اذا كان سطحه اعلا من سطح غيره يلزمه بنائفة
تمعه عن الاشراف على جارة مع قول الجنيبة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالاول مشدد
على صاحب السطح مانع باصل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس ويصح التوجيه
بالعكس فيكون جعل الشاغل في دفعه بعض على عورة الجار وتركه على ماله مخفف
فوجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الجنيبة ومالك اذا كان بين رجلين
دولاب او زبر او يتر فتعطل او جدار فسقط فطالب احدهما الاخر بالبناء فامتنع او تمسكه
الدولاب والنهر مثلاً فامتنع انه يجبر مع قول غيرهما انه لا يجبر على تخيير نقل ذلك
فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** الاول انه معروف واجب
ومن ذلك الثاني انه امر مستحب فان شاء فعله وان شاكه وبنيته الاول حديث لا ضرر ولا
ضرر وانته اعلم **كتاب الحوالة** اتفق الائمة على انه اذا كان لسان
حق على اخر فاحاله على من عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول
وليس للمحال عليه ان يمتنع من قبول الحوالة عليه فهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الجنيبة والشافعي انه لا يعتبر في المحال عليه وفي رواية
عن الجنيبة انه اذا كان المحال عليه عدوا لم يلزمه قبولها وقال الاسطخري من اية الشافعي
لا يلزمه المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان المحال عليه ام لا ويجوز ذلك عند داود
فالاول مشدد على المحال عليه والثاني منقول والثالث مخفف فوجه الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** الاول ما فيه من المساومة الى براءة الذمة طوعا او كرها ووجه رواية
الجنيبة توقع الفهر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرقة ووجه
قول داود والاسطخري ان صاحب الدين انما احوال المديون على غير سبيل العرض
فانه شاهد قبل وان شاهد لم يقبل **ومن ذلك** قول العلماء اجمع ان صاحب الحق اذا قبل
الحوالة على مالا ان المحال يبرأ على كل حال مع قول زفر رحمه الله انه لا يبرأ فالاول مخفف

على المحال والثاني مشدد عليه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا
على حال اهل الدين والخوف من الله عز وجل فيسارعون الى وزن الحق لمن اصيل عليهم
والثاني محمولا على حال العوام الذين لا يبادرون الى وفاء ما عليهم من الحقوق
فلا يتبين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الحوالة **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد ان المحال لا يرجع على المحال اذ لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء غره بفلس او جحد
او يبق مع قول غيرهما انه يرجع على المحال اذ لم يصل الى حقه فالاول مشدد على المحال
والثاني مخفف عليه فوجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** الاول نقص المحال بعدم
التفريق في حال المحال عليه **ومن ذلك** الثاني ان ذلك مما يخفى على غالب الناس وما القا
عليه الا لظنه الوصول منه الى حقه ولا عجرة بالظن البين خطأ فوجه الامر الى مرتبة
وكان الحق لم يتنقل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فيبني لكل من احوال شخصاً على اخر
ان يبادر الى وزن الحق اذا جحد المحال عليه مثلاً ولا يسارع عند الحكم فان خلاص
ذمته في ذلك وبه قال ابو حنيفة ولفظ اذا احوال شخصاً بحق هو عليه فانكر المحال
عليه رجع المحال والله اعلم **كتاب الضمان** اتفق الائمة
على موافاة الضمان وعلى ان كفالة البدن صحيحة على كل من وجب عليه المضمون الى
يجلس الحكم لا طباق الناس عليه ومسبب الحاجة اليها وعلى ان الكفيل يخرج من
العهد بتسليمه في المكان الذي شرطه او اراده المستحق الا ان يكون دونه يد
عادية مانعة فلا يكون تسليماً وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يبط
به وعلى ان ضمان الدرك جائز صحيح لكن يشترط عند الشافعي ان يكون بعد قبض
التمس لا طباق الناس عليه في جميع الانصار والشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان
ماله يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
الائمة الثلاثة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون عنه الى بنفس الضمان بل
الدين باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عنه ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي ليلى
وابن شرملة وابي ثور وداود انه يسقط فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني
مخفف عنه فوجه الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني
محمول على حال غيرهم ويصح ان يكون الامر بالعكس لانه الضامن اذا كان بخاف الله
فكان صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف العكس **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان المبت محمول لا يبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الضمان كالحق مع قول
احمد في احدى روايته انه يبرأ فالاول مشدد على المبت محمول على حال الاصاغر
من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال الاصاغر اهل الدين والخوف من الله
فوجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الجنيبة ومالك واحمد ان ضمان
المجهول جائز وكذلك ضمان ماله يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز
كالا يبرأ من المجهول فالاول مخفف محمول على حال اهل الدين والورع في المسئولين
والثاني مشدد محمول على من كان بالقدرة من ذلك مما اذا وعد اخلف فوجه الامر الى مرتبة

والمالك والشافعي واحد واليوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم
ولم يخلف وفاء للدين الذي عليه جاز وفاء الدين عنه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز
التمان عند الاول تخفف وجهه انه من افعال الخير وفي السنة ما يؤخذ وهو
انه من افعال على الله ومكان لا يصلح على من مات وعليه دين لم يخلف له وفاء حتى
يقول احد من الصحابة **عليه** بارسل الله وعلى ذاه **والثاني** مشدد وجهه
تقبيح شأن الدين في عيول الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقائل به وذلك
ليلا يتسائل الناس في الوفاء اعتمادا على انوارهم واسد قايضهم في حال بين اسد قايضهم
واخوانهم وبين الوفاء بعارض فربح الامر الى مرتبتي الميزان **وهو** **ذلك** قول الائمة
الثلاثة بتمتة التمان من غير قبول الطالب مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يصح
الا في سونغ واحد وهو ان يقول المريض لورثته اد بعنهم ائتمني وبنو الغنم
غيب فيجوز وان لم يسمي الدين وان كان في القصة لم يلزم الكفيل شيئا فالاول
تخفف بعد اشتراط قبول طالب التمان والثاني فيه تشديد فربح الامر الى
مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه من باب الوفاء بحق اخيه المسلم ثم ان شاء
الطالب قبل ذلك ولا شاء لم يقبل وهو خاص باهل الدين والورع الطالبين
لثواب الاخرة **ووجه** الثاني ان ناكذ مشروعية الوفاء بحق اخيه المسلم لا يكون
الا اذا طلب ذلك فقد يهرب من المنة عليه او على المضغون ثم يسامح الديون
في الدنيا والاخرة **وهو** **ذلك** قول الائمة الثلاثة بصحة كفالة الدين من
ادى عليه مع قول ابي حنيفة بعدم صحتها فالاول مخفف على المكفول والثاني
مشدد عليه فربح الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه طريق الى تخليص الحق
الذي لا ينفك فانه المدبون لما هو ب حاضر بدين نفسه وبمال اخيه **وهو** **ذلك** الثاني
عدم ورود نص في ذلك انما ورد انه الدين لا الدين **وهو** **ذلك** قول ابي حنيفة
والشافعي ان المكفول لو لم يفتب ادي يرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه
المال واذا تعذر عليه احضاره بغيبة امه عند ابي حنيفة مدة التسير والرجوع
بالكفيل فان لم يأت به حبس حتى ياتي به مع قول مالك واحمد انه انما يحضر
غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني
مشدد فربح الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه من لم يلتزم المال وانما التزم
احضار المدين فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيرا جدا والمكفول عليه دين ثقيل
كالدينار مثلا فان العقل يفتي بالاكفيل لم ينودون المال جرما ووجه
الثاني انه يتسبب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمان احضاره فكان عليه
المال على قاعدة التفرغيم بالنسب وذلك اموط في دين الكفيل لا سيما ان كان من
كرام الناس كدبر حضروا في فضيلة كفي صاحبها مؤنتها فان الذهب يتبادر الى
انه دخل بكفالة البدن في وزن المال على عاده السابقة **وهو** **ذلك** قول
ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان لا احضره عدا فانا ضامن ما عليه مع قول الشافعي ومالك

انه لا يلزم من فالاول مشدد على من ضمن احضار المديون وهو خاص باهل الدين والورع
المؤمنين بما يقولون والثاني تخفف عليه وهو خاص باحد الناس فربح الامر الى مرتبتي الميزان
وهو **ذلك** قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على اخيه بائة درهم
فقال شخصان لم يوف بهما لم يلزمه المائة مع قول ابي حنيفة واحمد انها تلزمه فالاول مخفف
على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فربح الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه
وعدد الوفاء بالوعد خاص وبوبة بالاكابر فيعمل على حال احاد الناس كما ان قول ابي حنيفة
واحد يجوز على مال كل المؤمنين من اصل الدين والورع القائلين بوجوب الوفاء بالوعد
والله اعلم **كتاب الشركة** اتفق الائمة على ان شركة
العيان جائزة صحيحة ما وجدته من مسائل الاتفاق وانما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول الشافعي واحمد ان شركة المعاوضة باطلة مع قول ابي حنيفة يجوزها وافقه مالك
على ذلك لكن اختلف في صورتها فالاول مشدد والثاني تخفف فربح الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ما فيه من عدم تخليص لذمة فالصورتها ان يشركه رجلان في جميع ما
يكونان من ذهب او فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الجنسيتين الا مثل ما لصاحبه
فان اذا مال احدهما على مال الاخر لم يصح حتى لو ورث احدهما ما لبطلت الشركة لان
ماله زاد على مال صاحبه وكما ربحه احدهما لا يشركه بينهما وكل واحد من احدهما
من غصب او غير ضمنه الاخر هذه صورتها عند ابي حنيفة وانما عند مالك فانه قال
يجوز ان يزيد ماله على مال صاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه احدهما
مما هو كمال تجارتهما فينهما وانما الغصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون
ما هو عروضا او دراهم ولا فرق عنده ايضا بين ان يكونا شركيين في كل ما يملكانه ويجعلان له التجارة
او في بعض ما لهما وكذلك لا فرق عنده بين ان يخطا ما لهما حتى لا يميز احدهما عن الاخر كما
تميز بعد ان يجعلاه ويصيرانه بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة نفع الشركة وان كان
مال كل واحد منهما في يد **ووجه** الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما بما اتفق عليه
مع صاحبه وهذا خاص باهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال الشركة بين ان يكون
عند احدهما او عند شركيه لما يعلم كل واحد من الخير والايثار في حق صاحبه ووجه الاول تخفيف
ذلك بمن كان بالضميمة ذكرناه فلا يكاد مثل هذا يولي بها اتفق عليه فابطله الشافعي
واحمد لما يؤدى اليه من النزاع ومحنة كل واحد لان يكون رابحا لا خاسرا فاعلم ذلك
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد يجوز شركة الوجوه مع قول مالك والشافعي بطلانها و
صورتها ان لا يكون لهما رأس مال ويقول احدهما للاخر اشتري كذا على ان ما اشتراه كل واحد سنا
في الذمة يكون شركة والربح بينهما فالاول تخفف وهو خاص بالاكابر من المؤمنين والثاني
مشدد وهو خاص باحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم ولا يوفون فربح الامر الى مرتبتي الميزان
وهو **ذلك** قول مالك والشافعي انه اذا كان رأس مال متساويا في شركة العيان
وشركة احدهما ان يكون له من الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول ابي حنيفة
نصحها اذا كان المشترط لذلك اصدق في التجارة واكثر عطا فالاول مشدد والثاني تخفف

في التمسد مع قول مالك احمد في ظاهر روايته انه لا يجوز بحال فالاول مشدد
 محمول على ما لا نؤمن منه الحبانة ويرى الحظ الاول لنفسه دون الموكل والثاني
 فيه تخفيف محمول على حال اهل الدين والورع والثالث اشدد محمول على ما اشتهر عنه
 عدم الورع وراى لنفسه الحظ الاول فرجحت قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى
 القول الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول احمد وابي حنيفة
 انه يصح توكيل لصبي الممتن للمراحم مع قول مالك والشافعي انه لا يصح
 فالاول تخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **والاول**
 ان المراهق كالبالغ من حيث الاحاطة بامور الدنيا ووجه الثاني نقصه
 في ذلك عن البالغ عادة والله اعلم **كتاب الاقوال**
 اتفق الاثمة على ان الحرا البالغ اذا اقرب الحق لغير وارث مع اقاربه ولم يكن له
 الرجوع فيه والاقارب بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون المقر لهم جميعا
 على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجاءا والتفقوا على انه لو مات رجل
 من اهل البنية واقر له ما يثالث وانكروا اخر لم يثبت نسبه وعلم ان الاستثناء
 جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فجمع
 باتفاق الاثمة اذا كان من الجنس واما غير الجنس ففيه خلاف سياتي وكذلك
 اتفقوا على جواز الاستثناء الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلوا فيه **فمن ذلك**
 قول الاثمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء كان له نفق الزك
 تجامر الغرماء في الموجود على قدر دينهم مع قول ابي حنيفة ان غريم الصحة مفاد
 على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان لم يفضل شيئا فلا شيء عليه وان فضل
 شيئا فهو في غريم المرض فالاول تخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد
 على غريم المرض فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان غريم الصحة يتعلق
 بعين مال المديون قبل المرض فلما اقر لشخص اخر في المرض تعلق الحق بعين مال
 كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما فليس احدهما اولى من الاخر ووجه الثاني
 ان الحق لما تعلق بعين مال المديون حال الصحة صار لا يقبل دخول حق اخر عليه
 الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لا يقبل
 المريض لو ارث اصلا مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يقبل ومع قول مالك انه اذا كان
 غير مريض ثبت والا فلا مثاله ان يكون بنت وابي اخ فان اقر لابن الاخ لم يترحم ان
 اقر لابنته انهم فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان **وجه الاول** انه قد يقر لبعض الورثة بما لا يحرم غيره من ذلك
 المال لعداوة تكون بينهما **وجه الثاني** انه قد يكون كذلك الوارث عليه حق
 فاخر له ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحالي في القولين قبله والله
 اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان المقر بشاركة مناضفة من لم يثبت نسبه
 وذلك فيما اذا مات رجل عن ابنين واقر احدهما بثلث وانكروا الاخر فان نسبه

لم يثبت فيشار له المقر فيما في يده مناضفة مع قول مالك واحمد انه يدفع اليه ثلثا ما
 في يده لانه قدر ما يصيبه من الارث لو اقر به الاخ الاخر او قامت بذلك بينة ومع
 قول الشافعي انه لا يصح الاقرار اصلا ولا ياخذ شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه
 فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف عليه والثالث تخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو اقر بعض الورثة بدين على الميت
 ولم يصدق الباقيون انه يلزمه المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك
 واحمد والشافعي في اشهر قوليه انه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول
 مشدد على المقر والثاني تخفف عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** انه
 هو الذي سلط الغرماء على بقية الورثة باقراره فموجب بوزن الدين كله
 عقوبة له في طلبه الزامهم بدين لم يعترفوا به **وجه الثاني** انه لا ينفذ اقراره
 لغيره واما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك ثابتا
 في الذمة ككيل ومودون ومعدود كقوله الف درهم الا كحسنة وان كان ما
 لا يثبت في الذمة الا قخته ككوب وعبد يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي
 انه يقع الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق ومع ظاهر كلام احمد انه لا يصح
 فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفضيل والثاني تخفف والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاعمال ظاهر عند الفطن **وجه الاول** الاثمة الثلاثة
 انه يصح استثناء الاكثر من الاقل مع قول احمد انه لا يصح فالاول تخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة
 انه لو قال له عندى الف درهم في كيس او عسرة اريطال غمر في جراب او ثوب في منديل
 فهو اقرار بالدرهم والثوب والتمردون الا وعينه مع قول اهل العراق ان الجميع
 يكونون له فالاول تخفف على المقر والثاني يشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الجور
 والكرم الذين لا يطالبون بالاوعية وحمل الثاني على اهل البخل والسخي الذين لا يسمع
 نفوسهم بالطرق **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة انه لو اقر العبد الذي لم يؤذ
 له في التجارة بما يتعلق به عقوبة يدينه كالقتل العمد والزنا والترفه والقدح
 وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه حذ ما اقر به مع قول احمد انه لا يقبل اقراره
 في قتل العمد وبه قال المزني ويحد ابن الحس وداد وكلا لا يقبل في المال الا الزنا والترفه
 فقط فانه يقبل منهما فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة
وجه الثاني ان العبد قد يقر بقتل العمد كذا يستخرج من نقل الخدمة اذا كالا
 سبده لا وجه ولا يشق عليه **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة انه لو شهد شاهد
 لم يرد على عرو درهم وشهد له شاهد بالدين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يجلز
 مع الشاهد الذي ادعى اخرى مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة
 بشهادتهما لانه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ظاهر روجه الثاني عدم
ورود نفس الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهودكم من رجالكم
فان لم يكونا رجلين فوجلا وامراةان فلم يقبل او رجل ورجلين **وجه الثاني**
انقوا الائمة كلهم على ان الوديعه من القرب المندوب اليها وان حفظها ثوابا
وانها امانة محضة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله
في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع
ردها مع الامكان والاضمان وعلى انه اذا طال به فقال ما اودعني شيئا ثم قال
بعده لك ضاعت انه يضمن بخروجه عما حذر الائمة فلو قال ما نسحق عندي
شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله هذا ما وجدته من سائر الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه **فصل ثالث** في الائمة الثلاثة انه اذا قبض الوديعه بيمينه
انه يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول مالك انه لا يقبل الا بيمينه فالاول
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المودع ايمنه اولا
ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد **وجه الثاني** انه قد نظر اعلية الخيانة بعد
ان استأنفه فيرد كذا وقلة دين **ومن ذلك** قول مالك رحمه الله انه
لو استودع دنانيرا ودراهم ثم انفقها وانفقها ثم ردها في مكانه من الوديعه
ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فان عنده لو تلفت دراهم الوديعه او الذي
او الحنطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمانا للتلف مع قول ابي حنيفة انه
ان رده بيمينه لم يضمن التلف وان رده مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول مالك
قول الشافعي واحمد انه ضمان على كل حال بنفس اخراجه لتعديده ولا يسقط عنه الضمان
سواء رده بيمينه الى حوزة او رده مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر **ومن ذلك** قول
مالك والشافعي واحمد انه اذا استودع غير نقد كثوب او دابة فتعدي بالانقار
ثم رده الى موضع اخر فاما العاية فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن
الوديع قيمتها وبين ان يأخذ منه اجرتها قال القفاني عبد الوهاب ولم يبين
مالك حكمها ان تلفت بعد ردها الى موضع الوديعه ولم يقبل في الثوب كيف
يجل اذا البسه ولم يبله ثم رده الى حوزة لم يضمنه قال والذي يقوى في نفسي
ان الشيء اذا كان مما لا يؤزن ولا يكال كالدرولاب والسياب واستعمله تلف
كالا للارزم قيمته لا مثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الائمة
فرده الى موضعه لا يسقط عنه الضمان بوجه مع قول ابي حنيفة انه اذا تعدي
ورده بيمينه ثم تلف لم يضمنه فالاول مفصل فيه تخفيف من روجه وثالث
من روجه والثاني مشدد على المودع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك وابي حنيفة واحمد انه اذا سلم الوديعه الى عيال المودع في داره
من يارمه نفقتهم ولو من غير عذر لم يضمن لانه كالمردود الى المودع مع قول الشافعي
انه اذا اودعها عند غيره من غير عذر ضمن فالاول مخفف خاص بما اذا كان العيال

من اهل الدين والائمة والثالث مشدد خاص بما اذا كانوا من اهل الخيانة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **كتاب العارية** اتفق الائمة على ان العارية
منعوب اليها وثياب عليها هذا ما وجد من سائر الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فصل ثالث** قول الشافعي واحمد انه العارية مضمونه على المستعير مطلقا تعدي
اوله بتعدي مع قول ابي حنيفة واحمد انه امانة على كل حال لا تغفر الا بتعدي فالاول
مشدد وهو احوط للدين خاص بالاكار من المؤمنين الذين يكافون من اعارتهم
ولا يعملون له منه والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس وبوقيد الاول ما ورد في ذلك
من الاحاديث الصحيحة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الحسن البصري
والتوري والاوزاعي والفضلي انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا
ثبت هلاك العارية لا يضمن المستعير سواء كانت ثيابا ام حيوانا او حطبنا بظن
او يخفى الا ان تعدي فيها في اظهر الروايات عن مالك ومع قول فتادة وغيره
انه لا يضمن الا اذا شرط المعير على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم بشرطه
فلا يلزم مدنها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
وما لك انه اذا استعار شيئا له ان يعيره لغيره والا لم ياذن له المالك
اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول احمد واصحاب الشافعي في صحة الوهيين
انه لا يجوز للمستعير ان يعير العارية لغيره وليس للشافعي فيها نظر فالاول مخفف
خاص باهل الدين والورع والذين يوفون بحقوق الاخوة في الالام ولا يشعرون
على اخوانهم بشيء ينفعهم والثاني مشدد خاص باهل الشرع والعدل فرجع الامر الى
الميزان **ومن ذلك** قول ابي والشافعي واحمد انه يجوز للمعير ان يرجع فيما اعاده
من ثياب ولو بعد القبض وان لم ينتفع بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك
الحاج فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس للمستعير استعادة العارية
قبل انقضاء المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في الارض اذا اعادها البناء
او غرس وبني او غرس للمعير ان يعطيه اجرة ذلك نطوعا او يارمه بالقلع ان كان
ينتفع بمقلوعه فان كان له منة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فاذا انقضت
فالمعير للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يجبر
على القلع اي وقت اختار وان لم بشرط قال اختار اي المستعير القلع فلع وان
لم يختار فالمعير بالخيار بين ان يملكه بقيمة او بقلع ويضمن ارضي النقص
وان لم يختار للمعير بقلع ان يذل المستعير الاجرة فالاول مخفف جاري على
على قواعد الشريعة وموافق باحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع
مع كونه امير نفسه في تصرفاته في ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وانه اعلم** **كتاب الفاسق** اتفق الائمة على
على تحريم الفاسق في ثابهم الغاصب وانما يجب على رده المضمون ان كانت عينه

ولم يخف في زعمها اتلافه ونفسه وعلى انه اذا كتم المخصوص وادعى ملكه واخذ
منه المالك القيمة ثم ظهر المخصوص فله اخذه ورد القيمة وانفق لا يثمة
الا في رواية لا يحد على اتلافه ونفسه والحيل والكل ما كان غير مكيل ولا موزون
اذا غصب وتلف بعض بقيته وان المكيل والموزون يضمن بمثله اذا دبر
وانفقوا على اتلافه اذا غصب خشية وادخلها في سفينة فطالبه بها مالها وهو في
لحمة الجرائد لا يجب عليه قلعها وما حكمه من الشافعي من انه يجب قلعها بحمول
على ما اذا لم يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
وانما اختلفوا في **من ذلك** قول مالك في المشهور ان من جنى على قتل انسان
فانلف عليه غرضه المقصود منه لزمه قيمته لصاحبه وبأخذ الجاني ذلك المثل
المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك بين المكون وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار
القاضي او اذنه او غيره مما يعلم ان مثله لا يركبه لذلك اختلفوا في هذا الخطا ليست سوا
كله حمارا او بغلا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب جنى ثوبا اخر مثله
لزمه قيمته وبسبب الثوب اليه اذهب نصفه قيمته او دونها فله ارش ما نقص
وان جنى على حيوان ينتفع بجمه وظهر كعير ونحوه فقلع احدى عينيه لزمه
دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان ملكه
قاضيا او عدلا وما غير هذا الجنس فيجب فيه ارش ما نقص ومع قول الشافعي
واحد في جميع ذلك ما نقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء
المتعدى عليه والثاني مشدد عليه في شيء والثالث مخفف على الجاني بالارام
او شيء ما نقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان من جنى
على شيء غصبه بعد غصبه بعد غصبه له جناية لزم ما ملكه اخذ مع ما نقصه الغاصب
او يدفعه الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه
لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ الغصب
مع ما نقص الى آخره والثاني فيه تخفيف على الغاصب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك ان من مثل بعبد كقطع يده او رجله او انفه او قلع سنيته عتق عليه مع قول
الائمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالمثلة فالاول مشدد على السيد مخفف على العبد
والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك وابي حنيفة و
اصحابه ان من غصب جارية على صفة فرادت عنده زيادة يمين او تعلم صفة
حتى غلت قيمتها بذلك ثم نقصت القيمة بالهزال ونسيان الصنعة كان لسيدتها
اخذها بلا ارش ولا زيادة مع قول الشافعي واحدا له اخذها وارش نقص تلك الزيادة
التي كانت حدثت عند الغاصب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك وابي حنيفة ان الزيادة المنفصلة كالولد
اذا حدثت بعد الغصب فهي غير مضمونة مع قول الشافعي واحدا انها مضمونة
على الغاصب بكل حال فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان

ومن ذلك قول ائمة الثلاثة ان من غصب جارية فوطئها فعليه الحد والنود مع الارش مع
ظاهر مذهب ابي حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه للوطئ فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان الغاصب اذا وطئ
الجارية المخصوصة واولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمخصوص منه وارش ما نقص
الولادة مع قول ابي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو غصب
ثوبا او دابة او عبدا وبقي في يده مدة ولم ينتفع به انه لا شيء عليه ولا في سكر ولا
ولا استخدام ولا كراه ولا لبس الجيس اخذه من الغاصب وكذا الاجرة عليه للذة التي
بقي ذلك المخصوص عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي واحدا ان عليه اجرة
للذة التي بقيت كانت في يده فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار والاشجار
نفس الغصب فتروى غصب شيئا من ذلك فتلف بسبيل او حريقا او غيرهما لزمه قيمته
يوم الغصب مع قول ابي حنيفة وابي يوسف ان ما لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا
باخراجه عن يد مالكة الا ان يجنى الغاصب عليه فيتلف بسبب الجناية فيضمنه
بالاتلاف والجناية فالاول فيه تشديد من حيث وجوب الاجرة في غصب العقار
والثاني فيه تخفيف من حيث غصب وبوبها فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان من غصب اسطوانة او لبنه ثم بنى عليها
لم يملكها مع قول ابي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل على الباقي بهدم
البناء بسبب اخراجها فالاول مشدد وجاز على ظاهر قواعد الشريعة تغليظا على الغاصب
للايعود لغصب شيء اخر مرة اخرى فلو طلب المالك الاسطوانة او اللبنة وجب عليه
اخراجها ولو هدم بناءه لعدم مرسته والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان من غصب نخاسا
او رصاصة او حديد مثلا فانخذ منه انية او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غصب
في وزنه وصفته وكذا الوغصب خشية فجعلها ابوابا او ترابا فجعله لبنا او حنطة
فطحنها وخبزها مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المخصوص منه فان كان
فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غصب ذهبيا او فضة
ثم صاغه حليا او ضرب به دنانيرا ودرهم انه يرد مثله الى المخصوص عند ما يملك
ومع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
مالك انه لو وقع قفص طائر بغير اذن مالكة فطار فتمس وكذلك لو حل دابة
من قيدها او عبدا من قيده فهرب فعليه القيمة وسواء مالكة الطائر العائز
او هربت الدابة او العبد عقب الفتح او الحل او وقف بعده مدة ثم طار او هرب
مع قول الشافعي انه ان طار الطائر او هربت الدابة بعد الفتح او الحل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول ابي حنيفة انه لا ضمان عليه مع فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد

بالزام الغامح او الحال لغير الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفضل والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك انه اذا غصب عبدا فابق
او دابة فحرب او عينا وسرفت او ضاعت انه يغرم قيمة ذلك ونصير القيمة
ملك للمغصوب منه والمغصوب سلكا للغاصب حتى لو وجد المغصوب لم يكن للمغصوب
للمغصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيهما وبذلك
قال ابو حنيفة ايضا الا في صورة واحدة وهي ما لو فقد المغصوب فقال المغصوب
منه قيمته مائة وقال الغاصب خمسون وحلف وغرم الخمين ثم وجد المغصوب
وقيمته مائة فان للمغصوب منه الرجوع فيه ورد القيمة وعند مالك
يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المغصوب فيما ذكر باقي على مالك
المغصوب منه فاذا وجد رد المغصوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ المغصوب
فالاول مخفف على الغاصب فادخله المغصوب في ملكه والثاني مشدد عليه
بحزم ما على ظاهر قواعد الشريعة من انه لا يملك ما لا غير الا بطريق شرعي وطيب نفس
بذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو غصب
عقارا فتلط في يده بهدم او سبل او حريق ضمن القيمة مع قول ابو حنيفة انه اذا
يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومر ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي ان من غصب ارضا فزرعها زراعا
قبل ان ياتخذ الغاصب الزرع فله اجباره على القلع مع قول مالك ان كان
وقت الزرع لم يفت فللمالك الاجبار وان كان فات فاشهر الروايتين عنه
انه ليس له قلعه وله اجرة الارض ومع قول صاحب الارض ان يفر الزرع في ارضه
الى الحصاد وله الاجرة وما نقصه الزرع فله ذلك وان شاء دفع اليه قيمته
وكان الزرع له فالاول مشدد والثاني مفضل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومر ذلك** قول الشافعي واحمد انه لو اراق مسلم خمر على ذمي فلا ضمان
عليه وكذلك اذا التفت عليه خنزيرا مع قول مالك وابو حنيفة انه يغرم له
القيمة في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **رويه الاول** ان الخمر ليس بمال عندنا **وبه الثاني**
انه مال عندنا **ففرغنا** من القيمة حوط لنا من جهة الحساب يوم القيمة
والله اعلم **كتاب الشفعة** اتفق الاثمة الاربعة
على ثبوتها للشريك في الملك واختلفوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب
فمر ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للجار وانها لا تبطل بالموت فاذا
وجب له الشفعة فوات ولم يعلم بها او علم ومات قبل الفكن من الاخذ انتقل الحق
الى الوارث مع قول ابو حنيفة تجب الشفعة بالجوار فالاول مخفف على الشريك في حق
الجار وتعمل الثاني على مال كل المؤمنين الذين يراعون حق الجار الى اربعين اذا
من كل جانب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي

في ارجح احواله واحمد في احدى رواياته ان الشفعة على الفور مع قول مالك واحمد
الشافعي في احدى قوليهما انها لم تست على الفور واذا لم يكن على الفور عند مالك فمروا
عنه انها لا تنقطع الا بمضي سنة وفي رواية اخرى عنه الى خمس سنين وقال ان هذا
يعلم بها انه معروض عن الاخذ بالشفعة وفي رواية اخرى عنه ان الحق الشفعة باق
الى ان يدفعه المشتري الى الحاكم فيأمر بالاخذ او التواكف اذا بيع المشفوع و
الشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة
الا باحد الامرين السابقين فالاول مشدد خاص بالاكثر الذين يرون الخط الاول
لاخيرهم فلا يحصل عندهم ندم اذا سبقهم احد الى الشراء والثاني مخفف خاص
بمن يحصل عنده ندم بذلك من احاد العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يتور
فيها من سنة الى خمس سنين وجعلها قاطعة لا اغراض فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومر ذلك قول ابو حنيفة ومالك ان النمر اذا كانت على النخل وهي بين شريكين
فباع احدهما حقتة ان للشريك الشفعة مع قول الشافعي واحمد انه لا شفعة
في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك**
قول مالك والشافعي واحمد ان المشتري لهدم اذابني او غرس فيما اشتراه ثم طلب
الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى الثمن
مع قول ابو حنيفة ان للشفيع اجباره على القلع والهدم ومع ذهاب قوم الى ان للشفيع
ان يعطيه ثمن الشقيق ويترك البناء والغراس في موضعه فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول في احدى
روايتيه والشافعي ان كلما لا ينقسم كالبر والهام والطريق والرجى والتا لا شفعة
فيه مع قول ابو حنيفة ومالك في روايته الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول
مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر الاول**
ان كمال الانتفاع المشروع لاجله الشفعة لا تحصل بالشفيع الذي لا ينقسم من
البر والهام مثلا **الثاني** حصول الانتفاع به ولو بوجه من الوجوه **ومر ذلك**
قول ابو حنيفة والشافعي يجوز الاحتيال لا صفات الشفعة مثل ان تباع سلعة
مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة اذا لم يعرفه بعض المالك ثم يبيعه
الباقى او يبيعه له مع قول مالك واحمد انه ليس له الاحتيال على اسقاط الشفعة
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر الاول** ورود
الحيلة في الكتاب والسنة ووجه الثاني الاخذ بالاحتيال للدين من جهة الشريك
وطالب الخط الاول ولاخيه المسلم اذ الحيلة انما هي رخصة لضفاء المؤمنين ومن
ذلك قول الامامة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك فبذلك له المشتري
دعاهم على ترك الاخذ بالشفعة جاز له احدى او كلها مع قول الشافعي انه لا يجوز
له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه ردّها ولا صحابه في اسقاطها بذلك وبيان
فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص باهل الورع من كل المؤمنين

لان الشفعة حق فري لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحدا انه اذا ابتاع انسان من الشركاء نصيبهما صفة واحدة كان
 للشفيع اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما لو اخذ نصيبها جميعا مع قول مالك وابي
 حنيفة انه ليس له اخذ حصته احدهما دون الاخر بل ياخذ نصيبها جميعا او يتركها
 جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** القواين ظاهر
ومن ذلك قول الايما الثلاثة ان الشفعة ثبت للذمي مع قول احمد انه لا شفعة
 للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك من غير تقييده للمسلم وبقوله
 تقييده ذلك بالمسلم فهو جوي على الغالب كما قالوا لا يبيع احكم على بيع اخيه فلا
 ولا يخطب على خطبة اخيه **وجه** الثاني التغليب على الذمي من حيث ان في ثبات
 الشفعة له تسليط على المسلم باخذه حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم
 طيبه نفس المسلم باخذه بذلك **كتاب القراض** اتفقوا على
 جواز المضاربة وهي القراض بلفظه اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص ما لا يتجر
 فيه والربح مشترك هذا ما وجدته من مسائل الانفاق وامامنا اختلفوا فيه **فمن ذلك**
 قول مالك والشافعي واحدا انه لو اعطاء سلعة وقال له بعها واجعل ثمنها قرضا فهو
 قراض فاسد مع قول ابي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس **وجه** الثاني النظر الى
 ان الاذن له في جمل ذلك ثمنه قرضا كما عطاءه النقد قرضا على حد سواء نظر المانع
ومن ذلك قول الايما يمنع القراض بالفلس مع قوله اشرب وابي يوسف يجوز القراض
 بها اذا رجت رواج النقود فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض عينه الابدية
 بيمينه مع قول اهل العراق انه يقبل قوله مع يمينه فالاول مشدد فاسم يمينه على قلبه
 بحجة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا او يدعي حقه والثاني مخفف خاص بيمينه عليه
 الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في ناذية الاماكن فصدق فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول الايما الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشترى
 العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس له على المقارض شيء **ومن ذلك**
 للعامل وعليه ثمنها مع قول ابي حنيفة انه يرجع بذلك ثمنه الى المال فالاول مخفف
 على رتب المال والثاني مشدد عليه ولعل ذلك نسبة رتب المال الى التخصيص اعطاء
 ماله لمن لا ينظر فيه بالمصلحة ولا ينظر للمواظبة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي واحدا انه لا يجوز القراض مدة معلومة لا ينسخه قبلها
 او على انه اذا انتهت كل ثمرة موجودة من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول في السني الثاني انه اذا بدأ
 لثمن ما يفي يحتاج الى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابلة ان الثمن ولو بدأ صلاحا

اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشراء مع قول ابي حنيفة انه يجوز ذلك فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان القراض انما شرع
 لربح والربح غيب ليس له وقت معلوم وتقييد المدة يناهز الاطلاق في التصرف **وجه**
 الثاني ان ثمن المال الرجوع عن القراض وهذا في الربح الذي هو مقبوض **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل ان لا يبيع ولا يشتري الا من
 فلا ان كان القراض فاسدا مع قول ابي حنيفة واحدا ان ذلك صحيح فالاول مشدد
 الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان رب المال قد يكون اعم
 نظرا من العامل **وجه** الثاني عكسه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان المقارض
 اذا عمل بعد فساد القراض فحصل له المال ربح كان للعامل مثل اجره عمله والربح لرب المال
 والنقصان عليه مع قول مالك في احدي روايته انه يرد الى قراض مثله وبه قال
 القاضي عبد الوهاب فالاول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان العامل اذا سافر بالقرض يكون نفقة
 من مال القراض مع قول احمد والشافعي في احدي ارجح قوله ان نفقة العامل اذا سافر
 للمضاربة والربح على نفسه حتى اجزى مكرهه فالاول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان ما اخذ قرضا على ان جميع الربح
 له وانه لا ضمان عليه جاز مع قول اهل العراق ان المال يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي
 ان للعامل اجر مثله والربح لرب المال فالاول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني
 مشدد على العامل والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول
 وجوب الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الايما الثلاثة ان المضارب
 لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء نقدا ونسيئة فقال رب المال
 ما اذنت لك الا نقدا ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول الشافعي
 ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني
 عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان رب المال استأمنه
 او لا فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانيا **وجه** الثاني ان رب المال هو
 الاصل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد عليه من حيث انه اصل المضارب
 فرعه **وايه اعلم كتاب المساقاة** اتفق فقهاء الامصار
 من الصحابة والتابعين وايمة المذاهب على جواز المساقاة وقالهم ابو حنيفة
 ومعه فقال بطلانها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول انه عقد يتفق به كل من العاقدين بحكم الاتفاق والرضى ووجه
 الثاني ما فيه من العذر **ومن ذلك** قول مالك واحدا والشافعي في القديم انه يجوز
 المساقاة على سائر الاشجار المثمرة كالنخل والعنب والسنبل والجوز وغير ذلك
 وبه قال ابو يوسف ومحمد والمشاخرون من اصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجديد
 انها لا تجوز الا في النخل والعنب خاصة مع قول داود انها لا تجوز الا في النخل خاصة

فالاول تخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول عدم نهى الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب **وجه** الثاني الوفاق
 على حد ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونها زكويين ووجه
 الثالث الوفاق على حد مساقاة خبير فانها كانت في النخل فقط **ومن ذلك قول**
 الشافعي واحمد اذا كان بين النخل بياض والا كثرت صحت المزارعة عليه مع الشا
 على النخل بشرط اتحاد العامل وعسر افراد النخل بالتقوى والبياض بالعمارة وبشرط
 ان لا يفصل بينهما ولا يقدم المزارعة بل يكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك يجوز
 دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول ابي يوسف
 ومحمد يجوز ذلك على اصلهما في جواز المخايمة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها
 والبذر من العامل بالاتفاق فالاول تخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك والشافعي
 في الجديد ان المزارعة باطللة وهي ان يكون البذر من مالك الارض مع قول احمد
 ابي يوسف ومحمد والمتأخرون من اصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث
 الدليل بصفة المزارعة قال النووي وطريق جعل الغلة لها ولا اجرة ان يسنجره
 بنصف البذر ليزرع له النصف الاخر ويعتبر الا النصف الارض فالاول خروج
 المزارعة عن قواعد البيع وعد قواعد القراض ووجه الثاني ان الترانى بامر
 بين اثنين حكم **ومن ذلك قول** مالك والشافعي واحمد انه لو ساقاه على عمل مؤجر
 ولم يبدل صلاح الثمرة جاز وان بدا صلاحها لم يجزم مع قول ابي يوسف ومحمد يحون
 يجوز ذلك على كل ثمن موجودة من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في الثاني ان اذ ابدل
 لثمر ما بقي يحتاج الى المساقاة فهو كالعنب **وجه** مقابلة ان الثمن ولو بدلا ملكا
 الى يحتاج الى كمال التخمينة حتى يبلغ حال الكمال ولا عيب في ذلك **ومن ذلك قول**
 الائمة الثلاثة انهما لو اختلفا في الجز والمشرط فالقول قول العامل مع يمينه
 مع قول الشافعي انهما يتحالفان وينسخ العقد ويكون للعامل اجرة مثله فيما
 عمل بناء على اصله في اختلاف المنبايعين فالاول تخفف على العامل والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **كتاب الاجارة**
 اتفق كافة اهل العلم على ان الاجارة جائزة خلافا لاسماعيل بن علي فانه انكر
 جوازها ووجه الثاني عدم وصول دليل اليه في ذلك فرائى ان من شرط بيع
 المنافع قبضها جلة واحدة كقبض العين المبيعة ولم يكن بشرط قبض
 المنفعة شيئا فشيئا فقال بعدم جوازها شبهة بكل اموال الناس بالباطل لا
 لا سيما ان كانت الاجرة في الذمة فلا هو اعطى الاجرة مجمل ولا هو استوفى المنفعة
 في المنفعة ولا يرد علينا السلام لانه خرج بدليل **ومن ذلك قول** مالك و
 الشافعي واحمد ان عقد الاجارة لازم من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد

عقدها الصحيح فسحقها ولو لغدا لا بما يفسخ به العقد اللازم من وجود عيب بالعين
 المستأجرة مثلا كما لو استأجر دارا فوجدها مستهدمة لا تصلح للسكنى واستهدمت
 بعد العقد ومرض العبد المستأجر او وجد الاجير بالاجرة المعينة عينا فيكون المستأجر
 للنيار لاجل العيب مع قول ابي حنيفة وانما عيبه انه يجوز فسخ الاجارة بعقد حصل
 ولو من جهته مثلا ان يكترى خانوتا يتجر فيه فيحرق ماله او يسرق او يغتصب او يفلس
 فيكون له فسخ الاجارة ومع قول قوم انه عقدها لازم من جهة المستأجر فقط
 بالمعالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعقد
 والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها للموخر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول الحرب من صفات المنافقين بان يرجع احدهما في قوله الذي واخر
 صاحبه عليه **وجه** الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثاني
 ظاهر **ومن ذلك قول** الشافعي واحمد انه اذا استأجر دابة او دارا او خانوتا من
 معلومة باجرة معلومة ولم يشترط ايجال الاجرة ولا رتبيا على ايجالها انها تستحق
 بنفس العقد فاذا سلم الموخر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه
 قد ملك المنفعة بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة لتسلم العين اليه
 مع قول ابي حنيفة ومالك ان الاجرة تستحق جزا جزا اكمل استوفى منفعة يوم استوفى
 اجرتها فالاول مشدد خاص باهل السخا والكرم والثاني فيه تخفيف خاص باهل
 المشاحنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه لو استأجر
 دارا كل شهر بشئ من معلوم انه يصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم وامام عداة
 من الشهر فلا يلزم الا بالاقول فيه مع قول الشافعي انه تبطل الاجارة في الجميع فالاول
 تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان تفصيل الاجرة
 ونوزعها على الشهر بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل
 بمدة الاجارة ولان كل شهر يحتاج الى عقد جديد لافراجه باجرة معينة ولم يوجد
 عقد وذلك يقتضي البطلان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك والشافعي
 واحمد انه لو استأجر عبدا مدة معلومة وداراهم قبض ذلك العبد او الدار ثم
 مات العبد قبل ان يعمل شيئا او انه دنت الدار قبل ان يسكنها ولم يمض من المدة
 شيئا انه لا يستحق عليه شيء من الاجرة وتبطل الاجارة مع قول ابي ثور ان
 الف المنافع في هذا الموضع من ضمان المكترى فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الاجرة لا تجب الا بالاهل مثلا ووجه
 الثاني ان الموت او الانهزام ليس موافق للموخر وقد سلم المستأجر الامرة وابع
 لقابضها التصرف فيها فكانه ملكها له فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالكاتب
 والاوزان بعوام الناس المشايعين على الدنيا **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة
 ان عقد الاجارة على الغربة والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقد من واحد
 ويقوم الوارث مقام موثقه وذلك مع قول ابي حنيفة ان العقد يفسخ بموت

العاقدين جميعا واحدهما فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول احسان الظن بالورثة وانهم يرضون بما فعله مودتهم ووجه الثاني
الاخذ بالاحتياط وانهم قد لا يرضون بما فعله مودتهم لنقص عقولهم او لئلا يعاقبوا
ورجحانه على عقل مودتهم **ومن ذلك** قول الثالث والثاني في ارجح اقواله
انه يجوز عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالب مع قول الشافعي في القول الاخر
انه لا يجوز اكثر من ثلاثين سنة فالاول تخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** العمل بالغالب في بقاء تلك العين ولو مائة سنة
او اكثر ولا فرق بين طول المدة وقصرها في ذلك **ووجه الثاني** انه الثلاثين سنة هي
التي ينهي اليها امالة المعيشة اليها في طول الامم وقصرها غالب بالخلاف مبني على ما
أحوال الخلق غالب **ومن ذلك** مالك والشافعي في احد قوليه ان الصانع اذا اخذ الشيء
الى منزله ليعمله فهو ضامن لذلك ولما اصاب عند من جهته مع قول ابي حنيفة والشافعي
في ارجح قوليه لاضمان عليه لا فيما جنت يد او قصر فيه ومع قول ابي يوسف ونحوه ان عليه الضمان
فيما يستطيع الامتناع منه لا فيما يستطيع الامتناع منه كالحريق والاموال الغالب وتلف الجواهر
فانه لاضمان عليه فيه ومع قول مالك ان الاجراء لا يضمنون برصه على الامانة الا الصانع
خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل سواء علموا بالاجرة او بغيرها الا ان تقوم رتبة
بغرائه قبل هلاكه فيبرؤا فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث وما بعده مفقود فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه هذه الاقوال** كلها ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لو اختلف الخطاط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قبا او قسيما مثلا فالقول قول
الخطاط مع قول ابي حنيفة ان القول قول صاحب الثوب فالاول مشدد على الخطاط والثاني
عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لا يصح التبرع
على القرب الشرعية كالزكاة والتعليم القران والامانة والاذا كان مع قول مالك والشافعي
انه يجوز ذلك في الامانة بمفردها واختلف اصحابه في ذلك فالاول مشدد خاص
باهل الورع والدين والثاني تخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه يجوز للصلي ان يستاجر دارا للصلي فيها
فيوجر مالك الدار مدة معلومة يصلي فيها ثم تعود اليه ملكا وله الاجرة مع قول
ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا جرة له قال ابن هبيرة وهذا من محاسن ابي حنيفة
التي لا ما يعاب عليه لانه مبني على القربات عنده ولا يؤخذ عليها اجرة فالاول تخفف
والثاني مشدد خاص باهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
والجمهور بفتح اجارة الجندي اقطاع السلطان الذي اقطعه له لان الجندي مستحق
لنفعه قال الشيخ توف الدين السبكي وما زلتنا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالديار
المصرية والشامية يقولون بفتح اجارة الاقطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين القراي
وولد الشيخ تاج فقال فيها ما قالوا يعني من المنع وهو المعروف من مذهب احمد وهو
قول ابي حنيفة فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قول الشافعي في قوله انه يجوز بيع العيب الموصوف مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا بوضي
المشاجر فهو الخيار بين اجارة البيع وبطلانه ومع قول مالك واحمد يجوز بيع العيب
الموصوف للمشاجر دون غيره لعدم تعذر وصوله الى استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لغير
المشاجر فالاول تخفف والثاني مفضل والثالث فيه تشديد على الموصوف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ونحوه
انه لو استاجر دابة ليركبها فليجبرها بالجماع كما جرت به العادة فلا ضمان مع قول ابي حنيفة انه
يضمن قيمتها فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والاذا** خاف باحد الناس
والثاني خاص باهل الدين والورع ويصح ان يكون الامر بالعكس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
انه يجوز اجارة الدنانير والدراهم للتزيين والتجمل بهما كما لو كان صير قبا مع قول الشافعي
واحمد انه ذلك لا يجوز فالاول تخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل الورع
والنقوى فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض
بما ينبت فيها او يخرج منها الا بطعام كالتمك والصل والسكر وغير ذلك من الاطعمة
والماكولات مع قول ابي حنيفة والشافعي واحمد يجوز بكل ما ينبت الارض وبغير ذلك من
من الاطعمة والماكولات مع قول ابي حنيفة كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول
المس والماء وسبعم جوار كراه الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص باهل الورع والخوف
من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المظنوم الذي يخرج من الارض كان متسدا فيها
فكانه من قاعدة مدعوجة **ووجه الثاني** التخفف ان الخارج من الارض نوع اخر غير الارض
كالذهب والفضة ووجه الثالث المشدد الى الغاية العمل على الوفاء بحق اخوة الاسلام فمن
اخراج الى ارضه زرعتها وما استغنى عنها اعطاها لاخيه المسلم ليزرعها بالاجرة على
على الاصل في الانتفاع بالارض اذا انتفاع بمرائها انما هو فرع عن ذلك وخصه من انتفاع
والا فالارض مخلوقة بالاصالة لمنافع العباد من غير تحجير وقياس من انتفاع اليها كان اول
بها **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة الاربعة ان من استاجر ارضا ليزرعها فخطه ان له
ان يزرعها شعيرا وكلما ضره كضر الخطه مع قول داود وغيره انه ليس له ان يزرعها
غير الخطه فالاول تخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل الورع فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ونحوه انه يجوز
اجارة المشاع مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يوجر نصيبا مشاعا لامر شريكه واماره
وهبته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول تخفف خاص باهل الورع الذين لا يشاحون
من عامليهم والثاني مشدد خاص باحد الناس الذي يشاحون اخافهم ويروق الخط الاول
لانهم يحتاجون الى المرافعة للحكام فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه يجوز شرطي الخيار ثلاثا في الاجارة كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول
تخفف خاص باحد الناس الذين يقع لهم تردة وتدم اذا كان الخط الاول ولاخيرهم والثاني
مشدد خاص باهل الورع والدين لا يندمون اذا كان الخط الاول ولاخيرهم يجامع ان الاجان
ينها بيع المتافع ولا فرق بينها وبين بيع الاعيان لمن تأمل فرجع الامر الى مرتبة الميزان

والثالث مفصل وظاهر القواعد تعضد قول الشافعي ويشهد لذلك ظاهر قوله صلى
عليه وسلم الناس شركاء في ثلاثة في الماء والكلأ والنار فإنه يشمل الكلأ الثابت في الملك
وفي المرات فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أن الحشيش لا يلتفت إليه صاحب الأرض
في الغالب بخلاف شجر الأشجار **وجه** الثاني الأخذ بالاحتياط فلا ينبغي لأحد أن يأخذ
ذلك الحشيش إلا بطيب قلب صاحب الأرض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك
أن التحويط به على الانتفاع إلى الحشيش فليس لأحد أن يأخذ إلا بأذن صاحب الأرض بخلاف
ما إذا لم يكن محوطا عليه فإنه يدل على مساحمة الناس به **ومن ذلك** قول مالك أنه
إذا قصد من حاجة الإنسان وبها يله وزرعه شيء من المال الذي في نهره أو بئر فأن كان
النهر أو البئر في البرية فالمالك أحق بمقدار حاجته منهما من غير ويجب عليه بذلك
فضل من ذلك وإن كانت في حائط فيلزمه بذل الفاضل لجاره إلى أن يصبح بئر نفسه أو
عينه فإن تهافت بأصله لم يلزمه شيء وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول
أبي حنيفة وأصحابه الشافعي أنه يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه
ذلك للزرع وله أخذ العرض ويستحب تركه ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه يلزمه
بذله من غير عوض للماشية والسقي معاد لا يعمل له البيع فالأول مخفف على مالك والثاني
مشدد على مالك رحمه الناس والدواب والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
والله أعلم **كتاب الوقف** اتفق الأئمة على أن الوقف
قربة جائزة وعلى أن ما لا يقع الانتفاع به إلا بالنقل عنه كذهب والغنم
والماكول لا يصح وقفه وعلى أن وقف المشاع جائز كعنه وأجارتها خلافاً لمحمد
الحسن فقط في قوله بامتناع أجارة المشاع ووقفه وعلى أنه إذا خرب الوقف لم يعد
إلى ملك الوقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما اختلافوا فيه **فمن ذلك**
قول مالك والشافعي أنه يلزم باللفظ وأن لم يحكم به حكمه وبزول ملك الوقف
عنه قال لم يخرج من يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح إلا إذا أخرجه عن يده بأن يعمل
لوقف ولياً ويثمل له وهو أحد الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف
عنه عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الوقف عنه إلا بعد أن يحكم به
حاكم أو يعلقه بموته كان يقول إذا تمت فقد وقف دارى على كذا فالأول مشدد
على الوقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الوقف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد ومالك في
في إحدى روايته أنه يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية
الأخرى أنه لا يصح بناء على قاعدتهما أنه لا يصح وقف المنقول فالأول مخفف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أنه فعل معروف وإن غلب عليه
اللفظ بعدم مدة **وجه** الثاني أن الوقف إنما يتخذ للتأبيد ودوام الانتفاع
والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح **ومن ذلك** قول بعض أصحاب الشافعي أن الملك
في رقة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجماهير من أصحابه

والثالث قول الأئمة الثلاثة إذا استأجر شخص شيئاً من دار أو عبد فلم ينتفع
به فعليه الأجر مع قول أبي حنيفة أنه لا أجر عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالأول
مشدد وخاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان **كتاب أحياء الموات** اتفق الأئمة
على جواز أحياء الأرض الميتة للمسلم ولو موات الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للزحف أحياء موات
الإسلام مع قول أبي حنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الأول أن تمليك الذي من الأحياء فيه عزله بخبره عن التصار ووجه الثاني
أنه لا فرق بين أحياء موات الإسلام وبين عمارته بيتاً في العمارة لم نأمل **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة يشترط في جواز الأحياء إذن الإمام مع قول مالك أن ما كان في الغلابة
أوجبت لا يشترط الناس فيه افتقر إلى الإذن ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحتاج
إلى إذن الإمام بطلقاً فالأول مشدد وخاص بأهل الأدب مع وفي الأمر والثاني
مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح في ذلك من أحياء أرضاً ميتة فزاد
فإن لفظة يعم المسلم والذي ومن إذن له الإمام ومن ينادي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنها كالمن الأرض مملوكة ثم ياداهل وغرب
وطال عهده بملك بالأحياء مع قول الشافعي وأحمد في ذلك أظهر روايته أنه لا يملك
بالأحياء فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد وخاص بأهل الورع فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد أن أحياء الأرض وملكها يكون بغيره
وأن يتخذ لها ماء وأما الدار فتحتويها وإن لم يستقمها مع قول مالك تملك الأرض بما
يعم بالعادة أنه أحياء مثلها من بناء وغراس وحفر يتر وغير ذلك ومع قول الشافعي
أن كانت للزرع فتملك بزرعها واستخراج ما فيها وإن كانت للسكنى فتبتطعمها
بيوتاً وتسقيها فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أن حريم البئر أربعون ذراعاً إلا
الأبل تسقى منها وإن كانت للناضح فستون ذراعاً وإن كانت غنماً بائة ذراع
وفي رواية أخرى عنه خمسمائة ذراع فمن أراد أن يخفر في حريمها منع منه مع قول مالك
والشافعي أنه ليس لك حد مقدور الرجوع في ذلك إلى العزق ومع قول أحمد أن كانت
في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعاً وإن كانت في أرض عامره فخمسون ذراعاً وإن كانت
عينا خمسمائة ذراعاً فالأول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع
ذلك إلى مرتبة الميزان ولعل الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلابة الأرض وظاها
فكلما لائمه كله صحيح ووجه ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
روايتيه إذا نبت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الأرض وكل من أخذه من
له مع قول الشافعي أنه يملك تلك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محوطة بملك
صاحبها وإن كانت غير محوطة لم تملك فالأول مشدد على مالك المخفف على المسلمين

والراجح من قول الشافعي ان الوقف اذا صح عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك
الموقوف عليه فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف
عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان سبب مشروعية الوقف
ادعاء العبد الملك مع سببه كما قالوا في الزكاة الواجبة فكانه بالوقف تيزر الله
من ملك ذلك الموقوف فلولم يخرج به عن ملكه فانه لم يتبرأ **ووجه الثاني** ان
من الحق تبارك وتعالى ولم يحصل وايضا فانه الانتفاع لا يتخصص بأحد بعينه في الاول
فاذا مات المعين انتقل لما بعد من جهات القربات ولو ان الموقوف عليهم ذوا ملك
الموقوف لا احتاج الى اذن منهم لم يتفزع به بعدهم فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحد يصح وقف الانسان على نفسه مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول
مخفف على الواقف خاص باهل الشرح والجل الذي لا تخلص نفوسهم من ورطة محبة
الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث افضل الصدقة
ان تصدق وانت صحيح شحيح تامل بقاء وتخشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا
حضرتك الوفاء لفلان كذا وكذا لان كذا الحديث **ووجه الثاني** المشدد على الواقف انه
على قاعد القربات الشرعية من طلب لمبادرة بما قبل اختار المنيته فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه يصح الوقف اذا لم يعين للوقف مصرفا كان
قال وقف داري هذه وكذلك يصح الوقف عنده وعند الشافعي اذا كان منقطع الامر
كوقف كذا على اولاد ذى وادادهم ولم يذكر بعدهم الفقهاء مثالا ويرجع ذلك بعد
انقراض من سمي الى فقراء عديته فان لم يكونوا فالى فقراء المسلمين وبذلك قال ابو
ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يعين له مصرف فالاول فيه تخفيف على الواقف
والثاني مشدد بطلان الوقف اذا لم يعين له مصرف فالاول فيه تخفيف على الواقف
قول ابو يوسف ان الوقف اذا خرب لا يجوز بيعه ومصرف ثمنه الى مثله كما اذا خرب المسجد
ولم يرجع عوده مع قول محمد انه يعود الى ما كانه الاول وليس لابي حنيفة نص في هذه المسئلة
فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث بطلان الوقف بعد ثبوته فرجع الامر الى مرتبة الميزان
كتاب الهبة اتفق الاثمة على ان الهبة تنفع بالايجاب والقبول والقبض
واجبوا على الوفاء بالوعد في الخير مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة ممكن
وكذا تفضيل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الاثمة الثلاثة انه يفقر صحتها ونزوها الى قبض الوفاء
ونزرها بغيره بالايجاب والقبول ولكن القبض شرط في صحتها نفوذها وانما واختر
مالك بذلك عما به لك عما اذا اقر الواهب لا قباض مع مطالبة الموصوب له
حيث مات وهو مستمر على المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة
او امكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب او مرض بطلت الهبة وعبارة ابن
الجزيري في القول في رسالته ولا تنهم هبة ولا صدقة ولا حبر الا بالجارية فان مات

قبيل الجارية

قبل الجارية فهو ميراث مع قول احمد في احدي روايتيه ان الهبة تلك من غير قبض
فالاول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكات والثاني مخفف
على الموصوب له مشدد على الواهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الاثمة
الثلاثة انه لا بد في صحة القبض بغير اذن منه فالاول يكون باذن الواهب مع قول
ابي حنيفة انه يصح القبض بغير اذن منه فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان هبة المتاع جائزة كالباع
وصفة قبضه الا يسلم الواهب الجميع الى الموصوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيب
شريكه في يد كالوديعه مع قول ابي حنيفة ان كان متاعا ينقسم كالعبيد والجواهر جازت
هبة وان كان مما ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا فالاول مخفف والثاني مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة انه يستحب للاب ان لا
ان يسوي بين اولاده في الهبة مع قول احمد ومحمد ان له ان يفضل الذكر على الاناث
كصحة الارث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ثم اذا فاضل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك
وقال احمد يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
انه ليس للاب الرجوع في هبة لولد بحال مع قول الشافعي ان له الرجوع فيها بكل حال
ومع قول مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض في كمالا وحبه لابنه على جهة الحيلة
والحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة الصدقة قال داودنا يسوغ الرجوع اذا لم يتغير
في بد الولد او يستحدث ديناً بعد الهبة او تزوج البنت او يخلط الموصوب له بال
من جنسه بحيث لا يتميز منه فليس له الرجوع مع قول احمد في احدي رواياته واخرها
ان له الرجوع بكل حال كذهب ابي حنيفة فالاول مشدد خاص بالاكثر بر في الدين والثاني
مخفف خاص باحد الناس والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الثاني**
قوله صلى الله عليه وسلم لم لولد انت ومالك لا يملك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
والشافعي واحدا واكثر العلماء ان الوفاء بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فاته
الفصل واركن كراهة شديدة ولكن لا يائثم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز
ان الوفاء بالوعد واجب ومع قول اصحاب مالك ان الوعد ان كان مشروطا بسبب كقوله
تزوج ولك كذا اذا نحو ذلك وجب الوفاء به وان كان وعدا مطلقا لم يجب فالاول
مخفف والثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** انه من
فصر نطوع خيرا فهو خير له وهو فاضل بين عنده بغيره بخل من الناس ووجه الثاني
التباعد عن صفات المنافقين فان من اخلف الوعد فهو منافق خالص والاصح
وفي وقال ابن مسعود كما ورد في الصحيح ووجه الثالث ظاهر والله اعلم

كتاب اللقطة

اجمع الاثمة على ان اللقطة تعرف حولا كاملا اذا لم تكن شيئا نافعاً كبيراً او شيئا لا يبقا
له وعلى ان صاحبها اذا جاء فهو احق بها من ملقطها وعلى ان اذا اكلها بعد الحول فحقها

مخير بين التضييق وبين الرضى بالبدل واجمعوا على جواز الانتقاط في الجملة وانما
الاختلاف في ان افضل اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاب
واما ما اختلفوا فيه **فصل** في قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة اولى من تركها
مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها ومع قول الشافعي في احد قوليه بوجوب
ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وفق بامانة نفسه فالاول فيه
تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومرر** الاول ان فيه حفظا لماله فيه وجه الثاني ان فيه الخلاص
من تبعات الناس **ومرر** الثالث هو وجه الاول لكن هذا سبيل الوجوب
والاول سبيل الافضلية والرابع وجهه ظاهر **ومرر** **فصل** في قول ابي حنيفة
انه لو اخذ اللقطة ثم ردها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان
والا فمع قول الشافعي واحدا انه يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها
بنية الحفظ ثم ردها ضمن وان كان متوردا بين اخذها وتركها ثم ردها فلا
فلا ضمان عليه فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجوب الاقوال الثلاثة ظاهرة **ومرر** **فصل** في قول مالك من وجد
شاة بنلاة من الارض وواف عليها فهو بالخيار في تركها اكلها ولا ضمان عليه وكذلك
البقرة اذا خاف عليها السباع مع قول الائمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الغنات
اذا جاء صاحبها فالاول مخفف على المنتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** **فصل** في قول مالك ان اللقطة في الحرم
وغیره سواء للنتقط ان ياخذها على حكم اللقطة ويتملكها بعد ذلك وله
ان ياخذها ليحفظها فقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحدا انه اخذها
ليحفظها على صاحبها ويعرفها ما دام مقيما بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس له
ان ياخذها للتملك فالاول مخفف على المنتقط والثاني فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومرر** **فصل** في قول مالك والشافعي ان المنتقط اذا غرق اللقطة
سنة فلا ان يجسها ابدا وله ان يتصدق بها وله ان ياكلها غنيا كان او فقيرا
مع قول ابي حنيفة ان المنتقط ان كان فقيرا اجاز له ان يتملكها وان كان غنيا
لم يجز ويجوز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يتملكها على شرط
ان صاحبها اذا جاء وامضى ذلك مضى وان لم يجز ذلك فمن له المنتقط مع قول
الشافعي واحدا انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على المنتقط
والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** **فصل** في قول مالك والشافعي انه اذا وجد بعيرا
ببادية وحده لم يجز له ان ياخذها فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي
حنيفة ومالك وقال الشافعي واحدا عليه الغنات فالاول مخفف والثاني مشدد
خاص باهل الخويج الذين والاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** **فصل**

قول الائمة الثلاثة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة حول وتصرف فيها المنتقط
بنفقة او بيع او صدقة فلصاحبها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يوم يتملكها مع قول داود
انه ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص باكثر الناس والثاني فيه تشديد
خاص باهل الودع والخوف من تبعات الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** **فصل**
في قول مالك واحدا ان صاحب اللقطة اذا جاء ووصفها بصفات واجب على المنتقط
ان يدفعها اليه ولا يكلف مع ذلك بيئته مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه
ذلك الا بيئته فالاول مخفف خاص بما اذا كان صاحبها غنيا ثم دفعه والثاني
فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبها فقيرا ثم دفعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
كتاب الحقيقة
اتفق الائمة على انه يحكم بالسلام الطفل بسلام ابيه او امه الا في رواية عن ابي حنيفة
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فصل** في قول الائمة الثلاثة
اذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول ابي حنيفة انه ان وجد في كنيسة
او بيعة او قرية من قرى اهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم بسلامه بالدار
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه **ومرر** **فصل**
في قول ابي حنيفة واحدا وصاحب مالك ان اسلام القبي غير البالغ العاقل صحيح
مع قول الشافعي ارجح اقواله واقوال اصحابه انه لا يبيع اسلام سبي ميرا استقلاله
وللشافعي قول انه موقوف الى البلوغ فالاول مشدد في حصول الاسلام احتياطا
للقبي والحاكم بسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** **فصل**
في قول مالك واحدا ان اللقيط في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام
قتل مع قول ابي حنيفة انه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يزجر عن الكفر فان
اقام عليه اقر عليه والاول مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف
والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والله اعلم**
كتاب الجعالة
اتفق الائمة على ان دار الابقى يستحق الجعل اذا رده الشرط ذلك هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فصل** في قول مالك ان اراد الابقى اذا كان
معروفا بانه يستحق الجعل ولو لم يكن شرط ذلك على حسب على قربا لموضع وبعده
واما اذا لم يكن رادا الا بغير معرفه فلا يجعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول ابي حنيفة
واحدا انه يستحق الجعل على الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا ان يكون معروفا
بردة الا بغير امر لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجعل الا بالشرط فالاول مفصل والثاني
مشدد على مالك الا بغير الثالث مفصل كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** **فصل**
في تفضيل الامام مالك العمل بالقرينة وهو احدى الادلة وفيها خلاص لزمه صاحب الاقب
وتشجيع للمراد على مداومة على رد الاقب لاقوانه المسلمين وازالة كبرهم لاسيما من كان
عاجزا وليس له قدرة على شراء عبد بخدمة او دابة بركبها او نفقة يحصلها وتوجيه الثا

كتوبه الاول واشد حنا على اعطاء الذاد جعالت له لما قلناه من خلاص الذمة ونسب
 الراد على ان يدوم على رد الابن فان منع اعطائه الجعل بعد تعبه يكسر قلبه ويكسره عن
 عن التعبد بعد ذلك في رواق آخر لا سيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه
 غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الوجوب الجعل انما يكون بالشرط والطلب على قاعدة
 الاجرا فان لم يكن شرط فانما يكون اعطاه الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروف
 لا واجب **ومن ذلك** قول الجعيفة ان من رد الابن من مسيرة ثلاثة ايام يستحق العتق
 درهما وان رده من دون ذلك رضى له الحاكم مع قوله مالك ان له اجره المثل ومع
 قول احمد ان له دينارا او شئ عشر درهما ولا فرق بين فسيح المسافة وطولها ولا بين المهر
 وخارج المهر خلافا لاهم في قوله في رواية له انما جاء به من المهر فله عشرة دراهم
 من خارج المهر فله اربعون ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير
 فالاول مفضل والثاني فيه تخفيف باجره المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على ما
 على مالك الا بقر الرابع فيه تشديد على رد الابن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الجعيفة والشافعي انه اذا انفق نفقة على الابن بغير اذن السيد
 فلا شيء على السيد لانه انفق متبرعا فهو كالذي ينفق بغير اذن الحاكم وان
 انفق باذنه كان على السيد دين عليه والرد ان يجلس المعبود عند جنة يأخذ
 ما انفقه على العبد في طريقه ومع قول احمد هو على سيد بكل حال ومع قول مالك انه
 له اجره المثل فالاول مفضل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله اعلم.

كتاب الفرائض

اجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة وهم وتكاح وولاء وان
 الاسباب المانعة من الميراث ثلاثة رضى وقتل واختلاف دين وعلى ان الانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كلما يتروكونه يكون صدقة
 نفقة في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة وكذلك انكرنا على ابي بكر
 الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من ابيها صلى الله عليه وسلم
 وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب
 وابوه وان علا والاخ وابنه الامن الام والعم وابنه الامن الام والزوجة والمطلق
 وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والدة
 والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة
 النصف والرابع والثلث والثلثان والتدريس الخ غير ذلك من مسائل
 الفرائض المجمع عليها واتقوا لانه على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وكذا عن معاذ
 وابن المستب والنفق ان يرث المسلم الكافر ولا عكسه كما يتزوج المسلم الكافر
 ولا يتزوج الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عدا ظلم لا يرث من المقتول
 شيئا وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاموال الثلاثة والثاني عشر

والاربعة والعشرون وان العول صحيح معول به عند كافة العلماء وان عقد اجماع الصحابة
 عليه في خلافة عمر ابن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى انه لو اجتمع ابناء عم واحد صا
 لام كان للاخ منها التدريس والباقي بينهما بالعصوية خلافا لابن مسعود والحسن هانما
 وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي
 ان ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد اتمام الفروض والعصبات لبيت
 المال وهو قول ابي بكر وعمر وعثمان وزيد والنهري والاوزاعي وداود ومع قول الجعيفة
 واحمد بتورثهم وحكي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس كس عند فقد اعمام
 الفروض والعصبات بالاجماع ومن سعيد ابن المسيب ان المال يرث مع البنت فعلى ما قال
 مالك والشافعي اذا مات عن امه كاله التلك والباقي لبيت المال او عا بنته فلها
 النصف والباقي لبيت المال وعلى ما قاله الجعيفة واحمد المال كله للام التلك بالفرض
 والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقول القاضي عبد الوهاب
 المالكي عن الشيخ ابي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود انهم كانوا
 لا يورثون ذوى الارحام ولا يرثون على احد ثم انما يحكى عنهم في الرد ونوريت ذوى الارحام
 مكانة فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا فالاول
 مشدد على ذوى الارحام والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول**
 بعد ذوى الارحام عن المحبة والعصبة التي تكون في اعمام الفروض والعصبات
وجه الثاني انهم لا يخلون من محبة ولا عصبة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 واحمد ان مال المرتد اذا قتل ادمات على الردة يكون فبا لبيت المال حتى المال الذي
 كان كسبه في اسلامه مع قول الجعيفة ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين
 سواء اكتسبه في اسلامه ام في ردته فالاول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف
 عليهم **وجه الاول** انقطاع المولاة بين المرتد وورثته بين الردة او ضعف
 المولاة فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال يعرف في مصالح المسلمين العامة
وجه الثاني الاحتياط لاخواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا نطمعهم
 ما فيه راحة شبهة فكانت ورثته اولى بذلك المال كما يورثون مال مورثهم المقتول
 ولو كان مكسبه حراما لا يمكن رده الى ابيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الجعيفة والشافعي واحمد ان من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال
 الذي دون الدية فالاول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث
 التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** اطلاق الحديث في انه لا يرث
 القاتل من مقتوله شيئا **وجه الثاني** تنفير القاتل من القتل بجرمانه
 من مال الدية الحاصل بالقتل فقط زجرا له على التحريم على قتل مورثه واما المال
 الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الاصل في التركات فللحاكم ان يورثه
 منه والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان اهل الملل من الكفار كاليهوديين
 مع النصراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول الجعيفة والشافعي انهم كلهم ملية

واحدة وكلهم كفار يورث بعضهم بعضا فالاول مشدد على ما تقدم ودليله ظاهر
 حديث لا يورث اهل ملته والثاني تخفف ودليله ان ما عدى ملته الاسلام
 كله ملته واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
 والثاقي ان من بعثه حرو وبعضه رقيق لا يورث ولا يورث مع قول احمد
 وابي يوسف ومحمد انه يورث ويورث بقدر ما فيه من الحرية فالاول مشدد
 وجهه منصف ملكه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الائمة الاربعة ان الكافر لا يورث والمرد والقاتل عمدا ومن فيه رق ومن
 خفي موته لا يجيبون كالايرون مع قول ابي سعيد ووحده ان الكافر والعبد
 وقاتل العمد يجيبون ولا يورثون فالاول مشدد على ما تقدم ذكره والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وبه** القولين ظاهر **ومن ذلك** قول
 الائمة الاربعة ان الاخوة اذا حجبا الامر الى السدس لم يأخذوا مع ما روى
 عن ابي عباس ان الاخوة يورثون مع الابن اذا حجبا الامر فيأخذون ما جبرها
 عنه والمشهور عن ابي عباس هو اخوة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابي
 عباس مشدد على الاخوة والثاني تخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الغرق والقتل والهدم والموت بحرق
 او طاعون اذا لم يعلم اهلهم مات قبل صاحبه لم يورث بعضهم بعضا وترك كل
 واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يورث كل واحد منهم تلامه
 دون طاعونه وسبقه الى ذلك على شريح والتخفيف والتعبي فالاول مشدد على
 ما ذكر بعد ادبرهم من بعضهم بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجدة ام الام لا تورث مع وجود الاب
 الذي هو ابنها شيئا مع قول احمد انها تورث معه السدس ان كانت وحدها وتشاركه
 الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اجماع الائمة على ان الاخوين يجيبان
 الامر من الثلث الى السدس مع قول ابي عباس ان لهما معهما الثلث حتى يغيروا
 ثلاثة فيكون لهما السدس فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات
 عصبة مع قول ابي عباس انهن لسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات
 فالاول تخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالاة مع قول التخي
 انه يثبت بها ومع قول ابي حنيفة انه ان قاله وعاقده كان له نكضه ما لم يعقل
 عنه فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث مفقود فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان ابن الملاعة تستحق ما له بالفرق والعدة
 مع قول مالك والثاقي ان الام تارث الثلث بالفرق والباقي لبيت المال

ومع قول احمد في احدى روايته ان عصبة امه فان خلف ائنا دخالا فللام
 الثلث والباقي للمخار والرواية الثانية لاحد انها عصبة فيكون المال جميعا
 لها تعصيبا فالاول تخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي
 الاقوال فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واهل ان الخط
 اذا استهل صار خالا يورث ولا يورث وان تحرك او تنفس الا ان يرضع فان
 عطس فعن مالك روايتان مع قول ابي حنيفة والثاقي انه ان تحرك او تنفس
 او عطس يورث ويورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث والثاني
 تخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والله اعلم كتاب الوصايا**
 اجمعوا على ان الوصية مستحبة فير واجبها وانها تملك يضاف الى ما بعد الموت
 فان كان الانسان عند امانته لغيره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه
 دين لا يصح له من ماله او عند وديعه بغير ائتمان واهل الوصية للاقارب الذين
 للوارث خلافا للزهرى واهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للاقارب الذين
 لا يرثون سواء كانوا عصبة او ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان
 الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تنفذ في اجازة الورثة وعلى ان الوصية
 للوارث جائزة موقوفه على اجازة بقية الورثة واتفق الائمة على انه لو اوصى
 لغيره فلا يدخل الا المذكور ويكون بينهم بالتبعية وعلى انه لو اوصى لولد فلان
 دخل المذكور والاناث ويكون بينهم بالتبعية واتفق الائمة على ان العتق والهبنة
 والوقف وسائر العطيقات المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافا
 لجاهد وداود فانها قالوا انها منجزة من راس المال هذا ما وجدته من سائر الاجماع
 والاتفاق وانما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول مالك اذا اوصى بالكر من ثلث
 حاله واجاز الورثة ذلك بنظره فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد
 موته وان اجازوا في صحته فلهم الرجوع بعد موته مع قول ابي حنيفة والثاقي
 ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول مفقود والثاني تخفف
 على الورثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 لو اوصى بجمل او بغير جازال يعطى ذكر انا الذكر والانثى عندهم واحد مع قول
 الثاقي في احد قولي انه لا يجوز ان يعطى في البعير الا الذكر لاني البدنة
 والبقرة الا الانثى فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكن الاول محمول على حال المتورعين فيعطون الا فضل احتياطا **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة الاربعة على انه اذا اوصى بشي ولشخص ثم اوصى به لآخر ولم
 انه رجوع فيكون للثاني ومع قول داود انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل
 بينهما والثاني فيه تشديد على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وبه** الثالث انه لما اوصى به للاول خرج من ملكه بذلك

فما بقي له فيه نصيبا آخر وهو خاص بأهل الورع كما ان الثاني ايضا يبيع حمله
على حال اهل الورع لان الوصية به شائبا كالناسخ للحكم **ولا روم ذلك**
قولا بي ومالك واحد والشافعي في الظاهر القولين ان من قدم ليقين منه او كان
في القصف بارزا للعدو او كانت حاملا لجناء حاد الطلق اذ كان في سفينة وهاج
البحر فعطياه من الثلث مع قول الشافعي لانراة من جميع المال ومع قول مالك
ان الحامل اذا بلغت ستة اشهر لم تستوف في اكثر من ثلث مالها فالاول مشدد
على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك واحد انه تصح الوصية الى العبد مطلقا سواء كان عبدا
او عبدا غيره مع قول الشافعي لا تصح مطلقا ومع قول أبي حنيفة انها تصح الى عبد نفسه
بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تصح الى عبد غيره فالاول مخفف ووجهه ان الوصية
احسان زايد على الواجب وقد اباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم ملك
العبد لتلك الوصية نملك والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي واحد انه لا يجوز له ان يوصي اباه او جداه او ابنته
في امر اولاده اذا كان ابوه او جداه من اهل العدالة مع قول أبي ومالك ان تصح الوصية
الى الاجنبي في امر اولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الاباء والجد
فالاول مشدد بمحمول على ما اذا عرف الموصي ان الاب والجد اتفقوا على اولاده من الاجنبي
والثاني مخفف بمحمول على من لم يعرف ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحد في احدى الروايتين انه لو اوصى الى عدل ثم فسق تزعت منه الوصية
كما اذا اسند الوصية اليه ابتداء فلا تصح لانه لا يؤمن عليها مع قول أبي حنيفة واحد في الرواية
الاخرى انه اذا فسق بنهم اليه عدل اخر فاذا اوصى الى فاسق وجب على الثاني
اخراجها من الوصية فان لم يخرجها الفاسق وتصرف نفذ تصرفه وصحت وصيته
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان الوصية تصح لكا فرسواء كان حربيا او ذميا مع قول أبي حنيفة
بعدهم بغيرها لاهل الحرب وصحتها لاهل الذمة مائة فالاول مخفف والثاني مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واصحابه ومالك ان له
ان يوصي بما وصى به اليه غيره ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه مع قول الشافعي
واحد في الظاهر روايته بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الوصي اذا كان عدلا لم يجز الى حكم الحاكم
وتنفيذ الوصية اليه وان يبيع جميع تصرفاته مع قول أبي حنيفة انه ان لم يحكم له
حاكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للعبي فهو مردود وما ينفق عليه فقواه به
مقبول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويبيع قبل الاول
على مال اهل الدين والورع وحمل الثاني على حال من كان بالفد من ذلك **وناد ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصى به فان اطلق الوصية فقال او

ارصيت اليك فقط لم يصح وهو لغو مع قول مالك انها تصح وتكون وصية في كل
شيء فالاول مشدد بمحمول على اهل الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه لو اوصى لغير
لم يدخل في ذلك الا الملاحقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك اربعون ذنبا
من كل جانب ومع قول احمد في احدى روايته ثلاثون ذنبا ومع قول مالك انه لا حد لذلك
فالاول مخفف في حق الجوار خاسر بالعوام ومهينات ان يقوم لخدمهم بحق الجوار الملاحق
لذاته والثاني والثالث والرابع مشدد خاسر بالاكابر على حسب مقامهم في المروءة
والإيمان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بطلان الوصية للميت مع قول مالك بغيرها
فان كان عليه دين او كفارة مرت فيه والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المقصود بالوصية ايصال خير
الى الميت مادام لم يدخل الجنة فان البرزخ ويوم القيمة معدود من ايام الدنيا ودار
التكليف بدليل كون اهل الاعراق يسعدون بالشجرة يوم القيمة وترجع ميزانهم
بما هم بدخلون الجنة فلولا ان هذه الشجرة في دار التكليف ما رجح بها ميزانهم **ومن ذلك**
قول مالك بفسخ الوصية من غلام لم يبلغ الحكم اذا كان بعقل ما يوصى به مع قول
أبي حنيفة لعدم القنينة وهو مذهب احمد والافق من مذهب الشافعي فالاول مخفف
على الغلام لانه امر ثياب عليه كغيره من العبادات الواقعة منه والثاني مشدد
عليه لاحتمال انه اذا بلغ بغيره فعل خير بتلك الوصية ارجح مما كان فعله حال
صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحد انه اذا اعتقل
لسان المريض لم تصح وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها تصح وهو الظاهر
من مذهب مالك فالاول مشدد وحفظا للمريض والثاني مخفف وحفظا لال
المريض والثاني مخفف وحفظا لدينه وحرما على تقديم فعل الخير فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو كتب وصيته بحفظه وعلم
انها بحفظه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد انها يحكم بها ما لم يعلم وجوبه
عنها فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عليه طلبا للحصول الخيرية فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اوصى الى رجلين ابي اسند
الوصية اليهما واطلق فليس لاحدهما تصرف بدون اذن الاخر مع قول أبي حنيفة انه
يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت واطعام القفار
وكسوتهم وردا الوديعة بعينها وقضاء الدين وانفاذ الوصية بعينها و
عتق العبد بعينه وكذا الخصومة في حقه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يبيع التزويج في مرض الموت
مع قول مالك انه لا يبيع المريض الخوف عليه ان يتزوج فان تزوج دفع فاسدا
سواء دخل بها ام لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فان برأ من ذلك المرض فمسل
يصح ذلك النكاح امر يبطل روايته له فالاول مخفف والثاني مشدد بمحمول على من

يفعل ذلك لحرمة ورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على القيمة
استحياء فان اشتريه بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له ان يشتريه
بالقيمة ومع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في شهر روايته
ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف
على الوصي بشرط المذكور لانه المنوع انما هو من يرى الخط الاخر لنفسه دون الطفل
فاذا اشترى بزيادة على القيمة فالامنع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بما
كان من اهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رفيق الدين والرابع
محمول كذلك على رفيق الدين والخامس مفصل ووجه الخامس ان الوكيل لا يجز
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لو ادعى الوصي
دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه فيقبل قوله في الدفع كما يقبل
في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف اذ هو امين وكذلك الحكم في الاب
والحاكم والشريك والمفارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي الا
بيمينته فالاول تخفف على الوصي في قواعد الامانة والثاني مشدد عليه ويصح حمل
الاول على اهل الصدق والدين والثاني على من كان بالفساد من ذلك فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة نص الوصية لمسجد مع قول ابي حنيفة
انه لا يصح الا ان يقول يتفق فالاول تخفف لانه من جملة القربات الشرعية كبناء
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان يأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا يقض
ولا يقهر مع قول الشافعي واحمد ان له ان يأكل باقل الامرين من اجرة عمله وكفاية
فالاول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الاخر لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص
باهل الدين والمعروف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
واحد في احد قوليهما ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى
يلزمه رد العوض مع قول مالك انه ان كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا
فليأكل بالمعروف بمقدار نظره واجرة مثله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **وكانت كتب النكاح**
اجمع الائمة على ان النكاح من العقود الشرعية المشنونة باصل الشرع والقول
على استحبابه لما تاق نفسه اليه وخاف الزنا ويكون في حقه افضل له من الحج
والجهاد والصلوة والصوم التطوع والتفوق على انه اذا قصد نكاح امرأة سن
له نظره الى وجهها وكفيها خلافا لداود فانه قال يجوز النظر الى ما يربسها
خلافا للشافعي وكذلك اتفق الائمة على ان النكاح من ليس بكفو في النسب غير محرم
هذا ما وجدته من مسانلة الاجماع والاتفاق واما ما اختلف فيه **فمن ذلك**
قول مالك والشافعي ان النكاح مستحب بمحتاج اليه يجداهتته مع قول احمد انه متى

تأقت نفسه اليه وخشي العنت وجبت ومع قول ابي حنيفة انه يستحب مطلقا
بكل حال ومع قول داود بوجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول
مفصل في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث تخفف والرابع
مشدد من وجه وتخفف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قوله تعالى
وليتعقبا الذين لا يجدون نكاحا اي عونا عليه حتى يغنيهم الله من فضله **ووجه**
الثاني انه ملق بالسلامة من الزنا **ووجه** ان الاستحباب كاف في طلب النكاح
لكون ذلك مماسجا للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج الى التشديد
بالاحباب **ووجه** الرابع امتثال امر الشارع بحصول المرأة الواحدة ما لم يدل دليل
على التكرير **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ينظر الرجل الى فرج زوجته وامته وعكسه
مع قول بعض اصحاب الشافعي بان ذلك يجرم فالاول تخفف محمول على احاد الناس من الائمة
والثاني مشدد خاص بكبار العلماء واصحاب المروءة والحياء فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي ان عبد المرأة يجرم لها فيجوز نظره اليها وعليه جهم وراعيه
مع قول جماعة منهم الشيخ ابو حامد والنووي انه ليس يجرم لسيدته وقال انه الذي ينبغي
القطع به والقول بانه محرم لها ليس له دليل ظاهر والاية انما وردت في الاما فالاول
مخفف خاص باهل العفة والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالفساد من ذلك
ووجه الاول ان مقام السيادة كقوام الامومة في نفرة الطبع من التلذذ بالاستمتاع
بها لما يشاهد العبد من سبته من الهيبة والتعظيم **ووجه** الثاني ان السيادة
تنقص عن مقام الام في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جازا التصرف مع قول ابي حنيفة انه
يصح نكاح الصبي المحترق والتسفيه لكنه موقوف على اجازة المولى فالاول تخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه يجوز للوطي غير الاب ان يزوج اليتيم قبل بلوغه ان كان له مصلحته
في ذلك كالاجب مع قول الشافعي يمنع ذلك فالاول تخفف محمول على تام النظر اذ
مشدد محمول على قاصر لتظر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد انه لا يصح نكاح العبد بغير اذن سيده مع قول مالك انه يصح ولكن للمولى
فسخه عليه ومع قول ابي حنيفة انه يصح موقوف على اجازة المولى فالاول مشدد
والثاني والثالث فيهما تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان
العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجبة النفقة على الزوجة ومن لا مال له لا يصح
لان يكون زوجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد باذنه له في النكاح التزم
عنه جميع واجباته **ووجه** الثاني ان حكم النكاح حكم اكله من مال السيد الاكل
الواجب والمستحب او المباح فلا يحتاج الى اذن فيه الا ان يبدو خلاف ذلك
للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح كما ان له متعة من اكل الشبهوات التي تظفر
او بالسيد **ووجه** الثالث ان السيد قد يرى النكاح مضرا للعبد فكان من المفرد



توقف الصحة على اجازته **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لا ينعى العقد الا بول
ذكر فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول ابي حنيفة ان المرأة ان تزوج بنتها
وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتبار بعلمها الا ان نفع
نفسها في غير كفوفها لم يعرض لولي عليها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال
يرغب في مثلها لم ينعى نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان ينولي نكاحها
اجنبى برضاها ومع قول داود ان كانت بكرا لم ينعى نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا
مع ومع قول ابي ثور وابي يوسف ينعى ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسها
ونزاعا الى حكم حنفى تحكم بفسخه فقد وليس للشافعي نقضه خلافا لابي يوسف
الاسطخري فان وليها قبل الحكم فلا حد عليه خلافا لابي بكر الصيرفي ان اعتقد بغيره
وان طلقها قبل الحكم لم ينعى الا عند ابي اسحاق لم يروى احتياطا فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره الثالث مفصل وكذلك قول داود وقول ابي ثور
وابي يوسف تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وتوجيه** الاقوال كلها ظاهر لا يخفى
على الفطر ووجه قول داود ان البكر لم تمارس الرجال فليس لها خبرة بما يقعها او ينعى
بخلاف الثيب **ومن ذلك** قول مالك انه نفع الوصية بالنكاح اي بالعقد ويكون الوصيا ولي
من الولي في ذلك مع قول ابي حنيفة ان القاضي هو الذي يزوج ومع قول الشافعي انه لا ولاية
لوصي ولا عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي في التعليق
يتقصر بالحكم اذا زوج امرأة فانه لا يلحقه العار انتهى فالاول تخفف والثاني
مشدد على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الوصي قد يرى ذلك الوصي اتم نظرا واشفق على موليته من اخيه
مثلا **وجه** الثاني ان الحاكم قد يكون اتم نظرا من الولي ويحل قول الشافعي ان عار
لا يلحق الوصي على الغالب فلا تقصر لكلامه ووجه الثالث ان شفقة الولي
لا تعاد لها شفقة غيره فالاقوال محمولة على احوال **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا
انه لا ولاية لقاضي مع قول ابي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر وجها الا بعد من العصبة مع قول
الاثمة الثلاثة ان الفسقة اذا كانت منقطعة انتقلت للولاية الى الاعد
وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند ابي حنيفة واحدا هو الفسقة
بمكان لا نظر اليه العاقلة في السنة الامة واحدا فالاول مشدد على الولي الاقرب
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على مال من يخاف عليها من
العنت فانه يجب التعجيل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على ما لا يخاف
عليها **ومن ذلك** قول مالك وابي حنيفة واصحابهما ان الولي الاقرب اذا غاب
عن البكر ونفي خبره ولم يعلم له مكان ان اخاها يزوجه باذنها مع قول الشافعي
بخلاف ذلك فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قول الشافعي ان الجدة والاب تزويج البكر بغير رضاها صفة كانت او كبرت وبذلك
قال مالك في الجدة وهو اشهر الروايتين عن احمد في الجدة مع قول ابي حنيفة ان تزويج
البكر بالغة العاقلة بغير رضاها لا ينعى لاحد بحال ومع قول مالك واحدا في احدى
الروايتين انه لا يثبت للجدة ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول تخفف على الاب الجدة
والثاني وما دافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطر **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز
لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن مع قول ابي حنيفة ان ذلك يجوز لساير
العصبات غير انه لا يلزم العقد في حقها فثبت لها الخيار اذا بلغت ومع قول
ابي يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي
وبغيره ان الصغيرة اذا زالت بكادها بوطي حلالا او حراما لا يزوجه ابا ولا غيره حتى
تبلغ وتاذن مع قول احمد انها تزوج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب او ولاه او حكم له ان يزوج نفسه منها
الا بطريق توكيله غيره في ذلك لئلا يكون موجبا قايلا ومع قول الشافعي انه
لا يجوز له القبول بنفسه ولا بوكيل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفته اي نائبه قال
ابو يحيى البلخي من اصحابه يجوز له القبول بنفسه وثبت عنه انه تزوج امرأة ولي
امرأته بنفسها فالاول وما بعد الثالث تخفف والثاني والثالث فيه تشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو اعتق امته ثم
اذنت له في نكاحها من نفسه جاز له ان يוכל من خطبتها منه في تزويجها من نفسه
مع قول غيرهما في المسئلتين ان ذلك لا يجوز فالاول تخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الاثمة الثلاثة اذا اتفق الاوليان
والمرأة على نكاح غيرا كفوح مع قول احمد انه لا ينعى فالاول تخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول حصول الرضى ووجه الثاني انه ثم
بغير الخط والمصلحة **ومن ذلك** قول الشافعي انه اذا زوجها احد الاولياء برضاها
بغير كفول ينعى مع قول مالك ان اتفاق الاولياء واختلافهم سواء فاذا اذنت
في تزويجها لمسلم فليس لواحد من الاولياء اعتراض في ذلك ومع قول ابي حنيفة
بأنه لا يجوز النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة
ومن ذلك قول الشافعي تعتبر الكفاة في خمسة اشياء الدين والنسب والمنفعة
والحرية والخلوص من العيوب مع قول احمد من الحسن ان الدنيا لا تعتبر في الكفاة
الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج فيسخر منه الصبيان ومع قول مالك ان الكفاة
تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابي ابي بنى ان الكفاة في الدين والنسب والمال وهو رواية
عن ابي حنيفة ومع قول احمد في احد روايته ان الكفاة تعتبر في الدين والمنفعة

وفي الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انها تعتبر في الدين والكسب والمال فالاول مشدد
في شروط الكفاة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك تابعه
والرابع يجوز فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن الاول كلها محمولة على اختلاف
ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي ان السرايع تعتبر مع قول البعض الاخر ان السرايع
فلا يشترط ان يتزوج الشاب فالاول مشدد محمول على من مكث في الطباع النفسانية
وقصر اوطاده على زينة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا
وعلى قلبه باحوال الاخر وغاب عن مخطوط نفسه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان فقد
الكفاة يوجب للاولياء حق الاعتراض مع قول مالك انه يبطل النكاح وهو الاصح
من قول الشافعي واحدا لا ان حصل معه رضا الزوجية والاولياء فالاول فيه
تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشروط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظ **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك وان
ابي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلبت التزوج من كفو بدون مهر مثلها لزم
الولي اجابته مع قول ابي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابته فالاول مشدد بخلاف بقا
النظر من الاولياء والثاني مخفف بشمار النظر منهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الابدان اذا زوج مع حضور الولي الاقرب لم يصح مع قول مالك يصح الا في الاب
في حق البكر والوصي فانه يجوز للابعد التزوج فالاول مشدد والثاني معتدل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة اذا قال رجل ثلاثة
زوجتي وصدقته على ذلك ثبت النكاح بانفاقها مع قول مالك انه لا يثبت
حتى يري داخل او خارجا من عندها الا ان يكون في سفر فالاول مخفف والثاني
فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على الاكابر اهل الدين
والورع والثاني على غيرهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يصح النكاح
الا بشهادة مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر فيه الاشاعة وذلك
الترابي بالكتمان حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح فسبح عنه واما عند
الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالاول مشدد محمول على من لا يتر
بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على اهل الصدق والورع فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لا يثبت النكاح الا بشاهدين
عند ابن ذكوان مع قول ابي حنيفة انه ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** قول ابي حنيفة
القياس على الاموال في ثبوتها بالرجل والمرأتين واما الفاسقان فلا يجعل بها الا
شاعة بالنكاح وذلك كاف في الزوج من صورة نكاح السفاح **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه اذا تزوج مسلم ذمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين مع قول
ابي حنيفة انه ينعقد بذميين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول تغليب حكم الاسلام **وجه** الثاني تغليب حكم اهل الكفر وذلك

عكس

لانهم

لانهم يقبلون شهادة اهل ملتهم اذا وقع جحود مثله **ومن ذلك** قول عامة العلماء
ان الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود انها واجبة عند العقد فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول انها كالسحبة على الطعام
او عند الوضوء او الخروج للسفر ونحو ذلك **وجه** الثاني انها كخطبة الجمعة فلم يلقا
الله على الله لم تركها عند تزويج احد من بناته او غيرها **ومن ذلك** قول الشافعي
واحدا انه لا يصح التزويج الا بلفظ التزويج والانكاح مع قول ابي حنيفة
انه ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك على الثابت في حال الحياة حتى انه روي عنه
في لفظ الاجانة روايتان ومع قول مالك انه ينعقد بذلك مع ذكر المهر فالاول
مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الثاني
انه لم يثبت عند الشارع انه تعدد باللفظ مخصوص لابي خلافة كلفظ التكبير الصافي
بل يجوز لنا كل لفظ اشعر بالرفق كالبيع **وجه** الاول ان القران نطق بالتزويج والانكاح
دون غيرها **ومن ذلك** قول عامة العلماء انه لو قال زوجت بنتي من فلان فبلغه فقال
قبلت النكاح لم يصح مع قول ابي يوسف انه يصح ويكون قوله زوجت فلانا كقوله في
في العقد زوجتك فلانة فتقول قبلت فالاول مشدد محمول على مال من لا يؤمن بجحود
ولا كذبه والثاني مخفف محمول على حال اهل الصدق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول الشافعي في انق التولين انه لو قال زوجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها
او تزويجها لم يصح مع قول ابي حنيفة واحدا والشافعي في النول الاخر انه يصح فالاول
مشدد محمول على حال من يخاف جحوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص باهل
الدين والصدق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
يجوز للمسلم ان يتزوج كتابته من وليتها الكتابي مع قول احدا ان ذلك لا يجوز
فالاول مخفف تغليب مراعاة حكم الكفر والثاني مشدد تغليب حكم اهل الاسلام
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في القديم ان
ان السيد يملك اجبار عبده الكبير على النكاح مع قول احمد والشافعي في الجديد انه
لا يملك ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في
اصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب منه ذلك فامتنع مع قول احمد
انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على حال احاد الناس والثاني مشدد
محمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حق على عبدهم بالملك وانما يراه
اخاء في الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤثر قوله صلى الله عليه وسلم في حق الازواق ومن لا يملك
فيبيعه ولا تعذبوا خلق الله انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الاب
اعفا ذبيه النكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحدا في ظهور الروايتين
عنه انه يلزم الاب اعفا ذبه بالنكاح بشرط حرية الاب عند تنقي اصحاب الشافعي
فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشروط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

يحكم

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه يجوز للولي أن يزوجه
أمره بغير رضاها مع قول أحمد في إحدى روايته أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف
على السند والثاني مشدد عليه فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي أنه لا قالوا اعتقت أمي وجعلت عتقها صداقها بحضرة شاهدة
فالنكاح غير منعقد مع قول أحمد في إحدى روايته أنه ينعقد وأما العتق فهو صحيح
إجماعا فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** القولين ظاهر
ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الأمة لو قالت لسيدها اعتقني على أن أتزوج
فيكون عتق صداق فاعتقها أصح العتق وأما النكاح فقال أبو حنيفة والشافعي هو
بالخيار أن شاءت تزوجه وإن شاءت لم تزوجه ويكون لها أن اختارت تزوجه
صداق مستأنف وإن كرهت فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له
عليها قيمة نفسها وقال أحمد تفسير حق وتزويها قيمته نفسها فإن تراضيا بالعقد كالأنثى
مهر ولا شيء لها سواه فالأول مشدد في أمر العتق مخفف في أمر النكاح يجعل الخيار لها
والثاني من الشفيعين في الخيار مشدد بالزوايا قيمة نفسها إذا لم يراضيا بجعل نفق
العقد مهر فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم **باب ما يحرم من النكاح**
اتفق الأئمة على أن أم الزوج تحرم على الثابت بجواز العقد على البنت خلافاً للقول
وزيد بن ثابت ومجاهد فإنهم قالوا لا تحرم إلا بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت
أن طلقها قبل الدخول بآزله أن يزوجه أمها وإن ماتت قبل الدخول لم يجز له تزوجه
أمها فجعل الموت كالدخل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فجمع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ونوجيه الأقوال ظاهر واتفق الأئمة أيضاً على الرجعية تحرم بالدخول
بالأمر وإن لم تكن في حجر زوج أمها وقال داود بشرط أن تكون الربيبة في
في كفالتها وكذلك اتفقوا على أن المرأة إذا زنت لم يفسخ نكاحها خلافاً للقول
والحنابلة يصرحون واتفقوا أيضاً على أنه لا يجوز له نكاح الكفار وطئ
أما بهم بملك البين خلافاً لأبي ثور فإنه قال يجوز وطئ جميع الأماء بملك البين
على أي دين كن واتفقوا أيضاً على تحريم الجمع بين الاختيار في النكاح وكذا بين المرأة
وعمتها أو خالتها وأجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك ومنه
أن يزوجه امرأة إلى مئة فيقول تزوجتك إلى شهر أو سنة وغود ذلك وما ورد في الآية
منسوخ بإجماع العلماء قديماً وحديثاً بأسرهم خلافاً للشيعة وروى عن أبي عباس الثقات
عنه بطلان ذلك من زفر بنحو في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الإجماع
والإتفاق وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز نكاح
الزانية مع قول أحمد أنه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد
فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي أن من زنا امرأة كرم
عليه نكاحها ولا نكاح أمها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا

وزاد عليه أحمد فقال إذا لاحظ بفلا محرم عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني
مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن **ووجه** تحريم
الأمر بالوطء في ولدها الذكر كونها محلاً لولادته كالأنثى على حد سواء تعظيماً للمحل
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت رجل الزوج وطئها
من غير عتق لكن يكره وطئ الحامل المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد أنه يجب عليها العتق
ويحرم على الزوج وطئها حتى تنقضي عتقها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حاملاً حرم النكاح
حتى تضع وإن كانت حائلاً لم يحرم ولم تعتد فالأول مخفف خاص بإجماع الناس والثاني
فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والفضلاء والثالث مفصل فجمع الأمر
إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول أننا النبي صلى الله عليه وسلم جعل ذلك وقال قد فرجا
إلى نكاح **ووجه** القولين الآخر ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد ومالك
في إحدى روايته أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زناه مع قول الشافعي ومالك
في الرواية الأخرى بأنها محرم الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني
مخفف خاص بأهل الناس فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الأربعة
بحريم الجمع بين الاختيار في الوطئ بملك البين مع قول داود بإباحة الجمع بين الاختيار
في الوطئ بملك البين وهو رواية عن أحمد ومع رواية عن أبي حنيفة أنه يصح نكاح
الاخت في اختها غير أنه لا يجعل له وطئ المنكوحة حتى يجرد الموطوءة على نفسه فالأول
مشدد وبؤيته ظاهر قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختيار والثاني مخفف لأن سياق
الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختيار
بملك البين والثالث مخفف في جواز العقد لكن من غير وطئ فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أسلم وتحتة أكثر من أربع يختار منه
أربعاً ومن الاختيار واحدة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز له العقد وقع عليه في حاله
واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صح النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختيار
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ونوجيه القولين
ظاهر **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن النكحة الكفار صحيحة مع قول يمتنع
بها الأحكام كعلق النكحة المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفار
والثاني مشدد عليهم فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول عدم تعرض السلف
للبحث عن اختهم في الفساد والقحة **ووجه** الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم
كأن لا يسر عليه أمرنا فهو ردة ويكره تجديد عقد ما هم إذا أسلم بسهولة **ومن ذلك**
قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للرجل نكاح الأمة إلا بشرط طهر خور العتق وعدم الطول لنكاح
حتى مع قول أبي حنيفة أنه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وأما المانع عند مالك
أن يكون تحتة زوجة حتى أو معتدة منه فالأول فيه تشديد محمول على أصل الشرف والحيص
الذي يرون نكاح الأماء عندهم عاداً ونقصاً في النسب والثاني مخفف محمول على حال أباد
الناس فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للمسلم

نكاح الامارة الكتابية مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين فالاول فيه تنبيه
والثاني فيه تخفيف يحمل على ما بين كافي المسئلة قبله فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الشافعي واحدا انه لا يجوز للحر ان يتزوج في نكاح الاماء على امه واحدة مع قول ابي حنيفة
ومالك انه يجوز له ان يتزوج من الاماء اربعا كما يتزوج من الحراري فالاول فيه تشديد
والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ودوجه** القولين ظاهر **ومن ذلك** قول
الايمه الثلاثة انه لا يجوز للعبد ان يجمع سوى بين زوجين فقط مع قول مالك انه
كالحر في جواز الجمع بين اربع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج امرأة ذنبا ويجوز له وطئها
من غير استبراء وبه قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطئها من غير استبراء بحنفية
او بوضع الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك يكره التزويج بالزانية مطلقا مع قول احمد لا يجوز ان يتزوجها
الا بشرطين وجود التوبة منها واستبرائها بوضع الحمل او بالاقرار او بالشهر فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ويصح** حمل الثاني على حال اهل الزوج
بعد توبتهم وحمل الاول على احاد الناس لما و ذلك ان الناس يلوثون باهل الورع
اذا تزوجوا زانية قبل ظهور توبتها الخالصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف
احاد الناس الذين يقعون في الزنا **ومن ذلك** قول الايمه كلهم ان نكاح المتعة
باطل مع قول زفر من الحنفية ان الشرط يفسد ويصح النكاح على الشايد اذا كان
بلفظ التزويج وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان فالاول مشدد
لنسخ نكاح المتعة باجماع الامه والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان نكاح الشغار باطل مع قول ابي حنيفة
ان العقد صحيح والمر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه اذا تزوجها على ان يحلها لطلقها ثلاثا
وشرط انه اذا طنها فحلي طالق او فلا نكاح انه يصح النكاح دون الشرط وفي
الاول عنده روايتان مع قول مالك انها لا تحل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح
يصدر عن رغبة وصدق من غير تحليل ويطؤها حلالا وهي طاهرة غير حائض فان
شرط التحليل او نواه فسد العقد ولا تحل للثاني ومع قول الشافعي في اصح القولين
انه لا يصح النكاح ومع قول احمد لا يصح النكاح مطلقا فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو**
هذه الاقوال لا تخفى على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا تزوج
ولم يشترط تحليل ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي
مع قول مالك واحدا انه لا يقيم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الايمه الثلاثة انه لو تزوج امرأة وشرط ان لا يتزوج
او لا يتسرى عليها او لا ينقلها من بلدها او دارها او لا يسافر فيها فالعقد صحيح

ولا يلزم هذا الشرط ولها من المثل لان هذا شرط يحرم الحلال فكان كما لو شرطت ان لا تسلم
نفسها مع قول احمد ان العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فلا
الخيار في الفسخ فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
باب الخيار في النكاح والرد بالعيب
اعلم انه ليس في هذا الباب مسئلة مجمع عليها واتاما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة
انه لا نسخ بين من العيوب وانما المراه للخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك
والشافعي انه يثبت في ذلك كله للخيار الا في الفتق ومع قول احمد يثبتونه في الكل
اي ان العيوب المثبتة للخيار تسعة ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي
الجنون والجذام والبرص واثنان مختلفان بالرجال وهما الحب والعنة واربع
تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والعقل فالبطخ قطع الذكر والعنة العجز
عن الجماع بعد الانتشار والقرن انخرق ما بين محل الوطئ ومخرج البول والعقل
لحم يكون في الفرج وفيما رطوبة تمنع من لذة الجماع فالاول من الاقوال مشدد على
على الزوج والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا انه اذا حدث عيب في الزوج بعد العقد
وقبل الدخول تخيرت المرأة وكذلك بعد الدخول الا العنة عند الشافعي واما اذا
حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الراجح من مذهبي الشافعي واحدا مع قول مالك والشافعي
في القول الاخر انه لا خيار له فالاول مخفف على المرأة مشدد على الزوج الا في العنة عند
الثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان المرأة اذا
عنت وزوجها رقيقا يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق
فيه ومتى علمت ومكنته من الوطئ فهو رقيقا مع قول الشافعي في اصح اقواله ان لها
الخيار على الفور والثاني الخ ثلاثة ايام والثالث ما لم تمكنه من الوطئ فالاول فيه
تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد والقول الثاني من اقوال الشافعي فيه
تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** قول ابي حنيفة
والقول الثاني من اقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط في البيع **وهو**
دوجه كون الخيار هنا على الفور الحاقه بالاطلاع على العيب **ومن ذلك** قول الايمه
الثلاثة اذا عنت الامة وزوجها حر فلا خيار لها مع قول ابي حنيفة انه يثبت لها
الخيار مع حرية فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ودوجه الاول نساها
في الحرية بالعتق **وجه** الثاني انه كان نكاحا عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا بمهر
ترضاه فقد تكرهه لامر اخر فيه غير العيوب التي في هذا الباب **كتاب الصداق**
اعلم ان فيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر
بموت احدا الزوجين واتاما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي والشافعي ومالك
واحد في احدها روايتها ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الروايتين الاخرى
مالك واحدا انه يفسد بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر

الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان فساد المهر لا يتعلق له بذات النكاح فيصح ويلزم
الزوج بدل ذلك المهر او مهر المثل **وجه الثاني** ان الموطر يق الى اباحة النكاح و
الاستمتاع فهو كالطهارة للصلوة وبؤنه حديث قد استعملتم فروجه من بكلمة
الله وحديث من تزوج امرأة وفي نيته ان لا يوفيها صداقها لقي الله يوم يموت
وهو ناز **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان اخا الصداق مقدّم مع قول الثاني
واحد انه لاحد لا قلّة وعلى التقدير فقال مالك والبرخينة اقله ما تقطع به يد السارق
وهو عشرة دراهم او دينار وعند ابي حنيفة او ربع دينار او ثلاثة دراهم عند مالك
فالاول من اصل المسئلة مشدّد خاص باحد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون
التقدير انفع لهم ليرجعوا اليه والثاني مخفف لان فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوج
او وليها من قليل او كثير للزوج جعل الصداق على جلد الثور ذهباً فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحد في احدى روايتيه انه يجوز جعل تعليم القرآن
مهرًا مع قول ابي حنيفة واحد في اصح روايتيه انه لا يكون مهرًا فالاول مخفف والثاني مشدّد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** نصريح السنة بجواز اخذ الام عليه **وجه**
الثاني ان المال هو الايقين يجعله صداقاً لقلية ميل القلوب اليه فيحصل به التالف
بين الزوج والزوجة واصلها اكثر كما هو مشاهد في الناس فتعطيه دينار فيجده له لذة
اكثر من ان يعلمه اية او حديثا ويصير يحبه لاجل ذلك اكثر ويحتل ان الامام ابا حنيفة
قد اجاز كلامه انه عز وجل ان يكون عوضاً عن الاستمتاع بجلا وبغت بدم الحيض و
والنفاس ولا نساوى فلساً في التوفيق لو قطعت وايست قول الابنة الثلاثة ان المرأة
تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تملكه الا بالدخول او بموت الزوج فالأخفة
بمجرد واما الملك يعقبه فالاول مشدّد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الابنة الثلاثة انه اذا اوفاهما مهرها فله ان لا يسافر بزوجته حيث
شاع قول ابي حنيفة في احدى روايتيه انه لا يخرجها من بلدها الى بلد اخرى وعليه الفتوى
كما قاله صاحب كتاب الاختيار لفساد اهل الزمان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
واحد في روايتيه ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل المسيس والفرس فليس لها
الا المنعة مع قول احد في الرواية الاخرى انها لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المنعة
لا يجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول والثاني مشدّد والثالث مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** ايجاب المنعة على القول الاول انها من المعروف وحسن العاقبة
والمعاشرة **وجه الثاني** القياس على طلاق المفوض لها مهر ووجه الثالث ان المنعة
ان المفوضة لم تعلق طلقاً بالمهر كل ذلك التعلق فكانت المنعة لها مستحبة ويصح حمل
الوجوب على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على احاد الناس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان المنعة اذا وجبت فهي مقدّمة بثلاثة اشياء درع وغار وطحفة بشرط ان لا يزيد
ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح روايتيه واحد في احدى روايتيه ان ذلك
مفوض الى اجتهاد الحاكم بقدرها بنظره قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص من الثلاثين

درهما وله قول اخر انها تصح بما يطلق عليه الاسم كالصداق فتصح بما قل وكثر وفي رواية لاحد انها
تقدر بكسوة نخبها في الصلوة وذلك ثوبان ودرع وغار لا تنقص عن ذلك فالاول فيه
تشديد بالشروط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ولعل ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان
المثل معتبر بقربايتها من العصابات خاصة ولا مدخل في ذلك لامها ولا خالتها الا ان يكونا
من نفس عشيرة مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرفها وما لها دون
انسابها الا ان يكن من قبيلة لا يزدن في صداقهن ولا ينقص ومع قول الشافعي انه
معتبر بقربايتها العصابات فقط فيراعى حال اقرب من تنسب اليه واقر بهن اخنت لا يورس ثم
لاب ثم بنات اخ ثم عمات كذلك فان فقدت النساء العصابات او جهل مهرهن فادعاهم كجات
وفالات ويعتبر من وعقل ويسار وبكارة وما اختلف به عرض فان اخست بفضل او غيره
زيد او نقص لا يوجب الحال ومع قول احمد وهو مقدّر بقربايتها النساء من العصابات وغيرها
مما ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني معتدل والثالث مشدّد والرابع فيه تشديد
كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه الاقوال تختلف باختلاف احوال الناس
ومن ذلك قول الابنة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض الصداق فالقول
قول الزوجة مطلقاً مع قول مالك ان كان العرف جارياً في تلك البالد يدفع المعجل
قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها
فالاول مخفف على الزوجة مشدّد على الزوج والثاني مفضل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ارجح قوليه ان الذي بيده عقدة النكاح
هو الزوج مع قول مالك والشافعي في القديم انه الولي ومع قول احمد في احدى روايتيه
كذهب الشافعي في الجديد والثانية كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى
ان لكل من الاقوال وجهان فان عفا الولي فيه مصلحة للزوج وعفا الزوج فيه مصلحة للولي
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان العبد اذا تزوج بغير اذن
سيده ودخل بالزوجة ودسسى لها مهرها لا يزمه شي في الحال فان عتق لزمه مهر مثلها
مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر المثل وانّه يتعلق بذمة العبد
وعن احمد روايتان فالاول فيه تخفيف على العبد والثاني مشدّد والثالث فيه تخفيف
والرابع كالمذهبين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الزيادة
على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل
الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة
ثابتة ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة
مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد
على المشهور عنده ومع قول الشافعي هي مبنية مسانعة ان قبضا مضت وان لم يبينها بطلت
بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكم الاصل فالاول فيه تشديد والثاني معتدل والثالث
كذلك والرابع مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ولهم

ان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداها فليخلعها الزوج وفي بياضه امتعت عنه
بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الا قول ولها الامتناع منه
بعد الخلوة فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرفع الامر الى مرتبة الميزان
الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الشافعي في اظهر قوله
ان المهر لا يستقر الا بالوطئ مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلوة والوطئ
مع قول ابي حنيفة واحمد ان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها والوطئ يحصل وطئ
فالاول مخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفضل لرفع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح قوله والائمة الثلاثة ان وليمة العرس ستة
مع قول الشافعي في القول الاخر انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر
في ذلك يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود والتخاء فتجب على اهل الميزان ونسب
غيرهم **ومن ذلك** قول مالك في المشهور والشافعي في اظهر القولين وابي حنيفة
واحد في احدى روايتيهما ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع قول الائمة المذكورة
في القول الاخر لم انها مستحبة فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان
ويصح حمل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد ذلك والحمد لله رب
العالمين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحد في احدى روايتيه انه لا بأس بالنيار
في العرس ولا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي بكونه كراهية فالاول مخفف خاسر بما اذا
لم يكن فيه نسبة الحدة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما اذا ترتب
على ذلك دناءة همة ومروءة كالمحال غالب للناس فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه تستحب وليمة غير العرس كالحتان ونحوه مع قول احد انها لا تستحب
فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان • والله اعلم

باب القسم والنذور وعش النساء
اتفق الائمة على ان القسم انما يجب للتوبات فلا قسم لزوجته مع امة وعلى انه لا يجب التسوية
في الجماع بالاجماع وعلى ان النذور حرام تنسقط به النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد
من الزوجين معاشرته صاحبة بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجبت عليه من غير
كراهة ولا مطلق بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن
وعلى ان له منعها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما اوردته
من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
الشافعي ان العزل من الحرة ولو بغير اذنها جائز مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة
ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فبعد لمحق المني
الفساد فلا ينعقد منه ولد **وجه** الثاني ان الاصل الانعقاد والفساد عارض
والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل المرأة اذا كانت تحت امة فالشافعي يجوز العزل
عنها بغير اذن سيدها والائمة الثلاثة يحرمون انه اذا تزوج بكوا قام عند هاسبة

ايام او ثيبا اقام عند هاسبة الا ثامة دار بالصفة على نساءه في القصورين مع قول ابي حنيفة
ان الجديد لا تفصل في القسم بل يسوي بينها وبين الاخر عنده فالاول مشدد على الزوج
وبه جاز الامامية والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان الرجل ان يسافر ببعضهن من غير فرقة وان لم يرضيه مع قول مالك في احدى روايتيه
والشافعي واحدا انه لا يجوز الا برضاها وان سافر بغير فرقة ولا تراش وجب عليه القضاء
لرس عند الشافعي واحدا وقال ابو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاء
فالاول مخفف والثاني مشدد والاقول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء
والثاني مخفف فيه فرفع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **كتاب الخلع**
اجمع الائمة على ان الخلع مستر الحكم خلافا لكره عبد الله المزني السابق الجليل في قوله ان الخلع منسوخ
قال العلماء وليس بشئ واتفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها الفج منظر وسوء عشرة جاز
لها ان تخلعه على عوض وان لم يكن من ذلك شئ وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافه
للزهرى وعطاء داود في قوله ان الخلع لا يصح في هذه الحالة لانه عبث والعبث غير مشروع وغير مشروع
مردوده وانفقوا على ان الخلع يقع مع غير زوجته بان يقول اجنبى للزوج طلق امرأتك باللف
وقال ابو ثور لا يصح هذا ما اوردته من مسائل الاجماع واتفق الائمة الاربعة في الباب واما
ما اختلفوا فيه الائمة **فمن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اظهر قوله واحد
في احدى روايتيه ان الخلع طلاق مع قول احمد في اصح روايتيه انه فسخ لا ينقصد كذا وليس
بطلاق ومعا لقديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط
ان يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع وان لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني
مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول من ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره اكثر من المسمى مع قول ابي حنيفة ان كان النذور
من قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ اكثر مطلقا وضع مع الكراهة
ومع قول احمد يكره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا فالاول مخفف والثاني مفضل والثالث مشدد
فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان حكم الخلع في العقد مكمل للعقد فحاله
ان يريد في المهر ما شاء فكذلك في عوض الخلع **وجه** الاول من سني التفسير ان الشر
فيها اكثر فجاز للزوج ان يشدد عليها باخذ ما زاد على المسمى **وجه** الثاني انه من جملة
اخذ ما زاد اموال الناس بالباطل وهو ناسر باهل الدين والورع واما غيرهم فربما اخذ
مع كونه ظالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله ونسخ نفسه ومغارتها بالتزويج والتسري عليها
ويرى انه بعد ذلك خالص من تبعتها والحال انه تحت حكمها في الاخرة فانه لولا كثرة ابدائه
لها ما قدت نفسها منه بالحق تسترجع من رويته ووجه قول احمد ان الزائد على المسمى
خارج عن حكم العدل فالحق ينصرف التسفيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يلحق المختلعة
الطلاق في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلعها متصلا بالخلع طلق
وان انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق ومع قول الشافعي واحدا انه لا يلحقها الطلاق
بحال فالاول مشدد على الزوج والثاني مفضل والثالث مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان

ووجه كل من الأقوال ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه ليس للاب ان يخلع
 ابنته الصغيرة بشئ من ماله مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي انه ذلك وكذلك
 ليس له ان يخلع زوجه ابنته الصغيرة عند الائمة الثلاثة مع قول مالك بان له ذلك
 فالاول في المسائلين مشدد على الاب والثاني فيها يخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة
 استحق ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كله سواء طلقها ثلاثا واحدة
 لانها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي انه يستحق ثلث الالف
 في الحائض ومع قول احمد انه لا يستحق شيئا في الحائض فالاول يخفف والثاني مشدد
 والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع يخفف جدا لعدم مطابقة
 فعله للسؤال فتصح الخلع ولو المال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انها لو قالت
 طلقني واحدة بالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الالف مع قول ابي حنيفة انها
 لا تستحق شيئا وتطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان والله اعلم **كتاب الطلاق**
 اتفقوا على ان الطلاق مكروه في حالة استقامة الزوجية بل قال ابو حنيفة بتحريمه
 واتفقوا على تحريم الطلاق في الحيض لم يدخل بها او في طهر جامع فيه الا انه يقع و
 كذلك جمع الطلاق لثلاث يقع مع التخيير عن ذلك نهي تحريم عند بعضهم ونهي
 كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا على انه اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلقه
 لزمه طلقه خلا لما اورد في قوله انه لا يقع بشئ والفقهاء كلهم على خلافه وعلى ان الزوج
 اذا قال لغیر المدفوعة بان انت طالق بانت منه كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في
 الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن** قول ابي حنيفة رحمه الله انه يقع
 تعليق الطلاق والعنق بالملك فيلزم الطلاق والعنق سواء اطلق او عتق او
 خصم ومورثه ان يقول لاجنبة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة تزوجها
 فهي طالق او يقول لمدان ملكك فانت حر او كل عبد اشتريه فهو حر مع قول
 مالك انه يلزم الطلاق او العنق اذا خصم او عتق قبيلة او قرية او امرأة بعينها
 لان المطلق او عتقه مع قول الشافعي واحدا انه لا يلزمه الطلاق والعنق مطلقا
 فالاول مشدد والثاني مفصل والثالث يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وادلة
 هذه الأقوال مسطورة في كتب العلماء من كل مذهب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان الطلاق يعتبر بالوبال مع قول ابي حنيفة انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة
 ان الحر يملك ثلاث نكبات والعبد بطلقتين مع قول ابي حنيفة ان الحرة تطلق
 ثلاثا والاشقي اثنتي عشرة زوجا او عبدا فالاول يخفف على الزوج والثاني مشدد
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه اذا علق
 طلاق زوجته بصفة كقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثم ايانها ولم تفعل المحلوف
 عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فانه كان الطلاق الذي ايانها دون الثلاث

فاليمن باقية في النكاح الثاني لم تفعل فيبحث بوجود الصفة مرة أخرى والله كانت ثلاثا
 انحلت اليمن مع قول الشافعي في امتحان الأقوال انه متى طلقها طلاقا يائسا ثم تزوجها
 وان لم يفعل فعل المحلوف عليه انحلت اليمن على كل حال ومع قول احمد بعود اليمن سواء
 ابانث الثلاث او بآدم ونها اما اذا حصل فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالائمة الثلاثة
 على ان اليمن لا تعود مع قول احمد انه تعود اليمن بعود النكاح فالاول في المسئلة
 الاولى مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في المسئلة الثانية يخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه
 اذا جمع الطلقات الثلاث دفعة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه ثلاث سنة وهو
 احدي الروايتين عن احمد ولخيارها الخرق فالاول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ويصح حلا الاول على مال اهل العلم والحلم والثاني على اهل الجهل والرعونة
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا قال لزوجته انت طالق عدو الرمل والتراب ان يقع
 طلقه واحدة بشئ بها مع قول الائمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول يخفف من حيث
 حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشدد **ومن ذلك** قول اصحاب ابي حنيفة ومالك انه
 ان من قال لزوجته ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع
 طلقه منجوزا وينع بالشرط تمام الثلاث في الخارج مع قول الشافعي والنووي انه يقع
 المنجز فقط دفعا للدور ومع قول المزني وابن سريج وابن الحداد والقفال والبيهقي
 وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق املا وحك ذلك عن نفي الشافعي ومن اصحاب الشافعي
 من قال بوقوع الثلاث كذهب الجماعة قال النووي والفتوى على وقوع المنجز فقط فالاول
 فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني يخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وكل من الاقوال وجه لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحمد ان
 كتابات الطلاق تفتقر الى نية او دلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ
 فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه
 لو انغمض الى هذه الكتابات دلالة حال من الغضب او ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق
 وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكتابات وان كان في حال الغضب ولم يذكر الطلاق
 صدق في ثلاثه الفاظ من الكتابات وهي اعتدى واختارى وامر له بيدك ولا يصدق
 في غيرها مع قول مالك ان جميع الكتابات الظاهرة متى قالها مبتدئا او مجيبا لها عبر
 سؤاها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان جميع الكتابات
 تقتصر الى النية مطلقا كما مر ومع قول احمد في احدي روايته يفتقر في الاخرى
 لا يفتقر الا ان باحسنة الصريح عند لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ الراح والفرق
 فلا يقع به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا نوى الكتابات الظاهرة الطلاق ولم ينو عدا
 وكان جوابا عن سؤالها الطلاق يقع واحدة مع يمينه مع قول مالك ان كانت الزوجة
 مدخولا لم يقبل فيه الا ان يكون في خلعه وان كانت غير مدخولة لم يقبل ما يدعيه مع يمينه

وبيع ما يتوهم من دون الثلاث في رواية اخرى له انه لا يصدق في قول من الثلاث
ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعي في ذلك من اصل الطلاق واعداده ومع
قول احمد متى كان معها لا لانه لا يصدق في قول من الثلاث في ذلك ام لم يصدق
كانت مدخولا بها او غير مدخولا بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفقود والثالث كذلك
مخفف والرابع مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الكفاية
لخفية كالتحريم وانتهى وانت بخلافه ونحو ذلك كالكتابان الظاهر على حد سواء في قوله
انت خلية بريد يا بني بركة بركة اخرى وان في حبلك على غار بك انت حرة امرتك بركة
اعتدى الحق باهلك اي فان لم يبي عدوا وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت
وان نوى اثنين لم يقع الا واحدة مع قول احمد والشافعي انه ان نوى بهما فلتفتين
كانت فلتفتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابو حنيفة انه اذا قال اعتدى واستبوى رجلا ونوى بهما اثلاثا
وقعت واحدة رجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
وكانت مع ذكر الطلاق بها الا ان نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول
والا فطلقت ومع قول احمد في احدى روايتيه انه الثلاث وفي الاخرى انه يقع ما نواه
فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفقود والرابع يرجع الى المذهبين فراجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحدا انه لو قال لزوجته انا منك طالق او ذاك
اليها فقالت انت مني طالق لم يقع شيء مع قول مالك والشافعي انه يقع فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** الاول انه لا يقع للمرأة طلاق نفسها
لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس **ومن ذلك** الثاني انها
كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه لو قال لزوجته انت طالق
ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحدا في احدى رواياته انه يقع الثلاث
فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه
اذا قال لزوجته امر له ببدلك ونوى لطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج
الثلاث وقعت واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما او فعت من عدد الثلاث
اذا اقرها عليه فان اكرها حلف ونبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي
لا يقع الثلاث الا ان قواها الزوج وانه ان نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع
قول احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث او واحدة فالاول مفقود وكذا الثاني
والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول احمد مالك انه لو قال لزوجته طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء
مع قول الشافعي واحدا انه يقع واحدة فالاول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو قال لغير مدخول بها انت
طالق انت طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاثا فالاول
مخفف والثاني مشدد **ومن ذلك** الاول ان طلاق غير مدخول بها يكفي فيه واحدة لكونه

به البينة الصغرى القايمة مقام البينة الكبرى في البعد عنها العدم وقوع الا بطلاق
بينها بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا تنفس بالطلاق لا عقب المحاماة والغيب
فاخذ بالطلقة الثالثة وسوى بالاولى والثانية **ومن ذلك** الثاني قياس غير المدخول بها
على المدخول بها **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها انت طالق انت
طالق انت طالق وقال اردت اخفها بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول الشافعي
وامدانه لا يقع الا واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمرد
به من يعقل امر الطلاق مع قول احمد في اظهر روايتيه انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي
من الحنفية والمزني والي ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه
تشديد عليه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه لو طلق اذ اعتق
مكرها وقع الطلاق وحصل الاعاق مع قول الائمة الثلاثة انه لا يقع اذا طلق برادعا
عن نفسه فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** الاول
ان المكر واسم فاعل خيره بين احتمال ذلك الضرر وبين وقوع ما اكرهه عليه فانه اختار
وفزع الطلاق والعتق لا سيما والشارع منشور الى العتق ووجه الثاني الاخذ بعموم
رخصة العتق فانه اذا كان الحكم بالكفر لا يقع مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف لمعاد
فروع الدين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة واحدا في احدى رواياته ان غلبة الظن في وقوع
ما هو فيه كافية في حصول الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها الخري في انه لا يكون
اكرها ومع قوله في الرواية الثالثة عتق الاكراه ان كان بالقتل او القطع للطرف فهو اكرها
وان كان بغير ذلك فلا فالاول فيه تخفيف على المكن اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه
عليه والثالث مفقود فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وبجمله ان يكون الاول في حق احاد النساء
الذين لا صبر عندهم من المخوفين في الدنيا والثاني في حق اهل العسر والاحتمال من
العاملين او اللصوص من يخاف العيب ويستحي ان يقول آه اذا سلخ الوالى جلده وكذلك
القول في الثالث المفقود **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا فرق بين ان يكون المكن
للسلطان او غيره كلق او متغلب مع قول ابو حنيفة واحدا في احدى روايتيه ما ان الاكراه
لا يكون الا من السلطان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك واحدا انه اذا قال لزوجته انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق
مع قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا شك في الطلاق لا يقع مع قول مالك
في المشهور عنه انه يغلب الايقاع فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
ويصح حمل الاول على احوال الناس والثاني على اهل الدين والورع **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة اذا طلق المريض زوجته طلاقا بايضا ثم مات في مرضه الذي طلق فيه
انما نزل منه الا ان ابا حنيفة يشترط في ارضها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها
وهو قول الشافعي في القديم ثم على قول من يورثها الى متى توث فقال ابو حنيفة

ترث مادامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وله رواية اخرى
انها ترث ما لم تنزوج وبه قال احمد وقال مالك ترث وان تزوجت وللشافعي
ثلاثة افعال كهن المذهب فالاول من الاقوال في اصل المسئلة مشدود على الزوج
والثاني مخفف عليه وكل من القولين وجه ووجه قول أبي حنيفة انها ترث مادامت
في العدة ووجه ما اذا انقضت كونها في حيا لانه مادامت في العدة بخلاف ما
اذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تنزوج فانها سبيل ان ترجع اليه ما لم تنزوج
وجه قول مالك انها ترث وان تزوجت زيادة العقوبة عليه فرفع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال للزوجته انت طالق
الى سنة طلق في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى تسلم السنة فالاول مشدود
والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي
لو قال من له اربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلق واحدة منهن وله مرف
الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك واحداهن بطلاق كلهن فالاول مخفف
والثاني مشدود فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه اذا اشار
بالطلاق الى ما لا يفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان اضافه الى احد خمسة
اعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عند الجمهور
الشافعي كالنصف والربع قالوا وان اضافه الى ما يفصل في حال السلامة كالسرة
والظفر والشعر لم يقع مع قول الائمة الثلاثة ان الطلاق يقع بجميع الاعضاء
المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافا
لاحد فالاول مفضل والثاني فيه تشديد كالقول من الاعضاء المنفصلة والثاني
من الاقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرفع الامر الى مرتبة الميزان ولعل من
الاقوال المذكورة وجه والله اعلم **كتاب الرجعة**

اتفق الائمة على جواز ارتجاع المطلقة وهي ان من طلق زوجته شيئا لم يخل
له الا بعد ان تنكح زوجا غيره ويطأها في نكاح صحيح وعلى ان المراد بالنكاح هنا
الوطي دانه شرط في جواز رجعتها للاول وان الرطي في النكاح الفاسد لا يجعلها الا
في قول الشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك
قول أبي حنيفة واهل في اظهر وايتيه انه لا يجرم وطئ الرجعية مع قول مالك و
الشافعي في القول الاخر انه يجرم فالاول مخفف والثاني مشدود فرفع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه الاول** مخفف انها في حكم الزوجة بدليل لحوق الطلاق
لها والايلاء والظهار واللعان منها والارث لها منه وارثه منها **والثاني**
انه بخلافها ما رت اجنبية بدليل انه لا بد من حلها من قوله رجعتك الى نكاحي
وتخوذلك **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحدا من الرجعة تحفل بوطئها ولا
ولا يحتاج معه الى لفظ سواء نوى الرجعة به ام لا مع قول مالك في المشهور انه
انه لا تحفل به الرجعة الا ان نواها به ومع قول الشافعي لا تفتي الرجعة الا لفظا

فالاول مخفف والثاني فيه تشديد في احدهما التفصيل والثالث مشدود فرفع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه الاول** حمل على انه ما وطئها الا وقد نوى رجعتها اذا بعد وقوع
المؤمن في وطئ من طلقها وضولم ينوار تجاعها **وجه** انه قد يقع في وطئها مراما من غير
نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على انشاء عقدا لنكاح
فلا بد فيه من لفظ فالاقوال محمولة على احوال **ومن ذلك** قول مالك واجد أبي حنيفة
انه لا يشترط الاشهاد في الرجعة مع قول الشافعي في احد قوليه واحدا في احدهما وايتيه انه
شرط والاصح عند اصحاب الشافعي في اظهر قوليه وكذلك احمد في روايته الاخرى ان الا
مستحب قال شيخ الاسلام الصفدي في كتابه رجمة الائمة في اختلاف الائمة وما
حكاه المرافعي من ان الاشهاد شرط عند مالك لم اراه في مشاهير كتب المالكية بل ترجع
القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره ان مذهب مالك الاستحباب ولم يجد
فيه خلافا وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتابه لا يباح فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد وتوجيهها ك توجيه المسئلة قبلها فخص قال لا بد من اللفظ
في الرجعة قال لا بد من الشهود يشهدوا على اللفظ فان النية لا يصح فيها اشهاد
الا لشافعي فانه وان شرط اللفظ في الرجعة فقد اغترع عدم الاشهاد لكونها امساكا
لا انشاء ومن قال لا يشترط فيها لفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد فرفع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك ان وطئ الرجعية في حال الحيض او الاحرام لا يجعلها مع قول الثلاثة
ختم فالاول مشدود والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الوطئ
في حال الحيض والاحرام ممنوع منه شرعا فانه وطئ في نكاح فاسد **وجه الثاني**
ان الحيض والحرمه تحريم وطئها مارض **ومن ذلك** قول مالك في الصبي الذي
ينكح جماعة انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يجعل له الحمل مع قول الثلاثة انه يجعل له الحمل
فالاول مشدود والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** قول
الشافعي في حديث التحليل حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك والعسيلة
هي اللقمة بالجماع وذلك لا يكون الا بخروج المني غاليا **وجه الثاني** ان نفس الجماع
فيه لق ولوم ينزل وانما خروج المني من كمال اللذة بدليل وجوب الفسل على منجماع
ولم ينزل عند الائمة الا اربعة خلافا لادود وجماعة من الصحابة كما مر اول باب الفصل
والله اعلم **كتاب الايلاء** اتفق الائمة على انه اذا حلف بانه
غزو بل ان لا يجامع زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر كان موليا وان حلف على اقل
من ذلك لم يكن موليا وعلى ان المولى اذا فاء لزمته كفارة يمين بالله غزو بل الا
في قول قديم للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول أبي حنيفة ان الحالف ان لا يطأ زوجته اربعة اشهر ايلاء
ويروى مثل ذلك عن احمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بايلاء
فالاول مشدود والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه اذا مضت الاربعة اشهر لا يقع بمضيتها طلاق بل يوقف الامر ليقى او يطلق

مع قول أبي حنيفة انه متى مضت المدة وقع الطلاق فالاول مخفف بالوقف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحد ان المولى اذا منع
 من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع قول احمد
 في الزاوية الاخرى والشافعي في القول الاخر عنه ان الحاكم يضيق عليه حتى يطلق فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 والشافعي في اصح قوليه ان من ادعى اليقين بان الله عز وجل كالطلاق والعتاق والعبادة
 والعبادات وصدقة المال لا يكون مولى سواه قصدا لا قرارا بها او دفعه عنها كالمخرج
 والمريضة او عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون مولى الا ان يحلف ما لا غضب او
 اذ يقصد الاضرار بها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 قول أبي حنيفة والشافعي انه لو تزوج وطئ زوجته للاضرار بها من غير يمين اكثر من اربعة
 اشهر لم يكن مولى مع قول مالك واحمد في احدي روايتيه انه يكون مولى فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه القولين** ظاهر لا يخفى
 على الفطن **ومن ذلك** قول مالك ان مدة ايلة العبد شهران حره كانت زوجته اذ
 مع قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول أبي حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنسبة
 فمن كان تحت امته فشهرا حره كان او عبدا ومع قول احمد في احدي روايتيه كدخول
 مالك والثانية كذهب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك اذا ايلام الكافر لا يبيع
 مع قول الثلاثة انه يبيع ومن فوائد مطالعته بعد اسلامه بالفيضة او الطلاق
 فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي **كتاب الظهار**
 اتفق الاثمة على ان المسلم متى قال لزوجته انت على كظري اتي كالظهار منها لا يحل
 له وطئها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة او غيرها فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وعلى انه لا يجوز رفع شيء من
 الكفارات الى الكافر والحرق وكذلك اتفقوا على صحة ظهار العبد وان ينفق
 بالصوم وبالاطعام عند مالك اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على ان المرأة
 لو قالت لزوجها انت على كظري اتي فلا كفارة عليها الا في رواية اخذها الحنفية
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك
 وابي حنيفة انه لا يبيع ظهار الذي مع قول الشافعي واحمد انه يبيع فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان الذي غير ملتزم
 احكامنا في نفسه **وجه الثاني** اكتفاؤا منه التزام الاحكام ظاهرا **ومن ذلك**
 قول الاثمة الثلاثة انه لا يبيع ظهار السيد من امته مع قول مالك انه لا يبيع فالاول
 مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** ان الوارد في الشريعة انما هو في حق الزوجة
وجه الثاني ان السيد مالك للاستمتاع بامته كالزوج فبيع ظهاره **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة انه لو قال لزوجته حره كانت اذمة انت على حرام فان نوى الطلاق

بذلك كان طلاقا وان نوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وان نوى شيئا او واحدة
 فواحدة فانوى التحريم ولم ينو الطلاق او لم يكن له نية فهو يمين وهو قول ان تركها
 اربعة اشهر وقعت عليه طلقة ثانية وان نوى الظهار كان مظاهرا وان نوى البين
 كانت يميناً ويرجع الى نية كمالها واحدة او اكثر سواء المدفوع بها وغيره مع قول
 مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدخولا بها واحدة ان كانت غير مدخولا
 ومع قول الشافعي ان نوى بذلك الطلاق او الظهار كان مانعا وان نوى البين
 لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وان لم ينو شيئا فالارجح من قوليه انه لا شيء
 عليه والثاني ان عليه كفارة يمين ومع قول احمد في اظهر روايتيه ان ذلك مبرج
 في الظهار نواه او لم ينو وفيه كفارة الظهار والثانية انه طلاق فالاول مفصل
 وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 من الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد ان من حرم طعمة
 او شرابه او امته كان حالفا عليه كفارة يمين بالحنث من غير ان يحرم ذلك ويحصل
 الحنث عندها باكل جزء منه ولا يحتاج الى اكل جميعه مع قول الشافعي ان من حرم
 طعامه او شرابه او لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وان حرم امته فالواجب ان
 لا يحرم ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك انه لا يحرم عليه شيء من ذلك
 على الاطلاق ولا كفارة عليه فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك واحمد في اظهر روايتيه
 انه يحرم على المظاهر القبلة واللسان شهوة مع قول الشافعي في اظهر قوليه ان ذلك لا يحرم
 فالاول مشدد وخامس باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس من القوام
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك ان المظاهر اذا وطئ
 وجب عليه ان يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين ليل كان او نهارا عامدا كان او سهوا
 مع قول الشافعي انه لو وطئ في الليل لم يلزمه استئناف وان وطئ بالنهار عامدا فسد
 وانقطع التسابع ولزمه الاستئناف بفعل لفران فالاول مشدد والثاني مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان عدم التسابع رخصة والرخص لا تنال
 به جناح واستحق العقوبة **وجه الثاني** ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك
 في احدي روايتيه انه لا يشترط الايمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك
 والشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لما وقع
 فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها لو كانت كفارة **وجه الثاني** ان الكفارة مما
 مما يتقرب به الى الله فلا يكفي في الادب التقرب اليه بمعيب الكفر كما ورد في الآية
 والهدى ويصح حمل الاول على حال احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع والآية
 مع الله تعالى **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه يجوز دفع الكفارة الى ذي مع قول الاثمة
 الثلاثة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه القولين** ظاهر بحملهما

على حالين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **فانه اعلم كتاب اللعان**
اتفق الائمة على ان من قذف امراته او رملها بالزنا او نفى حملها واكذبه ولا بينة
له يلزمه الحد وله ان يلاعز وهو ان يكرر البس اربع مرات بالله انه لم يلعن
ثم يقول في الخمسة وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لامر الزمها جنيبت
الحد ولها دروة باللعان وهو ان تشهد اربع شهادات بالله انه لم يلعن الكاذبين
فيما رما به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
فوعلى ان فرقنا للتلاعز واقعة بين الزوجين ههنا ما وجدته من سائر الاتفاق
في باب دأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الزوج اذا
نكح من اللعان يلزمه الحد مع قول ابي حنيفة انه لا حد عليه بل يجس حتى يلاعز او يقر
ومجرد النكول يصير به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى يحد فالاول مشدود
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحد
في اظهر روايته ان المرأة اذا نكحت احبست حتى تلاعز او تقر مع قول مالك
والشافعي انه يجب عليها الحد بمجرد النكول فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا من كل مسلم من
طلاقه من لعانه حريمه كانا او عبيده او احدهما عدا ليس كانا او فاسقين او احدهما
وعند مالك لا يصح طلاق الكافر لكون النكحة الكفار فاسدة عنده ونظ ذلك
لا يصح لعانه مع قول ابي حنيفة ان اللعان شهادة فمتى قذف وليس هو من اهل التمسك
حد فالاول مخفف والثاني مشدود وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا لا عن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح
ولا يفتى نسب الولد سواء ولدته لستة اشهر او لا قل مع قول مالك والشافعي ان
ان يلاعز لنفي الحمل الا لا مالكا اشترط ان يكون استبرأ بها ثلاث حيضات او بيمينه
واحد على خلاف بين اصحابه فالاول ثبت ذلك في مشدود والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ثبت ذلك في السنة كما اشار اليه حديث
انظروا اليه انما الحمل فان جاءت به امر مدح الساتين **وجه الثاني** حصول الزينة
بمجرد الحمل فيصح اللعان لاجله مبادرة للخلع من العار **ومن ذلك** قول مالك
واحد في احدي روايته ان الفرقة تقع بلعانهما خاتمة بفرقة الحاكم مع قول ابي حنيفة
واحد في اظهر روايته انها لا تحصل الا بلعانهما وحكم الحاكم فيقول فرق بينهما ومع
قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما ينتفي النسب بلعانه وانما لعانهما يسقط
الحد منها فالاول فيه تشديد والثاني والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الفرقة ترتفع بكذب نفسه فاذا كذب نفسه
جلد الحد وكان له ان يتزوجها وهو رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي واحد
في اظهر روايته انها فرق مؤيده لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول على
اراد الناس والثاني فيه تشديد محمول على فوا من الناس من اهل الدين والورع وال

والمرؤة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان فرقة اللعان
طلاق لا يفسخ مع قول الائمة الثلاثة انها يفسخ وفاتة ذلك انه اذا كان طلاقا
لا يتأبد التحريم حتى لو اكدب نفسه جاز له ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي
انه تحريم ما بد كالزنا فلا تخل له ابدا وبه قال عمرو بن دينار وعطاء بن رباح
والاوزاعي والثوري ومع قول التميمي ابي جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع
فاذا اكدب نفسه ارتفع التحريم وعادت زوجته له ان كانت في العدة فالاول فيه
تخفيف والثاني مشدود والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك انه لو قذف زوجته برجل بعينه فقال ذنابك فلان لا عن الزنا
وحده الرجل الذي قذفه ان طلب الحد ولا يسقط باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوله
انه يجب حد واحد لهما والثاني لكل واحد منهما حد فان ذكر القذف في لعانه سقط
الحد ومع قول احمد ان عليه حد واحد لهما ويسقط بلعانهما فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
انه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحد ان لم يثبت له ان يلاعز الا عن الاخت يدعي
رؤيته بعينه مع قول ابي حنيفة والشافعي ان له ان يلاعز الا عن يدعي رؤيته
ولم يذكر رؤيته فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك انه لو شهد على المرأة اربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم ونكح الزوجة
مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدود والثاني مخفف على الزوجة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الزوجة لو لاغت قبل الزوج اعتدبه مع قول
الثلاثة انه لا يعتدبه فالاول مخفف والثاني مشدود تبعنا النسخ القران فمن العلماء
من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يلعن لعان الاخرس اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكفاية
ويعلم ما يقوله وكذلك يلعن قذفه مع قول ابي حنيفة انه لا يلعن قذفه ولا لعانه فالاول
مخفف على الاخرس والثاني مشدود عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
انه اذا بانت زوجته منه ثم رآها تزني في العدة فله ان يلاعز ولو ظهر بها حمل بعد ذلك
وقال كنت استبرأتها بحیضة مع قول الشافعي ان كان هنالك حمل او ولد فله ان يلاعز
والا فلا ومع قول ابي حنيفة واحدا ليس له ان يلاعز املا فالاول مشدود على الزوجة
والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحدا لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير اكل وطء وانت
بوالد لستة اشهر من العقد لم يلحق به كالوانت به لاق من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة
انه يلحقه اذا عقد عليها بحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت به لستة اشهر
لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه لحدوثه قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني
تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
انه لو تزوج امرأة وغابت عنها سنين فأتاها خيرا وفاته فاعتدت ثم تزوجت

وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول ان لا اولاد يلحقون بالاول وينتقلون من الثاني
مع قول الائمة الثلاثة ان الاولاد يكونون للثاني وعند ابي حنيفة ايضا ان لو تزوج
امراة بالمغرب وهو بالمشرق فانت بولد لسته اشهر من العقد كان الولد لمحقا
به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها لوجود العقد فالاول مشدد على الزوج
الاول والثاني مخفف على الثاني فربيع الامر الى مرتبة الميزان **فصل في** قول الشارع
صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وقد صارت فراشا لزوجها بالعقد فالولد له
بنص الشارع اذا الاحكام يربيع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض لعقول **ووجه**
الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله اعلم **كتاب الاسماء**
اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز للحلف ان يجعل
اسم الله عرضة للايمان بمنع به من بر وصلة رحم وعلى ان الاول له ان يحتج ويكفر اذا حلف
على ترك بر وانه يرجع في الايمان الى النية وعلى ان اليمين بالله تعالى يعقد بجميع اسماء
الحسنى ومائتة الاما من حسن كالرحم والرحيم والحي وبجميع صفات ذاته كعزة الله
وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فام يمين يمينه واجمعوا على انه اذا حلف على امر
متنفل ان يفعله او لا يفعله وحنت وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله
وميثاقه فدين يمين وعلى انه لو حلف بالمصحف انعقد بيمينه وجبت عليه الكفارة اذا حنت
خلافه لا يعتد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الفقهاء والتابعين على انعقاد اليمين
بالحلف عليه ووجوب الكفارة اذا حنت وكذلك اتفق الائمة على ان الكفارة تجب بان حنت
في اليمين سواء كانت في طاعة او في معصية او مباح وعلى انه لو حلف ليشرب ماء هذا الكوز
فلم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يجب وعلى انه اذا قال والله اكلمت
فلا ناحيتا ونوى به شيئا معينا انه على ما نواه شيئا معينا الله وكذلك لو قال لزوجتي
ان اخرجت بغير اذن فانت طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف بقتل
فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين اطعم
عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة والخالف مخيرة فعل ايها شاء قال لم يجد مثل
الدينام ثلثة ايام واجمعوا على انه لا يجزى في الاعتاق الا رقبة مؤمنة سليمة من
العيوب خالية من الشبهة خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر لايمان في الرقبة قال العلماء وهو
مشكل لان العتق ثمرته تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كافر فانا
خلصنا لعبادة البليس وايضا فان العتق ثمرته ولا يجس الغرباء الى الله تعالى بكافر
قلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام ابي نظر فليتنامل وكذلك اتفقوا على انه
لو اطعم مسكينا واحدا عشر ايام لم يجب الاطعام واحد خلافا لابي حنيفة في قوله انه
يجزى عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزى دفعها الى فقراء المساكين الامراء والى
صغير يقبضها له وليه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فصل في** قول ابي حنيفة واحداه ليس ان الاول له ذلك وانه يجوز له العذر
ونكره الكفارة ومن مالک روايتا كالذهبي فالاول فيه تشديد والثاني

فيه تخفيف فربيع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **فصل في** قول ابي حنيفة
ومالك واحد في الظاهر احدي روايتا ان اليمين الغموس وهي الحلف بالله تعالى على امر
ما منعه من الكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر مع قول الشافعي واحد في الرواية
الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل الاول محمول على حال الاكابر
من العلماء بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى فربيع الامر الى مرتبة الميزان
وايضاح ذلك تشدد ظهور رايه لا استهانته بجناب الحق جل وعلا من العارفة اذ قلنا
به باطل بخلاف الجاهل بتشدة عظمة الله فانه يكون معذورا ببعض احوذ فلذلك خفف
في حلفه بامر الكفارة في يمينه المذكورة **فصل في** قول ابي حنيفة واحداه قال ائمتنا
او اشهد بالله فمضى يمين وان لم تكن يمينه مع قول مالك انه متى قال ائمتنا او اقسم بالله
لفظا او يمينه كان يميننا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليس بيمين ومع قول الشافعي
انه متى قال اقسم بالله ونواه اليمين كان يميننا وان نوى الاخبار فلا واختلف
اصحابه فيما اذا طلوع والا نصح انه ليس بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة
والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث مفصل فربيع الامر الى مرتبة الميزان **فصل في**
قول ابي حنيفة واحداه فطرر روايتا ان من قال اشهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئا
انه يكون يميننا مع قول مالك والشافعي واحدا في الرواية الاخرى انه لا يكون يميننا
فالاول مشدد والثاني مخفف فربيع الامر الى مرتبة الميزان **فصل في** قول الائمة
الثلاثة ان لو قال ومضى الله تعالى كان يميننا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يميننا فانا
فالاول مشدد والثاني مخفف فربيع الامر الى مرتبة الميزان **فصل في** قول ابي حنيفة
واحد في احدي الروايتين انه لو قال والله او ايم الله فهو يمين نوى به اليمين ام لا
مع قول احمد في الرواية الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس يمين
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فربيع الامر الى مرتبة الميزان **فصل في** قول
الائمة الثلاثة انه لو حلف بالمصحف انعقد بيمينه واذا حنت لزمه الكفارة
بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول بعضهم انه لا انعقد بالحلف بالمصحف يمين
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فصل في** الاول انعقاد الاجماع على ان ما يمين
الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته فصحة الحلف بها **فصل في** الثاني
ان كلام الله تعالى الذي هو صفة من صفاته هو القاعم بذلك لا بالورق ولا
ولا يخفى ما يترتب على ذلك من فتح باب انتهاك الحرمات والحق ان كلام الله
الملاقات حقيقة في الوجودات الاربعة لا بجازية فربيع الامر الى مرتبة الميزان
على هذا الاعتقاد الى مرتبة الميزان **فصل في** قول مالك والشافعي
انه يلزمه اذا حلف بالمصحف وحنت كفارة واحدة مع قول احمد انه يلزمه بكل آية كفارة
فالاول مخفف والثاني مشدد فربيع الامر الى مرتبة الميزان **فصل في** الاول ان جميع
القران صفة واحدة لعدم انفصال آية من آياتها لاستحالة ذلك على الله تعالى
فان كلامه تعالى لا هو صفة متقدمة ولا هو سكوت متوهم **فصل في** الثاني ان كل آية

يطلق عليها صفة **ومن ذلك** قول احمد انه لو حلف بالنبى صلى الله عليه وسلم ان يعقد يمينه
فلا حث لزمته الكفارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتقد بذلك يمينه ولا يترجم
كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذي يعلمون سر قوله تعالى ان الذي يبايعونك
انما يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص
باجاد الناس الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
ابن حنيفة ان يمين الكافر لا تعتقد مع قول الثلاثة انها تعتقد وتلزم الكفارة
بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **رويه** الادلة ان
الكافر لا حظ له في معرفة جلاله الله وعظمته انه عز وجل **رويه** الثاني انه لا بد ان يعرف
الله تعالى بوجه من الوجوه ككون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه **ومن ذلك**
قول ابن حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحث مطلقا انما تجزى اذا خرجها
بعد الحث مع قول مالك في احدي روايته واجدانه يجوز تقديمها مطلقا فالاول
فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك انه اذا كفر قبل الحث فلا فرق في ذلك بين الصيام والعنف والاطعام
مع قول الشافعي انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديمها ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **رويه** الاول ورود التحخير في هذه الكفارة
رويه الثاني ان التقديم بالصيام لا يعتد بنفعه الى غيره من الفقر بخلاف الفق
والاطعام **ومن ذلك** قول ابن حنيفة ومالك واحمد في احدي روايته ان لغوا اليمين
بالله هو ان يحلف بالله على امر ينظمه على ما حلف عليه ثم يتيين انه بخلافه سواء قصد
اولم يقصده يسبق على لسانه سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد انه في الماضي فقط
د قال الشافعي لغوا اليمين ما لم يعقده كقول لا والله ولجوا الله عند المجاورة والغيب
والجراح من غير قصد سواء كان على ما مضى ام مستقبلا وهي رواية عن مالك واحمد ايضا
فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لا تخم في لغوا اليمين ولا كفارة مع قول احمد انه في الاسم ولا
كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعصا فادع ولا كاذبا فالاول مخفف خاص
باجاد الناس من العوام والثاني مشدد خاص باكابر العلماء بالله والقائلين فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن حنيفة انه لو حلف ان يتزوج على امراته بر بجزء العقد
مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجود شرطين ان يدخل بها وان تكون مثلها
في الحال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **رويه** الاول صدق الزوج باي امرأة
كانت بجزء العقد **رويه** الثاني ان الغرض بالتزوج انما هو مكايبة زوجته
ومغايرتها والشوها مثلا لا نفية الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قال والله لا شرب لزيد ما يقصد بذلك قطع
المنزعة عليه حيث بكل شئ استغنى به من ماله سواء كان ذلك باكل وشرب او عارية
او ركوب او غير ذلك مع قول ابن حنيفة والشافعي انه لا يحث الا بما ينسأ له لفظا

شربا باللفظ فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل
العمل في الشفيعين على القرينة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن هذه
الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورثته لا يبر حتى يخرج بنفسه واهله
ورثته مع قول الشافعي بانه يخرج بنفسه فالاول مشدد في امر الحث والثاني مخفف في فرج
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دارا فقام
على سطحها او حائطها او دخل بيتا منها فيه شارع الى الطريق حث مع قول الشافعي انه
لا يحث فالاول مشدد والثاني مخفف **رويه** الاول انه مستقر فيها **رويه** الثاني ان
الوقوف على السطح والحائط لا يستوي دخولا ان يكون الدخول عادة في محل يسكن
فيه من غير مشقة والسكنى والواقف على السطح او الحائط لا يخفى ما فيه من المشقة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دارا
فدخلها فباعها زيد ثم دخلها مالك حث مع قول ابن حنيفة لا يحث فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **رويه** الاول تغليب لفظ الاشارة **رويه** الثاني ما رواه
الذهبي الى قتادة الدفول حال كونها ملك زيد حال غضبه عليه مثلا **ومن ذلك** قول
ابن حنيفة انه لو حلف لا يكلم اذا العبيق فصار شيخا او لا ياكل ذاك الخروف فصار كبشا
او البسر فصار رطبا او الربيب فصار نحر او النمر فصار خلا او لا يدخل هذه الدار فصار
ساعة حث في مسئلة العبيق والخروف والساعة دون غيرها فلا يحث في البسر والرطب
ما لم يرد هو احد الوجهين عند ما جاء الشافعي مع قول مالك واحمد يحث في الجميع فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد والحرم لم يحث مع قول احمد انه يحث فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **رويه** الاول عدم فنية الحلقا لبيت
على المسجد والحرم **رويه** الثاني انه قد يسمى المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل نبي
والحق به الحرم **ومن ذلك** قول ابن حنيفة واقتضاه قواعد مذمب مالك انه لو حلف
لا يسكن بيتا من شعرا وبلد او خيمة وكان من اهل الامصار لم يحث او كان من اهل
البادية حث مع قول الشافعي واحمدانه يحث فربما كان لا بدويا فالاول مفصل
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن حنيفة انه لو حلف
لا يفعل شيئا فامره بفعله فان كان نكاحا او طلاقا حث وان كان بيعا او اجارة
لم يحث مطلقا مع قول مالك انه لا يحث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
ان كان سلطانا او من لا يتولى ذلك بنفسه عادة او كانت له نية ذلك حث والاول
مع قول احمد يحث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقض دين
فلان في غدا فقصاه قبله لم يحث مع قول الشافعي انه يحث فلان صاحبه الحق ما قبل
الغدا حث عند ابن حنيفة واحمد وقال الشافعي لا يحث وقال مالك ان قضاء للورثة
او للفاضي في الغد لم يحث وان اخر حث فالاول من اصل المسئلة مخفف والثاني

منها شد وكلا في المسئلة الثانية والثاني منها تخفف والثالث منها مفقلا فرجع الامر الى
الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان يمين المكر لا تنفع مع قول ابي حنيفة انه ينفع
وقيل ان احمد لا ينص له فيها فالاول تخفف والثاني مشدد **ووجه الاول ظاهر** **ومن ذلك**
ما فيه من راحة الاختيار فكان المكر بكسر الخاء المكر بفتحها يمين ان يحلف ويمن ان يحلف
الضرب فاختار الحلف وكان الاول له تحت الضرب اجلا لا جنابا لحق كالمكر من العالم
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو فقد الحلو في نسيان لا تنفذ مطلقا سواء
كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعاق او بالظهار مع قول الشافعي في اظهر القولين
انه لا يحث مطلقا مع قول احمد في احدى رواياته انه ان كان اليمين بالله او بالظهار
لم يحث وان بالطلاق او بالعاق حث فالاول مشدد والثاني تخفف **والثالث**
مفقلا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف لبشر ماء هذا
الكوز بغير غدا فاهريق قبل الغد لم يحث مع قول مالك والشافعي ان تلف قبل الغد
بغير اختياره لم يحث فالاول تخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال والله لا اكلت فلا نأجنا ولم ينوشنا مقينا
حث ان كلمه قبل سنة اشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفف
والثاني فيه تشديد **والثالث** تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة والشافعي في الجديد انه لو حلف لا يكلمه فكا به او ارسله فصار بيله
او عينه او راسه لم يحث مع قول مالك انه يحث بالمكاتبه وفي الرسالة والاشارة وابتداء
مع قول احمد والشافعي في القديم انه يحث فالاول تخفف والثاني فيه تخفيف
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاقوال الثلاثة** لا تخفف
على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذن فان طلق
ولوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينوشها وقال انت طالق ان خرجت بغير اذن
فلا بد من الاذن في كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حنة اذن لك او الى ان اذن
لك كفي مرة واحدة فكذلك القول في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك
والشافعي الخروج الاول فقط يحتاج الى الاذن في الجميع قال الثلاثة ولو انه اذن
لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذن مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم كفاية
اتفاق الائمة الاربعة على المسئلة الاولى او ايل الباب فالاول منها تخفف والثاني
مشدد فالاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني منها تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو حلف لا ياكل الخبز ولا يمشي ولا يركب ولا يركب
يستدل به على النية حله ذلك على كل ما يستحق انما حقيقته في وضع اللغة وعرفها من رؤس الالف
والظهور والخيتان مع قول ابي حنيفة انه يحث على رؤس البقر والغنم خاصة مع قول الشافعي
يحث على البقر والابل والغنم فالاول مشدد والثاني تخفف **والثالث** فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه لو حلف لبشر بزيادة
سوط فغيره بفضت فيه مائة شراخ لم يتر مع قول ابي حنيفة والشافعي انه يبر فالاول مشدد

والثاني تخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الاول محمول على حال اهل الورع والثاني
والثاني محمول على حال اهل الناس من اصحاب الضرورة كما وقع للسبدا بوب بالنظر للضرورة
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا هبة فتصدق عليه حث مع قول
ابي حنيفة انه لا يحث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقنلوا فلانا وكان يعلم انه ميت حث مع قول مالك انه
لا يحث مطلقا علم ام لم يعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف ان لا مال له وله دين
لم يحث مع قول الثلاثة انه يحث فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة
به ووجوب الزكاة فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطباً او عنباً
او رماناً لم يحث مع قول الثلاثة انه يحث **ووجه الاول** ان العطف يقتضي المغايرة
وقد قال لغا فيها فاكهة وفل ورمان فلوان النخل والرمان وفل في معنى الفاكهة لا كغ
الحوالة بل كمر الفاكهة عنهما **ووجه الثاني** ان المراد بالفاكهة كلها بتفكه به مما ليس
هو بقوت ولا ادم فدخل النخل والرمان وقد رجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل ارمافا فاكل اللحم او البيض لا يحث الا باكل ما يبلغ
منها مع قول الائمة الثلاثة انه يحث باكل الكل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر عند الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
والشافعي انه لو حلف لا ياكل لما فاكل سمكاً لم يحث مع قول بعض الائمة انه يحث فالاول
تخفف والثاني مشدد **ووجه الثاني** انه الله تعالى سمي السمك لما في القرآن **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل لما فاكل شحماً لم يحث مع قول مالك انه يحث
فالاول فيه تخفيف لانه السمك لم يخلص الى اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني
مشدد لان اصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمة التسمن زاد دسما فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل شحماً فاكل من سمك
الظهر حث مع قول ابي حنيفة انه لا يحث فالاول فيه تشديد خاص باهل الريف والورع
والاحتياط والثاني تخفف خاص بادر الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول شمول السمك لما في الظهور **ووجه الثاني** عدم شموله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
لو حلف لا يشتم النفس فشم دهنه حث مع قول الشافعي انه لا يحث فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو حلف
انه لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهيه عن خدمته
فان لم يسبق منه خدمته لم قبل اليمين فخدمه بغير امر لم يحث وان كان قد استخدمه
قبل اليمين وبقي على الخدمة له حث مع قول الشافعي انه لا يحث في عبد غير ذي عبد
وجهها لاصحابه مع قول احمد ومالك انه يحث مطلقا فالاول مفصل وكذا للثالث
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
لا ياكل نقرأ القرآن لم يحث مطلقا مع قول ابي حنيفة ان قرأ القرآن والصلوة لم يحث

منه في ام ذات النوازل

او في غير هاتين فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهو الاول**
ان قواة القرآن قريبة الى الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شئ
التفصيل في الثاني لنا كذا الامر بالقراءة في الصلوة بخلاف قرآنه في غير الصلوة **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في احد قوليهما انه لو حلف لا يدخل على فلان بيننا فاذ
عليه فاستدام المقام معه لم يحنث مع قول مالك واحمد والشافعي في القول الاخرين
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لو حلف لا يسكن
مع فلان دارا بعينها فانفسها وحال بينهما حايط وكل واحد باب وغلق وسكن كل واحد منهما في
جانب حنث مع قول الشافعي واحمد لا يحنث وعنه احمد ابي حنيفة روايتان فالاول فيه
تشديد خاص باهل الورع والثاني فيه تخفيف خاص باجماع الناس والثالث له وجه
الى كل من التولين فلم يجزى الامام ابو حنيفة في المسئلة بشئ فوجعا فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو قال ما ليكي او عبيدي احرار دخل في ذلك المدبر
وام الدار والمكاتب في احدي الروايتين عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك
المكاتب والشقص ومع قول ابي حنيفة ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالنية واما
واما الشقص فلا يدخل املا ومع قول احمد ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان الشقص
لا يدخل الابالنية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان يجب التتابع في صوم الثلاثة
ايام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو الراجح من مذهب الشافعي
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مذ
وهو رطلان بالبدلي وثني من الادم فان اقتصر على مذا جزاء مع قول احمد ان يجب مد
من حنطة او دقيق او مدان من شعير او تمر او رطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب
لكل مسكين مذ مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك
ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان يجب في الكسوة اقل
ما تجزيه الثلاثة ففي حق الرجل ثوب قميص واذا روي في حق المرأة قميص وخمار ومع قول
ابي حنيفة والشافعي انه يجزى اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا يحنث في ثوبه اقله قيامه في
او كساء او رداء وله في العمامة والمنديل والتراويل والميزان روايتان ومع قول مالك
يجزى جميع ذلك حتى القطن عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك
ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان لا يجزى فالاول مخفف
انه يجوز دفع الكفارة الى صفي لم ياكل الطعام مع قول احمد انه لا يجزى فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك
والشافعي ان ذلك لا يجزى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وهو الاول قوله تعالى اطعام عشرة مساكين او كسوتهم على الاستحباب **وهو الثاني**
حمل ذلك على الوجوب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيهما

انه لو كره

انه لو كره اليه شيئا واحدا وعلى شيئا وحنث لزم له يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر اعادة التأكيد
فقال ان اراد التأكيد فكفارة واحدة وان اراد التكرير لاسنفا فيهما يمينان مع قول الشافعي
واحد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في احد شقي القيم
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكرير باليما
فلا كان سيده اذن له في اليمين والحنث لم يمنعه والا فلا منه مع قول احمد انه ليس لسيده
منعه على الاطلاق ومع قول ابي حنيفة ان للسيده منعه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول
مالك ان اضر به الصوم فله منه والا فلا وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة الظهار
فليس له منعه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل وكذا الرابع فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحمد انه لو قال ان فعلت كذا فهو كافرا ويرى من الاسلام او الرسول صلى الله عليه وسلم
وفعل ذلك الامر حنث ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي انه لا كفارة عليه
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
لو قال وامانة الله ان يمين مع قول غيرهما انه ليس بيمين فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس جلبا حنث بلبس الخاتم
مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة فالاول مشدد والثاني مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو قال والله لا اكل هذا الرغيف
او لا اشرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه اكل بعض الرغيف ولا لبست من غزل فلانة فليس
تؤايبه من غزله او لا دخلت هذه الدار فادخل رجله اذ به لم يحنث مع قول مالك واحمد
بحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد
انه لو حلف لا ياكل هذا الا ليقف فاستفد او خبز واكله حنث مع قول ابي حنيفة انه ان استفد
لم يحنث وان اخبره واكله حنث ومع قول الشافعي انه ان استفد حنث وان اخبره واكله
لم يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث بما يسكنه بكراه وكذا لو حلف لا يركب
دابة فلان فركب دابة عهده حنث مع قول الشافعي لا يحنث الا بنية فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب
من الدجلة او الفراء او النيل فغرف بيده او با من ماءها وشرب حنث مع قول ابي حنيفة
انه لا يحنث حتى يكرع بفيه منها كرميا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا
حنث الا ان ينوي الا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب زوجته
فحنثها او عتقها او نتف شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني
مخفف **وهو الاول** ان النهر يطلق على الحنق والعنق ونسف الشعر بجامع الضرر **وهو**
الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضررا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف

انه لا يرب فلا نثبت انهم وهبه فلم يقبله حث مع قول الشافعي انه لا يثبت الا ان قيل
ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حث مع قول مالك
انه لا يثبت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وقبضه** هذه
المسايل ظاهرة لا يخفى على الفطن **من ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب
او دين ولم يجد ما يعتقه او يطعم او يكسوا لم يجز له الصيام وعليه الفمان حتى يصل اليه
ماله فيكفر بالمال مع قول ابي حنيفة انه يجزيه الصيام عند غيبة المال فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **واذا علم**
كنا **العدد والاسماء** اتفق الائمة على ان عتق المالك
مطلقا بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى ان عتق من لم تحضر او يثبت ثلاثة
اشهر وعلى ان عتق من تحيض ثلاثة اشهر اذا كانت حرة وان كانت ممتعة فمهران وقال داود
ثلاثة وعلى ان اقلام مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة وتلك الزينة وما
الى الكاح خلافا للمس والسعي في قولها بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على ان من ملك امته
بيعه او هبها او سبي لزمه استبراءها بحيضا وقره ان كانت حائلا وان كانت متم لا تحيض
لغيره او كبر فبشر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واتاما اختلافوا فيه
من ذلك قول مالك والشافعي واحدا في احدي روايتيه ان الاقراء هي الاظهار مع قول ابي حنيفة
واحدا في الرواية الاخرى ان القراء هو الحيض فالاول مشدد لطول مدة الطهر غالبا والثاني
مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج انه يلزمه الاقامة على
ان كانت في بلد او ما يقارب مع قول الائمة الثلاثة انها ان خافت فوات الحج بالاقامة لفظة
المعدة جاز لها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي والشافعي في القول الجديد الرأج واحدا في احدي روايتيه ان زوجه
المفقود لا تحل للزواج حتى تمضي مدة لا يمشي في مثلها غالبا مع قول مالك والشافعي
في القديم واحدا في احدي روايتيه انها تتربص اربع سنين وهي اكثر مدة الحمل واربعه اشهر
وعشر امة عدة الوفاة ثم تحل للزواج ورجحه جماعة من متأخري اصحاب الشافعي وهو
قوي فعلمه عمر رضي الله عنه ولم ينكره القضاة وعلى الاول فالعمر الغالب حجة ابو حنيفة بما
سنته وحده الشافعي واحدا بسبعين سنة ولها طلب لسفقة من مال الزوج مدة التربص
والعمر الغالب فالاول مشدد على الزوجة والثاني مخفف عنها فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المفقود اذا قدم بعد ان تزوجت زوجته بعد التربص
بطل العقد وهي للاول فان كان الثاني وطئها فعليه مهر المثل ونعتد من الثاني ثم
ترد الى الاول مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها مارت زوجته ووجب عليه دفع المهر
الذي اصدقها الى الاول وان لم يدخل بها فهي للاول وله رواية اخرى انها للاول بكل حال ومع
قول الشافعي في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الاخر بطلان نكاح الاول

بكل حال ومع قول احمد ان الثاني ان لم يدخل بها فهي للاول وان دخل بها فللاول الميزان ان
ان يسكنها ويدفع العقد اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ الصداق الذي اصدقها
منه فالاول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف عليه مع ما يوافق من احاديث
التفصيل وكذلك القول الاظهر للشافعي مشدد على الزوج الثاني يكسر القول الثاني والقول
الرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان عدة ام الولد
اذا ماتت سبدها او اعتقها ثلاث حيضات سواء اعتقها او ماتت عنها مع قول مالك
والشافعي ان عدةها حيضة في الحائض وهي احدي الروايتين عن احمد واختارها الحنفية مع
قول احمد في الرواية الاخرى انها من العتق حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** الاول المبالغ في استبرأ
الرجم **ومن ذلك** الثاني القياس على استبراء المسبية الا في بيانها فربما ويصح على الاول على حال
احل الدين والزوج والثاني على احاد الناس ووجه الشك الثاني من الرواية الاخرى لاحد
الاخذ بالاحتياط ولان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة ان اكثر مدة الحمل سنتان مع قول مالك في روايته انها اربع سنين او خمس
او سبع سنين ومع قول الشافعي ان اكثرها اربع سنين وهو احدي الروايتين عن احمد
والثاني كذهب ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشدد
عليه بالخلاف لولده فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا في اظهر
روايتيه ان المعتدة اذا وضعت علقه او مضغة لا تنقضي عدتها بذلك ولا تنصير بذلك
ا. ولد مع قول مالك والشافعي في احدي قوليه ان عدتها تنقضي بذلك وتنعير بها ام ولد وهو
قول احمد في الرواية الاخرى عنه فالاول مخفف بالنظر الى الزوج مشدد بالنظر الى المرأة والثاني
بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في الجديد ومالك احدي
الروايتين ان المعتدة المبسوطة لا حد عليها مع قول ابي حنيفة والشافعي في القديم واحدا
في الرواية الاخرى انه يجب عليها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه ان البائين لا يخرج من بينهما احدا
الا ضرورة مع قول احمد ومالك انهما لا يخرج مطلقا ولا محمدا رواية اخرى كذهب ابي
حنيفة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة ان الذمبة اذا كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والاحداد وان كانت تحت
ذمي وجب عليها العدة لا الاحداد مع قول ابي حنيفة انه لا يجب عليها احداد ولا عدة فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونوعية القولين ظاهرة اما الاول
فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج المسلم ويدل للشافعي حديث لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الاخر ان تحل على زوج فخرج الذمي لان الحزن لا يكون الا على الزوج المسلم
اما الزمي فلا ينبغي الحزن عليه الا بتدرا الوفاة بحقه وضمنه واما كونه لا عدة لزوجته
فيستغنى عن انكحة الكفار باطلة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو باع امه من
من امرأة او خفي ثم نقلا لم يكن له وطئها حتى يسبرنها مع قول ابي حنيفة انها اذا

اذا تقابل قبل الفطر فلا استبراء وبعدده لزم الاستبراء فالاول مشدد والثاني
مفعل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجبه** القولين ظاهر **من ذلك** قول الائمة الله
انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب مع قول مالك
انها ان كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز وطئها قبل الاستبراء وقال داود لا يجب استبراء
البكر فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الغالب في باب الاستبراء التقيد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء
لامر اخر غير اشارة الرحم **وجه** اول الشافعيين من قول مالك ان الاستبراء لبرأة الرحم
والقول لا يوطأ مثلها عادة لا تخل واما البكر فامر ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الله
ان من مالك امرأة جازله بيعها قبل الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الشعبي والحسن
والثوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان
عفا عن رضى الله عنه ان الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالاول مخفف على البائع
والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائع وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والثاني
واحد انه اذا اعتق امرؤ له او عتقت بئوته وجب عليها الاستبراء بحضنة مع قول احمد
وداود وعبد الله بن عمر وابن العوام انه اذا مات عنها سيدها تعد باربعة اشهر وعشر
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **مما لا يعلم**
كتاب الرضاع اتفقوا لائمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين فاذل خلافا
لداود في قوله ان رضاع الكبير يحرم وهو يخالف كافة الفقهاء ويحكى ذلك عن
عائشة رضى الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن اثنى
سواء كانت بكرة ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة وخالف احمد في ذلك فقال انما يحرم
التحريم بلبن امه اشارة الى لبن من الحمل وكذلك اتفقوا على ان السقوط والتوجع
فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السقوط والتوجع
يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرط الارضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على ان الحقة
باللبن لا تحرم الا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من سائر
الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابو حنيفة
ومالك ان العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي
واحمد في احدى روايتيه انه لا يثبت الا بخمس رضعات ومع قول احمد في روايته
الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت
في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابو حنيفة ان اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن غالباً حرم او غير غالب يحرم
كان مطلقاً فيه باقلا واما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالباً
او مغلوباً مع قول اصحاب مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فان

فان خلط اللبن بما استهلك فيه من طيبخ او دواء او غيره لم يحرم عند جمهور اصحابه
ومع قول الشافعي واحمد ان التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالسوايب والطعام اذا
سعه المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكاً او غالباً فالاول مفصل وكذلك
الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد بمحمول على حال
اهل الورع والتخفيف بمحمول على اعادة النسيء والله اعلم **كتاب النفقات**
اتفق الائمة على وجوب النفقة لمن تزنفقته كالأب والزوجة والولد الصغير
وعلى ان الناسر لا نفقة لهاء وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها الباء وعلى ان الولد
اذا بلغ مريضاً استمرت نفقته على أبيه هذا ما وجدته من سائر الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب
على الموسر نفقة الموسرين وعلى الفقير للفقيرة اقل الكفايات وعلى الموسر للفقيرة نفقة
متوسطة بين النفقين وعلى الفقير للموسرة اقل الكفايات والباقي في ذمته مع
قول الشافعي انها مقدرة بالشرع لا اجتهد فيها معبرة بحال الزوجة فاذا اختلفت
الى خادم وجب اندامها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انها اذا احتاجت الى اكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج
مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا احتاجت الى خادمين او ثلاثة واكثر وجب على الزوج
ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة
ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا تزوج
كبير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخران لها النفقة فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد انه
لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغيراً لا يجامع مثله وجب عليه النفقة وهو اصح
القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوف
لا يثبت للزوجة الفسخ ولكن يرفع يده عنها لتكتب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها
الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوف والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته
سقطت عنه النفقة عند ابو حنيفة ما لم يحكم بها حاكم او ينفقان على قدر معلوم فيصير ذلك
ديناً باصطلاحهما وقال مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط
بمضي الزمان بل بتفسير دين عليه لانها في مقابلة التمليك والاستمتاع فالاول من المسئلة الاداء
مخفف على الزوج والثاني منها مشدد عليه والاول من المسئلة الثابتة مخفف على الزوج باسقاط
النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان
فرجع المسئلة الى الحكم الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان المرأة اذا سافرت
بأذن زوجها سافر غير واجب عليها سقطت عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط
لخروجها عن النشوز بادئ لها فالاول مشدد على تزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان المبتوتة اذا اطلقت اجرة مثلها بالرضاع

ولدها فان كان شمع منطوع بالرضاع او بدون اجرة المشك كال للاب ان يستريح غيرها
بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك في احدى روايتيه ان الاولاد مع قولهم
والشافعي ان الافراح بكل حال وان وجد من غير الرضاع او باجرة المشك اجبر على اعطاء الولد
لامنه باجرة مثلها فالاول مفقود والثاني مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد
على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الام
لا تجبر على ارضاع ولدها بعد سقيها اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انها تجبر ما
مادت في ذوجه ابية الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرف او غزاو بساوا ولا يقسم
بينها الفساد للاب ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كذا في
محرم فدخل فيه الحال عنده والعمه ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول
مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا لوالده الاقرب سواء كان ابا او اما او من ولد
القلب ومع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد والاعلاء والولد وان سفل ولو نفقه
عمودي النسب ومع قول احمد انها تلزم كل شخصين جري بينهما الميراث بغير او
او تعيب من الطرفين كالابوين واولاد الاخوة والاخوات من احوال الطرفين وهم
والعمومة وبنيتهم ووايت واحدة وان كان الارث جاريا يفهم من احوال الطرفين
وهو ذو فالارحام كابر الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فمع اجد روايتان
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مشدد بالكلية
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عشيقه مع قول احمد انها تلزمه وهو احدى
الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطيع التسع على نفسه
لزمه نفقة الى ان يبي فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفقود فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ولعل الاول محمول على احاد الناس من العوام والثاني خاص بامير المؤمنين
والمكره **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيحا ولا تسقط
اذا بلغ معسرا لا حرفة له ولا تسقط نفقة الجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها
لا تسقط بالعقد وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقتهما اي الغلام
والجارية بالبلوغ صحيحا ومع قول احمد لا تسقط نفقة الولد عن ابية ولو بلغ اذا لم يكن
له مال ولا كسب فالاول مفقود والثاني فيه تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على
على ارجح فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وبواس مرضه ثم عاوده المرض عادت نفقته
مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد على الوالد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة اذا تزوجت الجارية ودخل بها
الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود على الاب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد
على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة

ان من له حيوان لا يقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يامن على طريق الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مع قول الائمة الثلاثة ان الحاكم اجباره ومنعه من تحميلها مالا يطيق
فالاول فيه تخفيف على مالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
باب الحضانة اتفق الائمة على ان الحضانة تثبت للام ما لم يتزوج
واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها هذا ما وجدته في الباب من مسائل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان الام اذا تزوجت
ثم طلفت طلاقا باينا عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور عندها لا تعود بالطلاق
فالاول مخفف على الام اذا طلفت رجوع حضانتها لولدها والثاني فيه تشديد عليها
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة في احدى روايتيه ان الزوج
اذا فترقا وبينهما ولد فالام احق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه
وملبسه ووضوئه واستنجائه ثم الاب احق به والام احق بالانثى الى ان تبلغ ولا يغير
واحد منهما مع قول مالك ان الام احق ما لم يتزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام
عنده على القول المشهور احق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام احق بهما
الى سبع سنين ثم يجيز ان فمن اخذاه كانا عنده ومع قول احمد في احدى روايتيه ان الام
احق بالغلام الى سبع سنين ثم يجيز والجارية بعد التسبع تجتمع مع الام بلا تخيير والرواية
والرواية الاخرى كذهب ابي حنيفة فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف في
والثالث مشدد عليها مخفف على الاب والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان له
ثم اراد الاب لتفري بلذ اخرى بنية الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول الائمة
الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي المستقلة بولدها فالابو حنيفة فلها ان تستقل
بشرطين احدهما ان تستقل الى بلدها والثاني ان يكون العقد وقع ببلدها الذي تستقل
اليه فان فقد احد الشرطين منعت الا ان تستقل الى بلد قريب يمكن المعنى اليه والعم
فيل الليل فاذا كان انتقالها الى دار حرب او من مصر الى سواد وان قرب منعت من ذلك
مع قول مالك والشافعي واحدا في احدى روايتيه ان الاب احق بولده سواء كان هو
المستقل ام هو ومع قول احمد في الرواية الاخرى ان الام اولى به ما لم يتزوج فالاول
مشدد على الاب والثاني مشدد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم
كتاب الميراث اتفق الائمة الاربعة على ان القاتل
لا يخلد في لود فدان ان توبته من القتل صحيحه خلافا لابي عباس وزيد بن ثابت والتمالك
فقالوا لا تقبل له توبة ابنا فالاول مخفف بنحو الظاهر لا حديث والثاني مشدد تبعاً
لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها وكذلك
انفقوا على ان من قتل نفسا مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول ابا للقاتل وكان
في قتله متعمداً وجب عليه القود وكذلك انفقوا على ان السد اذا قتل عبداً لا يقتله
وان نعد . وكذلك انفقوا على ان الكافر اذا قتل عبداً . وكذلك انفقوا على ان العبد

بقتل الحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل ابا بويه
قتله . واتفقوا على انه اذا خرج رجلا عمدا فصار فافراس حتى مات انه يقتل منه
وعلى انه اذا غشي رجل من اولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الامة وعلى انه
اذا رجع اليهود بعد استيفاء القصاص وقالوا اخطانا لم يجب عليهم القصاص
وعلى ان الاولياء المستحقين بالغايبين اذا حضروا وطلبوا القصاص
لم يؤخر الا ان يكون الجاني امرأة حاملا فتؤخر حتى تضع وكذلك اتفقوا على انه
اذا كان المستحق مغاربا او غائبا كالا القصاص مؤخر اخلافا لابي حنيفة فانه
قال اذا كان للصغار اب استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الامة على انه
اذا كان المستحق مغيبا او غائبا او مجنون اخر القصاص في المسئلة الغائب
فقط وكذلك اتفق الامة على ان الامام اذا قطع يد السارق او دبله فري ذلك
الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الامة على انه ليس للاب ان يستوفى القصاص
لولد الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع اليد الصحيحة بالشلل ولا يمين بيمين
ولا يسار بيمين . وعلى ان من قتل بالحرم جاز قتله به هذا ما وجدته في الباب
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي واحدا في السلم
اذا قتل ذميا او معاهدا لا يقتله وبذلك قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل
ذميا او معاهدا او مستامنا غلبة قتل حر ولا يجوز للولي العفو لانه تعالى يقتل
الاقتيات على الامام مع قول ابي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمي لا بالمستام فالاول
مخفف على المسلم وكلام مالك فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى من يلقى
وجوه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان الحر لا يقتل
بمعدن مع قول ابي حنيفة انه يقتل به فالاول مخفف على الحر والثاني مشدد عليه
فرجع الامر الى من يلقى الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان الاب لا يقتل بقتله ابنه
مع قول مالك انه يقتل بجره القصد كاجتماعه وذبحه فالاحد بالتعريف غير قاصد لقتل
فلا يقتل بالجر في ذلك كالا ب فالاول مخفف على الاب والثاني مفصل فرجع الامر الى
من يلقى الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة واحدا في احدى روايته انه اذا اشتد
جماعة في قتل واحد قتلوا به الا ان مالكا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
بالقسامة الا واحد مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب لدية
دون القود فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من يلقى الميزان وكل من
القولين وجه **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان الجماعة اذا اشتدوا في قطع يد
فقطروا كلهم فتقطع يد كل واحد مع قول ابي حنيفة ان الايدي لا تقطع باليد وتؤخذ
دية اليد من القاطعين بالسواء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من يلقى الميزان
ومن ذلك قول الامة الثلاثة يجب القصاص بالقتل بمنشغل بالخشبة الكبيرة
والجر الثقيل الذر يغلب في مثله انه يقتل ولا فرق عندهم بين ان يخذله بجر او
او بصخرة او يحرقه بالنار او يحنقه او يطير عليه بالبنا او يمنع الطعام والشراب

حتى يموت جوعا او يسهطه او يهدم عليه بيتا او يضربه بجر عظيم او بخشبة عظيمة محددة
او غير محددة وبذلك قال محمد وابو يوسف مع قول ابي حنيفة انما يجب القصاص بالقتل بال
او الحديدة او الخشبة المحددة او الحجر المحدد فانما اذا غرق في ماء او قتلته بجر او خشبة غير محددة
فانه لا قود فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى من يلقى الميزان **ومن ذلك**
قول الامة الثلاثة ان في عمد الخطا الدية الا ان الشافعي قال ان كثر الضرب حتى مات فعليه القود
مع قول مالك بوجوب القود في ذلك اي في عمد الخطا بان يتعمد الفعل ويخطئ في القصد
او يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا او بلكز او ببلطه لظلمة يلبسها فالاول مخفف بالدية
والثاني مشدد بالقصاص فرجع الامر الى من يلقى الميزان وكل من القولين دليل عند
القابل به من السنة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو اكر رجل رجلا على قتل اخر قتل المكر
دون المباشرة مع قول مالك وامد يقتل المباشرة مع قول الشافعي يقتل المكر بكسر الراء
قولا واحدا فانما المكر بغير الراء ففيه قولان له والراجح منهما ان عليه جميعا القصاص
فان كافاه احدهما فقط فالقصاص عليه فالاول مشدد على المكر بكسر الراء دون المباشرة والثاني
عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى من يلقى الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه يشترط
في المكر ان يكون سلطانا او سيدا مع عبده او مظلما فيقتاد منهم جميعا الا ان يكون العبد
انجمتا جاهلا بنحرهم ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الامة الباقين انه يصح الاكراه
من كل يد عادية فالاول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى من يلقى الميزان
ويصح حمل القول الاول على حال اهل الجاه من الامراء الذين لا يخافون الامن والسلطات
وعمل الثاني على حال احاد الناس الذين لا يباه لهم بوجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
انه لو امسك رجل رجلا فقتله اخر فالقود على القاتل دون الممسك ولكن على الممسك
التعزير مع قول مالك ان الممسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان
القاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك
مع قول احمد في لحدى روايته يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يموت ومع قوله في الرواية
الاخرى انهما يقتلان على الاطلاق فالاول مشدد على القاتل دون الممسك والثاني مشد
عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر الى من يلقى الميزان وتوجيه
الاقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك في احدى
روايتيه والشافعي في ارجح توليه ان الواجب بالقتل العدم معين وهو القود مع قول
مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحد في احدى روايتيه ان الواجب
التخيير بين الدية والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا غشي مطلقا سقطت
الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتخيير بينه وبين الدية
فرجع الامر الى من يلقى الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك في احدى روايتيه
ان الولي اذا غشي عن القصاص عاد الدية بغير رض الجاني وبسر له العود الى المال
الا بوضي الجاني مع قول الشافعي واحدا له ذلك مطلقا فالاول فيه التشديد على الولي
والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى من يلقى الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة



في إحدى روايته انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتثنية والثاني فيه تخفيف بالتثنية
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في حنيفة واحمد في حنيفة وحماد في حنيفة وحماد في حنيفة
جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك
قال مالك والثاني الا انها جعلها مكان ابن مخاض ابن لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في حنيفة واحمد في حنيفة وحماد في حنيفة وحماد في حنيفة
والدراهم في الديارات مع جود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجد
الابل التراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وتوجيه** القولين
ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك المجنى عليه فان وجدنا الابل
كانت هي المقدمة والافقية يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المجنى عليه وانما قدرها
الشارع بالابل لكونها كانت اكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل
اصل في الديارات فان فقدت او شح او لباء الجاني عدل الى الف دينار واثنى عشر درهم
ومبلغ الدية عند الشافعي عشرة الا درهم وعند الثلاثة اثنا عشر الدرهم **ومن ذلك**
قول الشافعي في حنيفة ان الدية لا تغلظ بالقتل في الحر ولا بالقتل وهو محرم بالجماع والعمن ولا وهو في
في شهر حرام ولا يقتل ذى رحم محرم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل وان فقط
وعقبة التغلظ في كل مذهب مذكور في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تغلظ في الحر وفي
وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه عظم عند الله من الكعبة كادور ووالثاني
معظم للولد ادبا مع الله تعالى حين نزع عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم وبقوله ولا تقتلوا
اولادهم والثالث كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة في الاذنين
الدية مع قول مالك في روايته له ان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان في العيس الغائمة التي لا تبصر بها واليد السائلة
والذكر لاسل والذكر الخفي ولسان الاخر والاصبع الزائدة والسر السوداء حكومة مع قول
الشافعي واحمد في ظاهر قوله ان في المذكورات كلها الدية قال احمد وفي كل من الذراع والساعد
والخذ بعيران وقال الائمة الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف
والثاني مشدد كان الاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي في حنيفة والثاني في حنيفة في احد قوله انه لو ضربه فادخه فذهب عقله فعليه
دية للعقل ويدخل فيه ارش الموضحة مع قول مالك واحمد والشافعي في رجم قوله ان عليه
لذهاب العقل دية كاملة وعليه ارش الموضحة فالاول فيه تخفيف بقوله ارش الموضحة في الدية والثاني
فيه تشديد بعدم ادخال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد انه لو قطع سن من فم ثور لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في ان يقطع السن
انه يجب الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الشافعي في حنيفة ان لو قطع لسان مبيى لم يبلغ هذا النطق ففقه حكومة مع قول الائمة الثلاثة
ان فيه دية كاملة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك واحمد لو قطع عين اعور لم يضمن دية كاملة مع قول الشافعي في حنيفة والثاني

انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي في حنيفة واحمد لو ضرب رجلا رجلا فاذهب شعر عينه فلم تنبت
او ذهب شعر راسه او شعر حاجبه واهدا ب عينيه فلم يعد في ذلك الدية مع قول
مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في حنيفة لو وطئ زوجته فافضاها ولبس ملها يوطئ فقام
فلانها عليه مع قول الشافعي ومالك في احد روايته ان عليه دية ومع قول مالك
في شهر روايته ان في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما ذكر فيه في الجملة
والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
في حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق
ومع قول الشافعي انها تلك دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول احمد ان كان
لنصراني او يهودي عمه وقتله مسلم عمد فدية كدية المسلم فان قتله خطأ
فنصف دية المسلم واختارها الحنفى وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول
مشدد لظاهر قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعيس بالعين الى
النسب فان الله تعالى لم ينسخها بآية اخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول يجوز
نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف على الجاني والرابع مفضل
في احد تنقيده تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
اذا اصطدم الفارسان الخزان فماتا فمات كل واحد منهما دية الاخرى كما ملتم مع قول احمد
في احد روايته ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخرى قال الشافعي ولم يجد
للامام في حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركة كل منهما نصف دية الاخر
فالاول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
في حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤذي معهم ويلزمه ما يلزم احدثهم وبه
قال ابن القاسم من اصحاب مالك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول
الشافعي ان اتعت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شيء وان لم تتسع لزمه ومع
قول احمد انه لا يلزمه شيء سواء اتعت العاقلة ام لم تتسع وطى هذا اذا لم تتسع
العاقلة لتدخل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال فالاول فيه تشديد على الجاني
والثاني مخفف والثالث مفضل فامدش في التفصيل فيه تخفيف والرابع مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الجاني في الاصل اولى بالقرامة من
عاقلة لكونه هو الجاني **وجه** الثاني ان العاقلة هي سبب تجريمه على الجانية
ولولا اعتقاده فيهم انهم لا يسلون لاهل المجنى عليه لما تجرأ على الجانية ووجه الثالث
رجوع ذلك الى نظر الامام في دفع العاقلة وزجرها فان رأى شره عنوها وشده قوتها
حملها الدية كاملة لتصير تمسك على يدي من تعقله عن الجناية خوفاً ان يجرمها الله
الدية كاملة وان رأى ضعفها من تحمل الدية وعدم عنوها وتجريها اشرك الجاني معهم
في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب تجريمه على الجانية كما قلنا في توجيه قول الشافعي

قول أبي حنيفة وإيضاح ذلك أن الجاني من قسم السفها عادة وتغريم المال عنده لا يردعه
لهوانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لنفسك على يده ولولا ما ورد من كون الدية
على العاقلة لكانت الدية لا تتحرك الجاني قياسا على بقية قواعد الشريعة **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة إذا كان الجاني من أهل الديوان فديوانه عاقلة ويقدمون على العصبة في القتل
فإن عموه أو أخيه يتحمل العصبة وكذا عاقلة السوق أهل سوقه ثم قرابته فإن عجزوا فاهل القل
فإن لم يتسع فاهل بلده وإن كان الجاني من أهل القرى ولم يتسع فالمحضر التي تلي القرى من
مع قول مالك والشافعي وأحمد لا مدخل لهم في الدية إلا إذا كانوا أقارب الجاني فالأول
مشدد على أهل الديانة وأهل سوقه وأهل محلة وأهل بلد وعلى أهل المعسر التي تلي تلك القرية
التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرفع الأمر إلى مرتبة الجيران **ووجه الأول**
أن أهل الديوان ومن عطف عليهم يسوونهم ما يسوون الجاني غالباً وبسرهم ما يسوون فكانوا
كالعصبة في القيمة **ووجه الثاني** ضعف أهل ديوانه ومن بعدهم من حجة العصبة والعاقلة
فلا يلحقون بهم وسيأتي في باب قسم الفتي والقيمة أن المراد بأهل الديوان هم كل من أثبت
اسمه فديوانه الجند من المفاتلة **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه يسوي بين العاقلة فيؤخذ
من ثلاثة دراهم إلى أربعة وأما ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الحال
والاجتهاد مع قول مالك وأحمد ليس هو بقدر وإنما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضر مع قول
الشافعي أنه يتقدر فيوضع على الفتي نصف دينار وعلى المنكسر لئلا ربع دينار ولا ينقص
من ذلك فالأول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرفع الأمر
إلى مرتبة الجيران **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أحد قوليه أن الغائب
والحاضر من العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك أن الغائب لا يتحمل مع الحاضر
شيئاً إذا كان الغائب من العاقلة في قيم آخر سوى الأقليم الذي فيه بقية العاقلة
ويضم إليهم أقرب القبايل من هو مجاور معهم فالأول مشدد والثاني مخفف
بالشرط المذكور فيه فرفع الأمر إلى مرتبة الجيران **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه إذا مال
حائط الإنسان إلى طريق أو ملك غيب ثم وقع على شخص تقتله فإن كان طوبى بالنقص
فلم يفعل مع التمكن فمن ما تلف بسببه والا فلا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيهما
أن عليه الغناء إن لم ينقصه زاد مالك بشرط أن يشهد عليه بالامتناع من النقص
مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه إن بلغ الخوف إلى حد لا يؤمن معه
الانلاقض من ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء شهد أم لا ومع قول أحمد في الرواية
الأخرى وإيجاب الشافعي في إخراج الوجهين أنه لا يضمن فالأول مفصل والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة الجيران **وتوجه الأقوال ظاهر** **ومن ذلك** قول
أبي حنيفة لو صاح إنسان على صبي أو معتوه وصها على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب
عقل الصبي أو عقل البالغ فسقط أو بعث الإمام إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم للتحكم
فأجهفت جنبها فرعاً أو زال عقلها فلا ضمان في شيء من ذلك جملة واحدة مع قول
الشافعي أن على العاقلة الدية فدية ذلك كله إلا في حق البالغ فإنه لا ضمان على العاقلة

فيه ومع قول أحمد أن الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المستدعاة ومع
قول مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فإنه لا دية فيها على أحد فالأول مخفف
والثاني والرباع فيهما تشديد والثالث مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الجيران **ووجه الأول**
عدم المباشرة **ووجه الثاني** وما بعده التغريم بالسبب **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
ومالك أنه لو ضرب بطن امرأة فالتقت جنبها ميتة ثم ماتت فلا ضمان عليه لأجل
فعل الذي ضربها دية كاملة مع قول الشافعي وأحمد أن ذلك دية كاملة للجنبين فالأول
مخفف والضمان للجنب مشدد وفي دية أمه والثاني مشدد في ضمان الجنبين فرفع الأمر إلى
مرتبة الجيران **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو جرح بئر في فناء داره ضمن ما هلك
فيها مع قول مالك أنه لا ضمان فالأول مشدد والثاني مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة الجيران
ووجه الأول والثاني ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لو بسط ياريتي في المسجد
أو في بيت المصلح أو على قنديل فقطب بذلك إنسان فإنه لا ضمان له الجيران
في ذلك ضمن مع قول أحمد في أظهر روايتيه والشافعي في أحد قوليه أنه لا ضمان بخلاف
ما لو بسط فيه الحصاة وزلق بذلك إنسان فلا ضمان عليه بخلاف فالأول فيه
تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة
الجيران **ووجه الأول** أنه إذا لم يأت له الجيران فما كان له الحفر لا البسط تقديراً لحق
الجيران المعينين على حقوق غير الجيران المجهين **ووجه الثاني** كونه قصداً بفعله الخير
بالإصالة فليس عليه ضمان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ترك في داره
كلباً عقوراً فدخل إلى داره إنسان وقدم عليه أن ثم كلباً عقوراً فعض فلا ضمان عليه
مطلقاً مع قول مالك أن عليه الضمان لكن بشرط أن يكون صاحب الدار يعلم أنه عقور
ومع قول أحمد في أظهر روايتيه أنه لا ضمان عليه فالأول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد
بالشرط المذكور فيه فرفع الأمر إلى مرتبة الجيران **وتوجه الأقوال الثلاثة** ظاهر ويقع
حمل الضمان على حال أهل الورع وكما الشفقة على المسلمين **والثاني** على من كان دون ذلك
في الورع والشفقة **باب القسامة**
اتفق الأئمة على أن القسامة شروعة إذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته
في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول أبي حنيفة
السبب الموجب للقسامة وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحمايتهم كالمحلة والدار
والدار ومسجد المحلة والقرية والقبيل الذي يشرع فيه القسامة اسم لميت به أجرة
أو ضرب أو حق فإن كان الدم يخرج من نفسه أو دبره فليس بقتيل بخلاف ما لو خرج
الدم من أذنه أو عينه فهو قاتل يشرع فيه القسامة مع قول مالك أن السبب المعتبر
في القسامة أن يقول المقتول دمي هذا فلا بد أن يكون المقتول بالغاً مسلماً حراً
سواء كان فاسقاً أو عدلاً ذكرًا أو أنثى ويقوفاً أو ليلاً المقتول شاهد واحد
واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكرية فشرطها ابن القاسم وأكثف
أشهب بالفاريق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف

عنه ان يوجد المقتول في مكان واحد قال من الناس وعلى راسه رجل معه سلاح مخبئ
بالدماء ومع قول الشافعي السبب الموجب للقصاص اللوث وهو عنده فريضة تصدق
المدعي بالدمى فقتل في محلة او قرية صغيرة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة او غفيرة
جمع عن قتيل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد عنده لوث وكذا عبيد
ونساء او صبيان او فسقة او كفار على الرأى من مذهبهم لا المرأة من اقسام اللوث
عنده لغير السنة الخاص والعوام بان فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجوده لمنطقه
بالدم او بسلاح عند القتل ومن اللوث ايضا ان يزعم الناس بموضع او في باب يوجد
بينهم قتيل وكذا لو قتل صبيان والتحم الحرب بينهم وانكشفوا عن قتيل فلوث
ومع قول احمد لا يحكم بالقصاص الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه ارض
اختلفت الرواية عنه في اللوث فروي عنه العداوة الظاهرة في حق الصف الاخر
والعصبة خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالدماء وكما بين اهل البغى واهل العدل
وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى المقتول ان فلانا قتلني فلا يكون لوثا الا عند
فاذا وجد المقتضى للقصاص عند كل واحد من هؤلاء الائمة حلف المدعون على قاتله
خمسین يمينا واستحقوا دمه اذا كان القتل عمدا عند مالك واحمد واما عند الشافعي
فالجديد من مذهبه انهم يستحقون دية مخطئة انتهى كلام الائمة في بيان السبب
الموجب للقصاص فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم
يخفف في الاخذ بدمه ويكتفى بالدية اخذا بالاحتياط اذ دم المقتول بالقتل لا يزول
عن ذلك فاما الذي مات فدايته اجله وقضى ما كتب عليه والحق يرجي له الجزاء
والمباينة على قيام شمار الذي فمن اشترط العدالة والذكورة في الشاهد
فقد راعى حق الحي وحرمة ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة
وان الله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك واحمد انه يبدأ بايمان المدعي
للقصاص لا بايمان المدعي عليهم فان نكل المدعون ولا يثبت حلف المدعي عليه
خمسین يمينا ويرى مع قول ابي حنيفة انه لا يشترط البين في القصاص الا على الذي
عليهم فاذا لم يعينوا شخصا بعينه يدعون عليه حلف من المدعي عليهم خمسون
رجلا خمسین يمينا ممن يختارهم المدعون ليحلفون بان الله ما قتلنا ولا علمنا
قاتلا فان لم يكونوا خمسین كبرت البين فان تكلمت الايمان وجبت الدية
على عاقلة اهل المحلة ويلزم المدعي عليه البين بان الله عز وجل انه ما قتل ويبرأ ان لا
فالاول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القصاص بالمدعي عليهم والثاني عكسه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه البداية بايمان المدعين للقصاص ظاهر لانهم
هم الذين يطلبون اخذ الثار ووجه كون البين لا تشترط الا على المدعي عليهم
كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون لبراءة احقرهم **ومن ذلك** قول مالك
واحمد والشافعي في اشهر القولين ان الاولياء اذا كانوا جماعة نعمت الايمان
بهم بالحساب على حسب الارث مع قول ابي حنيفة ان الايمان تكرو عليهم بالادارة

ان يبدأ احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على الاولياء والثاني فيه تشديد
عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان القصاص تثبت في العبيد مع قول مالك في احدى روايته
انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول حرمة الادنى المسلم من حيث هو **ووجه** الثاني ان حرمة العبد تنقص
عن مثل ذلك لما حفرهم بالاموال وكون السيد له بيعهم وشراؤهم كيف شاء
بخلاف الامرار فان الشارع نهى عن بيع الحر واكل ثمنه بيانا لتعظيم حرمة
عند الله تعالى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان ايمان النساء لا يمنع في القصاص
مطلقا لا في عمد ولا خطأ مع قول الشافعي تسع مطلقا في العمد والخطا وانهم في القصاص
كالرجال ومع قول مالك ان ايمانهم تسع في الخطا دون العمد فالاول مخفف على
على النساء مشدد على المشركين والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر والله اعلم **باب كفارة القتل بالخطأ**
اتفق الائمة على وجوب كفارة في قتل الخطأ اذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا وعلى
ان كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فالله يجد نصيبا من شهرين متتابعين وتقدم
قول ابي حنيفة انه لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم جمله المطلق في المقيد
هذا ما وجدته من سائر الاثاق واما ما اختلفوا **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة
تجب الكفارة في قتل الذي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول
مالك لا تجب كفارة في قتل الذي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول العمل بوقية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في توعده من ظلمه بان
يكون صلى الله عليه وسلم حجيجه يوم القيمة في تخوفه من ظلم ذميا كنت حجيجه يوم القيمة
انتهى فاذا كان هذا فيمن ظلمه ولو باخذ درهم او بكلمة في عرضه مثلا فكيف بمن قتله
بغير حق واما وجوب كفارة في قتل العبد المسلم ولادخلها في وصية صلى الله عليه وسلم
في حال احتضاره بقوله القلوة وما ملكت ايمانكم وقد ورد ان الوصية على الارقاء
من او اخر ما نكلهم به صلى الله عليه وسلم وهو محتضر فصار يقول ذلك بتكليف لا يكاد لسانا
بينها كما ورد ومن يوصي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف هذه الوصية وهو صلى الله
عليه وسلم محتضر وجب احترامه كل الاحترام ومن جلة احترامه وجوب كفارة في قتله
ووجه الثاني في قتله الذي حمل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الذمة على
فعل امر مخصوصة كاخذه ماله بغير حق وكالوفاء بذمة بغير الكفارة كتكفينه ودفنه
اذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فانه ثراق لدم في الجملة من حيث كفره بان الله
وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحمد في
احدى روايته لا تجب لكفارة في قتل العمد مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى
انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان
ان الشارع شد في امر القاتل عمدا بالقتل او الدية اذا عفى الاولياء عن قتله الى الدية فلا يلزم

على ذلك ووجه الثاني ان العامد اغلظ انما متهم كان قتله خطأ فكانت لكفارة به
التي متهم كان قتله خطأ ويكون قول من قال لا تجب لكفارة على الغالبين عدم
القتل كما قالوا في سحر اليهود انه يسق السحر ولمن تركه ذلك لمعتددا واما قوله باب
سحر واليه انما هو جري على الغالب فكل مجتهد موزع وملاحظ ومن ذلك قول
الشافعي واحمد بن حنبل الكفارة على الكافر اذا قتل مسلما خطا مع قول أبي حنيفة ومالك انه
لا تجب عليه كفارة فالاول مشددا على الكافر من حيث تفرقة الكفارة والثاني مخفف عليه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التغلظ على الكافر بما اشترط اليه بالتفريق
من حيث عدم تحفظه بخوف المسلم ووجه الثاني ان الكفارة تظهر لمقاتل اذا فوجئ
عنه وقوع العذاب به والكافر ليس باهل لذلك لانه لا يظهر حرقه بالنار يوم القيمة
فكيف يظهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول حيث
وردت الكفارة فلا بد ان تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالقوس
المانع من وقوع الاذى بالعبد كما ورد فيمن زنا ان ايمانه يرتفع فيصير على الزنا كالظن
فيمنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة اخذ الالباب بيد صاحبه اذا وقع في خطور
الشيء ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تجب لكفارة على الصبي والمجنون اذا قتل مع قول
ابي حنيفة انه لا تجب عليهما كفارة فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول نسبتهما الى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف الولي الصبي من الفتن
او ضبط المجنون بالقيود والغل لما كانا قدرا على قتل احد عادة مع كون المجنون ربما غا ط
اسباب الجنون بأكمله طعاما لا يناسب مزاجه مثلا فكان تغريمه الكفارة من باب الملاحظة
بالسبب عند من يقول به من الائمة وسمعت سيدي عبد القادر الدسوقي رحمه الله
يقول اذا قتل المجزوب احدا لم يقتل به كالمجنون بل اولى لا المجزوب لم ينجب
في جذبه بل جذبه الاقدار الالهية الى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة نعشه
بما كان فيه من المعاصي والغفلات واما المجنون فربما غا ط السبب باستعماله
طعاما لا يناسب مزاجه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة انه لا يجب على الصبي
والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ
بفعله وسمعت سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول ما خرج احد عن قاعة التكليف
ولو صبيًا ومجنونا فان افعاله من قسم المباح وهو احد الاحكام الخمسة انتهى
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه واحد في احدي روايتيه انه
لا يجزى الطعام في كفارة قتل الخطا مع قول الشافعي واحد في الروايتين الاخرتين عنهما
انه يجزى فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول النظر الى عظم حرمة الموتى من محض الكفارة باصواع قيمة غالبا من الطعام ووجه
الثاني القياس على الكفارة في هبة الانواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الاطعام
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه تجب الكفارة على القاتل بالسبب كما نعت
بحفر يز ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي انما لا تجب مطلقا وان كانا

فداجموا على وجوب الدية وذلك فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول المحاق السبب بالباشرة ووجه الثاني عدم الحاقه به والله
اعلم **باب حكم السحر والساحر** اجمع الائمة على تحريم
السحر وهو فرايم وورق وعقد تؤثر في الابدان والقلوب فيمرض ويقتل ويفرق
بين المراد ووجه قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة
الا على يدولي وذلك مستفاد من اجماع الائمة وقال مالك السحر زندق واذا قال رجل انا
احسن السحر قتل ولم تقبل نوبته وقال الثوري اني ان الكاهن وتعلم الكهانة و
والنجيم والغرب بالزول والشعر وتعلمها حرام بالنقل الصحيح وقال ابن قدامة المجلد
حكم الكاهن والعراق عند احد ان يجلسه بموت او يقتل قال واما الذي يعزم
على المصروع ويوعم انه يجمع الحق وانهم يطعمون فذكر اصحابنا في السحر وروى احمد
انه توقف فيها قال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يوجد عنده من يداويه فقال
انما نرى الله عايشه لم يمه عزما يفع ان استطعت ان تنفع امالك فافعل وهذا يدل
على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الائمة فيما يعلم السحر ويعلمه
هل يكفر بذلك فقال ابو حنيفة ومالك واحمد يكفر بذلك ومن اصحاب أبي حنيفة
من قال ان تعلمه ليحتميه لم يكفر وان تعلمه معتقدا جواره او معتقدا انه ينفع
كفر وان اعتقد ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر
فلناله صفر لنا سحره فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده اهل باب من القرب
الى الكواكب السبعة وانها تفعل ما يلمس منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر
الا ان اعتقد باحة السحر وهل السحر حقيقة قال الائمة الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة
لا حقيقة له ولا لثانين في الجسم وبه قال ابو جعفر الاستاذي من الشافعية هذا
ما وجدته عن الائمة في هذا الباب من سائر الاجماع ومن كلامهم في حد السحر وحقيقته
واما حكم الساحر فقال مالك واحمد انه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله فاذا قتل سحر
قتل عند الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله سحره واما يقتل اذا تكرر
ذلك منه وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقر انه قتل انسانا بعينه فالاول الذي
هو قول مالك واحمد مشدود وكذلك قول الثلاثة انه يقتل اذا قتل سحره والثاني
الذي هو قول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع
لاجتهاد المجتهد فان ادى اجتهاده الى قتل الساحر بمجرد تعلمه السحر واستعماله قتله
والا تركه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الساحر يقتل حذام قول الشافعي انه يقتل
قصاسا فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه الاول قول الائمة ان المقلب في السحر قاتل
ووجه الثاني ان المقلب في حق الخلق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
ابي حنيفة في المشهور عنه ومالك واحمد في اظهر روايتيه لا تقبل نوبة الساحر ولا تنفع
بل يقتل كما ذكرنا في قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه تقبل نوبته فالاول
مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول بعض الائمة ان السحر

لا يصح الا من كافر لان الارواح التي تعينه على القتل قد اخذت كبرها عليها اليهود
 انها لا تعين سائر الا لان خرج من دين الاسلام ويؤيد ذلك ما قصده الله تعالى
 من هاروت وماروت انهما لا يعلمان احدا التسحر حتى يقول له انما نحن فتنه
 فلا تكفر **وجه** القول الثاني انه ليس الساحر باعظم في الاثم من الكافر وقد قيل
 توبته ويصح ان يكون الحكم في القولين راجعا الى اجتهاد المجتهد فان راي بقاء
 الشدة على المسلمين من قتله قتلته ولم يقبل توبته والا قبل توبته وتركه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الساحر من اهل الكتاب لا يقتل مع قول أبي جعفر
 انه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وحكم ذلك راجع للامام الاعظم ادنايته والله اعلم **كتاب**
الحدود السبعة المرتبة في الجنايات
 وهي الزوجة والبغي والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر
 اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق **باب الردة**
 وهي قطع الاسلام بنية او قول كفا او فعل وقد انفق الائمة على ان من ارتد عن الاسلام
 وجب قتله وعلى ان قتل الزنديق واجب وهو الذي يتبرأ الكفر وينتظا من الاسلام
 وعلى انه اذا ارتد اهل بلد قتلوا وصارت اموالهم غنيمة هذا ما وجدته من مسائل
 الانفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام أبي جعفر ان المرتد يقتل
 قتله في الحال ولا يتوقف على استنابته واذا استناب فلم يمت لم يمت الا ان طلب الاموال
 فيمهل ثلاثا ومن اصحابه من قال انه يمت وان لم يطلب هو الاموال وقال مالك يجب
 استنابته فان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتب امهل ثلاثا لعله يتوب فان تاب
 والا قتل وقال الشافعي في اخر قوليه يجب استنابته ولا يمتل بل يقتل في الحال اذا
 امر على رقبته وعما احمد روايتان احدهما كذهب مالك والثانية لا يجب الاستناب
 واختلفت الروايات عنه فوجوب الامهال وحكي عن الحسن البصري ان المرتد
 لا يستناب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء ان كان على الاسلام وارتد فانه لا يقتل
 لا يستناب وان كان كافرا ثم ارتد فانه يستناب وحكي عن الثوري انه
 يستناب ابدًا فقول أبي جعفر والشافعي مشدد والا في الامهال عند أبي جعفر
 وقول اصحاب أبي جعفر فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب
 الاستناب وكذلك احدى الروايتين عن احمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء
 فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستناب ابدًا ولا يقتل فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال كلها ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد من الرجال مع قول الامام أبي جعفر ان المرأة غير
 ولا تقتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول قول علي بن ابي طالب من بدل دينه فافتلوه يجعل من شاملة للذكر والانثى
 ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وايضا فان المرأة لا يظن في دين الاسلام

خلل بردها ولا تخاربه عن دين الكفر اذ لم اردت بخلاف الرجل **ومن ذلك** قول أبي جعفر
 واحد في شهر ردايته وهو الظاهر من مذهب مالك انه يصح ردة الصبي المميز مع
 قول الشافعي انه لا يصح ردة الصبي المميز وهو الرواية الاخرى عن احمد فالاول مشدد
 على الصبي في صحة ردة والثاني مخفف عنه بعدم صحتها فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول مراعاة حكم الارواح مع الاجسام معالاة ذلك هو مناط التكليف
 ولكل منهما وجه **ومن ذلك** قول أبي جعفر ان ظهور ردايته واصحاب الشافعي في الاثم
 من خمسة اوجه ان توبته الزنديق تقبل مع قول مالك واحمد والشافعي في الرواية
 الاخرى انه يقبل ولا يستناب فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الحافة بالكفر الاصل ووجه الثاني عدم الحافة
 لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة ظاهرا بخلاف الكافر المطلق والله اعلم **ومن ذلك**
 قول الامام أبي جعفر لو ارتد اهل بلد لم تصروا حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة شروط ظهور
 احكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاصل وان تكون متاخمة لدار
 الحرب مع قول مالك ان ظهور احكام الكفر في بلد نصير دار حرب وهو مذهب الشافعي
 واحد فالاول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي جعفر ومالك انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز
 ان تغنم ذرايعهم التي حدثت بعد الردة ولا يسترقون بل يجردون عن الاسلام الى ان
 يبلغوا فان لم يبلغوا حبسوا ونعمهم الحكم بالضرب جذبا الى الاسلام واما ذرايع
 ذرايعهم فقال الشافعي في اجمع القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبة الميزان
حكم البغاة انفق الائمة على ان الامامة فرض
 والله اعلم **باب**
 وانه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الاسلام والدين وينصف المظلومين
 من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا
 امامان لا متفقان ولا متفرقان وعلى ان الائمة الثلاثة من قرئش واهل باجة
 في جميع احاد قرئش والامام ان يختلف وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام في بحر
 الصدوق وعلى ان الامامة لا يجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام
 الكامل يجب طاعته في كل ما يامره به ما لم يكن معصية وعلى ان احكام الضال من ولاية من
 وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين او على طائفة ذات شوكة كان لهم تأويل
 مشبه ومطاع فيهم فانه يباح للامام قتالهم حتى يفيوا الى امر الله فان افاقوا كف
 عنهم وعلى ان ما اخذه البغاة من خراج ارض او جزية ذمي يلزم اهل العدل ان يحتسبوا
 به وان ما يملكه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه هذا ما وجدته في الكتب من مسائل
 الانفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي واحد لا يجوز ان
 يتبع مدبرهم ولا ان يذقق على جريحهم مع قول أبي جعفر بخلاف ذلك مادامت الحرب
 قائمة فاذا انقضت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول مالك والشافعي

والشافعي في الجديد الرابع واحد في احدى روايتيه ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل
في حال القتال من نفس او مال لا ينقص مع قول الشافعي في القديم واحد في الرواية
الاخرى انه ينقص فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
الاول طلب تاليف ثانيا اهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعد ما ينقصهم
ما اتلفوه **ووجه** الثاني طلب اهل العدل اظهار كلمتهم على اهل البغي لتقوم بينهم
في قلوبهم فلا يتجروا بعد ذلك على اهل البغي فكل من القولين وجه صحيح والله اعلم
كتاب الزنا اتفق الائمة على ان الزنا فاحشة عظيمة فوجب
للمد وان يختلف باختلاف الزنا لان الزنا تارة يكون بكرا وتارة يكون نكاحا وهو
المحسوس والتفقوا ايضا على ان من شرط الاحصان الحرية والبلوغ والعقل وان يكون
قد تزوج نكاحا صحيحا ودخل بالزوجة وهذا الشرط الخمسة يجمع عليها والتفقوا
على ان من كملت فيه شرائط الاحصان ثم ذنبا بامرأة قد كملت فيها شرائط الاحصان
بان كانت حرة بالفتة قلدة مدخولا بها في نكاح صحيح وهو مسلمة فها زنيا بمحصن
عليها الرجم حتى يموت **وعلى** ان البكر اذا زنيا فعليها الجلد كل واحد مائة جلدة
وعلى ان العبد والامة اذا زنيا لا يكلا احدهما وان حد كل واحد منهما خمسون جلدة
وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم وانهما لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا ام لم
لم يحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر كما سيأتي في مسائل الخلاف **وانفق** الائمة كلهم
على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان يشهد اربعة رجال عدول به مع كونهم يرفون
حقيقة الزنا **وانفقوا** ايضا على تحريم اللواط **وانه** من الفواحش العظام
وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا اربعة كشهود الزنا الا باحيفة فاثبتها
بشاهدين **وانفقوا** على انه اذا عقد على محرمة من الرضاع او النسب فالعقد باطل وانفق
الائمة على انه لو استأجر امرأة ليذني بها ففعل فعليه الحد الا ما يحكي عن ابي حنيفة
من قوله لا حد عليه **وانفقوا** على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا اربعة فهم قد ذنب عليهم
الحد الا في قول الشافعي **وعلى** انه لو شهد اثنان انه زنا بها مطوعة واخران انه زنا
بها مكرهة فلا حد على احدهما **وكذلك** اتفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا
او شرب الخمر تسمع في الحال **وانفق** الائمة على انه لا يجوز للرجل وطئ عارضة زوجته
ولو اذنت له في ذلك **هذه** ما وجدته من مسائل الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه
وسمى ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من شروط الاحصان الاسلام مع قول الشافعي
واحمد انه ليس من شرائط الاحصان فيحد الزنى عندهما فالاول مخفف على الزنى والثاني
مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ارجح نظيره والذي ليس
من اهل التطهير بل لا يطهر بجرته بالنار **ووجه** الثاني تخفيف الحد عليه في الاثر
اذا حد في دار الدنيا من حيث انه مخاطب بفروع الشريعة لا سيما ان تخاكم الذي بينا
وهو **ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحد في احدى روايتيه انه
لو زنا بكرا ثم زنا بمحصن لا يجمع عليه الجلد قبل الرجم **وانما** الواجب الرجم فاحتم مع

مع قول احمد في الظاهر روايتيه انه يجمع عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ولعل** ذلك راجع الى اجتماع الامام ويصح حل الاول على من
عنده ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك المبلغ في نظيرين
وسمى ذلك قول الائمة الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل بها في نكاح
صحيح لا يرجم مع قول ابي ثور انه يرميهم فالاول مخفف عنه والثاني مشدد **ووجه** الاول
نقص المملوك عن درجة الحر في القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به **ووجه** الثاني
الحاقه به فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وسمى ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الزاني
الحر البكر يجمع في حقها بين الجلد والتغريب عما كان قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلي
رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول ابي حنيفة لا يضم النكاح الى الجلد وبوبل التغريب
راجع الى رأي الامام فان رأى في التغريب مصلحة غلبها على قدوم ما يرى ومن مال ذلك انه يجب
لتغريب الزاني دون الزانية وهو ان ينفي سنة الى غير ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفقود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول تقبيح
الزنا في عين الزاني ورحمة بغيته عن المكان الذي يحصل له منه الاذى بالتغيب كما راه
اهل بلاد ومارته **ووجه** الرواية الثانية ان المرأة الغالبة عليها مخالطة الناس في الحرف والصناع
من يعرفها حتى يعرف ما بنا وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس في الحرف والصناع
والمساجد وغير ذلك فكل من رآه تذكر واقعة واراداه فيحصل له الاذى ولمن غيره
الاشم وبما قورناه يعلم توجيه قول ابي حنيفة في قوله ان ذلك راجع الى رأي الامام فان
رايد بشمل ضم التغريب الى الجلد وتركه **وسمى ذلك** قول الائمة الاربعة ان العبد
والامة اذا زنيا لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا ام لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد
وسعيد بن جبيرة انها ان لم يحصنا فلا يجدان اصلا واذا احصنا فحد بها خمسون جلدة
وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انها لا يحارصا فان احصا
كان حددها الرجم وان لم يحصنا فحددها الجلد خمسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة
والامة خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد المرفيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف
والثاني وهو كلام ابن عباس ومن معه مفقود الثالث وهو قول بعض الناس وكذلك
قول ابي ثور الذي هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد دون الامة فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **وتوجيه** الاقوال ظاهرة الا قول داود فان وجهه ان الذكر
اجرا على الزنا من الامة فزيادة ما عندها من الحياء عادة على ما عند الذكر ولذلك
قد رت على اخفاء تجنيها للجماع مع انها تزيد على الذكر في الشهوة سبعين ضعفا والله
اعلم **وسمى ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجب لتغريب في زنا العبد والامة
مع قول الشافعي في اصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول دناءة نسب العبد فلا يثاثر
بالعار كل ذلك التاثر كالاثر **ووجه** الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي
وفي كثير من الاحكام **وسمى ذلك** شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول العار يعظم

بسر والنسب ويخفف بدانة النسب انتهى **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمدانه إذا
وجبت شرائط الاحصان في أحد الزوجين ودون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما
مع قول مالك والشافعي أنه يثبت لمن وجدت شرائط الاحصان فيه فان زنيا كان
للزنا في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا وموت وجود الاحصان
في أحد الزوجين دون الآخر ان يبطأ زوجته المجنونة او يبطأ البالغ زوجته الصغيرة
المطبعة للوطي او يبطأ الحرامنة متزوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان
اليهودي اذا زنا وهو محصن ولا يبرجهم لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه لا بشرط
الاسلام في الاحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ويعاقبه الامام عند مالك بحسب
اجتهاده مع قول الشافعي واحد هو محصن يبرجهم لان عدلهما ليس بشرط في الاصل
كامر فالاول فيه تخفيف عن اليهودي والثاني فرجع الامر الى مرتبتي **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحد المرأة العاقلة اذا مكنت مجنوناً من نفسها فوطئها او زنا عاقل بمجنونة
وجب الحد على العاقل منهما مع قول أبي حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة فالاول
مشدد على المرأة والثاني تخفف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **والاول** ان الحكم
داير مع العقل مطلقاً **وبه الثاني** لا يعرفه الاس اشراف على مقام الامام أبي حنيفة
رضي الله عنه في مقام الاستنباط **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد لو راى
على فراشه امرأة فظنها زوجته فوطئها او نادى احد زوجته فاجابته امرأة اجنبية
فوطئها وهو يظنها زوجته ثم بانته الموطوءة اجنبية فلا حد على الثقات والاعمى مع قول أبي حنيفة
ان عليهما الحد فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وبه الاول**
قيام عذره بالنظر المجوز للاقدام على الوطئ في الجملة **وبه الثاني** ان النظر لا يسوغ
له الاقدام على الوطئ فكان الواجب عليه الترتع حتى يعلم انها زوجته وقد يكون
الثقة والاعمى ما ذاق فطناً لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها فاراد الامام ابو حنيفة
سد الباب شفقة على دين الامة لئلا يتجرأ احد على مثل ذلك الفعل عمداً وزعم انه
لا حد عليه لاعواء النظر بانها زوجته والحال انه كاذب بل بلغني وقوع مثل ذلك
من بعض الفسقة مع امرأة جاءته زانية باتفاق بينهما على ذلك نسأل الله العاقبة
ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمدانه بشرط العدد في الاقرار بالزنا وان لا يثبت
الا باقراره بذلك اربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقل لا مع قول الشافعي انه
يثبت باقراره مرة واحدة فالاول فيه تخفيف على الزاني بعد اقامته الحد عليه اذا لم ينفو
بذلك اربع مرات والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وبه الاول**
طلب التثبت في اقامة الحدود فان الله تعالى يجب بقاء العالم الكرم ذهابه
كما اشار اليه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها واترثه القتل **وبه الثاني**
بعد كذب الانسان على نفسه واعترافه بما يوجب الجلد والرجم فان ذلك لا يقع
الاس اهل اليقين والابان الكاظم قليل ما هم فلما راينا شهد على نفسه

احملناه على كمال الابمان بالعذاب يوم القيمة وانه ما طلب لنظمه بواقعة الحد عليه
الا تخفيفه في نفسه انه وقع في الزنا والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الشهود الاربعة اذ لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فهم قد فقه وعليهم الحد اذا شهدوا
في مجلس منفردة مع قول الشافعي انه لا باس بتفريقهم وقبول اقوالهم فالاول فيه تخفيف
على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه اذا لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد ولا
والثاني مشدد عليه **وبه الاول** طلب التثبت في اقامة الحدود **وبه الثاني** المبادر
الى التطهير اذا اكمل النصاب ولو في مجلس بحسب اجتهاد الحاكم وما يراه من الخط الا وفر
والصلح للمسلمين **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس الواحد هو
ان يجي الشهود مجتمعين فان جاوا منفردين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم بانهم
قد فقه يحدون لفقد الشرط من مجيهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط
في مجيهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا منفردين ولو واحد بعد واحد وجب الحد
ومع قول احمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واداء الشهادة فاذا اجتمعهم مجلس
واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاوا منفردين فالاول مشدد في الشهادة
تخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **وبه ذلك** كله ظاهر وبعبه يعلم من المسئلة قبله **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو اقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه منه قبل رجوعه وسقط
الحد ومع قول مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا ان
يرجع فشهد بنية بعد زناها في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وبه الاول** العمل بحديث ادرؤا الحد وبالتيها
وبه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن اقر ان ثبت كونه حديثاً ووجه الاستثناء
في قول مالك ان الشهادة بعذرها تورث شبهة عند الحاكم **ومن ذلك** قول
مالك والشافعي واحد ان اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة انه يعز في اول مرة فأكبر
منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشراط التكرير حتى يقتل فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **وبه الاول** ما ورد في الكتاب والسنة من تغليظ
عقوبة الله لفاعله **وبه الثاني** ان وطئ الذكور ليس فيه اختلاط انساب ولا يغار
الناس على الذكور ويخرون على قتل اللاتي به كما يغارون على الحراك اذا زنى احد من
وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الخنفية
ان يعز بالغانه من شافعي وان ادى الى موته **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
في احد قوليه واحد في قوله اظهر روايته ان حد اللواط الرجم بكل حال ثيبا كان
او بكرا مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحد في روايته ان حده كحد الزنا فيفرق
فيه بين البكر والثيب فعلى المحصن الرجم وعلى البكر الجلد فالاول مشدد والثاني
فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وبه الاول** كطها ظاهر لا يخفى
على الفطرية **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الاصح من اقواله ان

ان صوابه بجملة يعزروا رواية التي اختارها الخرق من اقوال احمد مع قول مالك
في الرواية الاخرى عنه والشافعي في احد اقواله انه يجد ويختلف بالكراهة والنيو
والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكرا او ثيبا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل هذه الاحكام تختلف
باختلاف احوال الناس في الدين والورع كمالا ونقصا شبابا وكهولة فيخفف
على الاراذل والشباب بالتعزير فقط ويشدد على اشراف الناس والكهولة بالحد
او القتل على قاعة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرة **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة ان كانت البريمة الموطوءة تؤكل ذبحت والا فلا وهو الرابع عند اصحاب
الشافعي من عدة اوجه مع قول مالك انها لا تذبح بحال ومع قول احمد انها تذبح
سواء كانت له او لغيره وسواء كانت ثمانية كل لهما ام مما لا يؤكل وعلى الواطئ
فيتمها لصاحبها فالاول فيه تشديد بذبحها والثاني يخفف فيه والثالث مشدد
فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه من قال تذبح حقه العار على صاحب البريمة
وعلى الفاعل فيها فان الناس كلما راوها تذكروا ذلك الامر ووجه من قال لا تذبح
عدم ورود شيء صحيح في الامر بذبحها **ومن ذلك قول ابي حنيفة** انه لا يجوز
للواطئ الاكل منها ان كانت مما تؤكل مع قول مالك انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع
قواعد لا ياكل منها هو ولا غيره ومع قول اصحاب الشافعي في الوجهين انها لا تطلقا
لفقد ما يقتضي التعزيم فالاول مشدد والثاني والاربع مخففان على الفاعل وغيره
والثالث مشدد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **فول مالك** والثاني
واحد لو عقد على محرمة من نسب او رضاع او على معتقة من غير ثم وطئ في هذا العقد
عالم بالتحريم رجب عليه الحد مع قول ابي حنيفة انه يعزر فقط فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على اهل الدين والمرأة والاول
والثاني على اهل الناس كما مر في تفسير **ومن ذلك قول ابي حنيفة** ومالك والشافعي
واحد في احدي روايتيه انه لا يحد بوطئ امته المزوجة مع قول احمد في الرواية الاخرى
انه يحد فالاول فيه تخفيف لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ويصح حمل الاول على من خاف الزنا من شدة الخلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد
عليه لتكلفه في الوطئ الحرام بعد ان نقل حقه الى الشخص الذي زوجها له من غير
علمه ولا داعية **ومن ذلك قول ابي حنيفة** واحمد انه لو شهدا ثمان انه زنى بها في هذه الرواية
واثان على انه زنى بها في رواية اخرى قبلت هذه الشهادة ووجب الحد مع قول مالك
والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ويصح حمل الاول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله فلم يدركه الحد بشبهة
اختلاف اليهود في حد ونوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي حملنا القول الثاني
عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول شيخ الاسلام زكريا**
رحمته الله بقول ليس للوم على من يحد المتهم وانما اللوم على المتهم الذي فرط في حفظ ظاهره

عن الوقوع في الزنا ليجتنب ما راى الناس يقبلون اضافتها اليه ولو انه كان حفظ ظاهره
عن ذلك لما قبل **اصنافه** شيء من النفايس اليه بل كانوا يبرونه ويحبسون عنه **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعد مضي فمات طويل
من الواقعة مع قول ابي حنيفة انها لا تسمع بعد نطاول المدة الا اذا كان الشهود عذر
كعدمهم عن الامام فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
والاول ان ذلك حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم نحمد الى ذلك الوقت
الذي يقام فيه الحد **الثاني** ان الفتنة قد تكون خدث فتحر كالحسية الجاهلية
والنفس فيقول من ذلك الفتنة الشديدة كان الشارب كذلك قد يكون وقع له فوبة
صالحه **ومن ذلك قول ابي حنيفة** انه لو اقرب الزنا على نفسه بعد مدة سمع اقراره ولا يسم
في اقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الائمة الثلاثة ان اقراره يسمع في كل حال فالاول فيه تفصيل
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول مالك** في التفسير انه لا يجوز
ما يبطله روجه الشك الثاني منه في عدم قبول اقراره بالخمر انه متى يتعلق بالله ومنه بحال
الزنا والقذف فلذلك قال الامام ابو حنيفة في شرب الخمر انه لا يسمع **ومن ذلك قول**
قول ابي حنيفة اذا حكم الحاكم بشهادة ثم بان فسق الشهود او بانوا عبيدا او كفارا فلا ضمان عليه
مع قول مالك انه ان قامت البيينة على فسقهم ضمن لتفريطه ومع قول الشافعي انه يضمن
ما حصل من اثر الضرب فالاول مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك قول ابي حنيفة** والشافعي
واحد في احد قوليهما ان ما يستوفيه الامام من الحدود والقصاص ويخطئ فيه فارشه
على بيت المال مع قول مالك انه هدر ومع قول الشافعي واحد في القول الاخر هما انه
على عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة فرجع
الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك قول ابي حنيفة**
انه لو وطئ جارية زوجته باذن زوجته له في ذلك فان قال ظننت انها حلت لي
بالاذن فلا حد عليه وان قال علت التحريم حد مع قول مالك والشافعي انه يحد
وان كان ثيبا رجم ومع قول احمد يحد ما يحد به فالاول فيه تخفيف من جهة تشدد
من جهة والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول**
العذر بالجمل بالتحريم في الشك الاول منه **ومن ذلك قول** عدم عذره بمثل ذلك لندن
خفا عن ربه على كل من خالط اهل الاسلام اذا وطئ لا يباح الا بملك او عقد **ومن ذلك قول**
انه امر مشتببه بين العلم والجمل نكاح في الجمل **ومن ذلك قول مالك** في المشهور
عنه والشافعي واحد ان السيدان يقيم الحد على عبده وامته اذا قامت البيينة عنده
او اقر بين يديه لا فوق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك واما السرقة
فقال احمد ومالك ليس للسيد القطع وقال اصحاب الشافعي للسيد ذلك في اصح الوجهين
لا للاق الخبر ومنهم من قطع به وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة الحد في كل بل يرد الى
الامام فانه كانت الامة من وجه فقال ابو حنيفة واحد ليس للسيد حذا بحال بل هو للامام

او نايبه وقال لك والثاني للسيد فلو ذلك بكل مال فالاول فيه تخفيف على السيد
 في اقامة الحد في رقيقه والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة الحد في رقيقه
 في القطع وفيه تخفيف اباحة ذلك له والثالث مشدد على السيد والاول من المسئلة
 الثانية في اامة المروجة مشدد على السيد والثاني منها يخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 الاول من المسئلة الاولى كون العبد معدودا من مال السيد فله نفويت
 المنفعة فيه على نفسه ابتداء الحق الله عز وجل **ورب** كون اقامة الحد وبالامالة
 من منصب الامام الاعظم فكان مقدما في ذلك على السيد لكونه اتم نظرا منه غالبا
 وانما جعل الشارع اقامة الحد والى الامام الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من
 المتغلبة ونحوهم دفعا للفساد في الارض لغلبة عدم قدرة الرعية على رد نفوتهم
 عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا صمية باهلية لانصرى للاسلام والشرعية
 بخلاف الامام الاعظم او نايبه ليس له غرض عن احد دون احد غالبا ويقدر على ان
 ينفذ غضبه في غير ولا عكس فاذا قتل الامام شخصا ولم ظما لا يقدر عصيته ان
 ان يقتلوا الامام لاجله عادة وقد رايت شخصا قتل اخوه فقتل قاتله فرجع اهل
 المقتول الثاني فقتلوا الاخ واودعته فبلغ القتل ثلاثين رجلا ولو ان القتل
 كان على يد الامام ما قتل احد زائد على القاتل الاول فعلم ان السيد لا يخاف
 من اقامته الحد في رقيقه فتنة فهو كالامام لعدم قدرة عصبة العبد على
 قتل سيده عادة او قطع يده او ضربه **ومر** **ورب** قول ابي حنيفة والثاني
 واحد في اظهر روايته انه اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج لها وكذلك الامنة
 التي لا يعرف لها زوج وتقول كرهت او وطئت بشبهة فلا يجب عليها حد مع
 قول مالك انها تحدد اذا كانت مقبلة ليست بغريبة ولا يقبل قولها في الشبهة
 والغصبا لان يظهر اثر ذلك كجيشها مستغيثه وشبه ذلك مما يظهر به مدقها
 فالأد فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ورب** **وجه** **الوجه** عدم
 تحققنا منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطئت وهي نائمة او مخي عليها فحلت من ذلك
 الوطى وقد روى البيهقي ان امرأة لا زوج لها اتت بها الى عمار بن الخطاب حين وجدها
 حاملا فقال عمر للحاضرين الذي عندي ان هذه ما هي من اهل التهمة ثم استفهمها
 عن شأنها فقالت يا امير المؤمنين اتى امرأة ارعى الغنم واذا دخلت في صلاتي
 فرجما غلب على الخشوع فاغيب عن احساسى فربما اتى احد من الغنم فغشيت ما غير
 علي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك ودرأ عنها الحد انتهي وقد حكيت
 ذلك لزوجتي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق الا من ماء
 الرجل والمرأة معا واذا كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل
 حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من خصا يعر عيسى عليه الصلاة والسلام
 قالت والذي عندي انها شعرت بوطن الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استجيب من
 النار فاوردت ذلك شبهة عند عمر فذرا الحد عنها لانه سلم لها قولها مطلقا

فلفت لها قد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزاع الرجل منها فاختلط منيتها بمنيتها
 الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد او انها كانت من ذرية امر عيسى في المقام فلكا
 قام نفخ الملائكة في ذيل قميص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفخ ملك او
 او شيطان في ذيل هذه المرأة مقام ماء الزوج والسيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى
 واما وجه قول مالك لذي هو مقابل قول الائمة الثلاثة انها تحدد فهو لعدم ابدانها
 شبهة يدربها الحد عنها عنده فاعلم ذلك والمجد لله رب العالمين

باب الحد القذف اتفقوا لائمة على ان الحر البالغ العاقل المسلم
 المختار اذا قذف محرما قلابا بالغامسا عفيفا لم يحد في زمان او قذف حر
 بالقلم عاقلة مسلمة عفيفة غير مثلاًعنة لم يحد في زمان او كان في غيره دار
 الحرب وطلب القذف بنفسه اقامة حد القذف لزمه ثمانون جلدة وانه لا يواد على ثمانين
 وعلى ان حد العبد في القذف نصف حد الحر وبه قال كافة العلماء خلافا للادناي فانه
 قال حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يحد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء
 خلافا لادناي فيما حكى عنه انه قال فاذ في العبد والامه يحد **واتفقوا** على ان القاذف
 اذا اتى ببيته على ما ذكر سقط عنه به الحد وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يثبت
 لا تقبل له شهادة هذا ما وجدته في الباب من مسانيد الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في المشهود عنه انه لو قذف جماعة حدا واحدا سواء
 قد فهم بكلمة او بكلمات مع قول الشافعي في احد توليه انه يحد لكل واحد حدا ومع قول احمد
 في شهر الروايتين عنه انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد وبكلمات فلكل
 واحد حد والثاني روايتي احمد انهم ان طلبوا متغربين حد لكل واحد منهم حدا فالاول
 فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفضل وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من هذه الاقوال وجه لا يخفى على الفطن **ومر** **ذلك** قول ابي حنيفة ان التعريض
 لا يوجب الحد ولا لوى به القذف مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع
 قول الشافعي انه ان لوى به القذف وفتر به وجب الحد ومع قول احمد في احدى روايته
 انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى كذهب الشافعي فالاول تخفف على القاذف
 والثاني مشدد عليه والثالث مفضل وكذلك احدى روايتي احمد فرجع الامر الى مرتبة
وجه **الاول** خفة امر التعريض في الاذى عادة وهو خاص باصحاب لرعونات النفسانية
 او الاكابر الذين لا يراعون الخلق من الاولياء وبنوايته منهم **وجه** **الثاني** ثقله على
 غالب الناس وهو خاص بالاكابر من اهل الدنيا الذين يراعون نفوسهم عند الخلق ومنه
 يعلم توجيه قول الشافعي واحد ويصح ان يقال وجه الاول ان قابله ذلك لا يخلو من
 قصد احد بذلك في نفسه فتأخذ له حقه منه وان كان لا تعلم عينه تطهيرا لذلك لقائه
 وقد كان عمار بن الخطاب يعزب الحد في التعريض واذا قال له القاذف لم ارد احدا
 معينا بذلك يقول له عمر وركه على من شئت **وجه** **الثاني** ان قذف غير معين لا يحصل
 به كبر اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري **ومر** **ذلك** قول مالك انه

لو قال لعربي يا بنطي اوباروحي اوبابري اوفارسى ياروحي ولودى بافارسى ولم يكن
في بلد من هذه صفته كالا عليه الحد مع قول الائمة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول
مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** سد باب الاذى
جملة لما فيه من راحة الطمأنينة في نفسه وذمى والدته بالزنا **وجه الثاني** نذرة فزع
القذف من مثل ذلك اللفظ والناذر لا يحكم له غالباً **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان حد القذف حق الله تعالى فليس للمقذوف ان يسقطه ولا ان يبرى منه وان لم
لم يورث عنه مع قول الشافعي واهل في الظاهر وابتية انه حق للمقذوف فلا يستوفي الا بطلان
والا له اسقاطه وان يبرى منه وانه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا انه
متى رفع الى السلطان لم يملك المقذوف الاسقاط فالا قد فيه تشديد على القاذف
والثاني فيه تخفيف عليه **وجه** قول مالك في صفة الرفع الى السلطان ما ورد في
العصم من وجوب الحكم باقامة الحد اذا رفع اليه وتخريم قبول الشفاعة في اسقاطه
فراجع الامر الى مرتبة الميزان **وسمعت** شيخ الاسلام ذكره يقول كل شئ وقع فيه
العبد من المعاصي فله وجهان وجه الى حق الله من حيث تعدى ذلك العاصي **وجه**
وجه الى العبد فاذا ابرأ العبد عن عقده بري وبقي حق الله تعالى والعبد فيه
نحو مشية الله تعالى ان شاء مذهب وان شاء عني عنه قال وليس لنا حق في الوجود
الا وهو مركب من فعل العبد واردة الحق تعالى وليس لنا حق من حق الله تعالى او غير
منحق لا للعبد مدخل فيه قال وقد اجمع القوم على ان وقوع انتقام الربوبية
لا يكون الا لخلق الخلق والا فاربوبية لا تنتقم لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة
وخالفه لذلك النفل انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا
وقع احد في عزمهم وطلب منهم ان يحالوا يقولون له ان الله تعالى حرمانا من
المؤمنين فلا نبهجها ونحللها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله اعلم
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت المقذوف
مع قول مالك والشافعي ان يورث وفيهم ورثة ثلاثة اوجه لاصحاب الشافعي
احدها جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوو الانساب فخرج منه
الكزوجان والثالث العصبات دون النساء فالاول مخفف على القاذف بكونه
ليس للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد عليه **وجه الوجه الاول**
فيهم يرثه القياس على الاموال **وجه الوجه الثاني** ان الزوجين يصح ان يورثا
وابدال كل واحد غير صاحبه وبغير يخرج ستم عليه وينسى الاول ولا هكذا القراء
من النسب **وجه الثالث** من الواجهة شدة ارتباط العصبة ببعضهم بعضا
فكانوا اشد تعلقا وارتباطا بالمقذوف من مطلق الورثة فراجع الاموال
الى مرتبة الميزان والله اعلم **باب**
اجمع الائمة على ان الحرز معتبر في وجوب القطع وانفقوا على انه اذا استولت جماعة
في سرقة خصل لكل واحد منهم نصيبا ان على كل واحد منهم القطع وانفقوا

على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى وانفقوا على ان العين
المسروقة يجب ردها ان كانت باقية وعلى ان الولدين والاعوان لا يقطعون بسرقته مال
اولادهم وعلى ان من كسر صمما من ذهب لاصحابه عليه وعلى انه اذا سرق من المغنم وهو
من غير اهله قطع واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك اول سرقة
وصو صبح الاطراف فانه يبدأ بيده اليمنى من مفصل الكف ثم يمسح ثم ان عاد فسرق
ثانيا فوجب عليه القطع انه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يمسح وانه اذا لم يكن
له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسانلة الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة لصاب لسرقه دينار وعشرة دراهم
او قيمة احدهما مع قول مالك واهل في الظاهر وابتية انه ربع دينار وثلاثة دراهم
وما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي وربع دينار من الدراهم وغيرها فالاول
مخفف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في امر النصاب مشدد في امر القطع
وكذلك قول الشافعي فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة راجع للاصا
للأختلاف في شئ الحرز الذي ذكرناه يقطع في ثمنه فعند ابي حنيفة ان ثمنه كان دينارا
وعند مالك واهل والشافعي انه كان ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه
ولا يخفى ان اشد اقوال الائمة في هذه المسئلة ورعا في حرمة المولى من اذا سرق قول
الامام ابي حنيفة كما ان اشدهم ورعا في حرمة الاموال اقوال بقتة الائمة وحاصل الامر
ان من الائمة من راعى حرمة الدماء ومنهم من راعى حرمة الاموال **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة ان صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه هو ان يكون حرزا لشيء من الاموال
فكلما كان حرزا لشيء منها كان حرزا لجميعها مع قول الائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف
الاموال والعرف معتبر في ذلك فالاول مشدد في امر الحرز من حيث انه جمل حرز الذهب
مثلا كحرز غير من الامانة الخسيسة كانه ايضا مشدد في القطع والثاني قد تبع
العرف في ذلك فراجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان حرمة مال المسلم او غيره
لا فرق بين قليله وكثيره فما كان حرزا للدرهم نقره فهو حرز لاربع من الذهب
وجه الثاني الذي هو اتباع العرف في الحرز والافان مكان حرز لاله الحرث من حرز
الذهب والحرير وقد قال تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم خذ العفو وامر بالعرف ويغن ابا الم نوح
اليك في معرفة مقدار شئ فاعلم بالعرف فيه فصار العرف من توابيع الشرع على هذا والعرف
هو كلما نعارف الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة فليس هو من قسم القانون فلا فاقا
لبعضهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب لقطع فيما يسرع فسادا اذا بلغ الحد
الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول ابي حنيفة انه لا قطع فيه وان بلغت قيمته ثمانا
فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان **باب**
لبواة الذمة من حقوق الخلق **وجه الثاني** الاحياء ما قطع عضو المسلم فلا يقطع
فيما تسرع استعماله عادة بخلاف المنقود والشياب ونحو ذلك مما يستفاد به مع بقاء
عينه فانه اشد في الحرمة لاسيما اذا كان الطعام في الرخا فان امره يخف على النفوس

اكثر من ايام الغلا ومن ذلك يعلم توجيه قولنا في حنيفة فان سرقة الطعام ايام الغلا
 ربما تكون اشد على صاحبه من الذهب والحرير **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
 سرق تمرا معلقا على الشجرة لم يكن محرزاً بحر زجب قيمته مع قولنا احدى ثمنه
 مرتين فالاول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **وجده الاول** مراعاة حرمة السارق **وجه الثاني** مراعاة
 المال فكل وجه والاصح في ذلك راجع للامام او نائبيه **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة ان جادا العارية يقطع اذا بلغت قيمته ذلك نصا با مع قولنا في حنيفة
 انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصا بالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجده الاول** ان جعل العارية عنده كجعلها في خزنج
 انه استأمنه على حفظها فكان لا يحده لها كفتح الخزانة واستأمنه ما ورد في الحديث
 ان المعبر هو المفرد في عارة من لا يؤمن منه المحدد فلما استأمنه او لا كان من
 المعروف عدم قطعه ثانيا اذا عرضت له الخيانة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان جادا لو دبعة لا يقطع مع قولنا احدى انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها يعلم من توجيه العارية قبله **ومن ذلك**
 قولنا في حنيفة والثافعي انه لا يقطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قولنا مالك
 انهم ان كانوا لا يحتاجون الى تعاد عليه فطعموا وان كانوا ممن لا يمكن الا انفرادهم
 فقولان لا صحابه فالاول مخفف على السارقين والثاني فيه تفصيل فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وجده الاول** مراعاة عظمة عضو الادى وتحقير اموال الدنيا
 ووجه الاول من شق التفصيل عكسه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يقطع
 اثنان في ثقب فدخل احدهما واخذ المتاع وناوله الاخر وهو خارج الخزانة
 به اليه فاخذه فعلى الداخل القطع دون الخارج ومع قولنا في حنيفة لا يقطع
 على واحد منهما فالاول مشدد على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجده الاول** انه الداخل هو السارق حقيقة والخارج
 كالوديع **وجه الثاني** عدم استقلال واحد منهما بالنقب والاخراج اللذين
 لان كل السرقة الابهما جميعا عرفا فلذلك كان لا يقطع على واحد منهما تعظيما لحرمة
 واختصار الاموال الدنيا **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحدا انه لو اشترك جماعة في ثقب
 ودخلوا الخزانة واخرج بعضهم نصا با ولم يخرج الباقيون شيئا ولا اعانوا في الاخراج
 وجب القطع على الجماعة كلهم مع قولنا مالك والثافعي انه لا يقطع الا من اخرج فالاول
 مشدد على من ساعد في النقب ولم يخرج ولم يعن والثاني فيه تخفيف على الداخل
 الذي لم يخرج المتاع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل
 التي مضت **ومن ذلك** قولنا في حنيفة لو نقب شخصان خزانة ودخلا احدهما ثوبا
 المتاع الى النقب وتركه فادخل الخارج يده فاخرجه من الخزانة فلا يقطع عليهما مع
 مالك ان الذي اخرجه يقطع قولنا واحدا وفي الذي قرب لا صحابه قولان ومع

قول الشافعي في ائحة توليد انه يقطع المخرج خاتمة ومع قولنا احدى عليهما القطع جميعا
 فالاول مخفف والثاني مشدد في القطع الذي اخرج وفيه تخفيف للذي قرب
 والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد على الناقب والمخرج
 والمقرب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها يعلم من توجيه المسائل
 السابقة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان النباش يقطع مع قولنا في حنيفة
 وحده انه لا يقطع فالاول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **وجده الاول** ان الحداد الشق كالخز لكفر الميت بعد رم
 القاب مع زيادة الاعتبار وقيام النفرة من الميت **وجه الثاني** ان ذلك
 ليس بحر زمانة ويصح جملا الاول على النص في المحكمة في السد والثاني على ما كان
 بالقد من ذلك مع غفلة اللص غالباً من مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالحد
 ونحو ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان من سرق من ستارة الكعبة
 ما يبلغ ثمنه نصا يقطع مع قولنا في حنيفة ومالك انه لا يقطع فالاول مشدد
 خاص من دخل الايمان قبله وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبها الى حضرة الله
 تعالى الخاصة ثم انتبهك حرمتها والثاني مخفف خاص برعاية الناس الذين غفلوا
 حجابهم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن تعظيمها فلذلك خفف
 هذان الامامان عليهما وقد اجمع اهل الكشف على انه لا يصح لعبد ان يعصى الله على
 الكشف والشهود له ابداً فلا بد من حجاب اقله ظنه فان الله تعالى لا يغفر له ذلك
 الذنب ولا يؤخره به فانه لو ظن انه يواخذه ما وقع في ذلك الذنب ويؤنبه
 حديث الحكم الترمذي في نوادر الامول من نوام ان رسول الله صلى الله عليه
 قال اذا نادى الله تعالى انفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم
 حتى اذا مضى قضاء وقدره فهم رد عليهم عقولهم ليحسروا وانتهى ومعنى ليحسروا
 اي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم ان هذا العقل الذي يسلب هو عقل
 التكليف وقال في ذلك بشري عظيمة لنا اذا عصينا لكوننا ما دفعنا قط
 في معصية وعقلنا ما ضررنا من ذهب عقله فهو غير مكلف فلا يواخذه الله تعالى
 انتهى وهذا فهم سليم لانه يؤدي الى ان الله تعالى لا يواخذ العقاص بما فعلوه
 مطلقا وهو خلاف الاجماع والذي فهمته من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلب
 هو شعوره انه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه فيشواذ عنه هذا الشعور
 حتى يقع في المخالفة رحمة من الله تعالى بالعبد اذا لوح انه غير محبوب من الله
 تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابداً ولو انه وقع في ذلك مع شعور
 ان الله تعالى يراه لكان في اعلا طبقات سوالادب واستحق المسفرة والمسخ
 لصورته بل روي الجلال السيوطي ان شخصا جامع بنى امية في زمن محمد بن قلاوون
 عبت بمقعدة امامه وهو في الصلاة فمسحه الله خنزيرا وخرج هاربا الى البواري
 الي البواري والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضرة فانظروا يا اخي

الى عقوبة هذا الشخص فيكون من مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الامانة
الانتهاء اذا كفيت عن التعظيم لمن هو خضع له وفي الحديث الصحيح ما يريد
ما قلناه من التاويل ايضا وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يري في الروايات
يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى
وهو مؤمن اي يعلم ان دينه بوله حال زناه او سرقة بل يذهب ايمانه عنه ويصير
عليه كالظلمة رحمة به كالحجاب الذي يمنع عنه نزول العذاب ووصوله اليه
فظاهر ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الازهار ان ارتفاع الايمان
نوعه على العاصي والحال انه رحمة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن
اراد ان ينصاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزنا
والتسارق فليست في سياق كلامه جازية لفظ الايمان وتخصيصه بما فيها
فان كان في ذكر الحساب او البعث او النشور او النسر مثلا فمعناه لا يؤمنون
بالنشر والنشور وهكذا نفع قولنا ان معنى لا يري في الزنا حين يري وهو مؤمن
ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن اي بان الله تعالى يراه فقط
وليس المراد انه غير مؤمن بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسوله وبمكروهم
او بالبعث او النشور او الحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض
العلماء ان الايمان لا يتجزى فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق
له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب الايمان بها فان مخالطة
لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك معية التوبة من ذنب
وهو معية ذنب اخر وبالمجمل فالعاقل الكامل لا يعصى ربه ابدا ما لم يحمله عقله وقد
اجمع القوم على ان كل من كتب عليه كتاب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل
وقد كان مالك ابن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقول فليست
اليها انتهى **سورة** سيدى عليا للناس رحمة يقول انا حجب الله تعالى
العبد عن شهود ربه حال المعصية لئلا يتجمل به يديه وكان العبد يستحي
من ربه اذا عصاه فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان يشهد بانته
تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلقه من الاخلاق الحسنة الا وكان الحق
تعالى ادنى منا بذلك الخلق انتهى **سورة** ايضا يقول اذا بسط الحق تعالى
بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وازال خجلهم وقال يا عبادي
ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات لا يقضاني وقد وري وانفاذ
مشيئتي التي لا تقدر دوني على رها فيزول بهذا الكلام خجلهم ويكاد احدهم يطير
من الفرح وهذا من اعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعتذر عما
المؤمنين ويقوم لهم المعاذير في تلك الدار واما في الدنيا فستري ذلك السر
عنهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف اي شئ كنت انا ان الله تعالى
هو الذي قدر على ذلك قبل ان اخلق واوجب على الرضى بالقضاء دون المقضى ولو كان

الادب معه لان حضرة التكليف وكشف القناع من وجه نسبة الفعل الى العبد
حقيقة لا تقبل المجازفة اذ لو قبلت المجازفة لربما احتج الانسان على ربه و
لم يشهد حجة الله تعالى عليه في شئ تعلم ان الحق تعالى لا يباسط عبدا في الآخرة
ويعذر عنه الا ان كان متادا بامعة تعالى في حال التكليف وهذه غيرة من لباب
المعرفة فتأمل فيها تحط بها علما ولتراجع الى اصل المسئلة فتقول ومما يؤيد الثاني
واحد في قولها بقطع يد من سرق من سائر الكعبة ما يكون منه نصا بما ورد في الحديث
من تغليظ العقوبة على السارق في الحرم فاقرهم والله اعلم **ومن ذلك** قول النبي
واحد في حديث رواه ابنه انه اذا سرق ناك مرة لا يقطع له يد ولا رجل اخرى لان اليد
والرجل اكثر مما يقطع في السرقة بل يحبس مع قول مالك والشافعي انه يقطع في الثالثة
بدن السرقة وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول فيه تخفيف
على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهرهما تقدم فان بعض
الائمة يراعي حرمة المال وبعضهم يراعي حرمة المؤمن وتقدم في سائر الاتفاقات ان الائمة
اتفقوا على انه اذا سرق قطعت يد اليمنى فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فالامة
انما هو في الثالثة والرابعة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان حد السرقة
يثبت باقراره مرة مع قول احمد وابي يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالاول فيه
تشديد على السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
استبعاد ان احدا يغفل عن نفسه بما يوجب القطع كاذبا والتكرار انما يكون عند خوف
الريبة فيحمل الاول على اهل الدين والورع السابطين في تطهيرهم في هذه الدار قبل
الموت ويحمل الثاني على من كان بالقدم ذلك احتياطا له وللآدم اذا اقدام
على قطع عضوا في وهدم بنيته الله عز وجل عظيم فلا ينبغي ان يهدم البنية الا بالقرينة
ولذلك ورد ان قاتل نفسه في النار لتجرية على هدم بنيته الله تعالى بغير اذنه
فاقرهم نعم هناك الا ثبت في الاخبار بتكريره مرتين عند هدم الامام من واجبا
فلكل من الائمة وجه والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام في حقيقته لا يجتمع على السارق
وجوب الغرم مع القطع وان تلف المسروق فان اختار المسروق من الغرم لم
لم يقطع وان اختار القطع واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك ان كان السارق
موسرا وجب عليه القطع والغرم وان كان معسرا لم ينبع بغيره بل يقطع ومع
قول الشافعي واحد يجتمع القطع والغرم على السارق فالاول تخفف والثاني فيه
تفصيل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** سكون الشارع
عن الغرم فلا يجب مع القطع شئ **وجه الثاني** التغليظ على السارق بوجوب الغرم
ان كان موسرا بخلاف المعسر تخفف عنه لانه لا يمتد عذرا عنه من الفاقة والحاجة ووجه
الثالث التغليظ عليه تقييما لسوء فعله وبيان خسة نفسه والغفلة عن شهود الحق
تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة وقد كان النبي يقول والله لو لم يزل اعمال
الحسن اعمال من لا يؤمن بيوم الحساب لمثلت له صدقة لا تكفر عن يمينك فقيل له فذلك

فقبله في ذلك فقال له لو كنا مؤمنين بيوم الحساب إيماناً كاملاً ما وقع أحدنا
في مخالفة الاستسار ولا جهراً انتهى **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لا يقطع أحد
الزوجين بسرقة مال الآخر سواء أسرق من بيت خاض لاحدهما أو من بيت
يسكنان فيه جميعاً ومع قول مالك وأحمد في رواية الشافعي في الرجوع
أقواله أنه يقطع من سرق من هاهنا من حرز خاض للمسروق منه زاد مالك
ولا يقطع من سرق من بيت يسكنان فيه جميعاً ومع قول أحمد في الرواية
الآخرى والشافعي في القول الآخر أنه لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر
على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يقطع الزوج خاصة فالأول
مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليها من حيث أنه لا يقطع أحدهما
إلا أن سرق من حرز خاص بأحدهما كما أنه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف
والرابع معتدل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول** أن كلام الزوجين
مع صاحبه متحد مفعله كأنه هو **وجه الثاني** أن كلامهما كالاجنبى والثالث
كالأول **وجه الرابع** أن المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع
الشبهة في استحقاقها لبعض ما سرقته ولو حكمت الشبهة في ماله بخلاف لعكس
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يقطع بسرقة من مال أبيه مع
قول مالك أنه يقطع بسرقة من مال أبيه لعدم الشبهة فالأول مخفف على الولد
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول** غلبه رحمه الوالد
على ولد عادة حتى أنه لم يبلغنا أب والداسح في قطع ولد حين سرق ماله أبداً
أو الحدود في الغالب إنما تقام تخليصاً لحقوق العباد من بعضهم بعضاً **وجه**
الثاني عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك ويصح جملاً لا على أهل الكرم والكرام
والحررة والثاني على أهل البخل والشم والحرم من يكون ماله عنده أعز من ولد
فمثل هذا ربما أجابه الحاكم إلى قطع ولد إذا طلب ذلك من الحاكم وربما قصد
العدالة بقطعة ردمه وزجره عن الجرأة على معاصي الله استحقاقاً لها فربما أراه
ذلك إلى ما هو أشد من القطع فرجع ذلك إلى الشفقة عليه لا الاستقامه
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقة صنم من ذهب أو فضة
ولا ضامن عليه في كسر بالاتفاق كما مر في الباب مع قول مالك والشافعي أنه
يقطع بسرقة الصنم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وجه الأول النظر إلى كونه مالا في الجملة وقد يكسوه صاحبه ويصوغه حلياً
وجه الثاني النظر إلى كونه بعيداً من دون الله تعالى فحكم من سرقه حكم من أزال منكراً
أو عبثه حتى لا يعبد من دون الله تعالى وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع
ومن ذلك قول أبي حنيفة فيمن سرق ثياباً من الحمام عليها حافظ قطع أن كان
ليلاً فإن كان نهراً لم يقطع مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه يقطع
مطلقاً ولقطعه من سرق ما كان في الحمام مما يحرس فعلية القطع أو مما لا يحرس

أو على شخصاً وغفل فلا قطع فالأول معتدل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان **وجه الأول** أن الليل محل السرقة غالباً فكان كالسرقة من السرور
بخلاف البناء مع ملاحظة الحافظ **وجه الثاني** أنه سرق من حرز على كل حال
عرفاً إذا خلع الإنسان ثيابه في المسلح ودخل الحمام كان موضع خلعها هو حرزها
وأنه أعلم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد في سارق العبيد المخصوصة يقطع ولا يقطع
سارق المسروقة أن كان السارق الأول قد قطع فيها فإن لم يقطع الأول قطع
الثاني مع قول مالك أنه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع السارق
من السارق ولا السارق من الغاصب فالأول معتدل والثاني مشدد والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول** أن الغاصب أخذ العبيد المنقوض
بغير إذن أو عناداً للسرقة بخلاف السارق فإنه أخذ العبيد سرّاً وهو خافيع معتدل للمرجع
فذلك قطع السارق من الغاصب تعليل طاع عليه دون السارق بالشرط الذي ذكر
وجه الثاني أن كلام السارق أو المسروق منه أخذ المال الغير في ظاهر
الأمر من غير علم أنه ذلك مسروق وينبغي عمله بذلك فهو مشدد ودانته وكان
كالسارق للسارق الأول حين سرق فلذلك وجب عليها جميعاً القطع ويؤيده
حديث من سن سنة سيئة فلعنه وزرها وورثها ومن عمل بها **وجه الثالث** قوله
تعالى ظاهر قوله تعالى ولا تزروا ذرة وزر أخرى فكان الأثم على الغاصب والسارق
دون السارق من كل منهما فكل من الاتزان **وجه ومن ذلك** قول مالك
أن السارق لو ادعى أن المسروق من الحرز ملكه بعد قيام بيئته على أنه
سرق نصيباً من حرز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة و
الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يقطع وسماه الشافعي السارق في القرائن
ومع قول أحمد في رواية أخرى روايته أنه يقطع وفي الأخرى أنه يقبل قوله إذا
لم يكن معروفاً بالسرقة ويسقط عنه القطع وإن كان معروفاً بالسرقة قطع فالأول
مشدد والثاني مخفف والثالث معتدل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول**
قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهو يوجب قطع يده
أو رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤتمن
ففي فتو عنه الأمان ومن نفي عنه الأمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع
عن نفسه به القطع **وجه الثاني** العمل بحديث أوردوا الحدود بالشبهات
وقوله أن هذا المشروق ملكي يحتمل الصدق ووجه الرواية الثانية لأحمد
هو الوجه في القول الأول ووجه الثاني الأول من الرواية الثالثة المفصلة لأحمد
ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن **ومن ذلك** قول حنيفة وأحمد في
أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي أن القطع يتوقف على مطالبة من سرق
منه ذلك المال مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يفتقر إلى مطالبة
المسروق منه فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشدد عليه

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المقلب في القطع هو المخلوق
 ووجه الثاني عكسه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو قتل رجلا وجلا في داره وقال
 دخل علي ليأخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان الداخل معروفا
 بالفساد والافعية القود مع قول الائمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان
 ياتي بينة فالاول مفقود فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني
 مشدد الا ان ياتي بينة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
 لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يجب القطع في القبيح المأكول
 المسروق من حرزها وكذلك يجب القطع في جميع ما يتناول في العادة ويجوز اخذ
 الاعراض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصيد والماء والمجاعة امر غير مباح مع قول ابي حنيفة
 ان كلما كان اصله مباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يجب القطع بسرق الخشب
 الادنى حرمة الاموال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان يجب القطع بسرق الخشب
 ان بلغت قيمته نصبا مع قول ابي حنيفة لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج
 والابنوس والصدل والقنا فالاول مشدد والثاني مفقود فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الخشب مال على كل حال ووجه كثرة وجوده مادة فكان كالتراب
 اما كان غالي القيمة كالساج والابنوس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان المأكل
 لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى امرا ذلك مع قول الشافعي واحدا ان على الفاطم الذي
 وجب عند الشافعي في اظهر قوله واحدا في احده روايته اعادة القطع فالاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر
 اما الاول فلمحصول الدرع والتزجر بذلك واما الثاني فلانه قطع غير مشروع
 وكل عمل ليس عليه امر الشارع فهو رد **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو سرق نصبا بانه ملكه
 بشرا او هبة او ارث او غيره ذلك سقط القطع مع قول الائمة الثلاثة انه لا يسقط
 سواء كان قبل الترافع ام بعده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه الاول** انه صار مستحقا لذلك المسروق **ومن ذلك** قول الائمة
 ان القطع انما هو في نظير تعدد حد الله تعالى حال سرقته بدليل سقوط القطع
 ولورد المسروق الى صاحبه **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو سرق مسلم
 نصبا من مال مستامن فلا قطع مع قول الائمة الثلاثة انه يقطع فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الثاني** الاول النظر الى انه
 مال حر في الاول ووجه الثاني النظر الى انه مملوك للمستامن فاجر ينال عليه
 احكام اهل الذمة واهل الاسلام مادام في بلادنا **ومن ذلك** قول مالك للحد
 لو سرق مستامن او معاهد وجب عليهما القطع مع قول ابي حنيفة انه لا قطع عليهما
 مع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول مشدد والثاني مخفف
 والثالث متردد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم الامر راجع الى الاول في الحالين

فان راي قوة في اهل الاسلام ولم يكن لنا اسرى في بلاد الحرب تخافا لا تسفاد منهم
 بسبب قطعنا للمعاهد والمستامن قطع والاثرة مراعاة للمصالح
باب فطاع الطريق اتفق الائمة على ان
 من برزوا شهر السلاح مخيفا للتبيل خارج المصريح لا يدركه الغوث فانه محارب
 قاطع للطريق جاز عليه احكام المحاربين وانفقوا ايضا على ان كل من قتل واخذ المال
 وجبا فامة الحد عليه وان عفى ولي المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في اسقاط
 الحد عنه وان مات احد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد وحق الله فروع جاز عليه
 بحقوق الادميين من الانفس والاموال والجراح الا ان يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته
 من مسانلة الانفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان حد
 فطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب
 المذكور في الآية الكريمة بل للامام الاجتهاد فيه من قتل او صلب او قطع اليد او الرجل من خلاف
 او النفي والجس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الامام في ذلك
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة
 كيفية الترتيب المذكور في الآية الكريمة انهم اذا اخذوا المال وقتلوا كان الامام بالخيار
 ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف او قتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم من غير
 ولو صلبهم وصفة القلب عنده على المشهور من رواياته ان يصلب حيا ويبيع
 بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وان قتلوا ولم يأخذوا المال
 قتلهم الامام حدا ولا يمتنع الامام الى عفو الاولياء وان اخذوا ما لا مسلم
 او ذمي والمأخوذ لو قسم على جاعتهم امراب كواحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة
 دراهم قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف قالوا اخذوا قبل ان يأخذوا ما لا
 ولا قتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يجد ثوبا ثوبا او يموتوا فهذه صفة موجبة لصلب
 والنفي عند الامام ابي حنيفة وقال مالك المحدثون يفعل الامام فيهم ما يراه
 ويختار فيه فمن كان منهم ذاريا وفوق قتله الامام ومن كان منهم ذاقق
 فقط نفاة فاصله انه يجوز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم
 ولم يخذوا ما لا على ما يراه ارفع لهم ولا مثاليهم وصفة النفي عنده ان يخرجوا من
 البلاد الذي كانوا فيه الى غيره ويجلسوا فيه وصفة الصلب عنده كصفة الصلب
 عند ابي حنيفة وقال الشافعي واحدا اذا اخذوا قبل ان يقتلوا نفسا او يأخذوا ما لا
 نفوا وصفة النفي عند الشافعي هو ان يطالبوا اذا هربوا القيام عليهم الحد ان اتوا
 حدا وصفته عند احمد في احديه روايته كالشافعي وفي الرواية الاخرى ان لا يترك
 يادون في بلد وان اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف
 ثم يخلون وان قتلوا واخذوا المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا
 ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب عند الشافعي واحدا بعد القتل
 وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصلب حيا ومنه القلب عند الائمة الثلاثة

ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم فكلام ابي حنيفة مفصل ما يلزم الى التشديد
وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد ككونه راجعا الى راي الامام مع تخفيف
في سعة النفي والصلب من وجه اخر وكلام الشافعي واحد مشدد من وجه تخفيف من وجه
اخر في تحتم القتل وعدم تحتمه واما الكلام في مدة الصلب فنقول احمد اخف
فوجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل شئ مما اختاره الامام وجه **ومن ذلك**
اعتبار الائمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب مع قول مالك انه لا يعتبر ذلك
فالاقل تخفيف في قتل المحارب اذا كان المال الذي اخذه دون نصاب والثاني
مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** القياس على قطع السرقة
وجه الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب ان يأخذ قدر النصاب لان قتله المحارب
الى اخذه المال فكان التغليب عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فباشر بعضهم القتل والاخذ
وكان بعضهم دوا كان للرد بعلم المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي
لا يجب على الرد غير التعزير بالجلد والتغريب ونحو ذلك فالاقل مشدد
والثاني فيه تخفيف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاكتفاء
بوجود المحاربة سواء باشر بعضهم القتل ام لم يباشر **وجه الثاني** ان المدا
في المحاربة على المباشر لا على من كان داله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان حكم من قطع الطريق داخل المصر كمن قطع الطريق خارج المصر على حد سواء
مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت حكم قطاع الطريق الا ان يكون خارج المصر
فالاقل فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فوجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدود
لا يختلف تحريمها بكونها خارج المصر او داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا
وشرب خمر وغير ذلك **وجه الثاني** ان قطع الطريق خارج المصر هو المشهور
المبتدأ الى الازمان لعدم وجود من يغيبه ويخلصه من قاطع الطريق
عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فانه الناس يغيبونه كثيرا فكان
بالغضب اشبه فعليه التعزير ورد ما اخذ الى مستحقه **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فواقتلهم في القتل
واخذ المال قتلت حدا مع قول ابي حنيفة انها تقتل قصاصا وتضمن فالاقل
فيه التشديد من جهة كون قتلها قصاصا فوجع الامر الى مرتبة الميزان ونوبته
القولين ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واهله انه لو زنا رجل وشرب الخمر
وسرق وجب عليه القتل في المحاربة او غيرها فقلد لم يقطع ولم يجلد لانها من
حقوق الله وهي مبنية على المسامحة وقد اتي القتل عليها فغيرها لانها الغاية
مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير تدافع الاطلاق فالاقل تخفيف
وقول الشافعي مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الحدود

لا تختلف في مثل ذلك لكونها راجعة الى ردع والزجر **وجه الثاني** ان كل حد يجب
فيه الحد الذي شرع له كالحكم فيما اذا تفرقت على استصحاب منعه فلا يقوم حد
مقام حد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات و
في الخمر والقذف مع قول مالك بتدخلها فالاقل مشدد والثاني فيه تخفيف فوجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في احد
توليده ان توبة العصاة ما عدى المحاربين من شربة الخمر والزنا والسرقة لا تقطع
الحد عنهم مع قول احمد في الظاهر روايته والشافعي في الرواية الاخرى لانها تسقط
الحد عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الاخرى لا امد لا بد من مضي
سنة بعد التوبة فالاقل مشدد والثاني فيه تخفيف فوجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول عدم ورود نص في اسقاط الحد عن هؤلاء فكان اقامة الحد
عليهم اولى بقربنة ما رواه مسلم في المرأة التي اتت النبي صلى الله عليه وسلم
وهي حبل من الزنا فقالت يا رسول الله اني اتيت حدا من حدود الله فاقمه
علي فقال لا ولي لها احسنوا اليها فاذا وضعت فاتوا بها فافعلوا فامر بوجعها
وصلى عليها وقال لقد نابت توبة لو فسدت على سبعين من اهل المدينة
لو سقتهم انتمى فظاهر هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم ما اقام عليها الحد
الا بعد توبتها ولو لا انها تابت ما طلبت اقامة الحد عليها فافهم وايضا فان
الحد ترتب على هؤلاء من حيث تعدتهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة
وجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله
صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها اي تقطع حكم الموانعة للذنب في الدنيا
اي وهم في الآخرة تحت المشيئة **وسمعت** شيخ الاسلام ذكروا رحمه الله يقول
لم يرد لنا ان احدنا يخذل ذنبه في الدنيا والآخرة معا الا المحاربين لقوله تعالى
فيهم ذلك لهم فري في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم ان من
تاب من ذنبه سقط عنه الحد فيه على هذا التقرير ويصح هذا الاول على العتاة المارين
الذي يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فيكون اقامة الحد عليهم اقوى
في الردع والزجر لهم كما ان الثاني يصح حمله على من جرى عليه اطلاق مرة واحدة في عمره
فندم وصافت عليه الدنيا بما رحبت وحصل له في نفسه شدة الخجل حتى صار يستحي
ان يجلس بين اثنين عكس حال الاول والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح
العمل مع قول احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل فالاقل فيه تشديد
والثاني تخفيف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاخذ بالاحتياط
لاموال الناس وايضا فم فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكانت
لم يثبت فلا يخرج من التهمة في شهادته الا اصلاح العمل والمشي على طريق كماله
قال تعالى فم تاب من بعد ظلمه واصبح وقال تعالى الا الذين تابوا من بعد

واملحوا ونحوهما من الآيات **وجه الثاني** المراد بظاهر الحديث كالحديث
 السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم واتبع الشبهة الحسنة نحوها
 فشرط في محوها اتباع المسئلة لها **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد إن المخارب
 إذا كان في المخاربة من لا يكافيه كالكا فوالعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا
 لا يقتله مع قول مالك أنه يقتل إذا قتل من لا يكافيه ومع قول الشافعي فيه
 قد لا نكاله ذهبين فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 والله أعلم **باب حديث شرب المسكر**
 اجمع الآية الأربعة على تحريم الخمر ونجاستها وأل شرب الخمر قليلها وكثيرها موجب للحد وان
 من استحل شربها حكم بكفره وتقديره في باب النجاسة أن داود قال بطلان الخمر مع شرب
 وانفقوا على أن عصير العنب إذا اشتد وقذف زبده فهو حرام وانفقوا أيضا على أن
 أن كل شراب يسكر كثيرة فقليله حرام وأنه يستحق في شربه الحد سواء كان من عنب
 أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل أو لبن ونحو ذلك نيكالاً أو مطبوخاً
 خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال نقيع التمر والزبيب إذا اشتد كالهرا ما قليله وكثيره
 وليست نبيذاً إلا إذا كان أسكر في شربه الحد وهو نجس فإن طبخ أو كان في طبيخ
 حل منهما ما يغلب على طعم الشراب منه أنه لا يسكر من غير طرب فإذا اشتد حرم التمر
 منهما ولم يعتبر في طبيخها أن يذهب ثلثاها وأما نبيذ الحنطة والارز والشعير
 والذرة والعسل فإنه خلال عنه نقيعاً ومطبوخاً وأما يجرم المسكر منه ويحد فيه
 وكذلك انفقوا على أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام
 وإن ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فإن أسكر حرم فقليله وكثيره وعلى أن حد العبد على
 على النصف من حد الحر وعلى أن حد الحر على أن حد الشرب يقام بالسوط إلا ما روي
 عن الشافعي أنه يقام بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وعلى أن من غصص لقمته ولم يجد
 غير ضرر بسيفها به يجوز له أساغتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الأبايع
 والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه إذا مضى
 على العصير ثلاثة أيام ولم يشدد ولم يسكر لا يصير خمرًا حتى يشدد ويسكر ويقذف
 زبده مع قول أحمد أنه إذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار خمرًا وحرم شربه وإن لم يشدد
 ولم يسكر لحديث ورد ذلك فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان **وجه الأول** أن الحكم يدور مع العلة غالباً فإذا فقدت عليه
 الأسكار فهو مباح على أصله **وجه الثاني** الأخذ بالاحتياط فإنه بعد مقدار ثلاثة
 أيام يسكر غالباً فإذا احتياطاً لم يكن أحمد رأى في ذلك دليلًا على الشارع
 بحرم شربه وإن لم يسكر فإن الشارع وضع الأحكام حيث شاء أو يكون من باب تحريم
 الوسائل خوفاً أن يقع في تحريم المقاصد كما أشرونا إليه بقولنا **وجه الثاني** الأخذ
 بالاحتياط ويؤيد ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره حرم فقليله فإن تحريم القليل
 لم يكن وإلزام العلة التي هي الأسكار وقد فقدت فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة

أبي حنيفة حد السكران بصير الإنسان لا يعرف السماء من الأرض ولا المرأة من الرجل مع قول
 مالك أنه من استوى عند الحسن والقبيح ومع قول الشافعي وأحمد هو من يخلط في
 على خلاف عادته فالأول مشدد وفيه السكر مخفف في وجوب الحد أن لم يصل إلى ثلث
 العفة والثاني فوفقه في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول** أن من لا يعرف
 السماء هو الأدي من أشد سكرًا ممن لا يعرف في كلاله بين الحسن والقبيح كما أن من يخلط
 في كلامه فقط أخف سكرًا مما قبله فمن تورع في عدم إقامة الحد إذا لم يصل إلى حد
 الحالات عند فقد قل تورعه من جهة العفة على انتهاك محارم الله ومن تورع
 وأقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك
 المسلم الشارب للمسكر فافهم وإيضاح ذلك أن من لا يعرف السماء من الأرض زال تمييز
 بالكلية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الاشخاص ولكن جهل الأوصاف ومن اخلط كلامه
 يدرك السماء من الأرض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات غيبية نظره فترجا
 كالأنثى شعور في ذلك كانه ثم زال قبل أن يتمها فالأئمة ما بين ناصر لظاهر الشريعة
 وما بين محترم لذلك المسلم الشارب فكل وجه ومشهد **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 ومالك أنه حد شارب الخمر ثمانون مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ورجحها
 لخرق أنه أربعون في حق الحر وأما العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق كما مر في
 الباب فعلى الأول وحده أربعون وعلى الثاني حده عشرون فالأول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول** أن الحر الغالب عليه كالعقل
 عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة التركيبه دون العبد على قاعدة قولهم من عظم
 مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعربد ويؤذى
 الناس والأربعين في حق من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة
 أنه لو أفر بشرب الخمر ولم يوجد منه ربح حد مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يحد فالأول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول**
 مواخذته بأقراره والحكم دايم مع الشرب لا مع التريح عكس الثاني **ومن ذلك**
 قول الأئمة الثلاثة أنه لو وجد منه ربح خمر ولم يفر لم يجد مع قول مالك أنه يحد فالأول
 مخفف والثاني مشدد في إقامة الحد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
 مالك وأحمد والشافعي في منع أقواله أنه لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش
 لا للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني أنه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطش ما يقع به الرقي فقط فالأول مشدد في عدم جواز شربها
 للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 وبيح حل الأول على حال الأكابر من أهل القبر واليقين فيصبر أحدهم حتى يضطر فيشرب
 إذا ذل خوفه أو لمحت كماله يصح حمله على إيلال الضرورة والعطش **وجه** قول
 أبي حنيفة أن شربه للعطش فيه بقاء الروح وأما التداوى ففي الحديث أن الله تعالى
 لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهما ونفسه الوصو ظاهرة والله أعلم

باب التفرير اتفق الائمة على ان التفرير مشروع في كل معصية
لاحد فيها ولا كفارة واختلفوا في التفرير فيما تستحق التفرير بمثلها هو حق
واجب لله تعالى او غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه وقال ابو حنيفة ومالك
ان غلب على ظنه انه لا يصح الا الضرب وجب وان غلب على ظنه اصلاحه بغير
لم يجب وقال احمد ان استحق بفعله التفرير وجب فالاول تخفف والثاني مضم
وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول تعظيم حضرة الله
تعالى ان يعصى العبد ربه فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المذموم
له واجبا لئلا يتبع فعله في المستقبل ويصير يتذكر الالم الذي حصل له في الماضي
فيستغفر ربه وربما كان الذنب الثاني معلقا تركه على سؤال الله عز وجل فيجعله
عنه بالسؤال والا فالقدر المبرور لا يصح تركه واما وجه الثاني الغالب بعدم الوجوب
فهو خاف من الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة حضرة الله ولا يؤثرون فيهم الضرب
كل ذلك الشاغل فلا يعطى به كبير جزر ولا دفع عن المعاصي لمستقبله ان كانت
معلقة على حصول الالم الواقع لذلك العبد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انما لا
لوعز وجل فمات فلا فائدة عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول تخفف
على الاسم والثاني تشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان منصب الامام
يجل عن ان يعز احد الغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعز غيره وعنده شايبة تشف
منه لعداوة سابقة مثلا وما بلغنا ان احدا من السلاطين قتل بقتله احدا في تز
ابدا ولا عزه ربه **ووجه** الثاني ان الشرع لا يحاسبه فيه لاحد فالامام الاعظم
كاحاد الناس في احكام الشريعة **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان الا اذا ضرب ولدك
تاديبا او المعلم اذا ضرب الصبي تاديبا فمات لا ضمان عليه مع قول ابو حنيفة والشافعي
انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
القولين يفهم من توجيه المسئلة قبلها لا لا الالم كالامم الاعظم فكونه لا يضرب الا
للاصلاح وكذلك المعلم في الغالب ولذلك ختمها ابو حنيفة والشافعي احتياط الاولاد
الناس وليتخفظوا له في ضرب به ولده فانه ربما قامت نفسه من ذلك ففريد للمصلحة
كما لا يجنبها فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالتفرير الى الحدود
مع قول مالك ان ذلك راجع الى راي الامام فان رايه يزيد عليه فعلا فالاول تخفف والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الامام او نائبه انما يحكم على
الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدرته ذرة **ووجه** الثاني ان الشارع امر الامام
الاعظم على امتد من بعده وامر الامة بالسمع والطاعة له في كل ما لامعصية فيه تنعز
وجل بل ضرب بعض العقاة والفسقة الحد المقدور به لا بدع فجاز للامام الزيادة
بالاجتهاد مصلحة لذلك المعز راسم مفعول **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي ان التفرير
لا يختلف باختلاف اسبابه كالزيادة في التفرير حتى يبلغ ادى الحدود ولو في الجملة واذنا
عند ابو حنيفة ان يعز في الحرم وعند الشافعي واحد عشرون فيكون اكثر التفرير عند

تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التفرير عدد ادعى عليه ابتهاجه وقال احمد
هو يختلف باختلاف اسبابه فان كان بالوطي في الفرج بشبهة كوطي الشريك او بالوطي
فيما دون الفرج فانه يزداد عند علي ادى الحدود ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب مائة الاسوطا
وان كان بغير الفرج كقبلة اجنبية او شتما وسرقة دون نصاب فانه لا يبلغ فيه
ادنى الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يزداد في الحد عن العدد المقدور في
الشرع وقول مالك فيه تشديد اذا ادعى اجتهاذه الى زيادة على العدد المقدور
وقول احمد مفصل ففيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول قول ابو حنيفة والشافعي انه يضرب فانما مع قول مالك انه
يضرب قاعدا مع قول احمد في احدي راييه كذهب مالك والاخرى كذهب ابو حنيفة
والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان ضربه فانما يبلغ في التفرير **ووجه** الثاني ان المراد من الضرب الالم وهو
حاصل بضربه قاعدا **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يجرد في حد القذف
فانته ويجرد فيما عداه مع قول مالك انه يجرد في الحدود كلها ومع قول احمد لا يجرد
في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمنع الم الضرب كالتمحيص والقبضين فالاول
فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني تشدد في التجرد والثالث تخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد ان الضرب
يفرق على جميع البدن الا الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه
والفرج والخامسة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربها فالاول
والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن
الاما استثناء الاول والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قول ابو حنيفة
ان الضرب في الحدود يتفاوت فاشد الضرب برب التفرير ثم الحر ثم القذف مع قول مالك
ان الضرب في هذه الحدود سواء ومع قول احمد ان ضرب حد الزنا اشد منه في حد القذف
وان ضرب القذف اشد من الضرب في شرب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب
في بعض الحدود وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويخفف
العكس من حيث ان في التساوي لما قاله في بالا على بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **باب القصاص وضمان الولادة والبرهانية**
لم اجده في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع كفايل من ادعى او بيمينه على نفس او طرف او بضع او مال
فان لم يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول ابو حنيفة ان عليه الضمان فالاول
فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل
من القولين وجه لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو عصى عاص
يد انسان فانترعها من فيه فسقطت اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور
عنه انه يلزمه الضمان فالاول تخفف على المعصوف والثاني تشدد عليه فرجع الامر الى

الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه لو طاع
 انسان في بيت انسان فوماه ففقا عليه لزمه الضمان مع قول الشافعي واحدا انه
 لا ضمان وقول مالك في رواية كالمذهبين فالاول مشدد والثاني مخفف لان
 وقول مالك في رواية كالمذهبين فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
 يحتمل لكل منهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح هذا الاول على اطلاع اهل الدين
 والوزع من لا يتولد من اطلاع كبير فتنة لقله وتوع من له في النظر الى ما حرم الله
 تعالى وعمل الثاني على من كان بالضد من ذلك فلا ضمان في فقه عينة ورجاله عن
 مثل ذلك **ومن ذلك** قول مالك وامداد الامام لوضرب في حد فئات المحدود
 او اقصى الى هلاكه فلا ضمان على الامام مع قول الشافعي من جملته تفصيل له انه ان مات
 في حد الشرب وكان جلده باطراف النعال والسياب لم يضر الامام قولا واحدا وان كان
 ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان احدهما لا ضمان عليه وهو المذهب ومن الشافعي
 ان الامام ان ضرب بالنعال او اطراف النعال ضربا لا يجاوز الاربعين فمات فلا عقل
 فيه ولا تود ولا كفارة على الامام وان ضربه اربعين سوطا فمات فدينه على عاقلة الامام
 دون بيته المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف الفقهاء فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجبه الاول** ان ذلك الضرب مشروع فاقامته غير مضمونة كيفية الحدود
 فانه باذن من الشارع **وجبه الثاني** من شئ التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل
 غالبا وجه ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه بالسوط كونه ذلك
 ما دونه من الشارع وكذلك القول في اول شئ التفصيل الذي مكاه امر المذدور وجه
 الوجه الثاني من وجهي اصحاب الشافعي كونه الاربعين سوطا تفصيليا وانما كان على عاقلة
 الامام الدينية دون القصاص من اصل الضرب ما دون فيه ولا من منصبه يحل عن مثل ذلك
 فانما لو وجبنا القود على الامام لقلبنا الموضوع في تخييرنا عليه مع ما في ذلك من انتهاك
 حرمة في عيون العامة فتضعف شوكته ولم يبلغنا ان اياها قتل في اقامته الحد على من
 ابد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا ضمان على ارباب البهايم فيما اتلفته نهائيا اذ لم
 لم يكن معها صاحبها واما ما اتلفته لبلاد فماتت عليه مع قول أبي حنيفة انه لا ضمان الا ان
 معها صاحبها راكب او فائدة او سايقا او يكون قد ارسلها سواء كان بلدا او نهجا فالاول فيه تخفيف
 بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه عدم الضمان في الشئ الاول في كلام الائمة جريان العادة في ارسال البهايم نهجا
 ومنه يعلم توجيه الضمان فيما اتلفه لبلاد وجه الشئ الاول من كلام أبي حنيفة كونه
 معها راكبا او فائدة او سايقا **وجبه الثاني** منه تعديرا بالارسال وكذلك عموم الحكم
 في عدم تخصصه ذلك في ليل او نهار **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه لو اتلفت الدابة
 شيئا وصاحبها انصر صاحبها ما اتلفه بيدها او فمها واما ما اتلفه برجلها فان كان
 بوطئها نهر الراكب وان رحت برجلها فان كان بوطئها في موضع ما دون فيه شرعا كالنهر
 في الطريق والوقوف في ملك الراكب او في الفلاة او سوقا لدواب لم يضر وان كان يضر

ليس باذن فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغير اذنه فمع
 قول مالك ان يدها وفمها ورجلها سواء فلا ضمان في شئ من ذلك اذ لم يكن من جهة
 راكبها او فائدة او سايقا سبب ولم يكن ومع قول احمد ما اتلفته برجلها وصاحبها عليها
 فلا ضمان فيه وما جنت بفمها او بيدها ففيها الضمان فالاول الذي هو كلام أبي حنيفة
 مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام احمد مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الاربعة ظاهرة لا يخفى على الفطن **•••**
كتاب الشب انفق الائمة على ان الجهاد فرض كفاية
 فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين انفق المخرج عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب
 انه فرض عين **•** وكذلك انفقوا على انه يجب على اهل كل ثغر ان يقاتلوا من بين يديهم من الكفار
 وان عجزوا ساعدتهم من بينهم الاقرب فالاقرب **•** وانفقوا على ان من عليه دين لا يخرج
 الا باذن عزمه وانه اذا اتى الزحفان وجب على المسلمين الحاضر من الشب وقصر عليهم
 الفرار الا ان يكونوا متحرفين لقنال او متحيزين الى فئسة او يكون الواحد مع ثلاثة او اربعة
 مع ثلاثة ثمانية فيباح الفرار ولهم الشب مع ذلك لاستيعاب غلبة ظنهم بالظهور عليهم
 وانه يجب الهجر من دار الكفر على من قدر عليها وعلى ان ساء الكفار اذا لم يكن يقاتل
 فلا يقتل الا ان يكن ذوات راي وعلى الاعمي والشيخ الفاني واهل القوامع اذا كان لهم
 راي وتدير يقتلون وعلى ان المشركين اذا نرسوا بالمسلمين ليقولوا المشركون بالمسلمين
 عن الرمي ويقعد المسلمون وعلى انه لو قتل احد الاسير وهو في الاسير لم يجب على القاتل
 شئ الا ان تغرر فقط خلافا كالا ولا وزعي في قوله يجب الدينية هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب ان يشترط
 في وجوب الجهاد وجود الزاد والراحلة كالحج مع قول مالك انه لا يجب وموضع الخلاف
 اذا تعين الجهاد على اهل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة الضرع فالاول مخفف في وجوب
 الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجبه الاول** ان من يجد
 الزاد والراحلة فقتاله للعدو خراج للنفقات قلبه الى ما ياكل ويشرب ويركب فاذا وجد
 الزاد والراحلة قوى عزمه ولم يضر عنده النفقات لغير القتال **وجبه الثاني** عدم وجوب
 تفويضه بالشرط ذلك في السفر للجهاد ولو طوبى لا كشر واكثر ولو انه كان شرط الوصل اليها
 ولو في حديث واحد فان الشريعة لم تول محفوظا بوجود العلهاء في كل عصر ويقع كل كلام
 الائمة الثلاثة على حال اكابر الدولة من ذوى المراتب الذين يغلب عليهم الحياء من سؤال
 الناس الزاد والراحلة في الطريق وكل كلام مالك على حال من كان بالضد من ذلك كما قال فيمن
 يحج معتمدا على السؤال ويظن ان الركب لا يخبثون سؤاله فانه يجب عليه الحج عنده **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولم يملكهم اخرجوا وايضا
 الى دار الاسلام حيا زلهم ان لا فيها فيذبحون الحيوان ويكسرون السلاح ويحرقون
 المتاع مع قول الشافعي واحدا انه لا يجوز الا لملكه وذلك بعد الفسنة فالاول مخفف
 على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجبه الاول**

مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي
غنماها منهم فيقوموا بها على قتالنا وانما يراد من هذا القول ما يمنع اليه اهل القول
الثاني تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة **ووجه** الثاني ضعف ملكنا المتلفين
لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم خوفنا تلك الاموال من ايدي المسلمين
فكان بقاءها من غير انلا فانه نفع للمسلمين في هذه الحالة **ومر** **الاول** قول ابي حنيفة
ومالك والشافعي في احد قوليهما ان يشيخ الكفار عيانتهم اذ لم يكن لهم رأى فلا يجرى
لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر انه يجوز قتلهم فالاول مشدد والثاني
تخفيف فرجع الامر لمرتبة الميزان **ووجه** الاول ان مشروعية القتل بالاصالة انما
هي في من فيه نكابة للمسلمين وهؤلاء لانكابة منهم لنا غالباً **ووجه** الثاني
ان الامام قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بلغنا ان السيد داود عليه الصلاة والسلام
لما بنى بيت المقدس ما ركض في بناءه يصيح منهد ما فشك ذلك الى ربه عز وجل فادعى
الله تعالى اليه ان يتي لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال داود يا رب اليس
ذلك في سبيلك فقال الله تعالى بل في سبيلك اليسوا عبادي ويؤيد ذلك ايضا قوله
تعالى وان جنحو للسلم فاجنح لها فان في ذلك ترجيحاً للمصلح على القتل **ومر**
قول ابي حنيفة ومالك انه لا دية على من قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل من مذهب
الشافعي من خلاف ذلك على غير الراجح فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومر** **الثاني** قول مالك ان من قربت دارهم منافق قد بلغتهم الدعوة فلا يحتاج
الى دعوتهم قبل القتال بل نقالهم ببنداء وامام بعدت دورهم فالدعوة اقسط للقتل
وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعوه الى الاسلام او اداء الجزية
قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبداهم وقال الشافعي لم اعلم احداً
من المسلمين خلف التركة والجور لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا الى الاسلام
فان قتل احد منهم قبل ذلك فعلى قلة قاتله الدية وقال ابو حنيفة لا ينبغي عليه
والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول والثاني من امور المسئلة مفصل
والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين الا ان بلغتهم الدعوة تخفف من حيث
انهم لا يقاتلون الا بعد الدعوة الى الايمان كما ان الاول مما تفرع من المسئلة مشدد
من حيث وجوب الدية على قلة القاتل والثالث والرابع تخفف من حيث عدم وجوب
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** **الاقوال** ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم
بحسب الوقائع من الشارع ومن امراء القروان من القحاة ومن بعدهم **ومر**
قول ابي حنيفة والشافعي ان امان الكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح
امان الصبي والمجنون عندهما مع قول مالك واجد يرضع امان الصبي المراهق فالاول
مشدد في امان الكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومر الاول ان امان الكفار امر خطير ينبغي عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى غزارة
عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا من اهل هذا المقام **ووجه** الثاني

ان الصبي

ان الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قارب لشيء اعطى حكمه في كثير من الاحكام
واما ان الكفار منها ثم ان حصل بعد امانه فتنة فولى الامر بنداكة الامر ويشدد
على الكفار حتى يذلولوا ويخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي المذكور
بمناة الاذن في قول بلاد الاسلام لا في لاقامة بها حتى يفسدوا فيها **ومر** **الثاني**
قول الائمة الثلاثة انه يرضع امان العبد المسلم الكافر او لاهل مدينته ويحضى
امانه بشروطه عند الائمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يرضع امانه فالاول تخفيف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان امان العبد في
النقص كما ان الصبي قد قد مناه فيه **ووجه** الثاني انه يحتاج الى كمال راي
والعبد ناقص والفصل والراي عادة ويصح حمل الاول على عبد ظهر للناس عقل
وحسن رايه والثاني على من كان بالعكس **ومر** **الثاني** قول ابي حنيفة ومالك
انه لو اصاب احد من المسلمين مسلماً في حال تروى الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة
مع قول الشافعي واحداً في احدى روايتيهما انه يلزمه الكفارة ببلادية والثاني من
قول الشافعي واحداً يلزمه الدية والكفارة فالاول تخفيف والثاني مشدد
والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** هذه الاقوال
راجعة الى اجتهاد الائمة **ومر** **الثاني** قول الائمة الاربعة ان المسلم اذا طلب
المبادرة جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن ابي هريرة من الشافعية ان ذلك
يكره فالاول تخفيف والثاني مشدد وكذلك قول الائمة الثلاثة ان المستحب
ان لا يبارز احداً الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول ابي حنيفة
ان المبارزة مرام الا ان يكون المبارزة في منعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** ما ظاهره راجع الى حكم ذوى
الرأى من المسلمين **ومر** **الثاني** قول ابي حنيفة يجوز استرقاق كل من
لا كتاب كعبد الاوثان لكن من العجم منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي
واحداً في احدى روايتيهما ان ذلك لا يجوز مطلقاً فالاول مفصل والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم احترام من لا كتاب له ولا شبهة
كتاب من العجم **ووجه** الثاني شرف عن العرب فلا يجزى عليهم صفا وكغيرهم
ومر **الثاني** قول الائمة الثلاثة انه لو اسلم كافر قبل الاسر له عصم نفسه وماله
وان كان في دار الحرب مع قول ابي حنيفة ان كان في دار الحرب من العقار فيقسم واما
غيره فان كان في يده او بد مسلم او ذمى لم يفهم وان كان في يد حربي غنم فالاول
تخفيف على الكافر بالعصمة المذكورة والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يفولوا لا اله الا الله
فانا قالوها عصموا منى ومالههم واموالهم الا بجمعة الاسلام وحسابهم على الله
ووجه الثاني الاول من التفصيل في قول ابي حنيفة تغليب الحكم لدار الحرب في العقار
ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام

ابي خنيفة واضح ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو دخل حربيون دار السلام لم يجوز
سبيهم مع قول ابي خنيفة يجوز ذلك فالاول تخفيف على الحربين والثاني مشدد عليهم
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى راي امير السرية واهل الراي
المسكر **كتاب القسم الثاني والثالث** اتفق الائمة على
ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنينة عينه
وعروضه لا التلب كاستياف تفصيله وانفقوا على ان ابعة اخماس الغنينة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنيتة القتال وهو من اهل القتال كل رجل سها واحدا
وانفقوا على انهم اذا قسموا الغنينة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم
وانفقوا على ان الامام لو قسم الغنائم فدار الحرب نفذت القسمة وكذلك انفقوا
على ان للامام ان يفضل بعض الغنائم على بعض وكذلك انفقوا على ان الامام مخير في التوزيع
بين القتلى والاسترقاق وانفقوا على انه لا يجوز لاحد من الغنائم ان يطا جارية
من السبي قبل القسمة وانفقوا على ان الغالب من الغنينة قبل حيازتها اذا كان له
فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي واحدا انه اذا كان في مال الكفار المقنوم منهم سلب استحققه
القاتل من اصل الغنينة سواء شرط ذلك الامام ام لم يشترطه قالوا وانما يستحقه
القاتل اذا غر بنفسه في قتل مشترك وانما امتناعه مع قول ابي خنيفة ومالك
ان القاتل لا يستحق السلب الا ان شرط له الامام ثم بعد السلب يفر الخمس
من الغنينة فالاول تخفيف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول تشجيع المسلمين على القتال لما فيهم من الجزاء الذي يقال
لاجل الدنيا واذ لم يعط ذلك النصيب ضعف عزمه في القتال **وجه** الثاني مراعاة
الادب مع امير الجيش فان سمح له بالسلب اخذه ولا تركه لانه النظر العام على العسكر
وقد يحتاجون الى ذلك لتلب او الى بيعه وقسمه بينهم فيكون منع القاتل منه فيه عدل
بين المقاتلين لا سيما ان كان ذلك القاتل من لا تلتفت نفسه الى السلب لغلبة قصد
بالجهاد واعلا كلمة الله عز وجل دون الغنينة **ومن ذلك** قول ابي خنيفة ان الخمس يقسم
على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فهو فدخل فقراء ذوي
القرى فيهم دون اغنيائهم واما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس لله وخمس لرسوله
وهو خمس واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصبي واما سهم
ذوي القرى فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعده فلا سهم لهم
وانما يستحقونه بالفقر خاصة فيستوفون فيه ذكورهم وانا هم مع قول مالك ان هذا هو
الخمس لا يستحق بالتعيين الشخص دون شخص ولكن النظر فيه للامام بصرفه فيما يرى
وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام القرابة من الخمس من الفنى والحراج والجزية ومع
قول الشافعي واحدا ان الخمس يقسم على خمسة اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق ايضا
حكمه بموته وسهم لبيته هاشم وبنو المطلب دون بني عبد شمس وبنو نوفل واما كان مختصا

بنو هاشم وبنو المطلب لانهم دون القرى خفيفة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا
لهم غنيمتهم وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل حظ الانثيين فلا يستحقه اولاد البنات
منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر
والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد البنات ومن حيث ان للذكر
مثل الانثيين وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد
الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف من الوجه الاخر كما ترى فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان سهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرف
في المصالح من اعداد السلاح والكرام وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون
حكمه حكم الفنى مع قول احمد في احدى روايتيه انه يصرف في اهل الديوان وهو الذي نصوا
انفسهم للقتال وانفردوا بالشورى لسدها يقسم فيهم على قدر كفايتهم والرواية الاخرى
واختارها الخرقى كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك واحدا ان الفارس يعطى
ثلاثة اسهم سهم له وسهمان للفارس مع قول ابي خنيفة ان للفارس سهمين فقط سهم له وسهم
للفارس قال القاضي عبد الوهاب ولم يقل احد يقول ابي خنيفة فيما علمت وحكي عنه انه قال
ان اكره افضل بهيمة على مسلم قال القاضي ومحمد قال ان للفارس سهمين عمر ابن الخطاب
وعلى ابن ابي طالب ولا يخالف لهما في الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن
وابن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوزاعي واهل الشام والليث ابن سعد واهل مصر
وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن
وبالجملة فلم يخالفوا في هذه المسئلة غير ابي خنيفة رضي الله عنه فان حملنا ذلك القول على انه قاله
بدليل ظريفة او باجتهاده فهو تخفيف على غيره من الغنائم بنو فارس من الثلاثة والله اعلم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع
قول احمد سهم للفارس ولا يزداد على ذلك ووافقه ابو يوسف وهي رواية عن مالك فالاول
تخفيف والثاني فيه تشديد على الغنائم باخذ سهم للفارس الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسهم للبحير مع قول احمد انه يسهم له واحد فالاول
تخفيف على الغنائم والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفارس فقاتل الفرس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف
ما اذا مات في القتال او بعده فانه يسهم له عندهم مع قول ابي خنيفة انه اذا دخل دار الحرب
فارسا ثم مات فرسه قبل القتال اسهم للفارس فالاول مشدد على الفارس والثاني تخفيف
عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول جمهور العلماء انه يسهم للفارس عربيا
كالا وغيره مع قول احمد انه يسهم للفارس كالا وللبرذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي
ومكحول لا يسهم الا للفارس العربي فقط فالاول تخفيف على الفارس مشدد على الغنائم
باخذ السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفرس اقوى من البرذون



غالب وجه الثالث ان الخيل العربى لا كثر عند العرب فكان لكم دياركم ومنها **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحمد في اصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من اموال
المسلمين قال ابن هبيرة والامادى ان الصحيح تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فوس
فاخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فزده عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابتدأ
عبد فلقى بالزوم فظهر عليهم المسلمون فزده عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى
عند احمد فالاول يخفف على المسلمين مشد على الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه الاول** ان في عدم ملكهم لاموال المسلمين اعلا كلمة الدين **وجه الثاني**
انه قد يتعدوا نفاذ ذلك من الكفار لمصلحة تعود على المسلمين اعظم من انفاذها
منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اولي وان لم يملكون شرعا **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه يرضخ لما حضر الغنيمة من مملوكه وصبي وامارة وذبي والرضخ شئ يعتد به
الامام في قدره ولا يملكه لهم سهم مع قول مالك ان الصبي المراهق اذا اطاق القتال
واجاز له الامام بكل لهم الشهم ولو لم يبلغ فالاول يخفف ودليله الاتباع والثاني مدد
على الغنائم ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب
مع قول ابو حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول اصحابه ان الامام ان لم يجد همولة
قسما بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه فوافي عليها لكن لو قسمها الامام
في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف والثاني
مشدد والثالث منقول فرجع الامر الى مرتبة الميزان وذلك كله راجع الى راي الام
ومن ذلك قول ابو حنيفة واحد في احدى روايته انه لا باس باستعمال الطعام
والعلف والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو بغير اذن الامام فان فضل عنه
واخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنيمة قل او كثر مع قول الشافعي انه ان كان
كثيرا له قيمة ودوان كان نورا فاقم القولين انه لا يرد ومع ما حكى عن مالك
من قوله انما اخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة فالاول يخفف على المسلمين والثاني
مفصل والثالث فيه تشديد من جهة انه ما اخرج يكون غنيمة ولو قل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه يجوز للامام ان يقول من اخذ
شيئا فهو له وانه يشترطه الا ان الاول له ان لا يفعله مع قول مالك انه
يكوه له ذلك لئلا يشوب قصدا المجاهدين في جهادهم اداة الدنيا ويكون
من الحسن لا من اصل الغنيمة وكذلك تنقل كل عند من الحسن ومع قول الشافعي
انه ليس بشرط لازم في اظهر القولين ومع قول احمد انه شرط صحيح فالاول يخفف
على الغنائم والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم
الشرط والرابع فيه تخفيف على الغنائم فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفي
هذه الاقوال لا تخفى على القطر **ومن ذلك** قول مالك لو اسرا سيرا فادله
المشركون ان لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على ان يتكوى يذهب ويحيى

لزمه ان يبق بذلك ولا عليه ان يخرج ويمنه بين مكره فالاول مشد وخاف بالاكابر
القابرين على فضاء الله وقدره والاكابر من اهل الوعد الصادق والثاني مخفف
على الاسير خاص بين لا يطبق القصر على خدمة الكفار مع عدم لاقدم له في التسليم لله
تعالى ولا نظره في اسرار افعال الحكمة الالهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الامام ابو حنيفة ان الامام مخير في الاراضي التي فتحت عنوة وغنت
في العراق ومصر بين ان يقسمها وبين ان يقرأ أهلها عليها ويضرب عليهم فراجا
وبين ان يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للامام
ان يقسمها على المسلمين اجمعين ولا غنائم مع قول مالك في احدى روايته انه ليس
للامام ان يقسمها بل تقصر بنفس الظهور عليها وتفاخي المسلمين ومع قوله في الرواية
الاخرى ان الامام يخير بين قسمتها وقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب
قسمتها بين جماعة الغنائم كسائر الاموال الا ان تطيب انفسهم بوقفها على المسلمين
ويستقوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول احمد في اظهر روايته ان الامام يفعل ما يشاء
الاصح من قسمتها وقفها فالاول يخفف على الامام في فعله لمصالح العامة مشدد
عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين والغنائم والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها
ومصرها ووقفها على المسلمين بغير اذنه والثالث فيه تخفيف على الامام في تخيير بين
القسمة والوقف وهي الرواية الثانية لما لك والرابع مشدد على الامام في وجوب قسمتها
بين جماعة الغنائم بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب قسمتها
بين جماعة الغنائم بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب فعل الامر
للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** هذه الاقوال كلها ظاهرة **ومن ذلك**
قول ابو حنيفة في الخراج المفروب على ما فتح من الاراضي عنوة ان في كل جريب من الحنطة
قفيز او درهمين وفي جريب الشعير قفيز ودرهم مع قول الشافعي ان في جريب
الحنطة اربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول احمد في اظهر روايته ان الحنطة
والشعير سواء ففي جريب كل واحد قفيز ودرهم والقفيز المذكور ثمانية ابطال واما
جريب العنب فقال ابو حنيفة واحد في عشرة وقال الشافعي جريب العنب كجريب
التخل واما جريب الزيتون فقال الشافعي واهدا في اثني عشر درهما ولم يوجد
لابي حنيفة تفريغ ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله تقدير بل المرجع فيه
الى ما احتمله الارض من ذلك لاختلافها فيجهدا الامام في تقدير ذلك مستعينا
عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلف في الائمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة
عن عمر كلها صحيحة وانما اختلفت لاختلاف النواحي انتهى فرجع الامر الى مرتبة الميزان
تخفيف وتشديد كما ترى **ومن ذلك** قول الشافعي انه يجوز للامام ان يزيد في الخراج
على ما وضعه الامام عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول احمد في احدى روايته
انه يجوز له الزيادة اذا حتمت والنقصان اذا لم تحتمل ومع قوله في الرواية الثانية

انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان ومع قوله في الرواية الثالثة له انه لا يجوز له
الزيادة ولا النقصان مما وضع عمر رضي الله عنه وليس لابي حنيفة في هذه المسئلة نفس
لكن مكنه القدر بعد ذكر الاشياء المعينة عليها الخراج لا بوضع عمر رضي الله عنه
ان ما سوى ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب الطاقة فان لم ينطق
الارض ما يوضع عليها نقصها الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان
مع الاحتمال وقد قال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال وامامنا لك رخصة فهو اهل
في اجتهاد الائمة على ما تحمله الارض مستعينة باهل الخيرة وكان ابو هبيرة يقول
لا يجوز ان يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لبيت المال رعاية لاعاد الناس ولا ما يكون
فيه اضرار بآداب الارض تحميها من ذلك ما لا تطيق فمدار الباب على ان تحمل الارض
من ذلك ما تطيق واركانا قال ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه الرشيد
هو الجيد قال اري ان يكون لبيت المال من الحب الخصال ومن الثمار الثلث انتهى فالاول
فيه تخفيف على الامام من حيث ان له ان يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد
عليه من حيث انه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الاولى عن احمد والرواية
الثانية لا حد معين قول الشافعي وعين ما حكى عن ابي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن
الحسن واما قول ابو يوسف فوجه سد الباب في الزيادة والنقصان عن ما وضعه
عمر رضي الله عنه اذ بامعه حديث ان الله تعالى ينطق على لسانه عمر ولتقرير القحاة
له على ذلك بلا انكار فهو انتم نظرا من جميع الائمة بعده ووجه الاقوال السابقة
التي فيها جواز الزيادة والنقصان عن ما وضعه عمر ان الائمة بعد عمر امكن على الائمة
فربما تغيرت الاحوال التي كانت ايام عمر بزيادة انبات الارض وقوته او ينقص
وضعه فله الزيادة اذا قويت الارض واخرج كل فدان عشرين ارادب من القمح مثلاً
والنقص اذا ضعف واخرج كل فدان ثلاثة ارادب فرضي الله عن الائمة اجمعين
ومن ذلك قول الشافعي لو جعل الامام قوما من الكفار على ارضهم لهم
وجعل عليها شيئاً فهو كالجزية ان اسلموا سقط عنهم وكذا ان اشتراه منهم
مسلم مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط عنهم خراج ارضهم باسلامهم ولا بشراء مسلم
فالاول تخفيف على الكفار باستقاط الخراج عنهم اذا اسلموا والثاني فيه تشديد
عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه **قائلاً** قال ابو حنيفة
ومالك واحد في اظهر روايتيه ان مكة فتحت عنوة وقال الشافعي واحد في الرواية
الاخرى انها فتحت صلحا وعبادة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحا فدورها وارضها
الحجامة ملك بباع انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد على اهل مكة ومن قال صلحا
فهو مخفف والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك واحد لا يستعان بالمشركون على قتال
اهل الحرب ولا يعاونون على عدوهم على الاطلاق قال مالك الا ان يكونوا اعداء
للمسلمين فيجوز مع قول ابي حنيفة انه يستعان بهم ويعاونون على الاطلاق متى
كان حكم الاسلام هو الغالب الجارى عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب

لهم ومع تولد الشافعي انه ذلك جائز بشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين فله ويكون
بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم من المشركين حسن راي في الاسلام وميل اليه قال
ومضى استعان الامام بهم رضى لهم ولم يسهم فالاول فيه تشديد على المسلمين لو اشركهم
طلبوا الاستعانة بالمشركون ان لم يقع ما شرطه مالك من الاستثناء والثاني تخفيف
عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وتوجيه الاقوال ظاهر وكل ذلك راجع الى راي الامام واني به **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحد ان الحدود تقام في دار الحرب على من يجب عليه في دار الاسلام فكل فعل تركه المسلم
في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق
الادميين فاذا ارتكبه في دار الحرب لم يحد في دار الاسلام فله ان يكون في دار الاسلام لا يقيم عليه
حد من زنا او سرقة او شرب خمر او قذف الا ان يكون في دار الحرب ما يقيم عليه بنفسه قال مالك
والشافعي كل من لا يستوفي في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار
الحرب ما مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان
امير سرية لم يقيم الحدود في دار الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت
الحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن بالدية في ماله عمداً كان او خطأ فالاول مشدد على المسلمين
نصرة للشريعة المطهرة وتقديماً للنصر على الخوف المتوقع من تغيير قلوب العسكر الموجب
لضعف العزم من القتال والثاني تخفيف على عسكر الاسلام بعدم اقامة الحدود في دار الحرب
الا ان يكون الامام حاضراً فان صولته وفوق العسكر منه يمنع من انكسار قلوبهم وضعفاً
عن القتال باقامة الحدود وعلى بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان العسكر مع امير كما قال ابو حنيفة
فيحمل كلام مالك والشافعي في قولهما انه يجب الحد وعلى من وقع فيهما يوجبها لكن لا يقيم الا ان
رجعوا الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب العسكر وضعفاً عن القتال وخروجهم عن طاقة
الامير اما اذا كانوا يخافون من سطوة فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قوله من قال انه اذا
دخل دار الاسلام سقطت الحدود وكلها الا القتل التزجيب في الجهاد بعد ذلك واعتقاد
ان امير العسكر ما تولى اقامة الحدود عليهم الا بحجة فيهم فلا يابون بعد ذلك عن الخروج
معه في الجهاد اذا دعاهم له بخلاف ما اذا اقام الحدود عليهم فانهم ربما نفرت نفوسهم
منه وقالوا انه يكره ان يقاتلوا من غيرهم ولا يقاتلوا من غيرهم ولا يقاتلوا من غيرهم ولا يقاتلوا من غيرهم
اذا المجاهدين عن شهود وجوب تقديم الشارح على حظوظ نفوسهم وايضا فان حقوق الله في
الحدود السابقة مبنية على المساواة الا القتل فان المصلب فيه هو الادميين فلا
لم يسقط خوفاً من وقوع فساد اعظم من فساد وجود الدية على ذلك القاتل هذا ما ظهر
لي من توجيه كلام الائمة في هذا الوقت والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان بجمل او باجر او بزرع وسواء تعين على المنصب
اولم يتعين مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجمل اذا لم يكن الجهاد متعيناً على النائب
كالعبد والامة قال ولا باس بالجمايل في النذور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد على المجاهد
بوجوب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

الاول الخوف من ان يتوكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احدهم الى الجهاد فتعيق
طه الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والجبن عن القتال لما فيه من توقع الموت والحوادث
الشديدة **وجه** الثاني ان النائب قائم مقام المستنيب في نصرة الاسلام فكما ان
المستنيب يغار على دين الاسلام فكذلك النائب غالباً ويصح حمل الاول على ما اذا كان
النائب لا يقوم مقام المستنيب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرة
الدين كما اشترنا اليه في التوجيه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه لو وطئ امرأته الغانية
جارية من السبي قبل القسم فلا حد عليه وانما عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد
بل هو مملوك يرد الى الغنيمة مع قول مالك انه اذا تزوج مع قول الشافعي وامدانه لاحد
عليه ويثبت نسب الولد وحرية عليه قيمته والمهر يرد في الغنيمة وهل نصير امرؤا قال
امدانه وقال الشافعي في ائجه قوله لا نصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد
وفيه تشديد عليه في عدم ثبوت نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنيمة والثاني مشدد
عليه والثالث فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسب
وتشديد من حيث ان عليه قيمته والمهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وهو الاقوال فانه**
لا تخفى على القسط ووجه كونها صارت امرؤا على قول احمد ثبوت نسب ولدها وكونه لاحد
عليه في وطنها عنده ووجه مخالفة الشافعي له في عدم سيرورتها امرؤا ولد وان كان قابلاً
بثبوت النسب وان لا حد عليه في وطنها الاحتمال لكونه نصيب الواطئ في ملك تلك
الجارية جزاء ضعفها بالنسبة لجميع الغانين هذا ما ظهر في من التوجيه في هذا الوقت
ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي في احدى الروايتين انه اذا كان
جماعة في سفينة نزل فيها نار فان كانوا لم يرجعوا النجاة لا في اللقاء في الماء ولا في الاقامة
في السفينة فمزم بالخيار بين الصبر وبين الفاتمة انفسهم في الماء مع قول احمد انهم ان رجعا
النجاة في الاقامة القوا في الثبات ثبتوا وان استوى الاموال فعلوا ما شاؤوا وان
ابتغوا باهلان فيها او غلب على ظنهم فروايتان اظهرهما منع الاقامة لانهم لم يرجعوا
نجاة وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفضل وكذلك الثاني واحد
شقي التفصيلين مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فتأمل **ومن ذلك**
قول مالك ان حديابا امراة الجيوش يكون غنيمة فقيها الخمس ولا يختصمولا بها قال وهكذا
ان اهدى الى امير من امراء المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى احد
من المسلمين ليس بامير فلا يأس باخذها ويكون له دون اهل العسكر ورواه محمد
ابن الحسن عن ابى حنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى مالك الروم الى امير الجيش في دار الحرب
فهو له خاتمة وكذلك ما يعطى الرسول ربه يذكر عن ابى حنيفة خلافا وقال الشافعي
اذا اهدى الى الولد هدية فان كانت لشئ ناله منه حقا كان امرا بالطلا فحرام على الوالي
اخذها لان يجرم عليه ان ياخذ على خلاف الحق جعله الله لزمه الله تعالى ذلك وانما اخذ
المعمل على الباطل فهو مرام كالباطل فان اهدى اليه من غير هدي من المغنيين احد في ولا
تفضلاً وشكراً فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات لا يسعه عندي غير الا

لانا ان يكافى على ذلك بقدر ما يسعه وان كانت من رجل لسلطان له عليه وليس بالبلد الذي به
لطانة شكر على احسان كان منه فاحيان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعها ولا في احدى روايتي
اخذ على الخير مكافاة فان اخذها وتولها لم يجرم عليه وقال احمد في احدى روايتيه انه لا يختص
بها من اهديت اليه بل هو غنيمة فيها الخمس وفي الاخرى يختص بها الامام فقوله مالك مشدد
على الامام على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه ابو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول ابى
ابى يوسف مخفف على الامير وقول الشافعي فيه تشديد في احد شقي التفصيل وتخفيف في الشقي
الاخر والرواية الاولى عن احمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون
الهدية تختص بالامير ان ذلك هو الغالب على ما اهدى شيئا للامراء في وقت من الاوقات
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة ان الغال من الغنيمة
قبل حيارتها اذا كان له فيها حقل لا يجرم حمله ولا يجرم سهمه مع قول احمد انه يجرم حمله
الذي معه الا المصحف وما فيه من روح من الحيوانات وما هو جنة القتال كالسلاح
رواية واحدة وانما كونه يجرم سهمه ففيه روايتان فالاول فيه تخفيف على الغال
والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول
على ما اذا لم يحصل باغل تجرؤ على الغلول والثاني على ما اذا حصل بذلك تجرؤ على الغلول
من غالب العسكر فيكون في التجرؤ جرم وتغير عن الغلول **ومن ذلك** قول ابى حنيفة
واحد في المنصوص عنه ان مال الفتي وهو ما اخذ من شرك لا لجل كفه بغير مال
كالجزية الماخوذة على الرؤس واجرة الارض الماخوذة برسم الخراج او ما تركوه قوماً
او هروبا وما لا المرند اذا قتل في رده وما لا كافيات بلا وارث وما يؤخذ منهم
من العشر اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين او مملوكوا عليه يكون للمسلمين كافة فلا غنى
بل يكون لجميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في منجز مقسوم يعرفه
الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخص قد
كان ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان احدهما لمصالح المسلمين
والثاني للمقاتلة واما الذي يخص منه قولان الجديدان يخص جميعه وهي رواية عن احمد و
القديم لا يخص الاما تركوه قوماً وهو باق الاول فيه تشديد على الامام بعد ذلك شئ
من الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه باخذ
لنفسه شيئا وقول الشافعي فيما بعده وانما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان لمن تأمله والحمد لله
رب العالمين **باب الجزية** انفقوا الآية على ان الجزية تضرب
على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان
مطلقاً وانفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا
ولا على عبيدهم ولا على مجنونهم واعني وشيخ فان ولا على اهل الصوامع هكذا قال ابن
هبة وذكر الرافعي والنووي في ذلك خلافاً عن الشافعي وعبارة النووي في
في المنهاج والمذهب وجوبها على من وشيخ هرم واعني وراصب واجير وقال الرافع
المنصوص ان الجزية بمثابة كراء الدار فيستوى فيها ادبالب العذر وغيرهم واقفوا

على ان المرأة من المشركين اذا اجبرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط
 ان من جاء منهم مسلما ودناها انهما لا تزد وعلينا ان لا يجوز احداث كنيسة ولا بيعة
 في المدن والامصار بدار الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وال
 ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة والشافعي في احد قوله ان المجوس
 ليسوا باهل كتاب مع القول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب فالاول مشدد على
 المجوس لعدم احترامهم وتخريم من كذبهم والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه الاول** الاخذ بالاحتياط للمسلمين فلا يئس كونهم ولا ياكلون
 ذبيحتهم حتى يثبت انهم كتابا ولم يثبت عندنا ذلك **ووجه الثاني** انه ليس
 مقصود بل صحيح ينبغي كونهم من اهل الكتاب او يثبت ذلك فكان من الورع عدم
 القطع بشي من اهلهم واحكامهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان من لا كتاب له
 ولا شبهة كتاب كعبدة الاولاد من الجحيم يؤخذ منهم الجزية دون ما اذا كانوا من
 العرب مع قول مالك انها يؤخذ من كل كافر عتيا كالانجليا والمشرقي فريش خاصة ومع
 قول الشافعي واحمد في اظهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاولاد مطلقا فالاول
 مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشرك فريش والثالث مخفف على جميع
 عبدة الاولاد فان فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك**
 قول ابو حنيفة واحمد في احدى روايته ان الجزية مقدرة في الاقل والاكثر فعلى
 الفقير المعقل اثناعشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني
 ثمانية واربعون درهما وفي الرواية الاخرى لاحد انها موكولة الى راي الامام
 وليست مقدرة وفي رواية اخرى له ثالثة ان الاقل منها مقدرة والاكثرو عنه
 رواية رابعة انها مقدرة في حق اهل اليمن خاصة بدينار دون غيرها اتباعا لحديث
 ورد فيهم وقال مالك في المشهورة انها مقدرة على الغني والفقير جميعا اربعة
 دنانير واربعون درهما لافرق بينهما وقال الشافعي في دينار يستوي فيه الغني
 والفقير والمتوسط ووجوه الاقوال كلها ظاهرة لرجوعها الى اجتهاد الائمة بالنظر
 لاهل بلادهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الفقير من اهل الجزية اذا لم يكن معقلا
 ولا يتيق له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في احاد قوله في عقد الجزية على من لا كتب
 له ولا يملك من الاداء انه يخرج من بلاد الاسلام وفي القول الاخر تجب الجزية ويحق
 دمه بضمنها وبطالب عند يساره وفي قول اذا حال عليه الحول ولم يبد لها الحق بدار
 الحرب فالاول مخفف على الذي لفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من الاقوال وجه **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد
 ان الذي اذ مات وعليه جزية سقطت بموته مع قول الامام مالك والشافعي انها
 لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
 انها انما وجبت على الذي اضعافا له لئلا يتقوى بذلك المال على محاربتنا وقد
 زال ذلك الامر بموته **ووجه الثاني** ان ورثته قايمون مقامه في التقوى بذلك

المال المخلف عنه فكانه لم يموت **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الجزية تجب على الذي
 باق الحول ولنا المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي
 واحمد انها تجب باق الحول ولا تملك المطالبة بها بعد عقد الزمة حتى تمضي سنة فان ما
 في اثناء الحول فقال ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية
 مضي من السنة فالاول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسئلة
 الموت تخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه الاقوال
 ظاهرة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الجزية اذا وجبت على ذمي فلم يؤدها حتى اسلم
 سقطت عنه باسلامه وكذلك القول فيما لو كان عليه سنين لم يؤد الجزية فيها ثم اسلم
 قبل اذ انها مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانها اجرة الدار ولو
 دخلت سنة في سنة ولم يؤد الاول قال ابو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالذمة
 مع قول الشافعي ولحدانها لا تسقط بل تجب جزية السنين فالاول من المسئلة الاول
 تخفف والقول الثاني فيه تشديد وتخفيف وكذلك القول في مسئلة التداخل فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه ذلك ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المشركين
 اذا عاهدوا عهدا وفي لهم مع قول ابو حنيفة انه يشترط في ذلك بقاء المصلحة فعلى المصلحة
 الفسخ بنزولهم عندهم فالاول فيه تشديد على ما والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 حمل الاول على بقاء المصلحة فتكون من مسائل الاتفاق **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الجزية
 اذا مر بها التجارة على بلاد الاسلام لا يؤخذ منه عشر الا ان يكونوا ياتونك من مالك واحمد
 انه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله با ماله ولم يشترط عليه اكثر من العشر
 فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه العشر
 حال اخذه والا فلا ومن احصاه من قال يؤخذ منه العشر والاول يشترط ذلك فالاول
 والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وكذا ذلك راجع الى راي الامام **ومن ذلك** قول مالك ان الذي اذا انجر
 في السنة مرارا وقال الشافعي الا ان من بلد الى بلدانه يؤخذ منه العشر كلما انجر وانجر في السنة
 مرارا وقال الشافعي الا ان يشترط وقال ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذي نصف العشر وغير ابو حنيفة
 واحمد النصاب في ذلك الجزية خمسة دنانير والذي عشرة فالاول من اهل المسئلة فيه تشديد
 على الذي والثاني مفصل والثالث مخفف بنصف العشر وقول ابو حنيفة في النصاب مخفف
 وقول احمد فيه تشديد على الخرق وتخفيف على الذي فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 هذه الاقوال راجع الى اجتهاد اصحابها **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان العهد الذي
 ينقض بمنعه الجزية وانقضاءه من اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم حاكما بائنا
 مع قول ابو حنيفة انه لا ينقض عهده بذلك الا ان يكون لهم منعه يحاربون
 بها ثم يحقوا بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي
 ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان مراد الشارع من تقريرهم
 في دار الاسلام الجزية انما هو اذ لا لهم وصغارهم فاذا استنصوا من اجراء احكام

الاسلام عليهم فقد خرجوا الى اعزاز كلنا الكفر وموتوا من طاعة امامنا **ووجد**
الثاني ظاهر راجع الى رأي الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منعة من
اجراء احكام الاسلام عليه فلا امتناع لقدر تناهيه الاله وايقاع النكال به
من ذلك قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهد اهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه
والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين او امارتهم في نفس او مال وذلك في ثمانية
اشياء ستاتي في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منعة فيقبلون على موضع وبها
ويحاربون او يلحقون بداء الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي للمسلمين
انتقض عهده سواء لشرط عليه تركه في عقد الجزية ام لم بشرط فان فعل ما سوى
ذلك ففيه تفصيل فانه لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان
شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك انه لا ينتقض عهده بالزنا
بالمسلمة ولا بالامانة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال
ابن القاسم من اصحابه ينتقض بهذه الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتال المسلمين
او يروى او يورى للمسلمين جاسوسا او يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المسلمين
باخبار المسلمين او يقتل مسلما او مسلمة عمدا وهذه الثمانية هي التي لا ينتقض
ابو حنيفة العهد بها كما مر الاشارة اليها ولا فرق عند ابن القاسم بين ان يشترط
عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم يشترط فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني
فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد
من وجه والرابع مشدد لتقصر العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجوه الاقوال كلها مفهومة **ومن ذلك** قول احمد انه اذا فعل الذي يافيه
غضائفة ونقيصة على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكر الله عز وجل بالالباق
بجملته او ذكر كتابه المجيد او دينه القويم وذكر رسوله الكريم بالابتنى انتقض عهده
سواء شرط ذلك ام لم يشترط مع قول مالك اذا سبوا الله ورسوله او دينه او كتابه
بغير ما كفر به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك او لم يشترط ومع قول اكثر اصحاب
الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي اصحاب الاشياء السبعة
السابقة وذلك ان مال لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد واما ما شرط فعمل
على الوجهين ومع قول ابي اسحاق لم يروى له حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع
من التزام الجزية والتمسك باحكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول ابي حنيفة
لا ينتقض العهد بشيء من ذلك وانما ينتقض بما اذا كان لهم منعة يقدرون بها
على المحاربة او يلحقون بداء الحرب فالاول مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع
والخامس تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال الخمسة ظاهرة لا يخفى
على من له فهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من انتقض عهده من اهل الذمة
ابيح قتله من قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يقتل ويسبى حرمة

كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باس ابي الحقيق ومع قول الشافعي واظهر قوله ووجد
ان الامام يختار فيه بين الاسترقاق والقتل ولا يرد الى ما منه فالاول فيه تشديد
والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف بالاختيار المذكور فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه مقام
المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم ويجوز
عند ابي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الكافر
الحربي والذمي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة ومخالفتها مع قول
الائمة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا او باذا له الامام ولا يقيم
اكثر من ثلاثة ايام ثم ينقل واما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال ابو حنيفة
يجوز دخوله للمسلمين دخوله بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن
من المسلمين وقال مالك واحمد لا يجوز لهم دخولها بحال فالاول من المسئلة الاول
وهو استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذي ذكره والاول من
الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
في المسئلتين فالائمة ما بين مشدد ومخفف ويعتبر من المخفف على ما اذا رجم منه
السلام بالدخول وحمل المشدد على ما اذا رجم منه ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا يجوز احداث كنيسة فيما قارب المدن والامصار بداء الاسلام مع قول ابي حنيفة
ان الموضع ان كان قريبا من المدينة وهو قدر ميل او اقل لم يجز ذلك ثم ان كان البعد
من ذلك جاز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد الفرق
ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو انهدم من كتابهم وبيعهم بشيء في دار
السلام جاز لهم ترميمه تجديد مع اشتراط ابي حنيفة ان تكون الكنيسة او البيعة في ارض
فتحت صليا فان فتحت عنوة لم يجز ومع قول احمد في اظهر رواية واخبرها بعض
اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابن سعيد الاصطخري وابي علي ابن ابي هريرة
انه لا يجوز ترميم ما نشعث ولا تجديد بناء على الاطلاق ومع قول احمد في الرواية
الثانية انه يجوز ترميم ما نشعث دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية الثانية
له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند ابي حنيفة
والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **كتاب** **الفنية** اتفقوا لائمة
على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا وعليا ان القاضي اذا اخذ القضاء بالرشوة لم يبر
قاضيا واجمعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علم وعلى ان القاضي اذا لم يعرف
وعليا ان القاضي اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك
اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق المالية جاز مقبول بخلاف كتابه
اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع فانه غير مقبول خلافا لما لك

قال عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كالمسائل في مسائل الخلاف
 وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاده مينا قضاة ويخالفه فانه لا يتخذ
 الاول وكذا اذا رفع حكم غيره فلم يردده فانه لا ينقضه واجمعوا على انه لا يجوز تخليص
 رجل في اقامته من حدود الله عز وجل كما هي في الكتاب وانما يكون التحكيم في غير الحدود
 والتفوق على انه اذا وصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف التوكيل فهذا
 ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب وانما اختلفوا فيه **من ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز ان يولي القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق
 الاحكام مع قول ابي حنيفة انه يجوز توليته من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فمنهم
 من شرط الاجتهاد ومنهم من اجاز ولاية العاقل وقالوا يفتقر ويحكم قال ابن هبيرة
 في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه
 الناس في الحال الاول قبل استقرار مذاهب الائمة الاربعة التي اجتمعت الائمة على ان
 كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالفاضي الان
 وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعين في طلب الاحاديث وانتقاد طريقها لكن
 عرف من لغة الناطق بالشريعة عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه الى
 شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء وانتهى الامر
 من هؤلاء المجتهدين من الائمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم
 وتدونت العلوم وانتهى الامر الى ما انتفع فيه الحق وانما على القاضي الان ان يقضي
 بما يأخذ عنهم او من الواحد منهم فانه في معنى من كان اداء اجتهاده الى قول قاله
 وعلى ذلك فانه في معنى من كان اداء اجتهاده اذا خرج من خلافهم مترجيا موافقا
 الاتفاق ما اسكنه كان اخذا بالجزء مما لا بالاولى وكذلك اذا قصد في موافق
 الخلاف ترجي ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه يأخذ بالجزء
 مع جواز عمله بقول الواحد الا انما كره له ان يكون مقصرا في حكمه على اتباع مذهب ابيه
 او شيخه مثلا فاذا حضر عنده خيمان وكان ما نشأ جرفيه متايفتي الائمة الثلاثة
 بحكمه نحو التوكيل بغير رض الخصم وكان الحاكم خفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحدا فنفقوا
 على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعدل عما اجتمع عليه هؤلاء الثلاثة الى ما ذهب
 اليه ابو حنيفة بمفرده من غير ان ثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداء اليه الاجتهاد
 فان اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين يستمعون
 القول فيتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضي مالكا واختص اليه اثنان
 في سور الخطب فقضى بطايرته مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بخجاسته
 وكذلك ان كان القاضي شافعي واختص اليه اثنان في متروكة التسحية
 غير فقال احدهما منعتي من بيع شاة مذكاة وقال اخر انما منعتي من بيع
 الميتة فقضى عليه بذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك
 ان كان القاضي حنبليا فاختص اليه اثنان فقال احدهما عليه مال فقال

الاخر كان له على مال ولكن قضيته فقضى عليه بالبراء مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه
 فهذا داماله ما ارجوان يكون اقرب الى الاخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان
 الحكماء في عصرنا هذا صريحة وانهم قد سدوا ثغرا من ثغور الاسلام مما سده فرض كفاية
 قال ابن هبيرة ولو اهلكت هذا القول ولم ذكره ومثيت على ما عليه لفقها من انه لا يصلح
 ان يكون فاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد لمحصل بذلك فتيق وخرج على الناس
 فان غالب شروط الاجتهاد الان فقدت في اكثر القضاة وهذا كالحالة والتناقض
 لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة
 ان ولاية الحكم جائز وان حكوماتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم
 انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محذور ولتخرج الى اهل المسئلة فنقول ان الاول الذي
 شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة المجتهدين
وجه الاول الجري على قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجود كثر المجتهدين
 فيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكان المقلد لمذهب من مذاهب الائمة
 المجتهدين الان قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكانه
 واحد من الائمة لقوله بقوله ونفذه به وبقواعد لا يخرج عنها كما انشأ
 اليه ابن هبيرة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية
 المرأة القضاء مع قول ابي حنيفة انه يصح ان تكون قاضية في كل شئ تقبل فيه
 شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل تقبل في كل شئ تقبل الا الحدود
 والجراح فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شئ
 فالاول مشدد وعليه جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة المجتهدين **وجه الاول** ان القاضي نايب عن الامام الاعظم
 وقد اجتمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني والثالث ان فعل المصنوعات من باب
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا في ذلك الذكورة فان المعول على الشريعة
 المظهر الثابتة في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال صلى الله عليه وسلم من يفلح قوم ولوا امرهم
 امراء قال ذلك لما دلى جماعة الملك كسرى ابنته من بعده الملك وقد اجتمع اهل الكشف
 على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا ان احدا من نساء السلف اتت الى تصدق
 لتربية المريرين ابدان تقضي النساء في الدرجة وان ورد الكمال في بعض كريمة ابنته
 عمران واسمها مرات فروعون فذلك كمال بالنسبة للتقوى والدين لا بالنسبة للحكم
 بين الناس وتسليكم في مقامات الولاية وغاية امر المرأة ان تكون عابدة ذاهنة كراية
 العدونية وبالمجمل فلا يعلم بعد عايشة رضي الله عنها مجتهدة من جميع امهات المؤمنين
 ولا كاملة لمحق بالرجال والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
 القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من نصرت عليه الدفوع فيه اذ لم يوجد
 غيره مع قول احمد في اظهر روايته انه ليس من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول
 فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط الذي ذكره

والثاني تخفيف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ظاهر
 ووجه الثاني انه من باب الامارة وقد نهى الشارع عن طلبها لما فيها من عدم
 الخلاص والمشي فيها على القواعد المستقيمة فكان تركها من باب احتياط الانسان
 لدينه وقد نهى رب السلف القضاة ليلوا القضاء فما ولو ارضوا به عنهم اجمعين
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد ولكن لا يكره لمن
 يتعين عليه الدخول فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قوله بالسنية وفي قول
 الشافعي انه لو دخل المسجد للصلوة فحدثت حكمة فحكم فيها فلا كراهة
 فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاتباع في نحو قوله صلى
 الله عليه وسلم اجنبوا مساجدكم صبيانكم وبيعكم وشراءكم وخصوص ما كنتم انتم واذ كان
 عند النبي لا ينبغي التنازع ولو يغير رفع الصوت كما ورد فكيف بحضرة الله الخاتمة
 في المسجد بل لو اقيمت شخص يحرم رفع الصوت لم نمنعه لميله الى الادب مع الله تعالى
 كما يعرف اهل حضرة الله من الاولياء **وجه** الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظلوم من الظالم
 ثم اذا رفع احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهية عن ذلك
 لا غير فكل امام مشهد **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي
 بعلمه فيما شاهد من الافعال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده وما علمه من
 حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده مع قول مالك واحمد انه
 لا يقضي بعلمه اصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي
 في اظهر القولين انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيها
 تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكرناه وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه
 من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي
 بكر انه لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراء لنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان
 يكره له وطريقه ان يقول فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يملكون من طريق
 الحق بالمحاباة ولا يقبلونها والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدرهم احدهم
 يسوى بقلبه بين الخصمين اذا كان احدهما محسنا اليه بالمحبة والمحاباة
 في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء فهذا اولى فوقع الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه
 تقبل شهادة الرجل الواحد في التهمة عن الخصم عند القاضي في التعريف بحاله
 وفي تاديبه رساله وفي الجرح والتعديل بل يجوز ابو حنيفة ان يكون امرأة فخطبها
 كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل ذلك
 اقل من رجلين وبذلك قال مالك فان كان الخصم في اقواله بال قبل فيه
 عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان لم يقبل فيه الا رجلان

فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول جملة من باب الرواية **وجه** الثاني وما بعده جملة من باب
 الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها العدد غالباً ولو يجعل اليقين مع الشاهد
 كالشاهد **ومن ذلك** قول المحققين من اصحاب الشافعي ان القاضي كيف
 عزل نفسه العزل ان لم يتعين عليه وان تعينه عليه وان تعينه لم يعزل
 في اصح الوجهين مع قول مالك وروى انه ان عزل نفسه بعذر جاز او بغير عذر
 لم يجوز ان يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستعفايته لانه موكل بهل
 يحرم عليه اضاعته وعلى الامام ان يعفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستعفايته
 واعفايته لا باحدها ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا لان العزل يكون من المولى وهو
 لا يولى نفسه فلا يعزلهما فالاول فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي بشرط
 الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضي في اصح الوجهين دون الوجه
 الاخر والثاني مفقود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** القولين ظاهر **ومن ذلك**
 قول اصحاب الشافعي ونقل عن النص ايضا ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله
 لا يعود قاضياً من غير تجديد ولا ينفك الجنون والاغواء اذا ابيض فيها العود
 مع قول المروم في كتابنا لا يشراف ان القاضي لو فسق وانعزل ثم تاب ما روي ان
 عليه الشافعي لا يعدم ميروته واليا يسد باب الاحكام اذا الانسان لا ينفك غالباً
 من فعله ما مور يعصى بها فتفتقر الى مطالعة الامام فجز للحاجة ومع قول القاضي
 حين الحدث الفسق للقاضي واخر التوبة العزل وان عجل الافلاح عن ذنبه
 وندم لم يعزل الانتفاء العصمة عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 والثالث مفقود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ونوجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما
 يحكم بعد سؤاله عن العدالة الباطنة قولاً واحداً وامام اعدى ذلك فلا يسأل
 الا بعد ان يطمئن الخصم في الشاهد فتمت طعن سأل ومق لم يطمئن لم يسأل
 فيسبح الشهادة ويكتفي بعد التهمة في ظاهر احوالهم مع قول مالك والشافعية واحمد
 في احدى روايتيه ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصير عن الحكم حتى يعرف
 العدالة الباطنة سواء طعن الخصم ام لم يطمئن وسواء كانت الشهادة
 في حد او غيره ومع قول احمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام
 ولا يسأل على الاطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجه **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة ان الدعوى بالجرم المطلق يقبل مع قول الشافعي واحمد في احدى
 روايتيه انها لا تقبل حتى يعين بسبب الجرم ومع قول مالك ان كان الجرح
 علماً بما يوجب الجرح ميروا في عدالته قبل جرمه مطلقاً وان كان غير متصفا
 بهن الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب فالاول مشدد على اليهود وما يثبت

على ردة شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حمل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر منها ترديه الشهادة والثاني
وما وافقه من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمها فمثل هذا لا بد
من تبين سبب الجرح لينظر فيه الحاكم فيرد او يقبل **وهذا قول الجنيحة**
انه يقبل جرح النساء وتعد بغير الرجال مع قول مالك والشافعي واحد في الظاهر
روايتهم انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول مشدد على المشهود وما ينبغي على شادتهم
في صورة التعرّيج والثاني تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
ان المرأة قد تكون عالمة باحكام الجرح والتعديل بل ربما تكون اعرف من كثير من الرجال
وجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة للاجانب من الرجال
وهذا قل ان يتفق لامرأة **ومن ذلك** قول الجنيحة واحدا انه يكفي في العدالة قبول
المزكي فلا بد من رضخ قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول هو عدل مني
وعلى وجه قول مالك ان كان المزكي عالما باسباب العدالة في قوله في تركبته فلا
عدل مني لم يقتصر الى قوله على فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
الثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على العالم العظيم
باسباب العدالة والجرح الذي يحاط لاموال الناس وايضا علمه والثاني على من كان
دونه في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على ولي
ارتفعت الرتبة وبذلك علم توجيه قول مالك **ومن ذلك** قول الجنيحة انه
لا يجوز للقاضي ان يقضي على غائب مطلقا وانما يقضي لسان بحق غائبا وصبي
او مجنون فعند احمد لا يحتاج الى خلافة وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى تخليفه فيهم
الوجهين فالاول مشدد على صاحب الدين تخفف عن المديون بالشرط الذي ذكره والثاني
عكسه والاول من مسألة التخليف تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان صاحب الحق قد يكون المحسن بحجته من الوكيل او الوصي **وجه الثاني**
انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التخليف لاكتفاء بالقضاء وحل المدعي
على الصديق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حمل الاول على اهل الحق
من الله والثاني على من كان بالغد من ذلك قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم
التوجيه وهي ان من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد
في صفات البارى جذا وعلا ويقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه قياسا على
الانسان فانه قد يسلب العلم او الالبصار وجسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء
على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره لبياب
صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكسوف حتى قال الشيخ محمد بن ابي فرح الله الامام
الاعظم ووقاه كله خيفة حيث لم يقصر على الغائب بسبب انتهى **ومن ذلك** قول
الاثمة الثلاثة ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص
والنكاح والطلاق والخلع مع قول مالك انه يقبل كتابا لقاضي الى القاضي

في ذلك

في ذلك كله فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالادمية فلا يقدم على اقامة
حد او الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب زور على القاضي ووجه
الثاني ان منصب القاضي ينذر فيه التزوي عليه ولو لا انه غلب على ظنه انه
خط ذلك القاضي ما حكم بمقتضاه ويصح حمل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب
عدلا مريضيا والاول على ما اذا كان بالضد من ذلك **وهذا قول الجنيحة والثاني**
والشافعي واحد انه لو كتاب قاضيا في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عند
ما حكمه العلماء اوى عن الجنيحة من انه يقبل انما هو مذهب ابو يوسف وعلى عدم القبول
فبحاجة الى اعادة البينة عند الاخر الحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان الثانية
فالاول مشدد لاستغناء القاضي عن المكاتب بمسا فتهه بالحادث او بسمع البينة
منه والثاني الذي هو قول ابو يوسف تخفف اذا فرق في اخبار القاضي بذلك القضية
بين ان يكون في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالتقرب والبعد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **وهذا قول الاثمة الثلاثة** ومالك في احدى روايته ان صفة
نادية الرسول كتابا لقاضي الى القاضي ان يقول الشاهد ان للكتاب اية تشهد
ان هذا كتابا لقاضي فلا يقرأ علينا او فرئ علينا بحضوره مع قول مالك في
الرواية الاخرى انه يكفي قول الشاهد في هذا كتابا لقاضي فلا يقرأ المشهود عليه
وبذلك قال ابو يوسف رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غرض له
في معرفة الاحكام والثاني تخفف وهو محمول على العالم بالاحكام التي يفترق اليها في الحكم
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهذا قول مالك واحمد والشافعي** في احد قوليه
انه لو حكم رجلا رجلا من اهل الاجتهاد في شئ وقال له رضينا بحكمك فاحكم
علينا التزمهما العمل بحكمه زاد مالك واحمدان وافق حكمه حكم راي قاضي البلد
فينفذ ويمضيه قاضي البلد اذا رفع اليه فان لم يوافق راي حكمه البلد فله بطله
وان كان فيه خلاف بين الاثمة مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يترتب العمل
بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالفقوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يرجع
الى الحكم في الاموال واما النكاح واللعان والقذف والقصاص والحدود فلا يجوز
ذلك فيها معا فالاول مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه
تخفيف بعدم التزامها بالحكم المحكم الا برضاها فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
القولين ظاهر **ومن ذلك** قول مالك وامدانة الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عند
شاهدان انه حكم به قبل شهادتهما في حكمه بذلك مع قول الجنيحة والشافعي لا تقبل
شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يذكرا انه حكم به فالاول تخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وهذا قول الجنيحة والشافعي** في اقع قوليه واحمدان القاضي
لو قال في حال ولايته قضيت على فلان بحق او بحد قبل منه ويستوفى الحق والحد مع قول مالك
انه لا يقبل قوله حتى يشهد معه بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر

كذهب مالك فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويعني
حل الاول على القاضى العدل الضابط والثاني على من كل بالضد من ذلك **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه لو قال بعد عزله قضيت كذا في حال ولا يتي لم يقبل منه مع قول
احد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ويعني حل الاول على القاضى المعروف بوقفة الدين في غالب احواله والثاني على القاضى
الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط **ومن ذلك** قول مالك واحمد والشافعي ان
حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى
شخص على شخص حقا واقام شاهدين بذلك تحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا
حقا فصدقا فقد حل ذلك الشيء للشهود له ظاهرا وباطنا وان كانا شهدا زورا فقد
ثبت ذلك الشيء للشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن اى فيما بينه وبيناته
تعالى فهو على ملك المشهود عليه كالكال سواء كان ذلك في الفروج ام في الاموال
مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عقدا او فسحا يحيل الامر عما هو عليه وينفذ
الحكم به ظاهرا وباطنا فالاول مشدد وهو خامس اهل الورع والاحتياط والثاني
مخفف وهو خامس من كان بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وبه الاول**
الاحتياط للاموال والابضاع وربما حكم الحاكم ببينه زورا فلذلك نفذت ظاهر فقط
او ايضا ذلك ان الشارع امرنا باجراء احكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما
اشار الى ذلك في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا
عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الله وموتوا على الله تعالى فانظر كيف رد
امرهم في الباطن الى الله العالم بسراهم لان احدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد
ذلك بقلبه **وبه الثاني** ان منصب الحاكم الشرعي يحل ان ينقض حكمه في الاخر
لاذن الشارع له في الدنيا ان يحكم باجتهاده فكان شرعا من الله ومعلوم ان لا مانع
للاذن باجراء احكام الناس على الظاهر كما ان من المعلوم ايضا ان الحق تعالى لا يوفق
من حكم بما شرع ومن هنا يعرف قول من قال ان الحقيقة لا تخالف الشريعة ومن
قال انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة المرضية عن ائمة
الفقهاء والتوفيق فرحمته الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظره ومداركه ورفق
عن بنية المجتهدين امين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بحمل الواحد
ولا تثبت بحمل الكل الا بعد الاستئذان مع قول الائمة انه يشترط في ثبوت الوكالة
والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويعني حل الاول
على من يوثق بقوله كذا ذلك الوثوق والثاني على من كان بالضد من ذلك فلا يوثق
بجذبه او شهادته وحده والله اعلم **باب القسمة** انفق الائمة
على جواز القسمة اذا الشركاء قد يتضررون بالمشاركة هنا ما وجدته من مسائل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك ان القسمة افرازان
تساوت الاعيان والصفات فتحيز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز

لكل من الشريكين ان يبيع حصته مع قول ابي حنيفة والشافعي ان القسمة بمعنى البيع
لكن فيما يتفاوت كالثياب والاعفار اما فيما لا يتفاوت فهي افراز كالكميات
والمزونات والمعدونات من الجوز والبصرة قال احمد وينبغي على القولين
ان من قال انها افراز يجوز قسمة الثمار التي تجرى فيها الربا بالخصوص ومن قال انها بيع
يمنع جواز ذلك فالاول مفضل والثاني كذلك وكل منهما وجه الى التخفيف ووجه
الى التشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو طالب
احد الشريكين بالقسمة وكان فيها نذر على الاخر قال كان الطالب للقسمة منهما
هو المتضرر بالقسمة لم يقسم وانه كان الطالب لها هو المستفيع بها اجبر المتستفيع منها
عليها مع قول مالك انه يجبر المتستفيع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي
انه ان كان الطالب هو المتضرر اجبر على بيع الوصل ومع قول احمد انه لا يقسم
بلا بيع ولا يقسم ثمنه فالاول مفضل والثاني مشدد والثالث مفضل والرابع مخفف
لنزل القسمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال الاربعة ظاهر
لا تخفى على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك في احدى روايته
ان اجرة القاسم على قدر الكروى من المتقسمين لا على قدر الانصباء مع قول مالك
في الرواية الاخرى والشافعي واحداها على قدر الانصباء ثم هل على الطالب
خاصة او عليه وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة بل لا وقال مالك والشافعي
واصحاب احمد انها على الجميع فالاقوال ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وحكم
كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا نفع القصور
في الرقيق بين جماعة اذا طلبها احدهم مع قول بقية الائمة انها نفع القسمة فيه
كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والفرقة ان تساوت الاعيان والصفات
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

كتاب الدعاوى والبيئتين انفق الائمة على انه اذا ادعى
على رجل في بلد اخر فيه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى
ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويبينه على الغائب وعلى انه لو تنازع اشان في حادثة
بين ملكيهما غير متصل ببناء احدهما اتصال البناء جعل بينهما وان كان لاحدهما
عليه جذوع قدم على الاخر وعلى انه لو كان في يد اشان غلام بالغ عاقل وادعى انه
عبد فكلذه فالقول قول المالك بيمينه انه حر وان كان الغلام طفلا لا تميز
له فالقول قول صاحبه ليد فان ادعى رجل نسيه لم يقتل الا ببيئته وانفقوا
على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعد ان يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهده وانه
وانفقوا على ان البيئتين على المدعى واليمين على من انكر هذا ما دته من مسائل الفقه
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة لو ادعى رجل على رجل اخر في بلد
لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرمع
منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واحداه يحضن الحاكم سوا قرب المسافة ام

بالاول تخفف على المدعى عليه مشدداً على المدعى بالشروط الذي ذكره والثاني عكسه
 ترجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصعح الاول على اكاثر الناس الذين يشق عليهم
 الحضور من تلك البلاد قياساً على المرضي وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل الثاني
 على من لا يشق ذلك عليه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبيتة
 على غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البيعة ولكن ياتي من عند القاضي
 ثلاثة الى بابته يدعونه الى الحكم فالا حاضراً والافتح عليه بايده وحكي عن ابي يوسف انه يحكم
 عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثل
 ان يكون الغائب وكيلاً او يكون جماعة شركاء في شئ فيدعى على احدهم وهو حاضر
 فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر
 البيعة وسأل الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البيعة للمدعى
 على الاطلاق وبه قال احمد في احدي روايتيه فالاول تخفف على الغائب مشدداً
 على المدعى بالشروط الذي ذكره والثاني مشدداً على الغائب بالشروط الذي ذكره والثاني
 مشدداً عليه على الاطلاق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** من قال انه لا يقض
 على الغائب العمل بالاعتباط فقد يلحق بجنته وينتبه الحاكم انه مظلوم لكان
 حاضراً ومن قال يحكم عليه ان البيعة كافية للحاكم فائمة مقام حضوره فان الذي
 تشهد به البيعة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي في اتمع من مذهبه ان البيعة اذا قامت على غائب وصبي ومجنون
 فلا بد من تخليف المدعى مع البيعة وعما احمد روايتان احدهما يحلف والثانية
 لا يحلف فالاول فيه تشديد وعمل بالاعتباط للغائب والصبي والمجنون والثاني
 فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لا احد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصعح
 حمل من قال يحلف المدعى مع البيعة على ما اذا كان في البيعة مقلماً ولم يثبت والثاني
 على البيعة العادلة كالعلاء والصالحاء **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو مات
 رجل وخلف ابنا مسلماً وابناً نصرانياً فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه وان
 برئته او مات من عرفانه كان نصراً وشهدت بيعة انه اسلم قبل موته وشهدت
 اخرى انه مات على الكفر انه يقدم بيعة الاسلام مع قول الشافعي في احد قوليه
 ان البيعتين يتعارضان فيسقطان ويصير كاللا بيعة فيحلف النصراني ويقض
 له مع قوله الاخر انها يستعملان فينصر بينهما ويفسد ويعلى عليه ويدفن في مقابر
 المسلمين فالاول وبه قال احمد يرجح ثبوت دين الاسلام والثاني يرجح ثبوت الكفر
 وبقيت الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو قال لا بيعة في اوكل بيعة في زور ثم اقام بيعة قبل مع قول احدها
 لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعى لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب او غفلة
 والثاني فيه تشديد عليه ولا عذر لمن اقر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه ان بيعة الخارج مقدمة على بيعة صاحب اليد

والملك المطلق دون المضاف الى سبب لا يتكلم كالشجر في الشياخ لا تشيع الامرة
 واحدة والنساج الذي لا يتكلم فان بيعة صاحب اليد تقدم حينئذ وانما اراد
 فان كان صاحب اليد سابق تاريخاً قدم ايضاً مع قول مالك والشافعي ان بيعة
 صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالاول مشدداً على صاحب اليد بالتفضيل الذي
 ذكره والثاني تخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** الاول ان البيعة
 من الخارج فقد تكون اقوى من وضع اليد لانه ما كل واضح يدعى شئ يكون بمقتضى
ومن ذلك الثاني عكسه وما كل بيعة تكون صادقة ويصعح الاول على مال اهل الدور
 والورع والثاني على من كان بالصد من ذلك ويصعح الحمل بالعكس ايضاً اذا كان
 صاحب اليد من اهل الدور والورع دون الخارج قال الحاكم يجوز الامر في ذلك ويحكم
 بما رواه احمد لذهنه او لذمة الخصم او احدهما وهو مع ذلك على شغلنا رسل
 الله اللطف **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة اذا تعارضت بينتان واحدة
 اشهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول مالك انها ترجح به فالاول فيه تشديد
 على اشهر البيعتين والثاني تخفف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والمدار
 على ما يقوم عند الحاكم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئاً في يد
 انسان وتعارضت البيعتان لم يسقطا بل يقسم ذلك بينهما فان حلف احدهما
 الشئ بينهما مع قول مالك انها يتخالفان ويقسم ذلك بينهما فان حلف احدهما
 ونكل الاخر قضى للمالك دون الناكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انها يسقطان
 معا كالمولم يكن بيعة فالاول فيه تشديد على صاحب اليد باخراج نصف ما بيده للخارج
 وكذلك اتفق القول في الثاني واما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح به الحكم
 فان شاء الحاكم قسم وان شاء اقرع وان شاء توقف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعى شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحاً
 سمعت دعواه من غير ذكر شروط التتمة مع قول الشافعي واحداً انه ليس للحاكم سماع دعواه
 الا بعد ذكر شروط التتمة التي يفتقر فتح التناح اليها وهو ان يقول بنزوحها بولي
 مرشد وشاهد عدل ومنها ما ان كان يشترط فالاول تخفف على المدعى والثاني فيه
 تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصعح الاول على من عرف بالدين والورع
 والعلم والثاني على من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو نكل المدعى
 عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكول مع قول احمد انها ترد ويقضى بالنكول ومع قول
 مالك انها ترد ويقضى على المدعى عليه بنكوله فيما يثبت به شاهد وبين او شاهد وامرأته
 ومع قول الشافعي انه يرد اليمين على المدعى ويقضى على المدعى عليه بنكوله في جميع الاشياء
 فالائمة ما بين مشدداً في ثبوت وتخفيفاً في اخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة لا يغلف اليمين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي واحد في احد
 روايتيه انها تغلف بهما فالاول تخفف والثاني مشدداً ويصعح كل من قال بالتغليظ على
 اهل الرتبة ومن قال بالتخفيف على اهل الدين والصدق **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو شهد

قد لا يرضى رجل بانه اعتق عبده فانكر العبد لم تصح الشهادة مع قول لا ثمة لثمة انه يحكم
بعتقه فالاول تخفيف على السيد والثاني تشديد عليه فوجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
الاول مراعاة حق الادنى **وجه** الثاني مراعاة حق الله وهذا اسرار لا تسطر في كتاب
ومن ذلك قول الجاني خيفته انه لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويقيم
عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدها مشاهد فهو لها وما كان في يدها من طريق الحكم
فما صلح للرجال فهو للرجال والقول قوله فيه وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه
وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة
واما بعد الموت فهو للباقي منهما مع قول مالك ان كلما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع
قول الشافعي هو بينهما بعد التحالف ومع قول احمد ان كان المتنازع فيه مما يصلح
للرجال كالطباقة والعمائم فالقول قول الرجل فيه وان كان مما يصلح للنساء كالمتاع
والوقايات فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة
ثم لا فرق بين ان يكون يدها عليه من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذلك الحكم
في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول ابو يوسف ان القول قول المرأة
فيما جرت العادة انه قد جاز مثلها فالاول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث
ظاهر لعدم وجود مرجع والرابع مفصل في غاية التخفيف والوضوح والخامس مشدد
على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها هو له وكان عندها كالعادية ان وجدها
موافقة ساخرها به والاخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فوجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الجاني خيفته انه لو كان لشخص دين على آخر فجد اياه وقد رده
على ماله فله ان ياخذ منه مقدار دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك
في احدي روايته انه ان لم يكن على غريمه غريمه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان
عليه غريمه استوفى بقدر حقه بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى
وهي مذهب احمد انه لا ياخذ الا باذنه وان كان عليه غريمه استوفى سواء كان باذله
ما عليه ام مانعا وسواء كان له على حقه بنية ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن
ومع قول الشافعي ان له ان ياخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذلك لو كان مقاربة ولكنه يمنع
الحق بسلطانه فله الاخذ فالاول تخفيف على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاهل
بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باشتراط الاذن له في الاخذ تخفيف عليه
من حيث جواز الاخذ والاعلان على الجاهل دين اخر والرابع تخفيف مطلقا فوجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وتسمى
بمسئلة الظفر ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه ادنى لاحتمال ان يكون ذلك المال
ليس هو ملكا بغيرية وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه من العلم
فلا يبعد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله اعلم
كتاب الشهادات اتفق الائمة على ان الشهادة شرط في النكاح
واما ساير العقود كالبيع فلا يشترط الشهادة فيها وانفقوا على ان القاضي

ليس له تلقيها بالشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والنكاح
وانهن يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال غالبا وعلى ان اللعب بالسوط مكره
وانفقوا على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى
ان شهود الفرع اذا زكيا شهود الاصل او عدا لامها وانفقوا عليها ولم يذكر اسمهما
ونسبهما للقاضي فلا يقبل شهادتهما على شهادتهما خلافا لابي جري الطبري فانه اجاز
ذلك ذلك مثل ان يقول لا تشهد ان رجلا عدلا اشهدنا على شهادته ان فلان بن فلان
له على فلان الف درهم وانفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا
ان يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك انفقوا على ان الشاهدين
لو شهدا بامرئ رجعا بعد الحكم به لم ينتقض الحكم الذي حكم بهما فيه وعلى
انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما فهذا ما وجدته من مسايل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الجاني خيفته ان النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين
عند التداعي مع قول مالك والشافعي ان لا يثبت بذلك وبه قال احمد في الظاهر روا
روايته فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان النكاح لا ينعقد بمبديين مع قول احمد وغيره انه
لشهادة عبيدين فالاول مشدد والثاني تخفف وكل منهما وجه فوجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ان النكاح يحظر من المال لما فيه من الاحتياط للايضاح واثبتت
النساء والخروج عن نكاح التفاح فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود **الثاني**
اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فحمل العبيد اذا كانوا بالغير عقلا مسلمين
وقد يكون العبيد من كثير من الامور كما هو مشاهد في الناس **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة باستحباب الاسماء في البيع مع قول داود انه واجب فالاول تخفيف
محمول على حال اهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد بحمول على من كان بالفساد
من ذلك فوجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الجاني خيفته انه تقبل شهادة
النساء فيما الغالب في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعنق ونحو
ذلك سواء انفردن في ذلك او كن مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك
وانما يقبلن عند في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تخص بالنساء في
المواضع التي لا يطلع عليها غيرها وبه قال الشافعي واحمد فالاول فيه تخفيف على المدعي
وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان وكل من
القوانين وجه **ومن ذلك** قول الجاني خيفته واحمد في الظاهر روايته انه لا يشترط
الحدود في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك واحمد في الروايات
الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة
الربع نسوة فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فوجع الامر الى
مرتبتي الميزان ورجع ذلك الى الاجتهاد **ومن ذلك** قول الجاني خيفته انما استعمل
الطفل يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان فيه ثبوت اربعين واما في حق

والصلوة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك فيقبل فيه امرأتان ومع قول
الشافعي فيقبل فيه شهادة النساء منفردات الا انه على اصله في اشتراط الاربع ومع
قول احمد فيقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة فالاول منفصل والثاني فيشدد
والثالث كذلك والاربع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال بامرأة واحدة فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قولنا في
انه لا يقبل في الشهادة بالزنا الا رجلان او رجل وامرأتان ولا يقبل فيه شهادة
النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبل في منفردات الا ان مالك يشترط
في المشهور عنده ان يشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط شهادة اربع ومع قول
مالك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا فشي ذلك في الجيران ومع
قول احمد يقبل في منفردات وتجزي منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث بالشرط المذكور فيه فراجع
تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين
ولكل واحد وجه **ومن ذلك** قولنا لا يثبت في شهادة الصبيان لا يقبل
مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا لا من مباح قبل ان ينفروا
وهي رواية عن احمد وعنه رواية ثالثة انها تقبل في كل ذلك بشئ اى بشرط
النصاب المعبر في ذلك الامر فالاول فيه تشديد على المدعي والثاني فيه
تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
نعم الائمة من غلب حكم الارواح وقيل الحكم لها فان ارداها لا يختلف كبير
صاحبها ولا صغره فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع اهل الكشف على ان الروح خلقت
بالفقه وراكه عارفة بما يجب لله وبما يستحيل عليه لا تقبل الزيادة في جوهرها
كالملائكة ولا تنفي لها في المقامات عكس من غلب جانب الاجسام على حكم الارواح
فان الجسم يقبل الزيادة في جوهر ذاته كما هو متناهد كما اشار اليه حديث
رفع القلم عن ثلاث فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح
فانها خلقت بالقدر كما مر ولولا ذلك ما شردت لله تعالى بالربوبية وقبل ذلك
منها يوم السن برئكم وهنا اسرار يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب **ومن ذلك**
قولنا في حيفه انه لا يقبل شهادة المحدود في القذف اذا كانت توبته بعد الحد
مع قول الائمة الثلاثة انه يقبل شهادته انا تاب سواء كانت توبته بعد
او قبله الا ان مالك يشترط مع التوبة ان لا يقبل شهادته في صل الحد الذي
اقيم عليه فالاول مشدد والثاني مخفف **وجده** الاول العمل بطواهر الآيات
والاخبار كظاهر قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً اولئك هم الفاسقون
الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا ومن هنا قال مالك يشترط في صحة
التوبة القاذ في اصلاح العمل والكف عن المعصية وفعل الخيرات والتقرب بالطاعة
ولا يقبل ذلك سنة ولا غيرها وقال احمد ان مجرد التوبة كافى ولو لم يعمل صالحاً

بعدها

بعد فالعلماء باب مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصحح
قولنا في يشترط في صحة التوبة الاستبراء بمدة يظن ان الله لا يعود الى ذلك
الذنب على من ظن لنا منه راحة ميل الى المعاصي بعد التوبة وقولنا في مجرد التوبة
كافى من لا ميل له الى تلك المعصية **ومن ذلك** قولنا في ان صفة توبته
القاذ في ان يقول قذ في باطل محرم وان انا دام عليه ولا يعود اليه اى الى ما قبلت
مع قول مالك واحمد تخففها ان يكذب نفسه قالوا يقبل شهادة ولد الزنا في الزنا
فالاول فيه تشديد في الانصاع عن التصل من القذف والثاني مخفف فيه فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حيفه ومالك ان لعبا لسطر خرج حرام فان اقر
ردت شهادته مع قول الشافعي انه لا يحرم الا ان كان لا يهوى او يشغل به عن فريضة
الصلوة ولم يتكلم عليه يستخف فالاول مشدد قياساً على ما ورد من النهي عن الفرج
والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
والاول ان لعبه يصدر عن ذكائه وهو الصلاة غالباً فكان اللائق به التحريم
ان فيه تعلم المكاييد في حربا لعدو من الكفار والبيعة فكان اللائق به عدم التحريم
لانه لم يتحضر للمعصية ولا لعبا لمنه في الشريعة فافهم **ومن ذلك** قولنا في
ان شرب النبيذ المختلف فيه لا توبه به الشهادة ما لم يتكلم مع قول مالك واحد في رواية
انه يحرم ويفسق بشربه وترد به شهادته ومع قول احمد في الرواية الاخرى كذهب
ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية احمد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **وجده** الاول ان الاقدام على نفسيت احدنا يكون بامر مع عليه
وجده الثاني ان منصب الشاهد مبعود عن الرب ولا يصح اموال الناس ومقوقم
يقبل الطهر فيه **ومن ذلك** قولنا في حيفه ان شهادة الاعمي لا يقبل اصلاح قول مالك
واحداً انها تقبل في ما طريقه السماع كالنسيب والموت والملك المطلق والوقف والعق
وسائر الحقوق كالنكاح والبيع والصلح والاجارة والاقرار ونحو ذلك سواء تحملها
اعمي او بصير ثم عي ومع قولنا في حيفه ان شهادة الاعمي لا يقبل اصلاح قول مالك
وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثلاً لم يتركه من يد حتى ادعى الشهادة عليه
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجده** الاول
ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حيفه واحداً انه لا يقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته
مع قول مالك انها تقبل اذا كانت اشارته مفهومة وهو احد الوجهين لامحابا للشافعي
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجده الاول الاحتياط للاموال والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادته
ووجه الثاني ان الاشارة المفهومة فائتة مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها
افصح من العبارة بقرينة قولهم لو نفى الصلاة خلف الامام زيد فبأن عمراً لم نصح
الا ان اشار اليه مع النية كقول هذا بقرينة ان الاشارة لا تحمل التأويل بخلاف
العبارة **ومن ذلك** قولنا الائمة الثلاثة ان شهادة العبد غير مقبولة في الاطلاق

مع قول احمد في المشهور عنه انها تفصل فيما عدى الحدود والقصاص فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاحتياط
للاضياع والاموال والحقوق فقد يقع العبد في الزور وعدم الضبط لتقص عقله فكان ان شبه
شئى بالمغفل **وجه** الثاني انه قد يكون العبد مابطا حاذقا لحزوقه قد قال تعالى ان اكرمكم
عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا لا فضل لعزى على عجمي ولا لعجمي على عري ولا لاهجر على اسود
الا بالتقوى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان العبد لو تحمل شهادة حال رقه
واذا هابعد عنقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقه وورث لم تقبل بعد عتقه
وكذلك اختلافهم فيما تحمل الكافر قبل اسلامه والنسبي قبل بلوغه فان الحكم فيه عند كل منهم
يتم ذكرناه في مسئلة العبد فالاول من المسائلين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في المسائلين ان العبرة بحالة الاداء **وجه**
الثاني فيها ان العبرة بحالة التحمل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يجوز الشهادة بالاستئذان
في خمسة اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول اصحاب الشافعي
في الاصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية اشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء
والمملك والعق والوقف والولاء مع قول احمد انها تجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة
عند الشافعية والتاسعة الدخول فالائمة ما بين مشدد وتخفف في الامور التي يجوز فيها
الشهادة بالاستئذان من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
اقوالهم ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي يجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء
في يده يصر فيه مرة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان
احدهما انه يجوز الشهادة فيه بالاستئذان وبه قال ابو سعيد الاصطخري واحمد في احدي
روايتيه والوجه الثاني انه لا يجوز وبه قال ابو اسحاق المروزي ومع قول ابي حنيفة يجوز
الشهادة في الملك بالاستئذان من جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى من احمد
وضع قول مالك انه يجوز الشهادة باليد خاصة في المدة البسيطة دون الملك فان كانت
المدة طويلة كعشرين نيس فما فوقها قطع له بالملك اذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه
فيها وجوز لها الا ان يكون المدعي قرايبته او يخاف من سلطان العارضه فالاول
من قول الشافعي ومن قول ابي سعيد الاصطخري ومن قول احمد تخفف والثاني
وهو قول المروزي مشدد وقول ابي حنيفة تخفف وقول مالك فيه تشديد من حيث
عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجوه الاقوال
واضحة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يجوز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض
وهو رواية لاهد مع قول مالك والشافعي واحمد والرواية الاخرى انها لا تقبل فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **وجه** الاول معاملته الكفار باعتقادهم فان
اهل دينهم عندهم عدو **وجه** الثاني معاملتهم معاملة المسلمين لان الاسلام
هو الشرع الذي امرنا ان نحكم به واذا كانت الشهادة ترد بمخاصي اهل الاسلام
فكيف باهل الكفر فافهم **ومن ذلك** قول الامثلة الثلاثة بعدم قبول شهادة الكفار

على المسلمين في الوصية في السفر اذ لم يوجد غيرهم مع قول احمد انها تقبل ويحلفان بالله مع
شهادتهما انها ما خانا ولا كفنا ولا بدلا ولا غيرا وانها لوصية الرجل فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف بالشروط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم الوثوق
بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني انه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لاسيما ان
كانوا عددا كثيرا فان لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافر فينبغي عدم القبول جريا على
قواعد الشريعة في كثير من المسائل **ومن ذلك** قول الامثلة الثلاثة انه يجوز الحكم
بالشاهد واليمين في الاموال والحقوق مع قول ابي حنيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين
في الاموال وحقوقها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول قول الامثلة الثلاثة واحد في احدي روايتيه انه لا يحكم بالشاهد واليمين
في الحق مع قول احمد في الرواية الاخرى انه يحلفا العتق مع شاهد ويحكم له بذلك
فالاول مشدد ولعلنا اذا انكرنا المعنى العتق دون ما اذا سكنت والثاني فيه تشديد
تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من حيث الحلف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه يحكم في الاموال وحقوقها بشهادة
امرائين مع اليمين مع قول الشافعي واحمد انه لا يحكم بهما معه قال الشافعي واذا حكم
بالشاهد واليمين يغرم الشاهد نصف المال مع قول مالك واحمد انه يغرم الشاهد
المال كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان مع ما بيني
على ذلك من غرامة المال كله او نصفه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يقبل شهادة
العدو على عدو اذا لم تكن العداوة بينهما تخرج الى الضيق مع قول الامثلة الثلاثة
انها لا تقبل على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على المدعي والثاني بالعكس وقد افق
بعضهم بعدم قبول شهادة بني داود على بني حرام وعكسه وخالفه في ذلك اهل اعراس
فلينأمل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد لولد وعكسه
مع قول الشافعي انه لا تجوز شهادة الوالد من الطرفين للولد ولولد له ولا شهادة المولود
لوالديه المذكور والانات سواء بعدوا او قربوا ومع قول احمد في احدي رواياته تقبل
شهادة الاب لابيه ولا تقبل شهادة الاب لابنه ومع قوله في الرواية الاخرى انه
تقبل شهادة الاب لابنه ولا تقبل شهادة الاب لابنه ومع قوله في الرواية الاخرى
انه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم تجز له نفعا في الغالب وله رواية اخرى
كالجماعة واما شهادة كل منهما لصاحبه فمقبولة عند الجميع الا ما جرى من الشافعي
انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لانها مه في الميزان فاللهما
ما بين مشدد وتخفف كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامثلة
الثلاثة انه تقبل شهادة الاخ لاخته والصديق لصديقه مع قول مالك انها
لا تقبل فالاول فيه تخفيف على الناس لتقص شفقتهم للاخوة والاصدقاء ومحبتهم
عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تحمله تلك المحبة والشفقة الضعيفة على
ان يشهد لاخته او صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو شاهد والثاني فيه

تشد يد على الناس ولا يخلوا أحدهم غالباً من صديق أو أخ فربما لم يكن حاضراً لذلك
العقد إلا ذلك الأخ والصديق فاذ لم يقبلها ضاع حقه **ومن ذلك قول** الأئمة
الثلاثة أنه لا تقبل شهادة أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الأول
الأخذ بالاحتياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة الذور
والثاني نذرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
أنه تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع إذا كانوا متجنبين للكذب إلا الخطأ بنية
وهم قوم من الرافضة يصدون من ملف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له
بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف
بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول**
أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة البدي على القروي إذا كان عدداً للبدن
في كل اثنين مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقاً مع قول مالك أنها تقبل في الجراح والقفل
خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن أشهاد الحاضر فيها إلا أن
يكون تحملها في البادية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الأئمة الأربعة أن من تعينت عليه الشهادة
لم يجوز له أخذ الأجر عليها ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجر الأعلى ومنه
للشافعي **ومن ذلك قول** مالك في المشهور عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة
في كل اثنين من حقوق الله تعالى وحقوق الأديين سواء كان ذلك من مال واحد
أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنها تقبل في حقوق الأديين سوى القصاص مع
قول الشافعي في أظهر قوليها أنها تقبل في حقوق الله عز وجل أخذ الزنا والسفوة
والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على اليهود وتشديد
على المحدثين ورجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** أبي حنيفة يجوز أن يكون
في شهود الفرع نساء مع قول مالك وأحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشهد اثنان
كل واحد منهما على شاهد من شهود شاهد الأصيل وبه قال الشافعي في أظهر القولين والقول
الثاني يحتاج أن يكونوا أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الأصيل شاهدان فالأول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول**
مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول القديم وأحمد أنه لو شهد شاهدان مال ثم جاء
بعد الحكم به فعليهما القرم مع قول الشافعي في الجديد أنه لا يشي عليهما فالأول فيه
تشديد على اليهود ولناخذوا ذرهم في المستقبل فلا يشهدون إلا عني يقيين **ومن ذلك قول**
أبي حنيفة والشافعي في المستقبلي أن الحاكم إذا حكم بشهادة
فاسقين ثم علم ما لم يعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي

في أحد قوليها أنه ينقض حكمه فالأول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل
به أحوط للذين فرجج الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** أبي حنيفة أنه لا تغزير
على شاهد الزور وإنما يوقف في قومه ويقال لهم أنه شاهد زور وزاد مالك فقال
ويشترط في المشاهد والأسواق وبجامع الناس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه وبصح حمل الأول على من لم يعتد
الزور والثاني على من تكرر منه والله أعلم **كتاب العتق**
اتفق الأئمة على أن العتق من أعظم القربات المندوب إليها ما وجدته من مسائل
الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك قول** الأئمة الثلاثة أنه لو أعتق شخصاً
له في مملوك مشترك وكان مؤسراً عتق عليه جميعه ويضم حصته شريكه وإن
معه عتق نصيبه فقط مع قول أبي حنيفة أنه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين
أن يعتق نصيبه أو يستسي العبد ويضم شريكه المقتضى أن كان مؤسراً وإن كان
معه عتق نصيبه الخيار بين العتق والتعانة وليس له التضمين فالأول فيه تشديد
على السيد ورحمة بالعبد بشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك
على التفصيل الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان واجتهاد المجتهدين **ومن ذلك قول**
مالك في المشهور عنه أنه لو كان عبد بين ثلاثة لأحد نصفه وللآخر ثلثه وللآخر
سدس فاعتق صاحب النصف والنسب حصتها معاً في زمان واحد وكل واحد وكل واحد
فاعتق حصتها عتق كله وعليهما قيمة الشفص الباقي بينهما على قدر حصتها من العبد
فيكون لكل واحد منهما من ولاية مثل ذلك مع قول الأئمة الثلاثة أن عليها قيمة حصته
شريكها بينهما بالسوية على كل واحد نصفه قيمة حصته شريكه وهو راية مالك فالأول
فيه تشديد على السيدين بعتق لعبد كله عليهما ووزن قيمة الشفص الباقي والثاني
فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لماله النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه
لشريكه قدر قيمة النصف والثلث فليأتمل **ومن ذلك قول** أبي حنيفة أنه لو أعتق
عبداً في مرضه ولما مال له غيرهم ولم يجز الورثة جميع العتق عتق من كل عبد ثلث فقط
ويستسي في الباقي مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعتق الثلث بالقرعة فالأول فيه راحة
التشديد بالتعانة في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ولكل من القولين وجه **ومن ذلك قول** أبي حنيفة والشافعي أنه لو أعتق عبداً
من عبيد لا بعينه فله أن يخرج إتهم شاء مع قول مالك وأحمد أنه يخرج أحدهم
بالقرعة فالأول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الأول أن السيد يحسن بالعتق فله التفضيل بين عبيده
لعدم وجوب حق أحدهم عليه ومعلوم أن القرعة إنما شرعت خوفاً من أن يأخذ الأبي
لنفسه وبطلي أخاه الأربا ولا كذلك الحكم في حق السيد مع عبيده ومن هذا علم
توجيه القول الثاني **ومن ذلك قول** أبي حنيفة أنه لو أعتق عبداً في مرضه ولما مال له
غيره وعبد بين يستفرق استسي العبد في قيمته فإذا أداها صار مع قول الأئمة الثلاثة

انه لا ينفذ العتق فالاول تخفف على العبد الطاب للعتق والثاني مشدد عليه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول المبادرة من السيد الى عتق نفسه وجميع اعضاء
 من النار كما ورد **وجه** الثاني المبادرة الى وفاء الدين الذي يعوق صاحبه عن
 دخول الجنة حتى يوفيه لاصحابه فانه ليس في الاخر اصعب على العبد من الدين وقد
 رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلته الاسراء اقواما في سناديق من نار مطبقه عليهم فقال
 يا اخي جبرائيل من هؤلاء فقال هؤلاء اقوام ماتوا في اعناقهم اموال الناس لا يجدون
 لها وفاء فلكل من القولين **وجه** **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو قال لعبد الذي هو اكبر
 منه سنانا والدي عتق ولا يثبت شبهه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك
 فالاول مشدد بحصول العتق والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 تشويق الشارع الى حصول العتق من رقيق الخلق ورجوعه الى رقيق الخلق تعالى المالك الحقيقي
وجه الثاني حمل ذلك على انه اراد بذلك ملاحظة العبد كما يقول الاب الشفيق
 او الام الشفيقة لو لهما ما هو كذا يا ابي وايضا فان كون العبد في رقيق الخلق اقل موافقة
 ممن كان في رقيق الحق لانه ما كل احد يعرف اديا العبودية لله تعالى فكان سيد العبد
 كالجبار عليه وهو من خلف ذلك الحجاب وكان له راحة العذر بذلك فلكل من الائمة
 في هذه المسئلة مشدد **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو قال لرقيقه انت لله ونفى
 بذلك العتق لم يعتق مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق فالاول تخفف على السيد
 بتولية العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
 الاربعة انه لو قال لعبد الذي هو اصغر منه سنانا ولدي لم يعتق الا في قول الشافعي ومعه
 بعض اصحابه والخيار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة كالقول في مسئلة
 ما اذا كان العبد اكبر منه سنا السابقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك ان من ملك ابويه او اولاده او احد ابويه او احد اولاده او جداته فربوا امجدوا
 عتقوا عليه بنفس الملك وكذلك القول عنده فيما اذا ملك اخوته او اخواته من
 قبل الام والاب مع قول ابي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة
 النسب ولو كانت امرأة لم يجز تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من ملك امه من جهة
 الاب او الام او فروعهم وان سفلوا كراكان او انثى عتق عليه سواء اتفق الولد او العال
 او اختلفا وسواء ملكه فمرا كالاثر او اختبأ راء كالاثر والهبه ومع قول داود انه
 لا عتق في القرابة ولا يلزمه اعتاق من ذكر فالاول فيه تشديد والثاني مشدد لزيادة
 عتق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد ووجه الاقوال كلها ظاهره
 لما فيها من الاكرام للاصول والفروع والقرابات فكل الائمة متفقون على الاكرام من ذكر
 ولكنهم يبيحون موكد كثيرا ومؤكد قليلا في سعة الاكرام وصفته فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** قول داود لا يذكر الا مشافهة لمن يفهم الاسرار والله اعلم
وجه الثاني انفق الائمة على ان السيد اذا قال لعبد
 انت حر بعد موتى صار العبد مذبزا يعتق بموت سيده هذا ما وجدته من مسائل

الاتفاق واقاما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول مالك انه يجوز بيع المذنب في حال الحياة
 ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من
 الثلث عتق جميعه وان احتمله الثلث عتق ما احتمله ولا فرق عند بين المطلق
 والمقيد مع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول احمد في احدى روايتيه
 انه يجوز بيعه بشرط ان يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجز فالاول
 مفصل وقول الشافعي تخفف على السيد وقول احمد في احدى روايتيه مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان العتق من جملة الصدقات وهي لا تكون الا على ظهر غنى في الحديث ابد
 بنفسك ثم بمن تقول وفي كلام عمر رضي الله عنه الا تبيعوا اولى بالمعروف وقيل انه
 حديث ولا غريب الى الانسان من نفسه ومن هنا عرف توجيه من قال يجوز بيعه على
 الاطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان حكمه وله المذبح حكم
 والى الا انه يفرق بين المطلق والمقيد فان كان النذير مطلقا لم يجز بيعه وان كان
 مقيدا بشرط كرجوع من سفر وشفاء من مرض فبيعه جائز وبذلك قالت مالك واحمد
 الا انها فالالا فرق بين مطلقا النذير ومقيد ومع قول الشافعي في احدى روايتيه انه لا
 لا يبيع امه ولا يكون مذبزا فالاول تخفف على ولد المذنب في تبعيته لانه في التدبير على
 حكمه التفصيل الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ان الشارع متشوق الى حصول العتق لكل من مشه اسم الرق سواء كان بشرط
 ام بغير بشرط **وجه** الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملته العبد لربه عز وجل
 بتعيين الولد في التدبير فلا يكفي عنده تدبيره بحكم النجبة فالعلماء ما بين مشدد
 وتخفف كما ترى على ان التدبير لا يقع الا من كان عنده بعض بخلاف نفس ولولا ذلك
 لكان تجز عتقه وفاز بالتجمل بعتق اعضاءه من النار في الاخرة ويعتق جسده من النار
 التي نصيبه في الدنيا مما لا يخلو عنه بنوادم والحمد لله رب العالمين **كتاب النكاح**
 اتفق الائمة على ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومندوب اليها خلافا للاحمد في
 قوله في رواية له انها واجبة اذا دعى لعبد سيده اليها فقدر قيمته او اكثر وصفها
 ان يكتب السيد عبد على مال معين يبيع فيه العبد ويؤديه اليه وانفقوا على كراهة
 كتابة الامة التي لا كسب لها كما اتفقوا على ان السيد اذا كاتب عبده على مال اتاه منه
 شيئا عملا بقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم هذا ما وجدته من مسائل الائمة
 واقاما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة واحد في احدى روايتيه انه
 لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول احمد في رواية اخرى انها كرهه فالاول فيه تخفف
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى قد
 يستعمله من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيده فيصير كالملك **وجه** الثاني ان
 من لا كسب له اذا كاتب طلبت نفسه المخرج من الرق ونجست لذلك بعد ان كانت
 ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كانه سنة فربما دعاها ذلك الى السرقة والاختلاس
 من مال سيده او غيره فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان الكتاب نصح

نفع حاله ومؤجله ولو كان اصلها الشاغل مع قول الشافعي واحد انها لا تنفع حاله ولا
 ولا يجوز الا منجته وافله نجران قالوا وفيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني
 فيه تشديد عليه دون العبد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول طلب كفاية
 السيد على كتابته له بنجمل المال ان كان العبد من اهل المعروف ووجه الثاني
 طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرحمة للكاتب بتعداد النجوم فانهم **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء وببده ما لا يفي بما عليه جبر على الاداء
 فان لم يكن بيده مال لم يجبر على الاكتساب مع قول مالك ليس له تعجز نفسه
 مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي واحد
 انه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ والاول مفضل والثاني فيه تشديد على المكاتب
 والثالث تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وكل من الاقوال وجه** **قال**
الثاني قول ابي حنيفة ومالك ايتاء السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي
 واحمد ان ذلك واجب للآية فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ذلك من باب البر والاكرام
 واللايق بذلك الاستحباب لا الوجوب **وجه** الثاني زيادة الاعتناء في
 امر الله عز وجل للسيد ان يعطي المكاتب شيئا واللايق بذلك الوجوب على قاعدة
 اهل الله عز وجل **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا تقدر فيها بعطية السيد المكاتب
 مع قول احمد انه مقرر وهو ان يحط السيد عن المكاتب ربع مال الكتابه او يعطيه
 مما قبضه منه ربه ومع قول بعضهم ان الحاكم يفدر ذلك باحتضاده كالمصلحة ومع
 قول بعضهم ان السيد يعطيه ما يطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد بوجود الوبر وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبته المكاتب الا ان مالكا
 اجاز بيع ما للمكاتب وهو الدين المؤجل بغير مال ان كان غنيا وهو الجديده
 مذهب الشافعي مع قول احمد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون البيع فسحا للكتبة
 فيقوم المشتري مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 على السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويضع حلالا على حال اهل الثروة والمال
 والثاني على اهل العدم والحناجين الى ثمنه في دين او غيره **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو قال لوقته كاتبتك على الف درهم فاذا عتقت ولم
 ولم يفتقر الى ان يقول فاذا ادبته الى فانت حرة ويرى العتق مع قول الشافعي
 انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالاكابر والذين اذا عرضوا لاحد باحسان لا يرجعون
 فيه والثاني عام من كان بالفتنة من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو كان كاتبه وشرط وطئها في عقد الكتابة لم يجز
 قول احمد ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 والله اعلم **السبب في اقسام الاول** **الاول** اذا انفق الائمة

الاربعة على ان مهات الاولاد لا يبيع وهو مذهب السلف والخلف من فقهاء
 الامصار وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول
 مشدد على السيد والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **الاول**
 ان ذلك من مكارم الاخلاق فان وضع النطفة في تلك الامة وقضاء وطئها
 بجماعها مع انبائها منه يتبين فيخلق الاوميتين يصير لها فضلا عظيما على سيدها
 فكان من مكارم الاخلاق ان تكون معتقة من بعده ووجه الثاني ان السيد
 ان يتولى الحسان المذكور اليها حتى ياتيه شيء من الشارع ينهاء عن بيعها فيجعل الاول
 على حال الاكابر من اهل الورع والثروة والدين ويجعل الثاني على من كان دون ذلك
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو تزوج امه غيره فادله حاتم ملكها لم ينصر
 امه ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول ابي حنيفة انها تنصير امه ولد فالاول تخفف
 على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي
 ومالك في احدي روايتيه انه ابتاع امه وهي حلال منه صارت امه ولد مع قول الشافعي
 واحد ومالك في الرواية الاخرى انها لا تنصير امه ولد فيجوز بيعها ولا تعتق بموته
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لو استولد جارية ابنة صارت امه ولد مع قول الشافعي واحد
 انها لا تنصير امه ولد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
الثاني قول ابي حنيفة ومالك انه لو استولد جارية ابنة يلزمه قيمتها خاصة مع قول
 الشافعي في احد قوليه انه يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني
 لا يلزمه قيمة الولد ومع قول احمد انه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز له ذلك للسيد اجارة امه ولد
 مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر الحمد لله رب العالمين **وتنزيل**
 اخر ما فتح الله به من ايضاح كتاب الميزان الشرافية المداخلة بجميع احوال
 المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه كلامها جهدي ليجتمع
 الاخوان من مقلدي الائمة الاربعة بين اعتقادهم بالجنان وفوطهم بالسوء
 ان ساير ائمة المسلمين على هدى من دينهم ايمانا وتسليما ان لم يصلوا الى ذلك
 نظرا واستدلالا كما مر بيانه في الخطبة ويفوزوا باخذ الائمة المجتهدين بيدهم
 في احوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك تبسم في وجهه ولخذيده بخلاف
 من كان بالضد من ذلك فانه وبما نظروا الائمة اليه نظر الغضب لسوء ادبهم
 ونقصه عليهم بغير حق واذ كان الائمة كلهم متاذين مع بعضهم بعضا مع
 تفاوتهم في العلم فكيف يمكن هو عامي بالنظر اليهم **والله** ارسل الامام الليث
 ابن سعد سؤالا للامام مالك بالمدنية يسأله عن مسئلة فادرس يقول له امه

فانك يا اخي امام هدى وحكماء الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عنده فيها انتهى
فالعلموا ذلك ايها الافوا والاسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ولحمد الله رب
العالمين **والنشر** في ذكر الخاتمة الموعود بذكرها في الخطبة **فاهل** وبالله
التوفيق **فاهل** في بيان نبذة مباحة تتعلق باسرار احكام الشريعة تناسب
الميزان في النفاسة من كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص
بطلع الناظر فيها على سبب مشروعية جميع التكليف في سائر الاعصار وانها كلها
كال كفارة للآكلة التي اكلها ابونا آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة فكما رت
الميزان جميع مذايب المجتهدين الى مرتبة الشريعة كما تقدم كذلك ردت هذه
الخاتمة جميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الآكلة التي اكلها ابونا آدم عليه
الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعده بحكمه القبيح
لامظهر ما يقع منه او من بنيه المعصومين من الذنوب فاخرهم **وقد سالت**
شيخنا المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكليف مع ان الله تعالى غني
عن العالمين وعن عبادهم فقال رضي الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبني آدم
اذا وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه فكانت جميع التكليف والاداب التي كلف الله
تعالى بها اولاده كال كفارة لهم **فقلت** له ان من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع
في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة فهو كفارة والا فري رفع درجات
كما في قول الانبياء عليهم الصلاة والسلام **فقلت** له فاذا كانت رفع درجات
في قول الانبياء عليهم الصلاة والسلام فالمراد بقوله وعصى آدم ربه فغوى
فقال اعلم يا ولدي ان ما قصه الله تعالى عن الانبياء من معصية المعصية والخطية
انما هو على سبيل المجاز لان احاديثهم لم يخرج عن حضرة الاحسان في لحظة من ليل
او نهار وتلك حضرة مشاهد الحق جل وعلا فلا يقع لاحد فيها عصيان وانما يقع
العصيان ممن يجيب عن شهواته تعالى فسقى معاصي الانبياء وخطيئاتهم
كلها موروثة لا حقيقة ليصير لهم المأمور باقامة المعاذير لقومهم باطنا اذا قوا
في مخالفة ويعبر احدهم يعرف كيفية تعليم قومه التفضل من الله بالتوبة
والاستغفار اذا وقعوا في المخالفات ويعبر احدهم يعرف مقدار التوبة كما عرف
مقدار الوصل وعكسه اذا الشئ لا يعرف الا بضده قال واوضح لك يا ولدي
ذلك فاقول مثال واقعه السيد آدم مثال ملك مطاع قال يوما لاهل
حضرة الخاتمة اني اريد ان احدث امرًا في الوجود وانزل كتابا وارسل رسلا يابرو
ونهي واجعل لهم اطاعم دارا نسي الجنة ولهم عصاهم دارا نسي النار واخرج
من ظهر عبيد آدم ذرية يعبرون الارض ووجه اليهم التكليف بعد الان اقدر
عليه الاكل من شجرة وبعد ان انهاء عن القرب منها ظاهرا ثم اقيم عليه وعلى
ذرية الذين عصوا الجنة محازا صوريا وعلى ذرية الذين لم يعصوا حقيقة
لا يجازا ثم اخرج من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى دار اخرى انزل

منها في الدرجة نسي الدنيا واجعل كل مقامه فيها من طلب ان يكون مكان آدم فليقدم
فانجز الحد من اهل الحضرة ان يتقدم لذلك غير السيد آدم فانه تقدم وقال انا
لهما انا طلبا لتنفيذ قضاء الله تعالى وقدره في عبادته فمن كان معاضا للمجلس هذا
الاتفاق لم يحكم على آدم بالمعصية الخالصة وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك
عكس من كان غائبا عن هذا المجلس فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما في حضرة
المجبوبين من اولاد آدم وكان ذلك من اكبر المصالح لهم ليقعوا في قضاء الله
وقدره نارة بالمعصية فيظهر واحله وعفوه ونارة بالطاعة فيظهر واكرمهم ويجوز
فكان آدم عليه الصلاة والسلام تميز عن اولاده المجبوبين بذلك لبعاء الصورة
الذي وقع منهم وكثرة الحزن غالب ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود
الله وكانه فتح بواقعة باب المغفرة لاولاده اذ لا بد للقبض من فاح بفتحها يحكم
القضاء والقدر ليرتب على ذلك الحدود في الدنيا والاخرة فقد بان لك ان جميع
التكليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا انما كانت في مقابلة اكل آدم من الشجرة
صورة خاص من اولاده احدا لا وقد عصوا وهم بمعصية او بمكروه او بخلاف ما عدى
الانبياء عليهم الصلاة والسلام فهي جميع التكليف لبنيه الذين لم يعصوا
امار رفع درجات او كفارة لذنوب وقعوا فيه او عقوبة لهم كالحدود التي ادب الله
تعالى بها عبادهم **سيتدى** مليا الخواص يقول كان جميع ما وقع من
عليه الصلاة والسلام من معصية المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى
كان راضيا عنه حال اكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلاة على خروجه
وقد في ابنيه غير ذلك قياسا على حال بني آدم فعليه الخروج من عهده يوم القيامة
وانما قال ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاش
اولاد كالي الذين يعصون امر الله فكانه بذلك كالاستغفار عنهم لاعتنائه نفسه هو فهو
كالشافع فيهم عند ربه وجميع ما وقع له ظاهرا من تطاير الناج والنياب عن راسه
وبدنه والبكاء والندم كالصوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين لم يكونوا موجودين
حالا نزوله الى الارض قال وانما اخذته البطنه بعد اكله من الشجرة لينذرك بذلك
وقد جاءت صورة ما يقع فيه بنوه فيستغفر الله تعالى لهم كلما بال او تغوط وقد جاء
شريعة محمد صلى الله عليه وسلم يطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاء
وكذلك حدث في حوز زيادة على البطنه ما يقع لها ولبيها من الحيض في كل شهر
لتنذكر بذلك معاصي بنينا وتستغفر لهم وانما زادت على آدم بالحض في كل شهر
لتنذكر لانها وقعت في صورة التزيين لادم في اكله من الشجرة حتى اكل ولكونها
ايضا التي قطعت الثمن من شجرة التيس واعطتها لادم ولا شك ان من ياتي
المخالفة للصورية وهو مظهر لا تحسانه ذلك اعظم في صورة الذنب من ياتي بالمخالفة
ناسيا قال تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل فليسي لم يجد له عزما لا يتيما وقد علم
له اليس ان الله من الناصحين وقد بلغنا ان بعض العارفين اجتمع بالبليس فقال

فقال له كيف خلقت لادم انك له لما التاصمين وانت تكذب فقال فماذا اضع
لما رايت قضاء الله لامروله ورايت قلوب الانبياء ساذجه سالمة من خطور
الفواحش معظمة لله تعالى كل التعظيم خلقت له بمعبوده الذي يعرفه هو
قبل ثبوته وتخييله في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله عن كل ما يخطر
بالبال من صفات التعظيم له فما خلقت له الا بالمعبود الذي يتخيله لا باله
الذي ليس كمثله شيء انتهى **سنة** يا اخي ان الجنة التي كان فيها ادم ليست
بالجنة الكبرى المدخنة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الاذهان وانما هي جنة
البرزخ التي فوق جبل الباقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى
انما يدخلها بعد الموت والحساب وبجائزة القسط قالوا وهذه الجنة هي التي
التي يفتح من قبر المؤمن له طاف منها ينظر اليها ويتعظم بها فيها في قبره
وكذلك القول في النار التي ترى في دار الدنيا في المنام او من طريق الكشف
هو نار البرزخ قالوا وهي التي راي فيها الممرأة التي حبست الهرة في مانت قالوا
وهي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة واهبط منها الى الارض لقربها منها
في الحكم وكل من مات من اولاده المطيعين تعود روحه الى هذه الجنة
وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا يزال بنو ادم في هذين
المكانين حتى تنقضي الدنيا ويبقى العدد وتكمل المدة فيخرج الناس بتفخة
البعث الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى او النار الكبرى ولو ان الجنة
التي يفتح للمؤمن عنها طافتها النار التي يفتح لكافورها طافت كانت هي الجنة
الكبرى او النار الكبرى لغات الحشر والنشر وما بعدهما تاور وانتهى
قال سيدي على الخواص رضي الله عنه ولما كان الغالب على جنة البرزخ شابهتها
الجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محلا لانخراج القدر فيها من بول
وغائط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد مصورة من تلك الاكلة القورية
فلذلك انزل ادم ومحو الى هذه الارض التي هي محل التعفين والاستفالات
اخراجا فيها ذلك القدر الصوري في حقهما الحقيقي في حق الصفاة من
من اولهما انتهى **سنة** اخي افضل الدين رحمه الله يقول لما اكل ادم من
من شجرة النهي تولد فيها البول والغائط والدم ولذا اللبس من الرجال للنساء
وعكسه ولذا الجماع كذلك وتولد في ذريته بالسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة
النهي الحامية بهم من وقوع في حرام ومكروه او خلاف الاولى زيادة على ما تولد
مصورة في ابويهم الجنون والاعماء بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والتجبر
والفقهية واسبال الازار والسراريل والقيصر والعمامة والغيبة والتميمة
والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت به الاخبار والآثار
بانه ينقض الطهارة فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل

وليس

وليس لنا ناقص للطهارة من غير الاكل ابدأ فان من لا ياكل حكمة حكم المليك
لا يقع منه شيء ينقض طهارته ابدأ كما ذكرناه ومنها لم نذكره فان الملائكة
لا يتبول ولا تنقوط ولا يجري لها دم ولا تشتهي النساء ولا الرجال ولا الاستمتاع
بالجنس شيء من جسد ها ولا بالجماع ولا تجن ولا يغمى عليها ولا تصحى ربتها بكنس
ولا غيره اذا العبد لا يعصو ربه الا ان حجب عن شهوده تعالى ولا يحجب عن شهود
تعالى الا ان اكل فلولوا مجابهة بالاكل ما وقع في معصية ابدأ فذلك امرنا الشارع
صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدين بالطهارة اذا وقع منا ناقص بالماء المطلق
او بدله وامرنا الشارع وكذلك المجتهدين بالنظر من النجاسة بالماء كذلك
او الجراد التراب في الاستنجاء وانما قدرا النعل وذيلا المرأة الطويل وامرنا
بالنزع من كل نجاسة خرجت من القبل او الدبر وغيرهما حتى عن من محل الخارج
منه البول والغائط من قبل ودبر دامرنا الشارع وكذلك العلماء برش السراويل
بالماء للاستبراء للذكر الجوار للخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضح سراويله بالماء
عند الطهارة ويقول بذلك امر في جبريل وسيا في نوحية الاحكام ان النقص
بمس الفرج خاص بأكابر العلماء والقساكين وعدم النقص خاص بالقوام وانما امرنا
الشارع صلى الله عليه وسلم بالنضح من بول الغلام اذا لم ياكل غير اللبن ودون الغسل تخفيفا
علينا فمن غسل منه فله ذلك وان كان الرث فضل لان احكام رابعة الى حكم الشارع
لا الى حكم العقول فان قال قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يبيع في حقهم
الاكل من شجرة النهي فالجواب قد قال بعض اهل الكشف ان الاطفال معاصي من حيث
ارواحهم كما لها طاعات كذلك من حيث ارواحهم وايضا فان بعض العلماء كان يفضل من بول
الصبى الذي لم ياكل الطعام ويقول ان والدته تاكل في هذا الزمان الحرام والشبهات
فكان بولها قد ر من بول من ياكل الحلال انتهى وقد جاءت اقوال المجتهدين في النقص
بما ذكرنا على قسمين مشدد وتخفيف بحسب الادلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة
كانت منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب القول المفضل كالان من النواقض
ما اتفق عليه الا انه كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها ما اختلفوا فيه كلبس الحرام
ومن الفرج والجور بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن
والفقهية والغيبة ومن الصنان في الابط والمشرية والاجزة والبرص والصلب
والوش وغو ذلك وقد تقدم في توجيه الاحكام من باب الاحداث من النقص بلبس الفرج
ليس هو لذات الفرج وانما النقص به لكونه محلا لخروج الخارج المتولد من الاكل اذ لو كان
النقص به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل لكان حرام جميع الاعضاء لذلك فان البذل
كونه متولدا من الاكلة قد نفي ولد من الاكل **قال** قد قال العلماء بالنقص خروج
الحصاة التي ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من الاكل بيقين **قال** **وابت** ليس
النقص عندهم بالذات وانما هو بالمليها من القدر المتولد من الاكل فاولا ما عليها من القدر
لم ينقض الطهارة بها لو فرض ذلك اذا الناقض حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولد

من الاكل والشرب وانما نشهوه والغفلة عن الله عز وجل والمعاصى وليست الحصة
او المهور بذاتها يثير ان شيئا من ذلك فافهم فهذا كالا سببا لامر بالطهارة عن الحدث
الاصغر والا كبر **فان قلت** فلم وجبت تعميم البدن بالغسل من خروج المني مع انه
دون البول والغائط في القدر يقيين **فالجواب** ان تعميم البدن بخروجه
او بالجماع من غير خروجه ليس هو القدر وانما هو لما فيه من اللذة التي تسري في جميع البدن
حتى تمينه وتنسيه ذكر ربه والنظر اليه فلذلك امرنا الشايع باجراء الماء على
سبح البدن كله بحسب سريان اللذة فهو وان كان فوعا من البول والغائط فهو
اقوى لانه من اصله فلذلك امرنا باجراء الماء المنعش للبدن من ضعفه وفتور
او موته النسبي فيقوم احدا بعد الغسل ينال ربه ببدن حي فكل موضع لم يسه
الماء فهو كالعضو الميت او المشرف على الموت او لبدن السكران او لغنى عليه ولا يكاد
يخضر ذلك المحل مع ربه في صلاته ابدا واذ لم يخضر فكأنه لم يصل اذا الصلاة لا تقع
خارج حضرة الله تعالى ابدا عند الله فافهم وانما وجب التيمم عند فقد الماء حسنا
او شرعا لان التراب فيه راحة الماء اذ هو عكاز الماء الذي توج لما خلق الله تعالى المودة
فان فقد التراب تيمم بالجر لان اصله كذلك من زبد البحر حين توج ولذلك يخرج منه
قطر الماء اذا احرق بالنار فلو كان فيه الماء ما خطر منه بالنار اذا الحقائق لا تنقلب
سنة سبدي عليا الخواص رحم الله يقول انما وجب تعميم البدن بخروج المني لا الغفلة
عن الله فيه اكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام ابو حنيفة بنقض
الطهارة بالفقه في الصلاة لانها لا تقع الا من شخص فاقل من شهوة ونظر ربه
اليه في صلاته وذلك مبطل عند الله عز وجل وجوب تعميم البدن على الخائض
النفاس لا سيما ان عرق مثلا وانتشر منها قد سمي الله تعالى دم للبعض اذى وابطل
صلاة الخائض والنفاس مع وجوده وبعد انقطاعه حتى تغسل اثر ذلك الدم فقط او
بعد تيمم بدنها او تيمم وقد جوز الامام ابو حنيفة على الخائض والنساء اذا انقطع
دمها وفسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت حاجته الى الطمأنينة وخاف من الوقوع
فيها لا ينبغي **فان قلت** فلا يثبت اتفاق العلماء كلهم على نجاسة البول والغائط من الادى
ولتختلفوا في بول بعض الحيوانات وغايطها مع الادى اشرف من البهائم بيقين اذ هو
المكلف بترك اكله من شجرة النهر بخلاف غيره **فالجواب** وما اتفق العلماء على نجاسة
بوله وغايطه الا لشرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الاصل ان يطهر كل خالطة لكنه لما
غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشهوته انعكس عليه الحكم فصارت كل شئ صاحبه
من المطامع الظاهرة الطبيعية يبيع تذا او نجسا منتقنا من بول وغائط ودم ومخاط
وبضاق وصنان وفي القول ان كل من شرف مرتبة عظمت صغيرته **فان قلت**
ان قولكم ان علة الاتفاق على نجاسة بول الادى وغايطه الشرف ينتقض عليكم ببول الحمار
وربلة فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب **قلت** الجواب عن ذلك
شرف الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فاما ثم اغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان

لا يغفل خلافا لحيوانات المأكولة فانها قليلة الغفلة عن الله تعالى تخفف بعض الاثمة
الامر في ابوالها وادارتها ويؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بهيمة الانعام في كل
ولو انه اباح لنا الحمار والبغل لاذونا باكله غفلة في كانت الذبيحة التي لم يذكر الله
عليها فافهم **فان قلت** فلا يثبت ان يتفقوا على نجاست فضلوات الحمار كلها من مخاط
وصنان ونحوهما فان ذلك كله متولد من الاكل والتزكبوله وغايطه **فالجواب**
انما خففوا في ذلك لحفة القبح والقذر فيها وبعد صورتها عن صورة الطعام والشرب
بخلاف البول والغائط والتي فاتها في الغالب يشبه لونها لون اصلها فمن نظر الى شدة
قذراتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بطهارتها كما تقدم بيانه في الكتاب فهذا
كان اصل الحدث المتولد من الاكل والشرب ووجوب استعمال الماء والتراب في الطهارة
فلولا اكلنا من شجرة النهر ولومكروها ما احداثا ولا امرنا بالطهارة بل كنا طاهرين
على الدوام كالملائكة ولولا ما فقر الله تعالى من صورة نوبة ابينا ادم عليه الصلاة والسلام
ما اهتدينا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق
قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالحمد لله رب العالمين **باب ما يحد**
بالاكل والشرب فهو لانه الصلاة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفار من حيث ان قوت
ارواحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كلما ماتت ابداننا من المعاصي او ضعفت او فترت
بكل الشهوات او الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب
المنعش للجسم ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فنبأنا ببدان وارواح
جنته بعد موتها بما وقعنا فيه مما تقدم فكاننا بذلك فتحنا باب التوكل الى الله
تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن تعالى راضيا عنا كل ذلك الرضى الذي يقع لنا حال
الوقوف بين يديه وذلك لغفلتنا عنه وتناولنا شهوات القذرة المنتنة التي
لا تناسب حضرته تعالى ولذلك خفف الائمة من الاكل وقالوا نستحي من الله
ان تكشف عورتنا بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالا ما مر مالك والاوز
والبحاثة فكان الامام مالك والبخاري يدخلان الخلا كل اسبوع وكان الاوز
يدخل الخلا كل ثبتي فرق بطنه فصار يدخله في الشهر مرتين فكانت امة تقول
لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان به علة البطر النهر وفي الحديث ان الملا
تقول عند دخول وقت الصلاة يا بني ادم فقموا الى نادكم التي اوقدوها فانها
ناطفوها انتهى **فان قال قائل** فلم تكررت الصلاة عندنا في اليوم واليلة
خمس مرات **فالجواب** كان ذلك من رحمة الله بنا لتذكركم ذنوبنا عند
طهارتنا ويحصل لنا الرضى والمشرق كلما وقفنا بين يديه ليحبر بذلك كله الملل
الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلاة وصلاة فيستوب احدنا ويستغفر
مما جناه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمصلح كما انه اذا قال
الكار والوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فيغفر له
ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما هو شرعا لنا شرع كفارة لفعل وقع العبد فيه

مما يسخط الله فيكون ذلك في مقابلة كفارة له كما يعرف ذلك أهل الكشف فلو كشف
للعباد لراى ذنوبه تساقط عنه يمينا وشمالا كما كبر الله تعالى اي عن كل شئ يخطئ به
من صفات التعظيم فان الله اكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتتحد ذنوبه يمينا وشمالا
ثم يركع فتتحد كذلك ثم يعتدل فتتحد كذلك ثم يسجد فتتحد كذلك ثم
يرفع رأسه فتتحد كذلك فلا يفرغ من صلاته وعليه ذنب من الذنوب التي تغفر
بالصلاة فعلم بما قرأناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب كلها تخرم
الوضوء فمن أين حاله الذنوب التي تساقط عن يمينه وشماله في الصلاة اذا صبح
اثر الوضوء فاخرهم وتقدم في ابواب الطهارة قد لنا ان ذنوبا لعبد كلها كانت اربع
واقدور واكثر كلها طوبى بنظافة الماء اكثر ليكون الغنى للبدن الذي مات من
كثرة المعاصي بخلاف الماء المستعمل فحرم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادى استباحا
لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو اكثر من قلتين في
مثلا لضعفه بكثرة خرد الخطايا فيه ورحم الله بنية المجتهدين فان قلت فاذا كانت
الصلوات الخمس كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شئ شرعت لتوافرها
هل هي لما عساه يقع من الذنوب المستقبل اذ هي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما
قال به أهل الكشف فانهم قالوا لا نقل الا عن كمال فرض وذلك بان لا يخطئ به شئ
من الاكوان من يجرم بالصلاة الى ان يسلم منها **فالجواب** هي جواب للخلل الواقع في
الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من كملت فرائضه من
كل الاولياء ولذلك قال تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتهجد
له اي بالقول نافلة لك فما قال تعالى لك الا ليشبه على كمال فرائضه صلى الله عليه
ويطيق به كمال الاولياء من ورثته في المقام ويبقى امثالنا على الاصل في الجبر ويفيد ذلك
حديث البخاري وغيره ان الفرائض بكل يوم لقيامه بالنوافل اي بكل كل نقص حدث
في ركن او سنته بنظيره في النوافل من الاركان والسنن فافهم **فان قلت** فلم لا
الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل دون بعض **فالجواب** نعم ذلك توسعة
لامنه فانه لو اكد ما كمل الحالت كالنشد يد الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان على
عليه وسلم يجب التخفيف على امته ما امكن لعلمه بان الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها
وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة وكعتين قبل المغرب ثم تركها وقال غشيت
ان يتخذها الناس سنة اي يواظبوا عليها كالنوافل المؤكدة **فان قلت** فلم شرعت
النوافل زوات الاسباب كالسجود والاستسقاء والعيد وصلاة الجنازة **فالجواب**
شرعت لجبايا العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف
تعالى بها عباده لانهما من اكل الحرام والشهوات والشبهات في قسي قلبه فانه لا يترك
يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الرابع له عن ارتكاب المخالفات فكلها مجابا
بالاكل وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض
هذه الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ والتخفيفات ليرد قلوب الشاردين عن

حضرة الله عز وجل اليها بقرينة عدم مشروعية الخطبة في صلاة الجنازة لان
الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبصر ولو علم صلى الله عليه وسلم ان
القلوب ترجع الى حضرة ربها مباشرة من الدماء والاستغفار في بعض الصلوات
ما كان شرع معها الخطبة واما حكمة التكبير في العيد فانما شرع ذلك لحجاب
الخلق بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب واما صلاة الجنازة فانما شرعت تاديب
لبعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكبير
والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم كالجبايل لذلك الخلل الواقع منا في حقهم انما هو
جبابنا بالاكل والشرب ويزيد العبدان على ما ذكرنا التيسر بالاكل والشرب وليس ثياب
الزينة لانها شرعا تليق بالقلوب المتساقطة من كثرة المزاحمة في الدنيا والاغراض
النفسانية حين جبابنا بالاكل والشرب عن شهود الاخرة واحوالها وذلك لان بايتلاف القلوب
يحصل اجتماع نظام الدين واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه ينشئ نظام الدين
ويضعفه وانما زاد العبدان على الجماعة في الجمعة بالتكبير لله تعالى اي عن ان يخرج
شئ في الوجود عن حكم ارادته لانها ما يفرح وسرور وغفلة عن الله في العادة
اكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما فيها باظهار الفرج والتور وشكر النعمة الله
عليها بها بالفصل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طهر في السر
ان يوافق الاطفال والخدام والعلماء في اظهار السرور وليس احسن ما عنده من الثياب
تعظيما لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسبب الميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان
لباس الزينة له اثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب الثياب لدنسة
سبدي عليها الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعة والعيد وغيرهما
من الصلوات وفي باطنه غلا واحقد او مكرا وخديعة او حسدا او كبريا احد من
المسلمين فان من اتى الى الصلاة وفي باطنه شئ من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق
تعالى ذلك الصلاة **فالجواب** بقول اصحابه مرات اياكم ان يفارقكم الجمعة
والعيدان وفي قلب غلا او مكرا وخديعة لاحد من المسلمين وهذا وان كان مطلوبا
في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعيد اكد لاسيما من كان ملجأ فان
الحرم حضرة الله الخاصة في الارض وفي الحديث لا يصعد للمتساحنين عمل حتى يعطوا
اشارة لما ذكرناه فان القطيعة والشحنات مع نزول الرحمة على الخلق ومن هنا استحب
العلماء مصالحة الاعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المظالم لتلا بدعاء القوم
فاعلم **واما بعد صلاة الزكاة** بجميع انواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لاننا لما اكلنا
ما لا ينبغي لنا شرعا جبابنا عن شهود الملك في المال الذي بايدينا كله لله تعالى وادعينا
الملك في ذلك لنا مع الغفلة عن المالك الحقيقي فنجعلناه وكثرناه ومنعنا منه
الفقر والمساكين شحنا من نفوسنا وشرفنا فضيقتنا بذلك على الفقراء والمساكين
والمؤلفة قلوبهم وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من ينافر
في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى واتوا الزكاة وقوله

وقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله وما انفقتهم من نبي فهو بخلافه وقوله
ولا الله عليه ما انفقوا من صدقه وان الله تعالى ليضاعف درهم الصدقة
الى سبعين ضعفا ونسبنا ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى ما ساهى زكاة اى
نمو الا ليناثر العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وان شراح صدر
وسمى شيخنا شيخ الاسلام ذكر بارحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة
لما سبق في علمه من شجعة نفوسنا على عباد الله وحرمانناهم من مال سيدهم الذى
جعلنا مستغنيين فيه اى لا مال لكن له ملكا حقيقيا فلذلك امرنا الشارع
بإخراج نصيب معلوم من كل صنف منصف من جميع اموال الزكاة على سبيل الفرض
علينا نظيرا لاموالنا وارواحنا من الرجس الحاصل لها بالبخس والشح ونحالفنا لما امرنا
الله تعالى ورسوله بإخراجه وانزال البركة في رزقنا والنفوس فيه فانه ما كل مؤمن
يشهد زيادة النعمة ما له اذا اخرج زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد ذمت
الملائكة ربها بان الله تعالى يعطي كل منفق خلفا وكل ممسك تلفا ودعا الملائكة
لا يرد فلو تامل غالب الناس في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلهم يرون
فان الله تعالى وعدنا باخلاص الا نفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع
ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله الا قليل من الناس وقد قال
من شرط الايمان الكامل ان يكون الغائب الذى وعد الله به او وعد عليه عند
المؤمن كالحاضر على حد سواء فاين ايمان البخل بحق الله تعالى حينئذ الذى يذيع
مع انه لو راي يهوديا يجلس ببكرة من ذهب يقول كل من اعطاني نصف اعطيت
دينارا لصار غالب الناس يزدهون عليه باعطاء الدراهم لياخذوا الله نائرو ولو
ان انسانا قال لاحد منهم لا تعطه دراهمك ليعطيك بها دينارا لفسد عقله
ولم يسمع له فانظروا اخي في نفسك بهذه الميزان فانت اعلم بما كنت وادع
الايمان بعد ذلك او انزل الدعوى واستغفر له **وسمى** سيدنا
الخوامس رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته فهو من
اجل الجاهل بن لانه ما من باخراجها الا وهو يريد ان يزيد من فضله فاللائحة
الفرح والتسور والخرن والغم انتهى **واما** فاعل الصدقات فانما شرعت لجبر
للخلل العاقع في زكاة الفرض نظير الصلاة والصوم فربما نقص بعض الناس من
القدر المخرج او من التسور بالاجرة فنقص اجرهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل
على ان الله تعالى ما وعدنا بالاجر على الزكاة الا من اخرجها منشرا باصدره قارة
بها عينه **وقال** سيدنا الخوامس رحمه الله يقول انما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة التطوع دفعا لنزول البلاء على ابداننا فان زكاة الفرض مطهرة للمال والروح
وسدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس الحسى والمعنوى فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يجبر النقص في زكاة الفرض فقد عثر بدنه للحكة والحرب والحب
الفرح والدمامل والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهى **واما** زكاة النسا فانما

شرعت لكون رفع صيام رمضان متوقفا على اخراجها فلا يرفع الى التمام الا باخراجها
لحديث حسنة بعضهم مع اجماع اهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد
اخراج زكاة الفطر لانها كال كفارة لما وقع من ذلك الصيام من تحرق صومه
بالغبية والنجمة ونعاطى الشهوات المضادة لكلمة الصوم واصل ذلك كله الاكل
والشرب فانه لما اكله حجب عن مراعاة مراقبة الله فوقع في خرق صومه وتركه الادب
مع الله تعالى حين تخلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الاكل والشرب وجميع لمفطر
فلولا الاكل لما حجب ولا خرق والحمد لله رب العالمين **واما** زكاة النسا **وسمى**
بالاكل من شجرة النوى فضا كان او نفلا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا ونفوسا للاستعداد
في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول استقامتنا
حين جئنا بالاكل والشرب وغينا عن مراقبة ربنا وعن الحيا من **وسمى** سيدنا
علينا الخوامس رحمه الله يقول انما شرع صوم رمضان سدا للجاري الشيطان من البدن
من العام الى العام فلو كان الصائم يؤديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه
بالوسوسة او غيرها لكنه لما اذاه على حكم النقص خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك
لخرق واحتاج الى الجار بصوم الاثنين والخميس وايام الليالي البيض ونحو ذلك
وسمى سيدنا يقول ايضا من شأن الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى لا تكاد اعضاء
العبد تشقى معصية لسهه مجارى الشيطان التي انفتحت في البدن باكل الشهوات حتى
صار البدن كطافات شبكة الصياد فاذا صار انسدت تلك لطافات كلها والى ذلك
الاشارة بحديث البخاري وغيره الصوم جنة اى ترس يتقيه العبد دخول الافات
الدنية الى قلبه انتهى وانما كالت رمضان ثلاثين يوما وتسعا وعشرين لما ورد انك
الاكل الصورية التي اكلها ادم من الشجرة مكنت في باطنه شهرا كاملا وتسعا وعشرين
فان في كل ان في الشريعة ما يفرم منه ان الاكل بغيره في الباطن اربعين يوما كحديث
من اكل لقمة من حرام لم يقبل له صلاة اربعين يوما **واما** ان هضم الطعام
راجع الى الحرارة التي في القوق الحاضمة فربما كانت حرارة القوق الحاضمة في ابنا ادم اشد
فهمضت الطعام وانزلته في شهر فنقص عشرة ايام عن هضم معدة غيره انتهى فعلم
ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الا اضعا فاللشهن المتولن من الاكل من
بالع في اكل الشهوات والدم في رمضان فقد ابطا حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد
مجارى الشيطان من بدنه فركض فيه الميس تجله ورجله فاللف عليه دينه فلولا الاكل
لم نخرج الى صوم ولكن كالملائكة لا يقع منا معصية ابطا طول عمرنا فان قيل فلم شرعت
الكفارة في الجماع في نهار رمضان **وسمى** انها شرعت لكون الجماع خالف امر ربه
وقدم شهوته على رضو ربه عليه وتعرض بذلك لنزول البلاء عليه فكانت الكفارة
مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك القول في سائر الكفارات من ذنوب وقتل
ونحوها من الجنابات على الدين وايضا فان الصائم قد تخلق باسم صفة الحق تعالى
من عدم الاكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تتركه الباري جل وعلا عنه فقد علمت

انه لا الاكل ما اجتنابنا الى صيام تضعف به جوارحنا **واما وجه تعلق الاعتكاف**
 بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع بمثل الثنات فلو بناه وبناحيه تفرقت
 في اودية الغفلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا على فتح الحضور لا سيما في
 الاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من الف شهر فافهم **وتأويل**
 التوشات من حجاب الاكل فلا الاكل ما وقعنا في هذه الذنوب ولا اجتنابنا لما يكفرها
 وقد تقدم ان لكل ما هو شرعي ذنبا في مقابلته بكفر به من طهارة وصلاة وصوم
 وحج وغير ذلك وذلك اننا لما لا ينبغي لنا اكله شرعا من غير زيادة لما وقع منا
 معصية هذا في حقنا واما في مقابلتنا ادم عليه السلام والسلام فكان كلما وقع
 منه من الذنوب والبكاه مورتا لا حقيقيا كما تقدم ذكره في البحث وكان الحج اخرها
 بقول العبد من المكفورات وايضا فان ادم عليه السلام والسلام تكفي الكلمات
 هناك وثاب الله تعالى عليه هناك التورية الحقيقية كما هو شأن غير الانبياء
 من ذرية **ان قلت** فلا ينبغي لم يحب العجوة والحج الامرة واحدة في العز ولم يذكر
 كالصلوة والقوم والركاة والطهارة **فاجيب** انما فعل الحق ذلك
 رحمه بخلق من حيث ارادته بسبقت غضبه تخفف فيها لعظم المشقة
 في فعلها غالبا لا سيما من اتى من مسيرة سنة بخلاف الطهارة والصلاة والقوم
 وغيرها واما قال بعض الائمة باستحباب العجوة لا وجوبها لانها داخلية في افعال
 الحج فكانت كالنوافل مع الفرائض ثم ان في ذلك بشارة عظيمة لنا بمغفرة ذنوبنا
 السابقة واللاحقة اذا حججنا مرة واحدة في العز ولو اذهن المغفرة لكرر
 الحق تعالى علينا الحج كل سنة مثلا ليغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم
قلت فلم كان الوقوف بعرفة اذ كان الحج بعد الاحرام لا في طريقه مصدود
 الطواف والسعي مثلا **فاجيب** انما كان اذ كان الوقوف اقتداء بابينا ادم
 عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد صبوطة من الجنة التي على
 رأس جبل الياقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها
 كالباب الاول للملك ولله المثل الاعلى وبليده نزول فقه وهي كالباب الثاني
 لادلافتها وقرىها من مكة **قلت** فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة
 قبل الوقوف **فاجيب** انما سويهم الحق تعالى بالدخول رحمه بالخلق لما عندهم من
 الشوق الى رؤيته بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكم من هاجر الى دار سيده فكثرت
 يديه ينظر ما يات به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل
 منها صفي ادم عليه الصلاة والسلام ما وسقه الا امتثال امر ربه في ذلك
فأما قلت فلا ينبغي امر المحرم بالحج من لبس الخيط مع ال من الادب عند
 ملاقة الكابر ليس خيرا لثياب عادة **فاجيب** انما امر العبد بمثل ذلك لثباته
 الى ان من الاول منه كل مذهب ان ياتي ربه خائفا ذليلا مغلسا متجردا من جميع

العلايق الدنوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات
 للفقراء والمساكين الآية اذا الغنى للابن لثياب الزينة لا يستحق صدقة من
 الحق تعالى في العادة وقد يتفضل الله تعالى على الاغنيا بالصدقة عليهم زيادة
 على ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه **وسمعت** سيدنا عليا الغوامس **عليه**
 يقول من علامة قبول الحج العبد وانه خلع عليه خلعة الرضى عنه ان يرجع من الحج
 وهو متخلق بالاخلاق المحمدية لا يكاد يقع ذنب ولا يرى نفسه على احد من خلق
 الله ولا يراهم على شيء من امور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حجه ان يرجع
 على ما كان عليه قبل الحج كما ان من علامة مقته ان يرجع وهو يرى ان مثل حجه
 اولى بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من المال في تادية المناسك وخروجه
 فيها من خلاف العلماء لكن هذا المقت لا يشعر به كل احد وانا يدركه
 اهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع بسبب مشروعية الحج الى
 الاكل من شجرة النهي والحمد لله رب العالمين **واما وجه تعلق الاعتكاف**
والشرا وسائر المعاملات بالاكل من شجرة النهي فهو ظاهر لاننا لما اكلنا من ثمرها
 حجبنا بذلك عما كان محبة افواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه مما عند مستغنون
 عنه لكنهم من عبيد سيدنا ونعدينا حدودنا بالخل والشح وعدم الاشارة وطلبنا
 ان يكون كلما في ايدى الخلايق لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والشراء
 وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع والشراء دفعا للندم منا اذا كان الخط
 الاوفر لا خينا وبين لنا العيوب التي من ضماننا والى من ضماننا غيرنا وبين لنا ما يدخل
 في البيع ودورنا وبساتيننا وما يبيع فيه السلم والرهن والكمات الفلوس والحجر والصلح
 والموالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والافاقير والمساقاة
 والاجارات واحياء الموات واعارغبنا في الوقف والهبة والهدية شكر لما عندنا
 من النعمة وكذلك علمنا حكم اللقطة واللقيط والجمالة والفرايض وقسمنا
 والوصايا والوديعة وقسم الفى والغنيمة وكذلك اصله حجابنا بالاكل الذي
 لم ياذن لنا الشارع في اكله من حيث عين الاكل او من حيث القمل وقد بسطنا الكلام
 على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوه والحمد لله رب العالمين
واما وجه تعلق النكاح **وتأويل** بالاكل من شجرة النهي فهو ان العبد
 اذا اكل تحرك شهوته الى الجماع او مقدماته فلو لا مشروعية النكاح لربما كان
 يقع في الزنا فقتل شرعا او غيرة على تلك المرأة المزني بها فكان الفساد يعظم
 فلذلك امر الشارع بالولي والشاهدين والصدقات ليدخل اليه من الباب واما
 مشروعية القسم للزوجات فاصله الاكل لانه لما اكل وبطرا حجب عن حق زوجته على
 فضائها وتزوج عليها واذا هاجت سألته ان يظلمها بما لا يعطيه له وتقضى
 نفسها منه وربما بطر فظلمها ابتداء من غير سؤال ولما لم ندم على ذلك فشرع
 الله تعالى له الرجوع وربما الى من زوجته فظلمها منها ولا عنها وتزوج من امر

من ارضه ووطئ الجارية ما في استواءه او نكح في العزة مع اشتغالهم المرأة
بولد الغير او ما به وربما شق بنفقة الزوجة والوالدين والذرية والخدام
والهياكل التي يركبها وينفع بها لاجاب بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامرنا
باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للنفقات في الدنيا والاخرة والمحمد لله
رب العالمين **واما وجه تعلق ربيع الجنائيات** وما يذكرفيه من النذر
والايمان والقضاء والعقوبات والكتابات وكلمة امهات الاولاد من الاما
فوجهه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشبع ربما بطرو طغت جوارحه وفت
فقتل النفس التي جرمها الله اذا قطع شيئا من جوارحها او جرحه عدا او خطا
او قطع الطريق او سرق او ذنى او صال على الناس او شرب المسكر او فذ فاعراض
الناس وحلف بالله ما دقا او كاذبا او شق بالمال فام يكذب ينفق على المحتاجين
اليه الا ينذر وعهد مع الله على ذلك فامر الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة
عليه لاجل الاكرام والمحبة له من حيث ما هو عليه من الشخ ومن حيث مزاجته
للشارع في التشريع بايجاب ما جعله مباحا او مندوبا توسعة على الامة فلولا
مشروعية الحدود ونفسد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في بعض
الحدود وكفارة بعقوبات اطعام او صوم او كسوف لما في ذلك الامر من شدة الفج
ولتكون الكفارة حجابا مانعا من وقوع العقوبة باذن الله تعالى للعبد رخصة به
وكذلك نشأ من حجاب الاكل الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم **واما وجه تعلق**
العقوبات وما بعده بالاكل من الشجرة فهو ان السيد لما اكل وشرب حجب نفسه
خدمته التي قوله وامانة اليه بها وكذلك العبد لما اكل وشبع بطرو فسق
وخرج عن طاعة سيده وطلب ان يخرج من تخيمة عليه وان يكون له مال
كسبه وجعل كون الرق احسن له فانه مادام في كفالة سيده فهو مستغنى
بالسيده اليه عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء احتاج
اخذ من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك لنفسه الشارع يترغيب سيده
في عتقه وامر بكتابه ان علم ان يفدر على مال يفترى به وكذلك امر
بتدبيره رخصة له لما عنده اي السيد من حرمه على الدنيا ونجته لها فلم تسمح
نفسه بعقوبة ذلك المرفيق الا بعد موته فكان كمن تصدق بماله دين عاين طلوع
الروح لو لم يكن عند السيد بقية حرمه على الدنيا لكان امر العتق قويا من غير
كتابة ولا تدبير وامام الولد فانما لم يؤمر السيد بعقوبته رخصة به او لجله بمحقها
عليه حيث كانت محلا لاستمتاعه وقضاء شهوته فرغبه الشارع في ان تكون
عقوبة بعد موته قصرا عليه وفاء بحقها وكفارة عنه لانها كاه في الاستمتاع بها
بحكم الملك واصل اخلاص بحقها هو الاكل فانه لما اكل حجب فلم يوف بحق من خدمه
واستمتع به بل طلب منه مالا اذا طلب عتقه ولو ان الحجاب كان نزه نفسه عن
اخذ مال من المحتاب واعتق عبدا من غير تدبير واعتق امر الولد قبل موته

فاعلم ذلك **واما تعلق وجوب نصب الامام الاعظم** وتوابعه بالاكل من شجرة
لشهي فهو ظاهر لانه لو لا الامام الاعظم وتوابعه في سائر اقطار الارض من وزير
وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكالا يفسد نظام العالم
كله اذا طلب الخلق اخذ حقوقهم من بعضهم بعضا بلا شوكه تخييرهم وربما كالا
يقول خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا
لا يلحق الا بغير الحدود الا من يقتص ولا يقتص منه كالا في خلاف من نصرت
فيضربك فافهم ثم ان اصل ذلك كله الاكل فانه لو لا الاكل لما حجب احد ولا ترك
ما اوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما انه لو لا الاكل لما تنازع الناس و
تخاصموا بل كان كل واحد يذري الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس
ولا تعزير ولا ملازمة غريم كما عليه طائفة الاولياء والعلماء العاملين فكان
من رحمة الله بعباده ان اهم الرعية ان يجتمعوا على نصب امام يحمي اموالهم
وانفسهم وجرحهم بوجوده حين علموا انه لا يقوم للدين شعارا لا بذلك وما
لا يتم الواجب الاله فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر بنصب الامام
الاعظم ونفايه لما في ذلك من الرياسة والكبر الذي لا يكاد يسلم منه
الا من عصم الله فلوا امرنا الشارع بطلب الامانة صريحا لكان فيه تعريض
للفتن والشارع لا يامر بما فيه فتنة بل نهي عن الامارة الا ان يكون العبد
مسيولا فيها فعلم انه لو لا الولاية الذين لهم شوكه ما امن احد في داره
فضلا عن البراري ولا يصح لاحد اخذ الخراج من الفلاح ولا مع جهاد ولا وجد مال
ينفق على المجاهدين والمرابطين وضاعت مصالح الخلق لجمعين فالحمد لله رب
رب العالمين **وليكن ذلك** اخر خاتمة كتاب الميزان الشرعية المدفلة
بجميع اقوال المجتهدين ومفاهيمهم في الشريعة المحمدية والحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسلنا بالحق وانا انما
بالله كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعة ان يعلم ما يراه في هذا الكتاب
من الخلل والتحريف لكن تقدم معان النظر في الادلة والتعاليل والتوجيهات
والسلامة من التعصب لمذهب دون غيره وبعد معرفته بعقوبة دليله وضعفه بل
المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قد منها ما بين يدي الميزان وبعد شؤ
عين الشريعة المطهرة التي ينفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين
وبعد شهوده ان عين الشريعة كالكف ومذاهب الائمة كالاصابع المنفرعة
من الكف فكما انه ما ثم اصبع اولى بالكف من اصبع فكذلك ليس مذهب اولى
بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قبيل توجيد كلام الائمة
المجتهدين واذا كان المؤلف اولا من تكلم في فن احتاج ضرورة الى ما يشعب
كلامه ويستدرك عليه لئلا يستحضر المؤلف كلاما يرد على منطوق ذلك الكلام
ومفهومه حال الثالث ولوانه كان يفدر على ذلك لما احتاج الناس الى شرح

للمقول ولا احتاجت الشروح الى حواشي ولا الحواشي الى الحواشي لو كان من عند غير الله
 لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما الفناه من الكتب انما هو
 بحسب ما يفتح الله تعالى به على قلوبنا لا الشائفة ما عدى الكتب التي اختصرتها فرحم الله
 تعالى من عذرتني في رقتي في خطا او تحريف في هذا الكتاب لغزائبه عن الافهام
 ورحم الله تعالى من فتح الله على قلبه نوجها للشيء من الاقوال الائمة
 اوضح منها وجهته به فالحق بموضعه من هذا الكتاب ثم عذرتني في
 خالفنا في توجيه كلام جميع المذاهب المستعملة والمندرجة
 فانه امر لا علم احد سبقني الى التزامه ومن تأمل فيه
 وفهمه صار يعرف مذاهب جميع المجتهدين في كانه صاحبها
 واستحق ان يلقب بشيخ اهل السنة والجماعة في عصره
 ومن لم يلقيه بذلك فقد ظلمه واسمع يا اخي نصي
 وامعن النظر فيه والزم الادب مع سائر
 الائمة المجتهدين ليأخذوا بيدك في احوال
 يوم القيامة والدين والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة
 الشريفة من يد عبد الضعيف ولي
 المحتاج الى رحمة ربه الجلي اللهم اغفر
 ذنوبه وذات ابويه ولاخواننا الذين
 سبقونا ^{الى} اهل البيت ولوالديه
 وسائر الافعال يوم يقوم الحساب
 اللهم احشرنا بالامان ولا تفرقنا
 منه في الدنيا والاخرة وعلى الحق
 في سكرات الموت فانه اصعب
 من حمل الخوف في اللهم احشرنا
 في لوا وحبيبك وانظر جالك
 في الجنة الاعلى تحت الكفا
 يعود الملك الوهاب
 في غرة رمضان يوم الاثنين
 سنة سبع ومائة
 بعد الف

في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي
 في الحواشي



ثم وجدنا ابا حنيفة رحمه الله قد تنقل في القرون الثلاثة الذين
شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخير والعدالة
لانه ولد في اخير عصر الصحابة وذلك لانه ولد على نبينا
من الهجرة بعد موت النبي عليه السلام بيني وخيبر سنة
ثم لم ينقضوا حتى شاهد منهم نحواً من اربعة عشر صحابياً
منهم انس بن مالك وعبد الله بن ابي اوفى وعبد الله بن جزال الزبيدي
وابو طفيل ومريم بنت عجم ورضي الله عنهم وبلغنا الى ابا حنيفة
رحمة الله قال جاء بي ابي وانا ابن خمسة عشرة سنة الى حلقة شيخ
فاجلسني وسط الحلقة فسمعت الشيخ يقول سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا تظهر بة شمانة لانيك فيعافيه الله
ويبليبك فقلت لرجل يجنبني من هذا الشيخ فقال انس بن مالك
خدم رسول الله نعم نعم عتيق بن داود اليماني رحمة الله عليه
نعم كتاب البيان والبرهان في جراب الفضل الامام للعتيق بن
داود اليماني رحمة الله عليه

من لقي ابو حنيفة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وما رواه عنهم
حدثنا ابو بكر هلال بن محمد بن محمد بن يحيى هلال الداري قال حدثنا ابي
ابو عبيد الله محمد بن محمد قال حدثنا محمد بن حمدان الطيالسي
قال حدثنا احمد بن الصلت قال حدثنا محمد بن سماعة عن ابي يونس

عن ابي حنيفة انه قال حججت مع ابي سنة ست وتسعين
ولي سنة عشر سنة فاذا انا شيخ قد اجتمع الناس عليه فقلت
لابي من هذا الرجل فقال هذا رجل قد صحب محمداً صلى الله عليه وسلم
عبد الله بن الحرث بن جابر فقلت لا بي اي بنى عنك قال اها ديت
سمعتها من النبي عليه السلام فقلت قد منى اليه حتى اسمع منه
فقدم بين يديه فجعل يفرج عني الناس حتى دفنوا منه فسمعت
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تفقه
في دين الله كفيه الله همة ورزقه من حيث لا يحتسب
حدثنا هلال قال حدثنا ابي ابو عبيد قال حدثنا محمد بن
حمدان قال حدثنا احمد بن الصلت عن بشر بن الوليد
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال ~~حدثنا محمد بن سماعة~~ سمعت انس بن
مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الدال
على الخير كالمالك كفاعليه والله يحب اغاثته اللهم فان
قال لنا ابو بكر هلال وقد ادرك ابو حنيفة من الصحابة ايضا
عبد الله بن ابي اوفى وايا الطفل عامر بن الوائل وهما صحابيان
اخبرنا ابو القاسم عبد الله بن محمد حلواني قال حدثنا ابو بكر محمد بن
قال حدثنا احمد بن محمد قال سمعت ابا نعيم يقول ولد ابو حنيفة سنة ثمانين
ونوف في سنة خمسين ومائة ورأى انس بن مالك سنة خمس وتسعين
وسمع منه ثم نزل من كتاب الجواهر النفيس للضمري في مناقب
امام ابو حنيفة

